

عالم الفكر

المجلد الخامس العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٤

- الجريمة والمجرم
- المجرم والقانون
- اتجاهات معاصرة في الفكر الاجتماعي عن الجريمة
- المجرم والمنظمات الدولية
- ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

1000



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

عالم الفكر

رئيس التحرير : أحمد مشاري العدواني
مستشار التحرير : دكتور أحمد أبو زيد

مجلة دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن وزارة الإعلام في الكويت * أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر - ١٩٧٤
المراسلات باسم : الوكيل المساعد للشئون الفنية * وزارة الإعلام - الكويت : ص ٠ ب ١٩٣

المحتويات

الإنسان والجريمة

٢ بقلم التحرير	التمهيد
١٢ الدكتور عدنان الدوري	الجريمة والجرم
٥٣ الدكتور عبد الوهاب حومد	الجرم والقانون
٩١ الدكتور أحمد محمد خليفة	اتجاهات معاصرة في الفكر الاجتماعي عن الجريمة
١١٣ الدكتور مصطفى الموجي	الجرم والنظم الدولية
١٤٧ الدكتور محمد جواد رضا	ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة

★ ★ ★

آفاق المعرفة

١٧٧ الاستاذ عادل شعبان	حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
		وأصول هذه الحقوق في الإسلام
٢٠٢ الدكتور عمر محمد جبرين	الإبصار بعض آلياته النفسية والنفسية

★ ★ ★

أدباء وفنانون

٢٤٩ الاستاذ يحيى حقى	اشجان عضو منتسب (سيرة ذاتية)
-----	------------------------	--------------------------------

★ ★ ★

عرض الكتب

٣٦٧ عرض وتعليق الدكتور اسحق يعقوب القطب	بناء النماذج في علم الاجتماع
٣٧٧ عرض وتعليق الدكتور قيس النورى	الصناعات المؤممة

الدراسات التي تنشرها المجلة تعبر عن آراء اصحابها وحدهم .

الإنسان والجريمة

تمهيد

قصة « الإنسان والجريمة » في تاريخ الإنسانية قديمة طويلة ، كتبها الإنسان بكل معاناته وإنسانيته ، ورواها بكل معرفته وخبرته ، فكانت بحق قصة الفكر الإنساني التي جمعت بين سحر الرواية ومتعة العلم والخبرة . ولكل قصة بداية ونهاية . وقصة الجريمة تبدأ بذلك السؤال التقليدي الذي لا مفر منه : ماهي الجريمة ولماذا ؟؟

سؤال واحد طرحه الفكر الإنساني في مسيرته الطويلة ، وكان الجواب آلاف الأساطير والروايات ، ومئات الكتب والبحوث والنظريات والفرضيات . وقد أراد رجال الفقه والقانون أن يختصروا الطريق إلى هذا الجواب في نظرتهم الواقعية إلى الجريمة كظاهرة قانونية تنشأ بالقانون ، ولذلك يكون المجرم من يخالف هذا القانون . إلا أن السؤال يظل قائماً يبحث عن الجواب . لماذا يختار القانون أفعالا معينة دون أخرى ليجعلها جرائمابنص في التشريع ؟؟

اشرف على اختيار دراسات هذا العدد وراجع مادتها العلمية الدكتور عدنان الدويري استاذ علم الاجرام بجامعة الكويت .

في القرن الخامس قبل الميلاد حاول الفيلسوف « أرسطو » أن يجد هذا الجواب بالتمييز بين فعلين يكون كلاهما جريمة . الأولى جريمة ائزلية طبيعية بجوهرها « Mala Per Se » ، لا تتأثر بالبيئة ، ولا تخضع لابعاد الزمان والمكان ، والأخرى جريمة دنيوية نسبية « Mala Prohibita » تختلف باختلاف الشعوب وتتغير بتغير الزمان والمكان . وكاد أن يكون هذا التمييز نواة للفقه القانوني الكلاسيكي في عصور لاحقة ، ولكنه لم يمد كافيا اليوم للفصل بين تلك الجرائم الائزلية بطبيعتها ، وبين تلك التي يخلقها القانون بالتشريع . وجاء رجال الدين ليفصلوا بين ماهو الهي ثابت ، وماهو طبيعي أو عقلي ، وذلك ببيان الافعال المحرمة التي تشكل معصية أو خطيئة ، والافعال الاخرى الممنوعة التي تصحح جريمة في القانون .

وحين أراد فلاسفة الأخلاق المثاليون أن يصيغوا لسلوك الانسان قواعد اخلاقية مطلقة تقوم على سلطان العقل وحرية الإرادة ، عجز فيلسوفهم كانت Kant عن إيجاد ذلك القانون الاخلاقي الذي يحكم بين فعل المجرم القاتل ، وبين فعل المجتمع الذي يقتله عقابا وقصاصا ، تحقيقا للشعور بالعدل المطلق . ولذلك قامت مشكلة على انقاض أخرى ، وهي مشكلة التمييز بين القانون الاخلاقي المطلق الذي يحكم اخلاقيات الفرد ، والقانون الجنائي النسبي الذي يحكم جرائمه ، وذلك حين لا تكون كل مخالفة اخلاقية جريمة يحاسب عليها القانون من جهة ، وحين لا تصبح كل جريمة انتهاكا صارخا لأخلاقيات الفرد والجماعة من جهة أخرى . ولذلك فقد وضع الاخلاقيون هذا « الشعور الاخلاقي بالعدل المطلق » في مازق ، حين عهدوا اليه بمهمة تقييم الفعل من زاوية اخلاقية صرفة . فالتقييم الاخلاقي بوجه عام تظل مائلة حتى تستقر على قاعدة تشريعية صلبة ، تجعل من الفعل الا اخلاقي جريمة ممنوعة يعاقب عليها القانون . وجاء الوضعيون Positivists ، بعد « أرسطو » بأربعة وعشرين قرنا ، لينكروا سلطان الاخلاق وسلطان القانون معا ، حين جعلوا الجريمة حقيقة قائمة تخضع لجبرية أو حتمية يقرها منطق العلم ومنهجه . وبدأ هذا الاتجاه العلمي يجمع خيوط المعرفة المنظمة حول موضوع الجريمة والمجرم ، وأنبرى اصحابه يبحثون عن ختميات بيولوجية ونفسية واجتماعية تطفئ فضول العقل في البحث عن تفسير للجريمة .

ونحن لازلنا الى اليوم نجهل الكثير عن طبيعة العلاقات السببية في مجال الظواهر الانسانية والسلوكية ، اللهم الا بذلك القدر الذي يكشف نوعا من العلاقة ، بين مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية من جهة ، وبين زيادة معدلات الجريمة والانحراف من جهة أخرى . فالتفسير البيولوجي وضع الانسان في مرتبة الظواهر الطبيعية ، وصار هذا الانسان يخضع لما تخضع له جميع الكائنات الحية في تطورها وفي سلوكها ، لقوانين التطور والوراثة . وكان مسيرا على منطلق هذا العلم أن يربط الجريمة بسببية حتمية ، لا تتأثر بنسبية السلوك ، ولا تخضع لشيئة المشرع القانوني الذي يخلق من هذا السلوك جريمة .

وظهر أنصار التفسيرين النفسي والاجتماعي بحتمية نسبية على درجة كبيرة من الفوضى والتعقيد ، إذ هي تفترض قيام تفاعلات معتقدة بين الخصائص الشخصية للفاعل ، ومجموعة من العناصر البيئية التي يتعرض لها . وبرز مفهوم « الشخصية » ليستوعب جميع العمليات

الاجتماعية والنفسية التي تعتبر مسئولة عن تحقيق التوافق النفسي والتوافق الاجتماعي للفرد الجرم. كما ظهر مفهوم « النظام الاجتماعي » أو « التنظيم الاجتماعي » ليصبح أرضية واسعة لتفسير كيفية انتقال السلوك الاجرامى بين الافراد والجماعات .

وقد اُبت موسوعية العلم الا ان تجند مختلف مباحث علوم الانسان المتخصصة في معركة البحث عن سبب الجريمة ، ولذلك فقد ظهرت علوم جديدة هي اقرب الى الفروع منها الى الأصول ، وبدأ العلماء يجمعون الأدلة والمبررات ، وينسقون الآراء والفرضيات ، ليربطها في سياق منهجي متكامل يقود الى معرفة السبب . وكانت حصيلة هذه الجهود تضيق بما رسم لها من اهداف وغايات كبيرة ، ولذلك فقد لجأ بعضهم الى تعديل مسيرتهم بالبحث عن الخاص دون العام ، حيث انصرفوا عن ايجاد الكل المعقد ، الى جمع وتنسيق الاجزاء المتناثرة التي يتكون منها . وحسبهم انهم ساروا على الدرب الصحيح ، طريق العلم ومنهجه السليم ، بروح علمية أصيلة .



وفي الدراسات المنشورة بهذا العدد عن « الانسان والجريمة » يتناول الاستاذ الدكتور عدنان الدورى موضوع « الجريمة والجرم : مشكلة الانسان ومعضلة الحضارة » بوسوعية خاصة ، قد لا تتناسب وحجم هذا الموضوع الكبير ، ولكنها محاولة لطرق كل باب طرقه العلم وغير العلم من أشباه العلوم ، في معالجته لأقدم معضلة مر فيها الفكر الانساني . ويبدو ان الدكتور الدورى اراد ان يبدأ بإيجاد بعض المبررات المنطقية لشغف الانسان المتواصل بموضوع الجريمة وقصص المجرمين ، فأرجع بعض السبب لعنصر التحدى الذى تفرضه الجريمة كمدوان على سلامة النفس او على حقوق الافراد . ورغم ذلك فقد وجد من يقول لنا بان الجريمة ظاهرة طبيعية سوية ، او ضرورة اجتماعية حتمية ، وذلك لشيوعها في كل المجتمعات الانسانية ، وفي جميع مراحل تطور هذه المجتمعات . وهذا رأي مثير وقف الباحث عنده قليلا في معالجته لمفهوم « المجتمع الاجرامى » فيما بعد . كما تتناول الدراسة سرد بعض فصول « قصة الجريمة في اولويات الفكر الانساني » ليضع العقل الانساني في خدمة فضول الانسان الفطرى لمواجهة تحديات المجهول . ولاشك ان الطبيعة البشرية ذاتها ، كانت ولا زالت ابرز مجهول غامض اثار فضول العقل الانساني في كل العصور ، وكان فضولا على شيء من التعقيد ، لانه ارتبط بانفعالات انسانية واتجاهات نفسية واعتبارات ثقافية متعددة . وكان الانسان في تحديه السافر لاسباب السلطة قد وضع اللبنات الاولى في بناء الاشكال الاولية لسيادة القانون .

ويبدو ان علماء الانسان (الانثروبولوجيا) لم يستطيعوا اخفاء ايمانهم العلمي بقوانين التطور والنزعة التطورية ، ولذلك فقد تناولوا الرجل البدائي كمرآة صادقة تعكس بعض المراحل الاولى لنشوء وتطور المجتمعات البشرية . ولكنهم رسموا لجريمة البدائي صورة الانسان التوحش الذى كان يقتل بالظفرة من اجل العيش والبقاء . وهذا لاشك رأى فيه شيء من التجني ومجانبة اغراض البحث العلمى الموضوعي السليم . فجريمة البدائي ، مهما كانت ، لم تكن بمعزل عن ثقافة خاصة تقف وراءها ، وهى ثقافة بدائية ذات مبررات غنية بعناصر العرف والتقليد

والعقيدة . وان كان البدائي لم يحفل بمعرفة السبب ، فقد حاول مجابهة الفعل المحرّم بالعقاب ، وهذا واضح في كل العصور ، حيث سبق العقاب مطلب السببية ، وصار الانتقام من الجاني يأتي قبل البحث عن العلة والسبب .

واذا كان علم الاجرام ، كعلم جديد ، قدواجه بعض المشكلات فقد كانت مشكلة السبب مرحلة قلقه ، في تاريخ هذا العلم وفي حاضره ، كادت ان تقضي على مستقبله او تطيح بكيانه . وكان على علوم الطبيعة ان تجتاز هذه المرحلة بمزيد من الموضوعية والتجريب وتعديل في المنهج والاسلوب ، وذلك بخلق مفاهيم علمية مستقرة ، وقوانين علمية على درجة كبيرة من الثبات . الا ان عالم الجريمة ظل ، ولا زال ، يبحث عن مفاهيمه ، وبوجه خاص مفهوم السبب ذاته ، وذلك في خضم مفاهيم غيبية امتدت جذورها في تاريخ الفكر الانساني ، ومفاهيم فلسفية اخلاقية اختلطت بالدين والعرف والعقيدة ، وكان عليه ان يستعير بعض مفاهيمه من علوم اخرى تارة او يخلق مفاهيم « اجرائية » تخدم اغراضه العلمية القريبة تارة اخرى . وهو كلما اقترب من رحاب العلم الموضوعي ، ابتعد عن القانون قليلا ، ليجد طريقه الخاص لبناء علم جديد يعالج موضوع السببية في اطار علمي منهجي يتفق وطبيعة الظاهرة الاجرامية ذاتها .

واذا كان لكل من العلوم قاعدة فلسفية ينطلق منها ، ثم يأخذ في النهاية مدارا مستقلا عنها ، فان عالم الاجرام ظل يدور حول الفلسفة الخلقية ومعاييرها المطلقة فترة طويلة ، كادت ان تخرجه من زمرة العلوم الصحيحة . ولذلك فقد هرع اطباء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لنجدة هذا العلم وحماية صيغته العلمية الموضوعية ، حين تركوا الجريمة وامسكوا بالانسان المجرم ، ليصبح مادة علمية تخضع لفحوصهم الطبية واختباراتهم العقلية وقياساتهم الانثروبولوجية . ويبدو ان رواد مثل هذه الفراسة العلمية لم يفلحوا في بناء علم اجرام جديد على اسس بيولوجية ، ولذلك تلاشت فرضياتهم الواحدة تلو الاخرى ، رغم محاولات البعض لبعث الحياة بنظرية الكروموسوم الاضافي ، التي لازالت هي الاخرى تعيش حالة جدل وتجريب ، قبل ان تهيب لها السند العلمي الصحيح ، الذي يثبت صحتها وعموميتها .

وبدأت الاتجاهات النفسية والاجتماعية تغزو علم الاجرام المعاصر من كل جانب ، حتى صارت شخصية المجرم ومجتمعه الاجرامي ، حقولا اكايدمية في مناهج دراسة الانسانيات في غالبية جامعات العالم . وبدأ الاهتمام يتحول من جسم المجرم وتركيبه البيولوجي والفيزيولوجي لينصب على كشف تلك العمليات التي تسهم في انحراف سلوكه وشخصيته . وصارت النغمة السائدة بين الاوساط العلمية المعاصرة هي محاولة لقاء اللوم والمسئولية على المجتمع ، وعلى التركيب الاجتماعي ، وعلى التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية التي تشجع على تبور الاتجاهات الاجرامية ، وبالتالي تجعل من بعض المجتمعات المعاصرة بيئة ملوثة فاسدة تفرز جرائم الجريمة والانحراف .



هناك رأى يشيع اليوم بين غالبية رجال القانون الجنائي ، والعاملين في حقول مكافحة الجريمة وتنفيذ متطلبات العدالة الجنائية وهوان المجتمعات المعاصرة لاستطيع مجابهة مشكلة

الجريمة بدون سلطة القانون العقابي الذي يحمي المجتمع كوسيلة أساسية من وسائل الضبط الاجتماعي . وقد أثار هذا الموقف عداء تقليدياً ضد أولئك الذين يسيرون في ركاب بعض الاتجاهات العلمية الحديثة التي تتبنى مصلحة المجرم ، وتؤمن بقدرتها على تقويمه وإصلاحه . ولاشك أن مجتمعات اليوم قد فشلت جميعاً في القضاء على الجريمة ، أو حتى إمكانية السيطرة على حجمها ، ولذلك فقد رجحت كثرة العقاب وكثر انصاره ، وبرزت حكمة العقوبة كوسيلة من وسائل الردع والحماية والوقاية .

وغالباً ما تحمل فكرة الإصلاح تحدياً للنزعة العقابية التقليدية ، التي سادت غالبية أقطار العالم قروناً طويلة ، ولذلك كان على دعاة الإصلاح أن يزعزعوا الإيمان الجازم بجدوى العقاب ، وأن يثوروا على الرأي التقليدي الذي يجمع بين مفهوم الجريمة ومفهوم العقاب على صعيد واحد .

وقد أراد الأستاذ الدكتور عبد الوهاب حومد في دراسته « الجرم والقانون » أن يضع فكرة العقاب في إطارها الصحيح من خلال تحليله لطبيعة وتطور القانون العقابي ، وكان في الواقع منصفاً في نقده الموضوعي لكل من العقاب والقانون العقابي معاً . وقد اعتمد في تحليله لطبيعة الجريمة ومفهوم العقوبة على علم القانون ومعطيات التاريخ . فهو لم يجد للعقوبة تاريخ معين يحدد نشوؤها ، ولكنه وجد أن الجريمة السياسية سبقت في ظهورها الجرائم العادية ، لأن مثل هذه الجرائم كان ضحيتها المجتمع الصغير بأسره . وقد افرد الأستاذ حومد لتاريخ الجريمة والعقاب جزءاً كبيراً من دراسته ، حيث عرض مفهوم كل منهما لدى المجتمعات التاريخية القديمة ، **وعالجها في إطارها الديني ، ورجع على عرب الجاهلية في أوهامهم وغيبياتهم ليظهر أن جرائمهم كانت تتصل بقيم دينية واعتبارات اجتماعية عكست واقعهم الاجتماعي** . ويظهر أن مفهوم السلطة ، كما يراه الباحث ، قد اتصل بتاريخ نشوء الدولة في معناها السياسي ، ولذلك كان على القانون الجزائي أن ينتظر دوره حتى تستكمل الدولة مقومات نشوئها . وقد بدأ التشريع الجنائي دينياً مقدساً ، وانتهى ليصبح دنيوياً واقعياً ، وذلك خلال فترة انتقال امتدت قروناً طويلة .

والقانون الجزائي قانون نام في معظمه ، حيث تزيد جرائم الفعل على جرائم الامتناع ، ولكن هذا لا يمنع ، بحال من الأحوال ، أن يستجيب هذا القانون لمطالبات التفريات الاجتماعية والتحولات الاقتصادية ، التي قد تفرض أنماطاً إجرامية جديدة ، تستدعي مرونة النصوص لاستيعاب هذه الأنماط بنصوص جديدة . ولا أحسب أن القوانين الجزائية المعاصرة ستظل جامدة راکدة ، أزاء ما يطرأ على صور وإبعاد الظواهر الإجرامية منذ نهاية النصف الثاني من هذا القرن ، وذلك على المستويات القومية والعالية . وقد لا يتردد الكثير من رجال القانون في قبول بعض الاتجاهات العلمية الجديدة ، التي تهدف إلى كشف دوافع الجريمة أو تشخيص الظروف التي صاحبت ارتكابها ، ولكنهم لا يريدون في الغالب فقدان طابع العقوبة الرادع والمثبني أيضاً . ولا بأس من أن يطعموا العقوبة بتدابير قانونية مستحددة ، كوقف تنفيذ العقوبة ، والإفراج الشرطي ، والامتناع عن المنطق بالحكم ، على أن يتم في إطار القانون ومن خلال نصوصه . والواقع أن مشكلة تطوير التشريعات الجنائية لمواجهة تحديات الحضارة ، وما تفرضه

من قيم جديدة وأنماط سلوكية جديدة ، لم تعد تنحصر اليوم برجال القانون وفقهاء التشريع الجنائي وحدهم . فالقانون الجنائي مؤسسة حيوية ، تدور حولها جميع أجهزة نظام العدالة الجنائية ، ولذلك فإن التخطيط السليم لسياسة جنائية عملية متكاملة يسهم فيها رجال السياسة والقانون والتشريع ، الى جانب علماء النفس والاجتماع والاجرام . ولاجل ذلك فإن على القانون الجنائي أن يطور سلاحه وفق ما تقتضيه ظروف المعركة التي يخوضها لمواجهة تحديات الجريمة ، والا ظلت ، معركة غير متكافئة يدفع المجتمع من راحته وعدوته ثمن الخسارة .



وليس بوسع عالم الاجرام أن يغفل اليوم شأن بعض الموجات الاجرامية الطاغية التي تجتاح المجتمعات ، والتي تهدد مستقبل علم الاجرام ، والتي تفرض البحث عن اساليب جديدة متطورة من اساليب المواجهة والمعالجة والوقاية . وقد ظهرت اليوم بوادر الضيق والنقمة والتشاؤم بين اكرثية المؤمنين بقدرة العلم على مواجهة مشكلة الجريمة بالبحث العلمي ومنهجه . ويبدو ان رجال القانون والعاملين في مؤسسات تنفيذها كانوا اطول باعا في اِصْلاص صوتهم الى اِسماع ذوى الشأن بضرورة التدخل السريع العاجل لمواجهة مشكلة الجريمة والانحراف بتخطيط سياسة جنائية شاملة متكاملة تكون جزءا من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة . وهم بذلك قد فتحوا صفحة جديدة من القانون الجنائي المعاصر لربطه بالمجتمع ، وبمؤسساته العاملة في حقل الضبط الاجتماعي . ذلك ان الضبط الاجتماعي Social Control ضرورة اجتماعية لحفظ النظام الاجتماعي وما القانون الا أداة المجتمع في تحقيق توافق الافراد مع هذا النظام . وربما كان القانون الجنائي اقرب في نشوئه من تلك الاعراف والتقاليد وقواعد الاخلاق غير المكتوبة التي ارتبطت بنشأة المجتمع الانساني، منذ عصور ساحقة ولكن القانون الوضعي المكتوب يشكل اداة معقدة التركيب ، وهي اكثر تطورا وابعد تخصصا في معالجة انماط سلوكية معينة تعرف بالجرائم .

وفي دراسة الاستاذ الدكتور أحمد خليفة عن الاتجاهات المعاصرة في الفكر الاجتماعي ، محاولة موفقة لربط القانون بالجريمة في اطار اجتماعي علمي يكاد أن يضع ظاهرة الجريمة في اطار كلي موسع ، يجعل منها حقيقة اجتماعية . وقد أراد الدكتور خليفة أن ينسب للجريمة المعاصرة حجما يفوق ادراك الفكر المعاصر الذي غالبا مايقف عند حدود الجرائم التقليدية الخطرة كالقتل والسرقة وغيرها . كما انه لا يريد أن ينصرف ادراك المجتمع لمفهوم المجرم بوصفه شخصا لا اجتماعيا ، لبذمه مجتمعه لتوحشه وبربريته . انه يريد لكل من الجريمة والمجرم ابعادا حضارية واقعية تتناسب وكمية ونوعية السلوك الاجرامي . هذه الابعاد هي البعد الديني والبعد الاخلاقي والبعد السياسي والباحث يضيف اليها بعدا رابعا هي البعد التكنولوجي لان اى اعتبار خلقي في العصر الحديث مرتبط بحالة المعرفة ذاتها .

واذا كان الدكتور خليفة قد حاول الالتزام بالاطار الاجتماعي العام في بحثه للاتجاهات الاجتماعية المعاصرة في تفسير الجريمة والسلوك الاجرامي ، فقد استطاع أن يتجاوز نطاق علم الاجتماع التقليدي ليخطو خطوات واضحة في نطاق علم الاجتماع القانوني اذ هو يريد ان يخضع

القاعدة القانونية ذاتها لفكر عميق أصله في الحقائق الاجتماعية وفرمه في سماء القيم والغايات .
ولذلك فإن القانون ينبغي أن يكون أداة حيثة منطوقة ، وعلماً منظماً يهدف إلى دراسة الظواهر الاجتماعية التي يفترض أنه يقوم بتنظيمها ، وأن يصبح التشريع الجنائي هندسة اجتماعية يتعاون فيها رجل العلم ورجل القانون .

والواقع أن علم الاجرام المعاصر قد سار طويلاً في متاهات البحث عن سبب الجريمة ، الامر الذي أورثه عجزاً كبيراً في قدرته على فرض منجزاته النظرية كعلم معاصر . ولذلك فإن الباحث يسير في الاتجاه الواقعي الذي يدعو له الكثير من علماء الجريمة اليوم ، وهو العناية بمرافق العدالة الجنائية كبديل لمطلب السبب ، وهذا يمثل مواجهة حقيقية لمشكلة الجريمة في أبعادها المعاصرة المدهلة . وقد أورد الباحث بعض المجالات الحيوية التي يمكن أن تكون حقولاً علمية جديدة لعلم الاجرام الواقعي ، كدراسة الشرطة ووظائفها ، وأجراءات القبض والتحقيق والمحاكمة ، والاختبار القضائي ، والأفراج الشرطي والراية اللاحقة وغيرها . ومن هنا فقد تحاشى الباحث الخوض في غالبية الموضوعات التقليدية التي تشكل فصولاً طويلة في كتب علم الاجرام ، والزم نفسه ببحث موضوعات أكثر واقعية وأقرب إلى اهتمامات المعنيين بشئون الجريمة ، والعاملين في حقول مكافحتها والوقاية منها .

والواضح أن الدكتور خليفة قد اتجه اتجاهها « تكاملياً » في ربطه مشكلة الجريمة بمطلب العقاب ، إذ هو يرى أن مكافحة الجريمة تعكس نوعية المجتمع وكفاءة مؤسساته الرسمية في مجابهة هذه المشكلة ، ولذلك فإن الاعتماد على القانون الجنائي وحده لا يكفي في معركة المجابهة دون الاستعانة بتلك الأرضيات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بظاهرة الاجرام ، والمشكلات المصاحبة لها ، ولذلك فهو يدمج لادراك الجريمة في مستويات عالمية مقارنة تفتح آفاقاً واسعة لتطوير أساليب المواجهة والعلاج . فالجريمة كما يراها الباحث ، لم تعد مشكلة المجتمعات المحلية ، بل أن المسرح العالمي يعرض اليوم على مشاهد العالم صوراً مستحدثة مرعبة للجريمة ، كالقتل الجماعي ، وخطف الطائرات ، وزرع القنابل وغيرها . ولأجل هذا وسواء من مبررات ومعطيات أخرى فإن الأنشطة الاجرامية المعاصرة تحتاج إلى مزيد من الفهم والبحث في التفسيرات الاجتماعية المتعددة ذات الصلة بظاهرة الجريمة كالتحضر والتصنيع والحراك المهني والهجرة وزيادة السكان ، وهذا يجعل مجال بحث الجريمة حقلاً كبيراً أسوة بالمشكلات « التراكمية » المعقدة التي تنبع من مصادر متعددة وأسباب كثيرة .



كان طغيان مشكلات السياسة الدولية والصراع الدولي بين الحريين العاليتين عاملاً في تخلف ظهور الوعي العالمي بمشكلات الإنسان ومعضلات حضارته . ولكن بمولد منظمة الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٥ برزت فكرة التنظيم الدولي بمفهوم جديد ، اتسع في أهدافه وفي وظائفه ليمتد إلى اصلاح وتقويم مجلبته الحرب من خراب ودمار لحق بجميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في أكثر أقطار العالم ، ولذلك ظهر الميل إلى تطوير كفاءة الدول والمجتمعات لمواجهة

مشكلات التحضر والتصنيع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة ، والارتقاء بالإنسان لخدمة أهدافه في العيش والبقاء .

أما الاهتمام الفعلي بمشكلة الجريمة ومعاملة المجرمين على النطاق العالمى فقد بدأ بتوصية أولية اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨ ، وجرى إقرارها وتنفيذها في سنة ١٩٥٠ . ويدوان المجتمع الدولي قد أوكل للمنظمة الدولية مهمة كبيرة شافاة أثقلت كاهلها ، ولذلك ظلت أعمال المنظمة في هذه المجالات المقترحة صورية في أشكالها ، غشيلة في محتواها ، ضعيفة في آثارها لسنوات عديدة ، حتى توفرت للمنظمة تعزيز الكفاءات البشرية والإدارية والفنية ، وتيسير الموارد المالية لوضع هذه البرامج المقترحة موضع العمل والتنفيذ .

وقد عالج الاستاذ الدكتور مصطفى الموجي في دراسته المجرم والمنظمات الدولية « هذا

الموضوع بأسهاب ودقة الشخص الذي شهد مولدها العمل ، ورافق مراحل تطوره ونموه خلال سنوات طويلة . وربما يبدو مذهلا حقا مراقبة نمو وتطور هذا العمل الدولي الذي بدأ قزما صغيرا وصار عملاقا كبيرا في ربع قرن من السنين ، حتى امتدت خدماته المتعددة لشمس باطراف العالم من كل جهة وفي كل قارة من قاراته الخمس .

ولعل من أبرز النشاطات التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة ، كما يؤكد الباحث ، تنظيم المؤتمرات الدولية التي تخصص لمناقشة جميع الموضوعات ذات الصلة بالجريمة والمجرم ، ومعاملة المذنبين والجانحين . وقد عقدت أربع مؤتمرات دولية حتى مطلع هذا العام وسيعقد خامسها في صيف ١٩٧٥ . ولا شك أننا لانستطيع إغفال أهمية مثل هذه الندوات الفكرية العلمية ، وما يمكن ان تنجزه من تقارب الآراء وتبادل الخبرات والكفاءات ، في ظروف قلقة أو شكت مشكلة الجريمة أن تهدد كل المجتمعات على السواء . الا أننا لازلنا ننظر الى قيمة هذه المؤتمرات بشيء من التحفظ الذي ينبعث من نظرة واقعية تقوم على شيء من الخبرة والمعبرة . ان الحماس الذي يبرزه المشاركون في هذه المؤتمرات الدولية يشجع على ضرورة انعقادها لحيوية الموضوعات التي تعالجها ، ولكن مثل هذا الحماس يفوق الى حد كبير الحماس اللاحق الذي تظهره الاقطار المشاركة في تطبيق قرارات هذه المؤتمرات وتوصياتها . وهذه ظاهرة تحتاج الى بعض الدليل الملموس . منذ عام ١٨٧٢ ، وقبل ظهور منظمة الأمم المتحدة باثنين وسبعين عاما ، قامت اللجنة الدولية للعلوم الجنائية والعقابية بوضع قواعد أساسية لمعاملة المسجونين صارت نواة لقواعد الحد الأدنى التي أقرتها الامانة العامة للأمم المتحدة في أغسطس ١٩٥٥ . وكانت هذه القواعد حصيله دراسات ومناقشات طويلة جرت خلال المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة الحكومين ، الذي انعقد في مدينة جنيف بسويسرا . وقد قامت أجهزة الأمم المتحدة بنشر وتعميم هذه القواعد على أعضائها على أوسع نطاق ، والحققت بجهود جبارة لحث الدول على الأخذ بهذه القواعد بعقد ندوات وحلقات دراسية دولية وإقليمية ، ومنح المساعدات المالية لعقد دورات تدريبية وتنظيم مؤتمرات دولية وإقليمية لاحقة لتطبيق هذه القواعد بكل حزم وجدية . ورغم هذا كله فان مثل هذه القواعد لا تطبق في الوقت الحاضر الا في أقطار قليلة لا يتناسب عددها وحجم الجهد الدولي الذي بذل في سبيل تطبيقها ، كما ان أقطارا كثيرة لاتعلم عن ماهية

هذه القواعد ولا تهتم بوجودها . هذا لاشك يشل عمل هذه المنظمات ويعرقل غاياتها ويقعدها عن ائصال خدماتها الى اكبر عدد من الاقطار ، سيما تلك الاقطار النامية التي تحاول اليوم شق طريقها بصعوبة وسط معوقات التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

ويبدو أن الباحث من المتفائلين بالدور القيادي للمنظمات الدولية المتخصصة، وما يمكن ان تقدمه من خدمات صادقة بناءة في ميادين مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين . هذا رغم اعترافه بقصورها في تحقيق بعض اهدافها . الا ان مثل هذا التفاؤل يجعل الامل قائما بلزوم مضى هذه المنظمات بدورها ، وتجاوز ما يقف في طريقهما عقبات مختلفة ، تنبعث من ظروف اقليمية تحيط ببعض اقطار العالم ، وهذا ، كما يراه الباحث ، دليل على حيوية هذه الاجهزة وقابليتها على المقاومة والصمود . ولعل لمثل هذه الحيوية الفائلة التي تتميز بها غالبية اجهزة منظمة الدفاع الاجتماعي على مستوياتها العالمية والاقليمية ما يبرهن بعين حركة اصلاحية عالمية بدأت طلائعها تظهر في الافق خلال الربع قرن الاخير ، وذلك في مختلف الميادين القضائية وحقوق نظام العدالة الجنائية ، والمؤسسات الإصلاحية والمقابلية في بعض اقطار العالم . الا ان هذا ينبغي ان يعزز بحركة مماثلة في ميادين البحث العلمي لوضع علم الاجرام المعاصر في اطار علمي سليم وجعله حقلا أساسيا من حقول المعرفة الإنسانية في اطاراتها الأكاديمية والتطبيقية .



عالم اليوم مضطرب عثيف منقسم على نفسه ، تعصف به التناقضات من كل جانب . وطبيعي ان لا يجد الإنسان المعاصر أمامه كبير اختيار للتصرف المتوافق الحكيم حين يطلب اليه الاختيار في مواقف انسانية صعبة . وغالبا ما يكون اختيار العنف هو المخرج الذي تنتفس به حرية الاختيار ، ولكنها معاناة انسانية مرهقة تثقل كاهل الضمير ، وتطيح بتوازن الحياة . ولكن لماذا كل هذا العنف الانساني في المجتمع الحديث ؟

يعالج هذا الموضوع الاستاذ الدكتور محمد جواد رضا ، في دراسته « ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة » ، بأسلوب ذكي جمع بين بلاغة التعبير ودقة العلم وجمال العرض والرواية . وكل ظاهره أراد الباحث ان يجد لها اسبابا ومبررات متعددة . لقد بدأ بالتفسيرين التاريخي والنفسي الفلسفي لظاهرة العنف ، فأرجعها الى انعدام ذاتية الفرد أو انسحاقها في آلية الحياة الميكانيكية . ومن الجهة الأخرى فقد ينشأ العنف من ميل ثابت في الإنسان الى تعجيد ماضيه وتفضيله على حاضره ، الامر الذي يضعف اسباب قناعاته بنعم حاضره .

وكان الدكتور محمد جواد رضا واقفيا ، بحث في معطيات الواقع ليدل على مفهوم العنف من خلال رؤيته الشخصية لصور العنف المعاصر . وأعطى أمثلة ثلاثة لصور هذا العنف ، وهو **الطلابي والعنف الأسود والعنف الثوري** . أما العنف الطلابي فهو النشوة الجامعية الجديدة التي يطرب لها الجيل الجديد كلما أراد التعبير عن تدمره وسخطه ورفضه لأسباب السلطة . وقد كانت مواجهة السلطة محصورة بصور الاحتجاج لدى السلطات الجامعية وفي قضايا جامعية صرفة . ولكنها امتدت اليوم لتصبح مواجهة سياسية شاملة ذات تخطيط مسبق ،

واستراتيجية دائمة ثابتة وبمواجهات دموية واساليب مفعمة . وطرح بعضهم اسبابا نفسية وأخرى نفسية اجتماعية لتفسير عنف الشباب ، ومن أبرز هذه الاسباب ، ان المجتمعات الحديثة قد اطالت مرحلة تعلم النشء الجديد ، واستيعابهم لمسئولياتهم الاجتماعية حتى اوشكت ان تكون حياة الشباب فترة مراقبة طويلة لا نهاية لها . ومن التفسيرات الأخرى الصراع الثقافي وتناقض القيم وازدواجية الاخلاق والتعصب العنصري ، وهذه كلها ارضيات واسعة يصلح كل منها لتشكيل الشخصية الاعتدائية وتغذيتها بفلسفة عدوانية في الحياة .

اما العنف الاسود فهو ظاهرة اميركية ومعضلة الحضارة الاميركية ذاتها ، ولدت في المجتمع الاميركي وترعرعت بين ظلم اجتماعي وشعور بالدونية واستقلال اقتصادي وابتزاز اجتماعي ، حتى اكتملت عناصر ثورتها فانفجرت بقوة وكان القتل والحرق والدم . ولذلك فانها مشكلة اجتماعية حقيقية ذات ابعاد ثقافية ، وجذور تاريخية عميقة ومبررات انسانية واخلاقية مشروعة . هي ثورة الرجل الاسود ليأخذ مكانه في مجتمع حرمه مكانته وجعله في مرتبة واطئة بحكم الواقع بعد ان سقط عنها حكم القانون .

اما العنف الثوري فهو قضية المجتمع واختيار مدى قدرته على تعديل مسيرته ، وذلك بتغيير مؤسساته الاجتماعية التقليدية تغييرا جذريا لحل مشكلاته الانسانية . وهنا يطرح الباحث فرضية وجود هذا العنف بأشكال غير منظورة تمارسه الدولة او العائلة او المؤسسة الاقتصادية من خلال ساحة الحياة اليومية المعاشة . ولكن مثل هذا العنف لا يشكل متفانا ثوريا الا حين يتحرك الافراد ضده بعنف آخر ، وعند ذلك يصبح العنف خروجا على الإرادة الجماعية المقتنة . وهنا يثير الدكتور رضا بعض الجدل حول مشروعية هذا العنف حين يكون مقابلة العنف بالعنف ، وهذه معضلة اخلاقية تشكل امرا صعبا لم يجد الباحث الى حله سوى الاعتماد على فلسفة اجتماعية تستطيع تبرير مثل هذا العنف بمشروعية مقبولة . كما يعترف بان المجتمعات الانسانية ستلجأ الى استخدام العنف كأداة لحل صراعاتها الانسانية لمدة طويلة ، ولكنه يؤمن بقدرته الانسان على معالجة هذه الحالة باستئصال مسببات العنف ، بالفهم الدكي والمعرفة المنظمة لتحليل طبيعة المشكلات الانسانية ، كما فعل من قبل بالنسبة للمشكلات الطبيعية . وقد اورد بعض هذه الحقول التي يجب ان يبدأ بها البحث للطبيب المعالج لهذه المشكلات ، ولكنه وضع المشكلات في قمة هذه المشكلات ، اذ هي مصدر نشوء الفقر والحرمان الذي يشكل اسباب المعاناة النفسية والاجتماعية ، التي تغذي عناصر العنف والتعمر والعدوان . اما في مجتمع الرخاء الذي لا يشكو افراده من العازة فان مصادر العنف يمكن ان تنشأ عن تنافس القيم الاقتصادية القائمة على الاستغلال ، حيث تصبح الثروة وجمع المال قيما ، ولكنها بعيدة النال لنياب فرص تحقيقها ، ولذلك يتعرض الافراد لتوترات تؤدي الى انهيارات نفسية شديدة .

ودوافع العنف المعاصر ، كما يجدها الباحث ، دوافع مكتسبة لعمليات تنشئة اجتماعية ، واعية او غير واعية ، تفرس بذور العنف في الاطفال من طريق الراشدين . وهذا كله يخضع للتغير وفقا للظروف والمواقف المتجددة المتغيرة .

وهكذا تكاد ان نبين من خلال تفسيرات الدكتور رضا المتعددة لظاهرة العنف ان تكوين مثل هذه الظاهرة ينشأ عن حتمية واقعية خلقتها الانسان والمجتمع معا ، ولكنها حتمية ليست مستحيلة على الفكر الانساني الذي خلقها . رغم انه يقول بان يوما خاليا من العنف بعيد على الانسان ان يبلغه ويتجاوزوه في ضمير الزمن الذي لم يات بعد .

• عدنان الدورى

الجريمة والمجرم مشكلة الإنسان ومعضلة الحضارة

منذ أن عرف الإنسان طريقه الى تدوين افكاره بكتابة القصص والروايات كانت الجريمة ابرز مادة وموضوعا لمثل هذه القصص والروايات. لقد نسج الانسان حول الجريمة الاساطير والحكايات ، ووصفها الادباء والشعراء ، وجادل حولها الفلاسفة والحكماء ، وتحدثى لها رجال العدل والشرعية والقانون ، ودرسها علماء النفس والاجتماع واطباء العقل والبدن . وظلت الجريمة ولا زالت موضوعا شيقا للفكر ، ومتعة جميلة للخيال .

والانسان حين يسمع اليوم عن جريمة ارتكبت في اى مكان يقفز بخياله الى تصور احداثها ووقائعها باسلوب يقرب في طبيعته الى روايات المجرمين وخيال القصاصين والروائيين . ولذلك فان

* الدكتور عدنان الدورى استاذ علم الاجرام بجامعة الكويت حاليا ورئيس قسم الاجتماع بجامعة بغداد والرباط سابقا . له العديد من البحوث والمقالات باللغتين العربية والانجليزية ومن اهم مؤلفاته اصول علم الاجرام : اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي .

تأثير الجريمة على الأفراد غالباً مايفوق اطارواقعها الفعلي حيث يضفي الناس على الجريمة مسحة من المبالغة والخيال . ومن هنا لا تكون ردود فعل المجتمع نحو الجريمة بالدرجة التي تستلزمها آثار تلك الجريمة ، وانما تندفع وراء تصورات خيالية جماعية تتصل بقصص الجريمة والمجرمين . لقد هبّ المجتمع الانجليزي يوماطالب حكومته باعادة عقوبة الاعدام بعد ان قتل أحدهم ثلاثة أشخاص من رجال الشرطة الانجليزية . هذا على الرغم من ان معدل ما يقتل من رجال الشرطة الانجليزية لا يتجاوز الشخص الواحد لكل سنتين . (١) وهكذا تظهر ردود فعل غالبية المجتمعات نحو الجريمة بعيدة عن القناعة العلمية ، التي تستند على تقييم هادئ للحقائق، او ادراك سليم للمؤشرات الاحصائية الثابتة .

ولكن لماذا ينفعل الأفراد بشدة لاخبار الجريمة وقصص المجرمين ؟ الواقع ان الانسان بطبعه يمشق التصدى لكل غريب مجهول . ولاشك ان الجريمة في طبيعتها العدوانية تشكل تحدياً لكل ماهو اعتيادي مألوف ، وثورة على أسباب العيش الهادئ الشريف . ومن هنا تصبح الجريمة مصدراً لمجموعة كبيرة من الانفعالات ، لانها تحرك في الأفراد مجموعة من الدوافع الانسانية ، حيث تثير الخوف واليقظة والحذر ، وتحرك في النفس نوازع الزهو والاعجاب وتأكيد الذات . انها في الواقع تجسد للأفراد مواقف الجراءة والشجاعة والعنف والتمرد والعدوان . وهذه اتجاهات نفسية قوية لا قدرة لكل الأفراد على اخفائها او اغفالها ، لانها تمثل حجونا عن القيام ببعض الاعمال حين تعوزنا الجراءة او تنقصنا الشجاعة والاقدام للقيام بها ، ولكننا نسمع او ننفعل بشدة حينما نجد من يقوم بمثل هذه الاعمال بديلاً عنا وكأنا نقوم بها انفسنا . وقد يجد الكثير منا مثل هذه الانفعالات لدى مشاهدتنا بعض ألعاب الحظ او ألعاب القوى ، ولكن انفعال الجريمة لا يوازيه انفعال آخر ، لأنه يعتمد على أرضية background ثقافية عميقة الصلة بحياتنا اللاشعورية او بلا شعورنا الجمعي بالذات . ولذلك فقد حاول بعض العلماء ان يرد شغف الانسان بالجريمة الى تلك الرواسب الثقافية التي طواها عقلنا الباطن ، والتي انزوت وراء لاشعورنا الجمعي منذ فترة طويلة . لقد كانت الجريمة لقرون عديدة ظاهرة اجتماعية مقبولة وعملاً مشروعاً من أعمال العيش والحياة . كان الانسان يمجّد أعمال القتل والسلب بوصفها أساليب عيش سوية ، بل عادات اجتماعية شائعة تتصل بقيم اجتماعية سامية . وإلى عهد قريب كانت ظاهرة المبارزة حتى الموت من العادات الاجتماعية التي تقوم على قيم بطولية سامية حيث يصادم القتال معاملة الشخص المنتصر لشرفه وكرامته .

ومع ذلك فقد أوشك مفهوم الجريمة اليوم ان يكون مرادفاً للتوحش والبربرية ، او يقرب من الفوضى والعنف والعدوان . فالجريمة تثير في الانسان المعاصر الخوف والهلع والحذر ، وتزورع في نفسه القلق وعدم الطمأنينة ، مما يدفعه الى طلب الحماية والنجدة ، وذلك لانها تجسد مواقف الخطر حين يتصور الفرد نفسه ضحية للجريمة ، سواء كان ذلك في جسمه او في ماله

(١) Wolfgang, Marvin, Savitz, Leonard, and Norman Johnston, The Sociology of crime and delinquency, New York, John Wiley and Sons, Inc. Second Edition, 1970, PP. 147-165.

أو في عياله . (٢) ولعل هذا مايفسر لنا لماذا انفضب من الجاني ونخشاه في وقت واحد ثم نطلب عقابه والانتقام منه . ومن جهة أخرى نحن نتعاطف مع الضحية في الجريمة ، ونطلب الشار بالقصاص من الجاني . ولكن مثل هذا الشعور قد لايشكل جميع جوانب الصورة . فقد ينعكس شعورنا نحو الجاني أحيانا حين نمجده فعله ، ونعجب لشجاعته وجراته وبالتالي ، نطلب الصلح عن جريمته أو انصافه باخف العقاب . وقد نسخط على المجنى عليه أحيانا أخرى فنزدري موقفه وبالتالي نشمت لما لحق به من أذى وكاننا ازاء الجاني الذي يستحق العقاب ، تلك مواقف إنسانية قد ترتبط ببعض خلفيات اجتماعية وسياسية وثقافية متناقضة ، حيث تختلط القيم والمفاهيم ، وتتعارض الاسباب والمبررات وتعتقد الاهداف والغايات .



ويعتقد الفيلسوف الفرنسي « اميل دوركهايم » « Durkheim » ان الجريمة ظاهرة طبيعية سوية تشيع في كل المجتمعات على اختلاف درجة تطورها . ومع هذا فقد تتباين أنماط السلوك الاجرامي من مجتمع الى آخر ، وهذا يعني ان وجود الظاهرة حتمية امتيادية في كل مجتمع انساني ، ولكن حين تتجاوز معدلات الجريمة أو بعض أنماطها مستوياتها المألوفة تصبح الجريمة ظاهرة شاذة غير سوية . ومع كل ذلك فان هذا القول لايعني ان الانسان المجرم شخص سوى لايعاني شلدا أو بيولوجيا أو نفسيا أو عقليا ، وذلك لان سوية المجتمع لا تتعارض مع شلدا أو مجرميه الذين يعيشون فيه ، وهناك اختلاف كبير بين طبيعة الظواهر النفسية الفردية وبين الحقائق الاجتماعية (٣) . وفوق هذا يرى « دوركهايم » ان الجريمة ضرورية اجتماعية ، ذات فائدة كبيرة للجماعات الانسانية ، لانه تساعد على تحقيق بعض الانسجام في عمليات التطور الاجتماعي ، وذلك فيما يتصل بمفاهيم الاخلاق والقانون . وهو يعطى جريمة الفيلسوف الاغريقي « سقراط » نموذجا لجدوى الجريمة ، حيث كانت جريمته تلك نبراسا لاضات الطريق الى حرية الفكر الانساني ، اذ كانت ثورة على الجمود الفكري التقليدي الذي كانت تعيشه « اثينا » . لقد خلقت جريمة « سقراط » ، كما يراها دوركهايم ، اخلاقية جديدة ، وغرست ايماننا جديدا بالعقل الانساني وحرية ، وكانت تحديا سافرا لمشاعر جماعية استقرت في ضمير الفرد العادي ، ولذلك جاءت هذه الجريمة ثورة اصلاحية وحركة اجتماعية وفكرية لامناص منها في تاريخ الفكر الانساني (٤) .

(٢) وفي ذلك يقول عالم الاجتماع الاميركي « شارلس كولي Cooley » اننا لازلنا ندرك اليوم طبيعة العمل الاجرامي او نعاول ادراكه من خلال شعورنا بالاستياء من الفعل نفسه او الفصط على الجاني . فلو صلح احدهم آخر او سلبه لثوذه باقره فنحن سرمان ما ندرك هذا الموقف الاجرامي وكاننا ضحية هذا العدوان انفسنا . انظر :

Human Nature and the social order, P. 387.

Durkheim, Emile, Rules of sociological methods, 8th edit., Translated by (٣)
Sarah Solway and John Mueller, The Free Press, 1950, pp. 65 - 73.

Durkheim, Ibid, p. 68.

(٤)

(١) قصة الجريمة في أوليات الفكر الإنساني :

حين أراد حكماء الإغريق القدماء ان يجعلوا الإنسان حيوانا عاقلا طغى موضوع العقل الإنساني فوق كل موضوع سواه . وصار هذا العقل جوهرا لكل فكر فلسفي لاحق وحقلا لكل جدل جاد . كذلك ظل موضوع العقل الإنساني عبر ثقافات الإنسان التاريخية المتعاقبة طريق الإنسان إلى معرفة نفسه وسلاحه في مواجهة مصيره .

والإنسان فضولى بفطرته يسعى إلى طلب المعرفة بكل أشكالها . وهو فضول يستوى فيه الإنسان بعقله البدائي أو بعقله المعاصر ، بل ويستوى فيه فضول الطفل الصغير بفضول الشيخ الكبير . ان المعرفة بكل أنواعها تبدأ بالفضول الساذج وتنتهى إلى كشف الحقيقة كاملة أو الوقوف عند جزء منها .

ويظهر ان الإنسان الأول اتجه بفضوله الفطري نحو الطبيعة وظواهرها في محاولته الدفاعية المصيرية لمواجهة تحدياتها . ولكن حين تمهيات للإنسان بعض أسباب العيش والبقاء ، رجع إلى نفسه يكشف أسرارها ، وذلك في محاولة ساذجة لفهم الطبيعة البشرية ومعرفة أسباب السلوك الإنساني وبواعثه . وقد وقف الإنسان طويلا أمام مجهول غامض كبير لم يجد إلى كشفه غير التماس مسالك الغيب والسر في متاهات الخرافة . وسار الإنسان طويلا في دروب السحر والتنجيم والأرواح والأساطير ، وخرج منها ببعض تفسيرات غيبية ظلت رواسيها تعيش اليوم في بطون فراسة الإنسان القديمة ، وبين ثنايا بعض مباحث علوم السلوك المعاصرة .

وربما تكون مشكلة الخضوع إلى النظام أول مشكلة عرفها الإنسان حين وجد نفسه ينتظم في حياة جماعية تخضع لأساليب معينة من أساليب الفكر والعمل . ولذلك فقد برز مفهوم النظام قيادا على حرية الإنسان الفطرية في الحركة والتفكير ، وبرز مفهوم الجماعة ليستوعب مواقف الفرد وآماله وأهدافه وغاياته في العيش والحياة . لقد وجد الفرد نفسه يعيش في تنظيم اجتماعي ، وكان عليه ان يروض نفسه على قبول النظام والخضوع إلى السلطة . ان النظام في طبيعته قسر على الخضوع إلى قوة أكبر من الفرد هي قوة الجماعة ، وكان هذا ولازال هدف كل اجتماع إنساني منظم . فالنظام الاجتماعي تنظيم لعلاقات الأفراد المتعارضة ، وتنسيق لمصالحهم المتضاربة ، وتعيين لحقوقهم وواجباتهم في إطار جماعي يقوم على خدمة الفرد وخدمة الجماعة في وقت واحد . ولذلك كانت مهمة التنظيم الاجتماعي في أولى مراحلها شاقة صعبة لان الإنسان بفطرته لا يعرف القناعة بأى مطلب حتى يسمى إلى طلب المزيد على حساب الآخرين . ولذلك فقد اختلف الأفراد في مدى استجابتهم لمفهوم السلطة ومفهوم النظام . لقد خضع فريق كبير لسلطان السلطة والنظام ، وانحرف فريق آخر لأكثر من سبب . وهكذا ظهرت مشكلة المنحرفين . وحاسبت المجتمعات المنحرفين حسابا صعبا دون أن تأبه لكشف عوامل انحرافهم . لقد كان الانحراف عدوانا على الجماعة ، يهدد مصطلحتها ، وكان على الجماعة ان تحمي نفسها لمواجهة هذا العدوان بكل وسيلة وأسلوب . وهكذا ظهرت الأشكال الأولية لسيادة القانون . لقد ظهر القانون في أول مراحل عرنا غير مكتوب ، واضحا لاحتياج في فهمه إلى تفسير أو تأويل . ثم ظهرت القوانين الوضعية المكتوبة لتكون مظهرا من مظاهر السلطة وسيادة القانون .

وحين أصبح التنظيم الاجتماعي social organization ضرورة لقيام الحياة الجماعية ، صار غياب مثل هذا التنظيم سبباً لشيوع الفوضى واضطراب العلاقات الاجتماعية ، وبالتالي استحالة قيام المجتمع ذاته . وكان على المجتمعات أن تحرس تنظيماتها الاجتماعية بفرض رقابة اجتماعية social control بشكل يحول بين الأفراد وبين نزعاتهم الفطرية للتمرد على السلطة والنظام . وهكذا ظهرت الجريمة وظهر لذلك العقاب . لقد كانت الجريمة هي الانحراف الكبير الذي يسلكه الأفراد بالنسبة للحظ الاجتماعي السوي الذي ترسمه الجماعة لسلوك أفرادها ، وكان العقاب هو ردود فعل الجماعة إزاء هذا الانحراف .



وغالباً ما يفوس علماء الإنسان (الأنثروبولوجيا) إلى أعماق ثقافة الإنسان البدائي لرسم مسيرة ثقافة الإنسان المعاصر . وهذا لاشك يعكس تلك النظرة التطورية التي صيغت مناهج البحث العلمي منذ النصف الثاني من القرن الماضي وفي مطلع هذا القرن . وقد بدأ بعض الرحالة وعلماء الأنثروبولوجيا والآنثروبولوجيا الثقافية بدراسة بعض القبائل الأفريقية المتناثرة ليصوروا كيف يعيش الرجل (الأفريقي) بوصفه ممثلاً لأدنى مراحل التطور البشري ، والتي لم تكن لترتفع به عن مستوى بعض أنواع الحيوان (٥) . وربما تعرض أكثرهم لجريمة الرجل البدائي كمرآة تعكس حياة البدائي ، وترسم معالم ثقافته البدائية . على أن هذا لا يعني بحال من الأحوال أن يصوروا الرجل البدائي بالإنسان الحجري الذي عاش عصور ما قبل التاريخ . أن المجتمعات البدائية لازالت تعيش اليوم على هامش الحياة في بقاع نائية منعزلة ، ولكنها تمثل ثقافة بدائية بسيطة ذات معالم وإبعاد خاصة واضحة . أن ثقافة البدائي غنية بعناصر ثقافية متعددة ، قوامها العرف والتقليد والطقوس والمعتقدات والعلاقات الاجتماعية الأولية (٦) .

وإذا كان للبدائي جرميته ، فهي جريمة ارتبطت بثقافته البدائية وبملاح شخصيته البدائية . فالرجل البدائي بوجه عام طفل يعيش بعواطفه دون عقله أو بصيرته . يشور لأنفه الأسباب ، ويثار بكل عنف وقسوة . وهو مقاتل بالفطرة ، يقتل من يعترض سبيل حريته أو يقطع عليه أسباب خلوه أو ينتهك حرمة ملكيته . ولذلك كان القتل جزءاً من متطلبات العيش وسبباً من أسباب البقاء . فالبدائي يقتل في سبيل الدفاع عن النفس ، أو عن المال ، وقد يقتل في سبيل التسلط والتملك والافتتاء . وهو إنسان يندفع بأقصى غرائزه ، مدفوعاً بكل ما يحركها من بواعث ومنبهات ، وسامعاً إلى أشباعها بكل حرية وقوة . وقد نجد لبعض جرائم الإنسان المعاصر جذورها الثقافية في ثقافة الرجل البدائي ، ولكن جريمة البدائي ذات طبيعة خاصة تتصل بأسس حياته البدائية ذاتها .

(٥) الدكتور أحمد أبو زيد - التصنيع والتغير الاجتماعي في أفريقيا - مطبوعات جامعة الكويت ١٩٦٩ - ص ١ - ٢ .

(٦) Taft, Donald, Criminology, New York, The Macmillan Co., 3rd Edit., 1956, p. 76.

(٦ مكرر) Hall, Arthur Cleveland, Crime and social Progress, Columbia University Press, New York, 1902, p. 24.

ان حياة البدائي ترتكز على اعمدة رئيسية ثلاثة . **اولها** اعجاب البدائي الشديد بالبطولة وتقديسه للشجاعة والشجيمان . **والثاني** عبادة البدائي لاسلافه والعيش على امجادهم ، والتزامه الالى بالمرف والقيم السائدة في جماعته . **والثالث** خوف البدائي من المجهول واندفاعه الشديد للامان بالقيب والخرافة . وكان طبيعيا ان تقوم مؤسسات اجتماعية تتولى رعاية هذه الاسس الثلاثة . وكان طبيعيا ايضا ان يظهر من ينتهك حرمة هذه الاسس او يعبت بقدسية هذه المقدسات . وهذه هي الجرائم البدائية الكبرى في حياة البدائي وفي ثقافته البدائية . ان انتهاك طاعة الجماعة والعبث بوحدها والخروج على طاعة قادتها وعدم احترام ابطالها وشجعانها خيانة عظمى . وانتهاك رابطة الدم والخروج على قدسية الاسلاف والاجداد هي الاخرى جريمة كبرى ، هي جريمة الزنا بالمحارم . اما جريمة السحر الاسود فهي انتهاك حرمة العقيدة ، والعبث بالقوى الروحية التي تملك خير الجماعة وشرها ، وخرق خطير لعقيدة البدائي بالقيب والمجهول . تلك هي الجرائم الخطيرة الكبرى ، وفيما عداها من جرائم القتل والسرقات ، فهي جرائم غير خطيرة تجرى تسويتها اما على النطاق الفردي او على النطاق العائلي ، وبالعقاب البدني او بالتعويض المالي .

وهكذا تبدو جريمة البدائي وكأنها جزء صغير من نسيج ثقافي متلاصق لا يستطيع البدائي العيش خارجه - انه عقل الجماعة الذي يصبغ ملامح شخصية البدائي، وذلك من خلال مايفرضه من ممارسات كاملة لتقوس وعادات اجتماعية تحقق الحد الاقصى للواء والتماصك الاجتماعى . ولذلك فان جريمة البدائي ، وكذلك اسلوب مواجهته لها بالعقاب ، هما ظواهر اجتماعية تتلاشى في التنظيم الاجتماعي الكبير الذي يحتويهما . واذا كان العقل البدائي لم يقدم للمعرفة العلمية المنظمة تعميلا معينا يستقيم ومنهاج العلم المعاصر وذلك في مجال علة الجريمة ، فقد كان هذا العقل يبحث في اطار السبب ، ولكن من خلال معالجة الفعل الاجرامي ذاته . لقد اختلط لديه مطلب السببية بمطلب العقاب ، وصار الاخير جزءا من التفكير في العلة والسبب . (٧) وربما لا يكون الانسان المعاصر بعيدا في تفكيره السببي عن ذلك الاطار البدائي الذي كان يهتم بالعقاب دون البحث عن العلة والسبب . ذلك ان الفرد المعاصر لا يهتم اليوم بسبب الجريمة وبواعث ارتكابها بقدر اهتمامه بالقبض على المجرم اولا والانتقام منه باشد العقاب . فالجريمة تشيع الخوف والقلق لدى الافراد ، ولذلك فهم يطلبون الحماية المطلقة للعقاب . وفيما وراء هذا المطلب العاجل تقف المطالب الاخرى التي لا تستاهل الاهتمام الفوري .

وقد يقف اليوم بعض علماء الجريمة والباحثين في علة السلوك الاجرامي ، موقفا لا يباكد يختلف عن تلك النظرة القبيية التي خرج بها الرجل البدائي منذ قرون طويلة ، وذلك في مواجهته لمشكلة الجريمة . لقد ترك البدائي تفسير العلة والسبب لقوى غيبية او ارواح خفية تنقص من الافراد - وتشاء وتترك منهم من تشاء لاسباب مجهولة لا سبيل الى معرفتها ولا سبيل للوقاية منها . واليوم يتحدث الكثير من علماء الجريمة عن فطرية الجريمة او عن المجرم

بالولادة او عن المجرم بالتكوين الفطري الموروث . وهذه تفسيرات علمية معاصرة ، ولكنها تحمل في طبيعتها بعض رواسب تلك النظرة الفيبية القديمة التي تترك العلة الى مجهول لا سبيل الى حصره ، وبالتالي لا سبيل الى مواجهته بالوقاية او العلاج .

اما البحث العلمي في سبب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي فذلك مبحث متأخر ، جاء بعد مسيرة طويلة سبقت مرحلة العلم والتفكير العلمي المنهجي . لقد تعثر مطلب البحث عن سبب الجريمة بعقبات منهجية ، انصلت بمفهوم الجريمة من جهة ، وبطبيعة الظاهرة الاجرامية ومدى خضوعها لمتطلبات البحث العلمي من جهة أخرى . ولذلك كانت ولا زالت مشكلة السبب والسببية . تلك المشكلة التي اعاقمت مسيرة علم الاجرام الحديث عن ركب العلوم الطبيعية المعاصرة . (٨)

(٢) مشكلة البحث عن العلة والسبب :

لعل من المعروف اننا لازلنا نتخذ في مكافحة الجريمة اجراءات قليلة بسيطة غير ملتوية . وهذا يعميل بالكثير للاعتقاد بان ظاهرة الجريمة هي الاخرى من الظواهر البسيطة التي لا تحتاج في مجابهتها غير طريق بسيطة . ولعل مثل هذا الاعتقاد الساذج هو الذي اوقع الكثير من الباحثين في علة الجريمة في متاهات البحث عن السبب الواحد للجريمة بوصفها ظاهرة واحدة تخضع لمنطق السببية والتعليل السببي البسيط .

والواقع انه من العيب ان نبحت عن سبب الجريمة كظاهرة واحدة تتجاوز في طبيعتها ابعاد الزمان والمكان . ان الجريمة ظاهرة قانونية تنشأ بالقانون وتزول بوزال هذا القانون ، واذا كان ثمة تشابه بين سلوك اجرامي وآخر ، فهو ان كليهما مخالف لنص معين في القانون العقابي ، وبالتالي يصبح القانون ذاته مصدر الجريمة او سببها . فالقانون هو الذي ينشئ جرائم جديدة ويلغي اخرى قديمة . وقد يصبح العمل البطولي الواحد في وقت ما جريمة خطيرة في وقت لاحق . ومن هنا تصبح الجريمة ذاتها ظاهرة نسبية غير ثابتة ، ليس لها اصل ثابت في الوراثة ، او في الشيء ذاته او جوهزه . ولاجل ذلك فنحن لا نجد للجريمة نمطا سلوكيا ثابتا يرتبط بتكوين خلقى جثمانى او نفسى ، وبالتالي لا تكاد نجد من السمات الثابتة التي تصلح لتمييز المجرمين عن سواهم من غير المجرمين . فقد يكون المجرم شخصا مجنوناً ، او ناقص عقل ، وقد يكون سويا او عبقريا او متوسط الذكاء . وقد يكون المجرم وغدا شريرا يكره المجتمع ولا يحترم قوانينه . وقد يكون مواطنا صالحا نبلا يحترم المجتمع ويحترم قوانينه . وقد يرتكب جريمة عن قصد وسوء نية ، وقد يرتكبها تحت ضغط ظروف عسيرة او لحاجة فاهرة لا قدرة له على ردها او مقاومتها .

ولا شك ان المحاولات المتعددة ، العلمية منها وشبه العلمية ، التي حاولت ربط الجريمة بفراسة جثمانية معينة ، فشلت في اهدافها وعجز اصحابها عن ايجاد ذلك التركيب الجثمانى او العقلى او النفسى المرصى للتكوين الذى يمكن ان يرتبط بين صاحبه وبين مخالفة القانون . ان دراسة المجرمين ، سنواء كانت في فحص اجسامهم او عقولهم ، او عناصر شخصياتهم ، لم تهيم

٨ المؤلف - اصول علم الاجرام - الكتاب الاوّل : اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي - العمل الخامس - مشكلة السببية - مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٢ ص ٢٢ - ٥٧ .

للباحث العلمي فرصة إيجاد المعادلة العلمية الواحدة التي تفسر علة الجريمة . ومع ذلك فهناك جماعات مجرمة وعصابات إجرامية ومجرمون معتادون ومجرمون محترفون ، أو غير هؤلاء من فئات المجرمين الأخرى . إلا أن هذا لا يعني أن يكون لكل فئة من هذه الفئات سمات خاصة تصلح لتمييزها تمييزاً قاطعاً عن سواها من الفئات الأخرى ، وبالتالي تصلح لتفسير العلة والسبب . أنها سمات قد لا تخرج في دلالتها عن تلك السمات المهنية أو الاجتماعية ، التي نجد لها في بعض الفئات المهنية البشرية وذلك بصرف النظر عن دلالتها السببية .



وإذا كان مفهوم السبب cause ذاته من المفاهيم العلمية المعقدة ، التي ظلت ولا زالت محورا لجدل الفلاسفة وعلماء الامس واليوم ، فإن محاولة إيجاد سبب الجريمة بوجه خاص من أكثر موضوعات السببية ، ومن أبرز العقبات المنهجية التي تعترض بحوث ودراسات علم الاجرام المعاصر كعلم من علوم الانسان . لقد كان على عالم الجريمة أن يتخطى عقبتين كبيرتين في سبيل بحثه لسبب الجريمة ، أولهما معالجة مشكلة السبب في العلوم الانسانية وفي الظواهر السلوكية بوجه عام ، والأخرى معالجة مفهوم الجريمة ذاتها كظاهرة ذات تركيب خاص . ولذلك فإن على عالم الجريمة أن يجد له طريقاً خاصاً في معالجة موضوع علة الجريمة ، وذلك بإعادة صياغة مفاهيمية ، وإيجاد التعريف الواضح ، والتحليل المناسب ، للظروف والمواقف التي تحيط بظاهرة الجريمة موضوع البحث .

ولعل بوسع عالم الطبيعة أو عالم الحياة أن يبدأ كل منهما من أرضية جديدة لكشف مفهوم السبب ، متجاهلاً تلك الأرضيات الفلسفية والأخلاقية التي أحاطت بمفهوم السبب قروناً طويلة . أن مفهوم العلة والنتيجة " Cause and effect " لاشك يتصل بمعنى « الجبرية » الأثر الذي يجزئنا الى موضوع حرية الإرادة والاختيار ، وهذا لا شك مفهوم يتصل بالقانون وبالأخلاق وبالمسؤولية الجنائية . (٩) ولكن ليس بوسع عالم الجريمة أن يقلل من شأن هذه الأرضيات الأساسية التي تتصل بظاهرة الجريمة ، والتي غالباً ما تفقده بعض الحرية والرونة المنهجية المطلوبة في البحث العلمي السليم . ومن هنا فلا سبيل الى بحث مفهوم السبب بمعزل عن طبيعة الظاهرة الإجرامية ، لأن مثل هذه الظاهرة ذات طبيعة خاصة تثير مشكلات خاصة .

لقد انتقلت فكرة السبب في العلوم الطبيعية من مرحلة البحث في العلاقات السببية Causative relations ، الى مرحلة البحث عن علاقات محتملة ، كما وإن فكرة القانون العلمي الثابت Scientific law قد تطورت من الأخرى الى فكرة البحث عن بعض النماذج أو الأنماط models وذلك من خلال الاقتصاد في البحث على استخدام عينات صغيرة Samples بدلاً من استخدام كمية كبيرة من المعلومات data . ولعل هذا التطور في المناهج العلمية كان ضرورة تتطلبها طبيعة الظواهر الطبيعية ، وما هية الطرق التي يمكن استخدامها في بحث مثل هذه الظواهر . ولذلك فقد خرج

مفهوم السبب "cause" من اطار جبريته القاطعة "determinism" ليستوعب علاقات احتمالية جديدة . فنحن في الواقع لانطق القوانين العلمية من عدم ، وانما مهمة العالم كشف مثل هذه القوانين وصياغتها بلغة علمية او « مفاهيمية خاصة » Conceptual وذلك بعد ان نضفي عليها شيئا من الجبرية والاحتمال معا (١٠) .



وازاء ظاهرة معقدة التركيب ، وقف عالم الجريمة يبحث لنفسه عن منهجية مناسبة لبحث موضوع علة الجريمة . وكان عليه ان يشق طريقه بصعوبة بالغة من خلال مجموعة كبيرة من العقبات والمشكلات المختلفة . وبدأ الصراع بمفهوم الجريمة اولا وهي مشكلة التعريف القانوني للجريمة . فالتقانون هو الذي يضع طابع الجريمة label على كل سلوك اجتماعي لا يقره المجتمع . وهذا بالذات يضع السلوك الاجرامي في اطار قانوني ضيق يحدد ماهيته ، ويقر عدم مشروعيته ، ويعين نوع العقوبة المقررة لغاعله . ورغم ان مثل هذا المعيار القانوني هو الاطار الثابت الذي لا نجد سواء للتمييز بين السلوك الاجرامي وبين سواء من انماط السلوك الاخرى ، فهو مقياس نسبي غير ثابت ، يخضع لاختلاف الزمان واختلاف المكان . وهذا يضع على الظاهرة الاجرامية صفة الثبات وصفة الموضوعية ، وهي صفات اساسية لتحقيق متطلبات البحث العلمي الصحيح .

والعلم بوجه عام يعالج ظواهر محددة ذات طبيعة متجانسة تخضع للملاحظة المقصودة ، وتخضع للحصر والتعريف والتصنيف والتحليل والتعليم والتجريب . وهذه صفات تسهل مهمة الباحث العلمي لتحقيق اهداف في البحث من العلة والسبب ، وتقرب بحثه من الموضوعية العلمية المطلوبة . اما الحال بالنسبة للظواهر الانسانية بوجه عام ، وظاهرة السلوك الاجرامي بوجه خاص ، فهي ظواهر معقدة التركيب ، غير متجانسة المحتوى ، وهي فوق هذا وذاك نسبية ، تخضع لمشية المشرع الجنائي ، الذي يقرر ماهية الجريمة ، وبالتالي يخلق الجريمة . وهذا كله يتوقف على نوع ومقدار الضرر الذي تلحقه الجريمة بمصلحة المجتمع ، وهذا لاشك يخضع لاعتبارات ثقافية ، ومعايير نسبية ، تختلف من مكان الى آخر ، وتختلف من وقت لآخر ، وذلك لاختلاف ردود فعل الجماعات وفقا لاختلاف مثل هذه الاعتبارات . ولذلك فان مثل هذه الردود الجماعية تنصف بالمرونة والنسبية وعدم الثبات ، الامر الذي يؤدي الى تباين القوانين العقابية واختلافها باختلاف بعض الظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل مجتمع من المجتمعات وفي مرحلة زمنية معينة . فالفعل الواحد ، الذي تصير بعض المجتمعات على خطورته ، تتهاون مجتمعات اخرى بصدده ، وبالتالي لا تفرض القسوة او الشدة في عقاب فاعله . وهكذا يصبح العقاب ذاته مرآة تعكس ثقافة المجتمع ، وذلك بالنسبة لمواقف افرادة نحو السلوك الاجرامي . ومن هنا خضعت الجريمة لضرورات او حتميات تاريخية وثقافية ، وصارت بالتالي جزءا من ثقافة المجتمع ، او مرحلة من مراحل مسيرة المجتمع او تطوره الاجتماعي . وهكذا لا تصبح مفاهيم العدالة مطلقة واحدة في كل زمان ومكان ، وبالتالي تعددت وتباين ممارسات الشعوب لاساليب الضبط الاجتماعي على الافراد .

وبدأت محاولات عالم الجريمة لكسر الطوق القانوني الثقيل ، الذى احاط بمفهوم الجريمة ، والذى ربط السلوك الاجرامي بتقييمات اخلاقية وفلسفية ودينية وسياسية واجتماعية قرونا طويلة . ووجد عالم الجريمة نفسه يبحث من افاق علمية جديدة ، لانتصر بالضرورة بالفعل الذى يعاقب عليه القانون العقابي ، بل بمعالجة ظاهرة الجريمة بوصفها ظاهرة سلوكية كبيرة تراها الجماعات سلوكا اجراميا لامتحانات ثقافية معينة وخرج الباحث العلمي بالظاهرة الاجرامية خارج اطارها القانوني الضيق ، وانطلق يبحث عن مظاهر الانحراف الاجتماعي ، مهما كانت اسباب هذا الانحراف وفي جميع انماطها ونماذجها (١١) .

وربما اضاع هذا الاتجاه التكاملي الموسع فرصة ايجاد البديل المنهجي المناسب لتحديد ماهية الانحراف السلوكي الذى يشكل الظاهرة الاجرامية ذاتها . لقد اراد انصار هذا الاتجاه ان يربطوا بين الانحراف في معناه الاجتماعي الواسع ، وبين مفهوم الجريمة كظاهرة قانونية ، ولكنهم جزوا عن تقرير المعيار الصحيح لمفهوم السوية السلوكية المطلوبة كحد ادنى للقبول الاجتماعي المطلوب ، ولذلك تركوا مفهوم السلوك المنحرف في دائرة واسعة ، وجعلوا من الاستحالة بمكان حصر انماط الانحراف تحت تصنيفات علمية معينة لخدمة اهداف البحث العلمي . وهكذا كان التعريف القانوني ضيقا اشد الضيق ، بينما اتسع التعريف الاجتماعي بشكل صار من الاستحالة بمكان تحديد نطاق الانحراف ومدى شموله .



والواقع ان مناهج البحث التي استخدمت في دراسة الظواهر الطبيعية كانت تعتمد في مراحلها الاولى على المفهوم الميكانيكي للسببية ، بحيث تفسر الظاهرة بقانون التفسير الواحد ، الذى يرجع سبب نشوئها الى عامل جوهري واحد ، بينما تفضل جميع الاسباب والمتغيرات الاخرى ساكنة ثابتة (١٢) . ورغم شيوع مثل هذا التعليل السببي البسيط ، الا ان منطق العلم الحديث ابقى الخوض الى مثل هذه الثنائية القاطعة ، وظهر السبب "cause" في مفهوم نسبي مقارن ، ومن خلال ابعاد منهجية جديدة لمعالجة موضوع المجهول عن طريق التكهن والاحتمال . ولذلك فقد ظهرت الجبرية الجديدة كحساب احتمالي يؤخذ بشكل جوازى على انه مطلق جازم (١٣) .

واذا كانت علوم الطبيعة والحياة قد وجدت اليوم بعض المفاهيم الاجرائية . "operational concepts" المناسبة لتفسير ظواهرها في اطار منهجية جديدة ، فقد برزت فكرة السبب "cause" في علم الاجرام في اكثر من معنى او مفهوم اجرائي مناسب . فاذا علمنا مثلاً بان هناك زيادة ظاهرة في بعض جرائم السرقات ، خلال فترة ركود اقتصادى او أزمة مالية حادة ، فان توسع الباحث العلمي ان يربط بين ظاهرة زيادة هذه الجرائم ، وبين هذا الظرف الاقتصادي المحدد

(١١) Sutherland, Edwin H. Principles of Criminology, 5th edit., Lippincott Co., 1955, pp. 54-56.

(١٢) ويشار الى هذا القانون بـ « قانون التفسير الواحد Law of the single variable determinism وهذا يعيد الجبرية او الحتمية في معناها المباشر

(١٣)

Wolfgang, Ibid, p. 147.

وبالتالي حصر أبعاد المشكلة في داخل هذا النطاق الاقتصادي وحده . أما اذا أراد معالجة عوامل أخرى ثانوية ، كزيادة معدلات الجريمة بين طبقة العمال وحدهم ، ومقارنتها بمعدلات الجريمة بين الطبقات الأخرى ، فهنا يتسع مجال البحث في معالجة الجانب الاقتصادي الواحد ، وإنما تقوم بعض الاحتمالات التي تتجاوز عنصر المهنة ، كعامل جوهرى لحصر أبعاد السببية ، ولذلك فإن الصورة تتسع لأبعاد أخرى ، يمكن أن تتناول تحليل طبيعة جميع المهن والطبقات الاجتماعية ، وهذا بالذات يستلزم إطارا آخر لبحث السببية (١٤) .

ومع ذلك فقد حاول الكثير من رواد بحث السببية في علم الاجرام الالتزام الكامل بالتفسير السببي الميكانيكي ، الذى يبحث عن السبب الواحد المباشر للجريمة . وقد عانى علم الاجرام من اهتمام علماء الجريمة بمثل هذا الاندفاع الشديد وراء فكرة السبب الواحد للجريمة ، وظهرت لذلك مدارس علم الاجرام التقليدية المتعددة التي ، بحثت كل منها عن السبب الجوهرى الواحد للجريمة . فالمدارس النموذجية " typological schools " أرادت أن تجد هذا السبب الواحد في تكوين جسمى او عقلى يرجع الى الوراثة والمدارس الاجتماعية sociological schools والبيئية environmental أرادت أن تجد هذا السبب في بعض حتميات جغرافية او اقتصادية او ثقافية لتفسير علة الجريمة . وكان اصحاب المدارس النفسية والعقلية psychological يبحثون عن السبب العقلى او النفسى الذى يقف وراء السلوك الاجرامى ليجعلوا منه سبب الجريمة وهكذا ظل علماء الجريمة يشغلون انفسهم بالبحث الطويل وراء السبب الواحد سنين طويلة ، حتى فاضت كتب علم الاجرام بمثل هذه البحوث التقليدية . وظهر اخيرا من جاء بالملذهب التكاملى الذى لا يقف عند حدود السبب الواحد ، وانما يبحث عن مجموعة متكاملة من العوامل التى يشكل فى مجموعها هذا السبب . وطلع انصار هذا الاتجاه بمئات من هذه العوامل والمواقف والظروف ، التى تشكل فى مجموعها سبب الجريمة او الانحراف . ويظهر ان مثل هذا الاتجاه التكاملى لم يكن غير انعكاس لعجز العلماء عن ايجاد الحل الصحيح لمشكلة السبب ، حيث اترك هؤلاء وجود السبب الواحد ، ولكنهم جانبوا بمجموعة كبيرة من العوامل والاسباب . وسواء وقف انصار السبب التقليدى الواحد عند حدود منهجيتهم القاطعة ، او تجاوزها غيرهم من انصار الاتجاه التكاملى الى مجموعة من العوامل والاسباب ، فقد ظل موضوع السبب من أبرز مشكلات علم الاجرام ، قديمه ومعاصره ، وظل لذلك سحر السبب والسببية يشغل اهتمام علماء الجريمة فى كل مكان ، حتى صرنا لانجد لعلم الاجرام بحوثا أصيلة غير مباحث السببية . واليوم وبعد سنين طويلة ، وقف علماء الجريمة يقيمون بعض منجزاتهم العلمية فى ميدان سببية الجريمة ، وترك بعضهم موضوع السبب الى غير رجعة ، وحاول آخرون بمث الحياة فى سببية جديدة وفى إطار منهج علمى جديد وكان هؤلاء اقرب الى الواقعية فى مسعاهم الجديد . لقد وجد هؤلاء ان مشكلة السبب لا يمكن معالجتها بمعزل عن طبيعة الظاهرة الاجرامية ذاتها ، وحين يتعدى على العلم ومنهجيته اخضاع هذه الظاهرة لنطاق سببيته ، فان من الأولى إعادة النظر فى مفهوم السبب ذاته . فاذا كانت الظاهرة الاجرامية تتضمن أنماطا سلوكية متباينة ، فان من الاستحالة يمكن أن نجعل من هذه الظاهرة الكبيرة ظاهرة متجانسة واحدة تخضع للتصنيف العلمى المنهجي . ولذلك كان على بعض العلماء ان يبحثوا عن السبب فى

معناه الخاص دون العام ، وهذا يعنى البحث عن الجزء دون الكل . وفي هذه الحالة يستطيع الباحث العلمي ان يتناول نمطا اجراميا واحدا فنحسب من انماط السلوك الاجرامي ، وبذلك يتجاوز عقبة البحث عن معادلة علمية واحدة لتفسير ظاهرة سلوكية تتضمن انماطا سلوكية متباينة (١٥) .

وقد يكون هذا المطلب الجديد ايسر منالامن ايجاد الاطار النظرى الكامل لتفسير الجريمة كظاهرة واحدة . اذ كيف يكون بمقدور الباحث ان يفسر جريمة القتل كسلوك اجرامي واحد ، بنفس الكيفية وبمعادلة علمية واحدة ، التي يفسرها جريمة مخالفة قوانين المرور كسلوك اجرامي اخر ؟ لقد هدف علماء الامس الى ايجاد المعادلة العلمية الواحدة لتفسير الجريمة بوصفها ظاهرة مخالفة للقانون ، ولذلك اخفقوا في مسعاهم لانهم كانوا يبحثون عن السبب الواحد لاكثر من ظاهرة سلوكية . واذا كان ما يهدف اليه علماء الامس هو ترجمة هذه الاهداف الى تطبيقات عملية في ميادين الوقاية والعلاج ، فليس اصعب من ايجاد العلاج الواحد لحالات غير متجانسة . وهذا هو ما يهدف اليه بعض علماء اليوم من وراء البحث عن السبب الخاص لكل جريمة من الجرائم . ولعل مثل هذا المطلب يحصر مفهوم السبب باهداف صغيرة قد تضمن قدرا متواضعا من ايجاد الوقاية والعلاج . وذلك لان معاملة فئة خاصة من المذنبين ، ممن يرتكون نمطا واحدا من انماط السلوك الاخرى ، هي في الواقع أكثر ايجابية وايسر تحقيقا من محاولة التصدى لجميع فئات المذنبين وفي جميع انماط السلوك الاجرامي .

٣ - ومقولة الإرادة الجريمة :

واذا كان عالم الغيب والخرافة لم يترك للعقل البدائي فرصة لتكوين فكر فلسفي منظم لتفسير تلك الظواهر الطبيعية والانسانية التي احاطت بثقافة البدائي ، فقد ظل هذا العقل عقلا اسطوريا ، يعتمد على القوى الروحية التي كانت تعدد بأسباب البقاء ، وتغذى خياله بافاق يتسع لها تفكيره الساذج . لقد كان العقل البدائي يواجه مشكلة المجهول بالخرافة والارواح الخفية ، وكانت مواجهته تلك بعيدة عن الواقع الملموس ، ولذلك ظل هذا العقل حبس جيبس الوهم والخرافة والقوى الغيبية .

وحين تحققت للانسان بعض اسباب الاستقرار المعاشي ، انطلق عقله يبحث عن آفاق جديدة لنشاطه الفكري ، وبدأ يبحث عن بعض الحقائق المجردة بشيء من العمق والتفكير المنظم حتى اقترب شيئا فشيئا من التفلسف ، وطفى التفكير الفلسفي على كل نشاط عقلي اخر . وهو كلما سعى نحو الحقيقة المجردة صار فيلسوفا يبحث عن المعرفة المطلقة ، وسما تفكيره هذا فلسفة . وبدأ التفكير الفلسفي يستقر على بعض دعائم المنطق وقوانينه ، وظهرت للانسان فلسفات متميزة خلال مراحل وعصور زمنية متعاقبة .

وعلى الرغم من ظهور فلسفات شرقية تاريخية للبابليين . وقدماء الصينيين والهنود ، فقد احتلت الفلسفة الاغريقية أهمية كبرى في تاريخ الفلسفة ، حتى صار الفكر اليوناني قاعدة لكل فكر فلسفي لاحق ، وربما ساعدت ظروف بلاد اليونان واسلوب حضارتها ومؤسستها السياسية

Gibbons, Don C., *Changing the Lawbreakers; The Treatment of Delinquents* (١٥) and criminals, New Jersey, 1965, Prentice-Hall, Inc. Englewood Cliffs, pp. 44-47.

والاجتماعية على تكوين فلسفة يونانية متميزة ذات أسس واضحة . لقد اتاحت مثل تلك الظروف للفيلسوف اليوناني فرصة ممارسته لحرية فكرية بعيدة عن سلطان الدين والعرف والتقاليد الصلبة التي كانت تشيع في المجتمعات القديمة الأخرى . ولأجل ذلك فقد انطلق العقل الانساني يبحث عن ماسبقها من فلسفات شرقية او غربية قديمة فقد كانت بعض نظرات او تأملات فلسفية غير متكاملة ، تناولت بعض مسائل الكون والوجود ، ولكنها لم تبلغ نضجا منهجيا أكسبها شيئا من البقاء والشيوخ .

ويظهر ان الفكر الفلسفي اليوناني تناول غالبية المسائل الفلسفية التي كانت تشكل موضوع الفلسفة بجانبها النظري والعملي . فالجانب النظري شمل مسائل الطبيعة والكون ومشكلات الوجود واللاوجود والحركة والثبات والضرورة والعدم وبقية مسائل الميتافيزيقيا المعروفة . اما الجانب العملي فقد تناول الانسان وطبيعته البشرية واستهدف اخلاقياته وسلوكه ، وصار الانسان موضوع الفلسفة العملية حتى عرفت هذه الفلسفة بالفلسفة الخلقية او الاخلاق . لقد تناولت هذه الفلسفة الانسان بوصفه حيوانا اخلاقيا ينفرد دون مملكته الحيوانية بعقل وحرية ارادة وقدره على العمل والتغيير عن وعي وتبصر (١٦) .

وقد اتخذ السفسطائيون القدامي الانسان شعارا لفلسفتهم ، ومحورا تدور حوله غالبية المسائل الفلسفية الأخرى . لقد جعلوا الانسان موضوعا لكل مقارنة وقياس حيث انكروا كل حقيقة موضوعية مستقلة عن وجود هذا الانسان أو لامت الى ظروف حياته بصلة . ولذلك أصبحت مشكلات الانسان هي مشكلات الفلسفة وضار السلوك الانساني حجر الزاوية في كل فكر فلسفي ، وكان على كل فيلسوف ان يحدد مواقفه عن التعرض لمشكلات الطبيعة ، والتزموا يبحث مشكلات الانسان واخلاقياته .

ولم تكن اخلاقيات الانسان تنحصر بالضرورة بالفلسفة الخلقية وحدها ، بقدر ماهي متصلة بالدين والعرف والتقاليد الاجتماعية ، ولكن الفلسفة الاخلاقية هي التي صافت لاخلاقيات الانسان معاييرها المطلقة ، التي تصلح لكل زمان ومكان ، ونعم ان مثل هذه المعايير لم تكن واحدة بالنسبة لجميع الفلاسفة (١٧) . لقد اراد السوفسطائيون ان يجعلوا الانسان نفسه مقياسا لكل شيء ومعيارا لقياس الخير والشر والخطأ والصواب . ولذلك فقد تصبح مثل هذه المعايير نسبية ، تتغير بتغير الزمان وتغير المكان ، وقد تختلف باختلاف ظروف الانسان ذاته . ويظهر انهم كانوا ينظرون الى الطبيعة البشرية نظرتهم الى حشد من الاهواء ، ومجموعة من الشهوات والفرائز الحيوانية ، ولذلك فقد طالبوا باطلاق عنان هذه الطبيعة لاشباع رغبات الانسان وميوله الفطرية حتى اصبح الشر في نظرهم قيمة نسبية صافها ، كما يقولون ، عامة الناس لاختفاء ضعفهم ، وستر مجزهم عن عدم تمكنهم من اشباع ميولهم ورغباتهم (١٨) .

(١٦) الدكتور توفيق الطويل - الفلسفة الخلقية - دار النهضة العربية - ١٩٦٧

(١٧) الدكتور الطويل - الفلسفة الخلقية - المصدر نفسه . ص ٧ وما بعدها .

(١٨) الدكتور الطويل - المصدر نفسه .

ويفترض أن الفلاسفة «سقراط» لم يهتم بهذه الأناثية الحيوانية الفربوية التي أظهرها السوفسطائيون لطبيعة الإنسان وجوهر أخلاقياته ولذلك فقد رفض موقفهم هذا من الطبيعة البشرية وأكره أن يصحح الإنسان مصدراً لكل القيم والمعايير الأخلاقية . فهو يؤمن بقدرته العقل البشري على صد دوافع الشهوة ورد نوازع الهوى ، وأراد أن يربط بين المعرفة والفضيلة ، حيث يرى أن الفضيلة ذاتها وليدة المعرفة ، (أذ متى عرف الإنسان الخير بعقله حرص على الالتزام به ، ومتى أدرك الشر بعقله مال عنه . وكذلك اعتقد «سقراط» بأن الإنسان الجاهل وحده هو الذي يرتكب الشر والخطيئة ، وذلك لجهله وعدم معرفته . فالإنسان كما يراه «سقراط» حيوان عاقل ذو طبيعة عاقلة تخضع لشرعية العقل ولحكم العقل وحده (١٩) .

وكان «سقراط» يكاد أن ينكر أي تأثير للدين أو للعرف أو للتقاليد الاجتماعية على تكوين أخلاقيات الإنسان ، لأنه يضع للأخلاق مقياساً مطلقاً ، لا يتأثر بتغير الزمان أو اختلاف المكان فهو لذلك من أشد المتفائلين بقدرته العقل البشري على توجيه سلوك الإنسان نحو الخير ، كما وأن سعادة الإنسان تتحقق بسيطرة العقل على دوافع اللذة ومحركات الشهوة ، وبالتالي تتحقق الفضيلة وكادت فكرة التوحيد بين المعرفة والفضيلة أن تشيع في فلسفة اليونان القديمة ، لولا ظهور المسيحية ، التي لم تر ضرورة للتمييز بين قلب الرجل العالم وبين قلب الجاهل ، اذ أن كليهما قد يفعل الخير أو قد يرتكب الخطيئة ، وكذلك فإن مقياس الخير والشر هو لله سبحانه وتعالى ، وهو القادر على مثل هذا التمييز .

وقد ظل للفكر السوفسطائي ، وللاتجاه السقراطي ، شأنهما الكبير في بلورة الاتجاهات الفلسفية اللاحقة ، وما ظهرت من مدارس فلسفية وسيطة وحديثة . فقد سار أصحاب المذهب الدائرية ، على اختلاف اتجاهاتهم التجريبية وراء السوفسطائيين ، وساء فلاسفة الأخلاق ، من أصحاب المذهب الموضوعية ، وراء «سقراط» كالمذاهب العقلية والحديثة .

وحين جاء «أفلاطون» بفلسفته الغالبة أصبح مفهوم الخير والشر غائبتين لكل فعل أخلاقي فهو يعتقد بأن الجسم البشري مصدر كل الشرور ولذلك طلب أن يتحرر الإنسان من شرور الجسم ، وينصرف عن اللذات الحسية ، ويلتزم بجانب الزهد والحرمان .

وهو هنا يريد أن يرتفع بالإنسان فوق بشرته ، حيث يدعو إلى الابتعاد عن عالم المحسوسات والتحرر من عبودية المادة وشهوة اللذة ، حتى أنه طالب في مثاليته أن يكف الإنسان عن مقارعة العدوان بمدون مثله . فهو يمتدح بوجوب القصاص العادل الذي يتحمل فيه الإنسان الألم ، ولذلك فإن علاج الخطيئة لا يكون إلا بمقابلة فاعلها ومن لم يرض بالعقاب فقد ارتكب خطيئة أخرى حين يرفض العقاب . وهكذا يظهر «أفلاطون» بمثاليته المفرطة أو اتجاه مثالي خيالي ، يختلط بصوفية دينية أو روحانية سامية (٢٠) .

وإذا كان «أفلاطون» قد تألق في سماء مثاليته الخيالية ، فإن «أرسطو» كان أدنى منه للواقع بهذا رغم أنه سار في بعض مناهات الفلسفة التقليدية ، التي عالجت مشكلات الطبيعة والكون

(١٩) الدكتور حسن شعاعه سفيان - علم الجريمة - الطبعة الثانية - ٩٦٢ ص ٦١

(٢٠) الدكتور الطويل - المصدر نفسه - ص ٧٠ - ٧١

والتجريدات المنطقية التي سادت في عصره . ولكن « أرسطو » جاء بشيء جديد ، خالف فيه أسلافه وهو مذهب الاعتدال أو « الوسط الذهبي » الذي نادى بالاعتدال بين الإفراط والتفريط (٢١) ، وقد اعترف « أرسطو » بأن السعادة هي غاية الإنسان ولكنه ميز بين نوعين من الفضائل ، أولهما فضائل خلقية يكتسبها الإنسان بالتربية والتعود ، والأخرى عقلية يكتسبها بالعقل والتعلم ، وربما يكون « أرسطو » أول من تنبأ بعلم فراسة اجرامي physiognomy ، حين أشار في كتابه « رسالة الروح » الى امكانية التعرف على اخلاق الانسان من خلال بعض سماته الجسدية الظاهرة ، كلون شعره ولون بشرته وطول قامته او غيرها من السمات البدنية الظاهرة ، وباختصار فان فكرة الخير والشر ، كما وردت على لسان فلاسفة اليونان كانت تتفاوت بين التطرف والمبالاة في الاعتماد على فرائض الانسان الحيوانية التي نادى بها السوفسطائيون واتباعهم ، وبين سمو المعرفة والالتزام المطلق بالمثل العليا الذي شاع على لسان « سقراط » و « أفلاطون » وأنصارهما اللاحقين ، وبين وسط معتدل جاء به « أرسطو » واتباعه . وقد ظلت هذه الاتجاهات التقليدية الرئيسية محورا لجدل فلاسفة الاخلاق ، ممن تعرضوا للمشكلات الانسان واخلاقه ، وتكاد نلمس اليوم روااسب بعض هذه الاتجاهات في افكار الكثير من المدارس الفلسفية الحديثة والمعاصرة ، كالاتجاهات التجريبية والوضعية والماركسية ، وغالبية الفلسفات العملية والتحليلية والوجودية ، لقد حلت الفلسفة النفعية مكان السوفسطائية القديمة . وجاءت الفلسفة الوضعية لتضع حدا للتفكير الميتافيزيقي المجرد في مسائل الاخلاق .

وجاء المذهب العلمي ليقطع الطريق على التفكير المعيارى المطلق . ورفض الماركسيون مثالية « أفلاطون » الخيالية امام حتميتها التاريخية ، التي فرضت انماطا جديدة من التفكير ، وانصرف اتباع الفلسفة العملية عن المثل والغايات السامية ، ونزلوا بالقيم الانسانية واخلاقيات الانسان الى واقع مادي يعتمد على النتيجة التي تحقق للفرد المنفعة . وهؤلاء يرون أن معيار السلوك ينبغي ان يكون في مقدار ما يقدمه هذا السلوك من منفعة في الواقع ، ولذلك فان الفلاسفة الوجوديين الواقعيين ينكرون خضوع الاخلاق الى بعض حتميات اجتماعية او موضوعية علمية ، وإنما يرون ان الفرد مخلوق حر الإرادة والاختيار ، لا ينحصر اختياره بفكرة مسبقة ، أو بمثل أعلى أو يعرف اجتماعي سابق . لقد هبط هؤلاء بقيم الانسان العليا الى دنيا المادى وعالم الواقع النسبي ، وأنكروا وجود الثابت المطلق الذي لا يتغير . ولذلك فقد وضعوا كل ما في الحياة في خدمة الانسان ، ووفقا لحيوته ومشيتته ، وصار الانسان لديهم مخلوقا حرا سيد سلوكه ، وحاكم افعاله وصانع مصيره (٢٢) .



(٢١) فالفضيلة كما يراها ارسطو هي وسط بين طرفين كلاهما ذليلة حيث ان الشجاعة هي وسط بين التهور وبين الجبن وكلاهما ذليلة ، والكرم وسط بين الاسراف وبين الخيل وكلاهما ذليلة ، وهكذا شان الفضائل الاخرى . ويعتقد ارسطو ان مثل هذا الوسط حسابيا بقدر ما هو نسبي اعتبارا بتغير باختلاف الافراد وتباين ظروفهم ولذلك فالعقل وحده هو الذى يبين لنا هذا الوسط . الدكتور الطويل - المصدر السابق - ص ٧١ .

(٢٢) الدكتور الطويل - المصدر نفسه .

ويظهر مما تقدم أن محاولات الفلاسفة اللامتناهية لتبرير سلوك الإنسان أحيانا ، أو تجريم خطيئته أحيانا أخرى ، لم تكن في الواقع تهدف إلى معالجة الجريمة ، أو السلوك الإجرامي بوجه خاص ، ولكنها كانت بعض تأملات فكرية منطقية ، تناولت طبيعة الإنسان وجوهر سلوكه وماهية أخلاقياته . ومع هذا فقد ظهرت بعض هذه التأملات الفلسفية تحت شعار مدرسة فلسفية ، تناولت موضوع الجريمة أو السلوك المنحرف بشيء من التخصص والوضوح . ففي نهاية القرن الثامن عشر جاءت المدرسة الكلاسيكية لترسم للسلوك الإنساني صورة فلسفية تحليلية ، تعتمد على عنصر الرغبة وحرية الإرادة . لقد طلعت هذه المدرسة بمذهب عرف بمذهب « المتعة » hedonism وهو تفسر فلسفي نفسي ، يضع حرية الإرادة أساسا لكل سلوك إنساني ، إذ يفترض أن السلوك هو حصيلة التوازن بين رغبات الإنسان للحصول على اللذة أو المتعة ، وبين تجنبه للألم الذي يصاحب مثل هذا السلوك أو ينجم عنه .

وقد استخدم هذا التفسير لتحليل طبيعة الجريمة أو السلوك الإجرامي ، حيث اعتبرت الجريمة حصيلة اختيار المجرم للذة أو المتعة ، لقاء ما يلحقه من ألم أو عقاب بسبب ارتكابه لها . ولذلك فإن أنصار هذه المدرسة يطالبون بشدة العقاب وقسوته ، ليكون رادعا كافيا يصرف الإنسان عن ارتكاب الجريمة في المستقبل .

وقد تبلورت هذه الأفكار الفلسفية ، في إطار مدرسة فلسفية معينة ، كان لها أثرها الكبير في تطوير وتعديل غالبية التشريعات الجنائية في بعض أقطار العالم . ولذلك فيمكن القول بأن أفكار هذه المدرسة كانت أقرب إلى فلسفة العقاب منها إلى تفسير طبيعة السلوك الإجرامي ذاته . (٢٣) والواقع أن اتجاهات هذه المدرسة كانت توفيقا بين الفلسفات الأخلاقية المثالية وبين الفلسفات النفعية العقلية . فالفلسفات الأخلاقية تبرر العقاب بالتفكير أو بالقانون الأخلاقي أو بالمنطق المطلق أو بفلسفة الجمال ، أما الفلسفات العقلية فهي التي تعتمد على العقل والادراك كمصدر للسلوك الاجتماعي .

وعلى الرغم من اهتمام فقهاء هذه المدرسة بتحقيق مبادئ العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان ومناداتهم باصلاح السجون ومعاملة المجرمين وتعديل التشريعات العقابية ، فقد أسهمت هذه المدرسة ، بطريقة غير مباشرة ، بمعالجة مطلب السببية حيث قدمت تفسيراً فلسفياً يعتمد على قاعدة نفسية للسلوك الإجرامي . وقد جاءت المدرسة الكلاسيكية الجديدة للاتقنة لتعالج أسباب الجريمة وبواعث السلوك الإجرامي بشكل أكثر إيضاحاً ، حيث تعرضت لموضوع المسؤولية الجنائية كأساس لتقرير حرية الإرادة والاختيار. (٢٤) ومع ذلك فإن مثل هذا التفكير الفلسفي ، قديمة ومعاصرة ، لا يخرج في جوهره عن تأكيد مبدأ الفردية المطلقة ، وهذا يفترض حرية الإرادة والاختيار ، ومن هنا لا يجد الباحث العلمي فرصة كبيرة لدراسة السبب في إطار موضوعية علمية أو في دراسة وضعية positivistic ، وهي الدراسة التي لم تظهر في علم الاجرام قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

Barnes and Teeters, New Horizons in criminology, Prentice-Hall, Inc., New (٢٢)
York, 1951, pp. 371-374.

Taft, Donald, Criminology, New York, Macmillan Co. 1956, p. 362.

(٤) الأطباء ومجرم الفطرة :

وإذا كان الفكر الفلسفي بمنطقه وتجرباته قد صور لنا السلوك المنحرف من خلال ارادة مجرمة ، فقد هب بعض اطباء القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ومن وراءهم علماء الحياة والاجناس البشرية خلال القرن الماضي ومطلع هذا القرن ، لتبرئة هذه الارادة ، من خلال حتميات بيولوجية وفزيولوجية وانثروبولوجية متعددة. ويبدو ان مثل هذا الاتجاه البيولوجي في تفسير السلوك الانساني لم يكن في الواقع غير ترجمة شبه علمية لغرابة الانسان القديمة ، التي تحاول ربط السلوك الانساني بعلامع جسدية ظاهرة . ولكن بظهور علم الحياة ونزعت التطورية الجديدة ظهرت منهجية علمية جديدة لتفسير سلوك الانسان من خلال دراسة ملامحه العضوية ووظائفه العضوية . ويعتمد هذا الاتجاه في منطقته على أن الانسان كائن بيولوجي ، يعيش من خلال تركيب عضوي معين ، ووظائف متعددة تجعل من الانسان وحدة وظيفية متكاملة ، تجمع بين التكامل العضوي والعصبي والبيوي كيميائي ، وما الحياة ، كما يقول عالم الفيزيولوجيا الفرنسي « كرافيه بيشا Bishat » ، الا مجموعة الوظائف التي تقاوم الموت . ولذلك يكون السلوك الانساني وظيفية ترتبط بتكوين بيولوجي معين ، ومن هنا ظهر الاهتمام بدراسة الوظائف الحيوية المختلفة ومدى علاقتها بتركيب بيولوجي معين .

ولدى ظهور علم الاجناس البشرية الطبيعي Physical anthropology برز اهتمام العلماء ببعض الاجناس البشرية human races وبيان علاقتها بتكوين بيولوجي معين ، وظهرت الكثير من الدراسات العلمية المقارنة لوضع أسس لعلم التاريخ الطبيعي للانسان . وجاء علم الطب البشري فوضع المجرم موضع الفحص والتشريح ، لكشف مدى اختلاف مظاهره المورفولوجية والتشريحية عن سواه من الاشخاص غير المجرمين ، وبدأت دراسات بعض الاطباء تسير في ركاب مباحث الفراسة الجنائية ، ولكنه ساءت بولمي جديد . وكان هذا الاتجاه في الواقع تحولا كبيرا في المناهج التقليدية ، التي سادت في بحث مشكلة الجريمة ، حيث كان الاهتمام ينصب على الجريمة ذاتها دون شخصية المجرم . ولذلك فقد برزت بعض المقدمات التاريخية لظهور علم وضعي جديد هو علم الاجرام [Criminology] او « علم الجريمة science of crime » (٢٦) . وقد استخدم الاطباء ما تيسر لهم من الفحوص التشريحية والمختبرية والقياسات الجسمية المتعددة للبحث عن نموذج بشري خاص للانسان المجرم . وسارت غالبية الدراسات الطبيعية الرائدة في هذا الاتجاه الطبي التقليدي رغم ما علق بها من روايب مباحث الفراسة القديمة ولكنها فراسة علمية جديدة اختصت بحقل جديد عرف بفراسة الدماغ phrenology ، وهي الدراسات التي تناولت جماع المجرمين ليجاد العلاقة بين تضاريس الجمجمة الخارجية ، وبين بعض القدرات العقلية والمزاجية لصاحبها . وقد كان لمثل هذه الدراسات سحرها الكبير في بعض الاوساط العلمية ، وفي بعض مجالات التطبيق ، حتى أن بعض السجون الامريكية كانت تطبق أسس هذه الفراسة في تصنيف السجناء خلال السنوات ١٨٥٥ - ١٨٦٥ . (٢٧)

(٢٥) يوسف مراد - مبادئ علم النفس العام - دار المعارف ببيروت ١٩٦٢ - ص ٥٢

(٢٦) MacDonald, Arthur, Criminology, Funk and Wagnalls Co., New York, p. 43.

(٢٧) Teeters, New Horizons in Criminology, Ibid., p. 141.

وإندفع أطباء أوروبا يبحثون بكل شوق ولهفة عن نموذج الإنسان المجرم ، وذلك بفحص ودراسة كل جزء من أجزاء الجسم البشري . لقد تناولوا دراسة رأس المجرم وشكل دماغه وشكل جمجمته ، ولاحظوا وسامة الوجه ، وقاسوا طول القامة وعرض الصدر وطول الأذرع والساقين ، وفحصوا قوة السمع والشم والبصار ، وشخصوا الأمراض والعاهات والمناقص الجسمية ، وقاسوا مدى الحساسية للألم ، ومدى القابلية للشفاء من الجروح ، أو من بعض الأمراض السارية . ودرسوا قدرات المجرم العقلية والنفسية والمزاجية . وكانوا يبحثون عن نموذج بشري إجرامي يفسرون بهملة الجريمة . وطلعو بمشرات الفرضيات والنظريات ، وكانت جميعها تقف على أرضية واحدة ، هي نموذجية إجرامية يتميز بها المجرم عن سواءه . (٢٨)

وجاء الطبيب الإيطالي « شيراز لومبروزو » في النصف الثاني من القرن الماضي ليضع جهود من سبقه من الأطباء في إطار نظرية علمية تعتمد على فرضيات علمية معينة . لقد أعلن هذا الطبيب أنه وجد مجرمه المطبوع ، الذي يشكل نموذجية إجرامية بالوراثة ، وهي نموذجية يمكن تشخيصها بسمات أو صفات تشريحية وعقلية ونفسية ومزاجية معينة . وقد اعتقد « لومبروزو » أن مثل هذه السمات ، أو ما يدعوها بوصمات انحلال degenerative stigmata ، ليست في الواقع سبب الجريمة ، وإنما عوامل مساعدة تسهم في مضاعفة قابلية الفرد على ارتكاب الجريمة .

وقد استعان « لومبروزو » بفرضيتين أساسيتين لتفسير مجرمه المطبوع استعار أولاهما من علم الأجناس البشرية الطبيعي ، والأخرى من علم طب الأمراض العصبية . لقد أراد أن يقول بأن المجرم المطبوع بالولادة أما أن يخلق مجرماً نتيجة ردة أو تكسة وراثية atavism ، أو أن إجرامه يرجع إلى مرض الصرع epileptic ، وهو هنا أو هناك يريد أن يفسر السلوك الإجرامي بحتمية بيولوجية biological determinism ، لا يستطيع المجرم مقاومتها رغم اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها ، ولذلك فإن الجريمة حتمية لا مفر منها ، ولا يمكن القضاء عليها بوقاية أو علاج . ولا شك أن « لومبروزو » يحدض بتفسيره البيولوجي هذا جميع التفسيرات الكلاسيكية الفلسفية ، التي تفسر الجريمة بحرية الإرادة والاختيار . فالمجرم ، كما يراه « لومبروزو » إنسان متوحش ، ولد بطريق الصدفة في العصر الخطأ ، ولذلك فهو شخص مطبوع على الجريمة مهما اختلفت ظروف بيئته (٢٩) .

وإذا لم تكن نموذجية المجرم بالمطلب الجديد على علم الأجرام القديم ، فإن فرضيات « لومبروزو » اكتسبت مثل هذه النموذجية موضوعية علمية ومنهجية معينة ، كانت في الواقع سبباً لظهور مدرسة علمية عرفت بمدرسة « لومبروزو » ، أو تلك التي يشار إليها بالمدرسة الإيطالية . أو المدرسة الوضعية the positive school . وهي أول مدرسة علمية قلبت مفاهيم علم الأجرام القديمة والحقته بعلوم الإنسان المعاصرة .

Ellis, Havelok, The Criminal, The Walter Scott Publishing Co., New York, p.28. (٢٨)

Wedder, Clyde, Koenig, Criminology, The Dryden Press, New York, 1955, pp. 139-147. (٢٩)

ورغم أن «لومبروزو» نفسه كان قد أجرى الكثير من التعديلات الأساسية على فرضياته ونظرياته الخاصة بالمجرم المطبوع ، إلا أنه غرس في الواقع بذور النموذجية الإجرامية في حقول علم الاجرام الحديث ، حتى طفت مباحث هذه النموذجية على غالبية البحوث والدراسات التي تناولت الجريمة والسلوك الاجرامي سنين طويلة. ورغم هذا فقد ظهرت فرضيات جديدة وتفسيرات جديدة ، ولكنها جميعها تدور في اطار التهمة البيولوجية لسببية السلوك الاجرامي . لقد اظهر بعض انصار «لومبروزو» أن الانحطاطية العضوية التي يتميز بها المجرم هي في الواقع شذوذ نفسي، أو شذوذ عقلي موروث ، يدفع الانسان الى ارتكاب الجريمة . وبرز آخرون أهمية الاستعداد التكويني لارتكاب الجريمة ، ولكنهم لم يؤكدوا امكانية وراثته بعملية الوراثة ذاتها ، وكل ما يراه الانسان المجرم في هذه الحالة هو استعدادة نحو الفشل في تحقيق بعض التوافق الاجتماعي المطلوب ، وذلك حين مواجهته لبعض ظروف الحياة ، الامر الذي يقوده الى سلوك يصممه مجتمعه بالاجرام (٢٠) .

وهكذا ظهر المنطق البيولوجي اللاحق بعدم مغالاته بدور الوراثة في انتقال السلوك الاجرامي ذاته ، بقدر التأكيد على الدور النسبي الذي تلعبه بعض الاستعدادات التكوينية ، وذلك بالنظر لاختلاف الافراد في مدى مقاومتهم لضغوط البيئة التي يعيشون فيها ، ومن هنا يمكن اعتبار الوراثة مجرد ارضية أو خلفية background ، لاضطرابات محتملة قد تلحق بالشخصية . ومثل هذه الاضطرابات قد تقود الى اضطراب عصبي تارة ، أو الى شذوذ جنسي أو ادمان على العقاقير المخدرة تارة أخرى ، أو ربما تقود الى ارتكاب الجريمة في احوال أخرى . ولذلك فقد لا يشترط ان يتوفر السلوك الاجرامي في حياة الآباء والأجداد ليصبح احفادهم مجرمين . وهكذا بدأ بعض اتباع «لومبروزو» يتعدون قليلا عن مفهوم النموذجية الاجرامية الموروثة في معناها التقليدي، وحل محلها ما اطلقوا عليه «الدونية البيولوجية biological inferiority» ، وهي انحطاطية تكوينية ، تضعف من قدرة الشخص للعيش السوي المقبول ، وبالتالي تضعف من مقاومته لمفريات الحياة ، أو مجابهة بعض المواقف المشجعة على ارتكاب الجريمة ، وهكذا يندفع نحو ارتكابها (٢١) .

وهناك من اصر على فكرة التمييز بنموذجية مورفولوجية ومرضية ونفسية بفرضية جديدة اطلقوا عليها «التكوين الفطري الاجرامى constitutional» ومثل هذا التكوين هو الذي يقرر الى حد كبير شكل الجسم وقابلياته للاستجابة للمنبهات البيئية التي يتعرض لها المجرم . والواقع ان فكرة التكوين الفطري هذه لا تتجاوز في طبيعتها التأكيد على وجود انحطاطية تكوينية معينة يتميز بها المجرم ، وهذا يفترض مقدما ان كل مجرم يتميز بمثل هذه الانحطاطية ، وحين يجدها الباحث في اجسام المجرمين أو في عقولهم ، يقرر دلالتها السببية بالقول بان صاحب هذه الانحطاطية هو شخص مجرم ، وان انحطاطيته هي سبب جريمته . ولعل لثل هذه

(٢٠) Cavan, Rth Shonle, Criminology, Thomas Y. Growwel Co., New York, pp. 321-322.

(٢١) Reckless, Walter, The Crime Problem, Appleton-Century-Crofts, Inc., New York, 1955, pp. 86-88.

الفرضية النموذجية الجديدة جدواها ، لأنها لا تتحدد بالضرورة بالجرم المطبوع ، الذي يولد سمات الجريمة مطبوعة على جسمه أو عقله . فهي فرضية قد تتسع لمختلف العلاقات الوظيفية ، التي يمكن أن تقوم بين بعض السمات الجسمانية أو العقلية الظاهرة ، وبين تكوين السلوك الإجرامي . ولذلك فإن هذه الفرضية لا تشترط نموذجية إجرامية واحدة لكل المجرمين ، وإنما هناك نموذجية جسمانية وأخرى عقلية وثالثة مزاجية ، وقد يكون لكل جريمة من الجرائم ، نموذجيتها الخاصة بها . وإذا كانت النسالة الأمريكية لم تمهد ذلك الحماس الأوروبي الشديد للبحث عن المجرم النموذجي ، فقد انتقلت بعض عدوى هذه النموذجية إلى القارة الجديدة ، منذ مطلع هذا القرن ، لتستقر في قسم الدراسات الأنثروبولوجية بجامعة « هارفرد » الأمريكية . لقد ظهرت هذه النموذجية الأوروبية بمنطق أمريكي جديد ، يعتمد على تفسير أنثروبولوجي ، مفاده أن السلوك بوجه عام يخضع إلى تركيب بيولوجي معين ، وإذا كان لكل حيوان سلوكه الذي يمثل خصائص نوعه أو فصيلته ، فإن هذا لا شك يرتبط بتنظيم بيولوجي معين خاص بالجنس الواحد ، رغم ظهور بعض الاختلافات الفردية بين أفراد الجنس ذاته (٢٢) .

ويمثل هذا المنطق الأنثروبولوجي تناول بعض العلماء الأمريكيين الإنسان المجرم ، بوصفه كائناً ينتمي إلى أجناس أو عروق بشرية human races متعددة ، يتميز كل منها ببعض الخصائص والسمات الخاصة بها . وإذا كان السلوك الإنساني ليس إلا وظيفة ترتبط بتركيب بيولوجي معين ، فإن لكل عرق بشري race أنماطه السلوكية الخاصة بأفراد هذا العرق الواحد . ولا شك أن المجرمين هنا يشكلون مجموعة بشرية متجانسة ، تتميز بأن جميع أفرادها ارتكبوا سلوكاً متطرفاً وصممه المجرم بوصمة الجريمة ، وصار كل مجرم منهم يشترك وبقيّة أفراد مجموعته بصفة مخالفة للقانون . وإذا كان المجرم في مجتمعاتنا المعاصرة شخصاً تحققت هويته وثبتت أدانته أو تجريمه وتميزت شخصيته ، باستخدامنا لبعض الطرق والوسائل العلمية التشخيصية ، كالفحوص والاختبارات والقياسات المختلفة التي تحقق هوية المجرم ، وذلك عن طريق مطابقة بصمات أصابعه أو قياس طول قامته ووزن جسمه وصورته الشمسية ، أو غير ذلك من السمات التي يتميز بها كل مجرم عن سواه من المجرمين الآخرين ، فلماذا إذن لا يجرى استخدام مثل هذه الوسائل العلمية التشخيصية في تصنيف المجرمين جميعهم ، كمجموعة بشرية واحدة يمكن أن تتميز بصفات وسمات عن غيرها من مجموعات أخرى غير مجرمة ؟ وهكذا تبلور المنهج الأنثروبولوجي الجديد لدراسة المجرمين كمجموعة واحدة ، وإيجاد الصفات المشتركة التي تجمع بينهم . إلا أن هذا لا يعني بحال من الأحوال أن مثل هذه الصفات المشتركة بين جميع أفراد مجموعة المجرمين هي سبب إجرامهم ، وإنما صفات تشخيصية مميزة سواء كان ظهورها فيهم بسبب الوراثة أو بسبب ظروف بيئية ، أو بسبب الاثنين معاً . وحين يكون مثل هذا الأمر ميسوراً فيمكن إذن تشخيص تلك الصفات المشتركة ، التي تجمع بين مجموعة المجرمين الذين يرتكبون جريمة معينة كجرائم القتل أو السرقة أو غيرها . وفي هذه

(٢٢) Hooton, Earnest A. Crime and the Man, 1939, Harvard, University Press, pp. 3-34.

الحالة فإن البحث هنا لا يتناول شخص المجرم كفرد بخصائصه الفردية ، وبهدف البحث عن سبب تكويني أو علة فطرية لجريمته ، وإنما ينصب اهتمام البحث على تمييز مجموعة بشرية كبيرة بصفات أو سمات مشتركة ، تجمع بينهم وحدهم ، وبالتالي تميزهم عن سواهم من المجرمين الآخرين الذين يرتكبون جرائم أخرى (١٢) . وإذا كان هناك ثمة استحالة قيام مجتمعات اليوم بتقويم أو اصلاح حالة كل مجرم بوصفه حالة ذات مشكلات فردية خاصة ، ففعل بوسع هذه المجتمعات ، أن تعنى بمجموعة تشكل طبقة بشرية متجانسة ، ذات صفات عامة مشتركة ، وهذا يسهل امره نسبيا .

ولذلك فإن هذه الدراسات الانثروبولوجية الاميركية تناولت مجموعات المجرمين كمجموعات عرقية متجانسة ، تعيش في اطار المجتمع الاميركي الكبير الذي يضم اجناسا بشرية متعددة . وعلى الرغم من وجهة هذا المنطق العلمي الجديد ، فقد ظلت حصيلة دراساته العلمية المتعددة هزيلة ضئيلة ، رغم الجهد الكبير ، والوقت الطويل ، الذي بذل في انجازها بهدف ايجاد تلك الصفات الانحطاطية ، التي يمكن ان تنسب الى بعض الاجناس البشرية في المجتمع الاميركي (١٣) .



وقد استمرت مبادرات البحث في اطار هذه التحتميات البيولوجية حتى امتدت الى حقل جديد عرف « بالفيزيولوجيا الجنائية » ، تناول مباحث الفقد الصماء والأمراض والعاهات والمناقص الجسمية ، في محاولة علمية لاثبات مدى علاقة هذه الامراض بتكوين السلوك الاجرامي . فال معروف ان لفقد الصماء ، ولافرازاتها الهورمونات ، قوة سحرية كبيرة ، تكاد تجعلها تهيمن على كل نشاط جسمي او عقلي يصدر عن الانسان كوحدة وظيفية متكاملة . ولكننا لا زلنا نجهل اليوم الكثير عن اسرار هذه الفقد السحرية ، ومدى ارتباط افرازاتها بوظائف الجسم الحيوية ، هذا رغم الكثير الذي كتب عنها ، ورغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الهورمونات ووظائفها الدقيقة في الجسم البشري (١٤) . وغالبا ما تشير تلك الدراسات ، التي تناولت موضوع هذه الفقد وعلاقتها بالجريمة او السلوك الاجرامي ، الى أن نسبة كبيرة من المجرمين ، المقيمين في السجون والمؤسسات اصلاحية ، يعانون من اضطرابات تتصل بوظيفة غددهم الصماء ، ولكن مثل هذا المؤتمر الاحصائي العام لا يسعفنا بايضاح العلاقة السببية ، سيما وأن هناك عددا كبيرا من الاشخاص غير المجرمين لا شك يعانون من اضطرابات وظيفية مماثلة تتصل بفددهم ، ومع هذا فلم ينحدر احدهم الى هاوية الجريمة والانحراف بسبب هذه الفقد . وهذا يجعلنا لا نقف من هذه الفقد ووظائفها الحيوية موقفا علميا ذا دلالة سببية توضح كيف ان مثل هذه الفقد تدفع صاحبها الى الجريمة او تقوده الى السلوك المنحرف (١٥) .

Cavan, Criminology, Ibid, p. 323.

(١٢)

Reckless, Ibid, pp. 33-34.

(١٣)

Teeters, New Horizons in Criminology, Ibid, pp. 148-152.

(١٤)

Marshall, Clinard B, Sociology of Deviant Behavior, Reinhart and Co., Inc., New York, 1957, pp. 34-36.

(١٥)

وربما وجد بعض العلماء في الامراض والعاهات بفتيم لتفسير جريمة المرضى وذوى العاهات ، وليجعلوا من هذه الامراض والعاهات ، حقلا علميا جديدا يشبعون فيه شغفهم بالسبب وعلة الجريمة . وكل ما طلع به هؤلاء ، في دراساتهم المتعددة ، أنهم وجدوا أن نسبة كبيرة من المجرمين يعانون من امراض معينة أو من عاهات جسمية أو عقلية مؤمنة . وربما استأهل قبح الوجه أو وسامته اهتمام البعض الآخر ، حتى انصرف بعضهم الى دراسة العلاقة بين تشوه الوجه وعدم انتظام شكل الجسم أو قبح لون البشرة ، وبين نشوء السلوك الاجرامي . وهم يعتقدون بأن قبح الوجه ، أو عدم وسامته ، يؤدي الى تكوين مركب نقص لدى صاحبه ، وذلك في مجال منافسته للآخرين في بعض النشاطات الاجتماعية ، وهذا يجعل الشخص يبحث عن بعض الوسائل التعويضية العاجلة للتغلب على عجزه ، أو فشله ، وهذا غالبا ما يكون في مجال حصوله على المال الوفير ، مهما كان مصدره ، او بالقيام ببعض الاعمال المثيرة التي تسترعي انظار الآخرين ، وقد تكون الجريمة ذاتها إحدى هذه المسالك التعويضية المرضية (٢٧) .



اما موضوع الوراثة ومدى علاقتها بتكوين السلوك الاجرامي فهو موضوع قديم حديث ، تتصل جذوره بالفلاسفة ومقولاتهم الفلسفية ، وبأوليات العلوم الطبيعية التي حاولت التصدي الى كشف علة السلوك الانساني ، ومدى توارثه من خلال عملية الوراثة ذاتها . وقد برزت ظاهرة الجريمة كظاهرة بيولوجية خضعت للاتجاه البيولوجي الذي ساد لتفسير السلوك تفسيراً حتمياً بالوراثة . لقد أراد البعض أن يفسر انتقال السلوك الاجرامي من خلال عملية الوراثة ، أسوة بتوارث بعض الخصائص الجثمانية ، كلون الشعر وطول القامة . وهرع بعضهم يبحث في تاريخ العوامل المجرمة التي عرف افرادها بالاجرام ، ومتابعة سلوك هؤلاء خلال اجيال متعاقبة بهدف ايجاد الدليل العلمي على صحة توارث الجريمة في الاسرة الواحدة . وحاول آخرون تطبيق قوانين « مندل » في الوراثة لمعرفة مدى امكانية تطبيقها في عملية توارث السلوك الاجرامي . وقام بعضهم بدراسات احصائية لمقارنة نسبة جرائم الآباء والاجداد الى جرائم الابناء والاحفاد . ولجأ آخرون الى التوائم كحقن علمي جديد لكشف عامل الوراثة في انتقال السلوك الاجرامي . وربما كان لدراسة التوائم بعض الحجج ، حين ظن الكثيرون أنها تقدم ادليل علمي الفاطم على توارث الجريمة ، وذلك حين يكون أحد التوأمين مجرماً لا بد أن يكون التوأم الآخر كذلك . ولكن سرعان ما ظهر ضعف قيمة هذه الدراسات من الناحية العلمية ، وانفتقارها الى المنهجية ، وذلك لاعتمادها على حالات قليلة جداً ، لا تكفي للتعميم النظري العام من جهة ، ومن الجهة الأخرى فقد اعتمدت على معيار التمييز بين التوائم المتماثلة وبين التوائم الإخوية المتغايرة ، رغم أن من الاستحالة بمكان القيام بمثل هذا التمييز من الناحية الواقعية ، لمروء مدة طويلة جداً على الولادة ، الامر الذي يجعل امكانية هذا التمييز بين النوعين أمراً غير مستطاع (٢٨) .

(٢٧) Nelson, Victor, Prisons Days and Nights, Boston, 1935, Little Brown, p. 135.

(٢٨) Korn and McCorkle, Criminology and Penology, New York, Holt, Rinehart, and Winston, 1959, pp. 202-204.

ويبدو أن سحر الوراثة وجاذبيتها العلمية لم تنقطع بين أوساط علماء الجريمة ، فقد ظهرت فرضية جديدة ، تتصل بموضوع جديد من موضوعات الوراثة . ففي عام ١٩٦١ ، اندفع بعض علماء الجريمة وراء فرضية الكروموسوم الزائد XXX الذي يحمله بعض المجرمين بالوراثة ، والذي يؤدي إلى انحطاطية في الذكاء ، وزيادة كبيرة في النزعات العدوانية . ويبدو أن بعض المحامين في المحاكم الجزائية تعلقوا بهذا الخيط العلمي الجديد للدفاع عن المجرم في محاولة لتبرير جرميته ، وبالتالي إعفائه من المسؤولية الجنائية . وقد ثار لذلك جدل فقهي بين فقهاء القانون حول مشروعية هذا الكروموسوم الإجرامي ، وحول مدى قبوله كسبب من أسباب الإباحة أو مانع من موانع العقاب . ومع هذا فإن الدراسات العلمية التي تناولت دراسة هذا الصنف البشري الذي يحمل هذا الكروموسوم الشاذ ، لم تستطع بحال من الأحوال إيضاح العلاقة السببية للتسليم بايجابيتها في تكوين السلوك الإجرامي ، هذا بالإضافة إلى ظهور دراسات لاحقة أبدت انعدام الميل العدواني بين أفراد الصنف البشري الذي يحمل مثل هذا الكروموسوم الزائد (١٦) .

وهكذا انزوت هذه النظرية الجديدة ، وتلاشت اصداؤها ، إذ لحقت بمن سبقتها من فرضيات أو نظريات تقليدية أرادت أن تخضع ظاهرة الجريمة لسبب بيولوجي يعتمد على عنصر الوراثة كسبب جوهري لتكوين السلوك الإجرامي أو الانحراف . لقد كانت تلك النظريات لا شك محاولات علمية مخلصه ، ذات أهداف وغايات علمية أصيلة ، ولكنها كانت جميعها تدور حول الفراسة الجنائية القديمة ، تلك المعرفة التي عشقها الإنسان منذ أقدم عصور ثقافته . ومع ذلك فقد ظلت رواسب مثل هذه الفراسة تظهر من حين إلى آخر ، كلما وقف العلم أمام مجهول غامض كبير ، لا يخضع لمنطق العلم ولا يحتويه منهجه .

(٥) صورة المجرم في إطار علم السلوك :

حين طفق اهتمام العلماء النموذجيين من أطباء العقل والبدن للبحث عن قرائن مرضية في جسم المجرم أو في عقله ، سادت تلك النظرة التقليدية للربط بين الجريمة وبين الجنون فترة طويلة من الزمن . ويبدو أن فقهاء القانون الجنائي لم يضيعوا وقتاً كبيراً لصياغة موقفهم من المجرم المجنون ، حيث وضعوا معياراً قضائياً للتمييز بين حالة الصحة العقلية وبين حالة الجنون . فالمجرم المجنون قانوناً شخص غير مسئول أم القانون ، لأنه غير قادر على التمييز بين الخطأ والصواب ، وبالتالي لا يدرك طبيعة العمل الإجرامي ذاته . وربما قنع أصحاب القانون بالقول بأن المجرم المجنون مريض بعقله ، حيث لا يستطيع العيش باستقلال كاف ، لعجزه عن حماية نفسه ضد استغلال الآخرين له . وفسر بعضهم طبيعة هذه الاستقلالية بالقول بأنها تتضمن جانبين أساسيين ، أحدهما نفسي يهدف إلى تحقيق سعادة الفرد ، والاخر اجتماعي يتضمن قدرة الفرد على تحقيق التكيف الاجتماعي المطلوب للقيم السائدة في مجتمعه ، والعيش في إطار ثقافة ذلك المجتمع .

Fox, Richard G. The XXX Offender; A Modern Myth, Journal of Criminal Law, Criminology, and Criminal science, 62, March 1970, pp. 59-73.

والواقع أن محاولات حصر مشكلات السلوك الانساني بظاهرة الجنون ، او بتلك الاضطرابات الذهنية التي تشكل خلا خطيرا في الشخصية ، أمر لا يقوم على دليل علمي مقبول بين جميع الاوساط العلمية المعنية في الوقت الحاضر . ذلك ان مجر الفرد عن تحقيق التوازن الاجتماعي لا ينحصر بالضرورة بمرض الدهن او الجنون او اختلال القوى العقلية بشكل كبير . ولهذا فقد فقدت اليوم تلك الخطوط التقليدية السوداء التي تفصل بين الصحة العقلية والجنون لونها المميز حتى صارت خيوطا واهية لا تكاد تفصل بين مفهوم الانحراف ومفهوم السوية .

وإذا كان من الصعوبة بمكان التمييز بين مفهوم الصحة وبين مفهوم المرض في معنييهما الطبيين ، رغم ما تيسر اليوم من وسائل تشخيصية سريرية او تحليلات مختبرية دقيقة ، فان إيجاد مثل هذا الخط الذي يفصل بين مفهوم السوية الشخصية وبين مفهوم الانحراف يكاد يكون أمرا مستحيلا . ان مفهوم السوية ، لا زال حتى يومنا هذا ، من المفاهيم العلمية المجردة ، التي يكتنفها الغموض والتعقيد ، والتي لا يقطع العلم فيها برأي حاسم (٤٠) . ولذلك فقد ظلت مشككة السلوك المنحرف تتراجع بين مباحث طب الامراض العقلية ومباحث الطب البشري من جهة ، وبين دراسات علم النفس وفروعه المتخصصة كالتحليل النفسي من جهة أخرى . وقد بدأ بعض العلماء يستبدلون مصطلح الجنون في معناه التقليدي ، ببعض مصطلحات علمية جديدة ، كمفهوم الانحراف او الاضطرابات السلوكية او الانحراف النسبي في الشخصية والشخصية السيكوباثية وغيرها .

وقد شهد القرن التاسع عشر هوية جديدة لجمع بعض القضايا الجنائية ذات الطابع الانساني المثير . وعلى الرغم من ضالة ما تحمله هذه الهوية من قيمة علمية ، فقد كانت بادرة لظهور بعض الرؤى العلمي لدراسة الشخص المجرم من الناحية النفسية والوجدانية او تحليل شخصيته بوجه خاص . ومع هذا فلم يكن اصحاب هذا الاتجاه وحدهم فرسان هذه التحلل العلمي الجديد في دراسة نفسية المجرمين وتحليل شخصياتهم ، أدسبقتهم الى ذلك عدد غير قليل من الروائيين العالميين ، امثال شيكسبير ودستوفسكي وبزل الفوهوجو ، ممن عالجوا تحليل شخصية المجرمين في اسلوب روائي جميل . كما كان الطبيب الايطالي « شراز لومبروزو » قد تعرض في بعض دراساته لنفسية المجرمين . فذكر انهم يتميزون بالجنون والقسوة والبذاءة . وجاء الطبيب الانجليزي « جالس جرونغ » فابرز بعض العلاقة بين الميول الانتحارية والتخلف العقلي من جهة ، وبين ارتكاب الجريمة من الجهة الاخرى (٤١) . وعلى الرغم من عدم انتشار فكرة المجرم المطبوع بين غالبية اطباء اوربوا ، فان مقولة الوراثية لم ترق لغالبية علماء النفس والسلوك في القارتين الاوربية والأميركية . لقد كان الايمان بوراثية السلوك الاجرامي معناه الانزلاق في الاعتقاد بوراثية الاخلاق ، او وراثية الفرائث ، او وراثية الضمير الانساني ذاته ، وهذا لا شك لا يتصل بالشخص المجرم وحده ، بل بجميع الاشخاص على السواء . وهكذا لا يجد البعض دليلا علميا للقول بأن بعض الاشخاص

Sykes, Gresham M. and Thomas E Drabeck, Law and the Lawless, Random House New York, 1969, p. 150.

Mannhei, Pioneers in criminology. London, 1960, p. 341.

يرثون الوازع الاخلاقي ، الذى يهديهم الى السلوك الصحيح ، وبالتالي فهم لا يتورعون عن التورط فى ارتكاب الجريمة او السلوك الاجرامي (٢٢) .

ويقول العالم الانجليزى «سيريل بورت» Cyril Burt ان فكرة المجرم بالولادة ليست سوى اسطورة وخرافة قال بها انصاف العلماء واشباههم (٢٣) . ومع هذا فقد ظهرت فكرة الوراثة هذه تحت قناع علمي جديد عرف بالاتجاهات التكوينية Constitutional tendencies وهذه تقود الى ان يسلك الفرد على نحو معين ، او تؤدي احيانا الى السلوك الاجرامي . واذا كان العالمان الاميريكان «البنور وشيلدون جوك» فى محاولتهما للربط بين التركيب الجسماني للطفل الجانح وبين سببية جنوحه ، لم يفلحا فى ايجاد تلك الصفات الجسمانية الانحطاطية التي يتميز بها الاطفال الجانحون ، فانهما لا شك لا يستطيعان القول بان صحة الاطفال الجانحين امورا حلا من صحة الاطفال غير الجانحين .

وكذلك كان شان عالم الاجناس البشرية الاميركى «وليام شيلدون» Sheldon ومن قبله العالم الالمانى «كريتشمر» Kretschmer . لقد اعتقد «شيلدون» بان هناك فئة من الافراد يعملون بفطرتهم الى استغلال الآخرين والعيش على حساب الغير دون ان يقوموا باى عمل مقابل ذلك . ولذلك اراد «شيلدون» ان يضع اسس علم طب تكوينى للأمراض العقلية ، ليفسر بواسطته تكوين المجرم من النواحي الجسمية والمزاجية والعقلية . لقد حاول «شيلدون» تصنيف البشر فى نماذج جسدية ثلاثة ، وحاول ان يجد لكل نموذج جسمى ما يناسبه من النماذج المزاجية والعقلية . ذلك انه يعتقد بان السلوك الانساني بوجه عام ، والسلوك الاجرامي بوجه خاص ، ليس الا وظيفة ناشئة عن تكوين جسمي معين ، وان مثل هذا التكوين الجسماني يشكل الانحطاطية مرضية . وعلى الرغم من ان دراسات «شيلدون» فى هذا المجال جاءت لدعم فرضية بوجود هذه النماذج البشرية المميزة للاطفال الجانحين ، الا انه عجز فى الواقع عن بيان كيفية تكوين مثل هذه الانحطاطية المميزة وكيفية انتقالها بعملية الوراثة . كما جاءت تعميماته النموذجية لا تنطبق على جميع الجانحين ، ولا تصلح معيارا علميا للتمييز بينهم كنموذج بشري وبين سواهم من الاطفال غير الجانحين (٢٤) .

وقد يجد بعض مؤرخي علم الاجرام ان معالجة موضوع الجريمة ، كظاهرة نفسية او سلوكية ، ترجع فى نشأتها الى ظهور ذلك الفرع المتخصص من علم النفس العام الذى يعرف بعلم النفس الجنائي criminal psychology . ومع ذلك فلم يظهر لهذا العلم نطاق محدود او كيان ثابت حتى يومنا هذا ، وذلك لاختلاط موضوعاته بمباحث علم النفس العام ، وفروعه المتخصصة

(٢٢) May, John Barron, Crime and the Social structure, Faber and Faber Ltd., London, 1967, pp. 98-110.

(٢٣) Burt, Cyril, The Causes and Treatment of Backwardness, University of London Press, 1952, p. 95.

(٢٤) Sheldon, William H. Varieties of Delinquent Youth, Harper Brothers, New York, 1949, p. 828.

كعلم نفس الطفل ، وعلم النفس المرضى ، وعلم النفس التجريبي من جهة ، وبمباحث طب الأمراض العقلية ، والتحليل النفسي ، وطب الأمراض العصبية من الجهة الأخرى .

على أنه يمكن القول بأن علاقة علم النفس بدراسة الجريمة والسلوك الإجرامي قد اتجهت إلى الجاهليين أساسيين ، اعتمد أولهما على مباحث علم النفس العام وعلم النفس التربوي ، والآخر على مباحث طب الأمراض العقلية والتحليل النفسي بوجه خاص .



أما الاتجاه النفسي العام ، فهو الذى يدور في إطار التفسير النظرى العام لطبيعة السلوك البشرى بوجه عام ، وللسلوك المنحرف أو السلوك الإجرامي بوجه خاص . ويكاد يكون الاستاذ الانجليزى « سيرل بيرت » [Burt] خير من يمثل هذا الاتجاه بشكل واضح . فهو يرى أن السلوك الجانح هو في الواقع سلوك بشرى سوى ، لا يخرج عن استجابات طبيعية لمحركات غريزية طبيعية . وكان يمكن أن تظل هذه الاستجابات ظواهر سلوكية سوية ، فيما لو ظلت المجتمعات البشرية تعيش حالة المجتمع البدائي ، الذى تسوده الفوضى وشرعية الغاب ، ولكن طبيعة الحياة في المجتمعات الحضارية المعقدة ، بكل ما تفرضه من محرمات وقواعد ومعايير وقوانين وحواسر ومفريات ، جعلت حياة الافراد صراما مستمرا بين حرية التصرف وبين قوة ردع المؤسسات الاجتماعية التي تقترض سبيل هذه الحرية .

ولذلك فإن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب ، ولكنه خاطيء غير مقبول . كما لم يجد « سيرل بيرت » Burt للتخلف العقلي أية أهمية في تكوين السلوك الجانح ، وذلك بالنسبة للحالات الجانحة التي قام بدراستها ، ولكنه وجد أن الاطفال الجانحين كمجموعة يعانون من تضافر مجموعة من العوامل السببية ، التي لا يمكن فصل كل عامل منها عن غيره من العوامل الأخرى ، ولذلك فهو يرى أن السلوك الجانح هو حصيلة تفاعل بعض الميول الفطرية التكوينية من جهة ، وبين محفزات البيئة التي يتعرض لها الطفل في مجتمعه ، وهذه تنحصر في بعض ظروف الأسرة والرفقة السيئة والحي وجماعة اللعب . (٥٥)

وقد استعان بعض علماء النفس ، أمثال **إيزنك Eysenck** ، و **تراسلر Trasler** ، بنظرية التعليم The theory of learning في تفسير طبيعة السلوك الإجرامي ، حيث يصبح السلوك الاجتماعي المقبول سلوكا ، يتعلمه الفرد بعملية تعلم ، تقوم على عاملين ، أولهما ادراكي ، والآخر تكيني ، يتم عن طريق التداعي لربط منبه معين برفع معين ، ولذلك يصبح الضمير الانساني ذاته انعكاسا متكيفا ، وينشأ السلوك الإجرامي وفقا لذلك عند فشل الفرد في تحقيق المنصر الادراكي لعملية التعلم ، أو عند أخفاقه في تحقيق عملية التكيف ، أو عند الفشل في تحقيق الجانبيين معا . (٥٦) وحين يرتبط عجز الفرد عن تحقيق عملية التكيف السليم بحالة عصاب مرضي شديد ،

(٥٥) Syril Burt, The Young Delinquent, London University Press, 1925, p. 558.

(٥٦) Eysenck, H.J. Crime and Personality, Routledge and Kegan Paul, 1964, pp. 44-63.

أو بحالة انبساطية شديدة ، لا يجد الفرد أمامه سوى الخروج على قواعد المجتمع وكسر قوانينه بارتكاب سلوك إجرامي . (٤٧) أما الاتجاه النفسي الآخر فهو الذي يقوم على مباحث طب الأمراض العقلية ومدرسة التحليل النفسي . وقد طغى هذا الاتجاه بشكل كبير في الولايات المتحدة ، حتى استطاع أصحابه بسط آرائهم في مختلف المجالات التطبيقية والمؤسسات العاملة في حقل مكافحة الجريمة والوقاية منها . وإذا كان من الصعوبة بمكان التمييز القاطع بين مباحث طب الأمراض العقلية ، وبين تلك التي يعتمد عليها أنصار التحليل النفسي في مجال تفسير السلوك الإجرامي ، فإن هناك اتجاهاً واضحاً بين أطباء العقل نحو تصنيف المجرمين تصنيفاً طبياً يعتمد على مباحث الطب الفعلي بشكل خاص .

يرى الأستاذ الأمريكي « ديفيد أبراهامسن » Abrahamsen أن نوع الجريمة التي يرتكبها المجرم تعتمد على عنصرين أساسيين ، أحدهما تركيب شخصية المجرم ، والآخر بعض العوامل الظرفية التي تتصل بالبيئة التي يعيش فيها . ولذلك فإن ارتكاب الفعل الإجرامي يتم من خلال تفاعل حالة الفرد الوجدانية أو الانفعالية من جهة ، والضغوط الآتية التي يعاني منها ، والتي تقرر إلى حد كبير نوع المتنفس أو المسلك الهروبي الذي يختاره المجرم للتخفيف من حدة هذه الضغوط النفسية التي يتعرض لها من الجهة الأخرى ، وقد يتحقق هذا المسلك الهروبي بشكل سلوك لا اجتماعي أو سلوك إجرامي تارة ، وقد يتخذ شكل اضطراب عقلي ذهني أو عصاب مرضي تارة أخرى . ويكاد ينطبق مثل هذا التفسير على المجرمين والأشخاص غير المجرمين على السواء ، وذلك بوصفهم أشخاصاً يتعرضون إلى أزمات نفسية وضغوط بيئية حادة ، ولكن الفرق بين المجرم وغير المجرم هو أن الأول يفتقر في الواقع إلى الوازع الأخلاقي بسبب بعض ظروف أسرية غير سوية ، ولذلك فهو يندفع إلى ارتكاب الجريمة كمسلك هروبي لحل المشكلات التي يعاني منها . أما مريض الدهان ، ومريض العصاب ، فهما غالباً ما يوجهان عدوانهما نحو نفسيهما ، وقلما يرتكبان عدواناً على غيرهما بشكل جريمة . (٤٨)

وباختصار فإن أطباء العقل يفسرون السلوك الإجرامي بوصفه حصيلة اضطرابات ذهنية أو عصابية أو اضطرابات كبيرة في الشخصية ، إلا أنهم لا يلتزمون بحال من الأحوال أن مثل هذه الاضطرابات تشكل سببية قاطعة لتكوين السلوك الإجرامي ، وذلك لأن ظهور مثل هذه الاضطرابات لا يؤدي بالضرورة إلى تكوين السلوك الإجرامي ، ولكنهم يرون دراسة ظروف كل حالة على انفراد ، مما يلقي الضوء على أهمية بعض الظروف أو العوامل دون غيرها ، وذلك من خلال تحليل دقيق لتاريخ حياة كل مجرم بوجه خاص ، (٤٩)

Trasler, Gordon, The Explanation of Criminality, Routledge and Kegan Paul, (٤٧) 1962.

Fray, Alexander, and Hugo Staub, The Criminal, The Judge, and the Public, (٤٨) A psycho- logical study, Macmillan, New York, 1931, P. 152.

Mannheim, Comparative criminology, Ibid, p. 286. (٤٩)

وقد قام بعض اطباء الامراض العقلية بوضع تصنيفات طبية للمجرمين ، على ضوء الفحوص الطبية الخاصة بهذا الشأن ، ولعل التصنيف الذي جاء به الاستاذ الاميركي «ديفيد ابراهامسن» Abrahamson كان من اكثرها اهمية وشيوعا . لقد وضع « ابراهامسن » المجرمين جميعا في صنفين اساسيين ، يضم كل صنف منهما صنف فرعية متعددة . فالصنف الاول هو صنف المجرمين غير الخطرين ، من ذوي الشخصيات الموهقة الحادة acute ، ويشتمل هذا الصنف على صنف المجرمين الطرفيين situational ، والمجرمين بالمخالطة ، associational ، والمجرمين بالصدفة accidental . أما الصنف الثاني فهو صنف المجرمين الزمئيين chronic ، ويشتمل على صنف المجرم العصائى neurotic ، والمجرم الذهاني psychotic ، ومتخلف العقل mentally defective ، والسيكوبات psychopath .

« ويرى ابراهامسن » أن مجرمي الصنف الاول لا يرتكبون جرائم خطيرة ، ولكنهم يتميزون بسمات شاذة ، ولذلك فهم يمثلون طبقة المجرمين الأسوياء ، الذين غالبا ما يشعرون بالتندم لعدم ارتكابهم الجريمة تحت تأثير بعض الظروف التي تفريهم بارتكابها . ومن هؤلاء « المجرم الظرفي » ، وهو الذي يتورط بارتكاب الجريمة تحت ضغط ظروف معينة ، أو نتيجة شعوره بحاجة معينة تدفعه الى ارتكاب الجريمة ، كالجائع الذي يسرق رغيفا من الخبز في غفلة من صاحب الخبز . ومن هؤلاء « المجرم بالمخالطة » ، وهو الذي يقع ضحية رفقة سيئة ، تدفعه الى التقليد في ارتكاب انماط سلوكية إجرامية . ومن هؤلاء ايضا « المجرم بالصدفة » ، فهو الذي يتورط في العمل الاجرامي بمحض الصدفة ، أو نتيجة خطأ أو اهمال ، أو سوء تقدير ، ومثل ذلك حوادث المرور والحريق غير العمد . (٥٠) أما الصنف الثاني فهو الذي يضم المجرمين الزمئيين ، وفيهم « المجرم العصائى » الذي يندفع الى ارتكاب جريمته بدوافع لا شعورية مكبوتة يقع الدافع الجنسي في مقدمتها . ومن هؤلاء من يرتكب الجريمة تحت تأثير عقدة الذنب أو عقدة الانتم ، التي تدفع صاحبها الى ارتكاب الجريمة طلبا للعقاب . ولعل من أبرز جرائم العصائيين هوس السرقة Kleptomania ، وهوس الحريق pyromania ، وهوس الكحول dipsomania ، وهوس القتل homicidal mania ، وهوس القامرة ، وهوس التشرذ والتسكع . أما المجرم الذهاني ومتخلف العقل فهذان يشكلان فئة من الاشخاص تتميز بعدم قدرتها على مواجهة اعباء الحياة ، وذلك بسبب نقص في قواهم العقلية ، أو بسبب اضطراب خطير فيها . وقد يرتكب مجرمو هذه الفئة الجريمة لعدم ادراكهم مفهوم الخطأ والصواب ، وقد ترجع اسباب ذلك الى بعض عوامل تكوينية وراثية ، أو عوامل كيميائية ، أو عوامل نفسية اجتماعية .

أما المجرم السيكوبات ، فهو شخص لا يظهر اضرارا ذهانية أو عصائية ، ولكن سلوكه الاجرامي يكون بدبلا للعصاب ذاته . وبشكل المجرم السيكوبات فئة كبيرة من المجرمين ، حيث يمكن تمييزهم بسمات مشتركة ، كالليول العدوانية ، والشعور بالنرجسية ، وعدم الاستقرار العاطفي ، وضعف الضمير أو الانا العليا ، كما يختلف السيكوبات عن المجرم العصائى في أنه قد يرتكب كل انواع الجرائم . (٥١)

Abrahamson, David, The Psychology of Crime, Columbia University Press, (٥٠) New York, 1950, p. 105.

Ibid, pp. 134-150.

(٥١)

٤٠

ويكاد يصبح مصطلح السيكيوبات أو الشخصية السيكيوباتية من أكثر مفاهيم علم النفس الحديث، وعلم طب الأمراض العقلية، فموضعا وتقييدا، سيما حين لا نجد له تعريفا واحدا من جهة، ومن الجهة الأخرى فإن السبب لا زال هو الآخر عالمافوق مجموعة من الفرضيات العلمية، التي لا تقوم على سند علمي ثابت. فمئذ عام ١٨٨٨ حين برز مفهوم السيكيوبات، استخدم هذا المفهوم في أكثر من معنى ولاكثر من غرض. ويرى اللورد «ديفيد هندرسون» Henderson أن الشخص السيكيوبات هو أحد ثلاثة، فهو إما أن يكون شخصا عدوانيا aggressive، أو شخصا غير متلائم inadequate، أو شخصا موهوبا creative يتميز بقبالية كبيرة على الخلق والإبداع. (٥٢) والشائع في طب الأمراض العقلية أن يبدأ طبيب العقل بالشاذ ليصل إلى السوي، ولكنه في حالة السيكيوبات، يبدأ بالسوي ليصل إلى الشاذ. وهنا يرى الأستاذ «نورود إيست» East أن المجرم السيكيوبات شخص غير عاقل، وغير مجنون في وقت واحد، وذلك لأنه لا يعاني اضطرابا ذهانيا أو عصائيا أو تخلفا عقليا، ومع ذلك يعجز عن تحقيق التوافق مع متطلبات الحياة الاجتماعية، بسبب شذوذ في اندفاعيته، وعدم اتزان في أنفعالاته، وهذه لا شك أمراض مرضية قد تتطلب بعض العناية الطبية والعلاج النفسي والاجتماعي، بدلا من العقاب الذي يشترطه القانون. (٥٣)

ويكاد يتفق غالبية الباحثين في الشخصية السيكيوباتية أن مثل هذه الشخصية لا تنشأ من سبب معين بالذات، بل هي حصيلة مجموعة من العوامل التكوينية، والخبرات الحياتية الخاطئة، وهذه جميعها تعمل على تكوين شخصية مرضية غير متوافقة أو شخصية شاذة غير سوية، هي أقرب إلى الشخصية العصابية، وقد يطلق عليها بعضهم صفة «الجنون الأخلاقي» moral insanity ولذلك فقد يكون السيكيوبات شخصا يعاني من شذوذ في شخصيته وبمعاني مجتمعه من شذوذه. (٥٤)



وإذا كانت فرضيات «لومبروزو» ومدرسته الإيطالية قد فتحت الطريق لظهور علم اجرام حديث، منذ النصف الثاني من القرن الماضي، فإن فرضيات الطبيب النمساوي «سيجموند فرويد» ومدرسته في التحليل النفسي، قد فتحت الطريق لظهور علم نفس جديد، بل وبلورة اتجاه علمي جديد كاد أن يعطى على كافة مفاهيم علم النفس الشائعة في مجال تفسير السلوك الانساني. ذلك أن «فرويد» يرى أن السلوك الانساني هو نتيجة مجموعة متكاملة من القوى اللاشعورية النفسية البيولوجية، التي تدعى أحيانا بالفرائد أو المحركات، وأن اضطراب

The British Journal of Delinquency, Vol. VI, No. 1, 1955, pl. (٥٢)

East, Sir Norwood, Society and the Criminal, H.M.S.O., 1949, p. 41. (٥٣)

The British Journal of Delinquency, Vol. II, No. 2, Oct. 1951, Papers on psychopathy. (٥٤)

السلوك الوظيفي ، الذى يشكل سلوكا إجراميا أحيانا ، هو حصيلة بعض الصراع الناشئ عن مثل هذه الفرائز أو المحركات أو الدوافع المكتوبة ، فهي إما أن تظهر بشكل سلوك رمزى مقلد ، أو يعجز الفرد عن السيطرة عليها لضعف كبير فى تنشئته الاجتماعية ، ولذلك فهي تبرز بشكل سلوك لا اجتماعي أو إجرامي . (٥٥)

ولا شك أن بعض الفرضيات الأساسية قد استخدمت في تحليل طبيعة السلوك الإجرامي ، حيث صار هذا السلوك بمقتضى ذلك استجابة بديلة لرغبات لا شعورية مكتوبة ، وهنا يؤدي الصراع اللاشعورى الداخلى الى تكوين شعور بالذنب ، وإلى قلق نفسى شديد ، يحمل معه الرغبة في عقاب النفس للتخلص من الشعور بالذنب وتخفيف حدة القلق ، ولذلك فإن الفرد يلجأ الى ارتكاب الجريمة لينال عقابها ، وهذا ما يظهر بوضوح في أسلوب ارتكابها ، حين يسعى المجرم الى ترك بعض الأدلة الثبوتية التي تقود الى القبض عليه وتجريمه وعقابه . (٥٦)

ويبدو أن كلاما من «فرويد» و «لومبروزو» يقفان على أرضية انثروبولوجية وقاعدة تطويرية مشتركة ، وهى البدء بدراسة أولى مراحل تطور الجنس البشرى وثقافته الاجتماعية ، ولكنها يختلفان في ماهية التفسير وفى الأسلوب والمنهج . «فرويد» يعتقد بأن البشر سواء حين يدخلون الحياة بفرائز حيوانية لا أخلاقية ، وبنزعات اجتماعية عدوانية . وهو لذلك يرى أن الطفل مجرم بالولادة ، إذا ما قيس سلوكه بمعايير البالغين التقليدية . أما «لومبروزو» فهو يميز بين مجرم بالولادة وبين سواه من الجنس البشرى ، وذلك بسمات نموذجية معينة ، وهو لذلك وجد هدفه في مورفولوجية المجرم المطبوع ، وخلص الى فرضيته في الردة أو النكسة الوراثية . أما «فرويد» فقد وجد غايته في التوعية والمحرمات البدائية ، حين أوضح طبيعة جرائم قتل الآباء وجرائم الزنا بالمحارم (٥٧) وبين هذا وذاك ، يقف الأستاذ «مارتن بوبر» ليقول بأن الإنسان ليس خيرا كله ، وليس شرا كله ، ولكنه جمع بين الخير والشر معا (٥٨) .

والواقع أن الحدود التي تفصل بين السوية والشذوذ لا تظهر الا في تلك الحالات الاستثنائية التي تكشف حالة عدم استقرار عاطفي كبير أو عدم توازن انفعالي واضح . مثل هؤلاء الأشخاص يعجزون في الغالب عن مواجهة واقعهم ، ويفشلون في مقاومة الظروف البيئية التي تعترضهم ، ولذلك يشعرون بقلق شديد قد يقود بعضهم الى درجة العصاب . وقد يجد بعض هؤلاء في استخدام العنف والقسوة ، أو في ارتكاب الجرائم والعدوان على الآخرين ، بعض ما يخفف عنهم قلقهم الشديد ،

(٥٥) Gibbons, Doc., C, An Introduction to Criminology, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1973, p. 156.

(٥٦) Vold, George B, Theoretical Criminology, Oxford University Press New York, 1958, p. 119.

(٥٧) Mannheim, Comparative criminology, Ibid, p. 318.

(٥٨) Buber, Martin, Between Man and Man, London, 1947 p. 103.

ولذلك قد يصبح السلوك الاجرامي احيانا بديلا للطريق المسدود الذى يعترض حياة المجرم ، وهو هنا كماء النهر الذى يلتمس مجرى جديدا اذا ما عترض مجراه حجر كبير يسد طريقه (٥٩) .

اما الفرق بين عالم النفس psychologist ، وبين المحلل النفساني psychoanalyst ، في حقل علم الاجرام فهو ان الاول يتعامل مع العقول السوية العادية للمجرمين الذين يسلكون سلوكا لا اجتماعيا يخالف القانون ، بينما يتعامل الاخر مع تلك الحالات المرضية ، كالذهان التي تركت في الشخص جدورا لا شعورية استقرت في العقل الباطن . وقد يقف بعض المتخصصين من اطباء العقل electric psychiatrist عند بعض الحالات التي تشكل نوعا من الاضطرابات النفسية ، ولكنها لا ترقى الى مرتبة الامراض الذهانية او العصابية .

ولا شك ان الفرد غالبا ما يتعرض لبعض ضغوط الحياة ومنفصات البيئة التي يعيش فيها ، ولكنه قد يواجهها بما لديه من خبرة وضبط نفس ، معتمدا على معطيات تنشئته الصحيحة ، اما المجرم او الجاني فهو الذى تعوزه مثل هذه القدرة على ضبط النفس ، وتنقصه الوسيلة لمواجهة امباء الحياة . ولكن ليس المجرم وحده هو الذى يفشل في مواجهة ضغوط البيئة ، فهناك مرضى العقول ، ومدمنو المخدرات ، والمتشردون وغيرهم من الفاشلين في معركة الحياة . ذلك ان لكل شخص نصيبه من خبرات الحياة وضغوط البيئة ، وهو شخص سوى عادى حتى يفشل في مواجهة هذه الضغوط ، وعندها يتعرض الى خبرات مُحبطة في علاقاته الانسانية ، وهنا يلتمس ردود فعل شاذة غير سوية . ويؤكد انصار مدرسة التحليل النفسي ان فترة الطفولة الاولى هي حجر الزاوية في بناء الشخصية وبلورة عناصر تكوينها ، وذلك لانها فترة قلقه يمكن ان تؤدي الى خبرات احباطية كفقْدان العطف الابوى ، او افراط الوالدين في هذا العطف ، او عدم اشباع رغبات الطفل الاساسية او غير ذلك من الخبرات الاحباطية الاخرى . (٦٠)

ورغم ما يقال في تحليل طبيعة شدوذ شخصية المجرم ، فان حبيبة الدراسات العلمية في هذا المجال اخفقت في تشخيص عوامل هذا الشدوذ المتوقع في شخصية المجرمين . ففي دراسة مسحية لـ (١١٣) دراسة علمية اميركية ، سبقت عام ١٩٥٠ ، والتي تناولت كل منها سمات المجرمين ومقارنتها بغير المجرمين ، فقد اظهرت هذه الدراسة المقارنة ان ٤٢٪ من هذه الدراسات وجدت بعض الاختلاف بين الشخصيتين الاجرامية وغير الاجرامية ، بينما اخفقت ٥٨٪ من هذه الدراسات في اظهار مثل هذا الاختلاف (٦١) .

ومع هذا فقد يتفق الكثير على بعض السمات المشتركة بين المجرمين ، ومن أبرز هذه السمات حالة عدم النضج immaturity ، وهنا تكون الجريمة نكوصا الى مرحلة الطفولة بسبب

Barron, Mays John, Crime and the Social Structure, Ibid, p. 103. (٥٩)

Barron Mays, Ibid, pp. 286-290. (٦٠)

Karl Schussler and Cressey, Personality Characteristics of Criminals, American Journal of Socieof Sociology, Vol. 50, March 1950, p. 476. (٦١)

خبرات احباطية . ومن هذه السمات ظاهرة العدوان aggressive ، وهذا بدوره يرجع الى الاحباط ، رغم ان العوامل المحيطة به قد لا تقود الى عدوان ظاهر .

فالمجرمون في الواقع أسهل الناس تأثرا بالاحباط واقلهم تأثرا بالعقاب . كما ذكروا حالة عدم اشباع الحاجات او الرغبات الأساسية للفرد كسبب للجريمة ، وهذه الحاجات او الرغبات كما ذكرها الاساذ الامريكى **توماس Thomas** ، هي الرغبة في الحصول على خبرات جديدة ، والرغبة في التقدير الاجتماعى، والرغبة في الأمن والحماية، والرغبة في الاستجابة (١٢) .



بقي أن نقف قليلا عند ظاهرة العبقرية أو النبوغ genius، ومدى علاقتها بالجريمة أو السلوك الاجرامي . ويظهر ان هناك من يربط بين العبقرية والجنون من جهة ، وبين العبقرية والسلوك الشاذ الاجتماعى من جهة أخرى . فالشائع ان العباقرة أشخاص شواذ غير أسوياء ، لا يقتنعون كثيرهم بأساليب العيش التقليدى الذى يرضى سواهم . ورغم ان ظاهرة العبقرية لا تخضع الى تعريف علمي دقيق ، كما ولا يمكن قياسها كميّا بالأحصاء ، فان بعض المحاولات جرت لدراسة هذه الظاهرة في بعض أبعادها النفسية (١٣) .

وقد وضع الطبيب الالماني « كريتشمير » Kretschmer التعريف التالي لظاهرة العبقرية وذلك بقوله بان العبقرية هي « القابلية لخلق قيم خاصة تحمل طابعا شخصا مميزا ، كالأفكار الجديدة والاشكال التعبيرية ، والمبتكرات الثمرة التي يمكن ان تصنع تاريخا . (١٤)

والحقيقة ان موضوع العبقرية ، وشذوذ العباقرة ، ليس بالموضوع الجديد ، اذ سبق ارسطو بالقول بان الموهوبين من الشعراء والفنانين ورجال السياسة غالبا ما يعانون من مرض السوداء او الجنون . الا أن المهم هنا هو ايضاح مدى خضوع هذه الظاهرة للدراسة العلمية المنهجية . في دراسة لـ (١٧٥) شخصا من العباقرة الانجليز الموهوبين ، وجد العالم المعروف « **هافلوك اليس** » Ellis ان (١٦٠) منهم ، او ما يزيد على ١٦ ٪ دخلوا السجن مرة أو اكثر ، بينما رضى آخرون بالهجرة الى خارج البلاد ، بدلا من عقوبة السجن . ومع هذا فان « اليس » لم يكلف نفسه عناء التمييز بين المجرمين السياسيين والمجرمين العاديين في مجموعة عباقرته ، الا انه ذكر عددا كبيرا من العباقرة الموهوبين ممن عرفوا بأعمالهم الاجرامية (١٥) .

(١٢) Arnold H. The Psychology of Aggression John Buss., Wiley and Sons, Inc. London, 1961, pp, 1-17.

(١٣) Terman, Lewis M. Psychological Approaches to the Biography of Genius, London, 1947, p. 4.

(١٤) Kretschmer, Textbook of Medical Psychology, English Translation by E.B. Strauss, London, 1934, p. 160.

(١٥) Rhodes, Henry F. Genius and criminals, London, 1932, p. 65.

(٦) المجرم الاجتماعي والمجتمع الإجرامي :

في محاولاتهم ليشاء كيان ثابت لعلمهم الجديد ، اجهد علماء الجريمة أنفسهم لحل مشكلتين منهجيتين كبيرتين ، هما مشكلة تصنيف السلوك الاجرامي ومشكلة تصنيف المجرمين . اما المشكلة الاولى ، فقد ساعد فقهاء القانون الجنائي على ايجاد بعض الاطار القانوني الثابت لتصنيف الجرائم في صنوف تقليدية ، صارت في الغالب انماطاً ثابتة لخدمة اهداف البحث العلمي في دراسة موضوع السلوك الاجرامي ذاته . اما مشكلة تصنيف المجرمين ، فقد ظلت على جانب من الصعوبة والتعقيد ، وذلك لارتباط موضوعها باكثر من فرضية علمية ، الامر الذي جعل من عملية التصنيف ذاتها جزءاً لا يتجزأ من مشكلة السببية او البحث عن علة السلوك الاجرامي . ومع هذا فقد فاض علم الاجرام بعدد غير قليل من تصنيفات المجرمين ، والتي اربطت كل منها بفرضية معينة او قام لتحقيق اهداف معينة .

ويمكن القول بان اقدم تصنيف علمي للمجرمين ذلك الذي طلع به الطبيب الايطالي «لومبروزو» في سياق دراساته للسلوك الاجرامي. لقد ذكر «لومبروزو» ان المجرمين بوجه عام ينقسمون الى مجرمين بالولادة او بالفطرة ، ومجرمين بال عاطفة ، ومجرمين بالصدفة ، ومجرمين متعادين ، ومجرمين مجانين . وقد جاء الفقيه الايطالي «جاروفاتو» وهو من انصار لومبروزو ومدرسته الايطالية ، ليضع تصنيفاً خلاقياً للمجرمين ، فذكر ان المجرمين ينقسمون الى مجرم معدوم الضمير ، ومجرم عدواني شرير ، ومجرم فاسق داهر ، ومجرم معدوم النزاهة والامانة . وقد ظهرت تصنيفات متعددة ذات اسس نفسية واجتماعية وطبية ، لتضع كل مجموعة من المجرمين في نسق طبقي يتصل بفرضية علمية من فرضيات السببية (١٦) . وقد شهد علم الاجرام المعاصر مرحلتين متلازمتين من مراحل البحث في تصنيف المجرمين ، كانت الاولى مقدمة تاريخية للآخرى . فالمرحلة الاولى تناولت المجرم بوصفه شخصاً مريضاً ، يعاني اضطرابات في جسمه او في عقله او في شخصيته ، ولذلك فقد فسرت جريمته بحتميات لا مفر منها . اما المرحلة الثانية فهي التي تناولت المجرم بوصفه شخصاً سويًا ، لا يعاني اى اضطراب في جسمه او في عقله ، ولكنه مع ذلك يرتكب الجريمة لاسباب موضوعية تتصل بظروف حياته وبطبيعة الثقافة التي تحيط بالمجتمع الذي يعيش فيه ، وقد عرف مثل هذا الاتجاه بالاتجاه الاجتماعي ، الذي شاع وكثر انصاره في الولايات المتحدة بوجه خاص . ويقوم هذا الاتجاه على فرضيات اساسية مفادها ان السلوك الاجرامي ، كاي سلوك انساني مكتسب ، يتعلمه الفرد من خلال عمليات او تصيراته processes اجتماعية مختلفة ، ولذلك فان المجرم شخص سوي لا يولد مجرماً بآلة حتمية بيولوجية ، وانما تصنعه ظروف الحياة كذلك . فهناك اشخاص يولدون ويعيشون في بيئات اجرامية فاسدة ، تفرض عليهم انماطاً سلوكية ، وذلك من خلال مخالطتهم الدائمة مع المجرمين والمنحرفين ، وهذا يضعف مقاومتهم لمجاهة صفوط البيئة ، وبالتالي تضاعف قابليتهم

للتأثير بعناصر هذه الثقافة الإجرامية . وقد يطلق بعض العلماء على مثل هذه العمليات « وراثة اجتماعية » ، ولكنها وراثة لا تنقل بقوانين الوراثة بيولوجية المعروفة (١٧) .

ومن أبرز التفسيات الاجتماعية المعاصرة ذلك الذي يربط الجريمة بالدور الاجتماعي الذي يلعبه الفرد في مجتمعه ، وهو الذي يعكس منزلته الاجتماعية والواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه . فالدور الاجتماعي هو جزء من التركيب الاجتماعي من جهة ، وهو حصيلة عملية التنشئة الاجتماعية التي يتكسب الفرد من خلالها صفته الاجتماعية من جهة أخرى . ولذلك فإن السلوك الانساني يتضمن جانبين أساسيين ، أحدهما وظيفي يتصل بطبيعة النظام الاجتماعي ذاته ، وهذا يقرر إلى حد كبير نوع وطبيعة الدور الاجتماعي المطلوب ، والجانب الآخر مكتسب يقوم على عملية تعلم الفرد للأنماط السلوكية التي يفرضها الدور الاجتماعي والتي تلائم منزلته الاجتماعية .

والفرد في الواقع قد يلعب أكثر من دور واحد في مجتمعه ، وقد يلعب أدواراً جانبية ، وأخرى غير جانبية ، وهذا يفسر كيف أن الأفراد جميعاً قد يرتكبون بعض أعمال جانبية ، بصورة مباشرة أو بصورة رمزية ، ولكن أعمالهم هذه لا تنسم بالخطورة أو التكرار . أما المجرمون ، فهم الذين يتأدون في لعب أدوار منحرفة ، وبصورة مكثفة متكررة ، ولذلك فإنهم يوصفون بوصمة الجريمة والانحراف من قبل مجتمعاتهم . وهكذا يصبح السلوك الإجرامي جزءاً من الدور الاجتماعي الجانح الذي يلعبه الفرد من خلال سلوكه العام والذي يشتمل على أدوار أخرى غير جانبية ، مثل دور الفرد كآب في الأسرة ، ودوره كمواطن في مجتمعه ، ودوره كمستخدم في نطاق العمل (١٨) . ولكن خطورة الدور الإجرامي تتوقف على بعض الصفات الفردية التي يتميز بها بعض الجرمين من جهة ، وعلى كمية السلوك الإجرامي ذاته من الجهة الأخرى . ولذلك فقد يكون بوسعنا أن نميز بين مجرم وآخر بالقول بأنه مجرم ذكي ، وذلك مجرم خشن الطباع ، وآخر مجرم عدواني خطير . والواقع أن استقرار السلوك الإجرامي حول نمط سلوكي معين يتصل بدور اجتماعي منحرف قد يتيح تكوين شخصية إجرامية لبعض الجرمين ، وذلك حين تتحدد أدوارهم المنحرفة ويتميز سلوكهم الإجرامي من حيث النمط وأسلوب ارتكاب الجريمة بحيث يستقر بشكل قلما يحاول المجرم تغييره . أما كيف يتكون هذا الدور الإجرامي المستقر بصورة دائمة ، فإن هذا يخضع إلى عمليات متكاملة ، تقوم على مجموعة من المتغيرات ، التي تعمل على تكوين نمط سلوكي إجرامي معين . وقد تختلف هذه المتغيرات من مجرم إلى آخر ، وقد تتباين في طبيعتها من سلوك إجرامي إلى آخر . وربما تعمل بعض هذه المتغيرات على زيادة سرعة اكتساب الفرد للدور الإجرامي المنحرف ، وذلك حين يعيش هذا الشخص في مجتمع إجرامي يتميز بثقافة إجرامية فاسدة .

Reckless, Walter C, the Crime Problem, Appleton-Century-Crofts, Inc. (١٧)
1955, New York, p. 213.

Gibbons, Donc, Changing the Lawbreaker, The Treatment of Delinquents, (١٨)
Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, pp. 233-235.

وقد تبدو مثل هذه الظاهرة بوضوح في حالة بعض المجتمعات الاميركية المعاصرة ، التي تتميز بثقافة اجرامية ذات طبيعة تساعد على تكوين مثل هذه الادوار الجانحة بسهولة . فالمجتمع الاميركي بوجه عام يتميز بثقافة ذات طبيعة مادية تنافسية ، ولذلك فقد يتبلور شعور الافراد بالاعتداء على حقوق الملكية في سبيل كسب عيشهم . هذا الى جانب متغيرات اخرى تزيد من عنصر مجازفة الشخص لارتكاب الجريمة .

ومن خلال مثل هذه الارضيات الثقافية يبرز مفهوم المجرم الاجتماعي social criminal من جهة ، ومفهوم المجتمع الاجرامي the criminalistic society من جهة اخرى .



ان موقف الافراد او الجماعات من الجريمة غالبا ما ينحصر في تلك الجرائم التقليدية التي تشكل عدوانا كبيرا على النفس ، او انتهاكا لحرمة الملكية ، كجرائم القتل والسرقة باكره والاغتصاب وغيرها . وهذه افعال يحدد القانون الجنائي ماهيتها ، حيث يوضح اركانها المادية والمعنوية ، ويبين خطورتها بتحديد العقوبة المقررة لها ، ولذلك فان خطورة السلوك الاجرامي تتحدد بمقدار ما يثيره من ردود فعل جماعية ، اي بمقدار العقوبة التي يقرها القانون لكل جريمة . الا ان ردود فعل المجتمع قد تتأثر بعاملين ، احدهما يتصل بطبيعة الفعل الاجرامي ذاته ، والاخر بشخص المجرم . فالجريمة التي تنتهك قيما اخلاقية عامة تثير ردود فعل جماعية بشكل كبير . وهذا يعني ان بعض الاختلاسات المالية التي يرتكبها احد العاملين في مؤسسة تجارية قد لا تثير ردود فعل جماعية بقدر ما تثير جريمة سلب تجرى بالتهديد بقوة السلاح ، هذا رغم ان القانون الجنائي ينظر الى كلا الفعلين كجريمة سرقة ، لان كلا منهما يتضمن فعل الاختلاس لمال منقول مملوك للغير بغير رضاه . اما العامل الثاني ، فهو مركز المجرم ومنزلته الاجتماعية . وهذا ما يفسر كيف ان بعض المجتمعات تستهين بخطورة بعض الجرائم التي يرتكبها اشخاص ينتمون الى طبقات عليا . وفي هذه الحالة يبرز مفهوم « المجرم الاجتماعي » ، الذي يمثل ذلك المواطن المحترم ، الذي لا ينتهك قيما اخلاقية مامة ، وبصورة مباشرة ، ولكنه يرتكب بعض افعال « ضارة اجتماعيا » . ويرى الاستاذ الاميركي « ادون سutherland » ان السلوك الاجرامي لا يمكن ان يرجع في كل الاحوال الى حالة الفقر ، او الى تلك الظروف والعوامل النفسية والاجتماعية التي تتصل بالفقر والفقراء . فهناك اشخاص لا يعيشون في احياء خربة slum areas ، ولا ينتمون الى طبقات فقيرة ، كما ولا يعانون من نقص واضح في قدراتهم العقلية ، او من اضطرابات حادة في شخصياتهم ، ومع ذلك يرتكبون بعض الجرائم كجزء من نشاطاتهم المهنية وبخلافون القانون من اجل المؤسسة التي ينتمون اليها او يعملون من اجل تحقيق اهدافها (٦٩) . وهذا يتفق

ونظريته في كيفية انتقال السلوك الاجرامي بعملية الاختلاط التفاضلي differential association . فهو يرى ان السلوك الاجرامي يتعلمه الاغنياء والفقراء معا بطريقة واحدة وبعمليات متشابهة . فالفقراء يبدؤون حياتهم في احياء خربة، وفي بيوت فقيرة متصدمة، حيث يجدون السلوك الجانح من حولهم يشكل النمط السائد للحياة ، ولذلك فهم يتعلمون المثل الخاطئة والقيم المنحرفة من جهة ، واسلوب ارتكاب الجريمة من جهة اخرى ، وذلك لاتصالهم ومخالطتهم للمنحرفين والمجرمين . وكذلك يفعل الاغنياء ، الذين يعيشون في مناطق سكنية غنية ، وفي بيوت سوية غير متصدمة ، وينالون قسطا كبيرا من التعليم ، ولهم مثل وقيم اجتماعية سوية ، ويعملون في اعمال حرة ، ومع ذلك فانهم يجدون من حولهم انماط سلوكية منحرفة تتصل بنطاق اعمالهم الحرة ، وهم يقلدونها كاية عادة اجتماعية اخرى يكتسبونها من طريق المخالطة بغيرهم . ولذلك فان السلوك المنحرف يتعلمه الفقير والغني بأسلوب واحد ، من خلال عملية واحدة ، فإمتها تحقيق قدر من التوافق او الانسجام بين قيم منحرفة يتبناها الفرد لتحقيق مصلحة خاصة على حساب مصلحة المجتمع الكبير (٧٠) .

وقد يبدو المجرم الاجتماعي سونيا في شخصيته ، اذ انه لا يعاني من علة مرضية اجرامية معينة ، ولذلك فهو يطيع القانون بوجه عام ، ويقدر ما ينسجم هذا القانون ومصلحته الشخصية ، وهو يخالفه حين يتعارض مع قيم الجماعة التي ينتمي اليها . وهكذا تصبح جريمته ذات طبيعة اجتماعية ، لأنها تهدف الى تحقيق بعض الاهداف الاجتماعية التي تنسجم ومنزلته الاجتماعية . اما المجرم غير الاجتماعي الانفرادي individualistic ، فهو الذي يرتكب جريمته لأسباب فردية شخصية ، وقد يرتكب جريمته لأول مرة ، دونما عود او تكرار مقصود . وهو شخص لا ينتمي الى جماعة اجرامية ، ولا يشكل مع غيره جماعة متجانسة ، ولذلك يظل شخصا غريبا عن عالم الجريمة والمجرمين ممن يرتكبون جرائم مماثلة لجريمته (٧١) .

وقد وضع بعض علماء الجريمة سلما مندرجا وضعوا في اقصى طرفيه المجرم الاجتماعي وفي الطرف الاخر المجرم الانفرادي ، ثم التحدرت عن المجرم الاجتماعي صنف المجرمين الاخرى ، حيث ظهر المجرم المحترف اقرب الى المجرم الاجتماعي ، وبعدها المجرم المعتاد ، ومجرم الخاصة او ذوى الباقات البيضاء ، والمجرم العائد . وينحدر عن المجرم الانفرادي في الطرف

(٧٠) Sutherland, Edwin, White Collar crime, Dryden Press, 1949, New York.

(٧١) Julian B. Roebuck, Criminal Typology, Charles C Thomas, Springfield, 1967, pp. 58-96.

الآخر المجرم الجنسي ، والمجرم بالصدفة ، والمجرم بالشذوذ الجنسي المثلي ، وينتهي بالمجرم المجنون (٧٢) .

• • •

لم يظهر للجريمة تاريخ خاص بها خارجه اطار القانون الجنائي، او خارج اطار تاريخ العقاب ذاته . ومع ذلك فقد كتب بعض العلماء في تاريخ الجريمة في منتصف القرن الماضي وفي مطلع هذا القرن ، كما واسمهم بعض علماء الاجناس البشري في كشف ابعاد مفهوم الجريمة لدى بعض المجتمعات البدائية النائية (٧٣) . ويظهر ان غالبية الباحثين الذين تناولوا موضوع تاريخ الجريمة لم يغفلوا مسئولية المجتمع في تكوين الجريمة والانحراف . وجاء علماء الاجتماع المعاصرون ليصفوا هذا الاهتمام العام باتجاه علمي عرف بالمدرسة الاجتماعية في علم الاجرام .

قال العالم الفرنسي « لأكاسان » Lacussagne في المؤتمر الدولي الانثروبولوجي الاول ، الذي عقد بمدينة روما في عام ١٨٨٥ ، ان لكل مجتمع جرائمه التي تناسبه وتلائم ظروفه الثقافية والاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة به (٧٤) .

وقال عالم الاجتماع والاحصائي البلجيكي « ادولف كيتليه » Quetelet ان كل مجتمع من المجتمعات يعمل في داخله جرائم الجرائم التي يعانى من آثارها في المستقبل (٧٥) . والقصد بالمجتمع هو ثقافة المجتمع او حضارة افراده ، وهذا ما يشار اليه عادة بمصطلح Culture حيث يعني ما خلقه الانسان من اساليب عيش في اطار مجتمع معين . وربما لا زال مصطلح الثقافة culture من المشكلات التي لم يتفق الكثير على ماهيته ونطاقه ، ولكن تعريف الاستاذ « تايلور » بعد خير تعريف لمصطلح الثقافة في الوقت الحاضر . يرى « تايلور » Tylor ان الثقافة

Lindsmith, Alfred H, Dunham Warren N, Some Principles of Criminal Typology, Social Forces, 29, March 1941, pp. 209-311. (٧٢)

(٧٣) ففي إنجلترا كتب لوله اوين بايك Pike في « تاريخ الجريمة في إنجلترا » (١٨٧٢) وكتب هنري ميهو Mayhew من « العمال والمقراة في مدينة لندن » (١٨٦١) ، وكتب هرمان مانهايم Mannheim عن « الجوانب الاجتماعية للجريمة في إنجلترا بين الحريين العاليتين » ، وعن « الجريمة والحرب » (١٩٢١) ، وفي ألمانيا كتب جوستاف ادلبرود Rodbruck وهنري جوينر Gwinner عن « تاريخ الجريمة في ألمانيا » (١٨٥٨) . وفي النمسا كتب فرانك اكستر Exenr عن « الجريمة والحرب في النمسا » (١٩٢٧) . وفي الولايات المتحدة الاميركية كتب مارشال كلينارد « Clinard » عن « السوء السوداء » (١٩٥٢) وايسر كيلوفر Kefauver عن « الجريمة في أمريكا » (١٩٥٢) ، وجيرود هول Hall من « السوء والقانون والمجتمع » (١٩٥٢) .

Mannheim, Hermann, Comparative criminology, Routledge and Kegan Paul, Lonodon, 1965, pp. 424-428.

Bonger, Willem, Introduction to criminology, English translation by Loo, (٧٤) London, 1936, p. 48.

Barnes and Teeters, New Horizons in criminology, Prentice-Hall Inc., (٧٥) New-York, 1951, pp. 132-136.

culture تعني ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والاخلاقيات والعرف والقانون ، وكافة القدرات البشرية التي اكتسبها لانسان بوصفه عضوا في مجتمع (٧٦) .

وقد ظل المجتمع الغربي ، وبوجه خاص ذلك الذي يشار اليه بالمجتمع الانجلو امريكاني ، هدفا سهلا لنقد لاذع، وموضوعا خصباً لتسميات متعددة ، من قبل بعض فلاسفة الاجتماع وعلماء الاجتماع والاقتصاد . فمنهم من دماه بالمجتمع الاكتسابي acquisitive society ، او مجتمع الفنى والرخاء affluent society ، او المجتمع غير المسئول irresponsible society او المجتمع الراكد stagnant society ، او غير ذلك من التقسيمات التي تظهر هذا المجتمع بمظاهر الانحلال وعدم التنظيم الاجتماعي .

ويظهر ان انصار الاتجاه الاشتراكي كانوا سبق من غيرهم في الطعن في المجتمع الرأسمالي وكشف عيوب نظامه ، وذلك بابرار ما يعانيه من صراع طبقي يقود الى اوضاع اجتماعية تشجع على ارتكاب الجريمة . ولا شك ان دراسات الاقتصادى الهولندى «**وليام بونجيه**» Bonger هي خير من يمثل هذا الاتجاه ، الذي عرف فيما بعد بالمدرسة الاشتراكية في علم الاجرام (٧٧) يرى «**بونجيه**» ان المجتمع الرأسمالي يؤدي بطبيعته تركيبة الى زيادة الجريمة ، وذلك لان طبيعة النظام الرأسمالي تقود الى نشوء الجريمة ، ولذلك فهو يعتقد بان مثل هذا النظام هو منشأ كل الجرائم mother of all crimes ، لانه يقوم على الفردية المطلقة والاستغلال الطبقي .

• • •

واذا كانت الكائنات الحية تتأثر بالبيئة التي تعيش عليها ، فان الانسان ككائن حي ، هو الآخر يسلك وفق القوانين الاساسية التي تنظم حياة جميع الكائنات الحية ، ولأجل هذا فهو يرتبط ارتباطا عضويا بالبيئة التي تحيط به ، وببنوعية هذه البيئة ، ومساحتها ، وعناصرها البشرية ، وواقعها البيئية المتعددة . وربما يعود الفضل في ربط موضوع الجريمة بالبيئة الى تلك الدراسات الاميركية الرائدة ، التي بدأت بهامدرسة شيكاغو الاميركية تحت اشراف العالمين «**دوبرت باروك**» Park «**وارنست بوجس**» Burgess ، والتي تناولت تحليل المجتمع المحلي بوجه خاص . وقد برزت فكرة منطقة الجناح delinquency area ، كتفسير ايكولوجي اجتماعي ، لظاهرة زيادة الجناح والجريمة في بعض مناطق مدينة شيكاغو الاميركية ، حين قام الاستاذ **كليفارد شو** Shaw واعوانه ، بدراسة هذه المناطق وابرزوا معاملها الايكولوجية ، وقالوا بان مثل هذه المناطق تفرز جرائم اجرامية بصورة دائمة ، لتكوين ما يعرف بظاهرة الجناح الجماعية

Gittler, Joseph, Social Dynamics, New York, 1952, Part 6.

(٧٦)

Bonger, Willem, Criminality and Economic Conditions, translated by Austin

(٧٧)

T. Turk, Indiana University Press, 1969, p. 21.

group delinquency ، وذلك لما تتميز به من موقع جغرافي خاص وتركيب سكاني وظروف ثقافية واجتماعية معينة (٧٨) .

وظلت الولايات المتحدة الاميركية ، بتركيبها الخاص ، حقلا كبيرا لنمو مختلف الفرضيات الاجتماعية لتفسير السلوك الاجرامي . فالتنظيم الاجتماعي ، لاي مجتمع من المجتمعات ، كما يراه دوركايم ، يشكل جهازا ضابطا لسلوك افراد ذلك المجتمع ، ولكن حين يختل هذا الجهاز وتضطرب وظائفه الضابطة ينطلق افراد المجتمع وراء تحقيق اهدافهم الشخصية القربية ، متجاوزين بذلك جميع الاهداف الاجتماعية والوسائل المقررة لتحقيقها . وفي هذه الحالة تفقد هذه الاجهزة قدرتها على تصحيح مسيرة الافراد وضبط سلوكهم ، وهنا يتعرض المجتمع الى حالة عدم انتظام ، ويحل الانحراف بدل التسوية الاجتماعية (٧٩) .

وهكذا ظهر المجتمع الاميركي الماسر كنموذج حي لتفسير كيفية اختلال التركيب الاجتماعي الذي يشكل الخلفية الثقافية لزيادة الجنوح والاجرام . يقول الاستاذ « روبرت مرتون » Merton ان المجتمع الاميركي المعاصر يضع لافراده اهدافا كثيرة ، ولكنه لا يتيح لافرادهم الفرص المتساوية لتحقيق هذه الاهداف ، وذلك لما يفرضه من تفاوت طبقي على مستوى الافراد ، وعلى مستوى الجماعات والاقليات ، وهذا مايشجع الافراد على التماس وسائل غير مشروعة لتحقيق اهداف مشروعة (٨٠) .

وقد شاع مفهوم عدم التنظيم الاجتماعي social disorganization ليصبح الارضية الواسعة لتحليل وتفسير جميع مظاهر التخلف والانحلال والتنافر الاجتماعي ، والصراع الطائفي وفقدان الشعور الجماعي ، وعدم تناسق اجزاء ثقافة المجتمع ، وبدا بعض العلماء بقانونون بين خصائص المجتمع الحضري الكبير urban ، وبين المجتمع المحلي الصغير rural . وقد اعتبر بعضهم ان المجتمع الحضري مجتمع مزيف spurious society ، لا تقتضيه الى عناصر التكامل والاستقرار ، بينما يعتبر المجتمع المحلي الصغير مجتمعا حقيقيا genuine society ، لاستقراره نسبيا ، وثبات العلاقات بين افراد وجماعاته . وهكذا ظهرت الجريمة بشكل اشمالية اجتماعية من جانب الفرد نحو قيم اجتماعية ومعايير اجتماعية تسود في مجتمعه . وقد رسم الاستاذ « مرتون » Merton خصائص المجتمع الحضري المعقد بشكل يشجع على رغبة الافراد الجامعة لجمع المال بكل طريق ، وعلى كراهية الفرد للقانون ومحاولته الدائمة لايجاد البديل غير المشروع لتحقيق اهدافه في العيش والحياة (٨١) .

Barnes and Teeters, New Horizons in criminology, Prentice-Hall Inc., New York, 1951, pp. 132-136. (٧٨)

Durkheim, Emile, Suicide, Translated by J.A. Spaulding and George Simpson, New York, The Free Press, 1951. (٧٩)

Merton, Robert K, Social Theory and Social Structure, New-York, 1957, pp. 131-146. (٨٠)

Merton, Ibid, p. 162. (٨١)

وخلاصة القول فيما تقدم أن بعض علماء الاجتماع المعاصرين أرادوا أن يظهروا ظاهرة الجريمة أو الجناح كظاهرة اجتماعية ، تكاد أن تصبح ظاهرة سوية، كلما تعدد تركيب المجتمعات، واضطربت علاقات افرادها ، وتناقضت القيم والمعايير السائدة فيها ، ولذلك فإن انتهاك القانون يصبح عرفا وتقليدا بين الافراد ، حيث يتترك لهؤلاء أمر الاختيار بين مشروعية ولا مشروعية السلوك الذي يختارونه ، وذلك وفقا لتقديرهم الشخصي . فالافراد ، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ، قد يخالفون القانون بشكل من الاشكال وذلك حين يميزون بين فعل وآخر من الناحية الاخلاقية ، دون الاكتراث باعتبار أن كلا الفعلين يشكل جريمة يعاقب عليها القانون . فالموظف العمومي ، الذي غالبا ما يأبى التصرف في اموال الدولة المودعة في امانته ، لا يتردد كثيرا في استخدام وقته الرسمي او استغلال نفوذ وظيفته في امور لا تمت الى وظيفته بصلة ، كاستخدام السيارة الحكومية والهاتف الحكومي في مصلحة شخصية لا صلة لها بالوظيفة . وهذا لا شك يشكل مخالفة قانونية قد تضيع على الدولة بعض اموالها ، ولكن الفرد لا يكتثر لمثل هذه الخسارة لانه لا يقيّمها كفعل اجرامي يعاقب عليه القانون الجزائي . فهو يعتبر الدولة طرفا مجهولا في علاقة تجارية كبيرة ، ولذلك فان مخالفاته هذه لا تؤدي الى ردود فعل جماعية مباشرة ، وبالتالي لا يجد الفرد في سلوكه حرجا اخلاقيا . ولذلك فان الجريمة تظهر من زاوية اجتماعية لا شخصية ، ويظهر المجرم من زاوية اخلاقية لا قانونية . ولعل هذا بعض ما يفسر لنا اليوم زيادة الاجرام الاجتماعي باشكاله المتعددة غير المنظورة ، وهذا قد يفوق في كميته وفي مقدار ضرره الاجتماعي ذلك الاجرام التقليدي الذي عرفته المجتمعات الانسانية عبر عصور التاريخ .



عبد الوهاب حومد

المجرم والقانون

- ١ -

لا أحد يعلم ، على وجه التحديد ، متى بدأت البشرية بمعاقة المجرمين . ولكن الباحثين يعتبرون ان المعاقبة قديمة جدا ، وقد يعود تاريخها العلى الى بدء تشكيل الخلايا الاجتماعية الاولى .

وسواء اكان تشكل المجتمع الاول ، من علاقات حرة بين اى رجل وامرأة بحيث ينشأ الاولاد ، ابناء المجتمع كله ، ام تشكل من نوع من انواع الزواج المنظم على شكل ما ، وهو الرأى الذى نرجحه فان ذلك المجتمع كان حريصا على سلامته ، يجزع ان يهددها حيوان مفترس ، او تضر بها قوة من قوى الطبيعة ، فكان يجمع صفوفه ، للوقوف فى وجه الاخطار الخارجية المداهمة ، دفاعا عن كيانه وذودا عن سلامته . وكان كل من يقصر فى واجب الدفاع عن المجموعة المهددة ، من اعضائها القادرين على القتال «مجرما» لانه يخرج على نظامها ، الذى تعتبره بفعل الفريزه ، قوام حياتها الانسانية .

وفي تلك المرحلة من فجر البشرية ، لم يكن لثقافتهم مفهوم محدد . كان هناك قواعد للسلوك ، امتلتها ضرورة الحفاظ على النفس ، وعلى أعضاء الفريق . فلما تكاثرت الناس ، وتوزعوا قبائل في الأرض ، دفعت بهم ضرورة البقاء ، إلى غزو الجيران أولا ، لاستخلاص ما بأيديهم ، مما ينفعهم في حياتهم ، ثم لضمهم إلى صفوفهم ، موالى وأرقاء ، توسيعا للقبيلة ، وتقوية لوسائل كفاحهم ضد الاخطار الخارجية .

ومن تتبع ما كتب عن تلك المرحلة من عمر البشرية ، نجد أن الناس اذ ذاك ، لم يكونوا في حالة استقرار سكاني ، لانهم كانوا يبحثون عن موارد الرزق ، على جوانب الانهار ، أو حيث يتوفر الماء والكلأ ، لهم ولانعامهم . وكانت هذه الانعام مصدر رزقهم الوحيد ، من البانها ولحومها يفتدون ، ومن اوبارها وجلودها يكتسون . وكان كل عدوان على القطيع ، عدوانا على حياة المجتمع بأسره ، ولذلك اذاهل الرعاية واجبات الحراسة ، كان حسابهم عسيرا ، لان زعامة القبيلة ، ما كانت تتوانى في « معاقبتهم » على « جريمتهم » .

وهكذا ذرت « الجريمة » قرونها ، منذ فجر البشرية ، حين كان الرعاة يفرطون بالماشية ، ولا يدفنون منها الحيوان المفترس ، أو حين كانت القبيلة تتعرض لهجوم خارجي ، ويقصر بعض افرادها في القيام بأعباء الدفاع عنها .

واذا صح هذا الذي قدمت ، فان اول اجرام عرفته البشرية ، هو ما نسميه اليوم « الاجرام السياسي » criminalité politique لانه كان اجراما يتصف بالشمولية ، ويمس مصالح المجتمع الصغير بأسره ، في حين ان « الجرائم العادية » délits de droit commun لم تكن معروفة كجرائم ترمض مركبتها الى معاقبة عادية .

والواقع ، ان كثيرا من الجرائم التي نعاقب عليها اليوم ، لم يكن وجودها متصورا اذ ذاك . فالتزوير وتقليد النقد ، والمخدرات ، والشيكات بدون رصيد ، وتحريف جوازات السفر ، والمراحم غير المشروعة ، والتسلل الى البلاد دون اذن ، ومقاومة التحول الاشتراكي ، ودخول مساكن الآخرين بصورة غير مشروعة ، وانشاء جمعية لتغيير كيان الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية ، لم تكن معروفة ، لعدم معرفة الناس بالكتابة وبالأوراق الرسمية ، والعملة الورقية ، والبنوك والارصدة والتاجر وما يترتب على تراحمها غير المشروع من نتائج ضارة . ولم يكن الناس ، في تماسكهم وتضامنهم الفطريين ، في حاجة الى مذاهب سياسية متطاحنة ، تفسد عليهم هدوء حياتهم (١) . بل ان بعضا من الافعال الاكثر خطورة لم تكن معاقبة ايضا . فقتل الولد والابن الجاهل وبعض جرائم العرض كانت من الافعال التي لم تكن تستوجب اقل لوم من جانب الهيئة الاجتماعية . وبعد هذا الزمن بمشرات القرون ، كان العرب الجاهليون يثدنون البنات ، ولا يؤخذهم على ذلك احد ، لانهم كانوا يمارسون حقنا لهم . ويقول المؤرخون (٢) ، ان الجاهليين كانوا

(١) انظر كتابنا الاجرام السياسي ، دار المعارف - لبنان ، ١٩٦٢ ص ١٢ وكتابنا بالفرنسية

.La criminalité politique en droit comparé; Paris 1944

(٢) الدكتور جواد علي ، تاريخ العرب قبل الاسلام ، ج ٥ ، القسم الديني ص ٢٩٨ .

يبدون بناتهم خوفا من العار أو لوجود نقص في أجسادهن أو فساد تكويني أو تشويه ، كان تكون زرقاء أو شيماء أو برشاء ، أو خوفا من الفقر والجوع ، وكانوا يطلبون من الأم أن تهء ابنتها للود ، وتزينها ، ويهال عليها التراب حتى تستوى الحفرة بالأرض . ويذكر النويري (٣) أن بعضهم كان يفرقها أو يقوم بدبحها . وكانت عادة الوادمتبعة لدى قبائل العرب كافة ، فكان يستعمله واحد ، ويتركه عشرة . وقد نهى القرآن عن هذه العادة القديمة بقوله : « وإذا المؤودة سللت ، بأي ذنب قتلت ؟ »

ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم ، ان قتلهم كان خطأ كبيرا ...

ويقال ، ان العرب ، كانوا يخشون أن تسبى بناتهم ، ويلحقن بهم العار ، فكانوا يفضلون الخلاص منهن . ويذهب البعض من الباحثين إلى أن عادة الواد وهي رذيلة مقبحة « نشأت من فضيلة تطرف الاعتزاز بسلامة العرق ونقاوة النسب » (٤) . وكانوا يقتلون الأولاد أيضا ، وقد أشار الله إلى ذلك في سورة الانعام : « قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم ، وحرّموا ما رزقهم الله افتراء على الله ، وقد ضلوا وما كانوا مهتدين » (الآية ١٤ من سورة الانعام) .

وقد كانت بعض الأمم القديمة ، تمارس هذه العملية القبيحة أيضا فيقتل الآباء أبنائهم ، تحت تأثير اعتبارات دينية (حلول الأرواح) أو اقتصادية (الفقر) أو جسدية (الولد العليل) (٥) .

وحتى حين شبت المجتمعات القديمة عن الطوق ، ظلت تعرف الجرائم الخاصة *delicta privata* وهي الكثرة الكاثرة ، والجرائم العامة *delicta publica* وهي القلة ، اجمالا ، والتي لم تشكل ، إلا مع تشكيل الدولة ، ووضع يدها على مؤسسة العقاب .

فقد كانت الجرائم الخاصة - وندهوها تجاوزا بهذه التسمية ، استنادا إلى تعابيرنا المعاصرة ، تحل بالوسائل الخاصة ، دون تدخل من المجتمع ، من حيث المبدأ ، على خلاف في تطور المجتمعات .

فقد كانت السرقة جريمة عامة ، لدى اليونان في عهد صولون ، وكان القتل قضية خاصة ، في حين أن قانون الاثنى عشر لocha الروماني ، كان يعتبر القتل جريمة عامة . وكلما اشتد ساعد الدولة ، كانت تحول أفعالا عادية إلى جرائم عامة ، لتحافظ على النظام الاجتماعي ، وبذلك ازداد عدد هذه الجرائم العامة كثيرا ، ويقول السير توماس باكستون Sir Thomas Buxton الإنجليزي ، أن

(٢) بلوغ الأرب ج ٣ ص ٥٢ .

(١) الشيخ أحمد حسن الباقوري ، مجلة العربي ، آيار ١٩٧٣ . ويرجع بعض الباحثين تاريخ الواد إلى أيام الليمان بن المنذر ملك الحيرة ، فيقولون أن بني تميم منعوا الملك شربة الإتاوة ، فجرد عليهم حملة كان أكثر دجائها من بكر بن وائل ، فواقعت بهم وسيت ذرايعهم . فلما أرضوا الملك وكفهوا في الذرايع ، حكم بأن يجعل الغنار في ذلك للنساء ، فأية امرأة اختارت زوجها ، ردت عليه ، فاختلعت في الغنار . وكان فيهم لليس بنت عاصم ، فاختارت سابيها على زوجها ، ففرد قيس بن عاصم أن يمس كل بنت تولد في التراب ، فواد ببيع عشرة بنتا . (بلوغ الأرب ج ٣ ص ٢) ، الألفاني ج ٢ ص ١٥٠ . ولكن كان في العرب من يأخذ على الواديين فعلهم القديم ، ويقتنون المؤودات بأموالهم ، ومن هؤلاء عمرو بن لبليل وصممته بن ناجية . (الدكتور جواد علي الرجعي السابق ، ص ٢٩٩) .

عددها بلغ عام ١٨١٩ ، ٢٢٣ جريمة (٦) ، بل إنه في تلك المرحلة من عمر المؤسسات العقابية كانت السرقة مهنة معروفة في مصر الفرعونية بممارستها محترفوها ، بمعرفة الدولة ، وكانت لهم نقابة رسمية ، ويدفعون للدولة ضريبة ، شأنهم في ذلك ، شأن سائر الحرفيين وأصحاب المهن . وكانت القرصنة ضربا من ضروب الشجاعة .

لم يكن تطور القانون الجزائي ، متماثلاذن ، في كل المجتمعات ، أن تطوره كان يتأثر بالواقع الاجتماعي والسياسي لكل مجتمع . ففيما كانت مصر القديمة وروما وإثينا دول ذات مؤسسات سياسية واجتماعية سامية ، كانت المجتمعات الأخرى ، كقبائل الجزيرة العربية ، وأغلب شعوب العالم القديم ، تعيش على الفطرة ، في حالة متردية من البداوة .

ومع تطور المجتمعات السياسية ، كانت تتطور فكرة المسؤولية الجزائية نفسها . ولعل نظرة سريعة الى جريمة القتل ، توضح ما نريدان نقول : كانت المسؤولية الجنائية ، مسؤولية شاملة ، جهامية . فإذا قتل شخص شخصا آخر ولو كان القتل بطريق الخطأ ، كان دم أي فرد من أفراد جماعة القاتل مهدورا ، ويحق الثأر منه . ذلك أن السلطات العامة للمجتمع لم تكن قد تكونت بعد ، وحتى بعد أن أصبح للقبيلة كيان سياسي واجتماعي ، كانت سلطتها تقف عند أفرادها ، ولا تتعداهم الى سواهم لتقتص منهم . فكان اللجوء الى الثأر ، طريقا ، وحيدا ، في أول العهد لارواء الغليل ، وتسكين ثورة الحقد . وكان أهل المقتول يثأرون من أكبر عدد من ذوى القاتل ، أن أستطاعوا الى ذلك سبيلا .

وقد جاء في التوراة (كتاب التكوين ، الفصل ٤ ، ١٠) ان أحد أحفاد قابيل ، واسمه ليميك Lemec وقف يصرخ :

يا زوجات ليميك ، اسمعن كلامي :

لقد قتل رجلا ، لأنه جرحني .

وقتل شابا ، مقابل الكدمة التي أصابني بها .

سيثأر قابيل سبع مرات .

وسيثأر ليميك سبعين مرة .

ثم خطت التوراة خطوة ثانية ، حين ادخلت قانون المائلة ، وهو ما يسمى عادة ، قانون العين بالعين ، والسن بالسن . . (الخروج الفصل ٢١ ، ٢٤) . في هذه المرحلة ، أصبح ثمن الدم الواحد دما واحدا ، لا أكثر . ولكن يجوز الاقتصاص من أي واحد من ذوى القاتل .

وابتعتها بخطورة ثالثة ، حينما قال الرب الخالد : « لماذا تضربون هذا المثل في اسرائيل ؟ : الآباء ياكلون الحصرم والإبناء يضرسون ؟ انكم لن تقولوا هذا بعد اليوم . فكل واحد يموت بظلامته هو ، وأن الذي ياكل الحصرم ، تضرس أسنانه هو » (٧) .

(٦) دكتور كمال دسوقي ، علم النفس العقابي ص ٤٤ .

(٧) انظر الأستاذ Pierre Jaccard ، في مقاله عن تاريخ العقاب ، منشور في Revue internationale de criminologie et de Police technique, 1970 P. 89.

ولم يكن عنصر القصد معتبرا ، اذ ذلك دوما فقد كانت العبرة للفعل المادى الذى يحدث النتيجة ولذلك كانوا يعاقبون الجريمة المرتكبة خطأ ، كما لو كانت مرتكبة عمدا ، بل اشد احيانا ، حينما يتوهمون ان روحا شريرة تقمصت الفاعل ، فارتكبت بواسطته الجريمة . فكانوا يضربهم الفاعل المادى ، يضربون الروح الشريرة . ومن هذا الاعتبار انطلقوا في معاقبة الجمادات والحيوانات والمجانين .

ويؤكد الباحثون المعاصرون ، ان الانسان البدائي ، الذى كان يعيش في ظلمات السحر وغيابات ما وراء الطبيعة ، كما رسمتها له اوهامه كان في الاصل ، ينظر الى الجريمة ، بأنها اهانة للالهة ، ، من شأنها ان تجر المصائب على المجتمع كله ، فتهلك الفرع ، وتقضي على الزرع .

وقد عرف العرب الجاهليون ايضا النار ، وطبقوه عقابا مقبولا على المجرم وعلى اي واحد ينتسب اليه بصلة القربى ، او الدم .

وكانت للنار عندهم قيمة دينية واعتبارات اجتماعية ، تتعلق بواقعهم الصعب ، وطبيعة حياتهم .

فقد كانوا يعتقدون ان هامة ، وهى في زعمهم طير من نوع خاص ، تخرج من رأس القتيل ، الذى لم يثار له ، وتقف على جده ، وتنادى قائلة : « اسقوني فاني صدية » . وهذه الهامة ، عندهم ، لا تشرب الا من دم القتال او دم احد اهله وفي ذلك يقول ابو داود الايادي :

سلط الصوت والمنون عليهم : فلهم في صدق القابر هام

(والهام جمع الهامة) .

ويقول ذو الاصبع العدواني :

يا عمرو ان لا تدع شتى ومنقصتى : اضربك حتى تقول الهامة اسقوني

ويقول مفلس الفلصبي :

وان اخاكم قد علمت مكانه : بسفع قيا ، تسفى عليه الاماصر

له هامة تدمو اذا الليل جنهها : بنى عامر هل للهلالي ثائر ؟

وللنار عندهم ايضا اعتبارات اجتماعية ، تتصل بكرامة ذوى القتل والتناول عليهم والحق الامار بهم . ولذلك ، كان من عاداتهم ، انهم يحرمون على انفسهم النساء والدهن والفسل والقمار ، حتى يدركوا ثارهم . وفي ذلك يقول ثابت شرا :

فادرنا النار منهم ولما يمض ملحيين (٨) الا الاقل

حلت الخمر وكانت حراما وبالي ما الت تحل

وكان من عاداتهم ايضاً ان النساء لا يبيكين المقتول الا بعد ان يؤخذ بشاره فاذا ثار قومه له ، بكته النساء :

من كان مسروراً بمقتل مالك : فليات نسوتنا بوجه نهار
يجد النساء حواسرا يندبنه : يلطنن حر الوجه بالاسحار

وكان الثار يجرى على حسب قواعدهم العرفية ، التي تستمد اصولها من مبدأ المسؤولية الشاملة ، والتفاوت الاجتماعي . فاذا كان المقتول من قبيلة شريفة ، والقاتل من قبيلة « ضيعة » ، طلب اهل المقتول دم حر عن دم عيد ، ودم رجل عن دم امرأة ، ودم حر عن دم حر ، وطلبوا في الجراح عضوين أو أكثر بعضو واحد .

اما اذا كان المقتول من الطبقة العليا الرفيعة فلم يكن لدمه ثمن مألوف . والرواة يحدوثونا ان افراداً من قبيلة غني «فتلوا شاسا بن زهير بن جذيمة . فسار اليهم ابوه في جمع غفير من أحلافه فارسوا لمرسلهم يفاضونه على حل سلمى وفصل للقوات ، فقال لهم : اني اريد احدى ثلاث لا يفتنيي غيرها : ١ - تحييون لى شاسا ٢ - او تملأون ردائي من نجوم السماء ٣ - او تدفعون الى غنيا - القبيلة - بأسرها ، فاقتلها ، ثم لا ارى اني اخذت منه عوضاً (٩) .

وادرك العرب ، تحت وطأة الضرورات ، ان ممارسة الثار الجماعي مهلكة لهم ، كما حدث في حرب داحس والغبراء ، فاخلدوا يدخلون تعديلاً على « قانونهم الجزائي » وهو العرف الذي تناقلوه ابا عن جد ، وكان لحكمتهم وعقلانهم دور في تضيق رقعة « العقوبة » الجماعية ، متأثرين بالتوراة التي ادخلت قانون المماثلة ، وهو القانون الذي اقر مبدأ النفس بالنفس ، والعين بالعين والسن بالسن واليد باليد والكي بالكي والجرح بالجرح والرض بالرض « (١٠) .

والى هذا المبدأ اشار تعالى بقوله : « وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس ، والعين بالعين . . . » وكان هذا القانون كسبا عظيماً للمجتمعات القديمة ، لانه نقل المسؤولية الجزائية ، من مسؤولية جماعية ظالمة ، الى مسؤولية فردية عادلة . ولكن هذه الظاهرة الخيرة لم تكن شاملة ولا جذرية ، لانها رسخت في مجتمعات ، وبقيت متموجة في مجتمعات اخرى ، ومجهولة تماماً في مجتمعات غيرها . وليس سرا على احد ، ان البادية السورية ، لا تزال تشن الى اليوم ، رغم انف كل قانون وسلطة ، تحت وبلاات الثار الجماعي . وقل ان تتاح للسلطة ان تتدخل ، فالعشائر البدوية لا تزال نوعاً ما تقيم عدالتها حسب اعرافها « القانونية الموروثة » ، كابرأ عن كابر . واني لاذكر انه في مطلع الوحدة بين سورية ومصر ، وكانت الدولة ، اذذاك ، مرهوبة الجانب حقاً ، انقض رجال احدى القبائل الكبرى ، بعضهم وقضيضهم على مخفر للشرطة ، لجأت اليه احدى بناتهن الهاربة مع شخص من عرق اخر احبته ، وتعاهدا على الزواج ، وهذه جريمة جزاؤها القتل عندهم ، واوشكوا ان يقتكوا برجال الشرطة ، لولا انهم وجدوا طريقة لانتقاذ انفسهم ، بتسليم « المجرمين » مقابل تعهد بمباينتهما . . ولكنهم قتلوهما بالفرصاصة اخترقت جسميهما في هدأة المساء ،

(٩) انظر كتابنا ، الحقوق الجزائية العامة ، الطبعة السادسة ١٩٦٣ ، ص ٦٢ وما يليها . وانظر نهاية الادب للنوري ج ٢ ص ١١٧ .

(١٠) سفر الخروج ، الاصطاح ٢١ .

وطويت الواقعة « لجهالة الفاعل » . ولا يقتصر التأثير على البادية ، لانه موجود في المدين من المدن ولكن على نطاق اضيق . بل ان بلدا كليتان ، وهوى مقدمه البلاد العربية ثقافة وحضارة ، لا يزال يعيش في ظل حراب النار ، لا فرق في ذلك بين مسيحييه منطقة (الجبال الشمالية) او مسلميه (جرود بعلبك والهزمل) (١١) . ويذكر الأستاذ المصري محمد التونى (في كتابه علم الاجرام الحديث القاهرة ١٩٦٠) ان عدد جرائم القتل في مصر ، مع الاصرار او العمد ، عام ١٩٥٧ بلغ ١٤٤٨ ، وان ما يقرب من نصف هذا العدد ارتكب بدافع النار . . . وتطعى جريدة الاهرام (عدد ١١/١٩٦٨) صورة اكثر تشاؤما . . . ونحن نذكر ان من مصر انبثقت انوار المدنية الاولى ، فاضاعت ظلمات العالم القديم ، وهى اليوم موطن سبع جامعات مزدهرة ونظام سياسى واقتصادى ، يرفع شعار الطبقات المحرومة . . . ومع ذلك ، فانه لم تستطع ، رغم جهودها الحميدة ، من القضاء على النار .

وفى هذه المرحلة من عمر البشرية ، عرفت المجتمعات القديمة ، التبرؤ من المجرم وطرده من حظيرتها ، او تسليمه الى ذوى القتل ، يقتصون منه ، وهو ما كان الرومان يسمونه Noxae Deditio (١٢) . واذا طرد المجرم من كنف قومه ، فانه يظل بدون رب يحميه ، لان الرب يبقى مع القوم وينتقل معهم ، وبذلك يكون دمه مهدورا ، ويحق لكل شخص الاقتصاص منه . وقد عرف العرب الجاهليون هذا التعامل ، وكانوا « يخلعون القاتل من مشيرتهم فتقصيه عنها ويصبح خليعا (١٣)

ثم خطوا الخطوة الحاسمة ، فادخلوا الدية من النفس ، والارنشة عما دونها ، وبذلك اخذوا يقتدون القاتل بعدد من الابل او الشاة او المال ، وربما ساهم في الدفع ، اجواد اشتهروا بنسخائهم وكرمهم ، للقضاء على بدور حروب اهلية طاحنة ، كانت تندلع بسبب طلب ثار . وكانوا يتوسلون بمساعدة الجاني على الهرب ، لنجاح المفاوضات ، ودفع الدية ، ذهبا منهم الى ان هرب الجاني بهدى ثورة الانفعالات ، ويخمد نار الاحزان . بل انهم اوجدوا شهورا تعارفوا على تقديسها ، هى رجب الفرد ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، فكانوا لا يقتتلون فيها ، ولا يأخذون بالثار . ولكنهم كانوا احيانا يتحايلون لتحليل حرمة بعض الاشهر ، باللجوء الى النسب . والنساء رجل له حرمة وقدسية ، يقف اذا فرغت العرب من حجها عند حجرة العقبة ، فيهتف بأعلى صوته : اللهم انى لا

(١١) « فى المجتمع اللباني فواهر اجتماعية اقوى فى نتائجها - حتى الان - من القانون ، وهى تشكل استمرارا فاعلا لاصراف وعادات وتقاليد تعتبر بالنسبة الى فئات اجتماعية واسعة ، قوانين طبيعية ، تبع ما يمنعه القانون ، وتعتبر امرا واجبا ، ومن هنا امر تمارسها مع الناسون الجزائي . مجموعة الاعراف والعادات والتقاليد هذه ، تحكم العلاقات الاجتماعية . . . مثلا مشكلة الثار او غسل العار ، وفقا لاحكام القوانين العشائرية . . . فالمشيرة تعتبر هؤلاء (الثلاثة) ابطالا تجب حمايتهم ، لانه « فى الجزيرة تشترك العشيرة » . وعندهم قاعدة راسخة ، هى ان « قتل القاتل عمل مشروع وواجب . . . وان عملية الثار لنفسها ضرورة اجتماعية بالنسبة الى قريب القتل وسائر افراد مشيرته » . (استطلاع نشر فى ملحق جريدة النهار اللبنانية ، صده/١٩٧٤ ، كتبه عبد الهادى معقول) .

(١٢) انظر Monier ، مصطلحات الحقوق الرومانية ص ٢٣١ ، و Giffard الحقوق الرومانية ص ١٣١ . ولقد ذكر علماء الانثروبولوجيا المعاصرون ان قبائل افريقيا الغربية ، لا تزال الى يومنا هذا تبرأ من القاتل بطقوس دينية خاصة .

(١٣) الانبى ص ١٣ ص ٢ والمقد الفريد ص ٢ ص ٧٢ واذا خلع الشخص ، اصبح صملوكا ، سارقا ، يقطع الطريق ، او يلجأ الى احد الاماكن المقدسة ، ليعيش آمنا في حرمة . الدكتور احمد صالح العللى معاضرات في تاريخ العرب ، بغداد ١٩٦٤ ص ١٦٢ .

اعاب ولا اخاب ، ولا مرد لما قضيت . اللهم انى احللت شهر كذا ، وانسانه الى العام القابل ، وحرمت مكانه شهر كذا ... (١٤) وقد قال تعالى عن هذا الاسلوب السيئ : انما النسب زيادة في التكفر » .

واستحدثت مجتمعات اخرى ، اماكن مقدسة ليلجأ اليها الهارب من وجه العدالة ، ويجد فيها الامن ، الى ان حل قضيته ، بطريق المصالحة وقد جاء في التوراة (الاصحاح ٣٥ ، سفر التثنية) ان من ضرب صاحبه بغير علم وهو غير مبغض له ، منذ أمس وقتله ، ومن ذهب مع صاحبه في الوعر ليحطب حطباً فاندنعت يده بالفأس ليقطع الحطب واقلت الحديد من الخشب ، واصاب صاحبه نيمات ، فهو يهرب الى احدى تلك المدن (وهي ثلاث مدن خصصها موسى لتكون ملجأ) ، لئلا يسعى ولى الدم وراء القاتل ، حين يحمى قلبه ويدركه اذا طال الطريق ويقتله . . . » .

ولم تخرج التوراة على ما كان مألوفاً ، من منح الحماية لبعض الهاربين من جريمة ، وخاصة في جرائم القتل الخطأ ، اذا لجأوا الى اماكن مقدسة وقد عرفت القبائل العربية « حماية الدخيل » واعتبرت التفريط به عاراً . وقد يكون لجوء السياسيين الى بعض السفارات اليوم ، ذكرى معاصرة ، لتلك الاعتبارات الانسانية القديمة ، حتى أن بعض الدول اليوم تصل الى التهديد باقسى التدابير اذا انتزع من سفارتها لاجل سياسى اليها .

والى جانب الثار ، كان عندهم ، الاعراف ، لمحاكمة الجرائم التى تقع داخل القبيلة الواحدة ، او في البلد الواحد . وكان يسهر على حرمة هذه الاعراف ، وهى القوانين غير المكتوبة أمر القبيلة ومجلسها ، وقد يساعدهم في ذلك العرافون بالسبايقات .

ويذكر الاستاذان لامانس في كتابه « مهد الاسلام » ونيلينو في كتابه « النظام السياسي البدوي » انه كان لكل قبيلة مجلس ، هو ندوتها ويستطيع كل فرد من افراد القبيلة ، حضوره والتحدث فيه . وكان هذا الحضور مفخرة له . وفي ذلك يفاخر الشاعر بأنه كان يحضر المجالس او الاندية ، بقوله :

حُمال الوية ، شُهاد اندية قوئل محكمة ، جوياب آفاق

ويرأس القبيلة أمير ، وكان يطلق عليه عدة أسماء ، كالرب والرئيس والشيخ ، وكانوا يختارونه لسخائه ونجدته وحلمه وتواضعه ، وكان يحكم في الخلافات ، اذا لجأ اليه المتخاصمون « ولكنه لا يحتكر وظيفة القضاء ، إذ كان المتنازعون يلجأون الى غيره من الحكام والعارفة ... » (١٥) وفي الغالب يكون الى جانب الامير ، مجلس من عقلاء القوم ، يحضونه النصيح ، ويبصرونه بالقواعد القانونية السائدة عندهم .

وكان القاتون الذى يطبقونه دوماً ، هو العرف المحلي .

(١٤) د . جواد علي ، المرجع السابق ، ج ٦ ص ٢٢٤ .

(١٥) د . احمد صالح الصلي ، المرجع السابق ص ١٥٧ .

وقد سمعت من الأستاذ المستشرق الأنجليزى سارجنت ، مدير دراسات الشرق الأوسط في جامعة كامبريدج في محاضرة القاها في جامعة الكويت عام ١٩٧٠ ، عن « القانون العرفي في جنوب الجزيرة العربية » ، انه سمع الناس في بعض تلك المناطق التي زارها يسمون « القانون غير المكتوب » اى العرف باسم « الطافوت » . وهذا يفسر ، قول الله تعالى : « يريدون أن يتحاكموا الى الطافوت وقد امروا بان يكفروا به » (النساء الآية ٦٠) (١٦) .

ومن البديهي ان نقول ان هذه الاعراف لم تكن مكتوبة مقننة ، الا في النادر ، وانها مزيج من التقاليد الموروثة ، والمستوحاة من الحاجات الاجتماعية والفقييات والعقائد الدينية والسحر

ولقد وصلت انبأؤها الى مسامعنا من طرق متعددة ، منها النصوص الادبية والملاحم والاساطير الشعبية ، ومنها الدراسات المقارنة لاعراف الشعوب البدائية التي لا زالت تمشي بين ظهرائنا ، في مجاهل افريقيا واستراليا ، بل اننا لا نزال نصادف عقابيلها وبقاياها لدى القبائل البدوية في الصحراء السورية والعراقية وصحراء سيناء (١٧) وغيرها

وجاء الاسلام بنظام جديد ، الفى به مآكان مالوفا ومتعارفا عليه من قبل ، وابرز ما فيه مما يتعلق بموضوعنا ، انه اكد مبدأ المسؤولية الفردية ، بقوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر اخرى » ، واقامها على التكليف ، وهو اشتراط العقل والتمييز ، ونص على جرائم الحدود والقصاص ، وترك للقاضى عقوبات التعزير .

وجاءت في اعقاب هذه المرحلة ، مرحلة اساسية في تكوين القانون الجزائري ، بدأت مع تشكل الدولة .

ومن الباحثين من يرى ان الدولة تشكلت باتفاق الافراد على العيش معا في نظام الدولة وهذه هي نظرية العقد الاجتماعي ، التي نادى بها جان جاك روسو في القرن الثامن عشر ، والتي عيب عليها ان المجتمعات قديمة قدم الافراد انفسهم (١٨) ومنهم من يقول بنظرية الفتح ، وذلك ببسط سلطة المجتمع الصغير الاقوى على المجتمع الاضعف ، وضمه اليه وامتصاصه واذابته في ، وتشكيل مجتمع اكبر ، واعادة العملية عدة مرات وعلى مئات او الاف السنين ، حتى انتهى بها المطاف الى اقامة الدولة . وقد رسخت دعائم هذه النظرية في القرن التاسع عشر ، بتأثير نظرية دارون ، التي تقوم على بقاء الاصلح والاقوى للكفاح في سبيل الحياة .

(١٦) قد يهتشي القارئ اذا علم انه كان في سورية قرار امدهه المفوض السامي الفرنسي تحت الرقم ٢٦٦١ تاريخ ١١ تموز / يوليو ١٩٢٩ ينص في مادته الثانية على ان « الجنائيات والجنح المرتكبة بين افراد القبائل الرحل بمقتضىة الفرز ، يجب تسويتها بحسب العادات المعروفة » . ولهذا نفى هذا القرار بقانون صدر عام ١٩٥٨ . وقد كان الدستور السوري لعام ١٩٦٨ والدستور السوري لعام ١٩٥٠ ، والدستور العراقي السابق ، تنص صراحة على وجوب مراعاة التقاليد العشائرية « ولكنها القيت فيها بعد » .

(١٧) انظر كتاب : سيناء ارض القمر ، الطواف لعملة الجوهرى ، لمصنعة مجلة العربي في عدد كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ .

(١٨) انظر دراسة الأستاذ Halbwachs استاذ علم الاجتماع في السوربون ، عن كتاب روسو المشتمل اليه Le controt social باريس ١٩٤٣ .

وليس لتفضيل احدى النظريتين ، بين عدة نظريات ، ما يمكن ان يؤثر في موضوع بحثنا ، تأثيرا اساسيا . ففي مثل هذه اللقائات والاندماجات يظل كل فريق محافظا على ما عنده من عادات واهراف ، فترات طويلة ، حتى يعمل التقارب والتطور عملهما ، ويفيرا الاعراف والتقاليد المتعددة والمتنافرة أحيانا ، فيصبح للمجتمع الموحد عادات واحدة ، تميزه عن غيره من المجتمعات . ويروى ان النبي عليه السلام اقر لقبيلتي الاوس والخزرج تسوية نزاعاتهما ، وفقا لاعرافهما رغم دخولهما السمع في الاسلام (١٩) .

والصفة الغالبة على التشريع الجزائي في نظام الدولة ، انه كان في اول عهده مصطبغا بصفة دينها ، ثم انتهى بعد مخاض طويل واليم ، الى ان يصبح وضعيا .

وفي الاساطير القديمة ، ان الالهة - الملكة المصرية **إيزيس** Isis ، انتهت عهد الثار بان ثارت لزوجها واخيها - **اوزيريس** Osiris ، بمعاونة ابنيهما **اوروس** Orus من قاتله **تيفون** Typhon ، واعلنت للملا ، بان ثارها هذا يجب ان يكون اخر ثار من نوعه لانها ، حينما قامت به ، حطمت الروح البربرية ... وقامت في مصر ، واثينا وروما عدالة ، باسم الدولة ، يشرف عليها رجال الدين ويحكمون وفق ما جافق كتبهم المقدسة ، ثم اخذت اوامر السلطة الزمنية ، تنفذ الى الحياة العامة ، تحت ستار سلامة الدولة ، ومصصلحة الامن . ولكن العدالة المنزلية ظلت محترمة عمودا عديدة ، يقوم بأعبائها الوالد السيد ، على زوجاته وأولاده وعبيده وعماله ...

« والتشريع الروماني ، لم يكون وحدة متكاملة ، في أى مرحلة من مراحلها ، لذلك كان من الصعب ان نحدد تاريخه وتطوره بدقة . والمقول انه بدأ بقاتون Valéria الذي اخضع الاحكام بعقوبة الاعدام لموافقة الشعب ، بوصفه صاحب السلطة القضائية العليا » (٢٠) .

وكان الملك في روما يقوم بأعباء القضاء ، وكان القاضي الواحد ، في اول العهد ، ثم أصبح الى جانبه قضاة مختصون يزداد عددهم ، كلما توسعت المدينة - الدولة ، وتوسعت معها مشاكل المواطنين . وكان الاعتماد على القاضي جريمة كبرى لانه كان معتبرا حالة من حالات الاعتداء على سلامة الوطن Perduellio وخاصة في العهد الامبراطوري (٢١) .

وكان القانون الروماني البدائي ، مرتبطا ارتباطا وثيقا بالدين ، حتى ان المراسيم القضائية كانت تتشابه تشابها كبيرا مع الطقوس الدينية . وكانت مهمة تفسير القوانين الجزائية ، وتطبيقها من اختصاص الزعماء الدينيين . وكانت الالهة الاولى Numina الالهة روحانية ، غير مادية حاضرة دوما ، ولكنها لا ترى ولا تقع تحت الحسن ثم وسعوا نطاق عقائدهم ، فانخذلوا آلهة يونانية آلهة لهم ، مثل Juno و Jupiter و Minerva و انزالوا في القرن الرابع او الثالث ، الطقوس

(١٩) معاينة الاستاذ سارجنث المشار اليها .

(٢٠) Mommsen في كتابه الرابع ، الحقوق الرومانية الجزائية ج ١ ص ٦٤ .

(٢١) المصدر نفسه ص ٢٩٠ .

السحرية من الدين الرسمي ، وتحدد دور الملك الديني Rex sacrorum فأصبح ملكه شرفيا وبقيت العدالة من اختصاص الكهنة قرونا طويلة. الى ان اخلدت تتحرر من هذه الصبغة، حينما اخذ القانون يكتسى طابعا وضعيا ، مع وضع قانون الاثنى عشر لوجا ، حوالى عام ٥١٠ قبل المسيح ، بعد كفاح مرير بين طبقتى النبلاء Patriciens والشعب Plébéens (٢٢) .

ومن مظاهر الطابع الدينى لقانون الجزاء ، انهم كانوا يستفتون الالهة فى الصعوبات التى تقوم فى طريق اكتشاف الحقيقة . Ordalles . وكانت هذه الالهة لا تقصر فى الاستجابة لهم . وفى قصة Antigone التى كتبها اليونانى Sophocle والذى مثلت عام ٤٠٠ قبل الميلاد ، يدافع الحراس الذين اتهموا بالاهمال اثناء حراستهم بولينيس « بأنهم مستعدون للقبض على الحديد المحمى ، والسير على النار الموقجة ، والقسم فى حضرة الالهة بأنهم لم يشاركوا فى الجريمة » (Antigone 264 265) وكان من عادة اليونان ان يتحسبوا رأى الالهة بوسائل شتى . ومن طريقتهم المألوفة ، انهم كانوا يلقون المجرم الى البحر ، فى تابوت مغلق ، فان ابتلعه اليم ، نفذ فيه حكم الارباب ، وان نجا ، وقل ان ينجو ، كان من اصحاب الدرجات المقدسة . . .

« وقد كانت اكثر الشعوب تحكمت الى الالهة ، اذا اوزعها دليل يدين المتهم . فكانت تلجأ الى طريق المحنة Ordalle وذلك بالقاءالمتهم فى النار او الماء ، فاذا نجا ، فهذا دليل على ان الالهة قد قضت ببرائه من التهمة ، واذا غرق اوالتهمته النار ، فهذا دليل على انه مذنب وان الالهة قد قضت امرها فيه .

وقد لجأ قداماء المصريين الى اقامة تمثال للالهة (مات) ، الهة المدل . وكان كهنة الالهة امون يستفتون هذا التمثال فى المسائل الجنائية فكان يؤتى بالمتهم امام التمثال ، ويسأل عما اذا كان مذنباً او غير مذنب ، فاذا حرك التمثال رأسه بالنفى ، كان المتهم بريئاً من الذنب ، وان حركه بالإيجاب كان مذنباً . وكذلك كان لليهود قبل موسى تمثيل يعمل كهنة بنى اسرائيل بها ، ويحركونها ، فتجيبهم بإشارات خاصة ، بالحكم الواجب النطق به « (٢٣) .

ويذكر الاستاذ السويدي Olof Kinberg ان هذا الطابع الدينى المقدس للقانون الجرائى ، صانه من النقد ، ولكنه اعاق اصلاحه ، بسبب روحانيته (ميتافيزيقيته) . وقد انتقد ارسطو هذه الناحية من ضعف الاساس القانونى ، بقوله ان عادة ملاحظة الطبيعة ، تمنحنا موهبة ايجاد فرضيات من شأنها ان تربط بين مجموعات كبرى من الوقائع ، فى حين ان الاعتماد على المبادئ الجردة والمفاهيم الميتافيزيقية تضعف هذه الملكة ، لانه يفقدنا التأمل فى الواقع ، ولا يكتشف لابصارنا الا مساحة صغيرة منه ، ويدفعنا ، بسبب من ضيق نطاق تأملنا وافكارنا ، الى ان ننشئ نظريات ناقصة . . « (٢٤) .

(٢٢) النظر R. Monier, manuel élémentaire de droit romain. Paris, 1947,

(٢٣) الدكتور عبد السلام الترماني ، فى كتابه تاريخ الشرائع ص ٥٥ . T.I.P.26,

(٢٤) Les problèmes fondamentaux de la criminologie, ed. cujas 196 P. 17 et s. (٢٤)

وقد كان على رأس القضاء اليوناني، مجلس اهل مقرر آئينا .

وكان في مصر القديمة، محكمة عليا، مؤلفة من ثلاثين قاضيا من كهان منفيس وطبقة وهليوبوليس، وتختص بمحاكمة الجنايات الكبرى، كاثنا من كان فاعلها، كما تختص بمحاكمة جرائم الطبقة النبيلة . وكانت اجراءات المحاكمة سرية، ومكتوبة بالهيروغليفية، التي كان يحتكر اسرارها الكهنة وحدهم . وحين ينتهي الكهان -القضاة من مداولتهم السرية، امام الكتب الثمانية، ويتفقون على الحكم، يلمس الرئيس الخصم المحق بصورة الحقيقة المعلقة بسلسلة في صدره، وعندها يسلك الحرس بالخصم الفاشل، لينال عقابه (٢٥) .

ومما يزيل بعض القتام عن وجه العدالة القديمة، ان بعض المجتمعات كانت تحسن القضاة بالاستقلال في الرأي، انطلاقا من فكرة انهم السنة الحق واعوان الله، وتجعل لقضايتهم قدسية روحانية ومن مظاهر تأكيد سيادة القانون في مصر، ان فرعونها كان يطلب من القضاة قبل تسليم مهام مناصبهم، ان يقسموا يميناً بعدم اطاعة او امره لو انه طلب منهم ما يخالف العدالة . وكانت رسومهم تظهر بلايد للاشارة الى نواهة ايديهم، وباعتين تتجه الى اسفل للاشارة الى انهم ما كانوا يطفون بأي انسان مهما كان عظيماً (٢٦) .

وكذلك كان اليونانيون يرمزون للعدالة بامرأة معصوبة العينين، اشارة الى انها لا ترى المتخاصمين ولا تفرق بينهم، وفي يد ميزان تزن به القضايا، وفي اليد الاخرى سيف، تقتص به من المعتدى ..

ومن هنا جاء المثل المبر عن النواهة بان العدالة عمياء ..

وعلى الرغم من عدم قيام الدولة في الجزيرة العربية، فانه جرت محاولات بين كبرائهم، لاقامة تكتل قوى لاقامة العدل . ومن هذه المحاولات «**حلف الفضول**» ، قبل البعثة المحمدية بعشرين سنة، وكان اول من دعا اليه، الربيع بن عبد المطلب، وعقد في بيت عبد الله بن جدعان، وحضره هاشم وزهرة وتيم بن مرة، وتحالفوا على ان يكونوا **يدا واحدة مع المظلوم حتى يؤدي اليه حقه** وفي هذا الحلف، الذي يحتمل ان يكون اول قانون جاهلي مكتوب، يقول رسول الله الذي حضره «**لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفا ما احب ان لي به حمر النعم، ولو دعيت اليه في الاسلام لاجبت ... تحالفوا ان ترد الفضول على اهلها والا يعر (يفلب) ظالم مظلوما**» ..

Albert du Bois, Histoire du droit chez les peuples anciens Déclarcueil, (٢٥) الفكر
la justice dans les coutumes primitives

وتأري الاستاذ Glotz وعها

- (1) La solidarité de la famille dans la Grèce antique
- (2) L' ordalie dans les coutumes primitives

(٢٦) الدكتور رؤوف فبيد، الشكالات العملية الهامة في الاجراءات الجنائية، الطبعة الثانية ١٩٧٢، ج ١ ص ٦ .

ومنذ ان رسخت جذور الكنيسة سعت الى ان تضع يدها ، على مؤسسات العدالة في الغرب المسيحي . وحين اشتد عودها ، عاقبت على الجرائم العادية ، والجرائم الدينية (٢٧) على السواء ، وكانت شديدة جدا في هذه الأخيرة ، ولكنها اُكثرت من عقوبات السجن ، انطلاقا من مبدأها الشهير « الكنيسة تغفر من الدم » *Abhorret a sanguine* ، رغبة منها في حمل المجرم على الندم ، والتكفير عن خطئه بالتوبة ، « ولكن رجال الكنيسة راحوا يمثلون الاقطاعيات الكبرى . ويقول بعض المؤرخين ان الكثيرين منهم انصرفوا الى امور الدنيا ، اكثر من انصرفهم الى الاستمرار بمحاكمة الجرائم بروح حرة وانسانية (٢٨) .

وهذا ما ساعد الانظمة الملكية المتحفرة ، والمتربصة بالعدالة الكنسية ، في نضالها لتقوية نفوذها ، عن طريق تدعيم محاكمها الدينية ، ودخلت في كفاح مريع ضد السلطين الكنسية

(٢٧) هذه الجرائم كثيرة ، منها البدعة *Hérésie* ، وهي بئس آراء لا تقرها الكنيسة وكانت معاقبة بالحرق بالنار ، والردة *apostasie* ، ومعنى ترك الدين الى غيره ، وعقوبتها الاعدام حرقا ايضا ، وتحظر الرب والعذراء واللايسين *blasphème* ، باللفظ أو بالكتابة ، وتشتمل على الناحط من الجرائم ، مثل الاتحاد *athéisme* وعبادة الاصنام *idolâtrie* والسحر *magie* وكلها معاقبة بالثبوت . وقد حكم قاضي مدينة *abbeyville* الفرنسية ، عام ١٧٧٦ على شاب متحرر (اسمه *La Barre*) اتهم بانه شوه تمثال المسيح ، بالوت حرقا ، ولقد فيه الحكم . وقد اتهمت والدة العالم الفلكي العظيم *Keppler* في دولة فينبرغ بالمانيا ، بتهمة السحر ، فاضطر ولدها الى مغادرة النمسا ، ليبدأ كل حياته وتفرعه ، حتى تمكن من انقلاها باضحية . ويقال ان محكمة *leipzig* ، برئاسة القاضي الشهير *carpuzov* اصسدت ما بين ١٦٢٠ و ١٦٦٦ عشرين ألف حكم بالاعدام ، بينها عدد كبير جدا ، بسبب السحر والشعوذة . ويذكر الاستاذ البير دوبرا في كتابه المشار اليه ص ٦٥٦ انه احرق في مقاطعة *Hennberg* ١٩٧ ساهرة . فثار وجدان المفكرين على عسف معاقبة هذه الجرائم ، وراحوا يدعون الى التلطيف والاعتدال ، وقد صدر في فرنسا امر ملكي عام ١٦٨٢ ، اوجب اكتشاف بئس السحرة ، الذين يتنبأون بالقبيل . اما « اذا مارس السحر لارتكاب افعال والكفر ، فانه يعذب » (المادة ٣ من الامر المذكور) . ومن حق الامانة العلمية علينا ، ان نشهد بهجرة وشجاعة راهب الكاني اسمه *Joseph Spee* فقد هاجم هذه الحماكمات السرية بشدة ، ولف كتابا في مهاجمة المتسلف والجد في هذه القضايا ، وخاصة بعد ان اخذ الرهبان الفسهم يحاكمون بهذه التهمة . فقد اتهمت راهبة ، راهبا في مدينة *Aix* الفرنسية بانه تعاطى السحر ، فالتك ولكنه حين اخفص لتعذيب فطبع ، بكى كثيرا ثم اعترف ، فنفست المحكمة باعدامه حرقا ، ولقد فيه الحكم . وقد جاء في محضر التتليد الذي نظمه رئيس ديوان المحكمة ، انه قال وهو يبكي ، بانه خالف جدا من العرق ، وان التعذيب التزع منه احساسه . وذكر *Spee* انه رافق عددا من المحكوم عليهم الى حيث تشتمل النار ، وخرج بحتيلة ملهلة ، وهي الهم جميعا ابرياء ، ولكنهم فصلوا ان يموتوا مرة واحدة بدلا من ان يموتوا كل يوم ميتة بالتعذيب .

ولست مؤسفا ، لان ابحاث قضية السحر في الشريعة الإسلامية ، ولكني سالت عالما جليلا هو الشيخ الاستاذ محمد اللقي الناصري ، استاذ الشريعة الإسلامية في جامعة الرباط ، فحدثني على مراجع هامة ، وجدت فيها ، ان الساحر ، عند الامام مالك ، يقتل ولا يستتاب ، وهو رأى القاضي ابي محمد . ويرى ابن عبد الحكم واصبغ ، انه يستتاب ، فان لم يتب قتل . (ابو الوليد الباقلي ، في المتنقي ، شرح الموطأ) ، ويقول ابن رشد ، ان لا يقتل الا مع الكفر (بداية الاجتهاد ج ٢ ص ٢٤٩) ، ويقول ابن خلدون : « فلماذا كان السحرة كرا ، والكفر من مواده واسبابه . ولماذا اختلف الفقهاء في قتل الساحر ، هل هو للكفر ، او لتعريفه بالفساد ... » (اللغمة ص ٤٦) . وقد لقت مجلة العربي (ديسمبر ١٩٧٠) من مجلة تايم الاميركية ، ان عدد المتجهين في أمريكا اليوم يبلغ ١٨٥٠٠٠ منهم متفرغون للتنجيم ... كما يقتل الاستاذ محمد علي جمعة ، في مقال له عن السحر والاحجية في مجلة المجتمع العربي (عام ١٩٦١ ص ٢٨٥) عن الاستاذ والاس . ن . ج . انه يوجد اليوم في انكلترا وأمريكا وفيهما ، كثيرون يعتقدون بما كان يعتقد به الاشوريون والبابليون منذ اكثر من ٥٠٠٠ سنة .

والإقطاعية ، حتى ظفرت بالكثير مما أرادت ، وتقلص ظل العدالة الكهنوتية الى أبعد حد . ومن أبرز القوانين التي سنت في هذه المرحلة ، الكاروليناني ، عام ١٥٣٢ ، والقانون الأعظم الفرنسي لعام ١٦٧٠ . وكلاهما أقر مبدأ التعذيب ، للحصول على اعتراف المتهم . وتمتاز عقوبات هذه المرحلة الطويلة ، بمنعها ، وشذتها ، وكثرتها ، نذكر منها ، للتعريف بها ، عقوبة النار الحمراء feu vif والتمزيق écartèlement والدولاب La roue والمشنقة وقطع الرأس ومن عقوبات ما دون الموت ، ثقب اللسان ، والمصادرة العامة .

والظاهر أن عددا من القضاة الذين عينهم الملك ، لأقامة العدالة ، اعتبروا أنفسهم موظفين عنده ، فاستبدوا بالناس لصالحه ، حتى اثبتت أنوار الديموقراطيات الحديثة ، مع شرارة ثورة ١٧٨٩ الفرنسية ، التي قضت على تعسف القضاة القدماء واستبدادهم .

وظلت الشريعة الإسلامية ، قانون المسلمين الجزائري ، خلال ثلاثة عشر قرنا وبعض القرن ، حتى دخل التقنين المعاصر في تعاملهم ، منذ أن تبنت الدولة العثمانية ، عام ١٨٥٨ ، قانون الجزاء الفرنسي الصادر عام ١٨١٠ ، بعد أن أدخلت فيه التعديلات التي تناسبها . وقد طبق هذا القانون في أكثر البلاد العربية ، التي كانت أجزاء من الإمبراطورية العثمانية (٢٩) .

وهكذا ، نشأ القانون الجزائري ، ليقف للمجرم بالمرصاد ، ويضربه حين ينتهك قواعده المسنونة . والقانون مواد ساكنة ، تأتي الجريمة لتحركها ، وتنقلها من حالة السكون الى حالة الحركة .

وإذا استثنينا بلادا قليلة ، نستطيع القول بأن القانون الجزائري ، في أيامنا هذه ، ومنذ فترة ليست طويلة نسبيا ، يعتبر ناظم الحياة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة .

ويمكننا أن نختر له تعريفا من تعاريف شتى متقاربة ، بأنه « مجموعة التشريعات التي تنظم تطبيق العقاب من قبل الدولة ، في بلد من البلدان » (٣٠) . ويترتب على ذلك ، اخراج العقوبات التأديبية ، التي تفرضها بعض الهيئات على أعضائها ، كالعقوبات التي يفرضها الوزير على الموظفين ، وتقابات المحامين أو الأطباء على أعضائها ، بسبب مخالفتهم المسلكية ، من نظام العقوبات الجزائية ، كما يخرج منها العقوبات التي يسمح العرف بها لبعض الأشخاص ، كتناديب الأولاد القاصرين من قبل آبائهم لصالحهم .

وإذا أردنا أن نضع القانون الجزائري في موضعه الحقيقي من حيائنا الاجتماعية ، وجب علينا أن نتذكر دوما بأنه قانون وضع لمعاقبة المجرمين ، فهو قانون ، إذن ، لا يتعامل مع غير

(٢٩) وضمت الشريعة الإسلامية السمحاء ، ثلاثة أنواع من العقوبات ، هي الحدود والقصاص والتعزير ، ودرست بتوسع ذلك في كتب الفقه . ولقد دوسها فقهاء معاصرون ، سهلوا للقاري أن يحيط بها ، نذكر من هؤلاء ، التشريعي الجنائي الإسلامي ، للاستاذ عبد القادر عوده ، ومحمد بن محمد أبو شهية ، الحدود في الإسلام ، ١٩٧٤ ، والاستاذ محمد أبو ذهرة ، وفهمهم ..

(٣٠) وهو تعريف الاستاذ Donnedieu de Vabres في كتابه Traité élémentaire de droit criminel et de législation comparée, 1947

ومن ذلك تعريف الاستاذ محمود مصطفى ، شرح لانسون العقوبات ، القسم العام ١٩٦٩ رقم ١ : « هو مجموعة القواعد التي تسنها الدولة ، لتبين ما يعد جريمة وما يفرض لها من عقوبة » .

هذه الفئة من الناس ، التي انتهكت القواعد القانونية ، المقررة والمعلنه ، والتي يعرفها الناس أو افترض القانون فيهم أنهم يعرفونها ، نظراً لأنه لا يحق لأحد ان يحتج بجعل القانون الجزائي . وهذه قاعدة ، تحكيمية بلا ريب ، إلا أنها وضعت لتقطع دابر المباحكة . ومع ذلك فقد وجد من انتقدها بشدة ، بل وجد من انتقد مفهوم « المجرم » نفسه بشدة ، وقالوا بأنه لا يوجد مجرم وغير مجرم ، لأن هذه التسمية ، تسمية اصطلاحية ، اوجدتها واضع القانون ، وهي نسبة ايضاً ، لأن المجرم بالنسبة لها ، هو من انتهك حرمة النظام الذي اقامته الاكثريه لصالحها . وعندهم أنه لا يوجد الا انسان ، نحن الذين نعمناه بأنه مجرم أولاً اجتماعي antisocial ، ومن حقه على المجتمع ، بل من واجب هذا المجتمع ، ان يعيد تأهيله ، ولا أكثر من ذلك ولا أقل .

« ان تاريخ الانسانية يبرر انموذجين من الناس : المجرمين وغير المجرمين . ولكن هذين الانموذجين ، لا يمثلان ، عملياً ، الا موقفين خاصين ، وضع الناس انفسهم في احدهما او في الآخر ، بسبب ظروف الحياة ، التي قضت بأن ينتهك الفريق الاول قوانين المجتمع ، في حين ان الفرصة لم تتح للفريق الثاني ليفعل ذلك . وهذه المقارنة تثير شكاً جدياً في قيمة Le critère الذي يسمح بالتفريق بين الانموذجين المذكورين . لذلك يكون تعريف « الا اجتماعية » (أى الاجرام) أمراً قاصراً ونسبياً . فليس كل من يخالف القانون يفتضح أمره ، وبالتالي ، فليس جميع الذين يريدون ان ينتهكوا حرمة التشريع ، تتاح لهم دوماً فرصة تحقيق هذه الاثنية . ثم اننا نزم ان من يخالف القانون ، يكون شخصاً لا أخلاقياً ، والذي لا يخالفه ، يكون شخصاً أخلاقياً . لو كان هناك تطابق تام ، بين الاخلاق والقانون ، لكنت هذه اللاحطة صحيحة . ومنذ أقدم الازمنة ، اعتبر من يخالف هذا الفرع من القانون ، الذي نسميه اليوم ، القانون الجنائي ، « مجرماً » ، ومركباً فعلاً يلحق به وبأسرته العار ، وله « صفات » المجرم . ولكن أين هذه الصفات مثلاً في التاجر الذي أفلس أفلاساً تقصيرياً ، لمجرد أنه قهر في مسك دفتره التجاري ؟ ان المجتمع هو الذي يضع القاعدة الجزائية ، ثم يعتبر من ينتهكها مجرماً ، اذن القاعدة الجزائية ، هي التي تخلق المجرم ، وليس العكس ... » (٢١) .

ونحن لا نأخذ هذا الرأي مأخذ الجد ، والعلم الجزائي على حالته الراهنة اليوم . ولكن لا نريد أيضاً ان نغلق الباب في وجه التطورات العلمية ، التي قد تقلب مفاهيمنا ، ذات يوم ، رأساً على عقب . وإلى ان يتحقق هذا التجديد ، وما نظنه قريباً ، يظل قطب الرحي في حياتنا ، المفهوم الاساسيان : القانون الجزائي والمجرم . ومع ذلك ، فلا بد من مفهوم ثالث لهما يتعمهما ، وهو مفهوم رد الفعل الاجتماعي ضد المجرم ، وتقصد بذلك معاقبته .

والقانون الجزائي اليوم سيف المجتمع ، لتحقيق الاستقرار ، وسيادة الطمأنينة والامن . وهو نظام قائم بذاته ، مستقل عن غيره ، ولكنه غير معزول عن العلوم الأخرى ، ولا عن مواكبة التطور العام . وقد كان ، فيما مضى من الزمن ، ممتزجاً بالقانون المدني ، ثم انفصل عن الاخلاق ،

التي كان سدى لها ، قرونا طويلة ، ولكنه لا يزال ، رغم انفصاله عنها ، يستلهمها في الكثير من مسأله ، وإن كان يشيخ بوجهه عنها ، في بعض من هذه المسائل .

وهذه قضية تستحق أن نتحدث عنها قليلا ، لأهميتها . فحين كان الدين ، في المجتمعات القديمة ، ينبوع الحياة العامة ، والعمود الفقري للدولة ، كانت القواعد الجزائية حامية للعقيدة وذائدة عن حيض المجتمع . ولكن تبين بعد أحقاب طويلة ، أن الدين صلة روحية مقدسة تربط المراء في هدوء ضميره بربه ، وأن القانون الجزائري إذا قازجة لضرب الدين ينتهكون القواعد القانونية ، التي اترضتها الاكثرية في نظام ديموقراطي ، أو فرضتها القوة في الانظمة الأخرى . لذلك فإن القانون الجزائري لا يعاقب على عدم ممارسة الشعائر الدينية ، لأنه لا يريد أن يخرج على مهمته الأساسية . وقد كرس ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ ، الذي أقرته سائر الدول العربية ، الأعضاء فيها ، حق الإنسان في « حرية المبادء وحرية التعبير عن الرأي » . ونحن إذا نظرنا في القوانين الجزائرية العربية ، كالقانون المصري (المادة ١٦٠ والمادة ١٧١) ، وقانون العقوبات البغدادي لعام ١٩١٩ (الباب ٢١ من الكتاب ٢) ، والقانون العراقي الجديد الصادر بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٦٩ (المادة ٣٧٠) ، وقانون العقوبات اللبناني ، وقانون العقوبات السوري (المادة ٦٣) ، وقانون الجزاء الكويتي (المواد ١٠٩ - ١١٣) ، نجد أنها لا تعاقب الممتنع عن القيام بالواجبات الدينية أبدا وإنما تعاقب بعض الافعال التي تعتبر عدوانا على مشاعر المؤمنين ، وتحديا لمواظفهم ، في معتقداتهم . حتى أن كل بحث في دين أو في مذهب ديني ، في محاضرة أو مقال أو كتاب علمي إذا تم ، بأسلوب هادئ مترن خال من الالفاظ المثيرة ، وبحسن نية ، لا يكون سببا للملاحقة القانونية (المادتان ١١١ - ١١٢ من قانون الجزاء الكويتي) . وحتى الإفطار في رمضان لا يعاقب ، الا « إذا جاهر به المنظر في مكان عام » (القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٨ الكويتي) . وبذلك تكون مسائل المعتقدات قد خرجت من نطاق القانون الجزائري (٣٢) .

كذلك يقف القانون الجزائري ، بحذر تجاه الاعتبارات الاجتماعية ، فلا يريد أن يتورط فيها ، ولكنه قطعاً ، لا يعارضها . فالتضامن الاجتماعي ، يوجب على المرء أن يعد يد العون ، لمن هم في حاجة اليه ، كالصدقة ، والمعاونة على تخطي الصعوبات ، والتخليق بخلق الشهامة . ولكن القانون الجزائري لا يعاقب من يقصر في هذه الواجبات الاجتماعية ، الا اذا كان على الإنسان واجب طبيعى ، كواجب الوالدة في اطعام رضيعها ، أو تعاقدى ، كواجب المعرشة بالعناية بمرضيها .. أما ما عدا ذلك ، فالامر متروك لمطلق تقدير الشخص ، اذا اراد أن يتدخل ، فإنه يرضي ضميره وشعوره الإنساني ، وإن رفض العون ، فلا يستطيع القانون الجزائري أن يطالبه .

ولكن حركة معاصرة لحسن الحظ أخذت تهز نخوة المشرع ، بعد أن تحرك الشارع الفرنسي عام ١٩٤١ ، وعُدل قانونه الجزائي ، تلبية لمشاعر الناس ، فأوجب مؤازرة من كان في محنة ، كالفرق

(٢٢) الدكتور حميد السعدي ، شرح قانون العقوبات الجديد ، بغداد ١٩٧٠ ج ١ ص ١٥ - ١٨ ، والدكتور رؤوف عبيد ، مبادئ الاسم العام من التشريع العقابي ، الطبعة الثالثة ١٩٦٦ ، ص ١٤ والدكتور محمود مصطفى ، الرجع السابق ، الرقم ٧ و ٨ ، الذي يقول : « وإذا أصيب إلى هذا أن الشريعة الإسلامية قد وضعت شروطاً شديدة ، فلما تتوافر ، تطبيق العقوبات المحددة في القرآن ومبادئ تطبيق العقوبات التعزيرية المنصوص عليها في قانون العقوبات ، فإنه يتبين أن احكام قانون العقوبات لا تتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية .

في اليتم ، أو المهدد بالنار ، إلا إذا كان تدخله يعرض حياته أو صحته الى خطر . وقد خطا الشارع العراقي (قانون العقوبات الصادر في ١٥،١٠،١٩٦٩) خطوة موفقة في هذا الموضوع ، فعاقب الامتناع عن نجدة من كان في خطر (بعقوبة خفيفة ، هي الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر ، والغرامة التي لا تزيد على خمسين دينارا ، أو باحدى هاتين العقوبتين) . وكان القانون الكويتي اكثر تحفظا ، اذ اكتفى في المادة ١٤٤ بقصر العقاب على حالات الكوارث العامة ، والامتناع عن تنفيذ أوامر الموظف العام ، وفرض عقوبة بسيطة جدا (الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر ، وغرامة لا تجاوز ٢٥ دينارا ، أو باحدى هاتين العقوبتين) (٣٢)

ولقد حمى القانون الجزائي الفرد من كل عدوان عليه ، ولكنه امتنع عن التدخل في شؤنه الشخصية اذا كان هو الذي اعتدى على نفسه ، أو قبل بهذا العدوان ، راضيا مختارا .

فاذا تعرض شخص ، رجلا كان أو امرأة ، لعدوان اخلاقي على عرضة أو شرفة ، فان قانون الجزاء يهب لنجده ، بكل عنفه ووطاه . فالمادة ١٨٦ الكويتية مثلا ، تعاقب « من واقع انثى بشير رضاها ، سواء بالاكره أو بالتهديد أو بالحيلة ، بالحبس مدة لا تجاوز خمس عشرة سنة ، ويجوز ان تضاف اليها غرامة لا تجاوز خمسة عشر الف روبية » . وتشدد العقوبة الى الحبس المؤبد ، اذا كان الفاعل من الاصول أو المربين أو الخدم . . . والمادة ١٩١ ، تعاقب « كل من هتك عرض انسان بالاكره أو بالتهديد أو بالحيلة ، بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات ، ويجوز ان تضاف اليها غرامة لا تجاوز عشرة آلاف روبية » .

ولكن الامر يختلف اذا كان الشخص - رجلا أو امرأة - راضيا بأن يرتكب هذا الفعل عليه ، الا ان القانون لا يعتد بالرضا حتى سن معينة ، ذهبا منه الى ان ناقص التمييز أو فاقده لا يكون صالحا قانونا للرضا . وعلى هذا فان القانون الكويتي يحصى الشخص حتى سن الثامنة عشرة (المادة ١٩٢) ، والقانون السوري يحميها حتى نهاية الخامسة عشرة من عمره (المادة ٤٩١ المعدلة) ، الا في حالات اخرى محددة (المادتان ٤٩٠ و ٤٩٢)

وفيما عدا هذه الحالات ، رجحت بعض القوانين الجزائية ، عدم التدخل في قضايا اعتبرتها خاصة بصاحبها ، ومتروكة لمطلق اختياره وتقديره ولم تعاقب عليها رغم فباحتها (كاللواط) ولكن بعض القوانين عاقبت هذه الافعال الجنسية ، رغم الرضا . فالقانون الكويتي يعاقب على اللواط بالحبس حتى ثلاث سنوات وغرامة أو باحدهما (المادة ١٩٣) ، كما يعاقب موقعة امرأة بالغلة برضاها (بلغت الثامنة عشرة من عمرها) « وضبط الفاعل متلبسا بالجريمة » بالحبس مدة لا تجاوز سنتين أو بغرامة (المادة ١٩٤) . وهذه المعاقبة تظهر من مظاهر الحشمة والتدين ، اللذين تحرص عليهما المجتمعات الاسلامية .

وفيما سوى ذلك ، لا يتدخل القانون - الجزائي في الاخلاق الشخصية . فهو لا يعاقب على الكذب ، ولا على الفيبة ولا على البخل ، ولا على التبذير . ولكن اذا بلغت النقيصة الاخلاقية

(٣٣) كتت قد تقدمت الى مجلس النواب السوري ، بوصفي نائبا من نوابه ، عام ١٩٥٧ ، بالتقترح لقانون لتعديل قانون العقوبات من ناحية المادة من كان في خطر ، ودفرت لي الاسباب الموجبة ان « الوقت قد حان لينقل تشريعتنا من نطاق الاناكية والاذرة ، الى نطاق الايثار والتضامن الانساني ، ونجدة النكوب ، وتكريم روح الشجاعة المادية والادبية » . ولم يقدّر لهذا الاقتراح ان يفلح باقراره ، ولم اعد اسمع منه شيئا ، رغم مرور سبعة عشر عاما على تقديمه . ومن المؤكد ان حالة عدم الاستقرار التي سادت البلاد منذ ذلك الحين ، مسئولة عن اهمال كثير من المشاريع الحيوية .

درجة خطيرة ، فانه يعاقب عليها ، بسبب تأثيرها في المجتمع ، وحقوق الافراد الآخرين . فمشاهد الزور ، كذاب ، وقد نص القانون على معاقبته بسبب تضليل العدالة ، والاضرار بحقوق الناس ، وجعل عقوبته متناسبة مع الاذى الذي كان محتملان يترتب على شهادته الكاذبة . غير ان هناك حالات يعاقب عليها القانون ، دون اى نظر الى المفهوم الاخلاقي ، لان الاعتبارات الاجتماعية هي التي اقتضت هذه المعاقبة . ومن ذلك بعض مخالفات السير ، كمن يسير بسيارته في اتجاه ممنوع ، او من يضيء النور المهر او يسير بسرعة تزيد عن السرعة المسموح بها ، فانه يعاقب ، ولو لم يلحق بسلكه ضررا باحد ، كما ان هناك حالات ، تتضرر منها الاخلاق قطعاً ، امتنع القانون الجزائي من معاقبتها ، لاعتبارات مصلحة الاسرومصلحة العدالة . ومن ذلك افعال الفاعل ، في جريمة عدم التبليغ عن مشروع جريمة قتل او حريق او سرقة ، اذا كان الذي اعد المشروع ، زوجة او احد اصوله او فروعه (المادة ١٤٣) ، وبعض القوانين تضيف الاخوة والاخوات والاصهار (المادة ٢٢١ عقوبات سورى) ، واغراء « شاهد الملك » ، بافشاء اسرار جريمة خطيرة وغامضة ، للسلطات المختصة ، مقابل اعفائه من العقاب . وقد يؤخذ على هذا السلوك لا اخلاقية من جانب المجتمع ، لانه دفع الى الوشاية والوقية ، ولكن المصلحة العامة ، كانت محط انظار الشارع ، قبل اعتبارا الاخلاق (وهذا تدبير اخذ به الشارع العراقي (٢٤) في المادة ١٨٧ والشارع الكويتي في المادة ١٦٠ من قانون الاجراءات الجزائية وقانون الاجراءات الجنائية السوداني في المواد ٢٢٢ وما يليها) . وهي قاعدة مأخوذة عن القانون الانكليزي (٣٥) .

- ٢ -

اذن المجرم هو الذي يرتكب فعلاً يحرمه القانون الجزائي تحت طائلة العقوبة . والامتناع عن الفعل كالفعل في نظر القانون . ولكن اذا استقرنا الجرائم وجدنا ان جرائم الفعل اكثر من جرائم الامتناع ، اى الترك . ذلك ان القانون الجزائي ، قانون ناه ، في الاغلب من الحالات ، فهو ينهى عن فعل القتل والسرقة ، والتزوير ، وقيادة السيارة بسرعة ، ولكنه يكون احياناً آمراً بفعل معين ، تحت طائلة العقوبة ، كواجب الذهاب الى المحكمة لاداء الشهادة ، والاعلان عن اسعار البضائع ، والاخبار عن ولادة مولود في فترة معينة . ومن المؤكد ان تطور التكنولوجيا المدهل ، يفرض على اصحاب العمل ، ومستعملي الاجهزة ، القيام ببعض الافعال الاحتياطية ، لكيلا يلحق الضرر بالناس ، ويساءلوا جزائياً عن تركهم القيام بما امروا به . وما دامت التكنولوجيا في توسع ، فان جرائم الامتناع ، في تكاثر ايضاً الاحتياطات الضرورية للوقاية من الآلات والاجهزة الخطرة (٣٦) .

(٢٤) انظر الدكتور اكرم نشأت ابراهيم ، الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة . دار مطابع الشعب ١٩٦٥ ص ٢٢٤ .

(٢٥) الأستاذ عبد الرحمن خضر ، شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية البشادي ، الطبعة الرابعة ١٩٤٩ ج ٢ ص ٢٠٦ .

(٣٦) انظر نظرية الارتكاب بالامتناع La commission par omission Traitée par Bouzat de droit pénal et de criminologie Etudes des journées fr.belg. Lux. Rec. Sirey 1951

وعند Glaser ، المجلة البلجيكية الجزائية ١٩٦٢ ص ٨٩٧ .

ومن الباحثين من يود تعريف المجرم ، بأنه الذي يرتكب فعلا ضارا بمصلحة المجتمع . وهذا تعريف لا يقبله رجال القانون الجزائي ، لأنهم لا يعتبرون جرما ، إلا الفعل الذي حرمة القانون الجزائي وحدد أركانه (أو على الأقل سماه ، وتركز مهمة تحديد أركانه للفقه والاجتهاد ، مثل جريعة هتك العرض ، أو الفعل الفاضح) ، ووضع له عقوبة . ومن باب أولى ، أنهم لا يقبلون رأى بعض الباحثين الذين يعرفون المجرم ، بأنه من يرتكب فعلا ينص القانون على معاقبته ، شريطة أن يكون مقتنعا بأنه ارتكب فعلا ممنوعا وأن الناس تعتبره كذلك (٣٧) .

ويجب أن يكون الفعل مسندا imputable الى الفاعل ، وأن يكون الفاعل أهلا للمساءلة ، وبدون ذلك لا تتحقق جرميته .

وفي موضوع المسؤولية الجزائية ، قيل الكثير من الآراء ، وتعددت فيها النظريات . ولكننا لن نعود في بحثنا الى ما قبل الثورة الجزائرية ، التي أثبتت أنوارها ، في أواخر القرن الثامن عشر ، لقلة جدوى هذه العودة ، لا سيما ونحن قد سلطنا بعض الضوء على الوضع القانوني القديم . . .

فبعد قرنين من الزمن ، حمل الفلاسفة والمفكرون معاول آرائهم ، لينقضوا بها على الصرح الشامخ ، الذي شيد من ظلمات الإبرياء ، وتعاسات المساكين ، ليهدموه ، ويقيّموا مقامه ، بناء يقوم على أسس فكرية وعلمية .

ونود ، هنا ، أن نذكر بالخير بالخير **جون هارد** John Huard (١٧٢٦ - ١٧٩٠) ، الذي درس حالة السجون في بلاده ، وزار بعض السجون الأجنبية ، وانتقد الحالة السيئة التي كانت عليها ، ونادى بأصلاحها ، جلدريا ، ومن ذلك ضرورة تخفيف نظام السجن الانفرادي ، ووجوب التفريق بين طوائف المسجونين ، ونذكر الألماني **هنريخ بستالوزي** Heinrich Pestalozzi (١٧٢٦ - ١٨٢٦) ، الذي كان من الرواد الأوائل الذين وعوا فكرة تأهيل المحكوم عليهم (٣٨) ، والفلاسفة والأدباء الفرنسيين **جان چاك روسو** ، و**مونتسكيو** و**فولتير** ، الذين هياؤا للثورة الفكرية ظروفها ، كما هياؤا للثورة السياسية أسسها .

ولكن الشئ الأعظم ، يجب أن يذهب الى الشاب المتحمس الإيطالي بكاريا ، بصورة خاصة ، وإلى الفيلسوف الإنكليزي بنتام والفقيه الألماني فريباخ ، لأن لهم ، وخاصة لأولهم (٣٩) ، فضيلة شيد المدرسة الفكرية الأولى ، والتي عاجلت بصورة سليمة ، أسس المسؤولية الجزائية .

(٣٧) وهو رأى الاستستاذ الأمريكي بيريس . الفجر معايرتنا « ظاهرة تفاقم الاجرام في المجتمعات المعاصرة » منشورة في كتاب الموسم الثقافي لجامعة الكويت ١٩٦٩/٦٨ ، ص ٢٢٥ - ٢٥٩ .

(٣٨) أنظر الدكتور محمود نجيب حسني ، علم العقاب ١٩٦٧ ص ٢٠ . (د. نجيب حسني ...)

(٣٩) نشر بكاريا كتابه الشهر « الجرائم والعقوبات » عام ١٧٦٤ ، وقد تأثر بجماعة الويسسومة الفرنسيين Les Encyclopédistes ، وكتاب العقد الاجتماعي لروسو ، فهاجم قسوة العقاب في أيامه ، وأقام فكرته على أساس « المنفعة الاجتماعية » ، لأنه يعتبر الضرر الناتج عن الجرم ، الركن الذي يجب أن تلجأ به العقوبة ، وأعتبر تطبيق العقاب ، واجبا لا بد منه ، حتى يستأنس أمر القانون ، ولذلك طالب بالبقاء حق الملعون الذي يتمتع به الملك أو الأمير . وقد طبع كتابه مرارا ، واستقبل في باريس عام ١٧٧٦ استقبال الرؤساء الكبار . . .

وهذه المدرسة هي المدرسة التقليدية L'ecole classique

ولتخص فلسفتها الجزائرية بالمبادئ الآتية :

- ١ - حاربت قسوة العقاب الذي كان سائدا .
- ٢ - قاومت التعذيب لاتنزاع الاعتراف .
- ٣ - اعتبرت غاية العقوبة « الدفاع عن المجتمع » بطريق ردع الفاعل حتى لا يعاود الجريمة ، وردع الآخرين حتى لا يقلدوه .
- ٤ - رفضت مبدأ البنات القانونية .
- ٥ - اقامت نظريتها على مبدأ الحرية المعنوية المطلقة .

والواقع ان العقاب ، في تلك الفترة من عمر القانون الجزائري ، كان غاية في القسوة . وحسبنا ان نذكر بما كتبه الفقيه ميوار دى فوجلان Muyard de vouglans عن اعدام داميان الذى حاول قتل لويس الخامس عشر وفشل : « عرض داميان على نوعين من التعذيب ، العادى والاستثنائى ، وقدم الغرامة الشريفة (وهى نوع من التعذيب أيضا L'amende honorable ثم سيق عاريا على عجلة ذات دولابين ، الى مكان التعذيب . وهناك مدده الجلادون على ظهره فوق مصطبة عالية ، وشدهوه اليها ، بقضيبين من الحديد ، احدهما عند رقبته ، والاخر فوق وركبيه ، وثبتوا القضيبين بمسامير في خشب المصطبة ، وبعدئذ ربطت يده ورجلاه ، بأربعة من الخيول ، كل منها يقف في اتجاه يعاكس الآخر ، ووضع السلاح الذى حاول القتل به ، في كفه ، وأحرق مع الكف بكبريت .. وفيما كانت النار تاكل يده ، كان الجلاد ينتزع بكماشة مزعا من لحمه ، يختارها من ثديه وذراعه وساقه ، ويضع في الجرح مادة رصاصية كبريتية مشتعلة .. ثم انطلقت الخيل بغرسانها ، لتقطع اطرافه ، ولكنها كانت تقاوم ، فكان الجلاد يفصلها بسكينه بهدوء وتؤدة ، زيادة في التعذيب .. ثم جمعت الاطراف الى بقية الجسم ، والقى بها جميعا في نار مؤججة ، حتى اذا اصبحت رمادا ، ذرت في الهواء .. » .

ويسبب من اوهامهم ، عاقبوا المجانين والاطفال ، لان روحا شريرة كانت تتمصصهم ، وترتكب الجريمة بواسطتهم ، فكانوا يعتقدون انهم اذا شددوا عقابهم ، فانهم يضرعون الشيطان الذى يتلبسهم . وبالفاء في غيهم هذا ، فرأوا يعاقبون الحيوانات ، ويقبضون مجالس لمحاکمتها فى مدينة Falaise الفرنسية حاكموا الخنازير عام ١٣٥٦ ، وفي زوريخ حاكموا اللذاب عام ١٤٤٢ وفى ألمانيا حاكموا الذبابة عام ١٤٩٩ ، وفى ديجون حاكموا الخيل عام ١٦٣٩ ، وحاكموا الكلاب الكلبة ، ولم تسلم من قضائهم الجرذان والقطط والحشرات . وكان الحكم ينقل فيها بصورة تقشعر لها الابدان . من ذلك ان القطط كانت توضع في سلال حديدية ، وتوقد تحتها النار ، تنفيذا لحكم صادر باعدامها .. .

وكان للتعذيب وضع قانونى عندهم .

فكان لديهم التعذيب الاعدادى question préparatoire ، ويتم أثناء التحقيق الابتدائى ، لحمل المتهم على الاعتراف ، مساعدة للتحقيق ، والتعذيب الذى يسبق تنفيذ العقوبة ، questron préalable لحمله على الاعتراف لاجرة لوجدان القضاة .

وكان التعذيب تفننا في الإبداء .. ففى اماكن تغمس ارجل المتهمين بالزيت المغلى (مقاطعة ديجون) وفى اخرى ، تضغط اصابع الارجل بالاحديد حتى يفقد رشده (مقاطعة روان) وفى ثالثة ، كانوا يكونونه بالحديد المحمى فى نار حمراء (بريتانيا) (٤٠) .

ولكن المبدأ الاساسى ، الذى يميز هذه المدرسة ، هو مبدأ الحرية المعنوية .

ويقوم هذا المبدأ على اعتبارا ان الانسان ، اصلا ، حر فى تصرفاته ، يتخذ قراراته بمحض ارادته . فهو اذا اراد الخير فعله ، وان اراد الشر اقترفه . ولا حدود لحرية الإرادة ، فهى اما انها موجودة ، وعندها تكون مطلقة ، وبالتالي يجب ان يكون عقاب الفاعل تاما ، او غير موجودة ، وعندها تكون معدومة ، وبالتالي لا يعاقب الفاعل بالمرء .

ويترتب على هذه النظرية ، ان كل شخص يبذل قدرا من الارادة فى ارتكاب الجريمة ، يساوى تماما ، القدر الذى يبذله أى شخص اخر فى ارتكابها . وينبغى على تساوى المقادير الارادية ، المساواة المطلقة فى العقوبات بين الناس .

وقد تأثر بها القانون الذى وضعه الثوار الفرنسيون المثاليون ، عام ١٧٩١ ، حينما اختاروا نظام العقوبات الثابتة ، دون حد ادنى واحد اعلى .. ليحرموا القاضى من كل سلطة تقديرية . نظرا لانهم كانوا يحتفظون بذكرى سيئة من النظام القضائى فى عهد الملكية ، وليساوا بين الناس مساواة مطلقة ، اذا ارتكبوا جريمة ، تنفيذ الاحكام الدستور الذى نص على ان المواطنين متساوون امام القانون . ولكن قانون ١٨١٠ ، عدل عن مبدأ العقوبات الثابتة ، وادخل مبدأ الحددين الأدنى والاعلى . ولقد صيب على هذه المدرسة :

١ - انها ببناداتها بالمساواة المطلقة بين المجرمين ، حرمت القاضى من سلطة تفريد العقاب بالنسبة لكل مساهم فى الجريمة . فليست المساواة الحققة ، فى توقيع عقاب ثلاث سنوات حسبا على كل من اشترك فى جريمة السرقة ، اذ قد يوجد فيهم المضال والبائس وعائل الحظ والخطر ، ولكل واحد ظروفه ووضايعه التى يجب ان يحسب لها حسابها ، وانما المساواة الحققة ، هى المساواة فى الالم . وهذه المساواة قد تقتضى فرض عقوبات متباينة بين الشركاء فى الجريمة الواحدة (ومن باب اولى بين مختلف المجرمين الذين يرتكبونها) .

(٤) (التوسع فى موضوع التعذيب ، (السؤال) ، راجع المصادر التالية :

César Cantu, Beccaria et le droit pénal, P.31

Girardin, le droit de punir, P.405

Albert du Boys, histoire du droit pénal, T.V.P. 180

ومع ذلك فلم يخل التاريخ القضائى الاسلامي من حوادث ، قام بها بعض المستولين : ومن ذلك ، ما يروى عن محمد بن عبد الملك الزيات ، الذى كان يهذب الناس فى تلوز محمى ، ولكنه ما لبث ان رجع فيه ، فلقى فيه لجه . ومن ذلك ، ان احد اللصاة ، حكم على كلب بالوت ، لانه عصى كلبا آخر فقتله . وفى ذلك يقول احد الشعراء :

علمت بان الله حق لقاؤه : وان الربيع المسمى ربيع

أفاد لنا كلبا بكسب ، لسم يدع : دماء كلاب المسلمين تضيع

ونظن ان هذه حادثة فريدة فى تاريخنا القضائى ، على طوله ، وليس لها سند شرعي اطلاقا . وفى الفقه « جناية المجامع جبار » .

٢ - أنها باقامتها المسؤولية الجزائية على مبدأ المسؤولية المعنوية المطلقة ، تكون قد اقامتها على مبدأ مسؤولية الخطأ rétribution ، واعتبار الضرر الناشئ أساسا لتحديد العقاب ، أي أنها نظرت الى الفعل ولم تنظر الى الفاعل ، إلا بمقدار ضئيل . ويشرب على ذلك أنها اهتمت بالجريمة ، بوصفها واقعة قانونية مجردة ، ولم تنظر اليها على أنها واقعة مادية ، ارتكبتها انسان حي ، تحركه عواطفه وظروفه الخاصة .

وبتعبير آخر ، اعتبرت نفسها مدرسة تجريدية ، تهتم باصلاح الضرر الحادث عن الجرم ، دون اعتبار فاعله ، شأنها في ذلك شأن العدالة المدنية المعوضة . فمن يكر اناء لآخر ، يجب عليه ان يعوض عنه ، دون نظر الى شخصه غنيا كان او فقيرا ، رجلا كان او امرأة ، كبيرا او صغيرا . . . ولذلك نعتت هذه المدرسة التقليدية ، بانها « مدرسة الفعل » ، وانها تسير على خطى المنطق الجرد ، وكان اولى بها ان تهتم بالفاعل ايضا .

٣ - وانها ، بتصلبها في نظرتها الى مبدأ حرية الارادة ، تخالف العقل ، وتجاهي الواقع . فليس صحيحا ، ان المرء لا بد ان يكون فاقد الحرية تماما ، او متمتع بها اطلاقا . فهناك حالات وسط ، لا يكون فيها المرء كامل الارادة ، ولا فاقد الوعى بالمرء . وقد ثبت علميا ان المرء قد يتعرض لضغوط نفسية ، تضعف قدرته على توجيه ارادته ، دون ان يصبح لذلك مجنوننا ، فهناك حالات مرضية وحالات شذوذ نفسى ، تؤثر في الحرية المعنوية ، فتضعفها ، ولكنها لا تلتفيتها ومن ذلك اصحاب الفكرة الثابتة ، الذين كلما ازدادوا تركيزا على هذه الفكرة نقصت فيهم حريتهم المعنوية في الاختيار ، وهناك اصحاب المثل العليا ، الذين يسقطون في هفوة ، فيجسها لهم سمو مبدئهم ، ولا تعود تغارق تفكيرهم ، فينتابهم سراع نفسى رهيب ، يؤثر في احكامهم وارادتهم . وكانت هذه المآخذ ، قواعد مدرسة ريبية ، نشأت في احضان المدرسة الاولى ، ولكنها اخذت على نفسها ، اقامة المسؤولية الجزائية ، على قواعد ارسخ ، واقتوى على مواجهة النقد ، وهي المدرسة التقليدية الحديثة ، L'ecole néo-classique (٤١) ، التي لا زلنا متأثرين بها . ومن اعلامها الكبار ، الاساتذة Rossi و Guizot ، صاحب نظرية الجرائم السياسية ، Orlan و Garraud و Garçon و Donnedieu de vabres ، وكبار الفقهاء العرب . واليها تنتسب قوانيننا الجزائية الراهنة ، رغم أن بعضها رفض أن يغمض العين عما تكشف عنه العلم من جديد ، فتأثر به ايضا .

وتجمل مبادئها بما يلي :

١ - الحرية المعنوية ، أساس المسؤولية الجزائية ، ولكنها حرية ذات درجات ، تتأثر بالحالات النفسية ، والاعتبارات الخاصة بكل فرد . بل ، وانها لتتفاوت ، في الفرد نفسه ، بين حين وآخر ، كحالات الغضب والانفعال والمرض الجسدى والنفسى . . . وهي درجات تمتد على ساحة واسعة ، تفصل بين الحرية المطلقة وبين انعدامها . وبفضل هذا المبدأ ، ادخلت

(٤١) بعض المؤلفين المعربين ، سماها « النيوكلاسيكية » . انظر الدكتور احمد فتحي سرور ، السياسة الجنائية ، ١٩٦٦ ص ٥٠ .

مسائل التمييز والظروف المخففة ، ووقف التنفيذ ، والانفراج الشرطي ، والامتناع عن اصدار الحكم (٤٢) (الاختبار) ، ورد الاعتبار القضائي ، (وربما نظام الاحكام غير محددة المدة أيضا) .

كما نفلت الى التشريع نظرية « المسؤولية الناقصة » التي تتعرض لنقد شديد في ايمانها هذه . وبهذه النظرية ، اعادت هذه المدرسة الاعتبار للقاضي ، والثقة به وبشرقه ونزاهته وتجرده . ومن حسن حظ العدالة ، ان الدساتير العربية المعاصرة ، نصت ، بكل وضوح ، على استقلال القضاء ، وعاقبت القوانين الجزائية كل تدخل في شؤنه (٤٣) .

٢ - تقوم نظريتها القانونية على مبدأ : « لا أكثر مما هو عادل ، ولا أكثر مما هو مفيد » . ولذلك ، عملت على الغاء قطع يد قاتل الأب ، قبل اعدامه ، لانها عقوبة غير مفيدة ، كما الفت التشهير بالمجرم لنفس الاعتبار .

وانطلاقا من هذا المبدأ ، سعت الى اخراج الجرائم الدينية من نطاق التشريع الجزائي ، بمهاجمتها فلسفة Joseph de Mestre مؤلف كتاب « ليالى سانت بترسبورغ » ، كما انها رفضت ان تعتبر الجريمة انتهاكا للمبادئ الاخلاقية ، وهذا الاتجاه يعنى مقاومتها لفلسفة Kant (٤٤) . وقد كان هذا الفيلسوف يرى ان العقاب يجب ان يطبق على المجرم الذى ينتهك اخلاقية الجماعة ، ولو لم يكن من تطبيقه أية فائدة مرجوة . ويضرب على ذلك مثلا ، جماعة في جزيرة ، مرممة على مفادرتها الى الابد . فعن واجبها ان تعدم المحكوم عليه بالموت ، قبل المفادرة ، ولو كان سيموت وحيدا فيها ، وان بقائه حيا لا يبعث اى خطر على الجماعة النازحة ، ولا على غيرهم .

(٤٢) يقرر التشريع الكويتي بمؤسستين جريمتين : الاولى ، حق المحكمة بان تقرر الامتناع عن النطق بالحكم في أى نوع من أنواع الجرائم « اذا وجدت من اطلاق التهم او ماضيه او سنه او الظروف التي ارتكب فيها جريمة » او نفاذه هذه الجريمة ، ما يمتح على الاعتقاد بأنه لن يعود الى الاجرام » ، شريطة ان يتعهد بضمن السلوك ، ويلتزم بمعاملة بعض الشروط التي تفرضها عليه المحكمة (المادة ٨١ من قانون الجزاء) .

الثانية ، حق وزير الداخلية بحفظ التحقيق نهائيا « ولو كانت هناك جريمة » وكانت الادلة كافية اذا وجد في نفاذه الجريمة او في ظروفها ما يبرر هذا التصرف « (المادة ١٠١ من قانون الاجراءات الجزائية) .

(٤٣) فالمادة ١٣٣ من الدستور الصادر في سورية عام ١٩٧٢ تنص : « القضاة مستقلون ، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون . شرف القضاة وسريتهم وتجردهم ضمان لحقوق الناس وحرياتهم » .

وقد منح قانون السلطة القضائية (الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٩٨ تاريخ ١٩٦١/١١/١٥) وتعدياته القضاء من ممارسة أى نشاط سياسي ، أو ابداء أى آراء سياسية ، حين نص في المادة ٨١ على أنه « يحظر على القضاة ابداء الآراء والبول السياسية . ويحظر كذلك عليهم الاشتغال بالسياسة » . كما ان الدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٢ اهتم كثيرا بحماية القضاة ونزاهتهم فنص في المادة ٦٧ على أن « شرف القضاء ، ونزاهة القضاء وعدلهم ، أساس الملك ، وضمان للحقوق والحريات » ، كما أن المادة ٦٦ نصت على أنه « لا سلطان لأى جهة على القاضي في قضائه ، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة ... » . كما أن المادة ٨٠ من المرسوم الاميري رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم القضاء ينص في المادة ٤٠ على أنه « يحظر على القضاة ابداء الآراء السياسية ... » .

وقد استثنى القضاء والعسكريون ، أيام الوحدة بين مصر وسورية ، من الدخول في منظمة الاتحاد القومي ، وهي الهيئة السياسية الوحيدة ، إذ ذاك . وكان ذلك تدبيراً حكيماً .

(٤٤) يرى الدكتور احمد فتحي سرور ، رأيا آخر . فعنده ان هذه المدرسة التقليدية تأثرت بموسوع تفريد العقوبات وفقا لشخصية كل مجرم ، يعطى الفيلسوف كانت . السياسة الجنائية ، ص ١٥ .

وفيما كانت الفلسفة الجزائرية ، تنعم بازدهارها الوائق من نفسه ، هبت عليها رياح مدرسة جديدة ، كانت من العنوة والانتكار والتجديد ، بحيث أرادت أن تقضي عليها قضاء مبرما ، لو استطاعت الى ذلك سبيلا .

هذه المدرسة ، هي **المدرسة الوضعية** L'école positiviste وقد اخذت هذه المدرسة ، على المدرستين السابقتين ، انهما تنطلقان من مبدأ خاطيء ، هو الحرية المعنوية ، فانسانا بنينا جزائيا ، قائما على التفكير المجرد ، وتسببنا بذلك ، في تقاوم نسبة الاجرام .

وفي نظر هذه المدرسة ، ان الحرية المعنوية ، نوع من الوهم ، لا وجود له الا في مخيلة القائلين بها ، اى أنها باختصار ، مدرسة تدّين بالجبر déterminisme (أو الحتمية كما يسميها الدكتور نجيب حسني ، في كتابه علم العقاب ، رقم ٦٨) .

ففى مفهومنا ، ان المرء مسير ، في موضوع الجريمة ، غير مخير . انه مسوق اليها ، بفعل مجموعة من العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية ، لا تترك له مجالا ، لقرار يتخذه بحرية .

فالمدرسة التقليدية تقول ، ان المرء عندما يقدم على الجريمة ، يقدم عليها وهو يريد ، وقد يكون حسب لها حساباتها ، وقايس بين المنافع التي يحصل عليها منها ، وبين التامب التي قد يتعرض لها ، في قاعات المحاكم . فحريته في اتخاذ قراره مطلقة .

وتدخل المدرسة التقليدية الحديثة ، في حسابها ، حين اتخاذ قراره هذا ، حالته النفسية والصحية والظروف التي احاطت به ، تميز بينه وبين غيره من حيث المعاقبة . وعندها ، ان حريته في بعض الحالات ، حرية نسبية .

اما المدرسة الوضعية ، فانها تعتبره آلة مادية في قبضة العوامل الوراثية والبيولوجية أو الاجتماعية والنفسية أيضا ، لا تترك له مجالا للتفكير في قراره ، لانه قرار متخذ قلا ، من قبل ظروف وأوضاع لا قبل له بمقاومتها ، وليس له الا ان يكون اداة تنفيذ فقط . وانطلاقا من هذا المبدأ ، ازالته عن العقوبة **فكرة الشين** ، لانه ما دام غير مسئول معنويا عن الجريمة ، وانه مدفوع اليها ، رغم آفقه ، فلا يكون شخصا ، ملوما عليها ، ولا يجوز النظر اليه بازدراء أو احتقار . كل ما في الامر انه مسئول « **مسئولية اجتماعية** » فقط ، ومن حق المجتمع ان يحمي نفسه منه ، باتخاذ تدبير وقائي ، يقيه مما قد يتعرض له من اذى . فكما ان الكلب بعض ويؤذى ، وهو تحت تأثير دائه ، والالاس تلدغ بفعل طبيعتها ، فان اذاهما ، لا يعتبر اخلاقيا أو اخلاقيا ، زينا أو شينا ، لانه ظاهرة طبيعية ، وكل ما يحق لنا ان نفعله ، هو اتخاذ تدبير لحماية انفسنا من عدوانهما علينا . وهذا شأن الجرائم والادبشة أيضا ، ومختلف الكوارث الطبيعية ، كالهريق والفيضان والزلازل .

ومسألة الاختيار والجبر ، مسألة قديمة جدا في البشرية . وقد اثيرت في اثينا ، وعرض لها **أرسطو وأفلاطون** . وكان المذهب السائد عندهما ، حرية الانسان المعنوية . فأرسطو يعتبر ان الفضيلة والرذيلة ارادتان ، والجريمة رذيلة من الرذائل ، وأفلاطون يقول ان المرء هو الذى يختار الفضيلة

أو الرذيلة ، وأن السماء ليست مسئولة عن الخطأ . ويخالف الرواقيون اليونانيون في ذلك ، ويقولون **بالضرورة** (٤٥) ، والضرورة نوعان ، ضرورة عمياء يخضع لها الناس والآلهة والكائنات الحية وغير الحية على حد سواء ، كما يخضع لها كبر الآلهة **زيوس** Zeus نفسه ، وضرورة أخرى يقتضيها القانون الأخلاقي ، باعتبار أن لمة نظاما أخلاقيا ينبغي أن يخضع له المرء ، حتى يسير في حياته سيرا مستقيما .

والرواقيون في هذا ، يأخذون برأى سقراط ، في أن الفضيلة علم والرذيلة جهل ، بمعنى « أن الإنسان إذا رأى بوضوح ما ينبغي أن يفعله ، فهو لا بد فاعله ، لأن لفكرة الخير من القوة ، ما يجعل من المستحيل على المرء أن يعرف الخير ، دون أن يعمل بالضرورة وفقا له » (٤٦) .

ونادى **القديس أرسططين** بالحرية ، وعنده « أن الذي يجادل في وجودها واقع في حماية تمنعه من أن يرى إلى أي حد تكون حججه الباطلة الكافرة » صادرة عن الإرادة نفسها .. والناس مجمعون على المدح والذم والاثابة والمعاقبة بناء على ما يشعرون به في أنفسهم من حرية (٤٧) .

وقال « كانت » بحرية الإنسان المعنوية . وعنده « أن الواجب ليس ممكنا إلا بالحرية » ووجوده يدل على وجودها ، فإذا كان على الإنسان واجب ، كانت له القدرة على أدائه .. فالحرية خاصة الموجودات العاقلة بالأجمال ، وهي لا تعمل إلا مع فكرة الحرية ، فهي إذن من الوجهة الظرفية حرة حقا ... » (٤٨) .

ومن أبرز الفلاسفة المعاصرين الذين قالوا بحرية الإرادة ، **وليم جيمس** ، و**هنري برجسون** Bergson ، وبمعنى ما **جان بول سارتر** ، في فلسفته الوجودية .

ويقف في وجه الطوع هذا ، مذهب آخر ، هو **مذهب الجبر** ، الذي يعتبر الإنسان خاضعا خضوعا تاما لقوانين الحياة ، بحيث لا يكون له ذرة من خيار ، كما يولد بغير خيار ، ويموت رغم انفه .

وفي هذا يقول المعري :

ما باختياري ميلادي ولا هرمي : ولا وفائي ، فهل لي بعد تخيري ؟

فالبيولوجيون - أو غالبيتهم - يتمسكون بنظرية التطور المادي ، وخضوع الطبيعة والحياة إلى نواميس طبيعية تجري وفق قواعد ثابتة ، لا تتبدل ولا تتحول ، والإنسان محكوم بها ، خاضع لمشيئتها العمياء ... ولذلك لا يمكن أن يكون له في سلوكه ، أي إرادة في اتخاذ قراراته . وعلماء

(٤٥) يذهب الأستاذ Démètre Karanicas في مقال كتبه في مجلة العلوم الجنائية (rev. sci. crim.) سنة ١٩٥٢ ص ٥٩ ، إلى أن أول من وضع الفلسفة الوضعية ، هو الفيلسوف اليوناني القديم Protagore وعنه أخذ هيسوم وأوقست كونت فلسفتها التي نسقاها ، وفنناها ، وفتحنا بذلك باب التقدم للعلوم الطبيعية .

(٤٦) النظر الدكتور رؤوف عبيد ، في كتابه : في التفسير والتعجيل ١٩٧١ ص ١١٠ ، مستشهدا بمقطع من كتاب الدكتور زكريا إبراهيم ، مشكلة الحرية ، طبعة ١٩٩٠ ص ٤٩ .

(٤٧) المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٤٨) الدكتور يوسف كرم « تاريخ الفلسفة الحديثة » ١٩٦٢ ص ٢٥٢ .

الفيزياء الماديون ، والكيميائيون ، والفلكيون يعتبرون أن كل عناصر الطبيعة وأكوانها وجزئياتها خاضعة لقوانين صارمة ، تسير وفقها بحساب دقيق ، لا مكان فيه حرية أو اختيار .

بل إن بعض رجال علم النفس ، (فرويد مثلاً) يعتبرون الإنسان آلة مسخرة في يد الفرائز والملكات الفطرية ، وخاصة غريزة الجنس وغريزة البقاء .

ولم يبق الفكر الإسلامي في منأى عن هذه المسألة الحساسة . بل إنها طرحت كعامل أساسي ، من موامل العقيدة نفسها :

فالجريمة معصية ، يعاقب الدين فاعلها بحد أو بقصاص أو تعزير . وقد تساءلوا : هل الله ، هو الذي يخلق الإنسان ، ويترك له حرية الخيار ، فيختار الخير ، ويدخل الجنة ، أم الشر ، ويدخل النار ؟ أم أن الله ، هو الذي يخلق الإنسان ، ويوجهه كما يشاء ، من الأول ، نحو الخير أو نحو الشر ، لحكمة هو يعرفها ؟

في الإجابة على هذا السؤال ، انشطر المسلمون إلى شطرين ، شأنهم في ذلك شأن سائر المفكرين الأجانب : الأول يقول ، بحرية الإرادة ، والآخر ينفيها تماماً . ثم ظهر بين الفريقين فريق ثالث ، يحاول أن يوفق بين الرأيين . وكل رأى ، له حججه ، التي يدعها بآيات من القرآن ، وبأحاديث نبوية .

فاعل الطوع ، أي جماعرة الإرادة الحرة) ويسمون بالقدرين أيضاً ، من باب تسمية الأشياء بأضدادها) ، وعلى رأسهم المعتزلة ، يقولون بأن أفعال العباد مخلوقة لهم ، ومن عملهم ، وفي قدرتهم أن يفعلوها ، ألا يفعلوها . وعندهم أن الفرق واضح بين نازل من مئذنة ، وواقع منها ، وأن الإنسان ، لو لم يكن هو الذي يخلق أفعاله ، بطوعه ، لما كان مكلفاً ، ولسقطت عنه المسؤولية . ولو أن الله هو الذي يخلق للعباد أفعاله ، لما كان له أن يعاقبه ، على فعل ، هو في الحقيقة فاعله . واستدلوا على هذا الرأي ، بآيات من القرآن ، كقوله تعالى : « من يعمل سوءاً يجز به » ، « فويل للذين يكتبون الكتاب ثم يقولون هذا من عند الله » ، « قال رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً » ، « لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت » .

ورد أهل الجبر بقولهم ، أن الإنسان مجبر كالجماد ، وحرية ظاهرية مجازية ، كالحرية التي للجماد حين تقول : أثمرت الشجرة ، ومات الإنسان ، وقام البناء ، وسقط الحجر . . . ويعلمون رأيهم ، بأنه لو كان المرء خالفاً لأنفاله ، لوجب الإقرار بقبول وقوع أفعال لا تجري على مشيئة الله . وهذا مخالف للعقيدة . واستدلوا على رأيهم ، هم أيضاً ، بآيات من القرآن ، كقوله تعالى : « الله خالق كل شيء » ، « الله خلقكم وما تعملون » ، « ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً » ، « وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى » . . .

وأرادت جماعة ثالثة ، أن توفق بين الرأيين . ومن هؤلاء أبو الحسن الأشعري الذي أوجد ما أسماه « نظرية الكسب » ، التي انتقدتها الفقهاء ، وخاصة « ابن تيمية » ، الذي قال : « إن الأشعري لا يقول أن العبد فاعل في الحقيقة بل كاسب ، ولم يذكر بين الكسب والفعل فرقا معقولاً . . . » (١٩) .

على أن محاولة الاشعرين ، كانت محاولة « حل وسط » ، ليقولوا ، أن حرية الانسان ليست مطلقة ، ولا جبريته مطلقة أيضا ، وإنما هويتمتع ، رغم خضوعه لقوانين أقوى منه ، بقسط من حرية الاختيار ..

ولا تزال المسألة عاقلة ، لم تحل . ولن يكتب لها ، يوما ، أن تجد حلا مطلقا .

وإذا نحن عدنا الى المدرسة الجبرالية الوضعية ، التي نادى بالجبر ، نجد أن زعماءها اختلغوا فيما بينهم ، في الأساس الذي يقوم عليه هذا الجبر .

فأحد هؤلاء القادة ، وهو **لومبروزو** César Lombroso ، طبيب ، جعل أساس الجبر ، تكوين الانسان الجسدى والوراثى . ولذلك ، ابتكر نظرية المجرم بالفطرة ، وهو الذى يولد ، مثقلا بالجريمة ، وعليه ملامحها ، في فكه الضخم ، وجبهته الشيقة ، واذنيه المندفعتين بعيدا عن الرأس ، ووجنته البارزة . ومرد جريمة هذا الانسان ، الارتداد الوراثى Atavisme الذى يرجع به الى الانسان المتوحش . ومن آرائه ، أن دماغ المجرم أخف وزنا من دماغ الرجل الشريف .

والآخر ، وهو Enrico Ferri ، استأذ القانون الجنائى في جامعة روما ، فقيه اشتراكي النزعة ، يعلى نظرية الجبر ، بتألب الموامل الاجتماعية والبيئية على الانسان ، فيجد نفسه ، مسيرا في طريق الجريمة ، لا يستطيع الا أن يرتكبها . وقد أخذ على **لومبروزو** مادته المفرطة ، ومن ذلك ، أنه أثبت فساد نظريته في خفة وزن دماغ المجرم ، بأن وزن دماغ السياسي الفرنسي الشهير Gambetta هو ١١٦٠ جراما فقط ، ووزن دماغ الشاعر الإيطالى العظيم Dante ١٢٣٠ جراما ، ووزن دماغ الموسيقار **شوبر** ١٤٢٠ جراما ، ووزن دماغ **كرومول** ٢٢٣٣ جراما ، ووزن دماغ رجل إبله ٢٩٦٦ جراما ! ...

أما الثالث ، وهو Garofalo ، فعالم من علماء الاجرام ، بمفهومه المعاصر ، وميزته ، في هذا المقام ، أنه من أنصار الجبر الاجرامى (٥٠) .

وقد وجهت الى هذه المدرسة انتقادات شتى ، حتى ظن أنها تهددت ، الا ما تركته من فكرة الاهتمام بشخص المجرم ، والا لما ودرته منها القوانين التقليدية ، بالنسبة الى فكرة التدابير الوقائية ، والخطورة الاجرامية . وللحق نقول ، بأنها أشياء ليست بقليلة أو ضئيلة الاهمية .

ولكننا نشهد اليوم عودة ملحّة ، ربما بشكل آخر الى مبادئها . ونذكر من كبار مجدديها ، **Olof Kinberg** السويدي (٥١) ، و **Di Tullio** (٥٢) الإيطالى . وقد برهنت الدراسات المعاصرة ، اهمية افرازات الغدد الصماء في سلوك الانسان ، وتأثير الهرمونات أيضا في هذا السلوك .

(٥٠) انظر ما كتبه الدكتور عدنان المورى ، عن **الانثروبولوجيا الجنائية** ، في كتابه **اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامى** ، ١٩٧٣ ص ١١٣ وما يليها .

Les problèmes fondamentaux de la criminologie, Paris 1960. (٥١) في كتابه /

Principes de criminologie Climigue, P.U.F. 1967 (٥٢) في كتابه

ولا يدخل في اطار موضوعنا ، أن نبحث مختلف النظريات التي بحثت في اسباب الجريمة والوقاية منها ، فذلك علمان آخران ، هما علم الاجرام وعلم السياسة الجنائية . ولكن نود ، أن نشير مع ذلك ، الى نظرية حديثة ، هي لتعليل الجريمة بالانحراف الكروموزومي . وقد قامت هذه النظرية في أعقاب عدة جرائم مروعة (قتل ثمانى ممرضات) ارتكبتها في شيكاغو مجرم يدعى Richard Speck عام ١٩٦٦ . وحين تم فحصه طبيا ، تبين أنه يحمل كروموزوما اضافيا (٥٤) . وقد حكمت عليه المحكمة بالاعدام . ولكن الحكم لم ينفذ - على علمنا - حتى الآن . ثم اثر الموضوع مجددا في فرنسا عام ١٩٦٨ في أعقاب الدعوى المقامة على مجرم اسمه Daniel Hugon . وقد نشأ دانييل هذا نشأة بائسة ، وولد وله قدم اضافية ، لم تتمكن الجراحة من ازالتها تماما ، مما جعله موضع سخرية اخوته أولا ، ورفاقه ثانيا ، ولذلك عاش انطوائيا ، مبالا الى العنف . وكانت جبهته بارزة جدا ، وبصره غاية في الضعف (يمشي فقط) . وقد حاول الانتحار مرتين ، دون جدوى ، وأدخل مستشفى الامراض العقلية ، « لاختلال روعى وميل صرعى وإنذفاع الى العنف » . وفي عام ١٩٦٣ قتل عاهرة قضى معها بعض الوقت في فندق مشبوه ، بحجة أنه خاف على حياته من الشخص الذى يستثمرها . . وحين سلم نفسه للمعالة ، أجريت عليه فحوص طبية ، فتبين أن فيه كروموزوما اضافيا . وقد قال الاستاذ Lejeune في تقريره عن حالته : « نحن نهمل كيف يغير الكروموزوم الانسان . ولكنني أقرر أن حامل الكروموزوم الاضافي ، يجب أن يعتبر مريضا » . وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن سبع سنوات « لأنه لم يرتكب الجريمة تحت الاكراه ، أو لانه مجنون » . . .

وقد درست الطبيبة البريطانية باويشيا جاكوب Patricia Jacobes ١٩٧ مجرما من الشواذ ، فوجدت ٧ حالات في أصحابها كروموزوم زائد . ودرست ماري تالبر Mary Telber ومعاونوها صيغ ١٢٩ معتقلا من ذوى القامات الطويلة ، في احدى مؤسسات ضعاف العقول في بانسلفانيا ، فوجدت ١١ حالة شاذة . وقام بعض الباحثين الاستراليين ، بدراسة ٣٧٠٠ حالة عام ١٩٦٨ ، فتبين لهم بشكل قاطع ، كثرة الاختلالات الكروموزومية عند المرضى النفسانيين ، المعتقلين بسبب سلوكهم الاجرامي (٥٤) .

وتعتبر هذه الاكتشافات مقدمات هامة ، لعلم جديد ، لا يزال في بدايته .

ومن الحق أن لاحظ ان الاتجاه العام لدى رجال الاجتماع ، هو عدم قبول هذه الآراء ، في مجملها ، لأنهم يقومون المسؤولية الجزائية على أساس اجتماعى فقط ، ويعطون أعظم الأهمية في تعليل السلوك الاجرامي ، للتربية والبيئة بصورة خاصة (٥٥) .

(٥٣) الدكتور عثمان السورى ، الرجوع السابق ص ١٦٦ .

(٥٤) أخذنا هذه المعلومات عن مقال في جريدة Le Monde ، عدد ١٦ أكتوبر / تشرين الاول ١٩٦٨ ص ٨ ، كتبه الدكتور Escoffier-Lambiotte

(٥٥) انظر الاستاذ Sutherland و Cressy ، في كتابهما علم الاجرام ، وقد ترجمه الى العربية الدكتور حسن صادق المصاوى ، واللواء السبامى .

وتفاديا من خطر الوقوع في المناهات النظرية، ساد في التشريعات المعاصرة اتجاه جديد ، هو الابتعاد عن قضاياء الجبر أو حرية الإرادة ، والاكتفاء ، في تقرير المسؤولية ، بأن يكون المجرم متعمدا ، عند ارتكابه الجريمة ، بالادراك والإرادة ، أي أن يكون انسانا عاديا فقط *La normalité* وقد اتاح هذا الموقف الجبدي ، لواضعى القوانين الجزائية ، أن يختاروا من كل مدرسة ، ما يثبت صلاحه . ولذلك نجد في غالبية القوانين ، الفكرة القانونية ، والإرادة ، الى جانب التدابير الوقائية . وبذلك يكون الاتجاه السائد ، هو الاتجاه الانتقائي *éclectique* وهو ، على كل حال ، اتجاه سائر القوانين الجزائية العربية .

- ٣ -

وكما شهد الجيل السابق تطاحن النظريات العلمية والفلسفية ، يشهد جيلنا اليوم تحولا هاما في مفهوم التقنين الجزائي ، انطلاقا من الموازنة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع .

فالدعامة الكبرى ، التي يركز عليها التشريع الجنائي المعاصر ، منذ عام ١٧٨٩ (عام الثورة الفرنسية) ، هي قانونية الجرائم . فلا يسأل أحد ، الا عن فعل حرمه الشارع بنص صريح ، ووضع له عقوبته . وقد نصت المادة الثامنة من اعلان حقوق الانسان والمواطن على أن « القانون لا يستطيع أن يضع الا عقوبات معينة بوضوح ، ومقصورة على الحالات الضرورية . ولا يعاقب أحد الا بموجب قانون مستون ، ومنشور بالصورة القانونية قبل ارتكاب الجرم » . وأكدت هذا المبدأ ، المادة التاسعة من اعلان « حقوق الانسان » لعام ١٩٤٨ . وقد حرصت جميع قوانين العقوبات العربية على النص عليه (المادة ٥ من القانون المصري والمادة ١ من القانون اللبناني ، والمادة ١ من القانون السوري والمادة ١ من القانون الكويتي ، والقانون العراقي ، والمغربي ٠٠٠) . بل أن بعض البلاد العربية ، بالفت في اربابها عن احترامها لهذا المبدأ ، فجعلته قاعدة دستورية . ومن ذلك الدستور السوري لعام ١٩٢٨ المادة ٩ ودستور عام ١٩٥٠ (المادة ١٠) ، ودستور ١٩٧٣ (المادة ٢٩) ، والدستور الكويتي (المادة ٣٢) ، والدستور الموقت للجمهورية العربية المتحدة (المادة ٨) وغيرها ٠٠٠

ولم تظفر البشرية بهذا الكسب ، الا بعد أن عانت كثيرا من سوء اختيار القاضي ، وتحامله بل وغدره الناشئ عن شعوره بأنه موظف لدى النظام السياسي . ولهذا السبب ، حارب الزعيم الثائر روبسبير المذهب الاجرائي ، الذي نادى باعطاء القاضي حق تقدير الجريمة ، متحررا من قيود البيئة القانونية التي كانت سائدة قبل الثورة الفرنسية ، بقوله : « أن القانون لا يستطيع أن يترك لوجدان القاضي وحده حق الحكم بصورة مستبدة ، كما يحل له ٠٠٠ » (٥١) .

وقد حدث تطور جذري في اتجاهات المشرعين الجزائيين ، منذ اندلاع الثورات الدكتاتورية في الربع الثاني من هذا القرن (الثورات الشيوعية والفاشية والنازية) ، حيث

(٥٦) انظر مناقشة الآراء القائلة بقانونية البيانات والآراء القائلة بمبدأ حرية الفلاح القاضي ، عند فوستان هيلي ، قانون الاجراءات الجزائية ج ٤ ص ٣٣٦ وما يليها . وكتابنا ، اصول المحاكمات الجزائية ، الطبعة الثالثة ، دمشق ١٩٥٧ ، ص ٣٣٢ وما يليها .

تمرضت القاعدة القانونية الى ضربات معساول تهديدية خطيرة ، فادخلوا القياس (٥٧) والاستنتاج في القانون الجزائي ، وسلطوا على عنق التشريع والمواطن قوانين الطوارئ ، والقضاء الاستثنائي .

ولم يبق الديموقراطيات الحرة نفسها بمنجى من هذا التيار ، فالانت من عريكة النصوص الجزائية ، لتجعلها أكثر طواحية . وسرنا نحن في الموكب وطرطنا في بعض نصوصنا ، حتى اخذ المرء يسأل نفسه : وماذا بعد ذلك ؟ ماذا بقي من مبدأ القانونية ؟ ويكاد المرء يصاب بالدهول حين يقارن بين وضع فاتكى الاعراض والمزورين واللصوص ، الذين ظل المشرعون اجمالاً يحترمون حقوقهم « المقدسة » ويعتبرون أن من حقهم على العدالة أن يقوم توازن دقيق بين حقوقهم . وحقوق المجتمع ، وبين بعض المجرمين الخطرين سياسياً أو اجتماعياً ، الذين أصبحت حقوقهم أوراق شجر بايسة ، تدروها الرياح ، حسب الاهواء التي تعصف بها ، وأصبحت القاعدة القانونية ، بالنسبة لهم ، تتركز على افضلية حقوق الدولة والمجتمع ، على حقوق الأفراد . وهذه هي النزعة الديكتاتورية القنعة ، بقناع ديموقراطي هجين يكشف مورات هذه الأنظمة التيمسية . وانها ، في الواقع ، لتيمسية ، لانها تعتمد على التهر ممثلاً بالشرطي ، والابادة ممثلة بالسجن ، لحماية نفسها ، من نسعات الحرية وسهام الفكر ، ووهج المبادئ عملاً بمبدأ « الدفاع الاجتماعي » كما يفهمه هي .

وقد استخدمت القوانين الجزائية المعاصرة ، تماير ، كانت تعتبر فضيحة الى وقت قريب . فقد عرضت على محكمة كولومبيا الامريكية عام ١٩١١ قضية ، كان عليها أن تحاكم فيها « متهما » ارتكب جريمة لاصعود الى « الحافلة » ، وهي **مزدحمة كثيرا** . والقانون يمنع الركوب مع الازدحام الشديد . وقد رفضت المحكمة تطبيق هذا القانون ، لانه لا يوجد فيه تعريف صحيح للازدحام الشديد ، وثار جدل متيف ، حول الشخص يستهلك الكهرباء دون مرورها على العداد ، حتى لا يدفع ثمن استهلاكه للشركة وهل هو سارق أم لا . وكان سبب التردد ، أن القانون الجزائي يعرف السرقة بأنها اختلاس مال **منقول** للغير بدون رضاه . والكهرباء ليست مالا منقولاً ، وانما هي قوة محركة من قوى الطبيعة . وانتهى المطاف بالاجتهاد الألماني والفرنسي ، الى اعتبار الفعل سرقة ، لانه

(٥٧) فقد نصت المادة الثانية من قانون العقوبات الألماني المتأري على ما يلي : « كل من ارتكب فعلاً ينص القانون على معاقبته ، وكل من يستحق العقاب بموجب المبادئ الاساسية لقانون العقوبات ، والمفهوم السليم للشعب ، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها . وإذا لم يوجد نص ينطبق على الفعل ، فإن الماعل يعاقب بموجب القواعد التي يكون القرب من سواء اليه » وهو أمر يقدره القاضي ، بالاستناد الى ضمير الشعب الألماني المتور ... ويرى ليثين (في كتابه الدولة والثورة ، الفصل السادس) أن الجريمة تظهر من مظاهر التناضح الاقتصادي « فإذا تحرر الناس من رقة العبودية الرأسمالية والاستغلال الرأسمالي ، فلأنهم سيبتادون تدريجياً ، وبصورة عفوية ، على احترام قواعد الحياة المدنية ، بدون كراه ولا خوف ، ولا هيمنة طبقية ، وخاصة بدون الجهاز ، المخصص للقمع والفسط ، الذي يسمى الدولة ... » ولكن الى أن يقوم هذا المجتمع المثالي ، فقد اعتبروا الجريمة ، « فعلاً اجتماعياً خطراً » ، وتوسموا ، من طريق القياس ، الذي كانوا من أوائل دفاعه ، بمعاينة كل من يرويه منحرفاً عن قواعد مجتمعهم الجديد . فلقد نصت المادة ١٦ من قانون العقوبات السوفييتي لعام ١٩٢٨ على ما يلي : « إذا لم يكن الفعل الخطر اجتماعياً (أي الجريمة) منصوصاً على عقابه في هذا القانون ، فإنه يعاقب وفقاً للمبادئ والقررة للمسؤولية الجزائية التي تظال بالجماعة » متوسماً على قنابه في هذا القانون ، « بل أن الشارع السوفييتي ، افرد في امتحان القاعدة القانونية ، حين نص في المادة السابعة على معاقبة « المجرم » - وخاصة المجرم السياسي - حتى ولو لم يتم بأي فعل تنليزي « إذا كانت له ارتباطات مع وسط خطر أو كان لهامض خطر » . انظر في ذلك ، كتابنا الاجرام السياسي ص ١٥٧ و ١٧١

اجتهاد ينسجم مع ضرورة تحرى ارادة الشارع في نص معين (٥٨) ، او كما نقول اليوم ، التفسير التوسعي *Interprétation extensive* .

وفصل القانون السوري والقانون اللبناني ان ينص صراحة ، تفاديا من المتاعب النظرية ، على انزال « القوى المحررة » - ومنها الكهرباء - منزلة الاشياء في تطبيق القوانين الجزائية . (المادة ٦٢١ ف ٢ من قانون العقوبات السوري) .

ولكن التطرف اليوم بلغ أشده في بعض التشريعات الجزائية ، حتى التحرر . فنحن نجد اليوم انماط من الانفاظ والمفاهيم تفتح الباب على مصراعيه لكل تفسير جريء ، ولو تجاوز مقاصد الشارع .

ونود ان نورد فيما يلي ، أمثلة منها ، لا نبغى من ذلك نقد قانون بذاته أو نقد نظام سياسي معين ، وانما نقرر حقيقة اتجاه ، أخذنا نشعر بخطره على الحقوق والحريات الفردية ، لا سيما وقد اكوننا نحن انفسنا بناره ، ذات يوم كتيب ، دون ان نعرف سببا لذلك ، حتى اليوم .

فجريمة الفتنة « تستهدف » اثارة الحرب الاهلية أو الاقتتال الطائفي ، وبعض الافعال التي تنال من الوحدة الوطنية تعتبر جرائم اذا كانت ترمي الى « **اثارة النعرات المذهبية أو العنصرية** » أو « **الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الامة** » .. يعاقب مرتكب الجرائم التي تنال من **مكانة الدولة المالية** ، اذا قام « **بإذاعة وقائع ملفقة** » ، لاحداث التفتن في اوراق النقد الوطنية ، و**زعزعة الثقة** في متانة هذا النقد ... يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من « **دس الدسائس لدى دولة اجنبية أو اتصل بها ليدفعها مباشرة الى العدوان** » .. ، ويحكم بالإعدام « **كل من اقدم بآلية وسيلة كانت قصد شل الدفاع الوطني على الاضرار بالمنشآت والمصانع** » .. ، ويعاقب بالاعتقال المؤقت « **من قام بدعاوة ترمي الى اضعاف الشعور القومي** » ، كما يعاقب بالحبس « **كل من نقل انباء كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها ان توهن نفسية الامة** » .. « **أو تنال من هيبة الدولة** » او مكانتها المالية يعاقب مرسوم تشريعي (سوري) بالاشغال الشاقة المؤقتة « **مناهضة تحقيق الوحدة بين الاقطار العربية ، أو مناهضة أي هدف من أهداف الثورة** » .. و**زعزعة ثقة الجماهير بأهداف الثورة** ... (المرسوم التشريعي رقم ٢١ الصادر في ١٩٦٣/٤/٢٤ ، المادة ٥ ، المعدلة بالمرسوم التشريعي رقم ١١٣ تاريخ ١٩٦٤/١١/٥) ، كما جعل المرسوم التشريعي رقم ٦ الصادر في ١٩٦٥/١/٧ من اختصاص المحكمة العسكرية الاستثنائية :

١ - « **الافعال التي تعتبر مخالفة لتطبيق النظام الاشتراكي في الدولة** ... »

٢ - « **الجرائم التي تقع خلافا لاحكام المراسيم التشريعية التي صدرت أو ستصدر ، ولها علاقة بالتحول الاشتراكي** » ..

٣ - « **احتكار التجار والباعة للمواد الغذائية ورفع اسعارها بصورة فاحشة** » .

(٥٨) انظر معاصرة الاستاذ Géroul في الكتاب الموضوع لتكريم ذكرى الاستاذ الكبير Géný .

وقد تسلت بعض هذه التعابير الى تشريعات، تعتبر محافظة ، كالتشريع الكويتي مثلا ... فقد ورد في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ ، الذي عدل بعض احكام قانون الجزاء ، فيما يتعلق بامن الدولة الخارجي والداخلي ، تعابير غامضة ، رغم شدة مقومتها ، مثل « الأعمال العدائية » و « المساس بالاستقلال » و « الاضرار بالمصالح الحيوية » ، و « الاضرار بمركز الكويت العربي او السياسي او الديبلوماسي او الاقتصادي » و « زعزعة اخلاص القوات المسلحة ، او اضعاف روحها ، او روح الشعب المعنوية ، او قوة المقاومة عنده » و « اضعاف الثقة المالية بالدولة او هيبتها واعتبارها » و « الاضرار بالمصالح القومية للبلاد » و « اعتناق مذاهب ترمي الى هدم النظم الاساسية في الكويت بطرق غير مشروعة ... » .

وقد يقول قائل : ان التشريع الجزائي ، يسن ، ليظل أبدا نافذا . ولا يستطيع الشارع ان يلم بكل الجزئيات ويتنبأ بكل الحالات التي قد تعرض للقضاء ، فلا بد من اختيار قوالب لفظية ، فيها بعض المرونة ، لتستطيع المحكمة توسيعها قليلا ، وتضرب الاذكياء الذين يتلاعبون بالنصوص الجامدة . ثم ان العلم يتطور . وهو يتكشف ، مع الأيام ، عن احوال جديدة ، لا يمكن ان تخطر ببال الشارع عندما يضع القانون . فلا بد من ان تكون النصوص مطواعة ، يستطيع القاضي تكييفها ، لتشمل ما اراده الشارع ، ولم يستطع ان يعبر عنه بنص دقيق . ومن المحقق انه ليس من السهل تعديل القوانين ، اذا كانت الاجهزة التشريعية معقدة ، او بطيئة ، فكان من حق العدالة على الشارع ، الا يكون جامدا ، متصلبا في تعابيرها والفاظه .

ونحن لا ننسى على هذا الاتجاه ، ما يطالب به اذا ظل ذلك في حدود المعقول المقبول . ولكننا نخشى كثيرا ان يبعث العاشون بالتشريع ، فيمسخوه ، ويجعلوه اداة طيبة في ايده لا يؤمن حينها وتجنيتها ، فتصبح بذلك اقدار الناس في مهبط الرياح ، لان القاضي ، في توسعة تفسير النصوص ، يحل محل الشارع ، وقد يتطرف فيطبق نصا قاصرا ، على حالات لا يطالها أصلا ، فيخلق بذلك جرائم جديدة ، وهذا عمل يمنعه الدستور حين نص على التفريق بين السلطات .

وهذه محنة يجب ان تسترعى اهتمام واضعي القانون الجزائي عندما يباشرون التقنين او التعديل .

- ٤ -

ويطرح التقدم العلمي في ايماننا قضيا حساسة تتحدى المفهوم التقليدي للقانون الجزائي ، فتفرض عليه ان يتصدى لها ، ليجد لها الحلول التي تنسجم ومبادئ الديموقراطية ، الانسانية . وتشاهد هذه القضايا في مواضيع الالبات ، وفي شخص المجرم ، وفي انطلاق العلم الى المجهول ، بحثا عن فتوحات عملية جديدة .

ففي نطاق الالبات ، يحاول العلم ان يمدل التشريع الجزائي بما يعتقد انه جوهرى للكشف عن الحقيقة . ويحار رجال القانون الجزائي في أمرهم ، وينقسمون بين مؤيد ومعارض ومتردد .

ومعلوم ان الاعتراف ، اذا لم يكن عفويا ، جاز الحصول عليه بالاستجواب ، فاذا انكر المتهم ظلت القاعدة : كل انسان بريء الى ان يدان قانونا ، مرغية ومحترمة ، ووجب على ممثل المجتمع ان يقيم الدليل على الجريمة .

وقد أمد العلم الجنائي بطرق حديثة ، للحصول على الاعتراف ، ودعاهم الى الاستعانة بها ، في سعيهم لاكتشاف الحقيقة .

ومن هذه الوسائل ، ما لا يمس الشخصية الإنسانية ، ولا يجرح الكرامة ، مثل النفخ في كأس لمعرفة وجود الكحول ونسبته ، وخاصة حين يكون سائق السيارة في حالة سكر بين ، ومنها اخذ قليل من بوله أو دمه ، لتحليله لهذه الغاية .

ولكن هناك وسائل أخرى ، لا تظل من شيء من الدقة : فكاشف الكلب (٥٩) Polygraphe آلة تسجيل ضغط الشرايين ، وتسارع الحركات التنفسية ، ومن شأنها أن تكشف محاولات المتهم لاختفاء الحقيقة ، أي كذبه .

ويقول دعائه ، أن « لسان الأعضاء الجسدية ، صدق من لسان الفم » وإن نسبة الخطأ فيه ضئيلة ، إذا استعمله خبير متمرس به .

وقد بحث أمر هذا الجهاز في عدة ندوات دولية ، (مؤتمر المحامين الدولي الذي عقد في لندن من ١٩ - ٢٦ تموز / يوليو ١٩٥٠ ، ولجنة القانون الجنائي المنبثقة عن نقابة المحامين في شيكاغو ، بتاريخ ١٩ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٥٨) ، وانتهت الآراء فيه الى أنه :

- ١ - مفيد في التحريات الجزائية ، بسبب تأثيره النفسي في المتهمين .
- ٢ - وإن نسبة الخطأ فيه تتراوح بين ٥ - ٣٠ ٪ ، حسب كفاءة الخبير الفني الذي يقوم باستعماله .
- ٣ - لذلك لا يجوز أن تكون معطيانه أدلة دافعة ، وإنما يمكن أن تكون قرائن ، من شأنها أن تقوى القرائن الأخرى ، التي يجب على القاضي أن يبحث عنها ، بتؤدة وصبر .
- ٤ - ومع ذلك ، لا يجوز اعتبار قبول المتهم أو رفضه الخضوع للاستجواب تحت سلطان هذا الجهاز ، قرينة على براءته أو جرميته .

وأخطر من كاشف الكلب ، الاستجواب تحت تأثير المخن (٦٠) ، لأنه يفقد المتهم السيطرة على توجيه إرادته ، مع بقاءه محتفظا بسلامة الذاكرة وقد اكتشفت هذه الطريقة ، بطريق الصدفة .

(٥٩) اكتشاف الدكتور Larson من جامعة هارفارد عام ١٩١٥ ، وطوره الأستاذ Léonard Keeler من جامعة شيكاغو

(٦٠) وهو بلا ديب ، أخطر من الاستجواب تحت التنويم المغناطيسي Hypnotisme الذي يشمل إرادة الإنسان ، ويتركه في حالة غيباب روحي ، فتنتقل الأفكار التي تخزنها الذاكرة ، ويحرص التهم على تيمانها ، من منطقة اللاشعور ، حينما توجه اليه أسئلة محددة . وقد نجالت في هذه الطريقة ، أحد فصاة التحقيق ، في ففنية توجيهه رسائل دون توقيع ، فاجبر على النكاح من التحقيق ، وسلم الى قاضي آخر . (الأستاذان بورا وبيناتيل ، القانون الجنائي وعلم الإجرام ٢ رقم ١١٥٨ هامش ٥) .

فقد كان الطبيب هاوس House من تكساس يجرب دواء اكتشفه لتخفيف آلام الولادة ، اسمه الطبي Scopolamine ، فلاحظ أن الحامل تفقد السيطرة على أفكارها ، ولا يستطيع بذل أى جهد لاختفاء ما تريد كتمانها كسر شخصي لها . وبعد أن قام هذا الطبيب بعدة تجارب ، انتهى إلى أنه « على كل سؤال يلقى ، يرد جواب صادق » . وطور هذا الدواء ، فيما بعد ، وسماه بعض المشتغلين في هذا الحقل « مصل الحقيقة » Sérum de la vérité ويقولون أنهم جربوه ، فأعطى نتائج جيدة . ومن ذلك أن امرأة إيطالية ، اعترفت بارتكاب أربع جرائم قتل ، بعد أن حقنت بهذا الدواء ، وتبين أن أقوالها كانت صحيحة (١١) وحصل أحد النواب العاملين في الولايات المتحدة ، على معلومات دقيقة عن عصاة إجرامية ، إلا أن القضاء رفض الأخذ بها .

وقد بحث هذا المصل في عدة مؤتمرات دولية (مؤتمر بلجيكا عام ١٩٤٧ ولوزان ١٩٤٨ ، والندوة التي نظمتها الأمم المتحدة في فينا من ٦/٢٠ إلى ٧/٤ عام ١٩٦٠ تحت شعار حماية حقوق الإنسان في نطاق أصول المحاكمات والإجراءات الجزائية ، ومؤتمر أيجان - ساحل العاج - المنعقد في كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ للدراسة « الطرق العلمية للبحث عن الحقيقة » . .) ، ولكن لم يتم الوصول إلى آراء موحدة بشأنه ذلك أن لهذه الطريقة ، وغيرها من الطرق العلمية ، أخصاصا عتاة ، كما أن لها انصارا أشداء .

ويدخل في هذه الأساليب أيضا « الطريقة الجراحية » ، التي وضع أسسها الطبيب البرتغالي Egas Moniz من جامعة لشبونة ، وتتلخص بإجراء عملية جراحية صغيرة في دماغ المتهم ، تفعل فيه نفس فعل التخدير ، إذ تبقى له ذاكرته على حالها ، ولكنها تفقد قدرة الإرادة ، بحيث يصبح « دودة تعيسة عاجزة عن أى دفاع عن النفس » فيدلي باعترافات كاملة . ويذهب أنصار هذه الجراحة ، إلى أنها تزيل من المتهم مركز العنف أيضا ، فيستقيم سلوكه بعد ذلك .

ولكن على الرغم من تعدد الدراسات (١٢) ، والمؤتمرات ، بشأن اتخاذ موقف من هذه الطرق العلمية ، فإن الآراء لا تزال متعارضة ، إلى أبعد حدود التعارض ، فأخصاصها ، يأخذون عليها أنها تهدم الإنسان ، للوصول به إلى منطقته التهديم الروحي ، وأنها ترفعه على اظهار خفايا نفسه ، وتهدد المجتمعات المعاصرة بعودة محاكم التفتيش ، بل أنها مخالفة لمبادئ قوانين الإجراءات التي ترفض أن يتهم المرء نفسه ، لأن لكل متهم الحق في أن يسكت ، ثم أنها وسائل خطيرة ، إذا آل أمر

(٦١) النظر Rêvue internationale de police criminelle, organe de L' Interpol, Paris 1947, Mai P. 21.

J. Graven, le problème des nouvelles techniques (٦٢) النظر في ذلك

d' investigation en procès pénal, Rev. sci. crim. 1950 P. 313

P. Bouzat, les procédés d'investigation et la protection des droits

de la défense: 5 eme congrès int. de droit comparé, Bruxelles 1958

والنظر كتاب المحامي اللبناني موسى بونس « اكبر المحققين في القرن العشرين » ، مطابع « الدنيا » بيروت ١٩٥١ .

استعملها الى انظمة سياسية دكتاتورية بوليسية ومن أنصار هذا الاتجاه أكاديمية الطب الفرنسية التي اقترعت ضدها بالإجماع في ٢٢ آذار / مارس ١٩٤٩ ، وتقابات المحامين . وقد قال الأستاذ المحامي موريس غارسون « ان قبول هذه الطرق يسيء الى شرف العدالة في البلاد المتعدنة » ، وجاراه نقيب محامي بلجيكا T. Collignon الذي طالب « بانقاذ جوهر استقلال الشخصية البشرية من هذه الطرق العلمية » ...

وعلى أساس هذه الاعتبارات ، منع وزير الداخلية البريطاني استعمال العقاقير المخدرة عام ١٩٤٨ ، ومنعها وزير العدل الألماني الاتحادي عام ١٩٤٩ ، وحاربها وزارة العدل الفرنسية .

ولكن التيار الآخر ، الذي ينادى بقبولها ، هو تيار قوى أيضا ، وله أنصاره وحججه ، التي لا يستطيع المرء ان يصم أذنيه عن سماعها .

وعندهم ان الجريمة في ازدياد مخيف ، وان العلم يتقدم ، ولابد من التخلص من الاعتبارات العاطفية ، لحماية المجتمعات من ويلات الاجرام ، الذي اخذ يتسلح بكل ما هو جديد وعلمي أيضا . فمن واجب المشرع ان يعمد الى تطوير وسائل الكفاح ضد الجريمة ، والا بقي متخلفا ، عاجزا تجاه الاجرام المتطور ، ويضيقون الى ذلك ان القانون لا يمنع البحث من الحقيقة بأسلوب جديد ، بل انه يفرض على القاضي واجب السعي لكشفها بكل الطرق المشروعة . وهذه طرق مشروعة ، لانها لا تتم تحت التعديل أو الاكراه . ثم ان حق السكوت أو حق الكذب الذي نفتقر به للمتهم ، اليوم ، ما هو الا رد فعل ضد سوءات القضاء في المصور الغابرة . ولا يجوز مطلقا ان يضيح بحقوق المجتمع بسبب رعاية حقوق وهمية للمتهم .

والمسألة لا تزال مطروحة ، ولانريد ان نتخلمنها ، هنا ، موقفا نهائيا ، ولكننا لا ننكر أهميتها من الناحية المبدئية ، ونعني ان ندرس دراسة أعمق ، للتخلص من عيوبها ...

وأما بالنسبة الى شخص المجرم ، فقد دخل من طريق علم الاجرام ، مفهوم السببية العلمية في الجريمة ، ومن طريق السياسة الاجرامية ، مفهوم معالجة المجرم .

فالمجرم ، في نظر العلماء الماديين ، من أطباء وعلماء الوراثة ، هو انسان محكوم عليه ، بفعل تكوينه الجسدي ووراثته ، ان يرتكب الجريمة . وخطورته ، اذن تأتي من بنيته ، ومن تركه اسلافه ولا فائدة ، في نظر فريق من المدرسة الوضعية ، من معاقبته ، لانه لن يرتدع ، ما دام لا يستطيع مقاومة ميوله الخطرة ، ولذلك تكمن الفائدة في اتخاذ تدابير وقائية ضده ، ومعالجته اذا أمكن ، حتى يشفى ، والا فيجب الخلاص منه ، بشكل أو بآخر .

وخطورة المجرم ، مفهوم استعمله غاروفالو الإيطالي ، لأول مرة وأطلق عليه تعبير *timibilità* ، وصرحها بأنها : الانحراف الدائم والفعال لدى المجرم ، ومقدار الشر الذي يمكن ان يخشى من جانبه (٢٤) ... وجاء الأستاذ اميل غارسون الفرنسي يستعمل تعبير *timibilité* ، الذي لا وجود له

(٦٣) انظر ، مثلا على ذلك ، محاكمة الكرنبال الهنغاري منفذتى ، في مجلة *Sélection* - الطبعة الفرنسية - عدد كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨ .

(٦٤) انظر كتابه *La criminologie* طبعة ١٩٠٥ باريس ص ٢٢٢ .

في الفرنسية أصلاً (٦٥) ونظراً لتصور تعبير غاروفالو أنه لا يشمل الخطر الموجه ضد المجتمع ، فقد استعملت النصوص القانونية اللاحقة تعبيراً جديداً هو *La récidivité* . ولم نجد نحن تعبيراً إلا **الخطورة** ، التي أطلقها قانون العقوبات اللبناني ، وقانون العقوبات السوري على هذه الحالة (المادة ٢٥٤) . ويفرق القانون السوري بين حالتين ، من الخطورة ، هما الخطورة والخطورة الشديدة . وجماعة هذا الاتجاه يقولون بوجوب اتخاذ ردود فعل اجتماعية (ونقل عقوبات وتدابير احترازية) ضد كل شخص خطر ، بحسب درجة خطورته . ولا يشترط أن تكون ردود الفعل هذه ، تدابير جزائية ، لأن التدابير الأخرى ، النفسية والطبية والتربوية ، والفنية والدينية لها مكانها أيضاً وأهميتها . وما دام المطلوب أن يأتى رد الفعل الاجتماعى مناسباً لكل حالة فردية على حدة فإنه من العبث إذن ، أن نضع تقنياً دقيقاً ، بصورة مسبقة . فالطبيب لا يصف الدواء للمريض ، إلا بعد التعرف بدقة على حقيقة مرضه . وهكذا يصلون إلى القضية الدقيقة : هل الجريمة مفهوم قانوني ، وعندها تكون من اختصاص القاضي ، الذى هو رجل قانون ، أم هى مفهوم علمي مرضي ، وبالتالي يجب أن يكون أمر البت فيها ، من اختصاص الرجل العالم أو الفنى ، كالتطبيب وعالم الأمراض النفسية ، وعالم الأمراض العصبية ، والمختص بدراسة افرازات الغدد ... (٦٦) .

ثم ماذا ينفع العقاب وحده ، إذا دخل المجرم السجن ، وخرج منه أسوأ مما دخله ؟

ولعلنا نذكر أن جماعة الدفاع الاجتماعى المعتدلين ، من جناح المستشار الفرنسى ، مارك أنسل ، يطالبون ، بتقسيم الدعوى الجزائية إلى مرحلتين ، مرحلة الادانة ، ويقوم بها القاضي ، ليتأكد مما إذا كان المتهم ارتكب الجرم أو لا ، فإذا ثبت له أنه ارتكبه ، فإنه يكتفى بتقرير ذلك ، وتنتهى مهمته عند هذا الحد ، وعندها ينتقل المجرم إلى مرحلة التنفيذ ، تحت إشراف لجنة من الخبراء ، منهم الطبيب وطبيب الأمراض العقلية ، وعالم الاجتماع وعالم الاجرام والمربي ... لتدرس حالته ، وتختار له من وسائل «المعالجة» ما يصلح من شأنه ، ويعيده إلى حظيرة المجتمع سليماً معافى ... وقد تهكم على التشديد في هذا الاتجاه الذى يعتبر المجرم ضحية اقدار وظروف لا يملك أن يقاومها ، ويزيل عن العقوبة مفهوم الشين ، وزير العدل الفرنسى (في محاضرة ألقاها بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٣ ، أشير إليها في كتاب النقض واجتهادها ص ١٨١) حين قال : « أن النظام الذى تختفى فيه الجريمة خلف المجرم ، ويختفى فيه المجرم خلف المريض ، نظام مؤسف فعلاً . وإن الاهتمام الزائد بشخصية الفاعل ، يهدد بأن يقودنا إلى نتيجتين مشؤمتين ، الأولى ، أحداث هزة في نظام العقابة ، والثانية تطبيق معالجات غير أكيدة ، نتيجة كشف غير مؤكد » .

ونحن لا نتردد في قبول الاتجاهات العلمية ، التى تدعو إلى الاهتمام بكشف دوافع التهم إلى الجريمة ، ومعرفة ظروفه وحالاته الصحية والنفسية والاجتماعية ، والعمل على تأهيله ليعود انساناً شريفاً إلى أهله ومجتمعه ، ولكننا نريد أن يتم ذلك في نطاق المحكمة التى نعرفها ، والعقوبات وتدابير الوقاية ، وخاصة بالاحتفاظ للعقوبة بطابعها المشين والرادع أيضاً . وهذه النظرة لا

(٦٥) في كتابه « القانون الجنائي » باريس ١٩٢٢ ص ١٤٩ .

(٦٦) انظر مقال الأنسة Yvonne Marx في *Recueil d'études à la mémoire de M. Lebreton* طبع « المطبوعات الجامعية الفرنسية » P, U, F. باريس ١٩٦٨

تمنع أبداً من قبول إيقاف تنفيذ العقوبات ، والإفراج الشرطي ، والامتناع عن النطق بالحكم ، وغير ذلك من الوسائل القانونية التي تحقق مبدأ تنفيذ العقاب ، وأصلح التهم وتأهيله (١٧) . فلا شيء يمنع أبداً أن تطعم العقوبات ، بشتى التدابير التي تجعلها مجدية وازجرة .

أما بالنسبة الى موقف القانون الجزائي ، من **الفقرات العلمية** ، فال موضوع أكثر دقة ، على وجه التأكيد . فالجهد العلمي البشرى لم يتوقف لحظة ، ولكنه في جيلنا هذا أخذ إبعاداً مذهلة ، حتى شاهدنا نزول الإنسان على القمر ، وأصبح الطريق بين الأرض والكواكب الأخرى ، حلبة يتسابق عليها العلماء ، بالانهم وأجهزتهم ...

ولم تبق نصوص قانون العقوبات ومفاهيمه في منجى من التحديات التي يطرحها تقدم العلم والفن ، بحيث أصبح عجز القانون الجزائي عن اللحاق بركب التطور يبدو لعين البصير ، من أول نظرة فاحصة . ذلك أن هذا القانون يظل قابلاً ساكناً ، حتى إذا حدث ما يعكس صفو المجتمع ، استيقظ وتحرك ، ليضرب « المجرم » الذي انتهك ما كان روسو يسميه « العقد الاجتماعي » . ولكن العلماء يجهدون في مخابريهم ، لاكتشاف ما ينعكس الناس ، ويجربون مكتشفاتهم ، (الطبية مثلاً) على الحيوان قبل الإنسان ، ولكن التجارب لا تجد مداها إلا على الذي اكتشف الدواء من أجله ، وهو الإنسان . فإذا كان على الطبيب أن يتصرف « ضمن حدود مفاهيم العلم المكتسبة » ، وضمن القواعد الأخلاقية الطبية ، فهل يجترح ألماً ، أو يرتكب جريمة إذا خرج من دائرة الشفاء ، الذي يربطه بعقد ضمنى مع المريض ، إلى دائرة التجربة الجريئة ، حين اقتناعه بحاجته إلى مواجهة تحدى المرض ، بوسيلة جديدة ؟ لنشير بذلك إلى مسألة زرع الأعضاء (مثل عمليات زرع القلوب التي بدأها الدكتور كريستان برنار في جنوب أفريقيا ، وانتقلت إلى مناطق أخرى من العالم) ، كما لنشير إلى مسائل صنع المواد الغذائية وحفظها بصورة علمية ، والمقاير المألعة من الحمل ، للوقوف في وجه الانفجار السكاني (١٨) ، وتلقيح المرأة صناعياً ، ومعلقة ذلك بجريمة الزنا ...

(١٧) يجب على الباحث أن يكتشف ما إذا كانت حالة الخطورة ، عامة Générale أي أن الفاعل مستعد أن يرتكب أي نوع من الجرائم ، أو خاصة ، تتفق بنوع معين من الجرائم ، كالسرقة ، والجرائم الخلقية ... كما أن عليه أن يكتشف ما إذا كانت حالة الخطورة هذه ، ناشئة عن أسباب داخلية endogènes ، كالنية في شخص الفاعل ، أو من أسباب خارجية exogènes ، كالترقية ، والوسف الاجتماعي .. ويجب على القاضي أن يستقن من درجة الخطورة ، بأن يعرف بدقة إلى أي حد يستطيع التهم أن يعاود ارتكاب جريمة أخرى .

Di Tullio, principes de criminologie clinique, Paris 1967 P. 372

انظر

وانظر أيضاً 45 Kinberg, op. cit. p. 45 . وقد حسم قانون العقوبات السوري ، مسألة الخطورة ، فقررها بنص صريح على صورتين : الأولى : حالة خطورة متروكة لتقديرها للقاضي (حالة المادة ٢٥٣) ، فيما إذا كان عالماً ، ولبيت اعتياده على الإجرام وأنه خطر على السلامة العامة . والثانية : حالة قانونية ، حددتها القانون نفسه . فقد نصت المادة ٢٥٤ على أن كل مجرم معتاد « يعتبر حكماً أنه خطر على السلامة العامة ، ويلقى عليه بالفرقة » إذا حكم عليه بقطعية ممانعة لأحرية ، من أجل تكرار قانوني آخر « . انظر في ذلك ، كتابنا ، الحقوق الجزائية العامة ، الطبعة السادسة ، دمشق ١٩٦٢ ص ٢٢٨ .

(١٨) وأسست لجنة تابعة للأمم المتحدة تقرراً عن الإجهاض ، بتاريخ ١٩ آذار ١٩٧٢ ، قالت فيه أن الإجهاض لا يمثل خطراً كبيراً إذا جرى في شروط جيدة . واقتترحت لجنة شكلها الرئيس نيكسون لدراسة مسألة تزايد السكان ، إباحة استعمال الجيوب المانعة للحمل والتعقيم والإجهاض .

Le monde, 21 mars 1972 P. 11.

والى جانب التحديات العلمية ، نشهد تحديات أخلاقية عميقة ، وخاصة في مفاهيم الأحداث والشباب ، الخلقية والدينية والاجتماعية الذين غزتهم المسكرات ، واذلتهم المخدرات .

وفي جميع هذه الاحوال ، يجب أن يقبل قانون الجزاء التحدي ، ليتمكن من تحديد المجرم بدون خطأ ، ولا خوف . وهذه مسألة شائكة ، لا يستطيع أن يتصدى لحلها الا مجموعات منسقة من رجال العلم والقانون ، ليظل العلم الجزائي في موكب التطور العلمي ، ما أمكنه ذلك ، دون أن يتخلى عن رسالته في حفظ التوازن بين حقوق الفرد والمجتمع ، ودون أن يخلط بين حاجات العلم في تقدمه ، وبين حماقات ترتكب باسم العلم .

وللامانة العلمية ، نقول ، بأننا ، كمرب ، في حاجة الى بذل جهود ضخمة في هذا المضمار ، لعلنا نخرج ذات يوم من مأساة التقليد والمحاكاة ، الى حلبة الابداع والابتكار . ولكن للامانة العلمية نقول ايضا ، ان ما تفعله السلطات العامة ، لتحقيق هذا الهدف ، لا يكاد يضمن ولا يغنى عن جوع ، على تفاوت بيئ ، بين نظام ونظام .

ولم يفت الفوت . فقد قال الاستاذ الألماني فون ليست ذات يوم لطلابه ، ان عليهم أن يتجهوا الى دراسة الاجراءات الجنائية ، لأن مواضع القانون الجنائي قد استنفدت . ولكن الأيام برهنت على أن مواضع القانون الجنائي قد تجددت ، وأصبح الباحثون في علوم الاجرام والسياسة الجنائية (١٦) والأمراض النفسية والعقلية وعلم الاجتماع الجنائي ، وعلم العقاب يتأون كل يوم بالطريف المتع .

ويجب على رجال هذا القانون ، أن يقفوا للتحدي ، ويفقهوه ، ويتفهموه ، ويتطوروا أنفسهم ، لكي يتطور قانونهم ، فلا يظل قاصدا والركب يحث الخطى ... لا سيما وان الاجرام يتفاهم ، وأناس معه في معركة ، وان المجرمين يطهرون أساليبهم (٧٠) ، ومن البديهي أن يتطور السلاح الذي يقف في وجههم ، والا كانت المعركة غير متكافئة يدفع المجتمع من راحته وهدوئه ، ثمن الخسارة فيه . وانها لخسارة جسيمة حقا .

(٦٩) انظر الدكتور احمد فتحي سرور ، السياسة الجنائية (فكرتها ومذاهبها وتطبيقاتها) القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٦٩ .

(٧٠) خلف الدبلوماسيين والقضاة والأطباء والطائرات ، والتهديد بقتل الرهائن للحصول على فدية مالية .

وأخطر من ذلك . انهاء الاجرام الدولي الفسح ، الذي يستغله رجال اعمال من ذوى الباقات البيضاء ، يعيشون مترفين على حساب مجتمع منحل ، الى الاجرام الذي يبرف باسم Racket ، وهو التجارة بالنساء ، وتهريب المخدرات وادارة بؤوت سرية للخطر والدعارة والقمار .

ويقدرون دالم اعمال الجريمة ، في فرنسا ، سنويا بخمسين مليار فرنك قديم ، وهو في الولايات المتحدة ، اكبر بأربعين مرة ...

انظر في هذا ، كتاب Privat Le monde du Crime مطبعة Privat باريس ١٩٦٨ ص ١٠ تحت ادارة الاستاذ R. MERLE .

أحمد محمد خليفة *

اتجاهات معاصرة في الفكر الإجتماعي عن الجريمة

(١)

بعد الحرب العالمية الثانية كانت التنمية السائدة في اسماح العالم هي البناء والتعمير ، وبعد سنوات وعلى سبيل التأكيد قبل الستينيات بدأ العالم يدرك أن المسألة ليست مجرد البناء وإن العناصر الانسانية قد اهتمت في طريق البحث عن مجرد النمو Growth ، ومن ثم أصبحت الكلمة الرائدة هي « التنمية » Development ، حتى أن منظمة الأمم المتحدة أعلنت أن الستينيات هي حقبة التنمية العالمية ، ومن نقطة البداية تلك بدايات تنبثق موضوعات متتالية تستأثر بالاهتمام وتمكس القلق على مستوى الحياة الانسانية ونوعيتها .

* الدكتور أحمد محمد خليفة رئيس مجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في ج.م.ع والوزير الأسبق لوزارة الشؤون الاجتماعية كما تولى عددا من المناصب الهامة في الأمم المتحدة .

مسألة الشباب وتورته أو فوترته التي تتسائل عن ملائمة الأوضاع القائمة وتميل أحيانا الى رفض هذه الأوضاع والأسس ، وإلى شجب مجتمع الصراع والمنافسة القائمة تطلعا الى مستقبل أفضل .

تزايد السكان أو الانفجار السكاني ومما يعنيه من تهديد الكم للكيف ، حتى تهدد التدهور حياة الإنسان عن طريق عدم الشعور بالمسؤولية والاتكالية وسوء التخطيط وقصر النظر .

المخدرات واعصارها العاتى لا بما يهلك فحسب ، بل بالرمز الى أن حقائق الحياة قد أصبحت لا تحتمل ، حتى أصبح المخدر قد مر طريقا للهرب والخلاص ، ومن ثم أصبحت تجارة المخدرات صناعة دولية هائلة تتخطى الحدود ، صناعة تتاجر في الموت وتعكس موت الضمير .

مشكلة البيئة وما يقال من أن كوكبنا ينتحرويدمر نفسه عن طريق تدمير البيئة وتسميها واجهادها واساءة معاملتها ، فانما يضع الإنسان يديه في أرضه بلور فئاة .

ثم الجريمة والانحراف وهى موجة هائلة هادرة اجتاحت المجتمعات جميعها على اختلاف في الصنف واختلاف في الكيف ، ولم يسلم منها أحد ومن آلامها وويلاتها . وهنا تكمن مفارقة عجبية ، وهى أن الضمير الانساني على المستوى المحلى والدولى لم يتقدم للتخفيف من مشكلات الجريمة قدر ما تقدم بالنسبة للمشكلات الأخرى .

لقد حظيت المخدرات والبيئة والانفجار السكاني وغيرها من المسائل والمشاكل ذات الإبعاد العالمية بنصيب الأسد مقارنة بما حظيت به قضية مكافحة الجريمة من عناية ، ولا نقصد فحسب ما يتفق من مال على مرافق العدالة الجنائية من شرطة ومحاكم وسجون ، ولكننا نقصد الانفعال الحقيقي والاقدام الواعي والادراك الكامل للأفاق والإبعاد التى وصلتها ويمكن أن تصلها موجة الجريمة فى المجتمع الحديث .

ولعل مرجع هذا اننا الى حد كبير مازلنا نخلط فكرة الجريمة بالفجبيات . ان ما يطلق عليه الجرائم التقليدية مثل السرقة والحريق والقتل والاغتصاب لم يعد مركز الخطورة ، والمجرم لم يعد ذلك المخلوق الهمجى الغريب الذى ينبذه المجتمع والذى يختلف تماما عن باقى الناس ، هذا فكر مضى وانتهى وقد أصبحنا بعيدين عن المنطق المبروزى كل البعد وأصبحنا نعلم ان المجرم يمكن ان يكون مثل أي واحد منا ، بل يمكن أن يكون مدفوعا بذات الدوافع ، وان الفعل الاجرامى متغير السمات وذو طبيعة مائعة ، وان الافعال الاجرامية وغير الاجرامية معترجة معا يحملها تيار الحياة الذى لا ينقطع .

لقد أصبحت الجريمة بعيدة كل البعد عن أصولها الفجبية الاولى وأصبحت تأخذ بتلابيها نسيج ومصير المجتمع كله . وأصبح علينا ألا نبذ جهودنا ونحصرها في بعض الافراد الذين درجنا على دمنهم بالوصمة والجريمة تاركين الامتدادات الحديثة التى امتدت اليها مخالب الجريمة والتى تحظى منا بالانكفات والادراك الملائم لخطورتها .

وليس معنى ذلك اهدار المعنى البشرى للجريمة على مذبح المعنى الاجتماعى . ليس معنى القول بان المجتمع هو الذى يصف الفعل بصفة الجريمة أن الفعل الاجرامى لا يضرب بجدوره الى اعماق الطبيعة البشرية ، وأنه ليس - في معظم الأحيان - الا اشباعا لميول وتحقيقا لنزعات

مستقرة في نفس الانسان بحكم طبيعته . وانما نقصد الى القول بأن المجتمع هو صاحب الحق النهائي على هذا الفعل بحيث يستطيع اعتباره جريمة أو عدم اعتباره كذلك بصرف النظر عن دلالاته على نزع ترمي الى اشباع الحاجات الفردية .

ومع ذلك فان بعض العلماء يذهب الى ان هناك افعالا تحرمها كل المجتمعات اى انها من قبيل الجرائم الطبيعية . ويناصر العلامة **جاروفالو** هذا الرأي على أساس ان هذه الافعال تنتهك أولى مبادئ التعايش الاجتماعى ، التى تستنكر الاعتداء على الآخرين فى أجسامهم أو أموالهم كالقتل والسرقة ، والواقع انه فى الامكان ذكر امثلة عن مجتمعات لا تنظر الى هذه الافعال نظرياً الى شىء محرم .

على انه بالرغم من ان كافة العصور قد شهدت تحريماً لبعض الافعال ، فانه من الصعب ان نبين ملامح مشتركة تدل على ان المجتمعات كانت تصدر في آرائها عن مصدر واحد ، ولعل اهم مصادر التحريم واقواها واعمقتها اثرًا فى حياة الجماعة هى الدين والاخلاق والقانون .

وتشمل دائرة المحرمات فى اى مجتمع ساروشوا في طريق التطور جانباً من المحرمات تتدخل السلطة الحاكمة بنفوذها وقوتها لتؤكد تحريمها فترى قناعة بأن الدين قد ينهى عن اتيانها ويهدد مقترفيها بالعقوبات الاخروية أو ان المجتمع يستنكرها لانها تتناقض مع الاخلاق . (١)

قد نستطيع القول بصفة عامة انه فى المجتمعات المعاصرة فان المناخ الخلقى والقيم السائدة وما يغطى عليه من معايير لسلوك انما تعكس البناء السياسى اكثر مما تعكس الموقف الدينى ، وبمعنى آخر فان التحريم يصدر عن سلطة خارجية أكثر مما يصدر من قيم وأخلاقيات داخلية ، ومن الواضح ان اى اعتبار خلقى فى العصر الحديث مرتبط بحالة التكنولوجيا او حالة المعرفة .

وهذا يضعنا ازاء الابعاد الآتية : البعد الدينى ، والبعد الاخلاقى ، والبعد السياسى . وقد نستطيع ان نضيف اليها البعد المعرفى او التكنولوجى بحيث ينبثق التحريم فى نهاية الامر من امتزاج وتناظر وصراع هذه الابعاد الاربعة .

ويبدو اننا سوف نستمر فى ربط عقائدنا الى معارفنا ، وان نناقش الامر من معا دون ان ندرك ، وان كان الامل ان يرى المستقبل تقارباً اكبر بين هذين الاعتبارين . ومع ذلك فقد نجد اتجاهاً يدعو الى الفصل بين العقيدة والمعرفة ، والقول مثلاً بأن بعض المبادئ الاخلاقية التى قد لا تجد سنداً عقلياً او علمياً مطلوبة فى حد ذاتها على أساس انها ذات قيمة مطلقة ، وقد يكون الالتجاء فى هذا الى نصوص مقدسة او القول بالقانون الطبيعى . (٢)

والجريمة ، وان كانت ظاهرة اجتماعية - لا أن تفسرها غير مقتصر على العوامل الاجتماعية ، اذا أنها من ناحية أخرى مظهر من مظاهر النشاط الفردى تحكمه العوامل الفردية الى حد ما .

(١) خليفة ، احمد محمد : مقدمة فى دراسة السلوك الاجرامى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ ، ص ١١ ، ١٢

(٢) Wilkins, Leslie T. »Crime and Criminal Justice at the Turn of the Century« Paper presented at the 77th Annual meeting of the American Academy of Political and Social Science. Philadelphia, 1973.

وقد كانت أولى الدراسات العلمية في علم الاجرام ذات طابع اجتماعي . وذلك على يدى البلجيكي كيتليه (Quétellet ١٧٩٦ - ١٨٧٤) الذى نشر في عام ١٨٢٢ بيانات احصائية تتصل بتوزيع الجريمة مكانيا وتبعاً للمناخ والوصول . كما ذهب النظرية الماركسية منذ عام ١٨٥٠ الى أن سبب الجريمة نظم وعوامل اقتصادية ، وهى النظرية التى بسطها الهولندى بونجر (١٨٧٦ - ١٩٤٠) Willem Bonger بعد ذلك في اوائل القرن العشرين .

وبمقدم لبروزو ابنى الوضعية الايطالية اتجه البحث الى الفرد على شكل كاسح ، وصف بانه انقلاب استولى به الاطباء على مقاليد علم الاجرام . ولكن لبروزو نفسه في أعماله المتأخرة ، سمح للعوامل الاجتماعية بمكان محدود متأثراً في ذلك بآراء فرى Ferri الذى يعد فعلاً اول من اقر بأهمية كافة العوامل من بيولوجية ونفسية واجتماعية في احداث الجريمة ، ومن ثم يمكن أن يعد والد علم الاجرام بمعناه التركيبى . (٣)

وتاريخ علم الجريمة منذ ذلك الحين يزخر بالعلماء الذين مكفوا على تفسير السلوك الاجرامى بآراء ونظريات يغلب عليها الاتجاه البيولوجى او النفسى او الاجتماعى .

لقد ظهر الاتجاه الاجتماعى في دراسة الجريمة واضحاً في نهاية القرن التاسع عشر في حركة تحد للانكار اللبروزية قادها **لاكاساني ومانوفريه وجابريل تارد** فضلاً عن عالم الاجتماع **دوركايم** الذى منى بالجريمة في ابحاثه عناية خاصة .

والى الحرب العالمية الاولى كان الفكر الجنائى والبحث مرتكزا في أوروبا ، وكان الاهتمام بالدراسات الامبريقية للانسان والمجتمع الانسانى قد بدأ في الظهور ، صدى لكتابات **داروين** و**كومت** و**سبنسر** ، وأخذ الوضعيون يأملون في اتخاذ هذا المنهج وسيلة لمعرفة أصول الجريمة وبالتالي السيطرة على النظم الوقائية والعلاجية ، مما كان حرياً بأن يمس بطبيعة الحال نصوص القانون نفسه ، وقد رأينا مظاهر الاهتمام في ايطاليا وفي فرنسا ، وان كانت له انعكاسات اخرى في بلجيكا وهولندا والمانيا .

لقد كان تقدم الابحاث الجنائية في فرنسا مدعماً الى نتائج عملية في اصلاح السجون والاساليب العقابية ، وبرز في هذا الاتجاه **فييدال وكوش** في مجال انظمة السجون ، وكذلك **سالى** في كتابه عن تفريد العقوبة ، كما اشتغل **تارد** بموضوع المسؤولية الجنائية .

الا ان دراسات علم الجريمة في أوروبا ظلت تعتمد اساساً على موقف كليات الحقوق ، وخاصة اساتذة القانون الجنائى الذين كانوا مستغرقين وكادوا ، في النواحي الفقهية ، وحتى عندما تخفف هذا الاتجاه فقد ظلت العلاقة بين القانون والعلوم الاجتماعية والنفسية محل شك وقيل من الحساس ، وظلت بالتالى علاقة القانون الجنائى بعلم الجريمة فائرة على احسن الفروض .

أما أعظم تطور في المدرسة الاجتماعية في علم الجريمة فقد حدث في الولايات المتحدة الامريكية . وكان الامريكيون كغيرهم متأثرين حتى اوائل القرن بكثير من الاتجاهات اللبروزية ، ولم يحدث الا بعد نشر كتاب **جورنيج** أن برز الاتجاه الى النواحي الاجتماعية . وقد لغت دراسة الجريمة انظار

(٣) خليفة ، احمد محمد : مقدمة في دراسة السلوك الاجرامى - المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٢ .

علماء العلوم الاجتماعية فاستفادت من الاهتمام البالغ الذى نالته العلوم الاجتماعية فى الولايات المتحدة . يضاف الى ذلك ان الجريمة فى الولايات المتحدة تعد مشكلة قومية خطيرة ، وزاد من خطورة هذا الوضع الرأى السائد فى أن مرافق العدالة الجنائية لا تعمل بالكفاية أو بالنزاهة اللازمة ، مما يشجع على ظهور الجريمة المنظمة التى تحميها بعض السلطات ، ومن هنا كان الاهتمام بدراسة الجريمة والانفاق الكبير على هذه الدراسات . (٤)

وتذهب المدرسة الاجتماعية الى أن السلوك الاجرامى ينبع من نفس العوامل التى ينجم عنها أى سلوك اجتماعى ، وقد اخذ البحث من هذا المنطلق اتجاهين رئيسيين ، الاول محاولة الربط بين الجريمة والتنظيم الاجتماعى ، مما أثار البحث فى الصراع الحضارى والحراك الاجتماعى والمنافسة والعقائد السياسية والدينية والاقتصادية والملاحم السكانية والثروة والدخل والعمل ، والاتجاه الثانى هو الاتجاه الاجتماعى النفسى ومحاولة تبين العمليات التى تحول الشخصية الى طريق الجريمة ، وهى عمليات مرتبطة بالتعلم والنزعات . وتعمل بحوث على النفس الاجتماعى فى دراسة شخصية الإنسان من حيث هو مخلوق اجتماعى ، وتتابع عملية التماجد فى المجتمع وتنشئته الاجتماعية ، تلك العملية التى تبدأ بالولادة وتظل الحياة بطولها تهتئمة الفرد للحياة الاجتماعية ، وبث الروح الاجتماعية فى كيانه الفردى .

والواقع أن هناك زحمة من النظريات والافكار والعبارات تحاول تفسير السلوك الاجرامى بصورة بلغ بها التداخل وعدم الانضباط الى حد أنه من العسير حتى مجرد المقارنة بينها ، فهناك - بين عشرات الافكار - نظرية ساذرلاند فى المخالطة المتفارية Differential Association ، وميرتون فى الانومية Anomie وسيلين فى الصراع الحضارى ، والواقع أنه باستثناء ساذرلاند فليست هناك نظرية تدعى أنها شمولية ، بعض النظريات تسمى الى تفسير سلوك انحرافى بذاته او نموذج اجرامى بذاته ، ومعظم النظريات تقدم تفسيراً لاحد العوامل الداخلة فى التفسير ، وميرتون لا يريد ان يقدم تفسيراً عاماً للجريمة ، ويقول ان نظرية الانومية تقدم تفسيراً لبعض نماذج السلوك الانحرافى فحسب ، ويقرر ان بعض النظريات النفسية يمكن ان تكون مكملة لنظريته ، وسيلين يؤكد أن أساس البحث هو انتهاك القواعد السلوكية وليس النصوص القانونية ، وان أقر بأنه الى زمن طويل سوف يتركز الاهتمام على هذا الجانب من الانتهاكات الذى يضمه قانون العقوبات (٥) .

وفى هذا المجال تبرز نظرية المخالطة المتفارية التى تعنى فى النهاية وفى حقيقة الامر أنه لا توجد نظرية علمية تفسر السلوك الاجرامى ، وانه ليس هناك عامل بذاته يقدم هذا التفسير .

والواقع ان احدا لم يعد يؤمن بأن عاملاً واحداً أياً كان يمكن ان يفسر السلوك الاجرامى ، ولا وجود - فى الواقع - لنظرية يمكن ان تفسر السلوك الاجرامى بكل صوره . وقد تركت العصبية العلمية مكانها لشعور عام أصبح يسود واساط علماء الجريمة بأن كل هذه الاتجاهات لا تعارض بينها ، وإنما يشير كل منها الى جانب من المشكلة ، وان مستقبل علم الجريمة معلق بمقدرة العلماء وتكاتفهم على الدراسة التركيبية لهذه الحقائق المتناثرة .

(4) Radzinowicz, L. «In search of Criminology». London, Heinemann, 1961. P.123.

(5) Sutherland, E.H. and Cressey, D.R. «Principles of Criminology» Lippincott, 1960. P.20.

هكذا كان البحث الاميريقي في الجريمة قد أصبح يملأ الافاق منذ اوائل القرن العشرين وبالذات منذ ان اصدر هيلي كتابه الرائد « **المجرم الفرد** » The Individual Offender في عام ١٩١٥ ، حتى صدر كتاب **جلوك** « كشف النقاب عن جناح الأحداث » Unravelling Juvenile Delinquency في عام ٥٠ ، ويمكن القول انه في هذه المرحلة قد تم تكديس اكوام من المادة والمعلومات والإحصاءات لا تكاد تقع تحت حصر .

ولكن صدر في عام ١٩٣٣ مؤلف خطير كان بمثابة « رياح عكسية » في وجه هذا التيار .

وكان هذا الكتاب بمثابة وقفة من الشك ازاء الامال التي اخذت تتصاعد بشأن ابحاث علم الجريمة ، وانها ستؤدى الى العثور على اسباب وعوامل السلوك الاجرامي ، وبالتالي ستجد الدواء والترىاق الذى يؤدى الى اراحة المجتمع من مشكلات الاجرام .

كان مؤلف « **الجريمة والقانون والعلم الاجتماعي** » Crime, Law and Social Science **مايكل وادلر** عنيقا ، وكان ما كتب بشاطور بغير هوادة او مواربة حتى قيل « انه ينزل في النفس مذاقا مثلما يتخلف عن زيارة سلخانة في شيكاغو » ، فقد وصل المؤلفان الى حد انكار وجود علوم حقيقية في ابحاث علم النفس وعلم الاجتماع ، وبالتالي كما يقولان فان خطورة المشكلات العلمية للجريمة تدفعنا الى ان نبحث عن الحلول ليس من طريق البحوث التي سادت حتى ذلك الوقت لعلم الاجرام ، بل عن طريق محاولة خلق علوم حقيقية في النفس والاجتماع حتى اذا تحقق ذلك ، حق لنا ان نعلم اننا بدانا البحث في اسباب السلوك الانساني (٦) .

لم يأخذ المؤلفان اتجاه النقد المعتدل الذى يعنى على كل هذه البحوث انها تميل الى تبسيط الامر أكثر مما ينبغي ، وتحاول تأكيد فعالية عامل معين من بين العوامل بطريقة تحكمية . لقد رفض مايكل وادلر هذا الموقف وذهب الى القول بان اى محاولة للخروج بعامل او عوامل معينة على انها جذور الجريمة لا تستحق حتى مجرد المناقشة فانها اساسا انما تقوم على مادة لا قيمة لها على الاطلاق .

ولاشك في ان هذه الصرخة المبكرة هيأت الاذهان الى الموقف الحالي الذى لم يعد مبهورا بالبحث « **الدونكيشوتي** » وراء ميكروب الجريمة بما لم اكتشاف المصل المضاد ، وهم او حلم قد اذن بالزوال لاننا نعرف الان خيرا من ذلك . نعرف هذه الصفات الغامضة التي تجعلنا على ما نحن عليه ، وتحدد ميولنا الى افعال معينة قد تحدد لنا اتجاهات مختلفة في نظر المجتمع . وان دراسة الجريمة هي دراسة الانسان او بالادق دراسة الانسان في المجتمع ، او بادق من هذا ايضا دراسة الانسان في مجتمع ديناميكي متغير بلا انقطاع . فالجريمة صور متحركة أكثر مما هي لقطة ثابتة من آلة تصوير .

وفوق ذلك ، فقد أصبح الان لدى معظم علماء الجريمة ان المجرم الذى تصفه السلطة العامة بهذا الوصف ليس الا الحصيلة النهائية لعمليات طويلة من الطرح والاختيار ، وان كثيرا ممن يعدون من أمثاله في نظر بحوث الجريمة كان من الممكن ان يدخلوا في هذه الحصيلة ، وان نظام الضبط في

أي مجتمع هو الذي يتولى هذه العملية المعقدة من الطرح والاختيار . بمعنى أن المواطن الذي تلحق به صفة الجريمة في مجتمع معين وإن كان يعكس حقيقة مفهوم الجريمة في هذا المجتمع ، إلا أنه يجب أن يقال أيضا أنه يعكس نظام الضبط في هذا المجتمع الذي يفرز من بين المجرمين فعلا من يضع عليه بطاقته الرسمية .

لهذا فإن جانباً كبيراً من مادة بحوث الجريمة أكثر فائدة في الدلالة على طبيعة نظام الضبط لهذا المجتمع أكثر من كونها وسيلة إلى معرفة لماذا يرتكب بعض الناس أفعالا إجرامية . ولتأخذ مثالا على ذلك ما يمكن أن تصل إليه بعض الأوراق العلمية من أن الشبان الجانحين في سن معين في مدينة معينة يأتي أربعون في المائة منهم من أسر مفككة بالطلاق بينما الشبان الجانحون من نفس السن في بلد آخر يأتي منهم عشرون في المائة فقط من هذه الأسر ، فما قيمة هذه الملاحظة المقارنة ؟

أولا نحن لا ندرى شيئا عن الميائزات التي أدت إلى القبض على هؤلاء في كل من المدينتين ، وربما في المدينة الأولى رجل الشرطة مختص بمنطقة محددة معينة يعرف الأسر فيها جيدا وعندما يقبض على شاب يعرف أسرته فإنه يسلمه إليها ، بينما في المدينة الأخرى تكون الشرطة مركبة مما يؤدي إلى اختلاف نسبة المقبوض عليهم في العائلات الكاملة إلى المقبوض عليهم في العائلات المفككة ، ثم ما الذي نعرفه عن معنى الطلاق في كل من المدينتين هل الطلاق طبيعي أم أنه وصمة اجتماعية وهمل يؤدي إلى تصعيب الحياة ، وهمل هو أسلوب يختص بدرجة أكبر بطبقة معينة من المجتمع وهل تكرار الزواج ينظر إليه بتسامح أم على أنه علامة انحلال (٧) . وبالتالي فإنه من الأحكم الانبعاث دراسات المقارنة بالأرقام الرسمية ، بل يجب أن تكون نقطة البدء هي نظام الضبط ، والنقطة الثانية أن يكون الجناء منظورا إليهم من خلال التنظيم الاجتماعي الكامل لكل مجتمع . علينا أن ندخل في اعتبارنا منظور المجتمع الكبير وهو ما يفهم منه أن دراسة علم الجريمة هي في الحقيقة دراسة لعلم الاجتماع المقارن . وإلى جوار الاهتمام بالنسق الاجتماعي شاملا ، وقد يكون ذلك صعبا فإن الاهتمام يجب على الأقل أن يتجه إلى المنظمات الاجتماعية المحدودة كمجتمع السجن والشرطة والمدرسة إلى غير ذلك في إطار كل مجتمع على حدة .

وهذا ما يجعل أكثر الموضوعات جدارة بالاهتمام بالدراسة المقارنة لمعنى الانحراف والاضطراب الاجتماعي ، لأن مقارنة المجرمين وصفاتهم لا تعني شيئا أن لم تكن في إطار دراسة مقارنة لا تقل دقة عن ملامح المجتمعات التي ينتمون إليها .

لقد كانت دراسة الجريمة لمدة طويلة مرتبطة بقانون العقوبات إلى حد قول فرانكسكو كروا أن الجريمة ليست حقيقة في الواقع بل حقيقة في نصوص القانون ، ومهما كان في هذا القول من الصحة ، فمن يستطيع أن يشك في أن القانون نفسه أداة اجتماعية ، وأن قانون العقوبات نفسه أداة لحماية المجتمع من الجريمة وأنه بالتالي يخشى دائما أنه كلما توغلنا في الدراسات الفقهية واقتصرن عليها فإننا نبتعد بالتدريج عن الوظيفة الأساسية للقانون .

لقي القانون الجنائي ، طوال المائة عام الأخيرة على الأخص ، اهتماما فقهيا كبيرا استخلص المبادئ العامة ، وبلور الأصول وصقل الصيغ والمعايير .

(7) Christie, Nils

»Comparative Criminology». Canadian Journal of Corrections. Vol. 12 (1970) P.3.

ولكن جانباً من الدراسة ظل دائماً أقل حظاً وهو إخضاع القاعدة القانونية لفكر شامل عميق أصله في حقائق الحياة الاجتماعية وقرعته في سماء القيم والنفائات . فكل يقلب القانون لا متسائلاً عن مقاصد الشارع وإنما عن الحقائق والمثل التي تكافئ وتفاعلت لتخرج الى الوجود القانوني فعلاً يوصف بالجريمة .

ولاعني ذلك ان الكلمة الاخيرة في التجريم ليست لارادة المشرع . ولكن هذه الادارة التي تأخذها الدراسة الفقهية اخذ مجرداً ، لا تعمل في الحقيقة في الفراغ بل تتحرك تحت ضغط مادي وضغط معنوي ، يمثل اولهما في عوامل اجتماعية والثاني في قيم ومثل . وبين هذه وتلك يضع المشرع سياسته في التجريم .

وقد برز الاتجاه الاجتماعي في الدراسة القانونية عندما نظر بعض العلماء الى ظاهرة القانون في غير تقيد بنصوص قانون معين . وعندما نظروا الى القانون نظرة وضعية غير متأثرة بالميثاقية التي صحبت القانون طويلاً .

ولعل المدرسة التاريخية Historical School وهي تمثل رد فعل قوى لعقبة القرن الثامن عشر وايمانها بالقانون الطبيعي ، هي بداية هذا الطريق الجديد .

وقد اظهرت المدرسة التاريخية في جناحها الالماني بقيادة سافيني وجناحها الانجليزي بقيادة **مين** Maine ، حقيقتين : الاولى ان القانون متصل مباشرة بالمضمون الاجتماعي Social Context وبذلك أصبح المجال الاجتماعي مفتوحاً للدراسة القانونية . والثانية ان الاجراء المنطقي المجرد ، والفروض التجريدية من العدالة لا تكشف الحقائق الاجتماعية للقانون .

ولكن الارض التي كشفت عنها المدرسة التاريخية لم تحتلها قوائها بل رفع عليها علم الفقه الاجتماعي . ولعل ذلك يرجع على ما يرى سالي الى ان المدرسة التاريخية قصت اجنحتها من مبدأ الامر باعلانها العجز عن التدخل في تطور القانون ، وان كل ما يستطاع هو ان ننظر ونلاحظ ونسجل . رفضت ان تكون وسيلة لخلق القانون او تفسيره ، بينما على التاريخ في دراسة المجتمع ان يكون قوة خالقة . ولكن المدرسة التاريخية وقفت في منتصف الطريق .

ولعل الفضل الاول يرجع الى **مونتسكيو** الذي حرر التفكير القانوني من الشطحات الصوفية والنزعات الميثاقية وقربه الى حد ما من الوضعية المقارنة . والى هذا اشار بنتام اذ قال انه الى ما قبل مونتسكيو في « روح القوانين » L'Esprit des lois لم يكن يكلف المشرع نفسه اكثر من الرجوع الى الانجيل او الى القانون الروماني بغير اهتمام بعوائد المجتمع الذي يشرع له او ببشرته .

ويعتبر مونتسكيو اول رائد لاجتماعية القانونية بكتابه « روح القوانين » الذي قضى عشرين سنة في رحلات طويلة وقراءات مرهقة ليجمع مادته ، ولو ان هذا الكتاب لا يعد رغم ذلك بحثاً علمياً بالمعنى الدقيق وان ظل منهلاً غزيراً بالمساحة وتعرض لمن مشاكل . واذ كان مونتسكيو مثل كل معاصريه يذكّر القانون الطبيعي فانه في الواقع تحداه ، ويقصد الى النزعات الطبيعية للانسان التي لا يجوز للقوانين ان تغفلها او تناقضها . وقد ناقش عوامل مختلفة كالمنطق والدين والعادات والتجارة وشكل الحكومة ، محاولاً ان يثبت ان قوانين كل بلد مرتبطة بهذه العوامل وغيرها . بل انه يرى ان القانون الذي تصوغه الجماعة يشارك في صياغة الجماعة نفسها .

والواقع ان القانون لم يكن في حاجة الى مونتسكيو لكي يشتغل بعلم الاجتماع فقد اشتغل به دائما دون ان يدري . فعندما شعر المجتمع بضرورة التعليم أصبح التعليم اجباريا ، وعندما شعر الناس بالحاجة الى حرية الفكر جعلت من اساس القانون . وكان الاضرار جريمة فأصبح حقا . وكان التسول عملا مقدسا في المصور الوسطى فأصبح جريمة . ولاسبيل الى تفسير اختفاء جرائم وظهور جرائم ، واختلاف النظر الى خطورة الجرائم بغير الاستعانة بعلم الاجتماع الا ان الفضل الاول في القيام بدراسة علمية منتظمة في اجتماعية القانون يرجع الى العلامة **أهرنج** Ihering الذي عكف على دراسة تطور القانون الروماني وخرج بفلسفة متماسكة من هدف القانون وآراء مدروسة عن ارتباطه بالواقع الاجتماعي ، ولهذا اشتهر مذهبه بمذهب الفقه الاجتماعي Sociological Jurisprudence .

وينظر الفقه الاجتماعي الى القانون في ضوء العلوم الاجتماعية كما ينظر اليه الفقه التحليلي في ضوء المنطق ، وكما تنظر اليه المذاهب المثالية في ضوء القيم المطلقة .

فالقانون إما كان مصدره حقيقة اجتماعية من حقائق المجتمع المتبادلة التأثير والتأثير . محتوى القانون يتأثر ويتبع ما يجري في المجتمع ، كما ان القانون اثره في المجتمع . وما دام المجتمع في تحول وتغير فان القانون هو الآخر في متابعته للمجتمع ، يرد عليه التحول والتغير ولو كان شريعة مقدسة .

وعلى ذلك يذهب الفقه الاجتماعي الى ان التشريع لا يفني في الاقدام عليه مجرد الاسترشاد بمثل ، او الاستعانة بمهارة فقهية تحسن تغليب النصوص وتحليلها ، بل لا بد فيه من دراسة اجتماعية تبحث عن الحقائق الاجتماعية المتصلة وتبحث في كيفية انفاذ هذه القوانين في الواقع الاجتماعي . ومن ناحية اخرى فان التاريخ القانوني يجب ان يفهم في ضوء الصلات بين النظام القانونية والاحكام والمذاهب ، وليس التشريعات فحسب ، وبين الاوضاع الاجتماعية .

بل انه من وجهة النظر الاجتماعية الحديثة لا يكون التساؤل عن ارتباط الواقع الاجتماعي بالقانون فحسب بل ارتباطه بالضبط الاجتماعي عموما . ذلك ان القانون لا يساير التغير الاجتماعي دائما وذبدبات التحريم في الواقع الاجتماعي اشد مما تسجله القوانين وخاصة اذا فصل بين المجموعة القانونية ومثالها من تعديلات حثت طويلا . ولهذا فعلينا ان نقبل أحيانا ذلك الوضع العجيب من عدم وجود ارتباط بين قاعدة ما من القواعد القانونية وبين الاوضاع الاجتماعية القائمة . ففي بعض الأحيان تبدو القاعدة القانونية شاذة ، اذا ان التشريع قد يتخلف جيلا او أكثر عن الرأي العام والقضاء قد يتخلف هو الآخر جيلا او أكثر عن التشريع (أ) .

لهذا كله كان لا بد ان يثور التساؤل دائما عما اذا كانت القوانين القائمة تتابع التغير الاجتماعي ام انها ازالته للتغيرات التي وقعت قد أصبحت عديمة الفائدة او حتى معارضة للاتجاهات العامة . دون ان يغيب عنا ان القانون لا يعكس مشاعر وخلفيات الشعب فحسب ، بل انه يساعد في خلق مشاعر وخلفيات ومواقف خلقية يرى انها تحمي المصلحة العامة ، ووظيفة خلق هذه الضوابط والمواقف ليست يسيرة بل محقوفة بالحساسية والخطر وقد تؤدي الى انفجار معاكس اذا لم يجز تناولها في كثير من الحلر .

(أ) خليفة ، احمد محمد : النظرية العامة للتجريم ، دار المعارف بمصر ١٩٥٩ ، ص ٤٤ / ٤٨ .

ولهذا لم يكن ممكناً أن يغفل موضوع التجريم من موجة الأبحاث التقييمية التي استهدفت دراسة علمية لقواعد التجريم والعقاب سعياً وراء إثبات مدى ملاءمتها في أداء دورها الاجتماعي ، ومن أجل هذا انتشرت الدراسات التي تعنى بتحديد معنى الانحراف ، وإجراء قياسات للرأي العام تتناول التجريم وتشديد العقوبة أو تخفيفها وأنواع العقوبات ومدى فعالية التجريم والعقاب في إحداث الردع العام .

فإذا كان القانون اجتماعياً لازماً ، وعلمياً يسعى إلى دراسة الظواهر التي يفترض أنه إنما يقوم من أجل تنظيمها ، والتشريع هندسة اجتماعية ، كان التعاون بين رجل القانون ورجال العلوم السلوكية ضرورة لا يعد القانون عنوان الحقيقة الاجتماعية الذي لا يقبل الدحض ولكي نجد الحافز لدينا لاختبار القانون إزاء الحقائق كما نختبر الحقائق إزاء القانون .

والواقع أنه من الصعب أن نتخيل أن يجرى التشريع بغير محاولة علمية تسعى إلى بناء العلاقات بين القانون والقائم والقانون المقترح والمجتمع الذي يسعى القانون إلى تنظيمه وخدمته . محاولة تعين المشرع على الوصول إلى قرار في أي الطرق يسلك بين طرق مختلفة مفتوحة أمامه .

ومنذ أول القرن فان روسكو باونف قد أبدى رأيه في أن يكون أستاذ القانون المعاصر دارساً لعلم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية .

إنه من المألّف حقاً أن نتخيل أن دور رجال القانون سوف يقتصر على أن يحاضروا ثم يعيدوا محاضراتهم في القانون ، وإنما على القانون أن يشق طريقه إلى غير المكتبات القانونية لا لكي يفر من نفسه وذاته ومهامه ، وإنما لكي يجد مكانه في الصنوف التي تؤدي وظيفة اجتماعية أساسية هي الهندسة الاجتماعية ، ولا شك أن رجل القانون ورجل القانون الجنائي له مكان في هذه المسيرة ، وإذا كان رجل القانون ليس بالضرورة مسلحاً بالمعرفة بمناهج البحث في العلوم الاجتماعية والاحصاء وما شاكل ذلك ، فإنه ملتزم مع ذلك بأن يتحالف مع من كانت هذه المعارف في صلب تكوينهم ، ليكون هناك بحث لفريق متكامل من الباحثين فيهم رجل القانون .

وقاعدة عامة فان رجال المنهج يأتون من العلوم الاجتماعية الأخرى أكثر مما يأتون من علم القانون وإن كان البعض يتساءل أحياناً ، هل هم حقاً من علماء الجريمة أم مجرد فنيين يحاولون فرض سلسلة من الأدوات التقنية المستعارة على ميدان يفهمونه دائماً ، وأنهم عادة ذوو مهارة كبيرة في جمع المادة ومعالجتها وتقديمها في عبارات جذابة ولكنها في الغالب لا تغلف إلا حقائق تافهة مشكوك فيها ، حتى يصبح الغرام بهذه الاشكال الانيقسة هو الهدف أكثر من الانشغال بالظاهرة نفسها ؟

وعلى أي حال - إذا كان كل علم من العلوم الاجتماعية قد سار أشواطاً متطوياً على نفسه ، وحرصاً على ذاتيته واستقلاله فان علم الجريمة لم ينعم بمثل هذه المرحلة بل اعتبر ، كما فطن إلى ذلك فيرى من بداية الأمر ، علماً « تركيبياً » Synthetic يعمل على تنسيق النظريات والحقائق العلمية المختلفة التي تسفر عنها البحوث العلمية في ميادين العلوم الاجتماعية والبيولوجية

في تفسيرها للسلوك الا الاجتماعي . ومما يؤكد هذا ان الباحث في علم الجريمة لابد ان ينقل اليه من طريق علم من العلوم ، ولا وجود لعالم من علماء الجريمة لم يقد اليها من تخصص اخر كالطب او القانون او علم الاجتماع او الاقتصاد او علم النفس وغير ذلك (١٠) .

(٢)

مما يزداد وضوحا مع الايام ان فئسل ونقائص مرفق العدالة الجنائية يمكن ان تكون معوقا للتقدم الاجتماعي ، بل تهديدا للاسس التي يقوم عليها المجتمع الانساني الديموقراطي ، وهوما يجعل الامر محل اهتمام على كافة المستويات في الدولة والمجتمع ومن ناحية اخرى فانه من الطبيعي ان نهتم بنظم العدالة الجنائية وكيف تسير ، ذلك ان أى نظام مهما احكمت قواعده لاقية له الا اذا احكم تنفيذه .

صحيح ان علماء الجريمة كانوا دائما اصحاب رأى بالنسبة لبعض الجزئيات في مرافق العدالة الجنائية ، ولكن هذا شيء ، والنظرة العامة الشاملة الى هذا المرفق الخطير شيء اخر . ان اتجاهها حديثا في الفكر العلمي ازاء الجريمة هو ان نولي مزيدا من الاهتمام لمرافق العدالة الجنائية التي تتولى ادارة العدالة الجنائية بادئة بالمنع ، مارة بالشرطة والمحاكم ووسائل العلاج والعقاب حتى تنتهي صلة المحكوم عليه بالسلطة العامة ، هذه المرافق التي تعد وسيلة المجتمع ازاء الجريمة والمجرم لاداء واجبه في الدفاع عن نفسه ، وفي حماية المواطنين وفي معاملة المنحرفين ومحاولة اصلاحهم .

ويتضح من استقراء سير هذه المرافق في معظم بلاد العالم انها ليست محل الرضاء العام ، وانها على الاغلب لا تمكن حقائق التغير الاجتماعي القائم والرتقب ، ولا تخدم أو تربط كما يجب بأهداف التنمية القومية ، بل قد تكون هي بذاتها من عوامل المزيد من الجريمة والانحراف . ان الانسان لا يملك الا ان يدهل وهو يرى البعد الشديد في تطوره هذه المرافق وتخلفها ، وانها لاتكاد تختلف في روحها على الاقل مما كان عليه الامر منذ عشرات السنين ، لا يملك الانسان الا ان يتساءل من هو المسئول عن هذه الجهالة والعشوائية التي تعمل من خلالها هذه الاجهزة بالرغم مما ثبت من فشلها وبأسها وفسادها .

من هذا المنطلق اخذ الفكر العلمي يسمى الى الاتجاه مباشرة الى هذه الاجهزة والمرافق من اجل تطويرها ، دون ان يشغل نفسه بمتاهات البحث في اسباب الجريمة . ان هذا الاتجاه المستحدث يسمى الى ان يتجاوز هذه المرحلة التي اورثته الدوار ودارت به في حلقات مفرغة ، الى النظر راسا الى هذه المرافق ، اساليبها وفلسفتها وسياستها ومحاولة الارتقاء بها وتطويرها وتكيفها مع الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية الجديدة . وبطبيعة الحال فلكي يكون هناك نجاح في هذا الاتجاه كان لابد من التحقيق اولا في مدى ما تجزته النظم والاساليب القائمة ، ومدى نجاحها بحيث يؤدي المزيد من الفهم لدى النجاح والفشل الى تصور افضل لما يجب ان تكون عليه هذه الاساليب والسبل .

ومن الطبيعي ان يكون الهدف من هذه البحوث تعميق فهمنا لاثر هذه الاجراءات ، مما يتوقع معه نتائج عملية مفيدة تساعد المشرع في سن قواعده ، وتساعد المحكمة في اصدار حكم

(١٠) خليفة ، احمد محمد ، المنهج العلمي والاشراكية ، اصدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٢٤ .

ملائم ، وتساهم المجتمع في دعوة المحكوم عليه عضوانافعا ، وتساعد بصفة عامة على اداء افضل لمراقب التشريع والشرطة والقضاء ومؤسسات العقاب والاصلاح .

واذا اردنا ان ندخل مديلا يتصل بالمنصرف والعائد في مرافق العدالة الجنائية ، واذا اردنا بالتالي ان نخفض من تكلفة الجريمة ، كان علينا ان نستشف من وراء هذه الدراسات الوسائل التي تخفيض تكلفة برامج الرعاية والردع ونفقة العمليات التي تؤديها أجهزة العدالة الجنائية .

ويمكن ان نذكر فيما يلي بعض المسائل في مجال مرافق العدالة الجنائية التي تحتاج دائما الى دراسة وتقييم : دراسة هيكل وتنظيم الخدمة الشرطية ، واجراءات القبض والتحقيق ، واجراءات التقاضي وطولها وتقدمها وازدحام السجون ، المحبوسون بدون محاكمة او لعدم اداء الفرامة ، تقييم نظام الافراج بكفالة ، العقوبات غير السالبة للحرية التي تحل محل السجن كالاختبار القضائي ، والمقارنة بينها والمؤسسات المفتوحة واثار العقوبات الطويلة الامد والتقصير الامد ، والبالود والرعاية اللاحقة ، وبصفة عامة بحث العقوبات من ناحية تكلفتها ومن ناحية فعاليتها ودراسة اساليب الوقاية المبكرة من الجريمة ، والمنظمات الرسمية والشعبية التي تعمل في هذا الخصوص .

ولاشك في ان كثيرا من الابحاث العقابية كان دافعه اعتقاد الباحثين بان الاوضاع القائمة ليست مجدية او مرضية ، ولكن بطبيعة الحال هناك فرق بين النظرة الجزئية الى برنامج او اجراء بعينه ومحاولة دراسته لتفصيله ، وبين النظرة الكلية الشمولية التي تتناول نظاما بأكمله بهدف التحصيل وامادة التركيب من اجل نظام افضل .

ومن ناحية اخرى فانه يبدو من استعراض الجديد في مجالات اصلاح العقابي ، ان معظمها لم يكن نتيجة بحث ، وربما في خلال قرن من الزمان قد تم تعديل هذه العقوبات والاجراءات لاسباب انسانية ، كما هو شأن الاختبار القضائي وبورستال ومؤسسات الاحداث الخاصة ، او لاسباب اقتصادية كخفض عدد من يحكم عليهم بعقوبة السجن ، او للاعتقاد غير المبني على بحث علمي في ان بعض الاجراءات قد تكون افضل مما هو قائم . كما هو شأن الاختبار القضائي ، او لتزيج من هذه الاعتبارات . ومع ذلك فانه لا يمكن ان نستبعد ان مثل هذه البحوث التقييمية كان لها اثر ما فيما حدث .

ان من انجازات النصف الثاني من القرن التاسع عشر سيادة فلسفة تفريد العقوبة سعيها وراء مزيد من العدالة ومزيد من القدرة على اصلاح ، وينعكس هذا المبدأ في نصوص القانون سواة في مرحلة الحكم اوى مرحلة العقاب والتنفيذ العقابي ، وبطبيعة الحال فقد استتبع ذلك ضرورة اجراء البحوث السابقة على شخصية المتهم Pre-sentena investigation والتي تتناول فحوصا جسمانية ونفسية وعقلية واجتماعية ، كما ان الامر قد استدعى احيانا تفريدا عقابيا من طريق انشاء مؤسسات متخصصة .

وقد ذهب الكثير من الباحثين وراء هذا الامل الى محاولة وضع قواعد وجداول مدققة تحاول ان تربط بين شخصية المحكوم عليه وبين العقوبة والبرنامج الاصلاحى الذى يطبق عليه ، وهنا يلاحظ ان مثل هذا الاتجاه يتطلب ادراكا وعلميا لعوامل السلوك نفسه حتى يمكن الربط بين

الاجراء المتخذوبين النموذج السلوكي الذي يمثله. ويمكن القول بان كل فرد نموذج خاص من حيث تراكم ال ا وامل التي ادت الى سلوكه سلوكا معيناً ومن الصعب ان تخيل اي نظام للتبويب او التصنيف يمكننا من ان نربط شخصاً معيناً بأسلوب معين في العلاج ، اذ لا يتوقع في اي نظام للتصنيف ان يأخذ كل الفروق الفردية في اعتباره واذا كان اقصى الامل ان يكون هناك قدر مقتن من المعرفة تحت تصرف القاضي او مدير المؤسسة العقابية ، فان هذا الامل المحدود بدوره صعب التحقيق لان هناك تعقيداً بالغاً في عملية تحليل شخصية المتهم تحليلاً علمياً يتطلب استعناء الكثير من المعارف الانسانية والتخصصين الذين يعملون في شي. من الترابط ، رغم اختلاف فلسفاتهم واتجاهاتهم ، وان يجري هذا في ظروف ملائمة وان يستغرق الوقت المناسب ، كل هذا يمر وجوده حتى في البلاد المتقدمة ، ويكاد لا يكون له وجود في البلاد المتخلفة وذلك كله دون الاشارة الى الصعوبات الموجودة عادة بين الباحثين وبين المديرين ، ودون الاشارة الى اعتبارات حقوق الانسان التي قد تثار في هذا المجال .

ولانسى ايضا ان مثل هذا التدقيق من اجل التصنيف والتفريد لاجدوى من ورائه ، حيث لا توجد اي امكانيات لاحداث تصنيف في البرامج والمعاملة والؤسسات ، اذ كيف نتوقع اهتماماً حقيقياً بهذا التدقيق اذا كان معروفاً سلفاً ان خدمات السجون او خدمات المراقبة القضائية قاصرة ، وان بسط الامكانيات المطلوبة في المؤسسة كتنسيقات التفريد غير قائمة أصلاً ، واذا كانت بسط الاحصاءات التي لابد من الاستعانة بها في مثل هذه البحوث معدومة أصلاً او تعاني من كثير من الفوضى والخطاء .

ومن ناحية اخرى فان القاضي سوف تبقى عليه مهمة ان يحدد القدر من الردع او الايلاء الذي تحتاجه كل حالة على حدة ، وهي مسألة قد يخدمها الاشتغال بالتصنيف. وبالتالي فانه من الصعب تماماً ان نحدد طريقة تعرف بها ان كانت عقوبة معينة بالنسبة لشخص معين هي افضل ما يمكن ان يقع عليه . وقد يرى البعض ان هناك دلالات افضل تنير الطريق امام القاضي ، تتصل بنوعية الفعل الذي ارتكبه الجاني وتاريخه الاجرامي ، فهي في رأيهم ادق في توقع العودة الى الجريمة من اي شيء يتصل بالعقوبة الموقعة نفسها ومع ذلك فانه من الصعب القول بان العقوبة لاصلة لها على الاطلاق بالعلاج او الردع ، ولهذا فان الباحثين يستمرون في بحوثهم في هذا المجال ، ويهتمون بتحديد نماذج من العقوبات او المعاملة من خلال العقوبات ، محاولين ربطها بنماذج من المحكوم عليهم لبيان تبادل ال اثر والتاثير .

وبالاضافة الى كل ذلك ، فان الدراسات التقييمية لاساليب المعاملة العقابية مثلاً لها صعوبات منهجية فمنذ البداية لا يمكن ان يجري تقييم برنامج او مشروع الا اذا كانت اهدافه واضحة ، فالتقييم ليس مجرد دراسة وصفية للنواحي الادارية والمالية والفنية للبرنامج دون اخلال بما قد يكون لهذه الدراسة الوصفية من اهمية ، ولكن التقييم يذهب الى ما وراء الدراسة الوصفية ويحتاج الى منهج اشد دقة سمياً وراء تقرير مدى كفاءة البرنامج . فالدراسة التقييمية اما ان تسعى الى الاجابة عن هذا السؤال : لماذا نجح البرنامج ؟ او ان تسعى الى الاجابة على السؤال الاخر وهو هل نجح البرنامج (١١) ؟

(11) Morris, N.

»Evaluation Research as a Guide to Social Defence Policy and Planning». Report submitted to the U.N. Interregional Seminar on the Use of Research as a basis for Social Defence and Planning. Copenhagen, 1973

وقد تساءل ان كان من الممكن أصلاً القيام بتقييم علمي لاي نظام أو أسلوب عقابي . ان عملية التقييم يمكن ان تنصب على مناصر ثلاثة : هي اثر الأسلوب العقابي والقائمين بتنفيذه على المذنب : واثر المذنب على المذنب ، ثم اثر التفاعل بين أنواع المذنبين . وذلك تأسيساً على افتراض ان الأساليب العلاجية المختلفة لها اثار مختلفة على نماذج المذنبين المختلفة .

وأيما كانت العناصر التي نتناولها ، فاننا نصدى لها لمعضلة علمية تكاد تستعصي على الضبط ، فاذا قطعنا إليها بعض الطريق بشيء من الضبط ، فالأغلب اننا لن نقرب الا بعد ان تكون الاوضاع التي ندرسها قد أصابها تغيير بمضي الوقت .

فاذا افترضنا ، تجنباً للتعقيد ، ان هدفناى أسلوب عقابي هو انقاص احتمالات الدود ، وان هذا هو محك فعالية أى أسلوب ، ومعيار تقييمه بقي هناك عوامل تعمل على اصلاح الجاني ومنعه من الجريمة يتعذر عزلها وقياسها ، ومن ثم فان الاثر الدقيق لاي أسلوب من اساليب المعاملة يبقى من الصعب تحديده .

وفنى عن البيان ، انه للقيام بأى تقييم حقيقي ، لا بد من اتباع المنهج العلمي في اختيار المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة ، وهوامر من الصعوبة بمكان من الناحية المنهجية ، ومع ذلك ، فان الفروق الاحصائية الواضحة التي تسفر عنها المقارنة ، لا تكفي لكي تنسب هذه الفروقات الى أسلوب من أساليب المعاملة أو أسلوب آخر ، ففى كثير من الأحوال لا تكون هذه الفوارق نابعة من أسلوب المعاملة ، ولكن من متغيرات أخرى لاكتشف منها المقارنة الاحصائية .

وهناك مشكلة منهجية أخرى ، هي ان أسلوب المعاملة يتضمن عادة أساليب ثانوية أخرى ، بل منها قد ينظر اليه كأسلوب مستقل قابل للتقييم ، ومع ذلك ، فان مجموعة هذه الأساليب قد ينظر إليها كأسلوب واحد مطلوب تقويمه ، ومن ثم ، فان نتيجة التقويم اذا ما شمل البرنامج بكل تفاصيله ، سوف لا يمكن ان تنسب بدقة الى أسلوب معين بداته . (١٢)

اذا عدنا الى تحديد الهدف الذى يستلزمه أى بحث تقييمى ، فاننا نجد ان أهداف برامج الدفاع الاجتماعى لا تتسم بهذه البساطة ، اذ انها تعدد ، بل انها قد تتضارب ، فالحكم الجنائى يسعى الى تحقيق الأمن والاستقرار ، وتحقيق قيم اجتماعية فى نفس الوقت الذى ينظر فيه الى المجرم نفسه وإلى الآخرين الذين قد يفكرون فى ارتكاب افعال مماثلة ، مما يستلزم قبل النظر الى أى تقييم دقيق ان تكون الفلسفة الجنائية واضحة تماماً ومستقرة على نمط معين من القيم يساعد على تحديد واضح لأهداف البرنامج العقابى .

وهناك اعتبارات أخرى تستحق التقدير مسئولة عن النجاح أو الفشل فى عمليات البحث التقييمى لاجراءات العدالة الجنائية . منها تربية الراى العام لخلق جو ملائم لهذه البحوث ، وتوجيه اهتمام مديرى المؤسسات والعاملين بها الى أهمية هذا التقييم للبرامج المختلفة ، وبطبيعة الحال هناك حاجة الى سجلات واحصاءات يستند إليها البحث وان وجب الا يقتصر على تحليل الاحصاءات القائمة ، وان يتناول أحياناً عينات ومسوح خاصة ، فضلاً عن ضرورة اعداد الباحثين والاحصائيين المدربين والحصول على الاعتمادات المالية اللازمة .

(١٢) خليفة ، أحمد محمد : الاتجاهات الحديثة في بحوث الجريمة ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعى ، القاهرة العدد الثمانى ، ١٩٧٠ .

وعلينا أن ندرک أن أجهزة العدالة الجنائية عليها واجبات مثالية كثيرة في الوقت الذي تعاني فيه من قصور الاعتمادات المالية عموما ، وهو عامل يمارس ولا شك ضغطا شديدا في وجه أي إصلاح ، حتى لو انضج أمام المخطط الطريق الذي يتعين السير فيه .

إن الدفاع الاجتماعي مازال قائما على غير قاعدة علمية صلبة ، وقد نقول مثلا أنه يلزمنا عدد أكبر من قوات الشرطة لمنع الجريمة ، ولكننا عاجزون عن أن نقرر بصفة قابلة للاختبار الكفاءة الحدية التي تحملها زيادة رجل شرطة واحد ، أو انقاص رجل شرطة واحد ، والأمر كذلك بالنسبة للسجون ، فقد يرى المجتمع أنه قد مارس السجن طويلا وأنفق عليه كثيرا دون أن يثبت له أن السجن عقوبة ناجعة ، ودون أن يملك في الوقت نفسه دليلا على أن إجراء آخر قد يكون أنجع وأفضل .

ولا ننسى في غمار ذلك كله إز العدالة الجنائية ميدان حساس لا يعمل بالعلم وحده ، وأن ضغط الرأي العام المبني على الخوف والفزع من الجريمة قد تدفع سياسيا إلى اتخاذ إجراءات متعجلة أو رجعية ، لا تقوم على استبصار حقيقي أو حساب موضوعي .

(٣)

إن القانون الجنائي يرتدى قفاز الجراح الذي يسمى إلى أن يصلح ويشفي ، أو قفازا من حديد لا يعني إلا البطش والانتقام المنظم باسم القانون . والأمر كله يعتمد على الفلسفة العامة لكل مجتمع بالذات ، فاما أنها تقوم على الضغط والعنف والتخويف والانتقام ، واما أنها تؤمن بمحاولة خلق ضوابط داخلية عن طريق أنظمة وأجهزة وأدوات ليس القانون الجنائي إلا واحدا منها . فإذا ما اعترفنا بأن القانون الجنائي ليس مجرد قبضة حديدية ، فإنه ينبغي على ذلك ضرورة أن يقوم على التفكير والتدبير والاختيار والانتقاء والتحقيق والتنسيق ، ومن ثم كان لابد أن يكون هناك بحث علمي من وراء هذا كله .

إن نظام مكافحة الجريمة بكامله هو انعكاس لنوعية المجتمع ، ذلك أن المجتمع يحدد ملامحه الأساسية مزيج من الأفكار والحقائق ، وفي ضوء تشخيص نوعية هذا المجتمع نجد أشياء تبدو خطيرة يتسامح فيها ، أو أشياء تبدو تافهة لا يطبقها نجد أن ما هو جريمة في نظر القانون في مجتمع معين ، هو بذاته علامة على المواطنة الصالحة لمجتمع آخر ، أو أنه من الهبات التي لا يعني المجتمع بها كثيرا ، ومن قبيل ذلك جرائم اقتصادية كثيرة والمضاربة والبغاء والأجهاض والمخدرات ، وجرائم الرأي والنشر واختلاف التقدير كثيرا في النظر إلى الجرائم الأخلاقية .

من أجل هذا فإن علينا أن نتعمق أكثر وننحن نواجه مشكلة الجريمة والعقاب . إن التركيز على قوة القانون والسلطة في مكافحة الجريمة مع إهمال المسائل الاجتماعية والاقتصادية لن ينجح عنه إلا مزيد من التدهور في علاقة المواطنين بالقانون وتطبيق القانون .

ومن ثم فإن التقييم الذي يجب أن نسعى إليه هنا ليس هو التقييم للبرامج والإجراءات الجزائية ، وإنما نحن في حاجة إلى دراسة ، وتقييم أكثر شمولاً ، يتناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تتلاصق السلوك الإجرامي والسلوك المنحرف على سبيل القطع .

إن النظام الجنائي أو العقابي لم يخرج عن كونه نظاما اجتماعيا وهو يمسك مساوئ النظام الاجتماعي على أي حال ، لذلك فإن مساوئ النظام الجنائي في أي بلد لا يمكن أن تعالج بإجراءات

جنائية محضة ، فالسلوك المنحرف لا بد أن يجابه عند المنع ، ولابد أن يوجه الاهتمام الى القضاء على المساءة الاقتصادية والاجتماعية كالفقر المدقع ، والعنصرية والمظالم الاجتماعية ، وعدم المساواة في الفرص .

وليس معنى هذا ان هناك نموذجا معيناً او نظاما اجتماعيا او اقتصاديا بذاته يؤدي الى تكيف الفرد مع المجتمع ، وليس هناك نظام ايا كان هو الأفضل او المثالي او الذي لايحتاج الى التغيير ، في هذا الاطار نجد املنا في هجمة حقيقية على مشكلة الجريمة في المجتمع الانساني . ان جهودنا يجب ان تتجه أكثر وأكثر نحو دراسة نماذج السلوك المتغير ، ومدى ارتباطها بالبناء الاجتماعي كله ووظائفه المتغيرة .

وبالتالي اذا أردنا دراسة مقارنة سليمة لسياسات الضبط الاجتماعي ازاء الجريمة ، فان علينا ان نبحث عن نموذج المجتمع في كل حالة لنسبة أجهزة الضبط اليه سواء كانت التشريع ، او الشرطة ، او المحاكم او النظم العقابية ، فهذا امر من ان نضيع في التفاصيل عند اجراء هذه المقارنات بغير اطرار مرجعية واضحة .

اننا ونحن على عتبة الربع الأخير من القرن العشرين ، علينا ان نهتم بفهم الجريمة فهما متطورا يتفق مع واقع الحال الاقتصادي والاجتماعي في العالم ، وان نتحلل من أسر الأفكار العتيقة التي مانزال كلما ذكرت الجريمة والانحراف تستحضر الى الوهي الصور التقليدية لهذه القلة من الأشخاص ، الموصومين بالجرائم التقليدية التي عرفتها الانسانية منذ فجرها واستنكرتها ديناً وخلقاً .

ان هذه الفئة من الجرائم التقليدية لانزال لها بطبيعة الحال أهميتها وارتباطها القوي بالزعات الدينية والخلقية ، ولكن الخطر كل الخطر في التركيز عليها والانفصال عن الاشكال الجديدة للجريمة والانحراف الاجتماعي مما يتطلب ضرورة اعادة النظر في التشريعات الجنائية حتى تصبح صدى حقيقيا لهذا التغير الذي اصاب معنى الانحراف في العصر الحديث ، على الان نسي هنا ان اخطر انواع الانحراف قد لا يتناولها القانون بشكل واضح ، ومن الصعب ان تصل الى يد السلطات لتشعبها ووصولها الى المراتب العليا للسلطة والتعقيد المالي والفني المحيط بها ، الذي يصعب معه كشفها وابطائها بل أكثر من هذا فانها قد تنسرب الى النسيج السياسي والقرار السياسي ، وهنا تصبح المشكلة مشكلة المجتمع كله وما يمكن ان يقاسيه من وصول جريمة الجريمة الى حياته السياسية .

ان هناك جوانب معاصرة على المسرح الاجتماعي تستحق المزيد من التأمل وتزداد أهميتها مع الوقت ، ومن ثم فهي جديرة بأن تحظى بمزيد من اهتمام البحث العلمي في المسائل الجنائية . ومن أولى هذه المسائل التغير الدائم الذي يلايس معنى الجريمة والانحراف نتيجة للتغير الذي يصيب القيم والمعتقدات والأسبقيات الاجتماعية والاقتصادية في عالم متغير بل سريع التغير .

ولاشك في ان الأساس المادي للجريمة ويواعثها المادية تزداد أهمية على حساب الأسس غير المادية في مجتمع انساني متجه الى التحضر ، وإلى الحياة في مجتمعات مدنية وهجرة من الريف والغابة والجيل والصحراء ، حيث تسود قيم قبلية وقيم من التضامن والتقارب الاسرى الى حيث تصبح وسائل الانتاج دامية الى مزيد من الشعور بالفردية والحد من المسؤولية ازاء الأسرة الممتدة .

ولاشك في أن الصناعة قد جاءت بمعابنوعيات جديدة من الانحراف والجريمة مثل الفسح الصناعي على مستوى كبير ، وخداع المستهلكين والتلاعب بالأسواق والعمليات الاعلامية المفرضة ، كما أن غلبة الاعتبارات المادية وقوة الاغراء وضخامة الربح المرتقب والأوضاع الاقتصادية التي قد تترك البعض بلا كفالة أو قدرة على مواجهة الحياة الشريفة ، كل هذا يشجع على ظهور الاجرام المنظم أو ما يسمى بنقابات الجريمة لاستغلال بعض الأنشطة غير المشروعة التي تدر الربح الطائل ، مثل الاتجار في المخدرات والرقيق الأبيض والإختطاف وطلب الفدية والسرقات الكبرى والسطو على البنوك وإبتزاز الأموال بالتهديد والمشاركة بالقرعة في أرباح بعض أصحاب الملاهي والخوانيت . ومن الواضح أن بعض أنواع النشاط الإجرامي قد تسلحت بما أبدعته التكنولوجيا المعاصرة وأصبحت تستعين بالوسائل المستحدثة كالأسلحة المتقدمة والطائرات والهلوكوبتر وأجهزة السطو والنسف والدمار .

وقد أصبحت تحتاج العالم اليوم ، وربماغير تفرقة بين عالم متقدم وغير متقدم ، شرقي أو غربي ، جرائم الفساد الذي أصبح يشتري في الأجهزة العامة أو في إدارة الأعمال الخاصة على جميع المستويات . لقد أصبحنا نسمع الشكوى مرة من الفساد الذي يشتري في بعض الأجهزة السياسية واستغلال النفوذ ونزع الأموال وتهريبها واختلاس الأموال العامة والرشاوى الكبيرة وانقطاع الأنوات نظير الميزات التي تعطى لأصحاب الأعمال ولأصحاب المشروعات الصناعية والتجارية الذين يستفيدون من قرارات السلطة ويسعون إلى الحصول عليها بكل وسيلة .

وقد ظهر في الفترات الأخيرة على المسرح العالمي أنشطة أخرى تعتمد على العنف كالتقلع الجسامي وتعريض الطائرات للخطر وخطف الشخصيات البارزة كالدبلوماسيين وزرع القنابل ، على أننا في هذا الموضوع بالذات يجب أن نفرق بين هذه الأعمال أذ تدفع إليها أهداف إجرامية مخففة أو عندما تلابسها اعتبارات سياسية ، وحينما توجد ملبسات عقائدية أو سياسية فإنه يجب الحلز من التعميم في هذا المجال .

وبلاحظ بصفة عامة أن هذه الصور المستحدثة من الجريمة ذات أبعاد في أغلب الاحوال تتجاوز الحدود القومية وتتداخل مع حدود دولية ، وهو ما يؤدي إلى مزيد من التفكير فيما يجب أن تقوم به العائلة الدولية لكافة هذه الجرائم التي تغفل فوق الحدود وتصبح بذلك أشد استعصاء على الكشف والمطاردة .

وعندما نقول أن هذه الجرائم جرائم تتجاوز الحدود القومية ، فلنسا بالضبط نقصد إلى الجريمة الدولية التي تعتبر انتهاكاً لوائيق ومعاهدات وأعراف دولية ، فالجرائم التي تقصدها هي جرائم بطبيعتها تحدث أو يمكن أن تحدث في إطار قومي ، ولكنها تأخذ أبعاداً أوسع من ذلك كتزيف العملة وترويجها ، أو امتداد بعض المشروعات الوهمية أو المشبوهة في أكثر من دولة ولاشك في أن تقدم وسرعة وسائل المواصلات يساعد على انتشار النشاط الإجرامي ، وهو ما يثير مشكلة المجرم الرحالة الذي ينتشر إذاه ويصعب في الوقت نفسه الاهتداء إليه أو ادانته ، ويبدو من ذلك أنهن الصعب أن نضع خطاً فاصلاً بين ما هو جريمة قومية صرفة وما هو جريمة تتجاوز الحدود القومية .

ويرد إلى الدهن في هذا الصدد محاولة تقدير الخسارة والمعاونة الناجمة عن استئراء الصور الحديثة للنشاط الإجرامي . وهنا نجد أنه بالإضافة إلى ما تمثله هذه الأنشطة من عدوان

خلقها فإن هناك إبعاداً أخرى من الضسارة والمماناة قد يمكن تقييمها بالمال وقد لا يمكن . ويكفي في هذا المجال أن نشير مثلاً الى ما يترتب على انتشار العنف من اثر في شعور المواطنين بالامان وبالتالي تقييد حركتهم ووضعهم دائماً في موضع الضسارة الشديد والخوف من العدوان في بيوتهم أو في الطرق العامة أو شوارع المدن ومراقبتها . أن شيوخ مثل هذا الشعور لدى المواطنين خسارة كبرى لا تقدر بالمال ، بل هي حرمان لهم من حق من حقوقهم الإنسانية وهو الشعور بالامان والطمأنينة ، ومع ذلك فقد أصبحت هذه الصور شائعة في الكثير من المدن الكبرى وفي أشد البلاد تقدماً . أو لننظر الى جانب واحد من جوانب التكنولوجيا والذي أدى الى أن أصبح الإنسان في العصر الحديث محروماً تقريباً من حق إنساني ودستوري هو حق الحياة الخاصة . لقد أصبح الإنسان معرضاً باستمرار لانتهاك حياته الخاصة بالسمع والتسجيلات والتصوير غير المرئي وغير ذلك ، ولم يعد التجسس مقصوراً على الحياة الخاصة بل أصبح صناعياً وسياسياً بل أن أقدم حق للإنسان وهو أن يختار حاكمه بنفسه وبمحض اختياره يمكن أن ينتهك وبالتالي تنتهك أسس الديموقراطية عن طريق التجسس السياسي ، فذا نخر التجسس في حياتنا السياسية ، وقع أسوأ ما يمكن أن يقع لمجتمع ، وهو أن تخرج الجريمة من جحورها التي عاشت فيها طويلاً لتستولي على مؤسسات المجتمع العزيرة عليه .

لقد وضع من كل ما تقدم أن كل تغير في الوظائف الاقتصادية والاجتماعية يتوالد عنه صيغ جديدة من الجريمة مرتبطة بعناصر جديدة تعكس ظهور علاقات اجتماعية جديدة ، مما قد يؤدي الى اختفاء بعض الصيغ القديمة من الجريمة أو تأثرها شدة وضعفاً ، أو ظهور صيغ جديدة .

إن الاتجاه « الميكروسكوبي » في البحوث السببية مؤد الى المبالغة في عزل عناصر المسألة الاجتماعية ومحاولة تفكيكها ، ومن ثم اخفاء الاعتبارات « الكلية » التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي ، وهذه المبالغة في العزل لا لزودنا في الغالب بغير بيانات ضيقة ، وتقف عاجزة دون « الرؤية » العميقة للظاهرة .

ولعل فيما نراه من استشراف ظاهرة الجريمة في بعض المجتمعات الفنية ، رغم ما يتفق من اموال وجهود طائلة في بحوث الجريمة ومكافحتها ما يؤيد هذا الرأي ، ومن ثم فإن من واجب البحث أن يتعمق أحياناً في أصول النسق الاجتماعي السائد ، لتبين معالم قوته وضعفه ، ومدى قدرته على خلق مجتمع تسوده عناصر الوثام الاجتماعي .

والآن ونحن في عالم متغير سريع التغير بصورة لم يسبق لها مثيل وتزداد مع الوقت ، الآن ونحن نعيش الحقبة العالية الثانية للتنمية ، فانه من المتعين أن نبحث عن سياسة للدفاع الاجتماعي مرتبطة وخادمة لخطمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هادفة الى تقليل الفاقد الاجتماعي في طريق التنمية القومية ، وأن نتخذ سياسة تستطيع معها القول بأن ما يكسبه المجتمع بالتنمية الاقتصادية لا تأكله الجريمة والانحراف والانتحار والمخدرات والفساد ، والظن عندنا أن بحوث الجريمة قد وجدت في نهاية الامر اطارها الحقيقي واختبار حيويتها وهو مدى ما يقدمه البحث من عائد لقضية التنمية الاجتماعية .

أن التخطيط الاجتماعي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأزالة أو تجنب أو اضعاف العوامل أو اثار الجانبية التي تؤدي الى سلوك منحرف أو تدعم هذا النمط من السلوك ، ونعني بذلك أن التخطيط

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يجرى ونحن على وعى بنقاط الضعف التي قد ينجم عنها انهيار أو تفكك اجتماعي ، هذا الوعي الذي يؤدي الى مزيد من الضبط للسلوك وتوقي ظواهر الباطلوجيا الاجتماعية .

ان هناك ، في اطار التخطيط للتنمية ، مسائل تثير عددا من المشكلات الاجتماعية ، وربما يتوقع لها ان تزداد حدة وضغطا من خلال عملية التنمية القومية . ومع ذلك ، فليست كل المشكلات قابلة للتناول عن طريق البحث الجنائي ، او من وجهة نظر الدفاع الاجتماعي ، وعلى المخطط ، او الباحث ، عندئذ ان يحسن اختيار موضوعات البحث قبل ان ينسبها الى قطاع الدفاع الاجتماعي بصفة اساسية ، ويجعلها من مسؤولياته .

وهناك معايير يمكن الاستعانة بها في هذا الصدد ، وأهمها ان يكون للمشكلة مفزى اجتماعي في عملية التنمية القومية ، وصلة مباشرة بالسلوك .

والواقع انه من الصعب لتشابه المشكلات الاجتماعية ، ان نضع عنوانا خاصا لمشكلات الدفاع الاجتماعي بالذات . ومع ذلك ، فان اطار العام للسياسة الجنائية ، قد يساعد قياس مدى ارتباط الدفاع الاجتماعي بالمشكلة المعروضة ، ومثال ذلك : اننا في حاجة الى فهم لاثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على انماط السلوك ، ودورها في احداث الاحباط والصدمات الحضارية والانومية Anomie . ومن هذا القبيل اختبار الفرض القائل : بان التغير الاجتماعي الناشئ عن التصنيع ، والاخذ بأسباب التنمية المعاصرة مؤدالى تفكك الاجتماعي والسلوك الاجرامي .

ومن الواضح ان هذه العلاقة المفترضة بين التغيرات الاجتماعية والانشطة الاجرامية تحتاج الى مزيد من الفهم ، ومن ثم الى المزيد من البحث الذي يتناول التغيرات من قبيل : التحضر ، والتصنيع ، والحراك المهني ، والهجرة ، والزيادة السكانية مثلا .

وكمثال اخر : فانه في بعض الاحوال ينبثق السلوك الاجرامي من القيمة العالية التي يملقها المجتمع على بعض التقاليد الحضارية ، فاذا كان يراد للتغيير الاجتماعي ان يؤثر في هذه الصورة ، فلا بد من مزيد من الفهم للتخطيط الاجتماعي نفسه ، والعلاقات التي تسوده .

فاذا أضفنا الى ذلك الفساد في العمل العام واستغلال النفوذ والرشوة والتستر ، فسوف يبدو لنا ان هذه الرقعة من الاوضاع وانماط السلوك ذات صلة وثيقة بعمليات التنمية ، وبالرغم من صعوبة البحث في هذا المجال فانه لا بد من ايجاد وسائل للحصول على مزيد من البيانات .

ورغم ما تقدم ، فانه لا محل للتفاؤل المبالغ فيه ازاء الاتجاه الجديد في ربط الدفاع الاجتماعي بخطة التنمية ، ومع ذلك ، فليس من المعقول اتخاذ موقف التشاؤم الكامل .

(٤)

ومن ناحية اخرى وعلى الجانب الاخر من الصورة ، على اساس ان الجانب الاول هو الدفاع الاجتماعي ، نجد حقوق الانسان والتي يتعين الايفائها اى بحث في مجال تنظيم العدالة الجنائية . وهناك بطبيعة الحال المسائل التقليدية التي تثار عادة في هذا المجال ولكن هناك أيضا مسائل كثيرة لاتقل اهمية لعلها فرضت نفسها بتزايد الدور الذي تقوم به التكنولوجيا الحديثة في حياتنا .

ان موضوع حقوق الانسان في المسألة الجنائية تقوم على ميزان حساس ازاء حق المجتمع في الدفاع عن نفسه ، ولابد ان يثور هنا الكثير من الجدل الذي يتناول توازن القيم وتوازن المصالح الاجتماعية المختلفة كتوازن مصلحة المجتمع في ادانة المذنب ومصلحته في حماية البريء ، والى اى حد يكون للانسان حق في حياة خاصة لا تتعارض مع المصلحة الاجتماعية ؟

الراى حديثستطيع المجتمع ان يتحرك دفاعا عن نفسه دون ان يغفل بحقوق الانسان ؟

هل يتصور تجاوز المجتمع لحق الدفاع الاجتماعي ان صح التعبير ؟

ان الفرد ضعيف ازاء السلطة ، لكن المجتمع المنظم احيانا لا يتحمل التحدى من جانب الفرد بل قد لا يتحمل سعيه في سبيل تطوير المجتمع ، عند ذلك يبدو الفرد ضعيفا ازاء السلطة ، لان السلطة تستطيع ان تسحقه باسم الدفاع الاجتماعي . وهنا يقال ان للانسان حقوقا تنتمي للقانون الطبيعي وهي مبررة في حد ذاتها ولا تحتاج الى تبرير بل هي تبرير ماعداها . ول هذه الحقوق كلها ما يسمى بحق الحقوق وهو التمتع بكل هذه الحقوق بغير تفرقة او تمييز ، فهناك حق لا تكتمل بدون حقوق الانسان ، وهو انه لكل فرد ، بغير تمييز او تفرقة على اساس الاصل او اللون او الجنس او العنصر او الدين ، ان يتمتع بحقوقه .

واذن فالمشرع الدستوري ملتزم بالنص تفصيلا بالنسبة لحقوق الانسان وبالذات حقوق الفرد ازاء المجتمع . ملتزم الا يترك القانون الادنى يعيب بحقوق الانسان والا يسمح له بالاسراف في التجريم والحبس على الحريات . ثم لابد من النص دستوريا على مبدأ مساواة جميع المواطنين امام القانون وامام القضاء . ولابد من النص على عدم رجعية القوانين ، وان العقوبة شخصية . وان المتهم في جنابة لابد له من مدافع ، وانه لا يجوز ابعاد المواطن من وطنه لاي سبب من الاسباب ، او منع عودته الى وطنه . علينا ان نضع في الدستور كل ما نستطيع من الحقوق - حرمة المسكن وحرية الاتصالات وحدود القبض والتفتيش - فقد جرى العرف على ان القانون هو الذي ينظم هذه المسائل على اساس الرخصة الدستورية مما يفتح الباب الى تآكل هذه الحقوق الدستورية .

الموقف الرئيسي في قضية الدفاع الاجتماعي وحقوق الانسان هو ان يكون الانسان موضع اتهام من السلطة ، وهو موقف خطير في حياة اى انسان سواء كان الاتهام صحيحا ام لم يكن .

ماهي حقوق هذا المتهم في ظل مجتمع يأخذ بسيادة القانون ؟ المبدأ الاول ان المتهم برئ حتى تثبت ادانته . والمبدأ الثاني حقه في محاكمة عادلة .

في ظل سيادة القانون اذا حدث مساس بحرية شخصية او حق من حقوق الانسان فان ذلك لا يكون الا في اضيق نطاق ، ولاقوى مبرر . في كل مراحل الاتهام والدعوى الجنائية تثار مسائل تتعلق بحقوق الانسان . الافراج بكفالة مثلا يعنى ان الشخص الذى يستطيع او يملك هذه الكفالة يفرج عنه ، اما الذى لا يستطيع دفعها فلن يفرج عنه ، وهو امر يخالف الحق الاساسي في المساواة امام القانون .

وفي موضوع المساعدة القضائية نجد مثالا آخر على الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص فاننا اذا نظر للمتهم يحقه في مدافع ، ندرى عملا كيف يستطيع صاحب الحق ان يمارس حقه اذا لم يكن قادرا ماديا . وهنا نجد القدرة المادية على الاستمانة بمدافع بارز قد يفرق نوعا من التفرقة في ممارسة الحقوق قد تكون بدايتها هي الفارق في حصول المتهم على حكم بالادانة او البراءة .

ان الامر يحتاج الى مزيد من الوعي بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والا ذهب جميع الحقوق الانسانية هباء .

بعد ان يصل المتهم الى المحكمة لا بد له من حق محاكمته محاكمة عادلة ، وان يحاكم امام قاضي طبيعي ، وان يكون القضاء سهل الاجراءات ، فالفرد يعتمد على الحقيقة ان كان بريئاً . الحقيقة التي ننطوى عليها شهادة الشهود ، فاذا فقد الشهود الرغبة في خدمة العدالة فان الذي يضار من ذلك هو المتهم البريء ، والشاهد يفقد هذه الرغبة من تعقيد اجراءات العدالة واساءة معاملة الشهود واعداد حصولهم على التعويض الفعلي وتأخير نظر القضايا .

يأتي بعد ذلك العلنية في المحاكمة التي لا بد ان تكون اساساً للمحاكمة العادلة الا اذا اقتضى غير ذلك اعتبارات النظام العام أو الآداب او مصلحة العائلة ، وهنا تثار مشكلة وسائل الاعلام التي أصبحت اليوم ، بالقوى التي تملكها ، تشارك فعلاً القضاء في المحاكمة .

ان على الصحافة واجب الاعلام ، ولكن هل تصل الصحافة احياناً الى حد تستطيع معه القول بانها تقوم بالمحاكمة ، هل يمكن ان يؤثر على حياد القاضي بالنفطية والتحقيقات الصحفية ؟ ان الصحافة لا تنقل الاخبار فحسب ، بل انها تملق وتكهن وتشير من طرف خفي وتناقش الادلة ، فاین نرسم الخط بين اداء الواجب واساءة استخدام الحق ، وكيف نحول بين ان تتحول المحاكمة العلنية الى محاكمة عامة ؟

وفي المجال العقابي تثار اعتبارات جمة متصلة بحقوق الانسان . هل حقوق الانسان ان حكم على مته لا بالسجن بل بالارسال الى مكان آخر يواجه فيه طبيباً عالماً وباحثاً بدلاً من السجن ، فيمكث في هذا المكان بضع سنين باسم العلاج والاصلاح ، بينما لو لم يكن لدينا هدف الاصلاح لما حكم عليه بأكثر من أشهر معدودات سجن او حبساً ؟

ان من اخطر المسائل ان تمتشى وراء هدف الاصلاح في الدفاع الاجتماعي فنسيء الى موقف المحكوم عليه . ليس مقبولا تحت أى مبرر ان يحدث للمتهم شيء أشد مما كان يحدث له لو لم يكن هدف الاصلاح قائماً ، فالعدالة هي غاية كل غاية . والقيمة الاولى التي يجب ان نحافظ عليها هي العدالة ، ولا يمكن ان نضحي بقيمة العدالة لاي سبب من الاسباب . ونظريات الاصلاح امور فيها اجتهادات من علم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الجريمة فمن المستحيل ان نضحي بمبدأ العدالة من أجل اجراء التجارب أو الاختبارات أو لاي سبب اخر .

الاصلاح قد لا يخدم العدالة احياناً . فمن الممكن ان أقول ان هناك عقوبة عادلة ، ولكنني لا استطيع ان أقول ان هناك اصلاً او علاجاً عادلاً .

ومسألة أخرى : هل المحكوم عليه نزيل السجن يجوز استخدامه في اغراض البحث العلمي ؟ لا شك في ان البحث العلمي له هدف شريف ويقوم من أجل حل المشكلات . وقد وردت هذه المسألة في اتفاقية سنة ١٩٦٦ لحماية حقوق الانسان وجابت المادة السابعة منها تقول انه لا يجوز اخضاع أي فرد للتعذيب أو لعقوبة او معاملة قاسية أو غير انسانية او مهينة ، وعلى وجه الخصوص فانه لا يجوز اخضاع أي فرد دون رضائه الحر للتجارب الطبية أو العلمية . ولا شك في ان حرية الفرد تصادف بالسجن ولكن حقوقه الاخرى شيء اخر ومن ثم فان التجارب الطبية والعلمية حتى ولو لم تمس سلامة بدنه يجب الا يتم الا برضائه الكامل .

وعند التنفيذ العقابي هناك حقوق للإنسان لا تقع تحت حصر ، وتنص المادة العاشرة من الاتفاقية المشار إليها على حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم في المعاملة الإنسانية وفي فصل المسجونين بعضهم عن بعض ، وغير ذلك من الحقوق التفصيلية التي يجب ان يتمتع بها المحكوم عليه بعقوبة تسلب حريته .

« خاتمة »

يبدو ان اقصى ما يستطيعه البحث العلمي الاجتماعي في السلوك الاجرامي هو القاء بعض الاضواء على بعض العوامل والظروف المرتبطة بالسلوك الانساني ، علما بان مثل هذه العوامل والظروف قد تكون بذاتها مرتبطة بالسلوك السوي هو الآخر ، فضلا عن ان هذه العوامل والظروف متغيرة هي الاخرى بصفة مستمرة ومتأثرة بالاوضاع الاقتصادية والتكنولوجية . ولعل هذه الصعوبات جميعا تعكس الطبيعة الخاصة لعلم الجريمة بصفته علما تركيبيا يستدعي مشاركة مجموعة من العلوم وتعاونها ، وهو واقع يدعو الى كثير من التعقيد ، ويعد بذاته من دواعي صعوبة القيام ببحوث مثمرة في تفسير الجريمة .

واذا كانت الحاجة لن تتوقف الى مزيد من البحوث الهادفة الى تفسير السلوك فان هناك حاجة ملحة الى اعادة التفكير على غير الاسس التقليدية في موضوع الدفاع الاجتماعي .

ان جانبا من الجهد الثمين والمال المحدود في هذا المجال يجب ان يتجه مباشرة الى دراسة كيفية سير مرافق العدالة الجنائية وانظمتها ومؤسساتها بحثا وراء افضل الاساليب لتحقيق اهدافها عن طريق تقييم السياسات والبرامج المتبعة حاليا في مكافحة الجريمة . على انه من الضروري ان يتعمق البحث في الدفاع الاجتماعي لكي يلمس الضغوط والتيارات من وراء التغير الاجتماعي وما تتركه من اثر على فكرة الجريمة .

ولا مناص من ان نوجه مزيدا من العناية الى الجانب الاخر من الدفاع الاجتماعي والذي يمس اخطر مقومات الحياة الاجتماعية وهي الاعتبارات المتصلة بحقوق الانسان

المجرم والمنظمات الدولية

كى يتسنى للباحث تحديد الدور الذى تقوم به المنظمات الدولية فى تطوير علم الاجرام ونظم العدالة الجنائية ، لا بد من القاء نظرة سريعة على الموقع الذى يوجد فيه علم الاجرام وسط المجتمع الانساني المعاصر ، والاهداف التى يرمى الى تحقيقها والمؤازرة التى يلقاها ضمن هذا المجتمع .

علم الاجرام ، علم يتناول بالتحليل والدرس الظاهرة الاجرامية كظاهرة توافق المجتمع الانسانى ، والعوامل التى تهيئ الانسان او تدفعه نحو الجريمة ، وذلك بغية ايجاد سبل العلاج والوقاية اللازمة للحيلولة دون اقدام الانسان على الاضرار بالمجتمع من خلال السلوك الاجرامى او الانحراف .

وعلم الاجرام كما حددناه حديث العهد ، بدأت ملامحه تتضح مع مستهل هذا القرن ، وان كانت بعض الدراسات حول الانسان المجرم او حول الجريمة كظاهرة اجتماعية بدأت تظهر فى القرن التاسع عشر ، وقد سبقتها افكار لبعض الفلاسفة والمؤلفين منذ القدم ، الا ان هذه الافكار

* الدكتور مصطفى العوجي مستشار لدى محكمة التمييز اللبنانية ، واستاذ القانون والعلم الجنائي في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية

لم يكن ضمن إطار تحليلي معين يمكن ربطها بخط علمي بارز الملامح يرمى إلى دراسة السلوك الإجرامي . ولا عجب في ذلك لأن السلوك الجرمي سلوك متبني عن الإنسان . ومعرفة الإنسان ذاته كانت رهنا بافتراضات ومواقف مختلفة مصدرها التأمل أو الفلسفة أو النظرة الروحانية دون الإلمام العلمي الصحيح بطبيعة الإنسان المضوية والنفسانية كما نلم بها وأن كنا بعيدين عن الإحاطة بكافة جوانبها نراقب نتائج تفاعلها دون معرفة ثابتة لمصدرها . فالعلوم الإنسانية ، بالرغم من التطور الهائل الذي طرأ عليها نتيجة للتقدم الطبي والنفساني والتقني ، ما زالت في طور النمو والتكامل ، وما زلنا بعيدين عن معرفة التفاعل الدائم بين المضوية النفسانية ، وأن كنا نلم ببعض مظاهرها ونحدد الترابط الوثيق القائم بينها . أضف إلى ذلك أن علم الاجتماع نفسه ، والجريمة لا وجود لها إلا ضمن الإطار الاجتماعي ، كان علما وصفيا لا يتبع إلا منه عهد قريب سبيل التحليل العلمي والبحث الميداني . وعلى كل ما زال بعيدا عن إبراز قواعد علمية ثابتة يمكن الاستناد إليها في دراسة العلاقات بين البشر فيما بينهم من جهة ، وبين هؤلاء ومحيطهم من جهة ثانية .

ضمن هذا الإطار العلمي أخذ علم الاجرام يبحث عن سبيله لتحقيق ذاته . وقد اثير اكثر من سؤال حول طبيعته ، وهل هو علم مستقل عن سائر العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ام انه علم متفرع عنها . فبعض الجنائيين اراد ان يصيغ عليه صبغة الاستقلال الذاتي يجعله علما قائما بذاته ذا هدف محدد ، وطرق علمية محددة ، وحتى نظريات معينة ، بينما البعض الآخر كان اكثر واقعية فرأى في هذا العلم علما متفرعا عن العلوم الإنسانية والاجتماعية ، يستمد مادته من هذه العلوم ، ويستعملها في سبيل تحقيق الغاية التي اختطها لنفسه . فالعالم الجنائي ، في سبيل تحديد ماهية السلوك الجرمي والعوامل التي دفعت اليه ، يستعين بعلم البيولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع وما يتفرع عنها من علوم اكثر تخصصا ، تماما كما يفعل الطبيب عندما يشخص مرضا مستعصيا لدى مريضه ، فيستعين بالفحوص المخبرية والتصوير الشعاعي وتقنيات اخرى ، وكل منها بشكل علما قائما بذاته ليس من المفترض ان يتقنه الطبيب ولكن من الواجب ان يكون ملما بمعطياته ، وان يحسن تفسيرها حتى يهتدى بها الى التشخيص ومن ثم الى العلاج الصحيح .

بالإضافة الى كون الجريمة عمل ضار بالوطن يهدد كيانه الذاتي والاجتماعي والاقتصادي من خلال الاضرار التي يلحقها به كالايداء الجسدي أو الوفاة أو الخسارة المادية فإنها ايضا حدث اجتماعي يؤثر في حياة الأمة على الصعيد الاخلاقي والاجتماعي والامني والاقتصادي والثقافي . فالجتمع الذي تكثر فيه الجرائم يتحمل عبئا معنويا يهز ثقة الفرد ببلده وحكومته وقوى الامن التي تحافظ عليه ، فينطوي على نفسه ويحذر اخاه المواطن ، ويتحفظ في علاقاته الاجتماعية والاقتصادية ، ويدافع المحافظة على النفس والمال يتخذ بعض المواقف السلبية من الجهود الوطنية الرامية الى اعمار بلده . فبدلا من ان يساهم في تطوير بلاده زراعيا او عمرانيا بان يقدم على مشاريع بعيدة عن الامكان الاهلة بالسكان ، يفضل البقاء ضمن مدينته خشية تعرضه وعائلته للسلب أو القتل أو الاعتداء ، كما يحاول ان لا يفرط في توظيف امواله في بلده ، بل يلجأ الى توظيف هذه الاموال في بلاد اكثر امنا وثقة ، مما يلحق الضرر الاكيد بمجتمعه . يضاف الى ذلك ان ثمن الجريمة باعقل المواطن والخزينة من جراء الخسارة اللاحقة بالمال والملك والاقتصاد العام ، والتلفات التي تقطع من ميزانية الدولة وتصرف على مكافة المجرمين ومحاكمتهم وسجنهم

ومعالجتهم بدلا من توظيفها في المشاريع الانمائية والاجتماعية والتربوية، فيتوقف النمو الاقتصادي والصناعي لفقدان المال والثقة والامن . اما من الناحية الاجتماعية الاخلاقية فان الجريمة بالاضافة للكوارث التي تلحقها بالمجرم والضحية كليهما ، فانها تعرض المبادئ الاخلاقية والسلوكية للانهدام ، وتضيق نفسية شعابها الاضمثرا والرفض ، فتعكس انارها على حياة المواطن الفردية والعائلية والاجتماعية .

انطلاقا من هذه الاعتبارات والنتائج الثابتة التي المينا اليها اعلاه ، اضلخت السياسة الرامية الى الوفاية من الاجرام ، ومعالجة المجرم مكانها ضمن السياسة العامة الاجتماعية والاقتصادية للدولة . وليس صدفه ان كون احدى صلاحيات المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة دراسة الجريمة وطرق الوفاية منها ومعالجة المجرمين - وهذا ما عرف بسياسة الدفاع الاجتماعي - بل انه تكريس لواقع وقف عليه العالم المعاصر ، وحاول ان يعطيه اهتماما كافيا .

اولا : المنظمات الدولية وعلم الاجرام المعاصر

نشأة الاهتمام الدولي بعلم الاجرام

اتخذ علم الاجرام طريقه الى المجتمع الحديث عبر سبل متوازية ولكن مختلفة في ملامحها . فاول ما نلاحظه ان علم الاجرام ، بمفهومه المحدد اعلاه ، ظهر في مؤلف للعلامة غاروفالو نشر سنة ١٨٨٥ باسم « علم الاجرام » او العلم الجنائي Criminology واستعرض فيه دراسة العوامل الجرمية ، والتشابهات الحاصلة بين العلوم المختلفة والقوانين الجزائية ، لتحديد مفهوم الجريمة والمجرم . ومن ثم تلت هذا المؤلف مؤلفات اخرى ركزت على ناحية او اكثر من نواحي السلوك الجرمي كدراسة التريكو فرسي عن علم الاجتماع الجنائي ودراسة الطبيب لومبروزو عن المجرم . اما في الشرق العربي ، فحسب معلوماتنا ، لم تنشر في تلك الحقبة من الزمن دراسات كتلك التي اشرنا اليها ، وان كان ذكر الجريمة والمجرم يرد احيانا في بعض المؤلفات العامة . فعلم الاجرام اتخذ اذا طريقه نحو المجتمع عبر المؤلفات العلمية التي اثرت في ذهنية المشرعين في الدول الاوروبية ، فبادروا الى تكييف هذه التشريعات مع متطلبات بلادهم ، ووضع الاجرام فيها والامكانيات البشرية والفنية والمادية المتوفرة لديها ، والتي تسمح باتخاذ مبادرات جديدة في ميدان الوفاية والعلاج .

وبالمثل فقد سنت بعض القوانين ، وفيها من النصوص ما يعطى القاضي صلاحية تقدير الظروف الشخصية التي وقع فيها الجرم ، بغية تحديد مدة العقوبة ، ونوعها وفقا لمتطلبات الناحية العلاجية منها ، كما استعاضت بعض النصوص عن العقوبة بالتدابير الاحترازية ، اى بالتدابير التي يمكن للقاضي ان يتخذها بحق المحكوم عليه ، اما لمعالجته من مرض او عاهة مصاب بها - كالوضع في مستشفى للأمراض العصبية ، او المعالجة في مؤسسة خاصة ، او وضعه مقيد الحرية تحت المراقبة ، او منعه من مزاوله احدى المهن الخطيرة ، او ارتياد بعض الاماكن الفسدة للاخلاق . وما ان اضلخت فكرة الوفاية والصلاحيات طريقها الى التشريع حتى ظهرت الحاجة الى مؤسسات متخصصة تقوم بتنفيذها ، كالسجون الحديثة والسجون المفتوحة ودور اصلاح ، كما ظهرت الحاجة الى اشخاص متخصصين في علم التأهيل الاخلاقي والمهني والاجتماعي ، يضاف

الى ما تقدم ان تطبيق فكرة العلاج والوقاية يفترض ، ضمن اولوياته ، ان يكون واصف العلاج على بيئة من طبيعة السلوك الجرمي الذي يعالج ، وبالتالي على بيئة من طبيعة الانسان الجرم والعوامل التي ادت به للجرام . اى ، اذا صحت المقارنة ، ان وصف العلاج يتترض معرفة المريض ونوع المرض . ومن هنا توجه التركيز مجددا نحو الانسان ونحو العقوبة التي اصحت اداة للعلاج ، وليس للقصاص او الانتقام كما كانت عليها في الايام الغابرة . وطالما ان العقوبة اصبحت وسيلة لا غاية فكان لا بد من تجريدها من المضايقات التي كانت ترافقها ضمن السجون ، وهذا ما حدا بالمصلحين الاجتماعيين الى المتابعة بالنسانية العقوبة ، وضرورة جعلها بالقدر الذى يناسب الغاية العلاجية التي وضعت من اجلها .

بدء العمل الدولى المنتظم في ميدان علم الاجرام والعقوبة

تجدد الاشارة ببدء ذى بدء الى ان جهود المؤلفين بمفردها ان احدثت اهتماما معينا بالجرم والعقوبة ، الا انها لم تحدث التيارات العالمية الفاعلة في المجتمع الا من خلال الجمعيات العلمية المحلية ، التي مابلت ان اتسع نطاقها فشملت المهتمين بهذا العلم من بلدان مختلفة ، واتخذت طابعها دوليا . فنشأة المنظمات الدولية تعود بالتالى الى المبادرة الفردية المحلية المنتظمة ضمن جمعيات علمية .

وهكذا اتشئت اللجنة الدولية للعلوم الجزائية والعقابية سنة ١٨٧٦ ، واخذت على عاتقها عبء بحث الافكار الجديدة المتعلقة بالقوانين الجزائية والعقابية ، مركزة على محور هذه القوانين ، اى الانسان الجرم ، وباحثة في الطرق العلمية الصحيحة التي تؤدى الى اصلاحه وعلاجه وبالتالي الى وقاية المجتمع من الاجرام . واستمرت هذه اللجنة الدولية في عملها العلمى ، وفي عقد المؤتمرات الدولية لغاية ما اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة سنة ١٩٤٨ توصية بان 'اخذ المنظمة الدولية ، اى هيئة الامم المتحدة ، على عاتقها الدور القيادى في تشجيع دراسة مشكلة الاجرام ، والتدابير الوقائية ، ومعالجة المجرمين (التوصية رقم ١٥٥ س ٧) . وفي سنة ١٩٥٠ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارها رقم ٤١٥ على هذه التوصية فانقلبت صلاحية اللجنة ، بعد ان وافقت على حل نفسها ، الى الامم المتحدة ، واتخذ العمل في ميدان علم الاجرام والوقاية طابعا دوليا رسميا ترعاه الدول المنتمية للمنظمة الدولية من خلال الكفانات والمعونات المادية التى تمكنها من اداء الرسالة التى اخذتها على عاتقها ، والدور الذى اختطته لنفسها ، عاكسة في الواقع ارادة الدول المنتمية اليها .

دور هيئة الامم المتحدة

لاحظت الامم المتحدة ، عندما اخذت على عاتقها امر معالجة مشكلة الاجرام ومعاينة المجرمين ، انه بالرغم من وجود نشاطات محلية في بعض البلدان تهدف الى نفس الغاية الا ان هذه النشاطات كانت تغتفر الى سياسة واضحة المعالم والاهداف . فكان لا بد لها من التعاون مع الجمعيات المحلية ، محاولة التنسيق بطريقة تجعلها متوافقة وغير متنافرة ، عملية لا نظرية ، بناءة بقرها من الواقع وتحسنها بالمشكلات الملحة . ومن جهة ثانية كان يترتب على المنظمة الدولية ان توظف الاهتمام لدى الدول التي لم تعر هذه الناحية من حياتها اليومية اهتماما ، او كان اهتمامها غير كاف ، وان تمد لها يد المعونة الفنية وحتى المادية في سبيل وضع سياسة جنائية

تساعد على القيام الاضواء على مشكلة الاجرام واثرها في المجتمع ، ومن ثم تعمل على معالجة هذه المشكلة والوقاية منها ، فكان عمل الأمم المتحدة اذامزدوجا ، يرمي في فروعها الاولى الى التعاون والتنسيق مع النشاطات الموجودة ، وفي فروعها الثانية الى خلق مثل هذه النشاطات والاهتمامات حيث لا توجد ، وتوجيهها نحو الغاية التي اختطتها وكما يسهل على المرء تصوره ان هذه النشاطات كانت متوفرة لدى البلدان المتطورة ، بينما كانت وما زالت احيانا - مفقودة لدى البلدان النامية او المتخلفة . ربما كان مرد ذلك الى ان البلدان المتطورة اقتصاديا وصناعيا عرفت مشكلة الاجرام بصورة اكثر كثافة واكثر خطرا من الدول النامية . ولكن تجدر الاشارة الى ان هذه الاخيرة لم تكن سالمة من هذه المشكلة وان كان حجمها ونوعيتها مختلفين مما هما عليه في البلدان المتطورة .

وقد ظهر هذا البرنامج ، الذي اختطته الأمم المتحدة ، في القرار المتخذ من قبل الجمعية العامة في اول كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٥٠ رقم ١٥٠٠ والذي يلحظ ايجاد لجنة استشارية دولية مؤلفة من خبراء في حقل الدفاع الاجتماعي ، تكون مهمتها اسداء المشورة للامين العام للأمم المتحدة ولجنة الشؤون الاجتماعية ، حول الوسائل الرامية الى وضع برامج ذات طابع دولي لدراسة مشكلة الاجرام وسبل الوقاية والعلاج منها ، ووضع مخطط يحتوى على تدابير يمكن تطبيقها على الصعيد الدولي .

وما ان باشرت الامانة العامة للأمم المتحدة وضع مثل هذا البرنامج على ضوء الاقتراحات التي قدمت اليها حتى شعرت بثقل العبء الذي انيط بها ، وقلة الامكانيات البشرية والفنية والموارد المادية المتوفرة ، لا سيما وان المنظمة الدولية كانت مسترسلة في وضع اسس التطور الاجتماعي والاقتصادي بصورة هامة - والوقاية من الاجرام ليست الا فرعا منها ، ولكنه فرع متواضع ينظر بعض المسؤولين - فادى ذلك الى مبادرة الامين العام للأمم المتحدة في كتاب وجهه سنة ١٩٥٤ الى المجلس الاجتماعي والاقتصادي (١) يعرض فيه ان الجهود الاساسي لادانة العامة منصب بالافضلية على التطوير الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة ، وهذا ما يدعو الى اختصار نشاط المنظمة الدولية في الميادين الاخرى ومنها ميدان الوقاية من الاجرام ، وان تركز الجهود فقط على الوقاية من جرائم الاحداث المنحرفين ومعالجتهم . وفي سنة ١٩٥٧ أكد الامين العام استمرار الصعوبات المادية التي واجهتها الامانة العامة من قبل ، الا ان لجنة الشؤون الاجتماعية اقترحت حلا وافقها عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قرار اخذه سنة ١٩٥٩ (٢) وماله انه يترتب على الأمم المتحدة ان تحافظ على دورها الطبيعي في حقل الوقاية من الاجرام ومعالجة المجرمين ، وان تجد الوسائل الممكنة لزيادة المعونة الفنية للبلدان النامية ، وان تعمل على توسيع نشاطاتها في هذا الميدان ، وان تطلب من المؤسسات الخاصة المحلية او الاقليمية او الدولية معاونتها في تنفيذ برامجها .

وكانت الامانة العامة قد انشأت قسما لدى مديرية الشؤون الاجتماعية تحت اسم (قسم الدفاع الاجتماعي) اوكلت اليه مهمة وضع وتنفيذ برامج الوقاية والعلاج كما صار يبينها آنفا ، وقد اخذ هذا القسم مركزا رئيسيا له في نيويورك ، ومكتبا اوروبيا في جنيف ، مما ساعد على ايجاد روابط بناءة ومفيدة بينه وبين سائر المنظمات الدولية ، كمنظمة الصحة ومنظمة الاونسكو

(١) مستند رقم E / 2598 paragraph 4-5

(٢) قرار رقم XXVIII E ٧٣١

ومكتب العمل الدولي ، بسبب ما لنشاطات هذه المنظمات من اثر في حقل الوقاية من الاجرام ، كنظيم الوقاية الصحية والتدريب المهني والثقافي ومحو الامية وتبسيط وسائل التشقيق وتطويرها وفقا لمتطلبات العصر .

وفي سبيل تنفيذ البرنامج الموضوع ، ولحمل الدول الاعضاء على التحسس بجوانب مشكلة الانحراف ، وابعاد التقاء بين المسؤولين والباحثين الجنائيين ومخططي السياسة الجنائية ، قام قسم الدفاع الاجتماعي بتنظيم المؤتمر الاول للامم المتحدة حول الدفاع الاجتماعي وكان ذلك في جنيف خلال شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٥٥ . فمن المواضيع الرئيسية التي بحثت اثناء هذا المؤتمر قواعد الحد الأدنى لمعاملة المجرمين ومعالجة الانحراف الاحداث . وسنطرق الى قواعد الحد الأدنى في مكان اخر من هذا البحث . بالإضافة الى تنظيم هذا المؤتمر الدولي الاول الذي كان له اكبر الاثر في انفاذ الاهتمام بمشكلة الاجرام والمسجونين وضع قسم الدفاع الاجتماعي في الامم المتحدة ، برنامجا للمساعدة الفنية في حقل الوقاية والعلاج . يتضمن هذا البرنامج اعتمادات مالية معينة ضمن برنامج المساعدات الفنية الذي تخصصه الاسم المتحدة للبلدان المتخلفة او النامية ، تساعد على تغطية نفقات بعثات مؤلفة من خبراء في الدفاع الاجتماعي ، وفد الى البلدان التي تطلبها ، بنية دراسة الاوضاع المتعلقة بسياسة الدفاع الاجتماعي لديها ، وتدريب الموظفين على القيام بالمهام التي ينطو بها تنفيذها ضمن هذه السياسة .

وقد تابر قسم الدفاع الاجتماعي على اداء المهام المكلف بها لغاية سنة ١٩٦٥ ، حيث تقرر دمج مكتبتي نيويورك وجنيف ، فاصبحا مكتباً واحداً مركزه نيويورك . لاشك ان هذا الدمج ادى من جهة ، الى تقادى بعثرة الجهود ، بأن استغنى عن كافة المراسلات بين المكتبين بعد ان اصبحت مضمورة بمكتب واحد . ولكن من جهة ثانية ابتعد المكتب عن مركز سائر المنظمات الدولية ، وعن مواقع العمل الميداني مما شكل ضعفاً في المؤسسة التي يمثلها ، وتقليصاً للاتصالات الشخصية بين المسؤولين عن القسم وسائر المتعاملين معه ، وهذا عامل سلبي على صعيد التعامل الدولي . ولا بد هنا من ذكر التوجيهات التي صدرت عن المؤتمر الدولي الرابع للدفاع الاجتماعي الذي نظمته الامم المتحدة في طوكيو خلال شهر آب (اغسطس) سنة ١٩٧٠ وحضره الف مندوب من خمس وثمانين دولة ، فقد اكد المؤتمر بان مشكلة الاجرام امتلكت في بعض البلدان حجماً خطراً جداً لم يعده المجتمع البشري من قبل ، وذلك بالرغم من مرور مئة عام على العمل المنظم في حقل الوقاية والعلاج - القصود بذلك عمل اللجنة الدولية للعلوم الجنائية والعقابية الذي بدأ سنة ١٨٧٢ - . وبالتالي فقد اكد المؤتمر على ضرورة بذل الامم المتحدة المزيد من العناية في استقصاء العوامل الاجرامية عن طريق البحث العلمي ، وتقييم النظم الجزائية والادارة القضائية المنوط بها امر ملاحقة ومعاقبة المجرمين ، وتعميم نتائج الابحاث على الدول الاعضاء بغية الانفاذ منها ، وتكييف برامج الوقاية الاجتماعية على صفوفها .

وعلى هذا الاساس اعيد تنظيم قسم الدفاع الاجتماعي ، واصبح معروفا باسم قسم (الوقاية من الاجرام والقضاء الجزائي) مما يشكل تطوراً مهماً في عمل الامم المتحدة ، لان الاهتمامات الاولى كانت في الماضي منصبه على دراسة العوامل الاجرامية ووضع القوائم الملائمة لشل فعاليتها ، ولم تكن دراسة الاجهزة الموجبة بمحاكمة المجرم واخضاعه للعلاج لتحظى الا بعناية ضئيلة جداً

جعلتها دون اثر يذكر . وقد دخلت أيضا ضمن اهتمامات القسم الجديد مسألة برمجة وسائل الوقاية والعلاج ، ودمجها مع السياسة الانمائية العامة فتصبح جزءا من المخطط الإنمائي العام . وهذا الموضوع سيمالح بتفصيل أكثر أثناء المؤتمر الدولي الخامس للأمم المتحدة الذي سيعقد في تورنتو - كندا خلال صيف سنة ١٩٧٥ .

ولم تكف هيئة الأمم المتحدة بالانكال على هذا القسم لتنفيذ البرنامج الضخم الذي عهد إليها به ، نظرا لامكانياته البشرية والفنية والمادية المحدودة ، فانشأت بالاتفاق مع الحكومة الإيطالية ، وبناء لتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتخذة سنة ١٩٦٥ مركزا دوليا للأبحاث في ميدان الدفاع الاجتماعي (٣) يمول بواسطة مساهمات دولية مستقلة عن ميزانية المنظمة الدولية تسمح له بحرية العمل وبالترحر من التعقيدات الإدارية . ويهدف هذا المركز الى تشجيع وتنسيق الابحاث الجنائية ، والى القيام عند اللزوم بأبحاث في ميدان الدفاع الاجتماعي لدراسة الظاهرة الجرمية وانحراف الاحداث بغية الوقاية والعلاج . وتشمل نشاطات هذا المركز الدولي دراسة وضع القوانين الجنائية ، والسبل التشريعية التي تجتازها مشاريع القوانين هذه ، والنظم الاصلاحية والعقابية ، وتقييم عمل الادارة القضائية ، والمساعدة في وضع المخططات العامة للسياسة الجنائية . كما يهدف المركز الى ايجاد مكتبة دولية تحوى المؤلفات الجنائية العديدة ، وتجمع المعطيات الجنائية من بلدان العالم كافة بحيث تصبح مصدر معلومات فنية وعلمية على شكل مصدر معلومات جنائية ، يمكن لكل باحث علمي ان يستعين بها في دراساته ، كما يمكن لكل دولة معنية بشؤون الوقاية والعلاج الحصول على هذه المعلومات .

كما قامت الأمم المتحدة بايجاد مركز اقليمي للدفاع الاجتماعي في مدينة فونتشو في اليابان تشمل صلاحيته منطقة الشرق الأقصى ، ويركز خصوصا على عقد دورات دراسية طويلة الامد للموظفين العاملين في ميدان الدفاع الاجتماعي ، وعلى القيام ببعض الابحاث العالمية . وكذلك عقدت المنظمة الدولية اتفاقا مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة للقيام بمهمة مماثلة تشمل منطقة الشرق الاوسط وافريقيا . وكانت قد انشأت مركزا في امريكا اللاتينية ولكنه بقي دون وجود عملي يذكر اذا ما قورن بسائر المراكز . وسنركز على دراسة دور المركز الدولي للأبحاث الجنائية المنشأ في روما باعتباره يقوم بدور طبيعي ، وان كان مركز الشرق الأقصى لا يقل أهمية عنه ، لا سيما لجهة الدورات الدراسية التي نظمتها للبلدان الاقريقية ، كما ان تعاونه قائم جديا مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة ، وقد اكمل هذا المركز ابحاثا جنائية عديدة ضمن الجمهورية المصرية .

بدا المركز الدولي للأبحاث الجنائية عمله في اوائل سنة ١٩٦٨ بعد ان صدقت الاتفاقية المعقودة بين هيئة الأمم المتحدة من جهة وبين الحكومة الإيطالية من جهة ثانية . وقد تمهتدت الحكومة الإيطالية بتقديم البناء الذي سيحل فيه المركز والموظفون الإداريون وكافة الأدوات والتسهيلات المكتبية التي يحتاج إليها المكتب . ساهم في ميزانيته للغاية الآن زهاء ثلاثة وعشرين بلدا بنسب اختلفت باختلاف وضعه المالي ، ومن بين كبار المساهمين اسوج .

من جملة الابحاث العلمية التي قام بها او يقوم بها المركز الدولي بحث حول التفريات في مفهوم السلوك المنحرف يجرى في سنة بلدان ، وبحث حول اثر البحث الجنائي والاحصاء في وضع اسس سياسة الدفاع الاجتماعي ، اى معرفة ما اذا كانت المعطيات العلمية تؤثر في ذهنية واضعي مخططات السياسة الجنائية ، ويجرى هذا البحث في اربعة بلدان . وبحث آخر حول الاحصاءات والمؤشرات الاحصائية الجنائية ، وبحث حول تقصي احوال المجرم الشخصية امام المحاكم بغية اتخاذ التدبير العلاجي المناسب بحقه ، ومدى اعتماد هذه الطريقة في بعض البلدان . وبحث حول اسباب الانحراف لدى الاحداث بغية تحديد العوامل التي تقود لثل هذا السلوك . واخيرا بحث حول فن العمارة في السجون بغية دراسة افضل اشكال البنيان التي تلائم تنفيذ البرامج الاصلاحية والعلاجية داخل السجون .

وتجدر الاشارة الى ان المركز الدولي يستقبل سنويا بعثات علمية من مختلف بلدان العالم ، كما يستقبل علماء جنائيين دوليين يؤمنونه ، بغية الاستقصاء والبحث العلمي ، كما يوفد المركز المذكور ، وبصورة منتظمة ، مندوبين عنه لحضور المؤتمرات العلمية حول الجريمة والدورات الخاصة بالابحاث الجنائية ، كما يدرب عددا من الموفدين اليه على طرق البحث العلمي ، ويمكن لكل دولة ان تقدم بطلب للمركز الدولي للحصول على مساعدته الفنية في حقل من حقول اختصاصه فيبادر الى القيام بالهمة المطلوبة منه ضمن الاعتمادات المالية التي تخوله ذلك .

ولا بد من ملاحظة ان الامم المتحدة ، سواء بقسم الدفاع الاجتماعي الذي اصبح معروفا بقسم الوقاية من الاجرام والقضاء الجزائي ، او بالمركز الدولي للابحاث الجنائية ، تعتمد في اداء مهمتها في هذا الميدان على الخبراء الدوليين الذين تنتدبهم في مهمات خاصة دون ان يكونوا حتما ملحقين بها كموظفين دائمين . ولذلك صحت تسميتهم خبراء من قبل المنظمة الدولية منتدبين لمهمات معينة تدوم الوقت اللازم لتنفيذ المشاريع الموفدين من اجلها . وطريقة الحصول على هؤلاء الخبراء تتم عادة بطلب من الحكومة المهتمة ، يقدم الى مكتب الامم المتحدة للتنمية المعتمد لديها ، فيقوم المكتب بدراسة المشروع مع الوزارة المختصة ، ومن ثم يدخله في مشروع برنامج التنمية ويعرضه على المرجع الدولي في نيويورك ، فيبادر لاتخاذ الخطوات الادارية والفنية لوضعه موضع التنفيذ .

المؤتمرات الدولية :

من ابرز النشاطات التي تقوم بها هيئة الامم المتحدة تنظيم المؤتمرات الدولية حيث يتم اثناءها بحث المواضيع المتعلقة بالوقاية من الاجرام ومعاملة المجرمين . والمؤتمرات الدولية على انواع نستعرض تاريخها ومواضيعها بإيجاز لظهور الدور الذي تقوم به في انماء المعلومات الجنائية عبر العالم ، وتيسير وضع برامج للوقاية والعلاج .

قررت الجمعية العامة للامم المتحدة منذ سنة ١٩٥٠ ان يعقد مؤتمر دولي عام كل خمس سنوات ، يضم ممثلين عن الدول النامية للمنظمة الدولية ، وبحث في المواضيع التي يهيئها قسم الدفاع الاجتماعي ، بناء لتوجيهات المجلس الاجتماعي والاقتصادي ، على ان يسبق المؤتمر العام مؤتمر اقليمي يعقد في أمريكا وأوروبا والشرق الأدنى والاقصى وأفريقيا ، وتبحث خلاله المواضيع التي سيتناولها المؤتمر العام ، وذلك حتى يتسنى للبلدان التي ستشارك فيه من تهيئة هذه المواضيع ، ووضع الدراسات اللازمة بشأنها .

وبالفعل عقد المؤتمر الأول في جنيف خلال شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٥٥ ، ومن ثم عقد المؤتمر الثاني في لندن خلال شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٦٠ والمؤتمر الثالث في ستوكهولم خلال شهر آب (أغسطس) ١٩٦٥ والمؤتمر الرابع في كيوتو - اليابان خلال آب (أغسطس) سنة ١٩٧٠. وسيعقد المؤتمر الخامس خلال شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٧٥ في مدينة تورنتو - كندا . أما المؤتمرات الإقليمية فنخص بالذكر منها المؤتمرات المتعلقة بالمنطقة العربية حيث عقد المؤتمر الإقليمي الأول في القاهرة سنة ١٩٥٣ مهذا المؤتمر جنيف الذي عقد سنة ١٩٥٥ . وقد خصص القسم الأكبر منه لدراسة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين - على ما سنرى ذلك فيما بعد - أما المؤتمر الثاني فقد عقد في كوينهاجن - الدانمرك - وهو مخصص للدول العربية فقط وقد عقد في كوينهاجن لأسباب سياسية ومالية حالت دون عقده في المنطقة - والثالث عقد في دمشق سنة ١٩٦٤ ، والرابع عقد في الكويت خلال سنة ١٩٧٠ .

وعلى سبيل المثال نعطي فكرة عن المواضيع التي بحثت في المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة ستوكهولم سنة ١٩٦٥ وعددها ستة مواضيع :

١ - التطور الاجتماعي والجريمة . يتناول هذا الموضوع نوعية التطور والتفسير الاجتماعي وموقف الشرع والسلطة من هذا التطور ، وحجم ونوع الإجرام في المجتمعات المتطورة أو النامية اجتماعياً ، لا سيما تلك التي تتفقر في ميدان التغييرات الاجتماعية ففرا بدلاً من أن تتبع نمواً متعادلاً .

٢ - القوى الاجتماعية والوقاية من الإجرام . وتركز البحث أثناء معالجة هذا الموضوع على مساهمة الجمهور والمواطن في الوقاية من الإجرام ، وفي تأمين تطبيق القانون وعمل الاجهزة القضائية ، وكذلك على دور العائلة في ميدان الوقاية ، وتعزيز المبادئ الأخلاقية والاجتماعية لدى الأحداث والشباب وممارسة الاهل لمسؤولياتهم التربوية والاجتماعية ، والحؤول دون افلات الاولاد من الرقابة الابوية . كما ركز على دور التعليم والتثقيف في الوقاية من الإجرام ، وعلى دور العيادات النفسانية والطبية ضمن المدارس ، ومساهمتها في تقصي حالات الانحراف وعلى دور مكاتب التوظيف والتوجيه المهني .

٣ - التجهيز الحكومي والوقاية من الإجرام . عالج هذا الموضوع دور البرامج العامة التوجيهية ، والبرامج المنسقة بين مختلف القطاعات انعماسة والخاصة ، والمراكز العمادية طبية كانت أو اجتماعية ، ومساهمة الشرطة في وضع وتنفيذ برامج الوقاية ، حتى لا يبقى دورها محصوراً في التدخل فقط للردع وملاحقة المجرمين .

٤ - التنابذ الرامية لمحاربة التكرار الجرمي . والسندة الى تصنيف المجرمين وفقاً لاستعداداتهم الشخصية ، ونوع الجرائم التي يرتكبونها ، واثار التوقيف الاحتياطي والسجن على اخلاقهم ومواقفهم ، ودراسة امكانية ابدال العقوبة المانعة للحرية بعقوبات اخرى تؤدي لنتائج اكثر ايجابية واخصها المراقبة الاجتماعية .

٥ - استأنرت هذه العقوبات بالقسم الخامس من ابحاث المؤتمر حيث بحثت اشكال المراقبة الاجتماعية كبديل للعقوبة المانعة للحرية ، ومع مزاياها ونقاط الضعف فيها والعوامل التي تحول دون تعميمها .

٦ - وأخيرا استأثرت تدابير الوقاية والعلاج من جرائم الشباب بمركز مهم بين أبحاث المؤتمر ، لا سيما وأن معدل اجرام الشباب زاد كثيرا وولد فئات هامشية في المجتمع تؤثر في نموه ، وتهدد مستقبله لأن هؤلاء الشباب يشكلون نواة مجتمع الغد .

اما مؤتمر كيوتو لسنة ١٩٧٠ فقد استكمل بحث بعض المواضيع التي أثيرت خلال مؤتمر ستوكهولم سنة ١٩٦٥ المشار إليها آنفا ، وانتقل للتركيز على عاملين رئيسيين في توجيه السياسة العامة الجنائية ، وهما ضرورة تعزيز البحث العلمي الجنائي على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، لأن ميدانه ما زال ضعيفا ومفتقرا جدا للمعلومات الأساسية التي تمكن المسؤولين من ولوج ابواب التصدي الحقيقي للجريمة وإصلاح المجرمين ، وكذلك التركيز على الوسائل المتبعة في ملاحقة الجريمة ومحاكمة المجرمين ومراقبة تنفيذ العقوبات ، لأن تطوير هذه الوسائل له اثره الفعال في كل نظام وقائي وعلاجي ، فإذا لم توجه الانظار الى طبيعة العمل الوقائي والعلاجي تبقى الجهود المبذولة في الميادين الأخرى محاولات نظرية ، لا اثر لها في الواقع وفي الحياة اليومية للمواطن . أما الموضوعات الأخرى التي تناولها المؤتمر والتي بدأت تحتل مركزا مهما في السياسة الجنائية المعاصرة فهي ضرورة ادخال سياسة الدفاع الاجتماعي ضمن سياسة التنمية الاجتماعية ، بمعنى أن يوجه الاهتمام ، وعند وضع كل بند من بنود التخطيط الوطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الى الأثر السلبي أو الإيجابي الذي يمكن لهذا البند أن يحدثه في السلوك الإنساني ، وإلى الأثر الذي يحدثه الإجراء على هذا البند بالذات . مثال ذلك إذا شادت الدولة تنمية الحياة الصناعية في مدينة من المدن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما يمكن لهذه التنمية الصناعية أن تحدثه على صعيد السلوك الفردي الذي يؤدي للإجرام ، كابتعاد الشباب عن عائلاتهم وضيعهم في مجتمع صناعي لا قيمة للشخص فيه إلا بقدر ما ينتج من عمل . فهذا الابتعاد من شأنه أن يقطع صلة الوصل بين الشباب وقاعدته الثقافية والأخلاقية ويجعله يتيه في عالم لا هوية له ، مما يعرضه لخطر الانحراف ، فإذا ما أخذت الدولة بعين الاعتبار هذه الناحية السلبية للمجتمع الصناعي ، أمكنها أحداث الاطارات الإنسانية والاجتماعية الصالحة للوقاية من الانحراف ، بأن توجد مثلا الاندية الاجتماعية والرياضية ، والفسحات الخضراء ، والسكن اللائق ، وأن تجعل من الصلة العائلية صلة مستمرة بمنح الفرص الملائمة .

والمواضيع الأخرى التي بحثها المؤتمر هي مساهمة الجمهور في الوقاية من الاجرام ، ودراسة تقييمه لقواعد الحد الأدنى للعامل المسجونين .

من خلال الصورة التي حاولنا رسم معالمها يتبين أن دور الامم المتحدة يقوم على الامور التالية :-

- ١ - وضع برنامج عمل ذي طابع دولي يهدف الى الوقاية من الاجرام ومعالجة المجرمين .
- ٢ - وضع دراسات خاصة ذات طابع دولي عن مسائل متعلقة مباشرة بسياسة الوقاية والعلاج ، وبمعرفة العوامل التي تكمن وراء السلوك الجرمي .
- ٣ - القيام بأبحاث جنائية في البلدان التي تطلب ذلك ، بنية تحقيق اقتراب علمي صحيح من المشاكل الجنائية التي تشكو منها ، وبغية تقييم عمل الأجهزة المختلفة من شرطة وقضاء

وإدارة اصلاحية او عقابية في ميدان الوقاية والعلاج ، حتى يتسنى للسلطات المختصة اتخاذ التدابير اللازمة لوضع سياسة جنائية واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ .

٤ - نشر وتعميم الدراسات والافكار المنبثقة من الابحاث الجنائية بغية توجيه العاملين في ميدان الوقاية والعلاج نحو ايجاد حلول ايجابية لمشكلة الاجرام ، ووضع اسس علمية سليمة لسياسة جنائية فعالة تشكل جزءا من المخطط الانمائي العام .

٥ - تنظيم المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية الاقليمية بغية تشجيع البحث العلمي من جهة ، وتعميم المعلومات وجعل المسؤولين يتحسسون مشكلة الاجرام عبر العالم واطلاعهم على المحاولات العلمية للحد منها وفتح باب النقاش بينهم وبين الخبراء الاخصائيين من جهة اخرى .

٦ - ايجاد الخبراء والاختصاصيين الى البلدان التي تطلب الاستفادة من برنامج الامم المتحدة للمعونة الفنية ، بغية مساعدة هذه البلدان على دراسة مشكلة الاجرام لديها وايجاد الحلول المناسبة لها وتدريب العاملين المحليين في ميدان الوقاية والعلاج ، باطلاعهم على الاساليب الحديثة التي تناسب البيئة الاجتماعية والاطار الاقتصادي والثقافي الذي يعملون ضمنه .

٧ - التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية والخاصة ، المهتمة بشؤون الجريمة والمحرمين ، بغية التنسيق بينها والافادة من مجهودها ووسائلها العلمية والمادية حتى تاتي كافة الجهود متناسبة ومتضافرة نحو تحقيق الهدف المشترك .

٨ - تقديم المنح للفنيين والموظفين المحليين بغية زيادة معلوماتهم في ميدان الوقاية والعلاج ، واكسابهم خبرات جديدة مستمدة من تجارب البلدان المتقدمة في هذا الميدان ، وتنظيم البعثات العلمية للخارج في سبيل هذه الغاية .

كما نلاحظ ان العمل الذي تقوم به هيئة الامم المتحدة ، باقسامها الفنية والمتخصصة لا يتناول المسائل النظرية والاكاديمية التي تشكل الهيكل الاساسي لعلم الاجرام المعاصر ، اذ ان الامم المتحدة ، بالنظر لصفحتها الدولية والاهداف المحددة لها في شروعاتها ، لا تدخل طرفا في النظريات العلمية ولا تعتمد نظريات دون اخرى ، وكذلك لا تقوم بصياغة نظريات معينة ، فهذه امور كلها تعود للعلماء الجنائيين والجامعات والمعاهد المتخصصة ، بل تقوم بوضع اسس سياسية عملية مبنية على الاختيار العلمي تتناول تنظيم الاجهزة المسؤولة عن القضايا الجنائية ، والاسس التي يجب ان تقوم عليها السياسة الجنائية الرامية للوقاية والعلاج ، والحد من مشكلة الاجرام لان هذه المشكلة تشكل عائقا مهما يعترض سبيل النمو الاجتماعي والاقتصادي ، ويعرض المجتمع الانساني لمخاطر جسيمة ، وللانفاق المادي غير المنتج ، بينما هو بحاجة ماسة لكافة الطاقات والجهود في سبيل تحقيق حياة انسانية افضل .

فعمل الامم المتحدة اذا عمل علمي تطبيقي يستفيد من الخبرات العلمية المختلفة المنبثقة عن علم الاجرام المعاصر ، فيضعها في خدمة اهداف بناء المجتمع السليم التحرر من الافات الاجتماعية واهمها آفة الاجرام .

المنظمات الإقليمية :

وعلى منوال الأمم المتحدة قامت المنظمات الإقليمية ذات الطابع الرسمي فوضعت دساتيرها انطلاقاً من فكرة أساسية مآلها ان محاربة الاجرام مسألة تتعدى حدود بلد معين لتشمل مجموعة البلدان التي تربطها الجغرافية الطبيعية والبشرية والروابط الثقافية والاقتصادية ، وبالتالي ان مسؤولية مجابهة هذه المشكلة وأيجاد الحلول لها مسؤولية مشتركة بين هذه الدول تتطلب جمع الخبرات المبعثرة ، وتنسيق الابحاث العلمية ، والاستفادة من العلماء المحليين ، ونشاطات الجامعات والمؤسسات والمعاهد المتخصصة ، وحتى توزع فروع النشاطات فيما بينها بحيث يختص كل معهد او كل بلد في فرع معين ينكب على التعمق فيه والاحاطة بكافة جوانبه حتى اذا ما توفرت لديه المعطيات اللازمة عرضها على سائر المعاهد والبلدان فتتوفر لديها المعلومات اللازمة التي توجه سياستها الجنائية .

وعلى سبيل الذكر نشير الى بعض من هذه المنظمات الإقليمية واهمها فرع القانون والمسائل الجنائية في مجلس أوروبا ، والمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة المنبثقة عن الجامعة العربية ، ومنظمة أمريكا اللاتينية ، والمنظمة الاسكندنافية للقضايا الجنائية .

وبما ان بحث نشاطات هذه المنظمات الإقليمية يستغرق وقتاً ، ويتطلب مجالا اوسع ، ونظراً لكون الاسس التي تقوم عليها هذه النشاطات متشابهة الى حد بعيد لذلك نكتفي بالإشارة الى نشاط مجلس أوروبا بفرعه الجنائي وإلى نشاط المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة .

مجلس أوروبا - الفرع الجنائي

انطلاقاً من الفكرة الموجهة لمجلس أوروبا ، وهي العمل على خلق أوروبا الموحدة بالنظر لوحدة الاهداف والثقافة والتاريخ والمصير يقوم الفرع الجنائي في مجلس أوروبا المنشأ سنة ١٩٥٧ بتوحيين من النشاطات :

النشاط الأول يتناول تطوير العلم الجنائي بذاته وذلك من خلال جمع الطاقات العلمية في بوتقة علمية واحدة ، وقد تجلّى هذا النشاط بدعوة مديري معاهد الابحاث العلمية الجنائية بعقد دورات منتظمة ابتداء من سنة ١٩٦٣ ، بغية وضع استراتيجية متوازنة لمعالجة ظاهرة الاجرام في أوروبا . تقوم هذه المعاهد على تنفيذها وبمقدم مؤتمرات حول الوقاية والعلاج ، وينشر الابحاث الجنائية والدراسات التي يضعها علماء البلدان الأوروبية بناء لطلب المجلس ، وتنظيم زيارات علمية متبادلة للاطلاع على المتجوزات التي تتم في كل من بلدان المجموعة ، وكذلك تقديم المساعدة الفنية للبلدان التي تطلبها .

ومن بين اهم الابحاث التي نشرها الفرع الجنائي في مجلس أوروبا دراسات حول انتقاء وتدريب العاملين في المؤسسات العقابية على كافة المستويات ابتداء من النفر البسيط مروراً بالرقب والمدرب الاجتماعي والمهني والمرشد والمعلم المدرسي ، وانتهاء بالمدير الفني والإداري . كما نشر دراسات حول البحث الجنائي في أوروبا وتقنيته ، وعقوبة الموت في أوروبا والعقوبات القصيرة الأمد بحق الشباب والرهأ على مستقبلهم ، وحقوق السجين الانتخابية والاجتماعية والمراقبة

الاجتماعية بعد الافراج عن المحكوم عليهم ، والتعاون الاوروبي في ميدان مكافحة اجرام الاحداث ، والاثر الدولي لاحكام الجزائية ، والعلاقة بين وسائل الاعلام والسينما وانحراف الاحداث .

اما النشاط الثاني الذي يقوم به الفرع الجنائي في مجلس اوربا فينبص على دراسة القوانين الجنائية القائمة في بلدان المجموعة والقارة بينها ، ومحاولة التقريب بين النظريات التي تمتد بها بقية الوصول الى مرحلة تجعل توحيد هذه القوانين امرا مقبولا علميا واجتماعيا وسياسيا ، كما ينصب نفس النشاط على صياغة اتفاقيات قضائية بين بلدان المجموعة حول امور عملية وحساسة واقرارها من المجالس التشريعية في تلك البلدان كالاتفاقيات المتعلقة باسترداد المجرمين وملاحقة جرائم السر ، ومراقبة الاشخاص المخرج عنهم او الموضوعين قيد الاختبار القضائي .

واخيرا تجدر الاشارة الى ان المجلس انشأ خلال شهر (فبراير) شباط سنة ١٩٦٢ مجلسا علميا لعلوم الاجرام ، هدفه ابداء الآراء العلمية والفنية حول البرامج الجنائية العلمية التي يرغب مجلس اوربا وضعها كأساس للعمل ضمن الدول الاوروبية . وقد بدأ هذا المجلس العلمي عمله بجمع المعلومات الفنية حول الظواهر الجرمية ، وذلك بقية تعميم على دول المجموعة ، ونشرها للاستفادة منها ، واناة المجال لتبادل وجهات النظر حول الابحاث الجنائية ومشاريع القوانين الجزائية الجاهزة او التي قيد الاعداد .

المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة

هدف المنظمة العربية كما يظهر من تسميتها هو وضع اسس الدفاع الاجتماعي والوقاية من الجريمة في البلدان العربية ضمن اطار عمل المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية . انشئت هذه المنظمة سنة ١٩٦٤ وبمعدان نظمت مكتبها عقدت اول مؤتمر لها بين ٢١ كانون الثاني (يناير) و ٥ شباط (فبراير) ١٩٦٦ في القاهرة حول سبل الدفاع الاجتماعي والجرائم الاقتصادية وقد استعرض المؤتمر اثر النمو الاقتصادي - لا سيما في البلدان التي بدأت تسلك الخط الانمائي الوطني - على السلوك الجرمي والسبل التي يجب ان تتبع للوقاية من الآثار السلبية التي تخلفها التنمية الاقتصادية في البلدان الناشئة . ثم توالى المؤتمرات منذ ذلك التاريخ تعقد في البلد العربي الذي يستضيف المؤتمرين وقد خصص مؤتمر بغداد المنعقد في اوائل سنة ١٩٧٢ لتقييم قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في البلدان العربية فكانت مناسبة لتقييم نظام السجون في هذه البلاد ، والوقوف على ما انجز بشأنها من تطوير وتحديث ، وما يجب انجازه في المستقبل . وسنستعرض توصيات هذا المؤتمر بصورة اكثر تفصيلا في القسم الثاني من هذه الدراسة لما لها من شأن في الوطن العربي .

ولم تكتف المنظمة العربية ، التي اتخذت مقرا لمكتبها ، بعقد المؤتمرات العربية والحلقات الدراسية ، بل دأبت على نشر الابحاث الجنائية والأحداث في البلدان العربية ، وقد بلغت منشوراتها لغاية تاريخه نحو خمسين بحثا مختلفا نخس بالذكر منها مكافحة انحراف الاحداث في مكافحة الجريمة وحركة الدفاع الاجتماعي في البلاد العربية ، وتخطيط السياسة الجنائية في البلاد العربية ، ومكافحة البغاء في الدول العربية والمسكرات والإدمان عليها ، وأهمية البحث السابق على الحكم الجنائي والمؤسسات العقابية في الدول العربية والجرائم الجنسية عند الاحداث ،

والبرامج المتبعة للوقاية من الاجرام في تونس ودور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها ، وظاهرة تعاطي المسكرات والادمان عليها في الدول العربية ، وسعات تنظيم العدالة الجنائية في الدول العربية ومكافحة الجريمة في الشريعة الاسلامية ، وجنوح الاحداث في الدول العربية ومقارنة واقع المؤسسات العقابية في الدول العربية ، مع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين والتنمية والدفاع الاجتماعي ، واهمية البحوث والدراسات في ميدان مكافحة الجريمة وانشاء شرطة للأحداث في الدول العربية ، ورعاية الحدث بين الاسرة والمؤسسة الاجتماعية ، وتطور القضاء الجزائي تجاه مشكلة الاجرام ، والشرطة ومستقبلها في المجتمع العربي .

هذا على صعيد المنظمات الدولية والاقليمية ذات الطابع الرسمي والحكومي . وكما سبق واشرنا اليه ان معظم نشاطات هذه المنظمات موجه نحو المواضيع العملية التي تساعد على وضع خطة وقائية وعلاجية يمكن للحكومات ان تلتزم بها وتتبع خطها لتحقيق الاصلاح المنشود في ميدان معالجة المشكلة الاجرامية .

الجمعيات الدولية والاقليمية والمحلية الخاصة والاهلية

اما على صعيد الجمعيات الدولية الخاصة او ذات الصفة الاهلية فان هذه الجمعيات تمتاز بالحرية العلمية والاكاديمية في دراسة النظريات العلمية المختلفة وتقييمها والعمل على ادخالها ضمن التشريعات المحلية او التنظيمات العامة . فالجمعيات الخاصة او الاهلية غير ملتزمة بسياسة حكومية او اقليمية او دولية معينة ، وغير ملتزمة باعتبارات ميدانية تحول دون خوضها الابحاث العلمية التي ترى فائدة منها بغية تحقيق الاهداف العلمية التي تتخذها شعارا لها . فهذه الجمعيات تتمتع بالحرية الاكاديمية المطلقة ، وهذا ما يجعلها تستقطب العلماء والباحثين والعاملين في ميدان علم الاجرام ، حيث يجدون ميدانا فسيحا للبحث والمناظرة والمقارنة يدون ما عندهم من خبرات ويقفون على خبرات اقربائهم . وهذه الحرية الاكاديمية في البحث والتفكير والتخطيط لدى هذه الجمعيات هي التي جعلت المنظمات الدولية والاقليمية الرسمية تستعين بها وتستشيرها في الامور التي تهتمها ، وذلك دون ان تكون ملتزمة بما تبديه من آراء واقتراحات . وفعلا قد اكتسبت بعض من هذه الجمعيات ، كالجمعية اندولية للعلوم الجنائية ومركزها باريس ، صفة استشارية لدى هيئة الامم المتحدة واليونسكو .

ونسنتعرض فيما يلي بعضا من هذه الجمعيات مع الاشارة الى انها بدورها تقسم الى جمعيات دولية واقليمية ومحلية . فالجمعيات الدولية تضم اعضاء منتسبين من كافة انحاء العالم دون تمييز بين نظام وآخر ، او منطقة واخرى ، ينتمون اليها لطابعها غير الملزم سياسيا او عنصريا او اقليميا ، ولان اهدافها علمية فحسب ، والعلم ذو طابع عالمي لا حدود ولا جنسية له . هؤلاء الاعضاء هم عادة من اساتذة الجامعات والاختصاصيين في العلوم الجنائية والقضاء والمسؤولين الفنيين والاداريين في أجهزة الشرطة والادارة العقابية وممثلي الجمعيات المحلية المهتمين بنفس العلوم . اما الجمعيات الاقليمية فتتسم بالطابع المتصور على منطقة معينة من مناطق العالم بينما الجمعيات المحلية ترتبط بطابعها وطنيا محضا ، ويجب الاشارة الى ان الجمعيات الاقليمية والمحلية تنتسب عن طريق العضوية الى الجمعيات الدولية ، وتتمثل في اجتماعاتها بواسطة مندوبين منها وتشارك في نشاطاتها العملية .

فالتابع الاقليمي او المحلي لا يعزل هذه الجمعيات ولكن يعطيها حيوية اكثر لان بإمكانها وضع مشاريعها بصورة اكثر التصاقا بالحياة اليومية ومن ثم ملاحظة تنفيذ هذه المشاريع بالاتصالات المباشرة التي تجريها مع السلطات المحلية . ولا يخلو الامر من ان تضم هذه الجمعيات في اغلب الاحيان مسؤولين عن السلطة المذكورة ، مما يسهل وصولها الى مراكز المسؤولية والتخطيط والتقرير .

اما الوسائل التي تعتمد عليها هذه الجمعيات لتحقيق اهدافها العلمية فهي الاجتماعات الدورية لاعضائها ومجالسها العلمية والمؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية المنتظمة او الطارئة ، وخصوصا المحاضرات التي تقدمها بواسطة محاضرين ذوي صيغة عالية يتوجهون الى بعض البلدان للمحاضرة في مواضيع علم الجريمة والسياسة الوقائية والعلاجية . كذلك تعتمد هذه الجمعيات الى تعميم الدراسات والبحوث بواسطة النشرات التي تصدرها ، وهي عبارة عن مجلات فصلية تحمل الى القراء المتخصصين ابحاثا علمية جنائية مختلفة ، كما تتضمن بيانا عن احدث المؤلفات والنشورات التي ظهرت في العالم مع بيان تقييمي او تحليلي موجز لاهمها . وكذلك بيانا عن المنجزات التشريعية والاصلاحية التي تتم في العالم ، وهذا طبعا افضل سبيل لجعل المهتم بعلم الاجرام على بينة بما يجري حوله في العالم ويساعده على تثبيت معلوماته وتقديراتها مما يجعله دائم الاطلاع ، ولا بد من القول انه في علم الاجرام كما في سائر العلوم يتخذ التطور السريع الطابع التقني المتقدم ، وبالتالي اذا ما توقف الانسان عن متابعة هذا التطور لا يشعر فقط بالنقص في المعلومات بل ايضا بالتقهقر العلمي ، لان ما يمكن ان يكون صحيحا اليوم او مناسباً لوضع معين يصبح عديم الفائدة غدا بالنظر للتغير الجذري الذي يمكن ان يطرأ على المعطيات الاجتماعية والانسانية ، او على التقنية التي تتبع في معالجة هذه المعطيات .

اما اهم هذه الجمعيات الدولية فهي الجمعية الدولية للعلوم الجنائية ومركزها باريس ، والجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي ومركزها كذلك باريس ، والجمعية الدولية للقوانين الجزائية والجمعية العامة للسجون والقانون الجزائي ورابطة هوارد للاصلاح الجزائي في انجلترا ، والمجلس الوطني الامريكي لعلم الجريمة والسلوك المنحرف ومركزه نيويورك ، والمؤسسة الدولية للعلوم الجزائية والمقابلية والجمعية الدولية لقضاة الاحداث والجمعية الدولية لحماية الاحداث والجمعية الدولية للمربين المتخصصين بتربية الاحداث المنحرفين . اما الجمعيات الاقليمية او المحلية فهي جمعيات تحمل غالبا اسم الجمعية الوطنية للعلوم الجنائية او للعلوم العقابية او للدفاع الاجتماعي ، كالجمعية الامريكية او الكندية او الفرنسية او البلجيكية للعلوم الجنائية .

وناخذ كمثال للدرس والمقارنة الجمعية الدولية للعلوم الجنائية لنبين مساهمتها في نمو وتطور علم الاجرام ، ولنشير الى المركز الدولي للعلوم الجنائية المقارنة الذي انشأته بالاتفاق مع جامعة مونترال في كندا .

الجمعية الدولية للعلوم الجنائية

تأسست هذه الجمعية في كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٤٤ بمبادرة من ممثلي الجمعيات والمعاهد المتخصصة في العلوم الجنائية في كل من المانيا وبلجيكا وانجلترا واسبانيا وإيطاليا والارجنتين ،

واتخذت مركزا لها في باريس ودعت سائر الجمعيات والشخصيات العلمية للانضمام اليها . وتضم حاليا نحو أربعة الاف عضو ، ويقوم أكثر من عشرين بلدا بمدنها بالمعونة المالية .

تتولى هذه الجمعية تشجيع وتوجيه الدراسات الجنائية النظرية والعملية في العالم ، وفي سبيل ذلك تقوم بتنظيم مؤتمر دولي كل خمس سنوات تتركز الدراسة أثناءه على موضوع معين من مواضيع علم الاجرام ، كما تقوم بتنظيم دورات دراسية سنوية في كل بلد من البلدان المساهمة في الجمعية تضم مستمعين من جنسيات مختلفة . وكذلك تقوم بنشر مجلة نصف سنوية تحوى المقالات والابحاث العلمية والمعلومات والانباء عن النشاطات الدولية والإقليمية والمحلية في ميدان علم الاجرام .

وبخلاف نشاط هيئة الامم المتحدة في هذا الميدان تركز الجمعية الدولية للعلوم الجنائية على الدراسات الأكاديمية . وهكذا فان أول مؤتمر دولي عقدته في روما سنة ١٩٢٨ تناول موضوع العلم الجنائي العيادي ، أى تشخيص السلوك الجرمي الفردي من خلال الفحوص الطبية والنفسية والاجتماعية ووصف الحالة السلوكية الجرمية ووضع البرنامج العلاجي المناسب . وقد ركز المؤتمر على أن السلوك صادر عن انسان ، وبالتالي لا يمكن فهمه الا من خلال دراسة هذا الانسان بالذات من كافة النواحي العضوية والنفسانية والاجتماعية . أما المؤتمر الدولي الثاني الذى عقدته الجمعية في باريس سنة ١٩٥٠ ، بعد أن كان نشاطها قد توقف خلال الحرب العالمية الثانية ، فقد ركز على استعمال العلوم الانسانية في ميدان العلم الجنائي والاستعانة بمعمليات هذه العلوم لفهم طبيعة الانسان المجرم . أما المؤتمر الدولي الثالث الذى عقد في لندن سنة ١٩٥٥ فقد تناول بالدرس حالة التكرار الجرمي ، والمؤتمر الرابع الذى عقد في لاهاي سنة ١٩٦٠ فقد تناول الظواهر المرضية والنفسانية للسلوك الجرمي ، والمؤتمر الخامس الذى عقد في مونتريال سنة ١٩٦٥ فقد تناول معالجة المحكوم عليه والمؤسسات العقابية ، والمؤتمر السادس الذى عقد في مدريد سنة ١٩٧٠ فقد تناول دراسة استراتيجية البحث الجنائي والافضليات التي يجب ان تستأثر باهتمام الباحثين الجنائيين عند اختيارهم مواضيع أبحاثهم . وأخيرا تناول المؤتمر السابع المنعقد في بلغراد سنة ١٩٧٣ موضوع المجرمين والشخصية الاجرامية ودور المجتمع في لصق الصفة الاجرامية بالافراد ، وتقييم الاجهزة المكلفة بوضع وتنفيذ السياسة الجنائية العامة .

وقد رأت الجمعية الدولية أن العلوم الجنائية في العالم بحاجة الى مبادرات علمية أكثر تركيزا في الميدان الجامعي ، اذ أن بعض الجامعات تخصص علم الاجرام بدراسة محصورة تدمج ضمن برنامج اختصاصات أخرى كما هو الحال مثلا في كليات الحقوق في أوروبا ، حيث يدرس علم الاجرام كمادة ثانوية ضمن برنامج الدراسات الحقوقية الجزائية ، أو في كليات العلوم الاجتماعية في أمريكا وكندا حيث يدرس كفروع من فروع دراسة السلوك الاجتماعي ، بينما هذا العلم يؤلف علما قائما بذاته له فروع خاصة به ، ومن المفيد جدا أن يتخذ كيانا قائما بذاته يجعل المهتمين به ذوى اختصاص فيه يؤهلهم لممارسة اختصاصهم في شتى الميادين الجنائية والعقابية ، كما يجعل ذوى الاختصاص في العلوم القانونية والاجتماعية يقبلون على التخصص أيضا في علم الاجرام للموازاة الفنية التي يقدمها لهم في ميادين نشاطهم المهني . وعلى هذا الأساس قامت الجمعية الدولية بنشر

كتاب عن تدريس علم الاجرام في العالم وذلك بطلب من منظمة اليونسكو احتوى على الصيغ المتبعة في بلدان العالم في تدريس هذه المادة في الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة ، ومن ثم قامت بتوقيع اتفاق مع جامعة مونترال في كندا سنة ١٩٦٩ لانشاء مركز دولي لعلم الاجرام المقارن اهدافه :

١ - تشجيع التعاون الفني بين كافة لقطاعات العامة في الميدان الجنائي من تبادل الآراء والمعلومات والدراسات .

٢ - تاهيل جيل جديد من الجنائيين والعاملين في ميدان البحث العلمي الجنائي، وتدريب الموظفين المحققين بالادارات العامة العقابية والقضائية على العلوم الجنائية الحديثة .

٣ - تشجيع التخصص الجامعي في ميدان العلوم الجنائية .

قام المركز الدولي منذ نشأته بنشاطات في كندا وخارجها فنظم دورات دراسية في أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وكندا ، وكانت أهم المواضيع التي عولجت اثناء هذه الدورات - القيم الاخلاقية وردات الفعل الاجتماعية على السلوك المنحرف ، وضمن الجريمة ، اى النفقات والخسارة التي تلحقها في حياة بلد وفي ميزانيته ظاهرة العنف في الجريمة ، الجريمة في المدن الكبرى ، دور قوى الشرطة في الوقاية من الاجرام - الادارة القضائية في المدن الكبرى ، التطور الاقتصادي والاجتماعي والقضاء الجزائي والاجرام : الحاجات والملاصح المستقبلية .

كما ان الأبحاث التي قام بها تناولت ميادين مختلفة أهمها قياس معايير ردة الفعل الاجتماعية على بعض انواع من السلوك المنحرف ، وبحث عن تطور دور الشرطة في كندا ، وبحث عن المجتمع الصناعي وتنظيم التسليحة وانحراف الأحداث ، وبحث عن طرق تفريد العقوبات ضمن اطار القضاء الجزائي الحديث .

وقد قام ايضا المركز الدولي بافتتاح معهد للعلوم الجنائية في مدينة ابيدجان في افريقيا يضم طلابا من افريقيا الغربية للتخصص في هذه العلوم، ويدير المعهد ويشرف على دراسته جامعة ابيدجان - شاطيء العاج .

هذه هي اهم النشاطات التي تقوم بها المنظمات والجمعيات الدولية في حقل علم الاجرام كما هو ظاهر من البيان السابق ، وبينما تتجه هيئة الامم المتحدة نحو الاهتمام بالتدابير الوقائية والعلاجية ووضع خطط السياسة الجنائية العامة تركز الجمعيات الدولية على النواحي الاكاديمية لتعزيز الدراسات العلمية وتطوير المفاهيم وتكييف الأبحاث الرامية الى اختبار النظريات القائمة ، أو الى صياغة نظريات جديدة تساعد على فهم السلوك الجرمي وبالتالي على معالجة الانحراف .

ويبدو هذا التوزيع للمسؤوليات الدولية في ميدان العلم الجنائي توزيعا ملائما لمطالبات التطور من جهة ، ولخطة تعميم المفاهيم الجديدة لعلم الاجرام الحديث من جهة ثانية ، فجميع في الواقع الناحية النظرية العلمية والناحية العملية التطبيقية، اذ ان هدف علم الاجرام ليس ايجاد مفاهيم نظرية للسلوك الاجرامي ، أو وضع نظريات لشرح هذا السلوك ، بل الاستعانة بهذه المفاهيم والنظريات بنية تجنب المجتمع والافراد مساوئ هذا السلوك والانس السلبي الذي يتركه في المجتمع ، وفي نفسية ومصالح المواطن . فعلم الاجرام علم ذو غاية عملية معينة يقوم على اقتراب علمي من

الظاهرة الجرمية ، وعلى اختيار المعطيات المتوفرة نتيجة للأبحاث العلمية . فالاختيار هو الطريق الوحيد لدمج أو دحض النظريات بالإضافة للخبرة التي يكتسبها العاملون في الحقل الجنائي وللانكسار الجديدة التي يوحى لهم بها .

ثانيا : المنظمات الدولية ومعاملة المذنبين الجانحين

لا بد قبل التعرض لدور المنظمات الدولية في وضع الاسس الحديثة لمعاملة المذنبين والجانحين من القاء نظرة خاطفة على الاطوار التي مرت بها العقوبة أن نتخذ الوجه المعاصر الذي نعرفه في أيامنا هذه .

كانت العقوبة في المجتمعات البدائية الأولى عبارة عن ردة فعل انفعالية وعاطفية تصدر عن ذوى الضحية ، أو عن الضحية نفسها بغية رد الأذى على من تسبب به والانتقام منه وإظهار الاستعداد الدائم والقوى لدى القوم للردع ذلك هو السبيل لاتقاء شر الاعتداءات في المستقبل وهذا ما جعل ردة الفعل تنصف بالخشونة والعنف لتحل بالمجرم وذويه دون تمييز وحتى دون محاولة لمعرفة وضع الفاعل الشخصي وما اذا كان كامل القوى العقلية أو صغيرا أو غير مميز . فالعنف يجلب العنف والتعدي يجلب الانتقام . وعندما انتظم المجتمع في مجموعة سياسية اتخذ الحاكم سلطة معاقبة المجرم ولم يخرج في ممارسته لهذه السلطة عن الأطار التقليدي للعقوبة ولا عن الفلسفة التي كانت تبرزها ، بل انتقلت صلاحية العقاب من يد الفرد أو العائلة الى يد الحاكم . وطالما أن غاية العقوبة كانت الردع والجزو والاقتصاص فلم تنحصر من طابعها البدائي التنكيلي . وقد عرفت هذه المجتمعات السياسية الأولى أنواعا من العقوبات غير الانسانية ما لم يكن للمثيل في تاريخ المدنية البشرية . فمن قطع الاوصال الى الصلب والحرق والقذف بالمجرم الى الحيوانات المفترسة بصارعها ، الى الزام المجرمين على منازلة بعضهم بعضا منازلة الموت والحياة ، الى السحل والتعذيب وكل ما يمكن للتصور البشري أن يتخيل من ضروب الوحشية والحيوانية .

لم يكن السجن معروفا في تلك المجتمعات وأن وجد فكان فقط كمكان لاحتجاز المجرم لغاية ما تحين ساعة محاكمته وانزال العقوبة به وتنفيذها ، أي ما ندعوه اليوم بالتوقيف الاحتياطي . ومن ثم عرف السجن كمكان لايواء المذنبين وعزلهم عن المجتمع واخضاعهم للقصاص وذلك بتأثير التعاليم الدينية وبعض الآراء الاجتماعية والإصلاحية التي صدرت عن الفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين . ولكن السجن بقي زمنا طويلا غاية في حد ذاته بمعنى أن احتجاز الحرية فيه كان بدئا لحياة السجن بلاقي خلالها صنوف العذاب والحرمات والاكراه الجسدي والتجسّد بعقوبة الاشغال الشاقة التي ما زالت قائمة في كثير من قوانين العقوبات ، وأن كانت قد فقدت محتواها العلمي تبعا لانقضاء العبودية البشرية . ولم يكن بإمكان أحد في تلك المصوّر القول أو المناداة بالمفعول المصلح للعقوبة لأن العلوم الانسانية لا سيما الطبيعية والنفسانية والاجتماعية منها كانت ليس فقط غير متطورة بل مجهولة في كثير من الفروع التي نعرفها بها اليوم .

ولكن بعد قرون من الظلمات التي خيمت على المجتمع البشري بدأت تظهر الحركات الإصلاحية ، وأخذ التجسّد الاجتماعي والثقافي يتبلور شيئا فشيئا فيلقي أضواء تبديد تلك الظلمات ، وتقود الإنسان نحو مجتمع أفضل يحفظ له كرامته الانسانية ويحمي حريته الشخصية من الظلم

والتعسف ويجعله على بينة من حقوقه وواجباته، ويضمن له قضاء عادلا ومتجردا هدفه أحقاق الحق وتأمين العدالة الإنسانية بين البشر والحوول دون التنكيل والتعذيب وكل ما يمس كيان الفرد . كما ان النظرة للجريمة بدأت تتخذ اتجاهها أكثر واقعية فلم يعد المجرم ينظر المجتمع ذلك الفاسق اللعين الذي تلبسه الشياطين والأرواح الشريرة ، بل مثل مواطننا مثل سائر المواطنين زلت به القدم لأسباب كثيرة منها عرضي ومنها مرضي أو اجتماعي أو اقتصادي فأنحرف عن طريق الصواب والاستقامة ، إلا ان هذا الانحراف ليس دليلا على خروج نهائي عن السبيل الاجتماعي القويم بل ربما كان خروجاً ظاهرياً مؤقتاً اذا عولج بطريقة صحيحة وأمكن التغلب على العوامل التي أدت لحدوثه ، وتحصين الفاعل بوسائل شخصية ومهنية تشكل درعاً وقائياً له في المستقبل تحول دونه والانحراف مجدداً .

مع هذا الاتجاه الإنساني ظهر أيضاً الاهتمام بمستقبل المذنب المحكوم عليه انطلاقاً من الملاحظة الأولية القائلة بأن المحاكمة الجزائية لا تفسر المشكلة من محتواها بمجرد صدور الحكم بسجن المذنب كما يخيّل للبعض أو كما يريد البعض أن يحدد مفهوم دور القاضي في ملاحقة المجرم والحكم عليه . بل أنه خلافاً للمعتقد في الأوساط المتحفظة التي ترى في العقوبة وسيلة للردع والزجر ووسيلة لاستعادة المجتمع لاعتباره تعتبر لحظة صدور الحكم على المجرم بدء مرحلة جديدة بالنسبة للمحكوم عليه وبالنسبة للمجتمع . بالنسبة للمحكوم عليه أن حياة مؤثراً الحرمان والانتطاع من المحيط العائلي والاجتماعي الذي نشأ وترعرع فيه تنتظره طيلة مدة سجنه كما أن محيطاً ذا نفسية معينة ينتظره داخل السجن . محيط قوامه أشخاص عزلهم المجتمع عنه فعنهم من يثور عليه ، ومنهم من يعتبر نفسه مضطهداً ومنهم من يهيئ نفسه للانتقام من مجتمع يعتقد أنه ظلمه ، إلى ما هنالك من نفسيات رافضة وناقمة أجمالاً تريد في رفضها وتقميتها القيود المفروضة على حريتها داخل أسوار عازلة . وبالنسبة للمجتمع فإن الفرد الذي عزله عنه لا بد يرجع إليه لأن العقوبة المانعة للحرية عقوبة مؤقتة لا تؤمن العزل إلا لبرهة معينة تنقضي حتماً ، وبالتالي أن مصلحة المجتمع أن يتحصن ضد أي سلوك منحرف يمكن أن يسلكه الخارج من السجن في المستقبل فيعرض طمأنينة المواطنين ومصالحهم للخطر وربما كان هذا الخطر أشد وقعا من السابق .

انطلاقاً من هذه الاعتبارات الفردية والاجتماعية كان لا بد من إيجاد الوسيلة التي تجعل المحكوم عليه بمقوبة مائة الحرية يستفيد من عقوبته بأن تصبح وسيلة لإصلاحه وتأهيله اجتماعياً وأخلاقياً ومهنيّاً ، كما لا بد للمجتمع من إيجاد الوسائل الكفيلة بإعادة المحكوم عليه إلى أفضل مما كان عليه قبل ارتكابه جرمه . هذه المصالح المشتركة هي التي حلت بالقائمين على السلطة وبالمشرعين إلى اتخاذ المواقف الجديدة من العقوبة والسجن والمجتمع فينظر للعقوبة على أنها أداة للعلاج والإصلاح ، ويصبح السجن المكان المؤهل لهذه المهمة . كما يهتم المواطنون نفسانياً لتقبل المخرج عنه بينهم مع الأمل بأن يكون قد أصبح أفضل مما كان عليه . وبالفصل انطلقت الحركة الإصلاحية للنظم والمؤسسات العقابية من هذه المواقف الجديدة لتحقيق التطور المنشود والهدف الحقيقي للعقوبة .

أول من قام بتفدية هذه الحركة الإصلاحية الكتاب وعلماء الاجتماع وبعض القانونيين ، فكتبوا في حقوق المواطن والمجتمع على المجرم ، وحقوق هذا الأخير عليهم ، كما كتبوا في الغاية الإصلاحية

للقوة وتنظيم السجون وضرورة تطوير النظم العقابية والاهتمام بالوسائل الوقائية قبل حدوث الفعل الجرمي ، وعندما التقت الآراء وتجانست انتظم العلماء في جميعات علمية هدفها اصلاح السجون وتأمين حد أدنى من العلاج والرعاية والحفاظ على حقوقه الأساسية في تلقي معاملة إنسانية بناءة . وفعلًا بدأ الحديث الجدى عن وضع شرعة لحقوق السجين تكون متلائمة مع شرعة واجباته في السجن .

الجمعية العلمية التي اخذت على نفسها من جملة اهدافها تحقيق هذه الشرعة هي اللجنة الدولية للعلوم الجنائية والعقابية التي انشئت سنة ١٨٧٢ - وقد ورنتها ان صرح التعبير - هيئة الامم المتحدة سنة ١٩٤٨ .

فقد وضعت هذه اللجنة اول مشروع لما يمكن ان يدعى بشرعة السجين خلال سنة ١٩٢٩ الذى عرف آنذاك وفيما بعد بقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين . وفي سنة ١٩٣٣ قامت اللجنة مع خبراء في العلوم الجنائية والعقابية بمراجعة هذه القواعد وتنقيحها وتعديلها . وعرض مشروعها سنة ١٩٣٤ على الجمعية العامة لعصبة الأمم فأقرته في جلسة ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٤ (١) وهكذا اتخذت قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين صيغتها الدولية الاولى والقوة المتوبة الدافعة نحو تحقيقها في البلدان النامية للمجموعة الدولية . وبالفعل بدأت بعض هذه البلدان بتحقيق الاصلاح المنشود في سجونها وبمحاولة تطبيق القواعد المقررة دوليا بما يتلاءم مع امكانياتها البشرية والمادية ووضع سجونها . وكل عمل انساني واجتماعي اخذت هذه القواعد تظهر عند التطبيق نواحي قوتها وضعفها ، مما جعل اللجنة الدولية للعلوم الجنائية والعقابية تبادر لتقييمها وادخال التعديلات اللازمة عليها الى ان عرضت صيغتها الجديدة على لجنة خبراء الدفاع الاجتماعى خلال دورتها الاولى المنعقدة في ٨ اب (اغسطس) سنة ١٩٤٩ فأوصت هذه اللجنة بان تجرى اتصالات ومشاورات بين لجنة الشؤون الاجتماعية في الامم المتحدة ولجنة حقوق الانسان والحكومات والمنظمات الدولية والمحلية لابتداء ملاحظاتها واقتراحاتها بشأن هذه القواعد . وبالفعل تمت هذه الاتصالات وارسلت الاقتراحات الى اللجنة الدولية فاعتمدت ما وجدته ملائما منها ، ومن ثم ارسلت المشروع للامم العام للامم المتحدة في ٨ آب (اغسطس) سنة ١٩٥١ الذى حوله بدورته الى الحكومات والهيئات المختصة لابتداء رأيها حول التعديلات المقترحة ، ثم اتخذت الامم المتحدة خطوة اكثر ايجابية عندما قررت وضع المشروع على جدول اعمال مؤتمر دولي يعقد حول مكافحة الجريمة ومعاملة المحكومين ، متخذة المبادرة في الدعوة الى مؤتمرات اقليمية تمهيدية لاخذ وجهات النظر حول الموضوع ولتهيئة الدراسات اللازمة ليصار الى عرضها على المؤتمر الدولي الاول . وبالفعل عقدت هذه المؤتمرات الاقليمية خلال سنة ١٩٥٣ ومنها مؤتمر القاهرة للدول العربية حيث اقرت فيه مجموعة القواعد ومن ثم عقد المؤتمر الدولي الاول لمكافحة الجريمة ومعاملة المحكومين في مدينة جنيف في سويسرا خلال شهر اب اغسطس سنة ١٩٥٥ فعرض عليه المشروع النهائي المعدل الذى اعدته الامانة العامة للامم المتحدة ونوقس من قبل المؤتمرين وصدق عليه بالنهاية من قبل المؤتمر وبالاجماع مع التوضيحات التالية :

(٤) تراجع دراسة مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي وضعها المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة - بغداد كقوة الثاني (يناير) سنة ١٩٧٢ .

أولاً - يرجو المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة بالاستناد للفقرة (د) من ملحق القرار ٤١٥ (خامساً) للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أن يعرض هذه القواعد على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لاعتمادها وإقرارها .

ثانياً - بأمل المؤتمر أن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه القواعد وأن توافق عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة وتبلغها للدول المنتسبة للمنظمة الدولية مع التوصية بالأخذ بهذه القواعد وتطبيقها في مؤسساتها العقابية على أن تعلم الأمين العام للأمم المتحدة بصورة دورية كل ثلاث سنوات عن مدى تطبيق هذه القواعد .

ثالثاً - يرغب المؤتمر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بنشر المعلومات التي ترد وفقاً للفقرة السابقة في المجلة الدولية للسياسة الجنائية التي تصدرها الأمم المتحدة حتى يتسنى للدول الأعضاء الاطلاع عليها والعمل بموجبها .

رابعاً - يرغب المؤتمر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بنشر هذه القواعد وتعميمها على أوسع نطاق .

وبالفعل أحييت هذه التوصيات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي فدرسها كما درس القواعد المذكورة وأقرها بتاريخ ٢١ تموز (يوليو) ١٩٥٧ وعممها على الدول الأعضاء متمنياً تطبيقها قدر المستطاع في مؤسساتها العقابية . ومنذ ذلك التاريخ تابعت الأمم المتحدة جهودها في البحث على تطبيق هذه القواعد في العالم فكانت تنظم حلقات دراسية حولها ، وتمنح المساعدات المالية لبعض الموظفين العقابيين للاتحاق بدورات تدريبية في البلدان الأكثر تقدماً في الميدان العقابي وتنظم المؤتمرات الإقليمية والدولية وتضمنها من جملة المواضيع موضوع تطبيق هذه القواعد ومدى النجاح الذي حققته في السجون والملاحظات عليها . ويمكن القول أنه لا يكاد يخلو مؤتمر من هذه المؤتمرات من جدول أعمال ينص على قواعد الحد الأدنى لمعاملة المحكومين .

وخلال المؤتمر الدولي الرابع الذي عقده الأمم المتحدة في مدينة كيوتو - اليابان بين ١٧ و ٢٦ آب (أغسطس) سنة ١٩٧٠ بحث المندوبون في صلاحية هذه القواعد في عالم يشمله التطور الاجتماعي والاقتصادي السريع فيغير كثيراً من ملامحه ومن المعطيات التي تقدم عليها الأنظم الاجتماعية والاقتصادية ، وقد أبديت بعض الآراء حول هذا الموضوع (٥) ومنها أن تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المحكومين أصبح ضرورة أكثر إلحاحاً من ذي قبل بالنظر لتطور الفكر المعاصر لا سيما فيما يخص الجريمة ومعاملة المسجونين . وأنه بالرغم من الصفة العالية لهذه القواعد التي تألف مع كافة المتطلبات الإنسانية فبالإمكان تكييفها مع المتطلبات الطبية والإطارات الإدارية والبشرية في كل بلد من البلدان ، مع الأخذ بعين الاعتبار التركيبات البشرية والاجتماعية والثقافية التي تسود كل مجتمع .

كما أكد معظم الأعضاء على ضرورة تطبيق هذه القواعد على المحكومين والوقوفين ، ويتم ذلك بتعديل القاعدة رقم ٨٤ على أن تشمل المحكومين بجرائم سياسية كما تمنوا أن تدخل

هذه القواعد ضمن التشريعات الجزائية المعمول بها في البلدان المنتجة للمنظمة الدولية ، على أن لا يستبعد في المستقبل وضع اتفاقية دولية بصدها توقعها هذه البلدان وتلتزم بمضمونها .

واكد الاعضاء ايضا على ضرورة اعطاء هذه القواعد انتشارا اوسع مما هو عليه بان توزع على كافة الجهات المسؤولة ، ويعمم مضمونها بواسطة وسائل الاعلام المختلفة ويستعمل الامين العام للامم المتحدة نفوذه وسلطته لتأمين احترام اوسع لهذه القواعد وللحصول على معلومات دورية عن مدى تطبيقها والالتزام بها ، كما يقوم بتقديم المساعدات الفنية التي تمكن البلدان النامية او التي بحاجة لمعونة من تطبيقها في مؤسساتها العقابية ، ويوجه الالتفات المسجونين الى ضرورة اطلاع الجمهور على هذه القواعد حتى يتسنى له المساهمة في اعادة التلاف المسجونين مع المجتمع بعد اطلاق سراحه وادماجه في الحياة العامة دون ان يحمل اثر عقوبته واثم جريمته مدى حياته . كما تمنى الاعضاء انشاء معاهد اقليمية متخصصة لتدريب الموظفين على المبادئ الحديثة في السياسة العقابية .

ولتأمين فعالية اكثر لهذه القواعد وامكانية عملية لدمجها مع القواعد المعمول بها اقترح بعض المندوبين انشاء هيئة خاصة في كل بلد يناط بها تأمين ومراقبة هذه القواعد في المؤسسات العقابية .

ونتيجة لتبادل الآراء اقر المؤتمر الرابع التوصيات التالية :

اولا - ان تتبنى مجددا الجمعية العامة للامم المتحدة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المحكومين وان توصي الدول الاعضاء بتطبيقها .

ثانيا - ان يتخذ فوراً المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخطوات اللازمة لتشجيع البحث العلمي وتنمية المساعدات الفنية ، وان يؤلف لجنة خبراء لدراسة المسائل المختلفة والعديد التي يطرحها تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المحكومين .

ثالثا - ان يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخطوات اللازمة لتأمين تقييم مستمر على المستوى الدولي لتطبيق هذه القواعد ولتوفير المعلومات حول هذا التطبيق ومراقبته وأن يدرس امكانية تجزئة القواعد الى جزئين : الجزء الاول يضم المبادئ العامة التي يمكن ان تكون موضوع اتفاقية دولية بينما يضم الجزء الثاني الناحية الفنية التي تبقى قابلة للتعديل وفقاً لمتطلبات التطور .

وقد تضمنت هذه التوصيات طلباً الى المنظمات الدولية والإقليمية بضرورة تحقيق تقييم عملي جديد لقواعد الحد الأدنى تنف من خلاله على مدى تطبيق هذه القواعد والعوائق التي تعترضها ، كما تتدارس المقترحات التي تؤدي الى احلال هذه القواعد في المؤسسات العقابية التي لم تطبقها حتى الآن .

انسجاماً مع هذا الاتجاه عقد المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة مؤتمراً في بغداد خلال شهر كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٧٣ حضرته الدول العربية المنتجة للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي وبحث مندوبوها انشاء النظم العقابية المطبقة في الدول العربية ومدى انسجامها مع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين والصعوبات التي تعترض تطبيق هذه القواعد والاقتراحات الرامية الى تحسين اوضاع المسجونين والسجون . وقد لاحظ الاعضاء المجتمعون ان عقوبات كثيرة

اعترضت تطبيق هذه القواعد وأهمها بطء الحركة التشريعية في البلدان وعدم تجاوبها كلياً مع مشاريع إصلاح السجون والصعوبات الإدارية الناجمة عن تعاون الإدارات فيما بينها والصعوبات المالية التي واجهتها البلدان النامية والإفضليات الملحة التي صرفت نظر بعض منها عن الإصلاحات الاجتماعية المقترحة والإعباء المالية التي يستوجبها تطبيق هذه القواعد بالنسبة لتوظيف الإخصائيين في السجون وفقدان معاهد التخصص في علم تطبيق العقاب وأخيراً بعض العادات والأساليب المحلية التي لم تالّف بعد مع مضمون قواعد معاملة المسجونين كما هي مقترحة .

إلا أنه رأى أن هذه العوائق ليس من شأنها أن تستبعد تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في البلدان العربية بل أن من مقومات السياسة الجنائية المتبعة في هذه البلدان جعل السجين عند الإفراج عنه أفضل مواطنة وأخلاقاً من ذي قبل ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتأهيله أخلاقياً واجتماعياً ومهنيًا . وقد لاحظ بعض المندوبين أن العوائق التي تكلم عنها البعض إنما هي شيء طبيعي يعترض النظم الجديدة المطلوب منها أن تحل محل نظم قديمة بالية ، وقد لاحظ واضعو قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين أنفسهم هذه العوائق وأخذوا بعين الاعتبار وجودها ، إذ أوردوا في القاعدة الثانية من هذه القواعد النص التالي :

« من الواضح أن هذه القواعد لا يمكن تطبيقها جميعاً في كل مكان وزمان نظراً للتنوع الكبير في الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية القائمة في العالم . ومع ذلك فإنه مع الأخذ في الاعتبار أنها تمثل في مجموعها الحد الأدنى للشروط المقررة من قبل الأمم المتحدة يتعين العمل باستمرار على حفر الجهود للتغلب على الصعوبات العملية التي تعترض تطبيقها » .

وبنتيجة المناقشات التي دارت في المؤتمر اتخذ الحاضرون المقررات التالية والتي نرى فائدة من ذكرها كافة لما لها من أثر في توجيه حركة إصلاح السجون والنظم العقابية في الوطن العربي ، ولما تمكسه من حقائق يقتضي الإطلاع عليها لتحديد مركزنا من التطور الذي أمّ هذا القطاع الهام من الحياة الاجتماعية .

استهلت المقررات بالملاحظة أن الحلقة الدراسية قد وضعت في اعتبارها أن مبادئ الدفاع الاجتماعي هي في جوهرها تأهيل وتعميق وتطوير للإصلاحات العقابية التي كشفت عنها تجارب إنسانية طويلة ودراسات علمية متعمقة ، وأنها تهدف في المقام الأول إلى جعل التنفيذ العقابي وسيلة إلى تأهيل المحكوم عليه وتمكينه من استرداد مكانه في المجتمع كمواطن شريف .

وإن الحلقة إذ تأخذ في اعتبارها أن قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين تهدف بدورها إلى كفالة المعاملة العقابية التي من شأنها ضمان الحقوق الأساسية للمحكوم عليه كإنسان ومواطن ، وإرساء مجموعة من المبادئ الأساسية التي تستهدف توجيه التنفيذ العقابي إلى تأهيل المحكوم عليه .

توصي بما يلي :

أولاً - أن الحلقة وقد لاحظت أن ثمة اتساقاً كاملاً بين مبادئ الدفاع الاجتماعي وقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ، فهي توصي بأن تعتمد من مبادئ الدفاع الاجتماعي الأسس التي تساند قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين وتساهم في تطويرها ودفعها إلى المزيد من الفاعلية .

ثانياً - لما كانت قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين هي في ذاتها قواعد إنسانية وإصلاحية تستهدف في النهاية خير المجتمع وخير المحكوم عليه ، فإن الحلقة توصي باقرارها والعمل على تطبيقها دون ربط بينها وبين اتجاه مذهبي معين .

ثالثاً - لما كانت مبادئ الدفاع الاجتماعي وقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين هي في ذاتها قواعد ذات طابع محدد وعام ، وقد اريد بها ان تطبق في المجتمعات الانسانية على تباينها ، إلا انها مع ذلك لا تنتج ثمراتها الا اذا روعي في تطبيقها انساقها مع ظروف المجتمع الذي تطبق فيه . لذلك توصي الحلقة باجراء المزيد من الدراسات لارساء أسس ومعاليم حركة عربية أصيلة للدفاع الاجتماعي ، وتوصي كذلك بدراسة ظروف الدول العربية في مجموعها وظروف كل دولة على حدة ، باستخلاص افضل الاصول والسبل لانتاج تطبيق سليم وفعال لقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

الموضوع الثاني : تطبيق قواعد الحد الأدنى في البلاد العربية (من حيث الموقف التشريعي ، والمشاكل والصعوبات ، والحلول المقترحة) .

ان الحلقة وقد اخذت في اعتبارها دور قواعد الحد الأدنى في توجيه النظام العقابي الى تحقيق غاياته الاجتماعية في الدفاع عن المجتمع من طريق تأهيل المسجونين ، وبعد ان اطلعت على واقع السجون في البلاد العربية ، واذا تلاحظ ان بعض التشريعات العقابية العربية ما زالت بعيدة عن اقرار هذه القواعد .

فهي توصي بما يلي :

اولاً - توصي الحلقة بأن يعامل السجين كإنسان ومواطن وتحفظ له كرامته البشرية ، وان يراعى في كل ما يفرض عليه من قيود والتزامات عدم المساس بحقوقه الأساسية النابعة عن صفته كإنسان ومواطن .

ثانياً - توصي الحلقة بأن تشكل في نطاق المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي لجنة استشارية دائمة للسجون تمثل فيها كل الدول العربية وتختص بتخطيط وضمان تنفيذ قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين بما يرتبط بذلك من فحوى الصعوبات التي تعترض تطبيقها واقتراح الحلول الملائمة للتغلب عليها .

ثالثاً - توصي الحلقة بأن يشكل في كل دولة عربية مجلس اعلى للسجون مؤلف من اشخاص يمثلون الجهات المعنية بالتنفيذ العقابي ، وذوى الخبرة فيه يختص بتخطيط السياسة العامة للسجون في الدولة والاشراف العام على تطبيقها . وتوصي الحلقة بأن يوكل الى جهاز قضائي الرقابة في كل سجن على تطبيق قواعد التنفيذ العقابي التي يحددها القانون ، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بكفالة الحقوق الأساسية للسجين .

رابعاً - ان الحلقة وقد اخذت في اعتبارها الطابع الفني التربوي للمؤسسات العقابية ، فهي توصي بأن تكون السجون - قدر الامكان - هيئة مستقلة تتبع وزارة العدل او وزارة الشؤون الاجتماعية حسب ظروف كل دولة ونظامها القانوني .

خامساً - توصي الحلقة بأن تشرع الدول العربية في انشاء سجون حديثة تكون متوسطة السعة ومستكملة المرافق ومهيأة من مختلف الجهات لكفالة تطبيق سليم وفعال لقواعد الحد

الادنى لمعاملة المسجونين . وبالنسبة للسجون القائمة حاليا فان الحلقة توصي بتفادي الازدحام فيها وعدم تجاوز المقر الصحي لعدد نزلائها .

سادسا - توصي الحلقة بأن يكون اساس التنفيذ العقابي الفحص الدقيق الشامل للشخصية المحكوم عليه من الجوانب البيولوجية والعقلية والنفسية والاجتماعية . وتوصي بأن يرسم البرنامج التأهيلي له في ضوء نتائج هذا الفحص . وتوصي بأن يكمل ذلك بوضع نظام سليم لتصنيف السجناء وما يقتضي ذلك من فصل بين الفئات المختلفة منهم .

سابعا - ان الحلقة اذ تعترف بدور الخدمة الاجتماعية والاخصائي الاجتماعي في توجيه التنفيذ العقابي الى تأهيل المحكوم عليه . توصي بأن يتضمن كل سجن عددا كافيا من الاخصائيين الاجتماعيين ، وأن يكون لهم دور فعال في رسم البرنامج التأهيلي لكل محكوم عليه .

ثامنا - ان الحلقة اذ تعتبر العمل في السجون نظاما تهديبيا وتأهليا خالصا ومتجردا من طابع الالام او العقوبة الاضافية ، توصي بأن يكون بالنسبة للمحكوم عليهم اجباريا الا اذا قضت اسباب صحية على الاعفاء منه وان يمارس في ظروف ملائمة وان تتوافر له موجبات الأمن الصناعي اللازمة ، وأن يمنح المحكوم عليه اجرا عادلا وبموضع عن اصابات العمل وفقا للقواعد المقررة في القوانين السارية في الدولة .

ثاسعا - ان الحلقة وقد تدارست نظام التوقيف (الحبس الاحتياطي) تؤكد المبدأ المقرر من ان الاصل في الانسان البراءة حتى تثبت ادانته ، وبناء على ذلك توصي بأن تكون معاملة الموقوف (المجرم الاحتياطي) قاصرة على مجرد سلب حريته وان يمنح جميع المزايا التي لا تتعارض مع مصلحة التحقيق ، وتوصي بصفة خاصة ان تكون اماكن التوقيف (الحبس الاحتياطي) مستقلة ومنفصلة عن الاسكن المخصصة للتنفيذ العقابي .

عاثرا - ان الحلقة اذ تؤكد دور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم كمرحلة مكملية للتنفيذ العقابي واجراء لا غنى عنه لحماية المجمع والمفرج عنه من خطر العودة الى الجريمة ، توصي بأن تحظى هذه الرعاية بما تستحقه من اهتمام بأن تعهد لها الاجهزة المتخصصة والمدربة وترصد لها الاموال الكافية ، وتتولى الدولة تنظيمها على نحو مباشر ودون افعال لمساعدة الهيئات والافراد . ويرتبط بذلك ان تكون السابقة الاولى حائلا دون الحصول على عمل شريف .

الموضوع الثالث : العاملون في السجون وتطبيق قواعد الحد الأدنى (من حيث المؤهلات

والتدريب والمشاكل والصعوبات)

ان الحلقة اذ تقدر الدور الاساسي الذي يؤديه العاملون في السجون من اجل توجيه النظام العقابي الى تأهيل المسجونين ، واذ تؤكد الطابع الفني والتربوي لهذا الدور ، الامر الذي يجعل من العمل في السجون مهنة متخصصة تخضع لممارستها لاصول فنية مستمدة من مجموعة العلوم والفنون التي تختص بمعاملة المسجونين ، واذ تقرر ان كل عامل في السجن هو في حقيقته مهذب في حدود تخصصه ، واذ يستخلص من ذلك ضرورة النظر في اوضاع العاملين في السجون ، وبعد ان اطلعت على اوضاعهم في التشريعات والنظم العقابية العربية مقارنة بينها وبين ما قرره قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

توصي بما يلي :

١- اقامة النظام القانوني للعاملين في السجون العربية على الاسس التالية :

١ - تخصص العاملين في السجون بحيث يبدأون عملهم فيها ولا ينقلون منها الا عند عدم صلاحيتهم .

٢ - تفرغ العاملين في السجون بحيث لا يجمعون الى جانب عملهم عملاً آخر ، على الا يحول ذلك دون الاستعانة بخبرات العاملين بعض الوقت والمتطوعين .

٣ - اسباغ الطابع المدني على العاملين في السجون هذا القائمين على الحراسة الخارجية ويكون ذلك تدريجيا قدر ما تسمح به ظروف كل دولة .

٤ - منح العاملين في السجون مزايا مادية ومعنوية تتناسب مع الاهمية الاجتماعية لعملهم ومشقته ومخاطره بحيث يكون ذلك حافزا لدوى الكفاءات على الانخراط في هذا العمل والاستقرار فيه .

ثانيا - لما كان العمل في السجون يغلب عليه الطابع الفني المتعمد على اصول وقواعد علمية وفنية فان الحلقة توصي بان يعبد العاملون في السجون في معاهد تتضمن برامج نظرية وتطبيقية تتناول العلوم والفنون المختصة بالتنفيذ العقابي .

وتوصي الحلقة بالاضافة الى ذلك بانشاء معهد عربي لاعداد العاملين في السجون يرتبط بالمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ، ويستفيد من الخبرات العربية والدولية .

وتوصي الحلقة بتشجيع تبادل الزيارات والخبرات المقايية فيما بين الدول العربية وفيما بينها وبين سائر الدول واتاحة الفرصة للعاملين في السجون لحضور المؤتمرات العقابية .

وفيما يتعلق بالعاملين حاليا في المؤسسات المقايية فان الحلقة توصي بتنظيم دورات تدريبية لهم لتنتية كفاءتهم وتبادل الخبرات فيما بينهم وتيسير الاتصال بين ذوى التخصصات المختلفة منهم .

ثالثا - توصي الحلقة بان تسهم اجهزة الاعلام العامة والخاصة في تعريف جميع الناس بالدور الاجتماعي للتنفيذ العقابي من حيث انه الوسيلة الفنية للدفاع عن المجتمع ضد الاجرام ، واهمية دور العاملين فيه باعتباره خدمة انسانية واجتماعية ، ووجوب ادماج المخرج عنه في المجتمع كي يسترد فيه مكانه كموطن شريف .

الموضوع الرابع : نظرة تقويمية في قواعد الحد الأدنى وضرورة تعديلها او الابقاء عليها .

ان الحلقة اذ تقدّر ان قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين تمثل تقدما ملموسا في اساليب التنفيذ العقابي وتكفل الحقوق الاساسية للمسجون وتضمن له كرامته الانسانية ، واذ تقدّر ايضا ان هذه القواعد لم يتج لها بعد التطبيق الدقيق الشامل في المؤسسات العقابية العربية بما يكفل تقدير مدى صلاحيتها من الوجهتين العلمية والتطبيقية ، واذ تدخل الحلقة في تقديرها ان الامكانيات الفنية والمادية للدول العربية لا تدع مجالا لقواعد تمنح المسجونين امتيازات او تكفل لهم ضمانات اكثر مما ورد في هذه القواعد .

توصي بما يلي :

أولاً - أن تعمل الدول العربية على تطبيق مجموعة قواعد الحد الأدنى في مؤسساتها العقابية وأن تدخل على تشريعاتها التعديلات التي تجعلها مسارية لهذه القواعد ، وأن تدرب العاملين في المجال العقابي على حسن تطبيقها .

ثانياً - أن يجرى المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة استقصاءات للتعرف على مدى التقدم الذي أحرزه تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في المؤسسات العقابية العربية .

وأن يتابع تطبيق هذه القواعد في تلك المؤسسات على أن تعرض نتائج هذه الاستقصاءات والمتابعة في ندوات علمية دورية لمناقشة المشاكل الفنية والعملية التي تثير تطبيق هذه القواعد .

ثالثاً - تدعو الحلقة المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة والأجهزة المعنية في الدول العربية إلى متابعة الجهود الدولية المختلفة في مجال تطبيق قواعد الحد الأدنى في معاملة المسجونين والمشاكل التي تنشأ من ذلك والحلول التي تقترح في هذا المجال .

رابعاً - تدعو الحلقة الهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة إلى تقديم مساعداتها المادية والفنية من أجل معاونته الدول النامية على توفير الإمكانات اللازمة لتطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين . وتطلب إلى المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة الاتصال بهذه الهيئات لتحقيق ذلك .

ويقتضي الإشارة إلى أنه إلى جانب ما ذكرناه من دور هيئة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي في وضع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين قيد التنفيذ في البلدان المنتمة لها ، توجد تقريبا في كل بلد من هذه البلدان جمعيات أهلية تهتم بقضايا المسجونين ، وتقوم بالنشاطات اللازمة لمتابعة الحركة الإصلاحية فيها وإدخالها إلى المؤسسات العقابية ، كما تقوم بنشر المعلومات والمقالات الرامية إلى وضع المسؤولين والمهتمين بشؤون المسجونين على بينة من الأهداف التي ترمي إليها ومن التطورات الحاصلة في العالم . ولا داعي للذكر نشاط كل من هذه الجمعيات على حدة لأن هذا النشاط منظم تحت لواء الأهداف المشار إليها ألفا .

أما وقد تكلمنا عن قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين فإنه يتعذر ذكر كافة هذه القواعد البالغ عددها أربع وتسعون قاعدة ضمن هذه الدراسة ولكن يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يختص بالإدارة العامة للمؤسسات العقابية بينما يختص القسم الثاني بالنظام الواجب تطبيقه على كل فئة من فئات المسجونين ، وتكتفي بالتنبؤ ببعض ما جاء في هذه القواعد لإعطاء فكرة عن مضمونها . فلقد نصت القاعدة الثامنة على وجوب الفصل بين فئات المسجونين بعد الأخذ بعين الاعتبار سنهم وجنسهم وسوابقهم والجرائم المحكومين من أجلها ، وكذلك على وجوب الفصل بين المحكومين والوقوفين احتياطيا والمحكومين لندون ، على أن يجرى الفصل أما داخل السجن وأما في سجون مختلفة . كما نصت القاعدة التاسعة على أن أبواب السجن يجب أن يتم في حجرة انفرادية في الليل وأن لا يشهد من هذه القاعدة إلا في الحالات الاستثنائية وبصورة مؤقتة . أما القواعد اللاحقة فقد تعرضت إلى وجوب توافر الشروط الصحية في السجن والحجرات وأن يدخل الهواء والنور لهذه الحجرات بصورة طبيعية أو أن تكون بوضع يسمح بدخول الهواء النقي ، كانت هنالك

تهوة صناعية أم لا ، كما يجب توفير النظافة للتنامة للسجين أن في الاماكن المعدة لحجزه أوفي الوسائل الزامية الى جعله يحافظ على مظهره الخارجي ، كالغتسال والحلاقة وقص الشعر واللباس المناسبوفا للمطالب المناخية، والأكل والمشرّب والرياضة البدنية ، كما يجب توفير الخدمات الطبية له بحيث تتم معالجته فوراً بالوسائل الطبية اللازمة ، وأن يتم نقله الى المستشفيات العقابية إذا كان وضعه الصحي يستوجب ذلك .

وقد نصت القاعدة ٢٤ على وجوب الكشف من قبل الطبيب على كل سجين يدخل السجن وتحديد اذا ما كان مصاباً بعرض جسدي أو عقلي ويصف له ما يستدعيه وضعه الشخصي . كما يترتب على الطبيب الكشف بصورة دائمة على المسجونين وبصورة يومية على المسجونين المرضى، كما عليه أن يكشف على الغذاء ونوعه واعداده وتقديمه ، ونظافة المؤسسة العقابية والمسجونين والمنشآت الصحية ، وأن يراقب القواعد الخاصة بالتربية البدنية والرياضية .

ولا يرب أن احترام هذه القواعد لا يحول دون ممارسة الرقابة على النظام والامن في المؤسسات العقابية بل أن النظام من مقومات الحياة فيها سواء كان هذا النظام مفروضاً بموجب قوانين أو قرارات ادارية أو بموجب قواعد الحكم الذاتي لبعض فئات من المسجونين الذين ارتقوا بسلوهم الى هذه المنزلة . وفي كل الأحوال يجب أن تتضمن القرارات نوع المخالفات والعقوبات التي يمكن أن تنزل بالسجين حتى يكون على بينة منها ، على أن تحظر العقوبات البدنية أو الوضع في زنزانة مظلمة أو أية عقوبة أخرى مهذرة للانسانية كوضع القيود الحديدية أو السلاسل .

ومن ثم تطرقت القواعد الى حقوق السجين في الاتصال بالعالم الخارجي لا سيما بأسرته واصدقائه ذوي السمعة الطيبة عن طريق المراسلة أو الزيارة في فترات منتظمة وتحت الرقابة الضرورية ، وكذلك نصت القاعدة ٢٩ على حق السجين بالاطلاع على أهم الأنباء اما عن طريق الصحف أو المطبوعات الخاصة بالمؤسسة أو الراديو أو المحاضرات ، والاطلاع على المؤلفات الثقافية كما ضمنت القواعد للسجين حق ممارسة لشعائر الدينية وقيام رجال الدين بتنظيم الخدمات الدينية داخل السجن .

وقد ركزت القواعد على ضرورة حسن اختيار الموظفين لإدارة السجون وهيتنتهم للقيام بوظائفهم على أكمل وجه مع تفهم تام لرسالة السجين الاجتماعية والإصلاحية ، وعلى أن يضم جهاز الإدارة اخصائيين في علم النفس وباحثين اجتماعيين ومدرّبين مهنيين ، ويختتم القسم الأول من القواعد بتفتيش منتظم على المؤسسات العقابية وخدماتها بواسطة مفتشين من ذوي المؤهلات والخبرة تعيينهم السلطة المختصة ، وأن تكون مهمتهم بصفة خاصة ضمان إدارة تلك المؤسسات طبقاً للقوانين واللوائح القائمة ، ومن أجل تحقيق أهداف الخدمات العقابية والإصلاحية .

أما القسم الثاني من مجموعة قواعد الحد الأدنى فيركز على أن العقوبة وسيلة اصلاحية بحد ذاتها تحمي الإنسان والمجتمع . وقد وضعت القواعد ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ المبادئ الوجهة لكل عمل عقابي ونرى فائدة من ذكر هذه القواعد لما تضمنته من مبادئ أساسية يقوم عليها النظام العقابي الجاهز .

نصت القاعدة ٥٧ على أنه تعد عقوبة الحبس والتدابير الأخرى التي من شأنها نزع المذنب من العالم الخارجي مؤلة لمجرد كونها تجرد الشخص من تقرير مصيره عن طريق حرمانه من حريته . لذلك فإن نظام السجن يجب أن لا يزيد من العناء المتمثل في هذه الحالة ما لم يكن لهذه الزيادة في العناء ما يبررها أو إذا فرضت بغية المحافظة على النظام .

وأضافت القاعدة ٥٨ أنه لما كان الغرض والمبرر للعقوبات والتدابير السالبة للحرية حماية المجتمع من الجريمة فإن تحقيق هذه الغاية لا يمكن أن يتم إلا إذا استخدمت مدة السجن على قدر المستطاع لجعل المذنب عند عودته للمجتمع ليس راعيا فقط بل وقادرا على أن يعيش في ظل القانون وأن يسد حاجاته بنفسه . وللوصول الى هذه الغاية نصت القاعدة ٥٩ على وجوب قيام المؤسسة العقابية باستخدام كافة الوسائل العلاجية والتربوية والأخلاقية والروحية بغية تحقيق هدف إعادة تأهيل السجين واتلافه مع المجتمع .

ومن ثم تناولت القواعد اللاحقة تفاصيل وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ بما فيه تهيئة السجين قبل الإفراج عنه لدخول الحياة الاجتماعية سواء عن طريق الإفراج التمهيدى المشروط أو الإفراج الجزئي ، مع المراقبة وفقا لوضع كل سجين ودرجة إصلاحه ، وضرورة تأمين الرعاية اللاحقة له حتى يندمج نهائيا في المجتمع دون أن يترك السجين أى أثر على حياته الشخصية أو علاقته بالآخرين .

وهكذا يتبين أن المنظمات الدولية ، وخاصة الأمم المتحدة ، قد قامت بدور قيادي في ميدان إعادة تأهيل السجين وجعل السجون مؤسسات إصلاحية وعلاجية . ولا شك أن لهذا الدور أثر في توجيه الحركات الإصلاحية في العالم ، وأن لم تؤد هذه الحركات الى تحقيق كافة الأهداف المنشودة إلا أن ما يجعل الأمل قائما هو عدم توقفها عند العوائق المختلفة التي تصطدم بها من حين لآخر بدليل الحيوية التي تميز المنظمات الدولية والأهلية ، والنشاط المتواصل الذي تقوم به في هذا الميدان .

ثالثا : المنظمات الدولية وتطوير نظم العدالة الجنائية

لما كان هدف الحركات الإصلاحية التي مر بها القرن الماضي وبداية القرن العاشر تسليط الاضواء على وضع المجرم ودراسة العوامل التي تقود للانحراف فإن الهم الأول انصب على الدراسات الرامية الى تقديم تفسير مقبول وعلمي للسلوك الجرمي وللظاهرة الجرمية كظاهرة عادية ترافق نمو المجتمعات الإنسانية وتطورها ، وتتغير وفقا لتغير المعطيات في كل مجتمع وعبر كل حقبة من تطوره . أما الجهاز القضائي إذ كان في البدء جزءا من السلطة السياسية الحاكمة ومن ثم استقل عنها فإنه لم يكن في الواقع موضع بحث وانتقاد وتقييم لامتحانات شتى منها عدم جواز المساس بالسلطة الحاكمة واستقلال القضاء ، وانصراف القضاة لتطبيق القانون دون النظر الى خلفيات القضايا المعروضة عليهم ، وعدم تدخل القضاة في السياسة الإصلاحية والاجتماعية لاستقلالهم استقلالاً كلياً عن سائر السلطات . وكان هذا الاستقلال من أهم المنجزات الإصلاحية إذ أعطى المواطنين الضمانة النامية لسلامتهم وحريتهم من تصسف السلطة . طبعاً لقد ورد في بعض المؤلفات الجنائية اقتراحات حول تطوير القضاء الجزائي وجعله يتوافق أسلوبا وغاية مع المنجزات العلمية ، إلا أن هذه الاقتراحات بقيت بادية الأمر أكاديمية بحثة إلا في الحالات النادرة حيث أدخل قسم منها في التشريعات الجزائية الحديثة . وعند ما رُسخت العلوم الإنسانية والجنائية أقدامها انعكست معطياتها أول ما انعكست على تشريعات الأحداث المنحرفين بحيث ظهرت هذه التشريعات كخطوة مثالية في القضاء الجزائي ، ولذا اعتبرت قوانين الأحداث المنحرفين قوانين طليعية بشر بحلول قضاء جزائي مستقبلي متطور يركز على هدفين رئيسيين : الوقاية والعلاج بعد أن كان - وما زال في كثير من البلدان يركز على الردع والعقوبة .

على الصعيد الدولي جاء الاهتمام بتطوير نظم العدالة الجنائية متأخرا جدا لا سيما فيما يتعلق بتنظيم القضاء . ففي اول الامر اهتمت بعض المؤتمرات الدولية التي عقدتها المنظمات الخاصة بمسألة التوقيف الاحتياطي والتدابير الواجب اتخاذها محافظة على حرية المواطن ، ونشرت عدة ابحاث حول هذا الموضوع . ومن ثم تناول المؤتمر الدولي الثالث للقانون الجنائي موضوع تخصص القاضي الجزائي .

انطلق المؤتمر الدولي الثالث من ملاحظة ان القضاء الذين يمارسون القضاء الجزائي انما ينتمون الى سلك القضاء العام ، وبالتالي ان مرورهم في القضاء الجزائي مسرور صابر تعليمه متطلبات النظام الداخلي فيقوم القاضي بممارسة قضاؤه لمدة معينة غالبا ما تكون قصيرة دون ان يكون له رأى في اختيار وظيفته كسبيل من سبل ممارسة رسالته القضائية . فيقبل على وظيفته قانعا او غير قانع بما ولى به ويطبق القانون كرجل قانون دون ان يكون له حتما الاطلاع الكافي على العلوم الجنائية والاجتماعية التي تعطي للجريمة وللسلوك الجرمي ابعادا واقعية وانسانية واجتماعية اكثر من تلك التي تبدو من محاضرات التحقيق وملفات الدواعي . ولذا تأتي العقوبات متجاهلة الوضع الشخصي للمجرم من حيث استعداده الجرمي وقابليته للعلاج وبالتالي لا تؤدي في الواقع للاية التي وضعت من اجلها ، فيقضي المجرم فترة سجنه ومن ثم يخرج من السجن الى المجتمع ان لم يكن اكثر فسادا مما كان عليه من قبل فعلى الاقل دون ان يكون قد تقدم في سبيل الاصلاح والاتلاف الاجتماعي .

ولكي يقوم القضاء الجزائي برسائله الانسانية والاجتماعية لا بد من قضاة متخصصين في القانون الجزائي وعلم الاجرام يؤدون الدور البناء والايجابي المطلوب منهم . وقد ذهب بعض المندوبين الى ضرورة ايجاد اخصائيين في العلوم الانسانية والاجتماعية والنفساني والطبيب العقلي ينضمون الى القاضي الجزائي في ممارسة قضاائهم لم يكن في كل القضايا المعروضة عليه فعلى الاقل في تلك التي تستوجب مثل هذا الحضور بالنظر للمسائل الفنية التي يمكن ان تناقش او تعالج اثناء المحاكمة .

وقد استعرض المجتمعون ايضا وسائل تخصص القاضي الجزائي فالتجته غالبية الآراء الى ضرورة ايجاد معاهد خاصة لتخصص القضاة (٦) واطلاهم على احدث ما توصل اليه علم الاجرام في الميدان العلمي النظري والتطبيقي، والجدير بالذكر ان الجامعات في كافة انحاء العالم بادرت الى انشاء معاهد للعلوم الجنائية يؤمها المتخرجون من كافة الفروع لتابعة دراسات عليا فيها في ميدان علم الاجرام ، ويحصلون بنهاية دراساتهم على شهادات جامعية من درجة ماجستير او ليسانس او حتى دكتوراه في علم الاجرام ، وطبعاً ان القانونيين الذين يحرزون مثل هذه الشهادات العالية يتبنون عملياً بافضلية في تولي القضاء عامة والقضاء الجزائي خاصة بالنظر للثقافة العلمية الخاصة التي قد توصلوا اليها .

وطبعياً ان يؤدي الاتجاه نحو تخصص القاضي الجزائي الى اعادة النظر في نظم العدالة الجنائية من حيث التنظيم الهيكلي للمحاكم او من حيث التشريعات . فلجهة التنظيم الهيكلي لا بد من ايجاد سلك قضائي مستقل ومواز للقضاة الجزائيين يتدرجون ضمنه نحو قمة وظيفتهم

(٦) انشئ معهد للدروس القضائية تابع لوزارة العدل في بيروت منذ سنة ١٩٦٢ وهو يعرج القضاة بعد دراسة تستمر ثلاث سنوات ، وابوابه مفتوحة امام كافة البلدان العربية التي ترغب في ارسال قضاة متدرجين لتتامة الدورات الدراسية فيه . وبالفعل تخرج منه قضاة من عدة بلدان عربية .

دون ان يضطروا للانتقال الى سلك القضاء المدني للوصول الى نفس المراكز . واما لجنة التشريعات فان تنظيم المحاكم بصورة تضمن وجود سلكين مستقلين للقضاة ، سلك جزائي وسلك مدني ، وتضمن ايجاد المركز المناسب للقاضي التخصص لا يؤدي الى نتيجة ايجابية اذا بقيت القوانين التي ترمي الاجرامات الجنائية والعقوبات على حالها . ولا بد من تطوير هذه القوانين بصورة تخول القاضي الجزائي ممارسة تخصصه بان يتمكن من تقرير اجراء التحقيقات الاجتماعية والشخصية التي تتطلبها حالة المتهم ، واجراء الفحوص الطبية والنفسانية اذا كان الامر يستدعي ذلك ومن ثم بان يتمكن من تقرير العقوبة او التدبير الاحترازي المناسب مع امكانية الاشراف على تنفيذه وتعديله او الرجوع عنه عند الاقتضاء . ولا بد من الاشارة هنا الى ان اغلب التشريعات الحديثة امتدت مثل هذه الامكانيات مما يجعل القاضي فعلا يمارس قضاء متخصصا وبالتالي قضاء فعلا في حقلي الوقاية والعلاج .

وبالاستناد الى الملاحظات والآراء التي استعرضها المؤتمر الدولي الثالث للقانون الجنائي اتخذ التوصيات التالية :

اولا - ضرورة توجيه التنظيمات في كل بلد نحو تخصص اكثر للقاضي الجزائي .

ثانيا - ان هذا التخصص يجب ان يتم بواسطة دراسات جامعية ودراسات لاحقة متخصصة في علم الاجرام تؤهل القاضي والمحامي للحصول على قدر كاف من المعلومات العلمية التي تخولها ممارسة مهنتهما .

ثالثا - ان تخصص القاضي الجزائي يجب ان يتم تدريجيا في كل بلد وفقا للاطارات القائمة فيه .

كما تمنى المؤتمر ان ينظر بصورة ايجابية الى انضمام خبير متخصص الى القاضي الجزائي .

وخلال انعقاد الحلقة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعي سنة ١٩٧٢ طرح على بساط البحث موضوع تنظيم العدالة الجنائية في ضوء مبادئ الدفاع الاجتماعي . وهذا الموضوع بشكل خطوة متقدمة في العالم العربي ، ترمي الى ايفساح مبادئ الدفاع الاجتماعي وكيفية ادخالها في التنظيمات والتشريعات الجنائية حتى تتحقق اهداف السياسة الجنائية الرامية الى الوقاية من الجريمة ومعالجة المجرمين .

وقد وردت في الدعوة التي وجهت للبلدان العربية للاشتراك في هذه الحلقة اشارة الى اهمية هذا الموضوع حيث تقرا : « والواقع ان هذا الموضوع على جانب كبير من الاهمية فالاجاه الى الاهتمام بالنواحي الاجرائية في القانون الجنائي اصبح اتجاها عاليا ، بعد ان طال اهمالها ، وتركز الاهتمام بالنواحي الموضوعية ، كما ان هذا الموضوع يحس امورا تزداد اهميتها في الوقت الحاضر وهي حماية الحريات والحقوق الفردية وعدم الافتئات عليها من جانب السلطات المختلفة في مراحل الدعوى الجنائية المختلفة . وهذا الموضوع « تنظيم العدالة الجنائية » يتضمن جميع الموضوعات التي يشملها قانون الاجرامات الجنائية منذ وقوع الجريمة وحتى تنفيذ الجراء على المدان بما في ذلك بيان السلطات المختلفة التي لها دور في الدعوى الجنائية وخصائصها وتشكيلها وضمائنها ، وكذلك بيان وظائفها واختصاصاتها وحدودها في العمل وما يتضمنه ذلك من تحديد ضمانات الافراد في مواجهة هذه السلطات » .

وقد تضمنت هذه الدعوة ايضا الاسر التي تقوم عليها حركة الدفاع الاجتماعي ونظرتها الى العدالة الجنائية ، فذكرت ان حركة الدفاع الاجتماعي اهتمت « اهتماما بالغا بالدعوى الجنائية وبالنظام الاجرائي ، ورات ضرورة القيام بتعديلات جوهرية في النظام الاجرائي حتى تتحقق مبادئ واهداف الحركة . ولما كان الاهتمام بشخصية الجاني هو حجر الزاوية في حركة الدفاع الاجتماعي لذلك فان التعديلات الاساسية في النظام الاجرائي تستهدف جعل هذا النظام وسيلة للاهتمام بشخصية الجاني وتقديرها وليس مجرد وسيلة لاصدار حكم على فعل غير قانوني ارتكبه الجاني . فالمحور الاساسي في النظام الاجرائي هو شخصية الجاني وليس الجريمة . ويرتب على ذلك ان الفحص العلمي الدقيق لشخصية الجاني يجب ان يفسح له مكان هام في الدعوى الجنائية ، وان وجود ملف لشخصية الجاني امر لا يقل اهمية عن ملف وقائع الدعوى كما يجب الاهتمام بتنظيم الاجراءات والاحكام الخاصة بالبحث السابق على الحكم باعتباره الوسيلة التي يتم بها الفحص العلمي للشخصية . كذلك من بين التعديلات الجوهرية التي ترى حركة الدفاع الاجتماعي ادخالها على النظام الاجرائي التقليدي زوال صفة الصراع القضائي بين اطراف الدعوى ، ذلك الصراع الذي لم يعد له مبرر ما دامت جميع الاطراف تسعى الى علاج المذهب الجاني واختيار التدبير المناسب له على ان يحل محله تعاون جميع الاطراف لما فيه خير الجاني واصلاحه واختيار انسب جزاء يلائم ظروفه وحالته على ضوء ما اسفر عنه فحص شخصيته . وبذلك تصبح المحكمة وجميع الهيئات القضائية اشبه بنظام محكمة الاحداث حيث يتعاون الاتهام والدفاع والمحكمة والجهزة الاجتماعية المختلفة على اختيار انسب سبيل لعلاج المذهب » .

وعلى ضوء هذه الملاحظات تناولت الحلقة الثالثة دراسة الدعوى الجنائية في مرحلتها الاستدلالية والتحقيق ، ومن ثم دراسة الدعوى الجنائية في مرحلة المحاكمة ومرحلة التنفيذ العقابي ، كما ان القسم الرابع من الموضوعات خصص لدراسة تنظيم العدالة الجنائية في الشريعة الاسلامية . وقد اتخذت توصيات خلال هذه الحلقة الدراسية تؤكد على المبادئ والمقترحات التي اوردناها سابقا ، والتي سبق واتخذ بعضها أثناء الحلقة الثانية لا سيما فيما يتعلق بتخصص القاضي الجزائي وقاضي الاحداث والاستعانة بالخبراء الاجتماعيين والنفسانيين في كافة مراحل الدعوى الجنائية والتنفيذ وضرورة فحص شخصية المتهم .

وطبعا ليس بالامكان ضمن اطار هذه الدراسة استعراض كافة الابحاث التي جرت أثناء هذه الحلقات ولكن اشرنا الى اهم النقاط التي تناولتها .

اما على صعيد هيئة الامم المتحدة فقد اتجهت المنظمة الدولية بعد مؤتمر كيوتو الذي انعقد في اليابان خلال صيف سنة ١٩٧٠ الى التركيز على دراسة الجهاز القضائي بما فيه جهاز الشرطة والمؤسسات العقابية والمحاكم ، وذلك بنية اقتراح الوسائل الرامية الى جعل هذا الجهاز يتطور مع متطلبات السياسة الجنائية ، وحتى يحال دون تراكم القضايا أمام المحاكم مما يشل عمل سائر الاجهزة ويجعل ردة الفعل الاجتماعية اقل فعالية مما لو كانت السرعة في ملاحقة القضايا الجنائية والبت فيها متوفرة .

وقد لا حظ تقرير وضعته الامانة العامة عن مشكلة الاجرام في العالم والوقاية منه ان اغلب بلدان العالم تشكو من تضخم عدد القضايا الجنائية المحالة على المحاكم ومن قلة عدد القضاة مما يسبب تأخيرا هائلا في البت بها ، وهذا ما يضعف مفهوم العقوبات التي تقررها المحاكم للفارق الزمني بين وقت ارتكاب الجرم ووقت صدور العقوبة وتنفيذها .

ولفت التقرير الانتباه الى ضرورة معالجة هذه المشكلة المتفاقمة حتى لا تذهب سدى الجهود المبذولة في حقل التخطيط الاقتصادى والاجتماعي واتدمج التخطيط القضائي فيه . فالنوعية الاجتماعية والاقتصادية هي في الواقع مجهود متكامل اذا ما طرا خلل على احد فروعها تأثر الفرع الآخر وتختلف من اداء الدور المحدد له .

وفي الواقع فقد تقرر بصورة شبه نهائية ان يشكل موضوع تطور التشريع الجنائي والادارة القضائية إحدى المسائل التي سيطلب من المؤتمر الدولي الخامس للدفاع الاجتماعي الذي تنظمه الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥ في مدينة تورنتو - كندا معالجتها .

واهم الاسئلة التي قامت اللجنة التحضيرية للمؤتمر المذكور بتحديددها بغية مناقشتها ضمن الحلقات الاقليمية المعهدة للمؤتمر الدولي هي مدى تأثير القوانين الجزائية الحالية على سير الاجرام في بلد معين وما يجب القيام به لجعل هذه القوانين اما بوضعها الحالي واما من خلال التعديلات التي يمكن ان تدخل عليها ان يؤثر في سير الاجرام ، بغية الوفاة منه ومعالجة المجرمين . اما على صعيد الادارة القضائية فان الاسئلة المطروحة للبحث هي التي تنبثق من فكرة كون هذه الادارة تشمل في الواقع اجهزة الشرطة والمحاكم والمؤسسات العقابية ، لان هذه الاجهزة متكاملة في وظائفها والاهداف التي ترمي الى تحقيقها ولا يمكن الفصل بينها لان واحدها تتمم الآخر . وعلى هذا الاساس جاءت الاسئلة تستقصي مثلا العلاقة القائمة بين الشرطة والمواطنين ، واثري هذه العلاقة في الوقاية من الاجرام وفي ملاحقة المجرمين . هل ان التعاون قائم بين الشرطة والمواطن والى اية درجة يوجد احترام وفهم متبادل لوظيفة كل منهما . اذ عمليا اذا لم يتعاون المواطنون مع رجال الشرطة في الوقاية من الاجرام وتفصي المجرمين فان عمل جهاز الشرطة بمفرده يبقى محدودا جدا . فالمواطن يقوم بدور فعال جدا في الوقاية والملاحقة . وعندما اطلق شعار كل مواطن خفير كان لا بد من التركيز على هذه الناحية من حياة المواطن الاجتماعية والواجبات الملقاة عليه لجعل الحياة الاجتماعية التي يساهم فيها اكثر امانا وافضل مستوى . ولم يقتصر السؤال فقط على العلاقة بين الشرطة والمواطن بل تعدى ذلك الى طرح مسألة بحث افضل النظم التي يمكن ان تتبع في سبيل تحسين فعالية جهاز الشرطة ، واستدراج الاقتراحات الملائمة من البلدان التي تفكر في هذا الموضوع وترمي الى التطوير والتقدم .

اما بخصوص عمل المحاكم فقد طرحت اللجنة التحضيرية اسئلة مختلفة حول العقبات التي تعترض سير القضاء بصورة منتظمة واثري هذه العقبات في السياسة الوقائية والملاجية ، مستدرجة ايضا الاجوبة والاقتراحات التي يمكن الاستعانة بها في تطوير الادارة القضائية بجعلها تواجه الابعاء الجديدة بامكانيات مناسبة . وكذلك تعرضت اللجنة في مبادرتها الاستقصائية الى طرح مسألة تعاون المحاكم مع المؤسسات المتخصصة في تطبيق التدابير اصلاحية والعقابية وتعاونها مع القايمين على الحركة التشريعية في سبيل ايجاد قضاء اكثر فعالية وحيوية .

وتناولت الاستقصاءات كذلك وضع المؤسسات اصلاحية والعقابية التي تشكل الحلقة النهائية من الوظيفة القضائية وكيفية تنظيمها بطريقة تجعلها فعلا حلقة مكملة لما بدأت به الاجهزة السابق ذكرها ، ولايجاد علاقة ايجابية بينها وبين المجتمع الذي سيعود للحكم عليه فيلجه مجددا .

واستنادا لهذه المبادرة من هيئة الأمم المتحدة دعت المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي الدول الأعضاء الى مناقشة هذه المسائل في مؤتمر اقليمي يعقد في اواخر العام الحالي سنة ١٩٧٤ بغية تحديد الموقف العربي من هذه المواضيع حتى يصار للاخذ به سواء في الدول الاعضاء أو أثناء انعقاد المؤتمر الدولي في تورنتو سنة ١٩٧٥ .

يتبين ان المنظمات الدولية اخذت تتجه بصورة أكثر تركيزا على الاعتناء بموضوع الادارة القضائية ، لان عمل المؤسسات المولجة بالمرقاية والعلاج لا يقل اهمية عن الدراسات العلمية ، وان كل مشروع او كل خطة لا يمكن ان تنجح اذا لم يتسنى لها جهاز صالح مؤلف من عناصر بشرية ذات كفاءة ومقدرة على القيام بالمهام المنوطة بها . وعلى هذا الاساس بدأت الادارة القضائية تحتل مكانتها ضمن خطط المرقاية والعلاج ، وبدأ الاهتمام بتطويرها وتقييم فعاليتها .

الخلاصة :

ان مشكلة الاجرام مشكلة اجتماعية هامة تهدد الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، كما تهدد استقرار المواطن وطمأنينته . وبالنظر لانتشار هذه المشكلة واتخاذها ابعادا خطيرة ، لا سيما في بعض البلدان ، اتجهت انظار المنظمات الدولية التي تهتم بالانماء الاقتصادي والاجتماعي الى ان تولي هذه المشكلة شأنها كفرع من فروع السياسة الانمائية . وما لبث الامر حتى تأسست اقسام خاصة ضمن هذه المنظمات اخذت على عاتقها امر دراسة مشكلة الاجرام ، بغية وضع الاسس لسياسة وقائية وعلاجية صحيحة .

فلاهتمام الدولي بالمشكلة له مبرراته العديدة ، ولا شك ان هذا الاهتمام اعطى نتائج ايجابية بدليل الحركة الاصلاحية التي يشهدها عصرنا في ميدان الادارة القضائية والانظمة والقوانين الجنائية والمؤسسات الاصلاحية والعقابية .

وتجدر الملاحظة ان منظمة الأمم المتحدة اوجدت فرعا للمساعدة الفنية في حقل الدفاع الاجتماعي يهتم بايجاد الخبراء الى البلدان التي تطلب ذلك ، لدراسة مشكلة الاجرام عن كتب وتقييم فعالية الاجهزة المهتمة بالوقاية والعلاج بغية تقديم المقترحات المناسبة لها . كما ان المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي تقوم بواسطة المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة ، والذي اختيرت بغداد مركزا له ، بدفع عجلة التحرك العلمي والاصلاح في ميدان الوقاية والعلاج . وما اقتصرت التي ينظمها المكتب المذكور والدراسات التي ينشرها الا ميزة من هذا التحرك .

ولا بد من الاشارة الى ضرورة تعزيز البحث العلمي الجنائي ، وتدریس مادة علم الاجرام بصورة أكثر تعمقا في البلدان العربية ، حتى يتسنى تكوين نواة تطور علمي فعال في ميدان الوقاية من الاجرام . ومعالجة المجرمين معاملة علمية تلائم هذه الظاهرة الاجتماعية بوسائل يمكن معها الحد من انتشارها ومن اخطارها وذلك قبل ان يستفحل امرها وتصبح معالجتها أكثر صعوبة وكلفة ، ناهيك عن الاضرار التي تكون قد احدثتها في المجتمع العربي . ولا شك ان للجامعات العربية والمعاهد المتخصصة دور طليعي في هذا المضمار ، فيقدر ما يتخذ الاقتراب من مشكلة الاجرام طابعا علميا صحيحا تصبح نظرة السلطة له نظرة جديده ، وبهذا ضمان لجعل السياسة الجنائية جزءا من سياسة الانماء الاجتماعي والاقتصادي .

محمد جواد رضا *

ظواهر العنف في المجتمعات المعاصرة تفسير سوسيولوجي

العنف في أبسط معانيه الاجتماعية وأشدها وضوحاً يمكن تعريفه على أنه الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادى أو البدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية . على أنه في جوانبه النفسية يحمل معنى آخر ، معنى من معاني التوتر والانفجار يسهم في تأجيحها في داخل الفرد أو الجماعة عوامل كثيرة أبرزها هذا العالم الحديث المنقسم على نفسه ، والذي يعيش فيه انسان اليوم ، عالم التناقضات السياسية والاقتصادية والعقائدية . ونفس الانسان ... فرداً اخذ ام عضواً في جماعة ... هي منعكس هذا الانقسام والتناقض والتوزع ، وهي واردة منه - هذا العالم - التوزع والحيرة والقلق الذي يعانيه . وطبيعياً ان يتسبب الانقسام والتناقض في المصالح والمعتقدات في النفرة والاحتكاك وسوء الظن وشيوع الريبة ... تلك البرازخ التي لا يختصرها الا الحلم أو العنف . غير ان الحلم يقتضي الانسان درجة عالية من ضبط النفس وتحكيم الذكاء في

* الدكتور محمد جواد رضا استاذ التربية المقارن في قسم التربية بجامعة الكويت . له العديد من الكتب المؤلفة والبحوث والترجمة .

المشاكل والمواقف الإنسانية الصعبة ، مما لايتاح لكل الناس حيناً ، او مما لا يرضى به طرف من اطراف النزاع حيناً ، وبخاصة الطرف القايض على أزمة القوة الاجتماعية ... فلا يبقى امام الآخرين الا العنف فيفيثون اليه . ولقد وجدت **مارجريت ميد** Margaret Mead أن هذه البرازخ الإنسانية الفاصلة قد توجد حتى بين أكثر الجماعات تعارفاً وتآلفاً . ففي إحدى دراساتها حول مسببات الاحتكاك بين الشعبين الانكليزي والامريكي لاحظت السيدة ميد أن واحداً من هذه الأسباب كان يتمثل في استهجان الانكليز لما كانوا يصفونه بـ « مباهاة الأمريكيين » واستهجان الأمريكيين لما كانوا يصفونه بـ « الفروور الانكليزي » . وتقرر السيدة ميد في هذا الصدد أنه (من الممكن أن يلاحظ انه عندما يتكلم الأمريكي فانه يتكلم كما تعود أن يتكلم عندما كان صغيراً ، وهو لهذا يضع في نبراته ذلك التضخيم المنفر الذي يدعو الانكليز مباهاة ... وعندما يتكلم الانجليزي فانه يتكلم كما سمع اياه وامه والراشدين الآخرين يتكلمون .. بقوة وثقة .. يخرج مقاطعه بعناية وبذلك النوع في التخفيف المستغر في نبراته والذي يسميه الأمريكيون غرورا) (١) .

على أن برازخ الفصام الانساني هذه ليس ضروريا أن تكون خارجية فقط . بل هناك برازخ داخلية أخرى تحدثها نوعية المؤثرات التربوية التي يتعرض لها الانسان وتشرح في اعماقه انهيارات وفروجا سرعان ما تنقلب الى امكانيات عنفية مختزنة وقابلة للانفجار . ولقد وجد الاستاذ **ميرفي** G. Murphy أن الاطفال الهنود يتمتعون بقدر عظيم من الحرية في طفولتهم ، ويعاملون بتسامح كبير من قبل الراشدين . ولكن بعد سنوات الطفولة المفعمة بالحرية يرتطم المراهق بحجاب صفيق من العرف الاجتماعي تنتفي معه حرية الاختيار ، كما يلغى معه حق ممارسة الحرية التي نشأ عليها وعلى النظر اليها على أنها من الامور المسلم بها . لهذا تكون الخيبة متطرفة ومؤلمة للكثيرين منهم ، وقد تتسبب في توليد صراعات داخلية لديهم لا تحسم الا بالياس والاستسلام احيانا ، و احيانا بانفجار عنيف مشفوع بمعاناة مرهقة من اجل الاستقلال (٢) .

على أن هذه التفسيرات المجزوءة لانعطينا ادراكا شموليا لطبيعة العنف ومسبباته في المجتمع الحديث ، وهي لذلك لا تفني عن البحث عن مثل هذا الادراك . وأول خطوة على طريق هذا الادراك هي الاعتراف باننا نعيش في عالم عنيف . عنيف في ممارساته السياسية وصراعه العقائدي . عنيف في حوله للمشاكل القومية والوان التصادم بين الاقليات والاكثريات . عنيف حتى في التماس حلول لمعضلات التفاهم اليومي الصعب بين الاجيال المتباينة . ثم هو عنيف فيما يقدمه من خدمات وامكانيات للانسان العادي . فضجيج السيارات والحافلات ، وازير الطائرات وقهقهة المكائن ليست الا ألوانا من العنف بالانسان الحديث . وصخب موسيقى الجاز والتويست والروك هو الآخر من العنف بالانسان الحديث . ودع جانبا وسائل القسر الاجتماعي التي جاءت بها النظم السياسية والعقائديات المحدثة فهي قد فاقت في كبتهها للانسان ولتقصها عليه ايشع ما كان

(١) Klienberg, O., Tensions Affecting International Understanding , P. 10, 1950, New-York.

(٢) Murphy G., In the Mind of Men, P. 55, Basic Books Inc., 1952, New-York.

(*) عنف به ... اخذه اخلا شديدا .

ميسورا لمحاكم التفتيش في العصر الوسطى . كذلك يمكن التجاوز اصطلاحا عن عنف الحروب الموضعية والثورات والانتفاضات وما يصاحبها من فنون الغلظة والقسوة والتمثيل فشرطها بلغ عالمنا المعاصر من فيتنام الى فلسطين الى التشيلي وغيرها من اصقاع الارض الاخرى . تلك كلها ألوان من العنف المنظور والمستور . وهي سمة من سمات الزمن الذي نعيش فيه . فما الذي جعله زمنا عنيفا على كل ما توفر له من وسائل التقدم التكنولوجي والوفرة المادية ؟ .

يبدو ان التقدم التكنولوجي والوفرة المادية لم يقدر لهما تخطى اسوار العقل الى حيث يسهمان في تلطيف روح العنف في الانسان . انهما بعد كل شيء أداتان ماديتان محابدتان .. الانسان وحده او التعامل الانساني وحده هو الذي يعطيهما قيمتهما الاخلاقية . ومن هنا تظل القضية قضية الانسان نفسه ، وقضية تلك الدوافع التي حكمته بداليا وتحكمه متحضر الان .. دوافع البقاء وتنازع البقاء التي تحكم سلوكه مزينة بازياء شتى ومتصورة صورا افانين . وعلى هذا فان الجواب على السؤال ... ما هو مصدر العنف الانساني في المجتمع الحديث ؟ لا يلتمس الا في خبايا العقل الانساني وضمير الانسان وفي تعابرها السلوكية الخارجية ؟ .

ما الذي جعله عالما عنيفا ؟

نسلم اذن ان عالمنا هذا عالم عنيف .

حسنًا .. فما الذي جعله كذلك ؟

آرنولد توينبي Toynbee يقدم تفسيرًا تاريخيًا ، وجون جاردنر Gardner يطرح تفسيرًا نفسيًا فلسفيًا لظاهرة العنف في المجتمع الحديث . ولنبداً بالتفسير التاريخي .

توينبي يعزو ظاهرة العنف في الأزمنة الحديثة الى انعدام الدائنية الفردية وانسحاق الفرد في آلية الحياة الميكانيكية من جهة ، وفي آلية الحياة الاجتماعية من جهة أخرى . وهو يعلل ذلك بقوله ان « الفردية التنافسية المبرزة للمجتمع الرأسمالي .. وتعاونية النمل او النحل الشيوعية والقومية ذات الطبيعة القبلية ... كل واحدة منها تمثل الاخرى وكلها تمثل التكنولوجيا في ... لاشخصيتها impersonality . وان تنظيمها اجتماعيا ذا طبيعة لاشخصية يناقض جوهر الطبيعة الانسانية . ولهذا فهو تنظيم مقدر على الطبيعة الانسانية ان تثور ضده . وعندما يستجاب احتياج الطبيعة الانسانية المبرجيدا سواء بشكل صوري موروث او بالصمت الخالص فان الكائن البشري سيجد نفسه مسوقا الى استنتاج انه لاعمل غير العنف المادى سيكون قادرا على جلب الانتباه له كإنسان وسط العلاقات الاشخصية التي يجد نفسه فيها . ان الكائن البشري سيعبر على ان يعامل كشخص .. كإنسان حتى لو كان الطريق الوحيد للظفر باهتمام شخصي هو الاصطدام بالشرطي وحمله على ان يهوى بهراوته على راسه ثم يأخذه الى المحكمة في اليوم التالي ليمثل امام القاضي كمدان . ان هذا فيما اعتقدهو السبب الكامن وراء المظاهرات المتفجرة واعمال العنف التي تقع بشكل موجات تطفو على سطح العالم المفرغ من الانسانية » (٣) .

أما جاردنر فإنه ينطلق في معالجته للقضية من تبرئته العلم والتكنولوجيا من مسؤولية الرقابة والتنظيمية ... و... لا شخصية العلاقات الإنسانية وجفافها وبردها وغربتها . بل على النقيض من ذلك هو يرى أن المجتمع الإنساني محتاج لمزيد من التقدم ، ومزيد من الابتكار والإبداع لتغيير انماط الحياة الإنسانية الراهنة . وعلى الرغم من أن الهزات التي يتعرض لها الوضع القائم قد تكون أحيانا نتيجة طبيعية للابتكار والتقدم ، غير أن الصاق هذه الصفة التخريبية بكل عملية ابتكار وتجديد قد يكون وصفا مضللا . ولقد اثبتت القرائن التاريخية أن الوضع القائم في المجتمعات الإنسانية ، بدائية كانت أم متحضرة ، لا يتهدهد خطره من جراء الإبداع والابتكار والتجديد . بل الخطر الحقيقي الذي يتهدهد هو خطر الأزمات القديمة المعروفة مثل قلة الموارد الغذائية والأوبئة والعدوان المسلح والتفوق التكنولوجي عند الأمم الأقوى . في هذه الحالات يكون التقدم العلمي والتكنولوجي مصدرا لتعزيز الوضع القائم ضد الاخطار التي تتهدده . وعلى هذا فإن الإيحاء بكون التقدم معولا يضرب في جذور الوضع القائم الهادئ المستتب ، هذا الإيحاء لا يمثل الواقع في العالم الحديث . ففي هذا العالم يندر أن يجد المرء وضعا هادئا في غمرة تيارات التغيير العلمي والمجتمعي ، والحلول التي توضع اليوم لمشكلات الحياة الإنسانية سرعان ما تصبح غريبة وغير ذات نفع غدا . وإيماء نظام ينعم بالتوازن اليوم لا يلبث أن يفقد توازنه غدا ، ولهذا فإن الابتكار المتجدد على الدوام هو ضرورة لازمة للتصدي لهذه الظروف المتغيرة .

أن ما عليه التقدم العلمي والتكنولوجي في حاجة إلى التنظيم Organization الواسع النطاق وتنظيم الحياة هو الآخر لا يمكن أن يكون مسؤولا عن يؤس الإنسان النفسي وانفجاراته السلوكية ، ذلك أن هذا التنظيم لا يحد بالضرورة من حرية الفرد ، بل هو على العكس من ذلك يزيد من هذه الحرية أحيانا . فبفضل التنظيم الواسع أصبح الإنسان المعاصر يتمتع بحريات ما كان في استطاعته التمتع بها في زمن آخر مضى . المؤسسات الصحية الواسعة التنظيم . قادت إلى تحرر الفرد من الأمراض التي فتكت بالإنسانية زمنا طويلا . وتقوم الجامعة العصرية الكبيرة التي يعتبرها بعض النقاد شيئا غير مختلف عن المصنع الكبير ، تقوم بوضع فرص التقلب على الجهل وإمكانيات اتساع الأفق العقلي في متناول ملايين العمال ذوي المدخولات المحدودة . غير أن هذه الحريات الجديدة سرعان ما تؤخذ على أنها امر مسلم به . وعندما يجد الناس أن نطاق حريتهم قد اتسع فإنهم يمددون أفاق طموحهم في الحرية . وبدلا من أن يكونوا شاكرين للحريات الجديدة فإنهم يسخطون على القيود القليلة الباقية على حريتهم في الحركة والتصرف . وهنا تكمن المفارقة . ففي الوقت الذي عمل فيه العلم الحديث على إلغاء عوامل الشكوى فإنه تسبب في إيجاد الإنسان الشكاه الإنسان الذي يتوقع أكثر مما توقعه أي من أسلافه .

ويروى جاردنر - في معرض تدليله على الشكوى غير الواقعية من التقدم العلمي والتكنولوجي - القصة التالية : -

« منذ زمن قريب كنت أزور أحد الأصدقاء من الجامعيين . كان يجلس في مكتبته المكيفة وإلى جانبه جهاز تسجيل أنيق ياتي به بأجمل القطع الموسيقية الكلاسيكية . وكان على المكتب أمامه فلم لأحدى أوراق البردى المصرية القديمة وقد حصل عليها بطلب عادي بواسطة مكتبة

الجامعة ، واخذ يقص علي ابناءه اخر رحلة له الى لندن وباريس والقاهرة وقد استفرقت عشرة ايام . ومجمل القول ان التكنولوجيا الحديثة والتنظيم الاجتماعي كانا في خدمته بصورة ملموسة وواضحة . ولكن عندما سألته بماذا كان يشغل اجابني بأنه يعد مقالة لاحدى الدوريات الادبية عن الشر المستطير الذى جاءت به التكنولوجيا الحديثة والتنظيم الواسع »

ولكن اذا كان التقدم العلمي والتكنولوجيا الحديثة والنزعة التنظيمية المصاحبة غير مسؤولين عن نعمة الانسان الحديث وعنفه - وهذا نقض واضح لنظرية توينبي - فما الذى يجعله كذلك ؟

يجيب جاردنر ان ذلك بعض مافى النفس الانسانية من نوازع الريب في قيمة ماهو متوفر للانسان وميسور بين يديه . فالتناس عموما يظنون ان آباءهم واجدادهم عاشوا خيرا منهم وان الازمنة الخالية هي ازمئة الفضيلة والنعامة والتعفف والرضا والسعادة . هكذا جبل الناس . حتى قبل اربعة آلاف سنة وفي عصر المملكة الوسطى في مصر القديمة يقع كاردنر على شاعر مصرى يتأفف فنجرا من سوء ما كان الناس عليه ويناجي نفسه هذه المناجاة الاسفة الحزينة المرة :-

الى من استطيع ان يتحدث اليوم ؟

لقد هلك السيد المهلب

الى من استطيع ان يتحدث اليوم ؟

ان التمايز الذى يفسد الارض غدا غير ذى حدود

الى من استطيع ان يتحدث اليوم ؟

لم يعد هناك رجال طيبون

واستسلمت الارض للمجرمين

القضية عند جاردنر ليست قضية العصر وانما هي قضية الانسان ، وحلها في ديمومة روح الابتكار والتغيير عنده ومن ثم اقتناعه بان الزمن الحاضر والزمن الاخر هما خير من الزمن الذى فات ، وهذه مسألة تربوية بأوسع المعانى لكلمة التربية . ومن ههنا تتولد الحاجة الى « الثورى » الاصيل ذى الرؤية المستقبلية المتقحمة لجاهل الغيب ، المؤمنة بان في خفايا الغيب خيرا كثيرا ما زال ينتظر الانسان من وراء الحاضر ليرفع البراقع عنه . على ان المأساة هنا هي ان كثيرا من الثوريين - بهذا المعنى الفلسفي للثورية - يكشفون عن قدرات خلاقة في بعض مراحل حياتهم ، ثم لا يلبثون ان يخلفوها وراءهم ظهريا حين تجفد ارواحهم في حرارة الوشى ، وقليل منهم من يظل خلاقا ومبتكرا حتى نهاية حياته . ومن ههنا فان كثيرا من الراديكاليين سرعان ما يميلون الى التجمد وتنظيم انفسهم في منظمات عقائدية صارمة لا تطبق التنوع بين صفوفها ، وهذا البعد العنيف عن التسامح واحتمال التنوع والاختلاف في الاجتهاد هو السبب المزمع لوقوع الانشقاقات داخل الحركات الثورية . انها تنشق على نفسها لانها لا تعود تملك سبيلا معقولة للاختلاف سوى الانقسام . ويصدق هذا على المتطرفين اليساريين واليمينييين . انه نتيجة التطرف وليس ثمة فلسفة كينونية . ان من الحقائق المحزنة حقا في تاريخ الثورات ان بعض الثوريين يكتفون باتخاذ

انفسهم هراوات ينقضون بها على الكيان الاجتماعي القائم ثم يجمدون . وهكذا تنشأ مشكلة فريدة ومعقدة ... مشكلة ماذا نصنع بهذا النوع من الثوربين عندما تنتج الثورة . (٤)

ان نظريتي توينبي وجاردنر في تفسير العنف المعاصر تناقض احدهما الأخرى ، وتكاد الثانية ان تكون ردا على الأولى رغم انها متقدمة عليها بخمس سنين ، ولكنهما كليهما لاتعطينا أرضا صلبة نقف عليها في محاولتنا فهم العنف . فنظرية توينبي بأن التقدم التكنولوجي ومصاحباته في التنظيم المركز قد محا شخصية الفرد وادخله في شرك العلاقات الاشخصية لايعدم دليلا مقننا في عصور ما قبل التكنولوجيا . ففي النظام الإقطاعي الذي عرفته العصور الوسطى لم يكن للفرد العادي من امكانية التفرد أكثر مما يتمتع به اليوم في نظام المصنع الحديث . كانت طرق زراعته وتعامله ونمط عيشه كانت كلها تحمّل درجة عالية من التنظيم والرتابة لانقل عن درجة النمطية والرتابة في حياة قرينه العامل في المصنع . بل لعل جهله بالكون المحيط به وأسراره الخفية كانت تزيد من عبوديته لنمطية الحياة التي كان يحياها .. فعندما ينأى العقل تخمل الحياة كلها . اما عامل اليوم فهو أسعد حظا من فلاح الإقطاع من حيث لجوئه الى استعمال عقله في فهم النظام الكبريائي والميكانيكي ، الذي يعمل بموجبه المعمل ككل والآلة التي يعمل عليها بوجه خاص .

اما تفسير جاردنر للعنف المعاصر بوجود ميل ثابت في الانسان الى تحييد الماضي على الحاضر فهو تفسير يكاد يكون صوفيا وان كنا لانجادل في التعليل التربوي له .

ان رفض هذين التفسيرين يقتضينا ان نصيق دائرة رؤيتنا في طبيعة العنف لنقاربه على أرض أكثر ثباتا ، ولنتعامل معه بواقعية أكبر . وقد يجزي هنا الوقوف عند الوان ثلاثة من صنف العنف المعاصر ... العنف الطلابي ... و .. العنف الأسود ... و .. العنف الثوري عامة .

العنف الطلابي

كانت الستينات - وأواسطها على وجه التحديد - سنوات العنف الطلابي . فمن باريس الى كاليفورنيا الى طوكيو الى بيروت كان طلاب الجامعات سادة الموقف ، كما كانت اضراباتهم واقتحاماتهم المثيرة لادارات الجامعات وتمطيل الفعاليات الجامعية مثار اهتمام الدنيا وشغفها الشاغل . وليست هنا حاجة فيما احسب الى تاريخ هذه الحركة الضخمة فهي أكبر من ان ترصد وتضبط في دراسة واحدة ثم هي موثقة في مضائتها القريبة . غير ان الذي يعنيننا هنا هو التفسير ... تفسير قبوّة الطلبة الجامعيين الى العنف في التعبير عن وجهات نظرهم ، او حل مشاكلهم مع جامعاتهم بخاصة ، وان الذين قادوا هذه الحركات الطلابية ماكانوا في الغالب من أبناء المحرومين او المضطهدين اجتماعيا . فالعروف ان الجامعات التي انفجرت فيها ثورة الطلبة لايدخلها الا القلترون والا الممتازون اجتماعيا مع تعدد التفسيرات لمعنى الاقتدار والامتياز في هذا المجال .

(٤) للتوسع في معرفة نظرية جاردنر في العنف المعاصر . راجع كتابه « تجديد الذات "Self Renewal" » الناشر هاريزو + رو ، نيويورك - ١٩٦٤

لقد كان أول ما استوقف مؤرخي هذه الحركة أنها ميزت نفسها من سابقتها عبر التاريخ الجامعي بخمس ظواهر اعتبرها هؤلاء المؤرخون غريبة على طبيعة العمل الطلابي الجامعي . هذه الظواهر الخمس هي :

١ - كانت احتجاجات الطلبة في الماضي توجه ضد تصرفات معينة من السلطات الجامعية أو الجهات الرسمية خارج الجامعة أزاء قضايا جامعية صرفة كفضل استاذ من عمله بسبب آرائه العلمية أو السياسية ، أو غلق مطبوع طلابي أو منع شخصية معينة من الحاضرة في الطلاب . كذلك ربما احتج الطلاب في الماضي على سوء الطعام المقدم اليهم أو التضيق على حرياتهم في السكن الجامعي أو ما أشبه . أما في ثورة الطلاب الأخيرة فقد كانت الاضطرابات تبدأ بلريعة من هذه الدلائل ولكنها سرعان ما تمتد خارج الحرم الجامعي لترتبط بقضايا سياسية أو اجتماعية وطنية أو قومية أو عالية . ففي الجامعات الأمريكية مثلا كانت الاضطرابات الطلابية ترتبط بقضية الحرب في فيتنام والتجنيد الإجباري ، أو سياسة قبول شباب الأقليات في التعليم العالي ، أو بمسألة البحوث العلمية التي تقوم بها الجامعات لحساب بعض المؤسسات الصناعية أو العسكرية .

٢ - في الماضي كانت تدمرات الطلبة وردود فعلهم تتميز بالقوة وعدم الديمومة طويلا . كان الهياج يلبث أياما معدودات ثم تسوى الأمور وتعود الجامعة إلى مزاولة نشاطاتها العلمية والاجتماعية . أما في الثورة الطلابية الأخيرة فإن انفجار الطلاب ضد ما يحتجون عليه كان يخطئه له مسبقا وقد يقع التخطيط لها من جهات وأجهزة طلابية لا تنتسب إلى الجامعة التي تقع فيها الاضطرابات ، ثم هي لا تكون لها نهاية معينة . وكلما أجيب الطلاب إلى مطلب لم يعدم قادتهم مطلباً جديداً يتقدمون به بصرف النظر عن وجهة المطلب المطروح . . . وهكذا يظل من أجل الأحداث يلقى طويلا . ومن هنا صارت أحداث العنف الجامعي الأخيرة تتخذ صفة الاستراتيجية الثابتة التي تصاحبها إجراءات تكتيكية لازمة للتنفيذ .

لقد شهد العقد الأخير في الجامعات الأمريكية ظهور مجموعة من المنظمات الطلابية القوية التي تستطيع تحريك أروائها في أي وقت تشاء على النطاق القومي العام أو محليا كلما أرادت ذلك .

ومن أهم هذه المنظمات :

- S.D.S. — Students for a Democratic Society.
- S.N.C.C. — Students Non-Violent Coordinating Committee.
- N.S.A. — The National Students Association.
- CORE — The Congress for Racial Equality.
- P.F.F. — The Peace and Freedom Party.

لقد كان القاسم المشترك الأعظم بين هذه المنظمات وسواها العمل على إنهاء الحرب في فيتنام .

٣ - في الماضي لم تمس الانتفاضات الطلابية الامور التي تتعلق بطبيعة عمل الجامعة ودورها ولا كانت تمس التنظيمات الجامعية . اقصى ما كان الطلاب يستطيعون فعله هو التقدم بطلب لتغيير درس أو أستاذ ، أو التسامح والتجاوز عن نزعاتهم أو نزعاتهم الغريبة . عموما كانت اضطراباتهم موجهة نحو اوضاع معينة داخل الجامعة ، أما في الثورة الطلابية الاخيرة فان فكرة الجامعة نفسها ودورها وتنظيماتها عرضت لهجمات شديدة من الطلاب . وفي كثير من الاحيان يذهب الطلاب بعيدا حتى ليطالبوا اعادة تنظيم الجامعة وفق تصوراتهم الخاصة .

٤ - في الثورة الطلابية الاخيرة سواء في اوربا أو امريكا أو اليابان تبين ان بين صفوف الطلبة الثوار اعداد مهمة من الخبراء في تنظيم الاضطرابات الطلابية ممن لا ينسبون الى الاوساط الطلابية وكانوا في الغالب محترفين متخصصين في صنع الاضطرابات الخلاقة *Creative Disorder* ففي عام ٦٨/٦٩ كان قائد اضطرابات الـ S.D.S. رجلا من خارج المحيط الطلابي كانت المنظمة قد استأجرت له لتنظيم تلك الاضطرابات ودفعته أجره من تبرعات الطلبة انفسهم . هذه الظاهرة تمثل بطبيعة الحال تحولا جديدا في الحركات الطلابية .

٥ - الفرق الخامس والأهم من كل ما تقدم هو سلاح الطلبة في كفاحهم ضد مؤسساتهم العلمية لقد كان العقل والحصانة .. وسائل التعبير في الازمات الطلابية القديمة . كانت الحاجة والنطق ادوات التناحر بين الجامعات وطلابها . أما في الثورة الاخيرة فان المواجهة *Controntation* بين الجامعة والطلاب كانت القاعدة ... القاعدة بكل مستلزماتها من اوجه العنف المختلفة ... من الشتائم والزعيق بالفاظ السباب ، الى المجاهبات الدموية وسقوط الضحايا ، وهذا بالضبط هو ما جعل الصراع الاخير بين الجامعة وطلابها منجعا بصورة خاصة . وان واحدة من أفجع حوادث العنف الطلابي هي التي وقعت عام ١٩٦٩ للاستاذ جون بونزل John Bunzel وعائلته في كلية *San Francisco State College* . فقد اقترح الدكتور بونزل ان يعالج منهج الدراسات السوداء *Black Studies* القضايا العنصرية كلها وان لا يقتصر على مشاكل السود الأمريكيين وحدهم . ويبدو ان اقتراحه أغضب قادة الطلاب السود فهاجموا داره وحاولوا نسفها ، فلما فشلوا مرقوا عجلات سيارته ثم قلذت السيارة بالاصباغ ورسمت الشعارات الفاشستية عليها . (٥)

المشخصات الخمسة هذه لثورة الطلاب تبنى بوضوح عن تجاوز الحركة الطلابية لذاتها وامتدادها الى خارج هذه الذات ، لتلتقي بالمجتمع الاكبر المحيط ، وانها اخر الحواجز القديمة بين الحياة الاكاديمية والحياة الاجتماعية الحقيقية وراء جدران الحرم الجامعي . وعندما وقع هذا الالتقاء بين الحياتين لم يكن غريبا ولا مستغربا ان يستعر القادمون الجدد الى مشاكل المجتمع الحية او الهابطون اليها من ابراجهم العالية بعض ما تمويه هذه المشاكل الحية ، ولم يكن مما يمكن استبعادها عنها .. العنف ... كاداة من ادوات الحسم الاجتماعي .

(٥) يزيد من التفاصيل عن الثورة الطلابية الاخير قراجع كتابي *سديني هوک* :

1. *Academic Freedom and Academic Anarchy* (1969).
2. *In Defence of Academic Freedom* (1971).

على ان تشخيص السمات العامة للعنف الطلابي لم يكن تفسيرا له ، بل هو فتح الطريق عريضة وواسعة امام البحث عن تفسير .

ان اول ما استوقف الباحثين عن تفسير للعنف الطلابي هو انعدام العلاقة الظاهرة بين الاضطرابات الطلابية وبين عمل الجامعة . ولو استطاع الطلاب - كما يقول سدني هوك - ان يثبتوا ان المناهج الدراسية مبتوتة الصلة بالحاضر وبالمشاكل التي تواجههم محليا وعالميا ، وانها واطة ومنحطة من الناحية العقلية ، وانهم محرومون من حقوقهم الطبيعية في الظفر بتربية جيدة بسبب تقصير الاساتذة وضعفهم ، لو استطاع الطلاب ان يبرهنوا على ذلك او شيء منه لامكن التسليم بمنطقية الدعوة الى اخضاع المناهج الجامعية لهدف تفادي اعمال العنف الجامعية وحصرها به ، ولكن كل ما وقع للان لم يكشف عن مثل هذه العلاقة ، او على الاقل ان الطلبة الثائرين لم يكشفوه (٦) ومن هنا كان لا بد من الذهاب وراء مسؤولية الجامعة للبحث عن تفسير مقبول لعنف الطلبة . ولم تكن المهمة سهلة ، خصوصا وانه لم يكن ممكنا الاكتفاء بالتفسيرات الظاهرة والباشرة لهذا العنف كالتفسيرات السياسية والاقتصادية رغم ما في هذه التفسيرات الاخيرة من الصدق والاهمية . ذلك ان احداث الثورة الطلابية لم تكشف في مجملها عن ان القائمين بها كانوا من أبناء الفقراء او المحرومين من الامتيازات الاجتماعية لاسباب كثيرة ، ليس من اقلها قسلا في الموازين ان ابناء هذه الطبقات قليلا ما يلجئون دنيا الجامعات .

من اقوى التفسيرات النفسية التي طرحت للعنف الطلابي هما تفسير الاستاذ برونو بتلهاييم Bruno Bettelheim وتفسير الاستاذ لويس فيور Lewis Feuer (٧) . اما بتلهاييم فقد بنى تفسيره لظاهرة العنف الطلابي على افتراض وجود خواء اخلاقي في حياة الشباب الجامعي الثائر ، خال من الاحساس برسالة اخلاقية لوجوده كله وبالتالي الاحساس بضعة الحياة ونهايتها . لقد اخفقت تربيتهم في اعطائهم هدفا رفيعا يصلح ان يكون رمزا ، او محورا ينظمون حوله خبراتهم ويبنون عليه طموحاتهم الاجتماعية والانسانية . هذا الخواء الروحي والفراغ الاخلاقي في حياة الطالب الجامعي يعوضان - كما توحي بذلك تصورات الطلبة - بتبني اهداف اجتماعية قريبة ، ذات بريق اخلاقي وهاج كالاحتجاج على التمييز بين الطلاب في القبول ، او بالثروة على النظام الاجتماعي القائم برمته . ولقد ايد سدني هوك هذا التفسير ذهبا منه الى ان الجيل الحاضر اقل تفكيرا في المهنة واقل قلقا على الحصول على عمل بعد التخرج من اى جيل اخر شهدته القرن العشرون انهم قليلو التفكير في كيف يكسبون رزقهم وهم اقل معاناة من خوف البطالة ، وهم على ثقة من ان

Hook, S. Academic Freedom and Academic Anarchy, p. x, A Delta Book, (٦) 1969, New-York.

(٧) تحليل الاستاذ لاسباب العنف الطلابي جاء في صورة شهادة مطولة امام احدى اللجان المتخصصة في الكونكرس الأمريكي وهو منشود في كتاب :

IN DEFENCE OF ACADEMIC FREEDOM

نشر دار Pegasus نيويورك ، ١٩٧١ . اما الاستاذ فيور فقد طرح تحليله في كتابه Conflict of Generation نشر Basic Books نيويورك ١٩٧١ .

سنوات التعليم العالي ستمضي رخاء بمعونة العائلة او معونة الدولة . وعلى الرغم من ان اعدادا متزايدة منهم تلتحق الان بالدراسات العليا الا ان غالبيتهم تفتقر الى الدوافع العقلية الاصلية . **انهم أقل انفعالا بالافكار من الاجيال المتقدمة وأكثر فردية في الملابس والمظاهر ، ولكنهم أقل تفردا في اتخاذ الازواق او تحديد وجهات النظر ،** ولذا فهم سعداء حقا في المشاركة بالواقف الجماعية والتعبير الجماعي عن الاعتراض او الاحتجاج . وفي غياب الاستقلال الفكري الاصيل فان الاعتراض او الاحتجاج او الرفض الجماعي يصبح فعلا انعكاسا ميكانيكيا . . . بالضبط مثل التقليد . (٨)

وعلى العموم يرى اصحاب هذا التفسير ان ما يوقد العنف الطلابي ويفدوه هو التحول الطارئ على موقف المجتمع من الاجيال الشابة عموما . هذه الاجيال التي صار المجتمع الحديث - تحت ضغط التبدلات الاقتصادية الجديدة واعتباراتها المثالية - يطيل من امد انكائها عليه ، ويعفيها اطول فترة ممكنة من تعلم حمل المسؤولية الاجتماعية . ان المجتمع بهذا يطيل من فترة المراهقة ويمدها عن غير وعي ولا قصد ، ولذلك فاننا حتى على مستوى الجامعة نتعامل من حيث الواقع مع « مراهقين » لم يستكملوا اسباب الرشد الاجتماعي وعلى هذا فاننا لكي نفهم لماذا تثور الضغوط ولماذا تحدث الانفجارات عبر هذه المراهقة المستطيلة ، ولماذا تضعف ضوابط المجتمع على « هؤلاء المراهقين » يجب ان نعترف بأن ثورة « هؤلاء المراهقين » ليست مرحلة من مراحل النمو تنبع اوتوماتيكيا في تركيبنا الطبيعي . ان ما يسبب ثورة « هؤلاء المراهقين » هو حقيقة ان مجتمعنا يجعل الجيل الناشئ متكلا فترة طويلة جدا على غيره . انه يحججه عن بلوغ النضج المسؤول ، ويحرسه من متعة الكفاح من اجل الاستقلال . في السنين الخوالي عندما كان الالتحاق بالمنظم بالمدارس ينتهي بالنسبة للاكثية الساحقة من الطلاب في سن الرابعة عشرة او الخامسة عشرة - عندما كان الشاب يبدأ باعالة نفسه - لم تكن هناك حاجة الى ثورة المراهقين . ذلك انه اذا كان البلوغ Puberty مطاء بايولوجيا فان المراهقة Adolescence واوامتها المصاحبة والمخصصة لها ليست كذلك . اى انها ليست مطاء بايولوجيا وانما هي « مصطلح اجتماعي » . فكل الاطفال ينمون ويبلغون ولكن ليسوا جميعا بالضرورة مراهقين . ان تكون مراهقا يعنى انك قد وصلت وتجاوزت مرحلة البلوغ وانك في قمة نموك البدني ، انك اكثر صحة وقوى واجمل منك في اى وقت مضى وفي اى وقت لاحق من حياتك . وان تكون مراهقا يعنى في الزمن الحاضر انك يجب - على الرغم من كل شيء - ان تؤجل الوصول الى الرشد الكامل لفترة طويلة جدا ، اطول من اية فترة عرفت في الماضي وكانت تعتبر معقولة . هذا الانظار للحياة الحقيقية هو الذي يخلق مناخا مناسبا للاستجابة لدوافع العنف بين الشباب ، العنف الذي يعطيهم احساسا بانهم رجال حقيقيون او نساء حقيقيات . ان هذا الانظار الاجوف للحياة الحقيقية هو الذى يسبب ثورة الطلبة كما يعتقد برونسو بالتهلام ، وهو يستشهد على رايه هذا بملاحظة ان اكثية الطلاب الذين كانوا يشاركون في حركات العنف كانوا من طلاب المرحلة الجامعية الاولى ، المتخصصين في العلوم الاجتماعية او الدراسات الانسانية . ولم يكن بينهم - حسب شهادة بالتهلام - الاعدد ضئيل من طلبة الطب او العلوم الطبيعية او الهندسة . .

ان هؤلاء — كما يقول باتلهايم — مشغولون أغلب الوقت في أعمال مهمة ومجزية . . انهم في المكتبات او المختبرات ليس لهم وقت فراغ يحسون معه بالنقمة على شيء ما او على الجامعة . (٩)

ان ما حير الاستاذ باتلهايم وغيره من محلي العنف الطلابي هو ان القول باستطالة المراهقة لا ينسحب الا على الجانب العاطفي في حياة الشباب الجامعي فقط ، الامر الذي يكشف عن فجوة وتناقض واسع بين نضجهم العقلي وفجائتهم العاطفية . وفي الدراسات التي قام بها باتلهايم حول قيادات الثورة الطلابية تكشف له ان اغلب قادة هذه الثورة ينحدرون من عائلات غنية ومتعلمة تعليما جيدا وليبرالية متشددة في ليبراليتها . هؤلاء القادة كانوا يتميزون بقدرات عقلية متطورة تطورا كبيرا في مراحل مبكرة جدا في حياتهم ، ولكن ذلك كان — فيما يبدو — على حساب نموهم العاطفي . ولذا فانه يدعو الجامعيين الى وجوب تبين العجز عن القدرة على التصرف العقلاني المسؤول وراء الذكاء الظاهر والثابت عند امثال هؤلاء الطلبة . كما انه ينبه الى مصدر اخر من مصادر النقمة والعنف بين الطلاب هو ما تمخضت عنه الدعوة المتشددة الى التوسع في اتاحة فرص التعليم العالي امام الشباب . لقد صارت الجامعات تقبل اعدادا كبيرة جدا ولا نظير لها في ماضي الجامعات ، وهذا يتضمن طبعاً اعدادا كبيرة من هؤلاء هي اقل استعدادا وتمييزا للدراسة الجامعية من غيرها او مما ينبغي ان تكون عليه . ولما كانت الافادة من هذا الوضع ، والارتياح الى التجربة الجديدة تتطلب قدراً عظيماً من الانضباط الذاتي ودرجة عالية من الرضا عن تطور القوى العقلية للفرد ، ولما كانت التربية الراهنة — سواء في البيت ام في المدرسة — لا تعلم الا القليل من الانضباط الذاتي اذا ما قورنت بالازمنة القديمة ، لما كان ذلك كذلك فان توقعات الطلاب الآن هي ان التعليم العالي يستطيع ان « يناول » المعرفة والمهارات للطلاب مناولة وان يزقها له زقا . وهناك اليوم شعور واسع الانتشار بين الطلاب بانهم اذا ما اخفق الطلاب في دراستهم فان ذلك يعني فشل النظام التربوي نفسه وليس نتيجة لعدم مشاركة التعليم . ومع مرور كل سنة جديدة على وجود الطالب في الجامعة يتعاضد هذا الشعور عند اولئك الطلاب الذين لا يحرزون تقدماً في دراستهم . ومع تعاضد هذا الشعور يصبح النظام الجامعي في نظر هؤلاء الطلاب عدوا لدوداً ، عدوا يحاول اعماد الحيلولة بينهم وبين ما يعتقدون انه قادر على اعطائهم اياه . ومن هنا ياتي كرههم للنظام وحقدهم عليه . (١٠)

هنا ياتي دور التربية الجامعية في تقديم حل لهذه المعضلة الانسانية ، ومخرج من هذه الحلقة المفرغة وذلك باحداث تغيير في نوعية التعليم العالي المقدم لهؤلاء الطلبة ، وتحويلهم الى نوع من التعليم الجامعي المهني كمرحلة تمهيدية بعد الثانوية امدته سنتان تكتشف من خلاله اصاله الرغبة في التعليم الاكاديمي واصالة الاستعداد لمعلًى نحو ما يقع في الدول الاشتراكية . يقول باتلهايم : —

« .. طالما ان العديد من الطلاب الذين يذهبون الى الجامعة ليس لهم الا القليل من الرغبة في الانتفاع بمحتوى التربية الاكاديمية ، والا القليل من القدرة على هذا

(٩) Bettelheim, In defence of Academic Freedom p. 64, Pegasus, 1971, New York.

Bettelheim, Ibid, pp. 62-63. (١٠)

الارتفاع فان هؤلاء الطلبة سيكونون احسن حالا من نوع آخر من التعليم العالي ، تعليم عال مهني يمتد سنتين بعد الدراسة الثانوية ، ويكون مرتبطا بمنهج للتدريب العملي مساو له . هذا النوع من التعليم يعطيهم شعورا بالانجاز المرئي الملموس ، كما يوفر لحاجاتهم البدنية والمادية افقا تتفتح عليه . ان شكوى العديد من هؤلاء الطلاب هي ان لا احد يريد منهم او يحتاج اليهم . وهم ينظرون الى انفسهم كما لو كانوا كائنات طفيلية في المجتمع . وهكذا يفتنون المجتمع الذي يحملهم وزر هذا الاحساس بالطفيلية . هنا يجب ان نتعلم من الاقطار الشيوعية حيث تكون الدراسات الاكاديمية مربوطة بالعمل في المصانع او الحقول الزراعية . ان هذا في اعتقادي ترتيب افضل كثيرا بالنسبة لأولئك الطلاب الذين لا يشعرون بالتزام عميق نحو المشاريع العقلية . اما بالنسبة لأولئك الطلبة الملتزمين عقليا فان هذا الترتيب الجديد لن يضرهم اذانه لن يؤلف الا شقا بسيطا من اعمالهم الجامعية » . (١١)

واضح ان الاستاذ بالتهائم يتخذ موقفا عقليا متشددا في تفسيره للعنف الطلابي ، مستبعدا الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاخلاقية والاقتصادية كمفترقات اساسية في تقرير سلوك الطلبة ، مستندا في ذلك الى حقيقة ان اقلية الطلبة الجامعيين في الغرب واليابان وخاصة في الولايات المتحدة هم من اصول اجتماعية مترفة ، وذات مستويات اجتماعية لا تعاني من الحرمان الاجتماعي . ان هذا هو بالضبط ما يضعف من البعد الاجتماعي لنظرية بالتهائم ولكنه لا يقلل بآية حال من الاحوال من مقترحاته التربوية لمواجهة الموقف .

اما الاستاذ لويس فيور Lewis Feuer فقد طرح تفسيره للعنف الطلابي في كتابه :

« صراع جيل Conflict of Generation » الذي نشره عام ١٩٦٩ . ولقد كان تفسيره اكثر ايقالا في مجال النفس البشرية . فمن خلال سلسلة من الدراسات نظمها ونفذها حول هذه القضية توصل الى تقرير ان هناك ميلانابتا في سلوك الشباب الى الرغبة في تحطيم هيمنة شخصية الاب على الفرد والتحرر منها ، وذلك من خلال الثورة على القيم الثقافية القائمة على التسليم بهذه الهيمنة اخلاقيا وفعليا . وهم حينما يقومون بالثورة على الوضع الاجتماعي القائم ، ويحاولون تحطيم قيمه ومؤسسته فكانهم يقولون لانفسهم ... حسنا .. هذه كلها من صنع آباءنا واجدادنا وهي قيودهم التي يسكوننا بها ويفرضون ارادتهم من خلالها علينا ... ونحن لانستطيع ان نتحداهم او نثور عليهم مباشرة ولا ان نفلت من قبضتهم عنوة فلا اقل من ان نحطم ما بنوه من قيم ومؤسسات ، ونسفه ما التزموا به من مثل وانماط في العيش ، وبهذا لن نبقي لهم شيئا يسيطرون به علينا .

حقا ان تفسير عنف الشباب بالبرائخ الثقافية بين الاجيال او الجماعات البشرية المتناكرة ليس جديدا ، وان يكن الاستاذ فيور قد طبقه على حالة خاصة هي ثورة الطلبة . فمنذ اخريات العقد الرابع من هذا القرن اتجه رواد علم النفس الاجتماعي امثال ، ميرفي ، كلاينبرغ ستانكر ، كوتنريل ،

نيويورك ، وكثير ليون الى استقصاء اثر البرائخ الثقافية بين الاجيال والجماعات في تأجيج الصراع الفكري والنفسى وحتى المادى بينها خصوصا في الظروف التي سبقت الحرب العالمية الثانية اوالتي لحقتها . وكان من جملة ما تكشفته عنه جهودهم تلك او قادت اليه هو ان وجود ثقافات بمعنى وجود طرق متباينة للعيش ، معنى - ولو ان هذا ليس ضروريا في كل الاحوال - وجود حواجز بين مجموعة بشرية معينة ومجموعة اخرى حتى داخل المجتمع الواحد، وقد وجد الاستاذ ميرى Murphy ان الصراع بين المدينة والقرية في الهند كان من المصادر الاساسية للتوتر والانفجارات الاجتماعية هناك ، كما وجد ان مرد هذا الصراع هو الانماط الثقافية السائدة في كل منهما . فالقرية محافظة حتما وهي خزان للاستقرار التقليدى وموئل للورع والتعفف والتقديس للماضي . وقد ترتب على هذا ان اصبحت هجرة سكان القرى الى المدن بدامى الانتفاع من الفرص المهنية والاجتماعية الافضل من بين مسببات البغضاء والحقد والتناحر بين أهل المدن والقادمين الجدد من القرويين . (١٢)

على ان الصراع الثقافي بين الاجيال يصبح مفاجئا حينما يواجه الفرد بالازدواجيات الاخلاقية او حين يواجه بمعايير اخلاقية متناقضة يطلب منه ان يتكيف لها وان يرضى بها . لقد كانت هذه الهرطقة Hypocrisy مبررة لان الفرد يفقد تحت وطائها وحدة وجوده الداخلى ، وتتوزع شخصيته وتبدد ولاؤه ، وكثيرا ما يكون رد الفرد عليها عنيفا ومدمرا . ويلاحظ الاستاذ ستاجنر R. Stagner ان افراد المجتمعات الرأسمالية حيث يقوم النمط الاقتصادى العام على اساس المشاريع الاقتصادية الحرة ... Free Enterprise يسقطون اكثر من سواهم ضحايا لمثل هذا التناقض في القيم ، ويقدم لنا في كتابه Psychology of Personality قائمة من هذه الانماط الثقافية المصطرفة ، والقيم الاخلاقية المتناقضة تشاهد على « الصراع الشهود داخل الحضارة الغربية » والذي يجب ان نتوقع منه التسبب في « ظهور الصراعات داخل شخصية الفرد » (١٣) . وتشتمل قائمة ستاكنر على النماذج التالية من الازدواج الخلقي :-

- ١ - ان هذا عالم يعمل فيه كل فرد لنفسه ولياخذ الشيطان من ياتي في آخر القافلة . ولكن ... لا انسان يعيش وحده ، وانت يجب ان تحب جارك كما تحب نفسك ونحن جميعا يجب ان نعمل كأمريكيين طيبين .
- ٢ - ان الديموقراطية هي افضل انواع التنظيم الاجتماعى التي ابتكرها الانسان ، وكل الناس خلقوا احرارا متساوين . ولكن ...
- اغلب الناس أنجى واكثر جمودا من ان يؤخذ بهم في تدليل المشاكل الصناعية او حتى في الحكومة احتمالا .
- ٣ - ان اداءك لعملك على الوجه الافضل اينما كنت هو أهم بكثير من كسبك للمال الكثير .

Murphy G., In the Minds of Men, p. 60, Basic Books Inc., 1952, New York. (١٢)

Stagner, R., Psychology of Personality p. 438, The Mc-Graw - Hill Books Co. (١٣) Inc., 1948, New York.

ولكن

المال هو القوة التي تحرك العالم .

٤ - الدين واجمل الاشياء في الحياة هي ما يجب علينا تشمينه اكثر من أى شيء اخر .

ولكن ...

الدين والتجارة لا يمكن ان يخلطأ ببعضهما .

٥ - ان من الدكاء والاناقة ان يمتلك الانسان احدث انواع السيارات والمنتجات الصناعية واخر المعدات الميكانيكية .

ولكن ...

ايما شخص يحاول التحرش بمؤسساتنا الاساسية في الحكومة او الصناعة هو شخص ثوري يجب ان يرسل الى البلد الذي جاء منه .

٦ - الفقر شيء يدعو الى الاسف ويجب ان نقضي عليه هنا في امريكا .

ولكن

اينما تكونوا .. يكن الفقراء معكم .

٧ - العمل الدائب والاقتصاد في النفقات من علامات الشخصية السوية وهما طريقتان مضمونتان الى النجاح .

ولكن ...

الشخص الذي هو الذي يعرف كيف يكسب المال ويتلذذ بالحياة دون ان يرهق نفسه بالعمل . (١٤)

ويؤكد الاستاذ **روبرت ليند** R. Lind في كتابه « المعرفة لماذا ؟ »

Knowledge for What ؟ على خطير الازدواج الخلقي على الحياة السوية للفرد بصورة مشابهة لما فعله ستاكنر ويضيف ان الفرد في المجتمعات الرأسمالية وبخاصة المجتمع الأمريكي متأثرة بفكرة اخذ المبادرة والتفوق على الآخرين من جهة ، ولكنه من الجهة الاخرى وفي نفس الوقت واقع تحت تأثير افكار التعاون الا اناني ، وهو يؤمن بالتقدم ولكنه في ذات الوقت يقاوم أى تبدل جذري في النظام الاجتماعي . ان هذه الحقيقة من حقائق السلوك المزودج والتي تعتبرها كاوون هوروني Karen Horney مسؤولة عن مقدار عظيم من الشذوذ النفسي والانحرافات السلوكية في المجتمعات الغربية ، تثير سؤالا جديا بالنسبة للفريبيين وغير الفريبيين على حد سواء . هذا السؤال هو كيف يمكن ان تفسر هذه الظاهرة ؟ وبم يمكن ان تملأ ؟ والسؤال يستثير اجابتين

مختلفتين ولكنهما على جانب كبير من الاهمية . فهذا الصراع - من وجهة نظر غربية - امر لا مفر منه لان المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي يرتبط بها الفرد بصورة او باخرى ويتأثر بها اجمالا كالكنيسة والمصنع والشركة والعائلة والدولة والمدرسة والمؤسسات المالية وغيرها هي مؤسسات حرة ذات فلسفات واجتهادات متباينة واساليب الى التوحيد بينها حتى درجة التطابق الا بالقضاء على الحرية وهذا امر غير ممكن ولا مقبول . ثم ان كل واحدة تفرض على الفرد التزامات وواجبات متعددة وكثيرا ما تكون هذه الالتزامات والواجبات متضاربة فيما بينها . وليس امام الفرد من اختيار الا بان يحسم هذه التناقضات لنفسه وبطريقته الخاصة دون المساس بها كمؤسسات اجتماعية قومية مجمدة . (١٥)

اما من وجهة نظر عالم اجتماع اشتراكي مثل الكسندر سيزالاي فان المسألة تعني شيئا اخر تماما . ان هذا الصراع في القيم لا يمكن ان ينظر اليه الا على انه نتيجة طبيعية للازدواج الخلقي الذي تتميز به النظم الرأسمالية جوهريا ، لان الاسس الاقتصادية للبناء الاجتماعي في هذه النظم متشعبة بين اولئك الذين يعملون ولا يملكون ... واولئك الذين يملكون ولا يعملون ... « خذ مثلا على ذلك » يقول سيزالاي « الازدواج الخلقي للمجتمع البورجوازي الذي يساهم كثيرا في زيادة التوترات الخطيرة وذات الثمن الباهظ ، وفي زيادة الحساسية الفردية والخوف وحالات المرض العقلي . فمن السهل جدا تحت هذه الظروف ان يكون الشخص رب عائلة طيبا او ان يكون عدوا من اعداء تعذيب الحيوان ، ولكنه في الوقت نفسه يستيخ استغلال عماله بلا حجل ، او ان يهدم حياة هوائيل الاخرين من منافسيه او ان يقوم بنشر الدعاية للحرب . الازدواج الخلقي هو التفسير . ان عبارات مثل .. التجارة تجارة .. او ... اوه ... حسنا تلك قضية سياسية ... تكشف عن وجهة نظر مخيبة دامية الى القنوط . ان التهديم القاسي لحياة الناس ، السلوك الذي لا يرضيه الرجل الشهم ممكن جدا في الدوائر التجارية وفي الحياة السياسية . الازدواج الخلقي مرة اخرى و التفسير . هنا يتساءل سيزالاي « هل هذه قضية اخلاقية حقا ؟ على العكس تماما . ففي المجتمع الذي تقسم فيه العملية الانتاجية بين العاملين والمالكين ، ويميز فيه بين العمل والعمل لا يستغرب ابدا ان يكون الازدواج الخلقي انعكاسا للازدواج في الاوضاع المادية » . (١٦)

ان رؤيتنا في طبيعة عوامل العنف بين الاجيال والجماعات تظل ناقصة ما لم نضف الى قضية البرازخ الثقافية قضيتين اخريين لا تقلان عنها خطرا ولا خطورة في تفجير الصراعات بين الجماعات الانسانية ، هاتان القضيتان هما (١) التعميمات الفكرية والاجتماعية او ما اصطلح عليه في علم النفس باسم « الستيروتايپ » Stereotypes (٢) المواقف Attitudes .

اما الـ Stereotypes فقد ذهب علماء النفس الاجتماعيون الى النظر اليها على انها « صورة في اذهاننا » عن شيء ما او اناس معينين ، ونحن معنيون هنا وفي حدود هذا الإطار بالصور التي يحملها الناس في عقولهم عن انفسهم وعن الاخرين بقدر ما تعمل هذه الصور على التوفيق او التفريق

بين الجماعات البشرية . ذلك انه قلما يبرأ مجتمع انساني من ذبوع هذه الصور فيه وهيمنتها على عقول أفرادها كلهم أو جلهم . وغالبا ما تكون هذه الصور شديدة التبسيط Oversimplified ومناقضة للحقائق الموضوعية . الا انها تمثل على أية حال مؤشرا قويا من مؤشرات سلوك الجماعات ازاء بعضها البعض .

لقد نظمت إحدى الدراسات الشهيرة في هذا المجال من قبل **يونارد بيرلسون** B. Berelson و **باتريشيا سولتر** P. Salter قام هذان الباحثان بتحليل عدد كبير من القصص والروايات الأمريكية وبخاصة ما كان ينشر منها في المجلات الشعبية الواسعة الانتشار بغية الكشف عن بعض عوامل التعصب والتمييز غير المقصود ولكن الثابت ضد الاقليات والأمريكيين الهجئ وما كان يترتب عليها من طحان دموي أحيانا ومن احتكاك مزير دائما وبخاصة في الثلاثينات من هذا القرن . وقد خلص الباحثان الى ان ثلاثة أرباع الشخصيات القصصية المنحدرة من الاقليات أو الاجانب صورت وفقا لتعليمات Stereotypes شائعة على النطاق القومي . وقد اشتملت الامثلة المختارة لهذه الدراسة على الزوجي النقي بشكل مضحك ، والإيطالي المجرم واليهودي البارع الخبيث ، والإيرلندي المتهور عاطفيا ، والبولندي البدائي المتخلف . ومثل الأمريكيون في هذه القصص شخصيات تتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية ارفع كما انها تمارس مهنا أشرف من حرف الآخرين . وكان الأمريكيون - في هذه القصص والروايات - يعملون من أجل المثل العليا ، على حين كان الآخرون يسعون من أجل افراض مادية . وقد خرج الباحثان من هذه الدراسة بنتيجة خطيرة وهي ان القصص والروايات الشعبية تنحج الى زيادة ميل قارئها الى اصدار الاحكام العامة غير المستندة الى حقيقة ما من جماعات المغترين ، كما انها تعطيه انطبعا بأنه قد وجد البرهان على ما كان يحمله من شعور الزرابة والاحتقار لهذه الجماعات ومن احساسه بالرفعة ازاءهم . (١٧)

اما المواقف Attitudes فقد عرفها **جوردن البورت** Gorden Allport في كتابه «الوجيز في علم النفس الاجتماعي A Handbook of Social Psychology» بأنها حالات من الاستعداد العقلي والعصبي منظمة من خلال التجارب الماضية للفرد وهي ذات اثر توجيهي او حركي على استجابة الفرد الى كل الأشياء أو الحالات التي ترتبط بها الاستجابة . ويعطي كل من **ميرفي** G. Murphy و **ميرفي** L.B. Murphy و **نيوكومب** T.M. Newcomb في كتابهم «علم النفس الاجتماعي التجريبي Experimental Social Psychology» تفسيراً مماثلاً فيتكلمون عن الموقف Attitude باعتباره طريقة من طرق التحفز لبعض الأشياء أو ضدها . وعلى أية حال فان الدراسات التي أجريت في معنى «الموقف» تشير الى ان هذا الاصطلاح غالبا ما يستعمل - وخصوصا في الولايات المتحدة - للدلالة على ذات الشيء الذي تدل عليه كلمة «رأي Opinion» مع تمييز واحد هو أن كلمة «رأي» ترمز الى الجوانب العقلية ، على حين ان كلمة «موقف» تشير الى الجوانب السلوكية من الحدث ذاته. (١٨)

وأيا كانت التسمية فإن هذه « الحالات من الاستعداد العقلي والعصبي » التي تمثل طريقة من « طرق التحفز لبعض الأشخاص أو ضدها » غالباً ما تكون « حواجز » مانعة بين الأفراد والجماعات وتتمخض بالضرورة من تضيق إمكانيات التواصل والتفاهم فيما بينهم ، وهي بهذا تخلق المناخ المواتي لوقوع الصدام والتطاحن . ومن التجارب المهمة التي أجريت في هذا الصدد عقيب انتهاء الحرب العالمية الثانية التجربة التالية التي قامت بها مجلة « الرأي العام العالمي World Opinion » في عددها الصادر في تشرين الأول ١٩٤٧ . طرحت المجلة على قرائها في أقطار مختلفة السؤال التالي :

« هل تعتقد أن هناك دولة تريد أن تسيطر على العالم ؟ وإذا وجدت فأي دولة هي هذه ؟ » جاءت الإجابات على النحو التالي :

في الولايات المتحدة أجاب أكثر من ثلاثة أرباع المجيبين بالإيجاب على الشق الأول من السؤال ، وقالوا أن روسيا تريد السيطرة على العالم ، غير أن المجيبين الآخرين (٢٥ ٪) ذكروا ألمانيا والتكترا واليابان والولايات المتحدة نفسها كدول تريد السيطرة على العالم . وفي بريطانيا قالت الأكثرية أن روسيا تريد السيطرة على العالم غير أن ثلث المجيبين ذكروا الولايات المتحدة كدولة تريد السيطرة على العالم . أما في فرنسا وهولندا فقد ورد اسم روسيا مشتركا مع الولايات المتحدة بكثرة . وفي النرويج قالت جماعات كثيرة أن روسيا تريد السيطرة على العالم . وفي كندا قال ثلاثة أرباع المجيبين أن روسيا تحاول السيطرة على العالم ولكن اسم الولايات المتحدة ورد كذلك .

ومما بلغت النظر في هذا الصدد أنه حتى بين الشعوب التي ترتبط ببعضها بالكثير من الود والتعاون ، يوجد مقدار غير يسير من النفرة وسوء الظن . وقد اتضح هذا في الإجابة على سؤال آخر متصل بالسؤال السابق قامت به المجلة المذكورة بطرحه على قرائها في عشرة أقطار بين ١٧ شباط و ١٦ آذار من عام ١٩٤٨ ، وقد صيغ بالشكل الآتي « إذا قدر لك أن تترك وطنك فأين تفضل أن تعيش ؟ » وجاءت الإجابات في سبعة أقطار على الشكل التالي :

الوطن الذي قد يختار في حالة الهجرة			الوطن الأم
المستعمرات ١٤ ٪	الولايات المتحدة ١٤ ٪	سويسرا ١٥ ٪	فرنسا
فرنسا ٧ ٪	بريطانيا ٩ ٪	الولايات المتحدة ٦١ ٪	كندا
استراليا ٦ ٪	بريطانيا ٩ ٪	كندا ٢٤ ٪	الولايات المتحدة
كندا ١٣ ٪	جنوب أفريقيا ٢٠ ٪	استراليا ٣٠ ٪	بريطانيا
سويسرا ١٥ ٪	الارجنتين ١٩ ٪	الولايات المتحدة ٣٢ ٪	إيطاليا
الارجنتين ٧ ٪	سويسرا ٨ ٪	الولايات المتحدة ٤٠ ٪	السويد
بريطانيا ٧ ٪	فرنسا ١١ ٪	الولايات المتحدة ١٧ ٪	سويسرا

من المتع ان نلاحظ هنا ان جميع المجبيين لم يدوا اية رغبة في الذهاب الى الاتحاد السوفياتي كما لم يبد أي تكليزي رغبة في الذهاب الى الولايات المتحدة .

لقد اثارنا هذه الظاهرة ، الواقف ، سؤالاً أساسياً هو كيف ولماذا تتكون المواقف أصلاً ؟ وهناك اتفاق نسبي بين علماء النفس على أربعة مصادر لتكوين المواقف .

هناك أولاً وقبل كل شيء ما يدعوه البورتب « تراكم التجارب » *Accretion of Experience* . أي تراكم عدد كبير من استجابات معينة فوق بعضها ثم توحدها مع بعضها . فإذا الف الرجل الأبيض - مثلاً - في بعض ولايات الجنوب الأمريكي التعامل مع السود كخدم فمن العسير عليه ان كيف نفسه للتفكير فيهم على ضوء علاقة أخرى . هنا يكون تراكم التجارب هو الذي يقرر طبيعة الموقف المتخذ من الزنوج .

وفي المنزلة الثانية هناك ما يدعى « التفريد » *Individuation* و « المخالفة » *Differentiation* وهذا يعني كما يقول كلاينبرغ ان التجارب الإضافية تجعل الموقف أكثر تحديداً وتميزه عن المواقف الأخرى المرتبطة به .

أما السبب الثالث المقترح لنشوء المواقف فيتمثل في التجارب العنيفة *Trauma* التي يمر بها الإنسان . فإذا روع إنسان ما من جريمة ارتكبها فرد من أفراد إحدى القوميات أو - من الناحية الأخرى - إذا ما انقذ من خطر محقق على يد أحدهم فإن موقفاً قوياً يتكون لدى الفرد إزاء الجماعة التي ينتسب إليها فاعل الجريمة أو المنقذ من الخطر الداهم . وإخيراً قد تتكون المواقف من طريق التقليد للأباء وغير الآباء من الراشدين كالمعلمين أو الأتراب مثلاً .

وليس هناك ما يميز أيًا من هذه العوامل بأهمية أعظم من أهمية غيره . على ان البورت ينفر بالتأكيد الذي يضعه على العلاقة بين فلسفة الفرد في الحياة ، وبين مشاعر العداء التي يجعلها البعض أساساً يبنون مواقفهم عليها . وهو يلاحظ في هذا الصدد ان الذين يخافون الحياة ويعتقدون ان العالم مكان اعتباطي والناس شريرون بالطبع ، هؤلاء الأفراد يتميزون بقسط أعظم من التعصب العنصري ، كما يتميزون بالتطرف في وطنيتهم أو قوميتهم ولا يجدون الشعور بالأمن إلا في « قوتهم » القومية أو الوطنية ، وإلا في الاندماج الكلي في المنظمات التي ينتسبون إليها وفي ارتباطاتهم الجماعية الضيقة ، وهم متمزتون بشكل خاص في معالجتهم للمشاكل العملية التي تواجههم . ويضيف البورت الى هذا قوله بان هذا النمط من التصلب والجمود يميز الشخصية الاعتدالية ، ويعطي أصحابه فلسفة عدوانية في الحياة . ان التفاهم على الصعيد الوطني والقومي والعالمي يتطلب درجة من الاسترخاء *Relaxation* وقدرا من السلام مع النفس ، وهذا ما تفتقر إليه شخصيات من هذا القبيل . ويضيف نيوكومب الى هذا ملاحظته بان بعض الناس يشعرون بانهم وجماعتهم ذرو أهمية خاصة ، ولكل جماعة طريقته في تقييم نفسها ، وافرادها لا ينظرون الى انفسهم بطريقتهم الخاصة وحسب ، بل هم يريدون او يتوقعون من الآخرين ان ينظروا اليهم النظرة ذاتها ، وان يزودهم بموازينهم هم لانفسهم او على الاقل بطريقة توافق ما يحولونه عن انفسهم من صور وهذا توقع لا يتحقق دائما . (١٩)

العنف الاسود

صيف ١٩٦٧ شهد انفجار الانسان الاسود في الولايات المتحدة ، وسرعان ما فرقت مدن عظمى مثل ديترويت ونيوآرك ومونتجومري وهارلم في بحار من الحرائق والخرائب والدم . وفي صيف ١٩٦٨ انفجر العنف الاسود مرة ثانية ولكن ليمتد هذه المرة الى دائرة اعظم ، ويشمل عددا اكبر من الحواضر الامريكية . وفجأة تيقظ العالم لما يمكن للغضب الانساني المكبوت ان يفعله . لقد كان ذلك تطورا جديدا في تعبير المواطن الاسود من مشاعر الغيبة والالم والاحساس بالخديعة على يد الرجل الابيض . كان ذلك تطورا جديدا ولكنه لم يكن امرا غير متوقع . فقد كان معروفا ان ارادة الانسان للحرية والكرامة والمساواة لا يمكن ان تكبح الى المآل النهائية . ومنذ ان وضع ميردال كتابه الضخم الفريد عن معضلة الانسان الاسود في امريكا والذي اسماه « المعضلة الامريكية "The American Dilemma" » في مطالع هذا القرن كان معروفا ان الانسان الاسود في امريكا لن يسكت طويلا على الاستعباد غير القنن بعد سقوط العبودية القانونية ، وان محاولة امساكه في مراتب اجتماعية واطئة لا يمكن ان تفلح لأطول مما افلحت فيه . ومن ههنا كان انفجار العنف الاسود في صيف ١٩٦٧ ايلانا ببسء التمثل الكبير .

لقد كان هذا عنفا من نوع آخر يختلف عن عنف الطلبة . كان عنفا لا تفرزه البرازخ الثقافية بقدر ما يبرره ويعطيه اخلاقيته الظلم الاجتماعي الواهي . ومن هنا لم يحتج الى من يفلسفه او يبرره اخلاقيا . كان تعبيرا صريحا ومباشرا عن رغبة اجتماعية وإنسانية مشروعة في التحرر ، التحرر من الدونية المفروضة والاستغلال الاقتصادي والابتزاز الاجتماعي . وعلى هذا لم يجد كبار مفكرى الارض المعاصرون حرجا في تقديم الصفوف للدفاع عنه وتوثيق اخلاقيته . ولعل كلمات آرنولد توينبي كانت من اكثر الكلمات رنيننا ونفاذا الى الضمير الانساني العام حين حاول عام ١٩٦٩ ان يوجه عناية البشرية واهتمامها الى مشروعية هذا العنف الاسود . قال توينبي : -

« لقد وعد الزنجي الامريكي اولا بان التحرير من الرق ومن ثم التوحيد والتكامل مع جسم المجتمع الابيض سيفضعان حدا لضعف مركزه الاجتماعي ومستواه المعاشي . ولكن في كل مرة كانت آمال الزنوج تخيب . وكان من نتيجة ذلك وتبعها له ان أصبح الزنجي حائرا ضائعا شاكيا تاكل المرأة قلبه . وقد دفع ذلك فيما دفع اليه الى ان تتجه قطاعات من المجتمع الزنجي الامريكي الى الايمان ببيعة جديدة قائمة على الانفصال الكلي عن البيض ، انفصال قائم هذه المرة على اختيار السود من صنعهم يجرى تحقيقه بطرق العنف . ان هذا التبديل الجديد في مزاج الزنجي الامريكي يهدد بجعل اعمال العنف التي تفجرت في ديترويت ونيوآرك في صيف ١٩٦٧ حدثا روتينيا متكررا . وفي كل مرة يتكرر وقوع هذا العنف فانه سينتشر ويتسع مداه » . (٢٠)

حقا . لقد كان هذا العنف الاسود اكثر انواع العنف المعاصر براء من التهمة واكثرها دعاء الى العطف لانه كان رجعا للظلم بعيد وطويل . كان محاولة لاستعادة الحق والقدرة على اختيار

المصير والتحرر ، وجهادا من أجل اخذ الانسان الاسود قدره في يديه من جديد . ولقد كانت بعض كلمات ستوكلي كارميكيل Stockely Carmichael نبوءات مستقبلية على ما كان ينبغي ان يكون .

« هناك نمطان من القوة . هنالك القوة الظاهرة . وهناك القوة الحقيقية .. القوة بمعنى السيطرة . اننا يجب ان نناضل الآن من أجل السيطرة الحقيقية . هذه هي الكلمة التي يجب ان نستعملها . عندما تتكلمون عن الدراسات السوداء فأنتم تتكلمون عن الطريقة والعقيدة ايضا وليس عن موضوعات مدرسية فقط . ليس عن نفس الطريقة التي يستعملها الرجل الابيض ولكن عن طريقة مختلفة للتواصل فيما بيننا . العقيدة المختلفة تعنى عقيدة واعدة ونامية في القومية السوداء ليس فقط اضافة الشعوب السوداء الى التاريخ . تلك حيلة مكررة . انها سوف تشوه وجه كفافنا اذا سمحنا لها ان تحدث . عقيدة مختلفة لاننا اخيرا يجب علينا - وهذا وهو واجبك ايضا - ان نصعد التناقضات فيما نحن نهىء الجو للمجابهة . في الوقت الذي نصعد فيه التناقضات فأننا نوعي شعوبنا سياسيا لنضمن النصر لانفسنا ... حين تحين المجابهة . ان من السهل ان يموت الانسان من أجل شعبه . ولكن الشيء الاصعب هو ان يحيا ، وان يعمل وان يقاتل من أجل شعبه . والآن هناك أمران . عندما تحاربون فأنتم تعتمدون على انفسكم فقط .. لا على شخص آخر . اولئك هم السود الحقيقيون . ثم هناك الملونون الآخرون خارج هذه الدائرة السوداء . واذا كنتم ستبدون الحرب فخذوا لها عدتها اذن . اننا لانتكلم عن معركة الفد . اننا نتكلم من حرب طويلة الامد .. حرب نفسية وسياسية . هذا ما نتحدث عنه . وهذا ما يجب ان تستعدوا له نفسيا ... » (٢١) .

حتى اولئك الذين فسروا ثورة الطلاب البيض بالخواء الروحي او البرازخ الثقافية لم يستطيعوا تعميم التفسير ذاته على التلميذ الاسود في الجامعات الامريكية ، لانهم كانوا معه امام مشكلة اجتماعية حقيقية فاستثنوه معترفين بأن الغالبية العظمى من الطلاب السود تطمح مثل الغالبية البيضاء الى « مكانة » حق لها في المجتمع ، والقليل منهم هم الذين يرغبون في تدمير المجتمع . وهكذا اذا كان من الممكن اقناع الطلبة السود بان لهم مكانهم المضمون في المجتمع فان موقفهم سوف يتغير وسيصلون عن حركات الطلاب العنيفة . غير ان الصعوبة هنا هي ان عديدا من الطلبة السود لا يشعرون بان كونهم طلابا في الجامعة هو احسن الطرق الى الحصول على مركزهم الاجتماعي الذي يطمحون اليه ، وذلك بسبب طبيعة الغايات الملمية التي تلتزم الجامعات بها . هنا يحدث الصدام بين طموحهم ورغبة الجامعة في دمجهم بالطبقة المتشازة ، دمجهم بالنخبة Eloi من شباب المجتمع ، لا لانهم غير راغبين في ذلك بل لانهم غير قادرين عليه . ان اكثرية الطلبة السود تعاني من الاعداد الاكاديمي السيء في المرحلة المتقدمة على المرحلة الجامعية ، وهؤلاء الطلبة يفتقرون الى المهارات الاساسية اللازمة للنجاح في الجامعة وهذا بدوره يجعلهم في منزلة اوطأ من منزلة زملائهم البيض . ومع ان الهيئة التدريسية مستعدة دائما لان تأخذ ذلك

(٢١) وردت هذه الكلمات في الخطاب الذي القاه كارميكيل مساء ٥ نوفمبر ١٩٦٩ عشية الاضطراب الكبير الذي وقع في جامعة سان فرانسيسكو الحكومية وقد نشر كاملا في جريدة ال « نيويورك تايمز » الصادرة في ١٩٦٩/١١/٩ .

بنظر الاعتبار وتحسب له حسابا إلا أن هذا النوع من التعويض يتعارض مع إحساس الطالب الأسود باحترامه لنفسه لأنه يأبى لنفسه أن يعامل كما لو كان طالبا من الدرجة الثانية . وهذا الموقف لا يحسم الصراع بل يزيده قوة . فلقد جرى بالطالب الأسود إلى الجامعة ليفعل ما يفعله الآخرون ، وهو حين يفشل في تحقيق ذلك فإن ماضيه الفردي والاجتماعي يأبى عليه أن يعترف بالفشل الناجم من سوء أصداده الأكاديمي في المرحلة قبل الجامعية . ذلك أن الاعتراف بهذا يجعله يحس بأنه إنسان من الدرجة الثانية ، وهذا إحساس يكافح من أجل التخلص منه وما يجيشه إلى الجامعة إلا جزيا من محاولته التخلص من هذا الإحساس . وعلى الرغم من اقتداره العقلي الفطري فإنه يجد صعوبة بالغة في التكيف للوضع الأكاديمي ، وهذا يجعله يحس مجددا بأن المؤسسة التي جاءها بحثا عن الخلاص من الشعور بالدونية قد أخفقت في تحريره من هذا الشعور ، بل هي الآن تثبت عليه هذا الشعور بالدونية . (٢٢)

لقد كان هذا الاعتراف وأمثاله في ردود الفعل أزاء الانتفاضة السوداء شاهدا غير هائب ، على عدالة هذه القضية ، وهذه تركيبة فريدة عز نظيرها في التاريخ .

العنف الثوري

في أواسط الثلاثينيات وفي غمرة الفاشية الاقتصادية العظمى The Great Depression طرح جون ديوي John Dewey قضية تغيير المؤسسات الاجتماعية على أنها قضية صراع بين استعمال العنف Violence أو استعمال الذكاء Intelligence الإنساني في حل المشاكل الإنسانية مجادلا بأن لبّ المسألة هنا ليس ما إذا كان بعض العنف سيرا فحق تحقيق التبدلات الجذرية في المؤسسة الاجتماعية ، القضية هنا هي هل العنف أم الذكاء يجب أن يكون الأداة التي يجب أن نعتمد عليها باستمرار في عملية التغيير والتي من أجل تنميتها وتطويرها يجب أن تتركس طاقاتها . الإصرار على أن استعمال القوة العنيفة هو أمر لا مهرب منه يحد من استعمال الذكاء ذلك حيثما يسود المحتوم (الأمر الذي لا مهرب منه) يبطل استعمال الذكاء . الالتزام بالمحتوم هو دائما ثمرة من ثمار الدوكماتيكية ، على حين أن الذكاء لا يدمي معرفة أكثر من نتائج التجريب . زد على هذا أن القبول مقدما بحتمة العنف يقود إلى استعمال العنف حتى في الحالات التي يمكن أن تغلغ في حلها الوسائل السلمية (٢٣)

على أن ديوي سرعان ما عاد فنزع المسألة من أهابها النظرى المحض معترفا بأن « أية مناقشة مريحة للقضية يجب أن تعترف بالمدى الذي يستعد للذهاب إليه في استعمال العنف أولئك الذين يشجبون العنف ، وإلى أي مدى يكونون مستعدين لوضع رغبتهم هذه في التطبيق . إن معارضتهم الأساسية هي ضد تغيير المؤسسة الاقتصادية القائمة الآن ومن أجل الحفاظ عليها هم يلتجئون إلى استعمال القوة الموضوعة في أيديهم من قبل هذه المؤسسة ذاتها . أنهم لا يحتاجون إلى المفاضلة بين استعمال القوة وعدمه ، كل ما عليهم فعله ، حاجتهم الوحيدة ، هي استعمال

Bettelheim... In defence of Academic Freedom, pp. 71-72.

(٢٢)

Dewey, J., Intelligence In the Modern World, p. 443, Modern Library, New York, 1934.

(٢٣)

هذه القوة . القوة وليس الذكاء مبنية في إجراءات النظام الاجتماعي القائم . وهي في الظروف العادية تبرز في صورة قسر Coercion أو إكراه . أما في أوقات الأزمات فتسفر عن وجهها كـ « عنف مكشوف » . (٢٤)

بهذا يكون دوى قد طرح مسألة استعمال العنف في حسم المشاكل الاجتماعية طرحا واضحا دون أن يحسمها رغم تسليمه مبدئيا بقدرة الذكاء الانساني على حل المضلات الانسانية قدرته على فك الغاز الطبيعية وتطويرها لإرادة الإنسان . وفي الحق ان المسألة من التعقيد بحيث لايسهل ابدا تقديم الاجوبة القاطعة عليها ، ذلك ان هناك متغيرا جوهريا في الازمات الاجتماعية الانسانية لاقرين له في مشاكل الطبيعة . . . ذلك هو عنصر المصلحة الطبيعية الذي طالما كان الاعتبار الفاصل في الازمات الاجتماعية . ومن هنا تمثل قضية العنف الثوري مسألة اخلاقية من الطراز الاول . بمباراة اخرى . ان جوهر الاشكال في العنف الثوري هو ليس في فاعلية هذا العنف كأداة لحل المشاكل الاجتماعية بقدر ما هي في اخلاقيته او اخلاقية استعماله ، حيث يمكن استعمال الذكاء والتوصل الى ذات النتائج الإيجابية .

ان اول ما يفعله الفقهاء الاجتماعيون في محاولتهم فرز مركبات هذه العقدة الانسانية وارجاعها الى مصادرها الاولى هو رسم الاطر العامة التي يقع داخلها العنف . واول مايقرونه في هذا الصدد هو ان العنف ليس غائبا كليا عن ساحة الحياة اليومية المعاشة . فهناك الوان من العنف المقتن او المقبول عرفا مما لا يثير تساؤلا رغم وقوعه في صميم هذه القضية الاخلاقية الشائكة لسبب بسيط هو ان الذي يمارس هذا العنف هو الدولة او العائلة او المؤسسة الاقتصادية او الدينية المعترف بوجودها اجتماعيا . ولذا فان العنف الذي يثير جدلا ويطرح نفسه كقضية خروج على القانون هو عنف الافراد او الجماعات التي تتحرك ضد « العنف » المفروض عليها، والتي تمثل حركتها نوعا من انواع الخروج على الارادة الاجتماعية المقتنة . من هنا يتوجب علينا - كما يقول الفقهاء الاجتماعيون - ان نميز بين العنف الذي يمثل الاستعمال « غير المقتن » لوسائل القسر البدني او المادي من اجل غايات شخصية او جماعية وبين « القوة الجماعية Social Might » التي لا تفتقر الى السند القانوني والتي تعبر عن نفسها في ممارسة الضغط المادي المباشر ، كما تعبر عن نفسها في صورة ضغوط اجتماعية اقل وضوحا ولكنها اكثر فاعلية ، مثل التمييز الاقتصادي او الثقافي . ان ما يدخل في باب « القوة الجماعية » استعمال الدولة لادوات القسر المادي بصورة غير مثيرة للجدل على اعتبار ان ذلك هو بعض حقوقها للدفاع عن نفسها ، او لاحكام قبضتها على المجتمع ، او لجمع الضرائب وما الى ذلك من الغايات . كل الوان القسر هذه لاثير جدلا ولا تطرح مشكلة اخلاقية ما دامت سيادة الدولة مقبولة ومعترفا بها وغير مجرحة . غير ان هذا لا يلغي طبيعة الحال وورود التساؤل الاخلاقي في ضرورة هذه الاجراءات العنيفة التي تمارسها الدولة ، والمدى الذي تذهب اليه في هذه الممارسة .

القسر المادي او التهديد به هو اذن من صلب طبيعة حكم الدولة ولا يمكن ان يكون هناك خلاف الا في مناسبتها او درجة ممارسته . ولكن المشكلة تثور حول استعمال العنف وتبريره عندما

تحاول جماعة سياسية او اجتماعية مطلوبة الارادة - اقلية كانت ام اكثرية - الاستيلاء على القوة السياسية او عندما تحاول هذه الجماعة اجبار السلطة السياسية (الدولة) على القبول ببعض الاجراءات المعينة التي تخدم مصالحها وتضمن حقوقها الاجتماعية . وفي حالات بعينها تتخذ هذه الامور اشكالا دقيقة وحرجة جدا ، خصوصا بين تلك الجماعات التي تبرز صيرورتها الى العنف ضد السلطة القائمة على اساس ان السلطة ذاتها تمارس الارهاب ضد مواطنيها .

مقابلة العنف بالعنف ؟

هذه معضلة اخلاقية اخرى . ذلك انه اذا كان العنف ضد الفرد شيئا مغلوفا فهل يكون استعمال العنف ضد اولئك الذين يمارسونه اقل غلطا ؟

سؤال صعب حقا... من الناحية الاخلاقية النظرية على الاقل . ذلك اننا اذا نظرنا الى هذا السؤال من زاوية اخلاقية محض فان التناقض لا يمكن ان يحسم بالصيغة المنطقية التي تقول انه حيثما يكون الاخلاص لقيم السلام والجلال الروحي اعلى من قيم الاخلاص للحياة نفسها ، او تلك القيم التي تجعل الحياة ممكنة فان الرد على العنف بالعنف لا يمكن تبريره . ولكن حيثما تعتبر قيم اخرى مرغوبا فيها اكثر من الرغبة في قيم الجلال الروحي فان استعمال العنف يفند امرا مقبولا كوسيلة ضرورية - حتى لو كانت مؤلمة - لبلوغ تلك الغايات . ان هذا هو ما جعل جميع حركات الثورة الاجتماعية الناجحة تستعمل العنف في بعض مراحل وصولها الى القوة السياسية . حتى المسيحية البدائية التي زعمت انها فتحت البلدان بشعارات الحب وفنون اللا مقاومة او اللاعنف فانها دمرت المعابد الوثنية وطردت الكهان الوثنيين حيثما حظيت بتأييد العواطف الاجتماعية لها . كما ان النزعة العقلانية الناقدة لفلاسفة الثورة الفرنسية لم تعتبر غير متكافئة مع الاجراءات العنيفة في الدفاع والهجوم التي جرى تبنيها خلال مسيرة الثورة . وازاء المعارضة العنيفة من الثورة المضادة فقد اعتبره من الاعمال الثورية من جهة انصار الثورة لازمة (او نتيجة طبيعية) عملية للاهراق العقلي . اولئك الذين عارضوا العنف على اساس مسن الانسانية او الحب او العقل ثم عادوا فاصطنعوه في معاملة خصومهم برروا اعمالهم العنيفة بنظرية بسيطة . . باعتبار ان الذين اوقعوا عليهم العنف لم يودوا جزءا من المجتمع ، وبدا صاروا يخضعون لنفس المعالجة التي تخضع لها العقبات المادية الواقفة في طريق الخير الجماعي كما هو مترجم او مفسر من قبل الجماعة الثالثة . (٢٥) من هنالايصعب ان نفهم لماذا يبدو العنف وكأنه قرين ثابت لكل اشكال الثورة الاجتماعية ، ذلك ان العنف يجسد بشكل دراماتيكي القضايا المشمولة بعملية التغيير ، ويركز عليها انتباه تلك العناصر التي ليس لها مؤهل تربوي يمكنها من استيعاب هذه القضايا عقليا . ويحتاج القائلون بهذا الرأي بان الدعوة الى العمل الثوري يجب ان تقع على مستويات متعددة ذلك ان عدد الافراد الاميل الى التأثير بالانفعالية المرتبطة بالاحداث المباشرة ، وما يصاحبها من تضحيات وبطولات تجعل القضية التي يعملون من اجلها تكتسب صفة التقديس ، ان عدد هؤلاء هو دائما اكبر من عدد من يتأثر بصواب الحجة او قوة المنطق . ولقد يلذب بعض

المنظرين الاجتماعيين الى القول بأنه حتى في فترات الاستقرار السياسي والاقتصادي حين لا تكون مشاكل العدل الاجتماعي معقدة فإن العنف يستطيع ان يقدم فرصة مثالية للتعبير عن الفضائل البطولية ، فضائل التضحيات والشرف والشجاعة .

هذا من جهة . ومن الجهة الأخرى فإن مكونات العملية الاجتماعية النهائية تتألف من سلسلة من الأفعال الفردية . ان التمويل النهائي للقوة هو من رجل لرجل وليس من خلال تطوير المفاهيم أو حركة القوى . في النقاط الحرجة من عملية التحويل الاجتماعي حيث تقف الصراعات الاجتماعية العميقة وجها لوجه فإن حسمها ينطوي دائما تقريبا على « وضع اليد » على شيء ما أو شخص ما ، خصوصا إذا كانت هناك مقاومة أو كان هناك خوف من مقاومة . ولذا فإن الرفض المنظم والمستمر لاستعمال العنف مع التفاوض من درجة التطرف في الأثارة والاستفزاز ربما انتهى بكل عملية التحويل الاجتماعي الى المقم ، خصوصا إذا كانت هذه الحركة تواجه خصما متصليا لا تقف حريته في العمل عند وهم اللامقاومة . حتى حيث لا توجد نية حقيقية لاستعمال العنف فإن التهديد به ظفر أحيانا كثيرة بتنازلات ما كان من الممكن الفوز بها بمجرد اظهار الإعجاب بروح اللامنف .

وأضح ان هذا التبرير للعنف يجيب على جزء من السؤال . ولكن الجزء الآخر منه لا يزال معلقا . هل العنف وسيلة أم غاية ؟ وإذا كان وسيلة فما هي الضوابط التي تحكم استعمال هذه الوسيلة ؟

قضية شائكة أخرى . ولقد كان من مشخصات الحركة الثورية في العالم الحديث — وبخاصة ابتداء من الثورة الفرنسية — الصيرورة الى العنف كإجراء عملي أوحد لحسم الصراعات الاجتماعية . وقد كان هذا الإجراء باهظ الثمن بالنسبة للثوريين أنفسهم قبل سواهم ، ولم يطف من حدة هذا التيسار الا ظهور الحركة الاشتراكية العلمية . فلقد نبه الاشتراكيون العلميون الى ان العنف يمكن ان ينجح في حالة واحدة فقط ... عندما تتوفر الظروف الاجتماعية الناضجة والمهية لقبول النظام الجديد . بعبارة أخرى ان العنف يجب ان يتوج عملية تنظيم الحركة العمالية وتعبئتها لا ان يتقدم عليها ، ذلك ان العنف اذا اتخذ صورة فردية ولم يتخذ صورة جماعية فإنه سيخمد الحركة الرجعية حتما . ان تأييد استعمال العنف من دون توفر الشرط الاجتماعي لا يمكن ان يوصف عند الاشتراكيين العلميين الا بأنه تعبير مجرد من المسؤولية صادر عن فوضوية البوردجوازية الصغيرة ، وباختصارانه عمل بوليس استفزازي . من هنا ، لعله لا يكون من المبالغة القول بأنه لانتشار الأفكار الاشتراكية العلمية بين الطبقات العمالية اخفت أعمال العنف أو الارهاب الفردي من الحركة العمالية في أوروبا الغربية كما يقول الاستاذ سديني هول (٢٦) وفي روسيا أيضا أدى انتشار الأفكار الماركسية بين الطبقة المفكرة المتقدمة على مرحلة الثورة مع منعطف هذا القرن وما بعده الى انخفاض واضح في أعمال الارهاب . ان هذا يعني بطبيعة الحال ان الماركسية تشجبت العنف كليا فهي في الواقع ترى فيه أجراما دفاعيا من قبل الاكثريّة في المجتمع ضد انواع الرعب التي تجلبها الحروب أو الفقر أو القمع السياسي وهو يهدف أساسا الى ايجاد الظروف

السياسية التي يتحقق في ظلها الانتقال من اقتصاد الربح Profit Economy الى اقتصاد النفع Use Economy . ولكنها ضد الاستعمال غير المنظم او الاستعمال الفج للعنف لان ذلك يعطي خصوم الثورة مبررا لاستعمال سياسة القمع ضدها . لقد خرج الاشتراكيون العلميون بنتيجة هي انه على الرغم من ان استعمال العنف بصورة مستمرة هو عمل انتحاري ، الا ان شجب العنف نظريا وعلائية وتحت كل الظروف يجرّد الحركة الاجتماعية ليس من قوتها القتالية وحسب ، بل ومن قدرتها على التفاوض والمساومة ايضا . ومع التسليم بصواب التحذير من خطرين عظيمين في الاستعمال غير المشروط للعنف هما أولا خطر الاستعمال الواسع للعنف المؤدى في النهاية الى تفلّظ قلوب الذين يستعملونه واصابتهم بالتبلد الحسي ازام بعض الظروف والحالات التي يمكن حسمها باللفظ واللباقة بدلا من القوة ، او الى استعمال العنف في حسم صراعات علمية او فلسفية او ثقافية بعيدة عن الصراعات السياسية ، وثانيا خطر احتمال انقلاب العنف الى طريقة ثابتة في العنف تظلم المجتمع باسم غاياته العليا ، مع التسليم بهذا كله فان هذه المحاذير والمخاوف لا ينبغي ان تستعمل كتبريرات لاستبعاد استعمال العنف كلية وفي جميع الظروف . يقول بهذا كثير من المنظرين السياسيين من اشتراكيين وغير اشتراكيين . حقا ان فلسفة اجتماعية عظيمة هي وحدها تستطيع تبرير استعمال العنف ، وهي وحدها تعرف كيف تبتكر الضوابط له بحيث لا يتعود في اخر المطاف الى دحر النيات الاجتماعية والاخلاقية العليا التي استعمل من أجلها .

الانسان والعنف والمستقبل

مرة قال شكسبير :

النيران العنيفة تاكل نفسها سريعا

الزخات الصغيرة تدوم اطول

ولكن الاعاصر قصيرة العمر

وذلك الذي يريد مباراة الزمن بسرعه

يتعب قبل اوانه

وهذه الادانة الشكسبيرية للعنف ليست خلوا من الصواب ولكنها ليست ضوآبا كلها ، وهي على العموم مفهومه فقد عاصر شكسبير نفسه كثيرا من العنف وراى العديد من الرؤوس تقطع ووافرا من الدماء يسبح حتى لون ذلك كثيرا من شعوره بالتشاؤم . ولكن كما كان الامر في عصر شكسبير ظل من بعده ، بقي العنف غربا من الشر الذي لا بد منه يقرّ اليه الانسان بين الحين والحين - وكلما تعطلت لديه امكانيات استعمال الذكاء - ليحسم به بعض مشاكله المستعصية . وقد حول الانسان زمنا على ما يستطيع العلم ان يفعله له في تقليص حاجته الى استعمال العنف وتوفير السلام له ، السلام في داخله والسلام مع الآخرين والاشياء . غير ان العلم كان - فيما يبدو - رسولا جاء برسالة

(٢٧) للاستزادة من موقف الاشتراكية العلمية من العنف يمكن الرجوع الى « البيان الشيوعي » وكتاب انجلز « التفسير الاشتراكي للتاريخ » ترجمة الدكتور راشد البراوي ، والادبيات الاشتراكية المائلة .

ناقصة . اعطى الانسان اداة ولكنه لم يلزمه او لم يستطع الزامه باستعمالها على الوجه الذى يجب ان تستعمل به . . . ذلك بقي مسألة اخلاقية واختيارية . ومن هنا كانت مفارقة العصر الكبرى مع تعاطف السيطرة على الطبيعة وجد الانسان نفسه وهو يخسر حريته للأجهزة والنظم التي صنعها فكانه لم يفعل شيئا . . . استبدل سلطان الطبيعة بسلطان التكنولوجيا عليه .

هذه فلسفة جميلة لمحنة الانسان .

ولكنها فلسفة لاتفني عن رؤية الواقع بوضوح والتعامل معه من موقع المباشرة . ومن باب التعامل الصريح مع الواقع الاعتراف اولاً بان العنف كأداة لحسم الصراعات الانسانية المستعصية سيظل اداة منتجاً اليها ما دامت هذه الصراعات تقف في المركز من تركيبة هذا العالم المقعد والمنقسم على نفسه بالمصالح الاقتصادية او بالقرية الثقافية والدينية . وعلى هذا فان الامل بغياب العنف عن الحياة الانسانية سيظل برقاً خفياً بين مطامح الانسان الى السلام الكامل على الارض . غير ان هذا لايعني عجز الانسان عن العمل على استئصال مسببات التعامل العنيف مع المشاكل الانسانية وذلك بالفهم الدكي لطبيعة هذه المشاكل ، ومن المعرفة ينطلق الى العلاج كما فعل مع مشاكل الطبيعة .

واياً كانت التفسيرات المطروحة لظاهرة العنف فان اول العوامل المسببة له ينبغي التماسه في المجال الاقتصادى . هنا في هذا المجال تتكاثر جراثيم الحرمان والمادة ومعها تنمو نواكب الحق والبغضاء . وليس في هذا تقرير لشيء جديد اللهم الا الاعتراف به . فعند القدم كان الفقر والحرمان يقفان وراء أشد حوادث العنف قوة واكثرها تخريباً واذا كانت مظاهر الحياة الانسانية قد تغيرت فان حاجات الانسان الاساسية لم تتغير . حتى ثرائنا الاسلامي شهد على حق الانسان في التحرر من العازة بشهامة فريدة في التأويخ . فقد قال رسول الله صلوات الله عليه « كاد الفقر يكون كفراً » وقال علي بن ابي طالب « لو كان الفقر رجلاً لقتلته » . وكان عمر بن الخطاب يقول وهو على فراش الموت . « لو استقبلت من هذا الامر ما استديرت لاختل فضول اموال الاغنياء فرددتها على الفقراء » . وقد جاء علم النفس الحديث - ودع عنك حقائق الاقتصاد المعاصر - ليؤكد القيمة النفسية للدوافع الاقتصادية في الحياة الانسانية . وقد خرج الاستاذ ميرفى Murphy من دراسته لظروف العنف الدموى الذى شهدته الهند بعد الاستقلال بان الصراع الاقتصادى كان يقف مباشرة وراء ذلك العنف . ففي احدى القرى التي درستها البعثة التي كان ميرفى يرأسها تبين ان في القرية طائفتين رئيسيتين هما الشارام Sharams (الطبقة الدنيا) والبراهمة Brahmins .

وكان هناك بثران في منطقة سكن الشارام . اما في منطقة البراهمة فتوجد ابار عدة . وكان على كتائير القرية المجوز ان يمتح مائه من بثر صغيرة تقع على مسافة غير قصيرة من القرية . وكان في القرية ما يقرب من مائة وخمسين عائلة منها ثمان وسبعون من البراهمة وحوالي الخمسين من الشارام . اما الطوائف الوسطى فكانت ممثلة بمعدل اعلاه عشر عوائل . كما تبين ان هناك مقداراً عظيماً من التوتر بسبب الاحتكاك الطائفي - وعلى الرغم من ان هذا الاحتكاك لم يأخذ صفة التظاهرات الدموية الا ان انماط الحياة القديمة في القرية كانت تنهار والقوى الجديدة تجاهد من اجل ابيات وجودها ، والفترة الزمنية تمتاز بكونها فترة صراع من اجل الحصول على القوة السياسية

والاقتصادية. الشارام ناقمون على البراهمة وقدنحوا في شق القرية وفي تصديق وحدتها الاجتماعية وقد وقف البراهمة والطوائف الاخرى ذات المركز الاجتماعي الرفيع في صف ، ووقف الشارام واحلافهم من الفقراء في الصف الاخر . اما طوائف الوسط فقد كانت تحاول احلال السلام بين الجهتين ، وقليل منها تحالف مع الشارام وهم الوسط الادنى بينما بقيت طوائف الوسط الاعلى في حلفها مع البراهمة ، وان كانت تحاول الحفاظ على روابطها الطيبة مع الشارام . وكان البراهمة يقولون ان الشارام اصبحوا احرارا من الناحية النظرية بعد الاستقلال ، الا انهم يريدون ان ينافسوا البراهمة وغيرهم من الطبقات العليا طموحا منهم الى المساواة المطلقة ، وطلباً منهم لحقوق غير مسموع بها من قبل . اما الشارام فكانوا يؤكدون من ناحيتهم ان الدافع لهم على الكفاح - تحت تأثير فلسفة غاندى والاستقلال الوطني - قد جاءهم من القرى حيث يتمتعون (الشارام) بمكانة اجتماعية افضل نسبياً ، وقد وجد هذا الاضطراب لديهم حافزاً جديداً في النشاط السياسي للعمال في الاجزاء الاخرى من البلاد . على ان هذه الغللات والبراقع التي تغطي بها الصراع بين الفريقين لم تلبث ان كشفت مع مرور الزمن عن الاسباب الحقيقية لهذا الصراع . فالبراهمة هم اصحاب الاراضي وملكها الكبار ، وعلى حين ان الشارام ليسوا من ملاك الارض وانما هم الفعلة فيها المجردون من كل شيء وحتى وقت متأخر كان كثير من الشارام يستصلحون الارض ويزرعونها على اساس اقتسام الحاصل مع اصحاب الارض ، ولكن التعديل الذي ادخلته حكومة الاستقلال على قوانين الاراضي منع اعادة تأجير الارض Sub-Letting اكثر من سنتين متتاليتين وبهذا تمكن اصحاب الارض من سحب اراضيهم من كثير من الفلاحين الشارام وهكذا تسببوا في خلق البطالة بينهم ، ووجد الشارام انفسهم نجاة مرشعين على البحث عن عمل داخل القرية وخارجها باجور يومية . بعضهم اخذ يسوق العربات واخرون اخذوا يعملون في القنوات كعمال مؤقتين بينما استؤجر فريق ثالث من قبل اهالي القرية في فعاليات زراعية بدائية كالحرثة والعرق والحصاد والفزل وما الى ذلك (٢٨) .

هذا في مجتمعات الشح والعسر . اما في مجتمعات الوفرة والرخاء فان القيم الاقتصادية التنافسية القائمة على الاستثمار والاستثمار تسهم في تسميم حياة الانسان الطبيعية بصورة اخرى . . صورة تتعلق بغايات غير قابلة للتحقيق الا لقلّة قليلة من الناس على حساب الكثرة الكاثرة منهم ، قيم الشراء الباذخ الذي يتحول الى معيار لقيمة الانسان نفسه بدلا من ان يكون الامر معكوسا . ويؤكد الاستاذان فرای Fry وهاجارد Haggred في هذا الصدد على ان الركن وراء هذه القيم بعيدة المثال هو التفسير لكثير من انواع الانهيارات النفسية والتوترات المؤدية الى الانهيارات النفسية ، خصوصا عندما يكون النمط التنافسي العام مبنيا على « النجاح » كهدف املى ويكون « المال » رمز ذلك الهدف . وهما يعتقدان ان من افرازات هذا النمط الاجتماعي ان الشباب بصورة خاصة يميلون الى بناء مستويات واهداف طموحية مبالغ فيها وهي في الغالب غير قابلة للتحقيق « وتكون النتيجة واحدة دائما . . نجاحات خارقة قليلة جدا وفشل ذريع لعدد كبير ويفلح قليل من الناس في رفع انفسهم الى منازل اجتماعية عالية ، على حين يجاهد الوف اخرون

بصورة تبعث على الرثاء ثم يفشلون ، وغالبا ما تظهر نتائج هذا الفشل من خيبة ونقمة في صورة متباينة في السلوك السايكوباتي . (٢٩)

هذه اذن اول حقيقة مشخصة للعنف المعاصر يفرضه الظلم والاستغلال والقيم الاقتصادية التنافسية التي تستعيز بالمكسب المالي بديلا عن الانسان ، قيم الاستثمار والاستثمار . وهذا تعميم يصلح للتطبيق على كل صور العنف المعاصر ضد السود في حريهم ضد سيطرة الرجل الابيض على العرب ضد الاستغلال الصهيوني . وعنف العمال ضد اصحاب العمل ، انه عنف باحث عن العدل . ومن هنا اخلاقيته وشرعيته . ومن هنا ايضا الاستخلاص الكبير . لا سلام من دون عدل . السلام مع الاستغلال والابتزاز هو سلام العبيد مع السادة . اما السلام مع العدل فهو سلام الاكفاء . المبشرون بالسلام القريب مع الاضطهاد على العدل الذي سيأتي في الزمن القادم انما هم رسل كذابون .

الحقيقة الثانية المشخصة للعنف المعاصر . ان جميع الدوافع الى العنف - بعد العامل الاقتصادي - هي مكتسبات اجتماعية . فالتعميمات والمواقف والقيم الثقافية هي امور مكتسبة من المجتمع ، وكل الدراسات النفسية التي نظمت حول هذه الامور تشير الى ان هناك عملية مستمرة - واعية حيناً وشبه واعية غالباً - لنقل الانماط الثقافية من الراشدين الى الاطفال . ومن هذه الدراسات دراسة تناولت احوال الطبقة الوسطى من زوج مدينة ناشنز Natches في حوض المسيسيبي ومدينة نيو اورلينز New Orleans في ولاية اريزونا . وكان بعض ما اكتشفت عنه هذه الدراسة ان افراد هذه الطبقة يفرضون انماطهم الثقافية بصورة واعية على اطفالهم ، وانهم يستعملون التهديد بالعنف ازاء محاولة الاطفال العصيان او الخروج على تلك الانماط . وفي حالات العصيان المكشوف كان الطفل يهدد بالحرمان من السند الاقتصادي من لدن العائلة (٣٠) . وسجلت دراسة ثانية زيادة مطردة في تكوين التعميمات مع التقدم في العمر وهذا يعني ضمناً انه كلما تقدم الاطفال في العمر زاد تأثيرهم بالراشدين .

اما الحقيقة الثالثة المشخصة لعوامل العنف المعاصر فهي ان هذه العوامل - مأخوذة بمعزل عن العامل الاقتصادي - تتميز بقدرة غير محدودة على التبدل والتغير . اي انها ليست ثابتة . ومن الامثلة الشهيرة في هذا الصدد التبدل في المواقف المتخذة ازاء الصينيين في ولاية كاليفورنيا . فعندما كانت هناك حاجة الى هؤلاء - اي عندما كان المهاجرون البيض في تلك الاصقاع متلهفين الى الفنى السريع ، وعندما لم تكن هناك مشاكل عمل وعمال في مصانع السيكا كان الصينيون موضع ترحاب . وكانت الصحف والمجلات خلال هذه الفترة تتحدث عنهم باعتبارهم « اعظم مواطنينا الجدد قيمة » و « انهم احسن المهاجرين في كاليفورنيا » وكانوا يوصفون بالعمل الشاق وحسن التدبير وعدم الثقل والاعمدانية واطاعة القانون ، وانهم « اظهروا مقدرة غير محدودة » و « استعدادا يقهر من دونه كل نداء » للعيش بسلام مع الآخرين ، ثم جاء العقد السابع من

(٢٩) Fry, C.C. & H.W. Haggard. Anatomy of Personality, p. 124, Harper, 1936, New York.

Newcomb... Social Psychology, p. 430.

القرن التاسع عشر وتبدلت الحالة الاقتصادية في كاليفورنيا واخذت جماعات جديدة من النازحين تفد اليها لتنافس الصينيين على مراكزهم التي كانوا يحتلونها فتبدلت طريقة التفكير في الصينيين الامريكيين والشعور نحوهم . ففي انتخابات ١٨٦٧ مثلاً أدخل كل من الحزبين السياسيين في برامجهما الانتخابية تشريعات لـ « حماية كاليفورنيا من المنافسة المغولية » وغدا الصينيون يوصفون بأنهم « شعب متخلف » غير قابل للانسجام ، وانهم السبب في انحطاط مستوى الحياة في كاليفورنيا وانهم متعصبون مجرمون حقراء خداعون وشريرون » . (٢١)

ان هاتين الشخصيتين الاخيرتين لطبيعة عوامل العنف تفتحان الطريق واسعا امام التربية للاسهام في توفير المخارج المقبولة في حلقة العنف المفزعة . وهما - مضافتين الى وجوب تحقيق العدل الاجتماعي - تصلحان مؤشرين قوين على شروط حماية عقول الاجيال الجديدة ضد سموم المواقف المسبقة والتعميمات العدائية وقيم التنافس المادى المنحرف عن منطق الحاجات الانسانية .

حقاً

يوم يعم العدل ويقتسم الناس خيرات هذه الارض الغنية قسمة غير ضيزي . .

ويوم ينظر الانسان الى المال نظرة مهذبة غير نظرة الاستئثار والاستكثار ، نظرة تدرك وظيفته الجماعية قبل وظيفته الفردية ويوم يرى الناس على النظر الى انفسهم اجمعين ككائنات بشرية متكافلة في القيمة والاهمية الانسانية ويوم تطهر عقول الناس من افكار الاستعلاء والازدراء ويوم يوفى كل ذي حق حقه يومئذ . . . يمكن ان نحلم بعالم خال من العنف . غير ان ذلك يوم بعيد على الانسان ان يبلغه ويتجاوزه في ضمير الزمن الذي لم يات بعد .

مصادر البحث

1. Cantril, H., **Tensions that Cause Wars**
University of Illinois Press, 1950, Chicago.
2. Dewey, J., **Intelligence in the Modern World**,
Modern Library, 1934, New York.
3. Fry, C.C. & **Anatomy of Personality**,
Haggard, H.W., Harper and Brothers, 1936, New York.
4. Gardner, J.W., **Self-Renewal — The Individual and the Innovative Society**,
Harper and Row, 1964, New York.
5. Hook, S., **Academic Freedom and Academic Anarchy**,
Delta Book, 1969, New York.
6. Hook, S., **In Defence of Academic Freedom**,
Editor Pegasus, 1971, New York.
7. Klienber, O., **Tensions Affecting International Understanding**.
8. Murphy G., **The Minds of Men**,
Basic Books Inc., 1952, New York.
9. Newcomb, T.N., **Social Psychology**,
The Dryden Press, 1950, New York.
10. Public Opinion Quarterly, No., 1946.
11. Stagner, R., **Psychology of Personality**,
The McGraw-Hill Book Company, 1948, New York.
12. Toynbee A., **Experiences**,
Oxford University Press, 1969, London.
13. **The Encyclopedia of the Social Sciences**,
15th Printing, the Macmillan Company,
1963, New York.
14. The New York Times, Nov., 9, 1969.

حقوق الإنسان

بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
وأصول هذه الحقوق في الإسلام

عادل شعبان *

الفردية ، أو الحريات الفردية ، أو الحرية العامة أو الحريات العامة ، أو الحقوق الفردية أو حقوق الإنسان أو الحقوق العامة .

كل هذه أسماء مترادفة لمسمى واحد .

والحرية لها صفة الحق لأن القانون اعترف بها وقررها . وهي فردية من ناحية أنها تخص الأفراد ، وعامة من ناحية أنها تشملهم جميعا دون استثناء .

١ - نظرة عامة على حقوق الإنسان

الحرية والحق والسيادة

ثمة سيادة أو سلطة تمارسها الدولة

وثمة حرية يمارسها الأفراد

والحرية ذات مفهوم متطور تضيق دائرته أو تتسع . وقد سار في طريق التكامل عبر العصور . ويقولون اليوم : الحرية أو الحرية

* الأستاذ عادل شعبان - عضو المحكمة العليا السورية سابقا ، وإستاذ معاصر بجامعة دمشق .

كما كان مصر سقراط وغيره ، ومن يشبهه في انه خطر على الحكم يقضي عليه بالنفي ، ونسبة النابحين الذين كانوا يحضرون اجتماعات جمعية الشعب لم تتجاوز في اى وقت واحدا في المئة من مجموع السكان . وخلال الفترة التي بدأت بالقرون الوسطى واستمرت حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر (فيما عدا الحكم العربي الاسلامي في القرون الوسطى كما سيأتي) لم يكن من المتصور أن تنمو الحرية وحقوق الانسان في اكناف سيادة مطلقة يمارسها الملك والكنيسة وزعماء الاقطاع ، او الملك وحده آخر الامر . وقد شهدت هذه المرحلة التاريخية قتل الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية التعبير عن الراى الخ . في صور مختلفة تمثلت في اقنان الارض ، وامتيازات النبلاء والاكليروس (رجال الكنيسة) ، واعباء طبقة العامة والمعقوبات الوحشية والتعذيب ، والمحكمة بطريقتي التحكيم الالهى والاقتتال ، ومحاكم التفتيش .. الخ .

غلو الحرية

واذا كان طغيان السيادة يقضي على الحرية وحقوق الانسان او يضعفها ، فان الغلو في الحرية من شأنه أن يؤدي الى الفوضى ، كما كان حال ثورة ١٧٨٩ الفرنسية التي طلعت على العالم باروع اعلان لحقوق الانسان في ذلك الزمن ، ولكنها لما مالت الى الغلو انقلبت الى مجزرة شعبية ، وتمخضت عن حكم نابليون الديكتاتورى الذى اقلد سيادة الدولة . وعندما عادت الى فرنسا حرياتنا على هدي اعلان حقوق الانسان ساد الوئام بين السيادة والحرية ، وسارت الدولة في طريق التقدم والازدهار .

الوئام بين السيادة والحرية

اذن ، فالمصلحة المشتركة لسيادة الدولة وحرية الافراد تقضي بان يتعاشا جنباً الى جنب في تفاهم وولام . ويتحقق ذلك متى كان لكل منهما حدود تقف عندها لا تتجاوزها :

ويسمون الحرية احياناً بالحقوق المدنية او الحريات المدنية ، وحياناً يقسمونها الى حقوق فردية ومساواة او يقسمونها الى حرية سياسية او حقوق سياسية وحرية مدنية او حقوق مدنية . ولما كانت الدساتير الحديثة والاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يحوى حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية الى جانب الحقوق الفردية الأخرى ، فان التقسيم الذى نؤثره ونعقد دراستنا في ضوئه هو : أن **حقوق الانسان قوامها (١) حقوق سياسية و (٢) حقوق مدنية و (٣) حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية .**

والحقوق السياسية تخول الفرد انتخاب نواب الشعب الذين يمارسون الحكم ، كما تخوله تقلد الوظائف العامة . اما الحقوق المدنية فتشمل حق الحرية الشخصية وحق الاعتقاد ، وحق التعبير عن الراى ... وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق العمل وحق الاجر وحق التأمين الاجتماعى وحق التعليم .

طغيان السيادة

هذه الحقوق المعترف بها لانسان هذا العصر في معظم انحاء العالم ظهرت تدريجياً على مسرح الحياة . وتتفاوت درجة الاستمتاع بها بين دولة وأخرى تبعاً لظروف الدول وحاجاتها . وقد تطلب تكامل هذه الحقوق كثيراً من النضال وازاقة الدماء . وكانت السيادة أو السلطة التي تمارسها الدولة كثيراً ما تنجح الى الاستبداد ، فتظل الحرية او حقوق الانسان مشلولة تارة ، وهزيلة تارة أخرى . وحتى في ظل أفضل ديموقراطية عرفها التاريخ القديم ، وهي دولة أثينة ، كانت هذه الحقوق مثلومة الجوانب : فالمرأة الاثينية محرومة لا من الحقوق السياسية فحسب بل من كل الحقوق ، والمواطن الذى يقف على الحياد عند نشوب الفتن يجرد من حق المواطنة ، ومن لا يؤمن بأهله المدينة أو يشكك فيها يعدم

الى تولى الدولة بنفسها ادارة السلك الحديدية والبريد والبرق والهاتف ، وتوزيع مياه الشرب والكهرباء والغاز ، وما شاكل ذلك من الخدمات ، وادارة محطات الاذاعة والتلفزيون ، والمتاحف ، ومكاتب الاستخدام ، برز التعليم الحكومي المجاني أو شبه المجاني الى جانب التعليم الحر ، واصبح التعليم الابتدائي ، الزاميا ، وبذلك ازيل الحاجز القائم بين العلم وبين الفرد الذي لا يطبق نفقاته ، كما برزت المستشفيات الحكومية والعلاج المجاني الى جانب المستشفيات الخاصة ، ووسائل المواصلات الحكومية ذات الاسعار المعتدلة الى جانب وسائل المواصلات الخاصة ، والمسارح القومية الى جانب المسارح الحرة ، وفنادق الاصطياف الحكومية الى جانب الفنادق الاهلية . وسمحت الدولة بتأسيس الجمعيات التعاونية هنا وهناك ، ومنعت استيراد بعض السلع وشجعت على تصدير بعضها الاخر لمصلحة الاقتصاد الوطني، وشرعت القواعد التي تحكم علاقة العامل برب العمل ، فحددت ساعات العمل وإيام الراحة والمعل والإجازات ، وحصنت العامل ضد الفصل التعسفي من الخدمة ، وأقرت حق الاضراب عن العمل ، ولم تدع رب العمل حرا في تحديد اجور عماله ، وأنشأت للعمال صناديق التوفير وضمنت لهم معاش العجز والشيوخوخة ، ولم تكف باقرار حق العمل والاستخدام بل أقرت للعمال معونة مالية خلال فترة البطالة غير المتعمدة . وفي ضوء ما اضيف الى الحقوق الفردية المألوفة من حقوق جديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية كحقوق اضراب العمال وحق العمل والاستخدام وحق تقاضي اجر مناسب اثناء العمل ، وحق الضمان الاجتماعي ، وحق الخدمات الصحية ، وحق الخدمات الثقافية ، وحق تكافؤ الفرص وغير ذلك من الحقوق التي ذكرناها ، تكون الدولة قد عدلت عن موقفها السلبي السى موقف إيجابي ، فلم تقتصر على تعزيز الحقوق الفردية وحسب كما كانت تفعل من قبل وإنما شملت

فالدولة تحترم حرية الافراد فتسن لهم من القوانين ما يكفل استخدام الحرية بالقدر الذي لا تضار منه المصلحة العامة ، وفي مقابل ذلك يخضع الافراد لسيطرة الدولة التي لا تعدى المقدار اللازم لاسعاد المجتمع وتحقيق أمنه وتقديمه .

تطور ابعاد الحرية

وقد تطورت القاعدة القانونية التي تنتظم الحريات الفردية ، فكان ثوار عام ١٧٨٩ الفرنسيون لا يسمحون بقيام اية رقابة أو جمعية تتوسط الفرد والدولة، وذلك كرد فعل لما فرضته النقابات الحرفية قبل الثورة من قيود على العمل والعمال منعت كل تجديد . ولكن الدولة عادت فيما بعد ، فسمحت بتأليف النقابات والجمعيات كحق من حقوق الافراد ، وقد تم ذلك عندما اخذ المذهب الفردي الذي يمنع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، يتفق أمام هجمات ناقدة بعد التطور الصناعي في القرن التاسع عشر وما اثاره من مشاكل عمالية ، وظهور المبادئ الاشتراكية والاجتماعية التي نادى بوجوب تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لحماية الحريات الفردية . واستمر تأسير المدرسة الاشتراكية بفعل فعله الى ان برزت الى الوجود دول اشتراكية قررت دساتيرها حقوقا اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق الى جانب الحقوق والحريات الفردية التقليدية. وللوقوف في وجه المذهب الاشتراكي والحد من انتشار مبادئه في صفوف العمال ، عمدت دول الديموقراطية التقليدية الى التدخل هي الاخرى في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه تدخل اضعف فلم يذهب الى حد الغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج . فقد سنت هذه الدول تشريعات خولتها ادارة بعض النشاطات بنفسها واخضعت نشاطات اخرى لقواعد قانونية تبدو في ظاهرها مقيدة للحرية، ولكنها في حقيقتها ليست سوى تنظيم للحرية يجعل الافادة منها متيسرة للجميع : فبالإضافة

ونعرض لاصول هذه الحقوق في الاسلام ، ثم نتكلم عن القيمة القانونية لاعلان حقوق الانسان .

واذا قلنا نظرة على وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان نجدنا :

تشير في ديباجتها الى ان الاعتراف بالكرامة المتصلة في بني الانسان ، وبحقوقهم المتكافئة الثابتة هو اساس الحرية والعدالة والسلام ، وان البشرية تريد عالما ينعم فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويحرر من الخوف والعوز ، وان من الضرورة ان يتولى القانون حماية حقوق الانسان حتى لا ينتهي به الامر الى التمرد على الاستبداد والظلم ، وان شعوب الامم المتحدة قد اكدت في ميثاق الامم المتحدة ايمانها بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة الفرد وقيمه ، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ، وحرمت امرها على ان تدفع بالرقي الاجتماعي قدما ، وان ترفع مستوى العيش في ظل حرية شاملة ، وان الدول الاعضاء قطعت على نفسها عهدا بان تكفل ، بالتعاون مع الامم المتحدة ، احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، وبما انه من الاهمية بمكان ان يعي الناس جميعا هذه الحقوق والحريات لتيسير الوفاء بهذا التعهد والميثاق وفاء كاملا - فلذلك تعلن الجمعية العامة هذا الاعلان العالمي لحقوق الانسان ليكون المثل الاعلى للجميع ، تسعى شعوب الارض واممها نحو بلوغه ، وعلى هدى هذا الاعلان ينبغي لكل فرد او هيئة في المجتمع ان يعمل - بوسائل التربية والتعليم - على زيادة احترام هذه الحقوق والحريات ، وان يستعين بالتدابير المتواصلة - القومية والدولية - ليكفل الاعتراف بهذه الحقوق والحريات والحفاظ عليها محافظة فعالة سواء بين شعوب الدول الاعضاء نفسها ، او بين شعوب الدول الواقعة تحت حكمها .

ثم تذكر المادة الاولى من الاعلان ان الناس يولدون احرارا متساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميرا ، وعليهم ان يعامل

للأفراد استخدام حقوقهم وجني منافعها ، ووضعت في أيديهم الوسائل اللازمة لهذا الغرض . وبذلك عاد الوئام سيرته بين الحرية والسيادة ، بعد ان كان يعكر صفوه طغيان حرية رجال الاعمال على مصالح العمال وتصميم هؤلاء العمال على النضال لتحسين اوضاعهم ، ورؤية كثير من الناس انفسهم عاجزين عن علاج مرغاهم او تعليم اولادهم ازاء ارتفاع تكاليف المعيشة ... وقد استقام الامر عندما اقدمت سيادة الدولة على سن تشريعات تحد من حرية فئة من الافراد في سبيل خلق حريات وحقوق اقتصادية واجتماعية جديدة تطلبها حاجة اقلية الانراد .. ومن هذه الناحية اقتربت الدول الراسمالية من الدول الاشتراكية وضاعت الثقة بينهما . وقد اصبح عالما الحاضر يسوس معظم دوله نظامان ديموقراطيان أحدهما كلاسيكي والاخر اشتراكي ، وكلاهما تقرر دساتيره حماية الحريات الفردية ، وان اختلفا من حيث اسلوب الحماية : ا تكون الحماية بامتلاك الدولة لوسائل الانتاج التي تحتاج الى عمال ، وبادماج الفرد في نظام الحكم بدلا من السماح له بتقده ، كما يرى الاشتراكيون الجماعيون ؟ ام تكون بالمحافظة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعدم اخضاع حرية الرأى لابة قيود ، كما يرى الكلاسيكيون ؟

٢ - حقوق الانسان في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي الاسلام

ولما كانت حريات الانسان وحقوقه قد اعلنت بوثيقة «الاعلان العالمي لحقوق الانسان» الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٤٨ ، وكان هذا الاعلان قد اقتبس قواعده من اعلانات الحقوق السابقة ، وما نصت عليه دساتير الدول الديمقراطية الكلاسيكية منها والاشتراكية ، وما قدّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضرورة الاخذ به في كل دولة معاصرة متعدنة ، فاننا سنقوم بدراسة حقوق الانسان في ضوء هذا الاعلان ،

التهجم على شرفه وسعته (المادة ١٢) ،
وحرية الفرد في التنقل واختيار محل الإقامة
داخل الدولة ، وحقه في ان يبادر أية بلاد بما
في ذلك بلده وان يعود اليها (المادة ١٣) ، وحق
الفرد في الالتجاء الى بلاد أخرى هرباً من
الاضطهاد على الا ينتفع بهذا الحق من أحيل
الى المحاكم في جرائم غير سياسية أو لأعمال
مخالفة لأهداف ومبادئ الامم المتحدة
(المادة ١٤) ، وحق كل فرد بالتمتع بحسنية
ما (المادة ١٥) ، وحق الزواج ، مع حقوق
متساوية للزوجين (المادة ١٦) ، وحق التملك
(المادة ١٧) ، وحق حرية التفكير والدين
والضمير ، ويشمل هذا الحق حرية تغيير
الديانة وأقامة الشعائر سرا وجهاً مع الجماعة
أو على افراد (المادة ١٨) ، وحق حرية الرأي
والتعبير (المادة ١٩) ، وحق حرية الاشتراك
في الجمعيات والجماعات السلمية (المادة ٢٠) .
وحق الاشتراك في ادارة الشؤون العامة للبلاد
مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختياراً
حراً ، وحق تقلد الوظائف العامة . وان إرادة
الشعب هي مصدر سلطة الحكومة يعبر عنها
بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس
الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع ،
أو وفق أى إجراء مماثل يضمن حرية التصويت
(المادة ٢١) ، وحق الشخص في الضمان
الاجتماعي على أساس انتفاعه بالحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى
عنها لكرامته ولنمو شخصه نوا حراً بفضل
المجهود القومي والتعاون الدولي ، وذلك وفقاً
لنظم وموارد كل دولة (المادة ٢٢) ، وحق
الشخص في العمل في اختياره بشروط عادلة
مراضية ، وحقه في أجر متساو مع أجور
الآخرين عن عمل متساو ، وحقه في أجر عادل
مرض - يكفل له ولأسرته عيشاً لائقاً بكرامة
الإنسان تضاف اليه عند اللزوم وسائل أخرى
للحماية الاجتماعية ، وحقه في الحماية من
البطالة ، وحقه في تأسيس النقابات والانضمام
اليها حماية لمصالحه (المادة ٢٣) ، وحق
الشخص في الراحة وفي أوقات الفراغ ، ولا

بعضهم بعضاً بروح الاخاء . كما تذكر المادة
الثانية ان لكل انسان أن يتمتع بالحقوق
والحريات الواردة في الاعلان دون أى تمييز ،
لا سيما في الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين
أو الرأي السياسي أو أى رأى آخر ، أو الاصل
الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد ، أو
أى وضع آخر دون أية تفرقة بين الرجال
والنساء ، ولا أية تفرقة تقوم على الوضع
السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد الفرد
سواء كان البلد مستقلاً أو تحت الوصاية ، أو
غير متمتع بالحكم الذاتي ، أو كانت سيادته
خاضعة لقيود ما .

ويعدد الاعلان ، بعد ذلك ، الحقوق
والحريات فيقرر :

حق الفرد في الحياة والحرية والأمن
الشخصي (المادة ٣) ، وعدم جواز الاسترقاق
وتجارته والتعذيب وأية عقوبة أو معاملة
قاسية أو وحشية أو حاطة بالكرامة (المادتان
٤ و ٥) وحق الإنسان أن يعترف له بشخصيته
القانونية (المادة ٦) ، ومساواة الناس أمام
القانون وحقهم في التمتع بحماية متكافئة
(المادة ٧) ، وحق الشخص في اللجوء الى
المحاكم الوطنية ضد كل اعتداء على الحقوق
الاساسية التي يمنحها له الدستور أو القانون
(المادة ٨) ، وعدم جواز القبض على الانسان
أو حجزه أو نفيه تعسفاً (المادة ٩) ، وحق
الإنسان في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة
نزيهة نظراً مادلاً علنياً ، سواء كان ذلك للفصل
في حقوقه ، أو التزاماته أو الاتهامات الجنائية
الوجهة اليه ، وان المتهم برئ الى أن تثبت
إدائته بمحاكمة علنية تؤمن له فيها جميع
ضمانات الدفاع عنه ، ولا يدان الإنسان الا اذا
كان فعله يعتبر جرماً وفقاً للقانون النافذ وقت
ارتكابه الفعل ، ولا توقع عليه عقوبة أشد من
العقوبة المقررة في القانون وقت ارتكابه الجرم
(١٠ و ١١) ، وحق الشخص في حماية
القانون من التدخل غير المشروع في حياته
الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو

ويختتم الإعلان نصوصه ببيان : انه لا يصح ممارسة الحقوق والحريات ممارسة تعارض مع اهداف ومبادئ الامم المتحدة (الفقرة ٣ من المادة ٢٩) وان ليس في الإعلان نص يجوز تأويله على انه يخول دولة او جماعة او فردا اي حق في القيام بنشاط او تأدية عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه .

تلك هي المبادئ التي اوردها الاعلان العالمي لحقوق الانسان . انها ، كما قلنا ، مزيج من الحقوق التي درجت عليها اعلانات الحقوق والديساتير في الماضي ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ذات الطابع الاشتراكي . وهذه الظاهرة تشترك فيها الديساتير الحديثة للدول الديموقراطية التقليدية والاشتراكية بما في الغرب والشرق ، فهي جميعا تولي اهتمامها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتضيفها الى الحقوق الفردية الاخرى . ورغم ما تحقق من قيام اسس عامة للحقوق والحريات تلتقى على صعيدها دساتير الدول الديموقراطية المختلفة ووثيقة الاعلان العالمي لحقوق ، - فان العناصر الاخرى التي تدخل في تكوين الحقوق والحريات ليست واحدة ، وانما تختلف في دول منها في اخرى كما تختلف في وثيقة اعلان الحقوق عما هي عليه في كثير من دساتير الدول وتشريعاتها . . . ومرد هذا الاختلاف الى ظروف كل دولة ، وان كان اتساع الاتصالات العالمية وزيادة التعارف بين الشعوب ، وتفاعلها مع حضارة العصر ، كل ذلك كفيل بتحقيق مزيد من التلاقي .

وقبل ان نشرع في تصنيف الحقوق والحريات المقررة في الاعلان العالمي ، تجدر الإشارة الى ان ديباجة الاعلان ومادته ال ٢٩ انطوت على رسم لفلسفة الحقوق والحريات ، فهي في جوهرها : تحرير للفرد من الخوف والفاقة ومن كل ما يمنعه من حرية القول والمعتقد ، وهي ليست مطلقة بلا حدود : فلا بد من خضوعها لقيود القانون ضمانا لحقوق الآخرين وحررياتهم وصونا للنظام والمصلحة

سيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية باجر (المادة ٢٤) ، وحق الشخص في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ، ويشمل ذلك الغذاء والكساء والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والمعجز والتراكم والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش لظروف خارجة عن ارادته . والامومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصة (المادة ٢٥) ، وحق الشخص في التعلم ، وفي ان يكون التعلم بالمجان في مراحله الاولى الاساسية على الاقل ، وان يكون التعلم الابتدائي الزاميا ، وان يعم التعليم الفني والمهني ، وان ييسر القبول في التعليم العالي للجميع على قدم المساواة وعلى اساس الكفاية : ويجب ان تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان انماء تاما ، وإلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات العامة ، وزيادة التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب والجماعات العنصرية والدينية وإلى مضاعفة جهود الامم المتحدة لحفظ السلام وللاباء الحق الاول في اختيار تربية اولادهم (المادة ٢٦) ، وحق الفرد في الاشتراك الحر في حياة المجتمع الثقافي ، وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والافادة من نتائجه وللغرد الحق في حماية حقوقه الادبية والمادية من انتاجه العلمي او الادبي او الفني (المادة ٢٧) ، وحق الفرد في التمتع بنظام اجتماعي ودولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الاعلان (المادة ٢٨) .

كما يقر الاعلان ان : على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يمكن فيه ان تنمو شخصيته نموا تاما ، وان الفرد يخضع في ممارسة حقوقه وحرياته للقيود التي يقرها القانون لضمان الاعتراف بحقوق الآخرين وحررياتهم واحترامها ، ولتحقيق المتعضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والاخلاق في مجتمع ديموقراطي (المادة ٢٩) .

الاشتراك المباشر في الحكم ممكنة في الماضي في دول صغيرة كدولة مدينة اثينا . ونجد صورة منها في هذا العصر لدى بعض الولايات (الكانتونات) السويسرية في الشؤون الداخلية . ويتجلى حكم الشعب بالشعب ليس فقط في الديمقراطية البرلمانية (النيابية) التي ينتخب فيها المواطنون من يمارسون السلطة نيابة عنهم ، بل ايضا في ديموقراطية شبه مباشرة تضيف الى النظام النيابي طريقة استفتاء الشعوب في بعض الامور . وتتعايش اليوم جنباً الى جنب ديموقراطيتان احدهما تقليدية والاخرى اشتراكية ، وكلتاهما تنشدان حرية الفرد وتنشغلان في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لمصلحته ، الا ان تدخل الثانية اوسع نطاقاً وابعد مدى .

وجميع الدول الديمقراطية تشترط لتقلد الوظائف العامة شروطاً توفر للوظائف الكفاءة القادرين على النهوض بابعائها . وبعض هذه الدول يجعل الانتخاب حقاً الزامياً فيفرص العقوبة على المتفاسسين منه . وليس من قيد على الناخب سوى ان يكون بالغاً سن الرشد . وفي معظم الدول المعاصرة يستوي الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق السياسية . ويمارس الحكام السلطة عن طريق سن القوانين وتطبيقها . وعليهم ان يحسبوا حساباً للرأي العام فلا يجعلون السيادة القانونية التي خولوا ممارستها تطفي على السيادة السياسية التي يمتلكها الرأي العام .

والاسلام يعتبر السيادة او السلطة ملك الشعب (وامرهم شورى بينهم) « قرآن كريم » — ولا تجتمع امتي على ضلالة «حديث شريف» (فيكون الحاكم — واحداً كان او متعدداً — وكيلاً لا يصح توليه الحكم الا اذا اختاره الشعب . ومن ثم لم يعيّن القرآن الكريم ولا الرسول عليه السلام اسلوباً محدداً لتعيين الامة عن ارادتها في اختيار الحاكم ، بل ترك هذا الامر للمشرع الزمني يتصرف فيه حسب مقتضيات الزمان والمكان .

العامة والاخلاق في مجتمع ديموقراطي ، وهي اذا غشيت من شأنها : اضطر الفرد الى التمرد على الاستبداد والظلم ، والتاريخ عرف مأساة انسانية مروعة من هذا الظلم ، ومن ردود فعل الحرية ضده . وقد سبق ان عرضنا لهذا الموضوع ووضحنا ان الحكم السليم هو الذي يقوم على قواعد قانونية تحقق الانسجام بين سلطة الدولة وحرثيات الفرد ، فلا السلطة تستبد ، ولا الحريات تشتط .

وبمخنا تقسيم الحقوق والحريات المعلنه الى : **اولاً** ، حقوق الحرية السياسية . و**ثانياً** ، حقوق الحرية المدنية ، و**ثالثاً** ، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتتألف هذه الاقسام من مجموعة حقوق وحرثيات اساسية ينضوي الى بعضها عدد من حقوق وحرثيات تؤلف العناصر المكونة له . وقد رأت الامم المتحدة ان هذه الحقوق والحريات جميعها مثل اعلى للشعوب يجب ان تبلغه ، واهابت بالدول الى الاخذ بها واحترامها ، وذلك نظراً لما لمسته الامم المتحدة من اختلاف الحريات بين دول عنها في دول اخرى ، نتيجة عوامل تاريخية مرت بها الحريات في تطورها وتكاملها عبر الزمن .

حقوق الحرية السياسية

ان حقوق الحرية السياسية تتمثل في حق الحكم وحق الانتخاب وحق التوظف ، أي أنها تفسح امام الفرد مجال الاشتراك في ادارة الشؤون العامة للبلاد مباشرة او بواسطة ممثلين . وتخوله ان يتقلد الوظائف العامة ، كما تفيد المادة ٢٩ من الإعلان ، ويشمل ذلك الخدمة العسكرية . وحق الفرد السياسي بالاشتراك في ممارسة سلطة الحكم مرده الى ان ارادة الشعب هي مصدر الحكم . وطريقة الاشتراك غير المباشر هي التمتع في ايماناً ، بواسطة ممثلين يختارهم الشعب في انتخابات عامة يعبر بها عن ارادته . وقد اوجب الإعلان ان تكون هذه الانتخابات نزيهة وان تجري على اساس المساواة بين الجميع . وكانت طريقة

في المشاكل القائمة . وإذا كان الأفراد ملزمين بالطاعة السطة الحاكمة (وأطيعوا الله ورسوله وأولى الأمر منكم) فلا يجوز للسلطة ان تستبد فيهم بالسيطرة ، وتحملهم ما ليس بوسعهم (ولست عليهم بمسيطر « قرآن كريم ») (وما أنت عليهم بجبار « قرآن كريم ») (لا تكلف الله نفسا إلا وسعها « قرآن كريم ») ولا يستقيم الأمر إلا اذا توأمت سلطة الدولة وحرية الأفراد . وللشعب الحق في مراقبة الحاكم ، فإذا ساء سلوكه أو ظلم فللشعب ان يعزله ولو باستخدام القوة اذا اقتضى الأمر ، وهذا ما يعرف اليوم « بحق الشعب في مقاومة نظمه » . وحق الشعب في خلع الحاكم يرجع الى ان اختياره حاكما لا يمدد ان يكون تعاقدا بينه وبين الشعب على ممارسة الحكم بالوكالة عن الشعب بممارسة صالحة امينة ، ومن ثم فهو يخضع لما يخضع له الرقلاء في عقودهم فيعزل أو يعزل قسرا كلما أخسل بشروط العقد . والرقابة الشعبية المفروضة على الحاكم هي ما يعبر عنه في ايامنا بالسيادة السياسية المتمثلة في الرأي العام الذي يخشى الحاكم جانبه ويسمعون الى كسب وده . كما ان الموظفين الذين يعينهم الحاكم كالولاة والقضاة ليسوا سوى موظفي الشعب الذين وكل الحاكم في تعيينهم وعزلهم . ولهذا لا يعزلون بعزله ما داموا يمارسون وظائفهم للشعب وباسم الشعب . وشأن الحاكم شأن أى فرد عادى يحاكم ويعاقب . ولا يرى القاضي في ذلك حرجا لانه لم يول القضاء بسلطة الحاكم وإنما بسلطة الشعب ، فهو قاضي الشعب . ويسوى القاضي بين الحاكم وخضمه في مجلس القضاء ، ويوقع عليه العقوبات التي يوقعها على أى فرد آخر من قصاص على القتل عمدا، وجلد بحد الزنا ، ورد مال مغصوب ، وما الى ذلك من عقوبات .

ومبدأ سلطة الشعب المقرري الاسلام يتلاقى مع المبدأ الديموقراطي القائم على نفس الأساس وهو سلطة الشعب . وإذا كانت أنظمة الحكم في دول عربية معاصرة تسير على هذا المبدأ

وبذلك يصح القول ان الاختيار الشعبي يكون مباشرا كما يكون غير مباشر ، وان الاختيار غير المباشر يقع أما باختيار الشعب من يختارون الحاكم ، وأما بقيام أهل الحل والعقد باختياره . والطريقة الأخيرة هي التي كان معمولاً بها في الماضي . فلم تكن وسائل المواصلات والاتصالات السريعة بين مختلف اجزاء الدولة معروفة آنذاك . وكان أهل الحل والعقد يبايعون الحاكم فلا يلبث ان يتجاوب معهم سائر الشعب . وأهل الحل والعقد - أو أهل الاختيار كما يسمونهم ايضا - هم وجه الشعب وكفائاته في مختلف مجالات الاختصاص ، سواء منهم ذوو المناصب ورؤساء الجند والعلماء ورجال الفكر وامثالهم ممن يقصدهم الناس لحل مشاكلهم ، وهم يحكم ثقة الشعب بهم أوني بتمثيله في اختيار الحاكم . ومن الفقهاء من يجد سند ذلك في النص القرآني (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) على اعتبار ان عبارة (وأولى الأمر) تشمل في مدلولها الحاكم وغير الحاكم من ذوي المعرفة والرأي . وأقل ما يقال في هذه الطريقة أنها غدت عرفا دستوريا في زمن لم تكن فيه طريقة الانتخاب المباشرة متيسرة كما بينا . وبهذا النمط من المباشرة اختير لرئاسة الدولة ابو بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن ابي طالب . ولم يكن لكتاب العهد الذي شرع رؤساء الدولة ، منذ العهد الأموي ، يمهّدون فيه بالسلطة الى ابن أو أخ ، أى وزن قانوني قبل ان يقترن بالمباشرة ، بل كان مجرد ترشيح .

ويعرف الحاكم أو رئيس الدولة بالخليفة أو الامام أو الامير .

والحاكم ملزم بان يعمد الى المشاورة في تصريف شؤون الدولة (وشاورهم في الأمر) - قرآن كريم . ولم يقر التشريع الديني نظاما معيناً لطريقة المشاورة بل ترك ذلك للقوانين الوضعية تعالجه حسبما تقتضي به الظروف المتغيرة . وكان رؤساء الدولة منذ عهد الرسول يجمعون الصحابة وذوى الرأي ليدلوا بأرائهم

وهذه الحقوق والحريات يضع لها القانون حدودها المعقولة في كل دولة .

(١) حق الحياة

لقد نصت المادة الثالثة من الاعلان العالمي على هذا الحق . ولا ريب انه راس الحقوق والحريات . فبدون الحياة لا يبقى من جدوى لاية حقوق . والدولة في مراحل تطورها ، كانت تعنى بوضع قاعدة قانونية للمحافظة على حق الحياة ، ففي القديم كان الإقتصاص من القاتل حقا لدوى المقتول ، وهو ما يعرف بالشار الشخصي أو الفردي . واليوم تعتبر القاعدة القانونية الاعتداء على الحياة - شأن معظم الجرائم الأخرى - اعتداء على المجتمع بأسره ، وتخلو المجتمع أن ينزل العقاب بالتميم وبدع للمتضرر الشخصي حق المطالبة بالتعويض المدني . فثمة حق عام للمجتمع وحق شخصي للمتضرر . وبعض القوانين الحديثة تعاقب على جريمة القتل بالإعدام لأهمية الحياة الإنسانية . وبعضها الآخر يكتفي بالسجن أخذا بعين الاعتبار أهمية الحياة ولو كان صاحبها مجرما . وبسبب هذه الأهمية تعاقب بعض الدول على محاولة الانتحار ، كما أن جميع القوانين اعتبرت الدفاع عن النفس عملا مشروعا .

والإسلام يقضي بإعدام القاتل عمدا ، ولكنه لم يجعل القصاص وجوبيا ، بل خيرٌ ولي المقتول ، أى وارثه ، بين العقوبة وبين العفو والاكْتفَاء بالدية أو الاستغناء عنها . وحسب إليه العفو والصالح (ومن قُتِل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) قرآن كريم » (، فمن عفا وأصلح ، فأجره على الله » قرآن كريم ») . ومفاد هذا أن الإسلام يكبر قيمة الحياة الإنسانية ، فهو إذ يقر عقوبة الإعدام تعميما من أهمية حياة المقتول لا يجرّد حياة القاتل من قيمتها عندما يبقى الباب مفتوحا على مصراعيه أمام ذوى المقتول ليقروا لعفو والصنفح .

الديموقراطي فيختار الشعب في كل منها حكاهم الذين ينوبون عنه في ممارسة السلطة في مظهرها التشريعي والتنفيذي ، فانها تتجاذب في الحقيقة ، مع أصل مقرر في الشريعة الإسلامية . وإذا نظرنا الى تطبيق مبدأ سلطة الشعب في الماضي الإسلامي من زاوية اختيار الحاكم نجد أن نسبة الذين كانوا يبايعون في مساجد العاصمة والأقاليم من أهل الحل والعقد وسواهم لا يمكن أن تفوق نسبة الناخبين المشتركين في كل انتخاب أو اجتماع في دولة اثينا الديموقراطية ، فلم يكن هؤلاء يريدون في الواقع على الفين الى ثلاثة من مجموع عدد الناخبين البالغ أربعين ألفا من أصل السكان المتجاوز ثلاثمائة ألف . والوظائف العامة في الإسلام يولاهم الائتفاء الذين يجمعون بين المقدرة والأمانة أيا كان عنصرهم ولونهم ، ومثل ذلك مناصب الجيش . وقد أسرفت الدولة العباسية في منح الحرية السياسية للمواطنين الجدد من سكان البلاد المفتوحة من طريق تسليمهم المناصب العليا في السلطة المركزية والمراكز القيادية في الجيش واقضاء العرب عنها ، وذلك قبل أن يكتمل تألف هؤلاء المواطنين الجدد من غير العرب مع المجتمع السياسي الجديد ، فكان من أسوأ هذه الظاهرة أن جمعت بهم الأهواء فصاروا يعمثون بالسلطة ، فيخلعون رؤساء الدولة أو يقتلونهم في غير ما شعور بالسلطوية ، بينما شرع حكام الأقاليم في إعلان انفصالهم عن كيان الدولة . ولم تستطع الدولة التي وهنت قواها أن تصمد بعد ذلك أمام غارات الجيوش الأجنبية الزاحفة .

حقوق الحرية المدنية :

إن الحقوق المدنية قوامها : حق الحياة ، وحق الحرية الشخصية ، وحق التملك ، وحق حرية التعبير عن الرأي ، وحق حرية الضمير والمعتقد ، وحق حرية تأسيس الجمعيات ، وحق تكوين الأسرة ، وحق التناضي أمام قضاء مستقل عادل ، وحق المساواة .

(٢) حق الحرية الشخصية

ومنى كان للانسان حق الحياة وجب ان يكون له الحق في الحياة التي يختارها في نطاق عدم اضراره بالآخرين اعني ان ينعم بالحرية الشخصية ، ومن ثم يدخل في نطاق الحرية الشخصية :

١ - **تحريم الرق** ، لانه يمنح المرء من الحياة كما يرغب، ومن تمتعه بالحقوق المقررة للانسان، وحق الفرد في **الاستيطان والتنقل** باخذاه محل اقامة له ، وبمفادته بلاده أو آية بلاد أخرى والعودة إليها ، وحقه في التمتع **بجنسية ما** ، وتبديل جنسيته وفق الشروط المبينة في القانون وحقه في **اللجوء** الى بلد غير بلده هربا من الاضطهاد (وقد اشترط الاعلان للارتفاع بهذا الحق الا يكون الشخص محالا الى المحاكمة من جرم غير سياسي او من جرم مناف لاهداف ومبادئ الامم المتحدة) ، وحق الفرد في **الامن الشخصي** أو سلامة شخصه ، فلا يقبض عليه ولا يحبس ولا ينفي الا بمقتضى القانون ومن غير تعسف ، وهذا يعني ان يحاكم المقبوض عليه في اسرع وقت ، والا يقع الحبس أو النفي الا بعد المحاكمة . وبطل المتهم في أية جريمة بريئا الى ان تثبت ادانته بمحاكمة علنية تؤمن له فيها جميع ضمانات الدفاع . ولا يقضى بادانة المتهم الا اذا كان القانون يعتبر فعله جرما معاقبا عليه وقت ارتكابه ، وهذا ما يعرف بمبدأ عدم رجعية قوانين الجزاء الى الماضي ، وما يترتب عليه من عدم جواز توقيع عقوبة اشد من العقوبة المقررة للفعل وقت ارتكابه في حالة صدور قانون جديد يشدد العقاب . ولا يجوز تعريض الانسان للتعذيب ولا لاية معاملة أو عقوبة قاسية أو مهينة أو منافية لكرامة الانسان (المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من الاعلان) .

وهذه الحقوق لم تكن مصنونة في الماضي ، فقد كان الانسان معرضا لضروب من الاعتداء كالرق ، والمعاملة القاسية والعقوبات الشديدة والتعذيب ، والسجن التعسفي :

(١) فلقد كانوا يقتلون الأسير أو يسترقونه ، وكان الدائن يسترق مدينه المعسر ، والرقبي يباع ويشترى ولا حقوق له . وكانت دولة ائنة الديمقراطية تعذب الرقيق قبل ادائه الشهادة امام المحاكم اعتقادا منها بانه لا ينطق بالحقيقة الا بعد تعذيبه . واجازت قوانين **جستنيان** الرومانية بيع الابوين المعدمين طفلهما المولود في سوق الرقيق ، وشجعت استرقاق قن الارض فقضت بان الحر الذي يزرع ارضا لثلاثين عاما يصبح مربطا بها هو وأولاده على الدوام لا يستطيع منها انفكاكا الا برضاء سيده . وخلال القرون الوسطى كانت الدول الأوروبية كفرنسا وانكلترا تحرم على الرقيق ان يصبح قسا . وقد اوصى كبر اساقفة نربونة عام ١١٤٩ بعباده المسلمين الى اسقف بيزير . وكان **القديس توماس** يرى ان الاسترقاق نتيجة طبيعية لخطيئة آدم ، وانه وسيلة اقتصادية في عالم يجب ان يكتح فريق من اناسه ليعتقوا الفريق الآخر من اللدود عنهم . وما لبثت الكنيسة ان حرمت استرقاق المسيحيين . اما اثنان الارض فكان القانون يفرض عليهم الضراب واعمال السخرة لصالح السيد صاحب الارض ، وكان محرما عليهم ان يطحنوا حبوبهم او يخبزوا خبزهم او يعصروا زيتهم في غير مطحنة السيد او مخبزه او معصرته ، وعليهم ان يحاربوا الى جانب السيد وان يرفعوا قضاياهم الى محاكمه . وفي انكلترا سنوا عقوبة الاسترقاق ، وعملوا اولاد الأمة (الجارية) ارقاء ولو كانوا من اب حر ، واجازوا بيع الزوجات أو الاولاد عند الفاقة ، واجازوا للسيد قتل عبده . ولم تكن الدعوى تسمع من رقيق . وقد ادخل بعض التعديل على قواعد الاسترقاق الا ان الرق ظل قائما . وقد راجت تجارة الرقيق في عهد الاستعمار الاوربي وانتشت شركات لهذا الغرض . ولم تستطع الافكار الحرة التي انتشرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ان تُلغى الرق من العالم الغاء تاما . فمثل هذا الالغاء لم يتوصل اليه القانون الا في العصر الحاضر .

جسم المجرم يحرق يرمز الى جريمته وذلك بطريق الكي ، وحرق اللسان بالحديد مقابلا على الحنث في اليمين والتجديف ، وبتر اعضاء الجسم (اليدين او القدمين او الاذنين او الانف ، وسمم العينين) . وكانت المحاكم تقضي باعدام المسيحي المرتد او المسيحي الضال او المنشق حرقا في الساحة العامة . وكان عقاب القتل او السرقة قطع الرأس او الشنق او النفي احيانا . وتدفن القاتلات وهن على قيد الحياة . وكانت المحاكم الكنسية تفرض العقوبات المطبقة في المحاكم المدنية ، وقد حكمت محكمة دير القديسة جنيفيف بمعاقبة سبع نساء سارقات بدنفهن وهن على قيد الحياة (١) وكانوا يعاقبون في انجلترا بعقوبات الجلد ، والخصاء ، وبتر اليدين او القدمين او الشفة العليا ، وجذع الانف ، وصلم الاذن ، والشنق وقطع الرأس ، والحرق ، والرجم ، والاغراق في الماء ، والالقاء في هوة سحيقة . ومن القواعد التي استنتها وليم الفاتح الاستعاضة من عقوبة الاعدام ببقاء العينين وقطع اليدين والقدمين والخصيتين حتى تكون البقية الباقية من الجسم شاهدا على اجرام الشخص . وكان القانون الاتكليزي يفرض على جميع الرجال ان يصرخوا اذا وقعت مخالفة للقانون وان يطاردوا مرتكبها .

واستمرت العقوبات الاقطاعية حتى القرن الثامن عشر .

واذا كان نظام الفروسية الذي عرفته اوربوا في القرون الوسطى (وهو نظام عسكري طبقي اقطاعي) يحوى من الوجهة النظرية قواعد اخلاقية قيّمة يقسم الفارس على احترامها عند تنصيبه ، فان هذا النظام لم يستطع على الصعيد العلمي ، ان ينشئ فرسانا يتخلون بالفضيلة . فالواقع ان الفرسان كانوا غلاظ الطباع ، قساة القلوب لا يتورعون من الاعتداء

(٢) وكدليل على قسوة المعاملة والعقوبات في الماضي نذكر انهم في دولة مدينة اتيئة كانوا يحكمون بعقوبتي الضرب والكي في كثير من الاحيان ، ويقضون بالاعدام من اجل جرائم صغيرة ، وينفون الشخص لمجرد الشبهة بان وجوده ينطوى على خطر . وقد عوقب احد ملوك اسبارطة لرواجه من امرأة نحيلة البنية . وكانت اسبارطة تجبر غير المتزوجين على السير عريا بين الجماهير حتى في الشتاء وهم يرددون نشيد ماله انهم يلقون جزاءهم العادل لمخالفتهم قوانين اسبارطة . ولما هزمت اسبارطة في معركة لوكتر ٣٧٠ ق.م ، اوجب حكامها على ذوى القتلى ان يظلموا على الناس بوجه باشة ، وعلى الامة ان يستقبلن ابناهن الناجين من الموت بالكاء . وقد نصت قوانين جستنيان على عقوبات بتر اعضاء الجسم كجذع الانف ، وقطع اليدين ، وسمم العينين ، ودق العنق ، رغم ما حوته هذه القوانين من قواعد اخرى نيرة في المجال المدني . ولقد فرض المهد الاقطاعي عقوبات غاية في القسوة : فكان القانون الالماني يقضي بان من يزيل لحاء احدى اشجار الصفصاف المسكة بجسر يقرر بطنه ، وتنتزع امعاؤه لتلف حول اللثة التي احدثها . وكان قانون وستفاليا (الذى ظل نافذا حتى عام ١٩٥٤) ينص على ان من يزيل معالم حدود ارض جاره يدفن جسده في الارض حتى راسه ، ثم يقوم بحرق راسه رجالا وثيران لم يحرقوا ارضا من قبل ، ولهذا الشخص ان ينقل نفسه بالطريقة التي يراها . وكان الثار الفردى حقا معترفا به . وكان المدي العاجز عن اثبات التهمة يعاقب بنفس العقوبة المقررة للمجرم الذى اتهمه المدي في مثل هذه الحالة بالضرب او بالفراصة . وعرف المهد الاقطاعي ايضا عقوبات : الصلب العلني ، والقذف بالطعام الفاسد ، والرجم بالحجارة ، والجلد بالسوط او بالعصا ، ووسم

الا يستجاب لطلب المدعي المبارز إلا اذا كانت دمواه في حد ذاتها على جانب من القوة يرجع معها كسبها .

والجدير بالذكر ان قسوة المعاملة التي عانى منها الإنسان ، لم تقتصر على العصور القديمة والوسطى وعهد الملكيات المطلقة ، فلقد بعثتها النازية من مرقدها خلال الحرب العالمية الثانية عندما كانت تعتقل الناس آلافاً ، وتسومهم الواناً من العذاب والموت .

(٣) وقد اعتمدت القوانين الرومانية اسلوب التعذيب لانتزاع الاعترافات والاقرار . والقوانين الكنسية ايقظت هذا الاسلوب من مرقده في القرن الثالث عشر . وكانت محاكم التفتيش لا تكتفي بتعذيب المتهم لحمله على الاعتراف فكثيراً ما كان الشهود أنفسهم يعذبون . والتعذيب يكون بالجلد او الكي بالنار ، او بوضع القدمين على جمر الفحم ، او بجلب الساقين واليدين بالحبال ، او بتقليل الطعام حتى ينهار الجسم . ومن المدعى عليهم من كانوا يعوتون اثناء التعذيب . على ان المحاكم المدنية قلما كانت تلجأ الى التعذيب . وكان القانون الانكليزي لا يسمح باستخدام التعذيب في ضبط اقوال المتهمين والشهود ، ولما طلب فيليب الرابع ملك فرنسا الى ادوارد الثاني ملك انكلترا ان يلقي القبض على فرسان العبد الانكليزي لم ينهض دليل ضدهم ، فكتب البابا كلمنت الخامس الى ادوارد قائلاً : « علمنا انك تحرم التعذيب لمخالفته قانون بلدك ، ولكن ما من قانون للدولة يعلو على القانون الكنسي قانوننا . ولذا امرنا بان تعذب هؤلاء الرجال » فرضع ادوارد للأمر . ولكنها مرة واحدة (٣) .

(٤) اما السجن التعسفي بلا محاكمة فقد بلغ مدى بعيداً من الجور في عهد الملكية المطلقة .

على الأسر والضعفاء . ومن ذلك ان ريتشارد وهو مثال الفروسية ، قضى على الفين وخمسمائة أسير عربي ، كما انه قسأ ميون خمسة عشر أسيراً فرنسياً واعادهم الى فيليب ملك فرنسا تاركاً عينا واحدة لواحد منهم ليكون دليلاً ، فلما رآهم فيليب على هذه الحال قسأ هو الآخر ميون خمسة عشر أسيراً انكليزياً وردهم الى انكلترا تحت قيادة امرأة حتى لا يحسب أحد - كما قال مادحه - انه دون ريتشارد قدرة وشجاعة ، او انه يخشاه . وفي سنة ١١١٩ فتاً أوستاش دي بروتل النورماندي صهر ملك انكلترا ميني شريف كان رهينة عنده ، فاخطف والد الرهينة بنات أوستاش وقلع أعينهن وجذع أنوفهن (٣) .

ولا تفوتنا الاشارة الى طريقتي التحكيم الالهي والاقتتال اللتين كان يعول عليهما في كثير من الاحوال لاثبات التهمة امام القضاء ، رغم ما فيهما من ظلم وقسوة . فبمقتضى التحكيم الالهي كانوا يختبرون المتهم بعواجهته بالنار كالحديد الحسى ، فذاً اصيب بحروق كان ذلك دليلاً على ثبوت التهمة في حقه فينزل به العقاب المقرر . أما طريقة المحاكمة بالاقتتال فهي المانية الاصل ، واقد من عهد الاقطاع . وقد أدخلها النورمان الى انكلترا ، وظلت مدونة في القانون الانكليزي حتى القرن التاسع عشر . ويرى ان الفارس (هرمان) اتهم الفارس (كاي) بالاشتراك في قتل تشاولس الصالح ، فانكر التهمة ، فدعاه هرمان الى المبارزة القضائية ، واقتتل الرجلان ساعات ، وفقد كلاهما جواده وسلاحه، وتحولا من المبارزة الى المصارعة ، وأخيراً تمكن هرمان من انتزاع خصميتي كاي فقام الدليل على صحة التهمة ، ولم يتيسر للمحاكمة توقيع العقوبة على كاي لانه مات . وأخذ العهد الاقطاعي يضع بعض القيود على حق المبارزة ، من ذلك

الحكمة ان يقرر الفناء ، وانما احاطه بعدد من القواعد التي من شأنها ان تؤدي الى زواله بشكل تدريجي . فمن ذلك انه امر باطلاق سراح الاسير بدون مقابل أو بمقابل فدية (فاما مثا بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها « قرآن كريم ») . ويقوم مقام الفدية تبادل الاسرى او اى عمل يؤديه الاسير ، واعتبر الاسلام ولد الجارية من سيدها حراً وهى أيضاً تصبح حرة بعد وفاة السيد والد ولدها . ووجب الاسلام على الدولة ان تنفق من بيت المال (الخزانة العامة) على تحرير الارقاء (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب « قرآن كريم ») . ويشمل مدلول الصدقات الزكاة التي كانت اهم مورد من موارد الخزانة العامة . ولا يملك السيد الامتناع عن الكتابة (التعاقد) مع عبده على تحريره لقاء مبلغ من المال . وللعبد ان يعمل كالأحرار لجمع هذا المال . ويكفل له سرعة حمله ما يتلقاه من الدولة من معونة ومن سيده أيضاً (والذين يشترون الكتب مما ملكت ايماكم فكانت لهم من علمهم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذى اتاكم « قرآن كريم ») . وجعل الاسلام عقق العبد تكفيراً عن القتل خطأ (ومن قتل مؤمناً فتحرير رقبة « قرآن كريم ») ، وعن الحنث في البيعة (ولا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون به اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة « قرآن كريم ») . . هذا ، فضلاً عن عقق الاسياد عبيدهم بلا مقابل بعد ان حثم الرسول عليه السلام على ذلك لما فيه من مثوبة كبيرة ، ويستوى فى ذلك الذكر والانثى (ايما رجل كانت عنده وليدة ففكلمها فاحسن تعليمها وادبها فاحسن تأديبها ثم اعفها وزوجها فله اجران « حديث شريف ») ، والوليدة هى الجارية . اما معاملة السيد للريق فقد ارادها الاسلام رقيقة رحيمة ، وهذا الالتزام نحو العبد جعله الاسلام في منزلة التزامات

ففي فرنسا كانت تكفي سماية او وشاية ضد الشخص حتى يرح به في غياهب سجن الباستيل بمجرد كتاب ملكي يأمر بسجنه دون سؤال ولا جواب . وكثيراً ما يصعب في سجنه نسياباً منسيا . ولذلك كان اول ما فعله الشعب الفرنسي في ثورته الكبرى زحفه على الباستيل واستيلاؤه عليه واقراجه عن سجنائه في ١٤/٧/١٧٨٩ . وقد خلد الفرنسيون يوم الاستيلاء على الباستيل فاتخذوا منه عيدهم القومي .

والاسلام يعترف للفرد بحقه في الاستيطان وفي التنقل (هو الذى جعل لكم الارض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه « قرآن كريم ») . وعرف الاسلام حق اللجوء ، وطلب فريق من صحب الرسول عليه السلام الى سلطات الحبشة منحهم هذا الحق بسبب الاضطهاد الواقع عليهم . ولم يكن الاسلام يعاقب على فعل غير محرّم او منصوص على عقابه ، وهذا ما يعرف اليوم ببدا ان لا جرم ولا عقاب الا بنص . وما يستتبعه من عدم انسحاب اثر قوانين الجزاء الى الماضي . ويجد هذا المبدأ سنداً له في النص القرآنى الكريم (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) او (عفا الله عما سلف ومن عاد ينتقم الله منه) . والقاضى لا يحكم بالشك بل باليقين (ادروا الحدود بالشبهات فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام ان يخطيء في العفو خير من ان يخطيء في العقوبة « حديث شريف ») . ويعتمد الاسلام في اثبات الادانة على الادلة المقولة ، بينما كانت بلاد اخرى تطبق في محاكماتها طريقتى التحكيم الالهى والافتتال الجائزين كما راينا .

اما فيما يتعلق بالرق ، فان الظروف المعالية واوضاع العرب منذ ظهور الاسلام كانت تجعل كل دعوة الى الغائه مقضياً عليها بالاخفاق . فلقد كان نظام الرق منتشراً في انحاء العالم ، وعليه تعتمد الحياة الاقتصادية كقوة رئيسية من قوى الانتاج . ولذلك لم ير الاسلام من

والاسلام يحمي حرمة المساكن ، فلا يجوز دخولها بدون استئذان اهلها او رضاهم (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على اهلها ... وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اذكى لكم « قرآن كريم ») . كما يحمي الاسلام سرية المراسلات من طريق حفظه التجسس (ولا تجسسوا « قرآن كريم ») . ويصون الاسلام السمعة والشرف بمنعه الاغتيا ب (ولا يغتب بعضكم بعضا « قرآن كريم ») ، والجهر بالسوء وهو التحدث بعيوب الآخرين او نسبة الفاحشة اليهم افرادا او اسرا (لا يجب الله الجهر بالسوء من القول « قرآن كريم ») ، الا ان يكون هذا السوء - كما تعرض له احدكم فيجهز به امام الحاكم (الا من ظلم « قرآن كريم ») (ولا يكون الجهر بالسوء بالقول فحسب ، وانما يكون ايضا بالاشاعة والنشر) ان الذين يحبون ان تشيع 'احشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والاخرة « قرآن كريم ») .

(٢) حق التملك

تقضى المادة ١٧ من الاملان العالى بحق كل انسان في التملك منفردا او بالاشتراك مع غيره وبعدم جواز حرمانه من املاكه حرمانا غير مشروع . كما تقضى الفقرة ٢ من المادة ٢٧ . يكون لكل فرد حق حماية حقوقه الادبية . المادية المكتوبة على انتاجه العلمى او الادبى او الفنى »

ولقد تملك الانسان منذ ان اقيمت الدولة . العالم (لوك) يعزو انشاء الدولة الى الحرص على حماية ملكية الافراد . وقبل تقدم الصناعة كانت اهم ملكية هى ملكية الاراضى . وقد تكلنا من نظام انفسان الارض في القرون الوسطى . واليوم تقلصت ملكية الفرد الاراضى الواسعة . والاشتراكيون الجصاصيون لا يسمحون بتملك الفرد الا لمساحة صغيرة من الارض بالقدر الذى لا يمكنه من استغلال جهد الاخرين . والدول غير الاشتراكية في عصرنا

اخرى عددها القرآن الكريم (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت ايمانكم) ، والعبيد اخوة الاحرار (اخوانكم خوئلكم جعلهم الله تحت ايديكم فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه مما ياكل وليلبسه مما يلبس « حديث شريف ») . و اباح الاسلام للعبد والامة ان يتزوجا ولو من حر وجرة وان يؤسسا أسرة ، الى آخر ما هنالك من احكام شرعية الاسلام لتحسين مركز العبيد والمسير بهم قديما في طريق التحرير .

ب - حق الشخص في الا يكون هدفا لتدخل غير مشروع في شؤونه الخاصة او أسرته او مسكنه او مراسلاته ، ولا تهجم على شرفه وسمعته، وحقه في حماية القانون من مثل هذا التدخل او التهجم . فمن الواضح ان حق الفرد في الحرية الشخصية يستلزم في جملة ما يستلزم ان يمنع التدخل في شؤونه الخاصة واسرته ، والا يدخل احد بيته بدون رضاه ، وان يصاب شرفه وسمعته من الطعن ، وان تحصن سرية مراسلاته من اى انتهاك ، كل ذلك تحت طائلة توقيع العقاب الرادع على المعتدين . وتحتوى قوانين الدول الاحكام التي تنظم هذه الامور . ولا يجب هذه القوانين المساس بالحماية المقررة فيها الا استثناء في حالات محددة : كما في الحالة التي يكون فيها القصد من الاطلاع على المراسلة احباط مؤامرة ، او جريمة يراد اقترانها ، او تكون هناك جريمة مرتكبة يحتاج اثباتها الى الوقوف على المراسلة ، كما في حالة الطعن في شرف او سمعة موظف عام يعزى اليه ارتكاب فعل جرمي كالسرقة او الرشوة او تهمهما ، فلا جناح على هذا الطعن اذا استطاع ان يثبت التهمة ، وكما في حالة اعتصام جان بمنزل احدكم . على الا تفص الرسالة او يقع الدخول الى المنزل الا بالان القضاء وتحت اشرافه .

اخرى ترى الدولة ان الحاجة تدعو اليها كالضرائب التي كان يفرضها الحكام على الواردات وعلى التجار وغير ذلك .

ويعتبر الاسلام ان للفقر والمحروم حقاً في المال الذي يابى الاخرين (والذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم «قرآن كريم») . وعلى هدي هذه القاعدة والقاعدة التي تجعل المال لله والناس مستخلفين فيه ، يمكن ان يتدخل الحاكم في شؤون الافراد لتنظيم الملكية عن طريق التشريع على وجه يتجاوب مع مصلحة المجتمع وبكفل تقدمه وازدهاره . ولا يجوز الاسلام ولا الاعلان العالمي لحقوق الانسان ان يبلغ التنظيم حد الغاء الملكية الفردية على النحو الذي تراه الاشتراكية الشيوعية .

(٤) حق حرية الرأي والتعبير عنه

تقضي المادة ٩١ من الاعلان العالمي بان يكون للانسان الحق في حرية الرأي والتعبير عنه . ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون اى تدخل ، واستقاء الأنباء والافكار وتلقيها واذاعتها بمختلف الوسائل دون التقيد بالحدود الجغرافية . وقد أصبح الفرد في عصرنا أكثر تمتعاً بهذه الحرية من اى وقت مضى . والدساتير الحديثة تقر هذا الحق على ان يكون في حدود القانون . وتضع قوانين مختلفة الدول الديمقراطية قيوداً لحرية الرأي ، فلا تسمح لها بالساس بالنظام العام ولا بسمعة الافراد الاخرين . وغني من القول ان الحرية المطلقة تورث البلبلة والفوضى . وتقضي القوانين ايضاً بتقليص حق حرية التعبير عن الرأي في اوقات الخطر والحرب . واهم وسيلة عصرية للتعبير عن الرأي هي الصحافة . وقد سنّت الدول قوانين خاصة لتنظيم حرية الصحافة حول الشروط الواجب توفرها في اصحاب الصحف ، والعقوبات التي توضع على ممارسي هذه المهنة في حالة اعتدائهم على النظام العام او على سمعة الآخرين وكرامتهم .

لا تمس الملكية الفردية الا في حالات استثنائية كحالة الاستيلاء العام للنفع العام لميوض عادل ، وحالة تولى الدولة بنفسها ادارة بعض الخدمات العامة الصحية والكهربائية وغيرها . اما الدول الاشتراكية فان دائرة الملكية العامة فيها يتسع مداها . وهذه الدول تختلف فيما بينها من هذه الناحية ، وان كانت جميعاً تهدف الى شل فعالية رأس المال المستغل عن طريق اناء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أو اموال الانتاج (الارض والمصانع والآلات والمال المستثمر) او الغاء ما كان منها بحاجة الى عدد من العمال فوق العدد الذي يحدده القانون ، وتحل محل الملكية الخاصة الملكية الجماعية او ملكية الدولة . وثمة اليوم دول عربية اشتراكية تقوم فيها قطاع عام وقطاع خاص يعملان جنباً الى جنب .

والانسان حق على انتاجه الادبي او العلمي او الفني . وهو ما يسمى بحق المؤلف . ولهذا الحق صفة مؤقتة تستمر طوال السنوات التي يحددها القانون ، ويتمتع صاحب الحق خلال هذه المدة بملكية مؤلفه ، وبعد انتهائها يدخل المؤلف في الملكية العامة .

والشريعة الاسلامية تعتبر الملك لله ، والناس مستخلفون فيه (وانفقوا مما جعلكم الله مستخلفين فيه « قرآن كريم ») . وما داموا مستخلفين فيه ، فعليهم ان ينفقوا منه لصالح الدولة والمحتاجين ، وتستطيع الدولة ان تلزمهم بذلك عن طريق حصولها من اموالهم على القدر الذي يفي بحاجة المجتمع .

وقد سنّ الخليفة عمر بن الخطاب قاعدة ملكية الدولة لرقبة الارض واخضاع زارعها لضريبة الخراج . وقد تم ذلك بعد فتح العراق ، وطبق اول ما طبق على اراضي العراق . وسميت الاراضي ليها بعد بالاراضي الاميرية ، للدولة حق رقبته اى ملكيتها ، ولل فرد حق التصرف فيها . اما الاموال المنقولة ، فالاسلام يخضعها لضريبة الزكاة ونسبتها واحدم اربعين تدفع الى الدولة كما يخضعها لآية ضرائب

وكانوا ، في الماضي قبل اعلانات حقوق الانسان ، لا يجيزون ديناً آخر غير دين الدولة . وفي حين ان حرية الرأي والتعبير عنه كانت محترمة في دولة ائينة الديوقراطية فالعمرت حضارة رائعة ، (فيما عدا عدم تسامحهم في انتقاد قوانين الدولة ونظام الحكم) فان حرية الاعتقاد لم يكن لها وجود .

وقد قضت ائينا بنفي **بروتاجورس** ، فمات غرقاً أثناء فراره الى صقلية ، وذلك لمجرد أنه أبدى شكوكه في الآلهة مستلهما حرية ضميره . ولم يشفع لهذا الفيلسوف الكبير ما كان له من شأن في عالم الفكر وهو الذي قرر ان الحقيقة المطلقة لا وجود لها ، وليس ثمة سوى الحقائق التي يعتنقها الناس في ظروف معينة ، وما الحقيقة والخير والجمال الا امور نسبية وشخصية . وطلع على الناس بالنظرية الدائية في الفلسفة قبل **سقراط** . وهو واضع اساس النحو وفتح اللغة ، وقد اخذت بها أوروبا . ويقول عنه **افلاطون** انه بحث في الطريق الصحيحة لاستعمال الالفاظ ، وكان أول من قسم الاسماء الى مذكر ومؤنث . . . وأول من ذكر أزمان الافعال . كما ان مصير سقراط كان الحكم عليه بالموت بتهمة انه « لا يؤمن بالآلهة التي تعترف بها الدولة » . وقد أدانت ائينا **اتكساجوراس** بالالحاد لقوله ان الشمس كتلة من حجارة محترقة . وكانت الشمس الها من آلهة الشعب . وبعد ان فرّ اتكساجوراس من ائينا قال معقبا على الحكم باعدامه : « لقد قضت الطبيعة عليهم وعليّ بهذا الحكم من زمن بعيد » . وهذا العالم العظيم علل الخسوف والكسوف تعليلا علميا سليما بقوله ان القمر يخسف حين تتوسط الارض بينه وبين الشمس ، والشمس تكسف عندما يتوسط القمر بينها وبين الارض وقال . ان القمر جسم صلب فيه جبال وسهول واخاديد ويتلقى نوره من الشمس . وقال ايضا بتطور الحياة الحيوانية والبشرية . . . وكانت روما تعتبر انكار الآلهة او التجديف بها جناية عظيمة عقابها الاعدام ،

والاسلام يقر حرية الرأي والافصاح عنه . ويرجع ذلك الى ان الاسلام ينظر الى السيادة او السلطة على انها تخص الشعب ، والحاكم وكيل عنه كما سبق ان اوضحنا . وهذا يجعل من حق افراد الشعب ان يراقبوا الحاكم وجميع الموظفين العاملين والمجتمع ، فاذا راوا زللا او خلا عمدا الى التنبيه اليه ابتغاء اصلاحه ، ولهم ان يلفتوا انظار الحكام الى اى اصلاحات اخرى من شأنها ان تحقق تقدم المجتمع ورفاهه . ويؤيد هذا الحق نصوص منها (ولكن منكم امة يلدون الى الخير وبأمرونا بالمعروف وينهون عن المنكر « قرآن كريم ») .

وقد قال رجل لرئيس الدولة عمر بن الخطاب (اتق الله يا عمر) ، فكان جوابه لئلا استنكرها : « لا خير فيكم ان لم تقولوها ولا خير في ان لم اسمعها » . وقد أعجب هذا الحاكم براءى إحدى النساء في مقدار المهر فقال « أصابت امرأة وأخطأ عمر » وكانت مجالس كثير من الحكام تضم علماء ومفكرين مسلمين يتناقشون في حرية تامة في الادب والعلم والادب . وبلغت هذه الندوات أوجها في العهد العباسي ولا سيما أيام المأمون .

(٥) حق حرية الضمير والاعتقاد

ان هذه الحرية المعروفة ايضا بحرية الاعتقاد والعبادة منصوص عليها في المادة ١٨ من الإعلان العالمي التي قررت ان « لكل انسان الحق في حرية التفكير والضمير والدين . ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه او عقيدته وحرية في الاعراب عنهما بالتعليم والممارسة والعبادة واقامة الشعائر سواء اكان ذلك سرا ام جها ، على انفراد ام مع الجماعة » . وغني عن القول ان هذا الحق لا يخول صاحبه ان يعصي قوانين الدولة بحجة انها تتعارض مع مبادئ دينه ، فان للردد ان يفكر كما يريد ، ويعتقد فيما يشاء ، ويتعبد ويقيم شعائره دينه بملء حريته ، ولكن ليس له ان يجسد اعتقاده في افعال تحرمها قوانين الدولة .

الضمير بانتهاء القرون الوسطى ، فلقد شهد القرن السادس عشر اعتداءات دموية جماعية على هذه الحرية تمثلت في تلك المذابح الوطنية المروعة بين الكاثوليك والبروتستانت ، يؤيد البروتستانت حكام الكاثوليك ، والكاثوليك حكام فرنسا .

اما في الاسلام فتختلف الحال تماما . فلقد ظهر الاسم في اوائل القرن السابع الميلادي ، واخذ ينادى بحرية الضمير والعقيدة في جملة ما نادى به من قيم اخلاقية وانسانية . وعندما حاول أحد الآباء المسلمين اكراه ولدين له على اعتناق الدين الاسلامي نزلت الآية القائلة (لا اكراه في الدين) ومما جاء في القرآن الكريم ايضا (افانئت تكراه الناس حتى يكونوا مؤمنين) . وقد تقيد العرب بتعاليم الاسلام فلم يعمدوا الى قسر أحد على تغيير دينه . ولما اوصى الخليفة أبو بكر الصديق جنده بعدم الخيانة والفدر وعدم قتل الاطفال والشيوخ والنساء وعدم اقتلاع الاشجار ، لم ينس ان يقول لهم : (وستجدون اقواما حبسوا انفسهم في الصوامع فدعوهوم وما حبسوا انفسهم له) . ومما ورد في كتاب الخليفة عمر بن الخطاب الى سكان بيت المقدس انه : (امطاهم امانا لانفسهم ولكنائسهم وصلبانهم ، لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينقص منها ولا من خيرها ولا من صليبهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم) . وبعد أن فتح العرب بلاد الديلم أو جيلان الواقعة في الجنوب الغربي من بحر الخزر بقيت على وثنياتها ، ولم تعتنق الدين الاسلامي الا في العهد العباسي ، بعد أن قام الحسن بن علي الملقب بالاطروش بين ظهراني القوم ثلاث عشرة سنة بدعوهوم الى الدين الجديد ، ونشر فيهم تعاليمه بالاسلوب الحكيم ، والموعظة الحسنة والمناقشة الحرة (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن « قرآن كريم ») .

فاذا لم يظهر من يتهم المشتبه فيه استدعاء القاضي ويأمر التحقيق معه Inquisitio ، ومن هنا استعمرت تسمية محاكم التفتيش التي انشأتها الكنيسة في القرون الوسطى . وظل الرومان يضطهدون المسيحيين طوال القرون الثلاثة الاولى بعد المسيح . وفي ظل الامبراطورية البيزنطية كانوا يحكمون باعدام المانويين وامثالهم ، وقد قررت مجموعة قوانين جستنيان عقوبة الاعدام في المانويين وغيرهم من المارقين والمرتدين . وفرضت القرون الوسطى في اوروبا عقوبة الاعدام في حق المرتدين والمنشقين والضالين . وكانت القوانين المدنية والقوانين الكنسية في ذلك سواء . وقد امر البابا بمحاربة الاليجنسيين (وهم طائفة دينية منشقة) والقضاء عليهم بتهمة الالحاد ، فهاجمهم النبلاء الاقطاعيون اينما كانوا ، ولا سيما في لانكدودك Languedoc واستولوا على بلدة بيزير Biziers وقتلوا عشرين ألف رجل وامرأة وطفل ، ولم يستثنوا من المجزرة اولئك الذين احتموا بالكنيسة ، ولم يفرقوا بين المنتسبين الى طائفة الاليجنسيين وغير المنتسبين . وكان يدخل في اختصاص محاكم التفتيش محاكمة المسلمين الذين كانوا مسيحيين قبل أن يعتنقوا الاسلام باعتبارهم مرتدين ، فتتضي المحكمة بادانتهم اذا لم يعلنوا عودتهم الى حظيرة الكنيسة ، وتنفلد فيهم عقوبة الاعدام حرقا في الساحة العامة شأنهم شأن غيرهم من المارقين أو الضالين . وقد احرق هنري اسقف استراسبورج ثمانين ضالا في يوم واحد (عام ١٢١٢) لم يكن لمعظمهم من ذنب سوى عدم ايمانهم بالفقران والمطر ، وبقاء رجال الدين بلا زواج وامتلاك رجال الدين املاكا . وقد حارب شارلمان الساكسونيين في الشمال لكرامهم على اعتناق الدين المسيحي . ولم ينته اضطهاد حرية

سيادة الأمة ومع مبدأ حرية الافراد ، لانه ينتقص منهما كليهما . كثيرون من اصحاب المذهب الفردي يرون هذا الرأى . وقد تأثر به الثوار الفرنسيون في بداية امرهم . وحق الاجتماع وتآليف الجمعيات مقرر في الدساتير والقوانين الحديثة ، شأنه في ذلك شأن حقوق الحريات الفردية الاخرى . ويحوى القانون الخاص بالجمعيات القواعد المنظمة لكل ما يتعلق بتأليفها ونشاطها على وجه يحقق رقابة الدولة عليها ، حتى لا تتحرف عن الاهداف التي أنشئت من اجلها .

والاسلام لا يمنع الاجتماعات والجمعيات وانما يدعها مباحة . وطبيعى ان يسلك هذا المسلك ما دام قد اقر حرية الرأى والتعبير عنه كما قدمنا . وببقى للدولة ان تعتمد في ضوء المصلحة العامة الى سن القواعد الخاصة بالاجتماعات وبالجمعيات .

(٧) حق تكوين الأسرة

في هذا الصدد ، تقرر المادة ١٦ من الاعلان العالمى ان (للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج الحق في الزواج وتكوين الأسرة ، دون اى قيد يتعلق بالجنس او الجنسية او الدين ، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وثناء قيامه وعند انحلاله . ولا يبرم عقد الزواج الا برضاء الطرفين الراغبين في الزواج رضاه تاما لا اكراه فيه . والأسرة هي الوحدة الطبيعية الاساسية للمجتمع ، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة) .

ومثل هذه الحقوق تشرعها قوانين الدول في ايمانها مع شيء من القيود على الزواج والطلاق . وتمة واجبات قانونية تقع على كل من الزوجين نحو الآخر ، وعلى الآباء والاولاد ، وفيما عدا ذلك تتمتع الأسرة بحريتها في تنظيم

والاسلام لا يفرض عقوبة دنيوية على المرتد عن الدين . وكل ما في الامر ان المرتد لا يدخل الجنة ، بل تكون له النار في الآخرة اذا استمر ارتداده مدى حياته ومات غير مسلم ، يؤيد ذلك الآية الكريمة (ومن يتردد منكم عن دينه فيمت وهو كافر ، فاولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والآخرة واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون) كما يؤيده مبدأ عدم الاكراه في الدين في النصين المتقدمين .

(٦) حق حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات

تقضى المادة ٢٠ من الاعلان العالمى بان يكون لكل انسان الحق في الاشتراك في الجمعيات والاجتماعات السلمية . ولا يجوز ارغام احد على الانضمام الى جمعية من الجمعيات . وبالاتناد الى هذا الحق يستطيع الافراد ان يجتمعوا في مكان معين للافصاح عن آرائهم ، كما يستطيعون ان يكونوا اكثر تنظيما بتأسيسهم جمعية لها صفة الدوام ، وتخضع لنظام مقرر كالجمعيات الاجتماعية والعلمية ، والنوادي الرياضية والادبية ، والنقابات الصناعية والتجارية والمهنية ، واتحادات العمال ... ومن هذه الجمعيات ما يكون اقليميا محصورا في حدود الدولة ، ومنها ما يكون ذا طابع عالمي لا يقتصر نشاطه على اقليم دولة معينة ، بل يتجاوزه الى اقاليم دول اخرى كالاتحاد الدولي للعمال ، وجمعية الصليب الاحمر ، وجمعية الهلال الاحمر . وتشجع الدول الافراد على تأسيس الجمعيات ، وتمنحها مساعدات مالية احيانا ، لانها بممارستها نشاطات اجتماعية وعلمية ورياضية تسهم في رفع مستوى المجتمع .

وكان **جان چاله روسو** ، مؤلف كتاب العقد الاجتماعي ، يرى ان قيام جماعات اخرى غير الشعب والافراد يتناقض في آن واحد مع مبدأ

دون السن . ويمنع زواج من نذر ان يبقى بلا زواج ، وكذلك زواج من لم يُعمد . وعلى صعيد النظريات ، كان لرجال الدين بوجه عام آراء معادية للمرأة ، فكانوا يرون فيها على حد تعبير كريستوم : « شرا لا بد منه ، واغواء طبيعيا ، وكارثة مرغوبا فيها ، وخطرا منزليا ... » ، وهى التى خسر آدم الجنة بسببها ، وهى « اداة الشيطان الذى يقود بها الرجال الى الجحيم » (٤) .

ومن المبادئ المقررة فى قوانين الكنيسيتين الارثوذكسية والبروتستانتية عدم جواز الطلاق الا فى حالة الزنى ، وعدم جواز الزواج بعد الطلاق ، وذلك اخذا بما ورد فى انجيل متى من قوله : (لا يصح ان يفرق الانسان ما جمعه الله) وقوله (من طلق امراته الا بسبب الزنى يجعلها تزنى) وقوله (من يتزوج مطلقة يزنى) . اما الكنيسة الكاثوليكية فانها تحرم الطلاق الفاصم لعروة الزوجية ، وتكتفى فى حالة الخيانة الزوجية بتفريق الزوجين تفريقا جسديا ، مع بقاء الرابطة الزوجية قائمة ، فهى ترى ان منع تفريق ما جمعه الله هو منع مطلق . وللتخلص من وطأة امثال هذه القيود تدخل المشرع المدنى فى معظم الدول التى يدين اهلها بالدين المسيحى فوضع قواعد نظم بمقتضاها الزواج والطلاق والنفقة والميراث ، وغير ذلك مما يتعلق بالاحوال الشخصية تنظيما مدنيا ، فاصبح الطلاق مسوحا به وكذلك الزواج بعد الطلاق . وتتولى المحاكم المدنية الفصل فى المنازعات المتعلقة بهذه الامور .

ويدعو الاسلام الى تكوين الاسرة عن طريق الزواج ، ويعتبر الحياة الزوجية حياة مودة

امورها . وتشمل هذه الحرية شؤون الارث عند كثير من الدول .

وكانت دولة مدينة اثينة الديموقراطية لا تعترف للمرأة بالحقوق . اما دولة مدينة رومة فكانت تضع المرأة مدى حياتها تحت ولاية رجل هو ابوها او اخوها او زوجها او ابنها ، فلا تستطيع ان تتصرف بمالها الا بموافقة ، كما ان الزوجة فى رومة كانت احسن حالا فى بيت زوجها من زميلتها اليونانية القابعة فى جناح الحريم ، فهى تأكل مع زوجها جنباً الى جنب وان كانت تجلس اثناء الطعام منتصبة بينما يكون الزوج المحترم متكئا . وفى عهد الامبراطورية الرومانية رفع قيد الولاية عن المرأة التى تجاوزت الخامسة والعشرين .

وفى غضون القرون الوسطى كان كل من القانونيين المدني والكنسي يحيز ضرب الزوجة . وكان يحق للزوج ان ينتفع بكل ما للزوجة من متاع . وقد اوجب القانون الكنسي على الزوجة طاعة زوجها ، لان الله خلق الرجل فى صورته الا المرأة ، ويجب ان تبلغ الطاعة درجة تصبح معها الزوجة اقرب الى الخادمة . وعلى الابناء ان يحبوا آباءهم اكثر مما يحبون امهاتهم . وكانت الكنيسة تمنع احيانا بزواج من لم يبلغوا سن الزواج بقصد حماية الملكية ، فقد تزوجت جراسى صليبي Grace de Saleby وهى فى الرابعة من عمرها بأحد النبلاء من أجل حماية ضيعتها ، فلما مات تزوجت من نبيل آخر وهى فى السادسة ، فمات هذا أيضا فتزوجت زوجها الثالث فى الثالثة عشرة من عمرها . وكان من الممكن انهاء الرابطة الزوجية فى كل وقت قبل سن الزواج ، فعادة وجوب استمرار رابطة الزواج لا تنطبق على من هم

الدولة للأسرة ما يقوم بأود العيش وضرورات الحياة، فكل «محروم» حق فيما تجمعه الدولة من الناس من أموال، وللدولة أن تجمع ما يفي بحاجة المجتمع كما قدمنا عند الكلام على حق التملك في الاسلام .

(أ) حق التقاضي المتكافئ المتبادل

في هذا الشأن نقضي المادة ١٠ من الاعلان العالمي بأن يكون « لكل انسان الحق ، على قدم المساواة ، في أن تنتظر قضيته امام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا سواء كان ذلك للفصل في حقوقه والتزاماته ، ام في الاتهامات الجنائية الموجهة اليه » .

ولا يكون هناك مساواة اذا لم تكن المحاكم واحدة للجميع ومفتوحة الابواب امام الجميع . والقضاء لا يكون مستقلا اذا استطاعت جهات الدولة الاخرى ان تتدخل في عمله او ان تُلغى احكامه . وبفضل علانية المحاكمة يتيسر للرأي العام ان يمارس رقابته على نزاهة الاحكام وعدالتها .

وفي الماضي ، كان الحكام يزجون بكثير من الناس في السجن من غير تقديمهم الى المحاكمة . وكرد فعل لهذا التصرف قضت وثيقة العهد الاعظم Magna Carta في انكلترا بعدم اطالة حبس الشخص بلا محاكمة ، وبعدم نزع الملك او النفي او الايذاء الا بمحاكمة ، كما راحت الشورى الفرنسية تقوض اركان الباستيل . وشهد الماضي محاكم خاصة بالنبلاء ورجال الدين ، ومحاكم استثنائية لنظر جرائم معينة ، وعقوبات تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها الشخص المحكوم بادائه . وفي دولة مدنية ائنة كان القضاء جميعهم ينتخبون من بين أفراد الشعب ، فكانوا في كثير من الحالات يتأثرون ببلاغة

ورحمة وطمأنينة (ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة « قرآن كريم ») . ولا يمنع الاسلام الزواج بين البيض والملونين ، ولا بين الاجناس والجنسيات المختلفة . ولكل من الزوجين حقوق وواجبات متساوية (ولهن مثل الذي عليهم بالمعروف « قرآن كريم ») . وتتصرف الزوجة بما لها دون تدخل الزوج ، لان الزواج لا ينتقص شيئا من حقوق المرأة المساوية لحقوق الرجل . ولا يستطيع الزوج ان ينتفع بشيء من مال زوجته الا اذا رضيت بذلك (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا « قرآن كريم ») . ولا انعقد زواج بغير رضاء المرأة . ويحق للزوج ان يطلق زوجته، ولكن الطلاق بفيض الى الله (ان ابغض الحلال الى الله الطلاق « حديث شريف ») فلا ينبغي اللجوء اليه الا عند الضرورة القصوى . كما ان للزوجة ان تطلق نفسها اذا اشترط عقد الزواج ان تكون مصمتها في يدها ، فاذا خلا العقد من هذا الشرط فلها ان تحصل على « الخلع » من عصمة الزوج لقاء تنازلها عن مهرها المؤجل او جزء منه او دفعها بعض المال . وللزوجة ايضا ان تلجأ الى القاضي ليطلقها على زوجها بعد ثبوت وقوع الضرر عليها من الزوج . وكثيرا ما يعين القاضي حكما من اهلها وحكما من اهل الزوج ، فاذا لم يستطيعا الاصلاح بين الزوجين فترق القاضي بينهما واتحلت الرابطة الزوجية (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما « قرآن كريم ») .

والاسلام يوجب على الدولة ان تولي الاسرة عنايتها فتحمي مسكنها وسعمتها (البندب من الحرية الشخصية) وتقيها العوز والحرمان بتوفير العمل والكسب لعائلها ، فان لم يكن لها عائل او كان لها عائل لم يتيسر لعمل آتي قدمت

والاعمال الادارية المشوبة بعدم المشروعية عندما يتظلم منها الافراد الى القضاء (العادى او الادارى) ، او بالامتناع عن تطبيق قانون من القوانين لعدم دستوريته .

واذا اعطنا النظر في المبادئ التي شرعها الاسلام في شأن القضاء نجد :

ان علانية المحاكمة هي الاصل ، فقد كان الرسول عليه السلام وخلفاؤه يعقدون مجلس القضاء في المسجد او في مكان عام . ولكل واحد من الناس ان يشهد مجلس القضاء . ولا يجوز الخروج على هذا المبدأ الا استثناء لضرورة يقدرها القاضى . والناس سواسية امام القضاء مسلمين وغير مسلمين (انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس » قرآن كريم ») ، فهم يتمتعون جميعا بحق التقاضى امام قضاء واحد ، ووفقا لقواعد قانونية واحدة ، وذلك فيما عدا ما يتعلق بالشؤون الدينية لغير المسلمين ، فلا يحكم القضاء بما يتعارض مع القواعد التي تقرها لهم شرائعها ، ويسمى الذين يتمتعون برعوية (جنسية) الدولة من غير المسلمين بالدميين او المعاهدين (ومن ظلم معاهدا او انتقصه حقه او كلفه فوق طاقته او اخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانا خصمه يوم القيامة » حديث شريف ») . ومما جاء في رسالة عمر بن الخطاب الى القاضى ابي موسى الاشعري قوله (آس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك) اى ساو بينهم ، والمساواة امام القضاء تشمل الناس جميعا بما فيهم ذوى المناصب الحكومية . وكان ينظر في التظلمات ضد عناصر السلطة الحاكمة ، وفي تظلمات الموظفين ضد رؤسائهم ، صاحب المظالم . وهو يمارس سلطة قضائية فيسمع الدعاوى ويفصل فيها . والخليفة هو صاحب المظالم بحكم ولايته العامة . ولكنه كثيرا ما كان يعهد بهذه المهمة

للمحامين - وهم ارقى منهم ثقافة - اكثر من تأثرهم بمقاييس العدالة الصحيحة . وكانت طريقتا المحاكمة بالتحكيم الالهى وبالبارزة تجمعان بين السخف والجور خلال القرون الوسطى وما بعدها .

وفي ايماننا ، اصبح تقاضي الجميع امام محاكم واحدة ، وعلانية المحاكمات ، واستقلال القضاء من المبادئ التي تقرها دساتير الدول وقوانينها . ويمكن اجراء المحاكمة سرا اذا قررت المحكمة ذلك لاسباب تتعلق بالنظام العام كالمحافظة على سمعة الاسرة في جرائم الاعراض ، او على امن الدولة في جرائم افشاء اسرار الدولة . وفي معظم الدول يتجلى استقلال القضاء لا في مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فحسب ، بل ايضا في النظام القضائي نفسه ، الذي يضع على رأس القضاء مجلسا اعلى يختص بنظر كل ما يتعلق بشؤون القضاة من مناصب وترقية ونقل وفصل الخ . ويكون جميع اعضاء هذا المجلس او غالبيتهم من بين القضاة انفسهم . وكثير من الدول الاشتراكية يجعل اختيار القضاة ذا طابع اكثر شعبية . والدول التي تأخذ بنظام المحلفين تختارهم من الشعب ، وتجرى المحاكمة التي يديرها القضاة القانونيون امامهم ، وعلى قناعتهم تتوقف الادانة او اعلان البراءة . وبعض الدول يشترط ان تكون الادانة حصيلة القناعة المشتركة للمحلفين والقضاة معا .

والقضاء اقوى ضمانا لحماية الحقوق والحريات الفردية . فهو يحميها من الافراد بتطبيقه قانون الجزاء تارة عند وجود جرم جزائي ، والقانونون المدني تارة اخرى في المنازعات المدنية الصرف . وفي كثير من الدول يحمى القضاء الحقوق والحريات من عناصر السلطة الحاكمة نفسها ، سواء بالغاء القرارات

(٩) حق المساواة

ان للإنسان حق المساواة بينه وبين أى انسان آخر سواء (١) في الكرامة والإخاء ، كما جاء في الإعلان العالمي الذى قرر ان الناس جميعا يولدون أحرارا متساوون في الكرامة ... وعليهم ان يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء (المادة الاولى) ، (ب) او أمام القانون كما تقضى بذلك المادتان ٣ و ٧ من الإعلان ، اللتان افصحتا من أن الناس كلهم سواسية أمام القانون ، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة من دون أية تفرقة ، كما لهم الحق في حماية متساوية ضد أى تمييز يخل بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ..

مجتمعات سياسية بنعم فيها الأفراد بكرامتهم ، ويرفرف عليهم الإخاء ويسود بينهم التعامل بمقتضى المبادئ المقررة في الإعلان العالمي دون أي تمييز في الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الاصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر ، ولا أية تفرقة بين النساء والرجال ... فلا استرقاق ، ولا أقتان أرض ، ولا اقطاع ، ولا امتيازات طبقية للنبل ورجال الدين ، ولا انتقاص من حقوق المرأة كما كانت الحال في الماضي ، وانما مساواة بين الناس كلهم أمام القانون في الحقوق والواجبات ، كالمساواة أمام القضاء حيث تكون المحاكم واحدة للجميع والقانون واحدا للجميع ، والمساواة في شغل الوظائف العامة لمن يكون مؤهلا لها علما ومقدرة ، مع تكافؤ الفرص لجميع من تتوفر فيهم شروط الوظيفة العامة ، والمساواة في الاستفادة من المرافق العامة ، والمساواة في الضرائب ، فلا يعفى منها أحد كما كانت الحال في فرنسا قبل الثورة بالنسبة الى طبقتي النبلاء والاكليروس (رجال الدين) ، والمساواة في الخدمة العسكرية .

الى الوزراء والولاة (العمال) والقضاة . ويعين القضاء الخليفة في العاصمة والولاة في الاقاليم وكان اختصاص القضاء مقيدا في المواد الجزائية ، وما يخرج عن نطاق التقييد يفصل فيه الخليفة وعامله . وفي عهد هارون الرشيد انشئ منصب قاضي القضاء ، فأصبح هذا القاضى مفوضا اليه امر القضاء يعينهم ويعزلهم ويراقبهم وينقض احكامهم عند الاقتضاء . ويدخل في اختصاص القضاء أعمال السيادة التي تمنع الحاكم في ايمان من سماعها . ومن ذلك ان اهل سمرقند شكوا الى الخليفة عمر بن عبد العزيز من ان قتيبة بن مسلم استولى على بلدهم غدرا ، فأحال الخليفة القضية الى القاضى ليفصل فيها ، فقضى بخروج قتيبة وجنده من سمرقند الى حيث كانوا يعسكرون خارج المدينة قبل فتحها . وامام هذا العدل الرائع رضي السمرقنديون بانتسابهم الى الدولة بلا حرب . وبمقتضى مبدأ المساواة يمكن لكل فرد أن يخاضم الخليفة نفسه أمام القضاء ، فليس الخليفة ، في نظر الاسلام ، سوى فرد كسائر الأفراد يحاكم ويحكم عليه كغيره سواء بسواء .

والاسلام يأمر بالعدل ويعتبره امانة في عنق القاضى يجب أن تؤدي الى أصحابها (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل « قرآن كريم ») .

واذا كان التنظيم القضائي في الدول التي يدين معظم أهلها بالاسلام قد اتخذ في العصر الحديث شكلا غير شكله الماضي ، شأنه في ذلك شأن التنظيمات الأخرى في الدولة ، فان الامر الجوهري ان يظل أساس كل تنظيم هو « العدل العام » . وكل تطوير للشكل لا يتعدى هذا الإطار يتفق ومصالح المجتمع وسائر تقدم الحضارة ويعبر تعبيرا صحيحا عن مفاهيم الاسلام .

(١) الحق في العمل

ان هذا الحق يقرره الاعلان العالمي لكل فرد . فله الحق في اختيار عمله بحرية بشروط عادلة مرضية ، كما له حق الحماية من البطالة . ولكل فرد الحق في أجر متساو مع غيره عن عمل متساو . وله الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولاسرتة عيشا يليق بكرامته كاتسان ، تضاف اليه عند اللزوم وسائل أخرى الحماية الاجتماعية . ولكل فرد الحق في تأسيس النقابات او الانضمام اليها حماية لمصالحه (المادة ٢٣) . ولكل فرد الحق في الراحة وفي اوقات الفراغ ، ولا سيما في تحديد معقوف لساعات العمل وفي عطلات دورية باجر (المادة ٢٤) . وتعتبر حرية العمل من متمعات الحرية الشخصية .

وقد سبق الكلام على حق تأليف النقابات .

وليست حرية العمل مطلقة ، فالدولة تتدخل لمصلحة الاقتصاد العام حماية « للمستهلكين » او تشجيعا للتصدير ، كما تتدخل لحماية حقوق العمال فتسنّ قوانين خاصة بالعمل تنظم بها العلاقة بين العامل والقائمين على ادارة العمل على وجه يمنع استغلال العمال ، وينسجم مع قواعد القانون الدولي المتعلقة بالعمل . ومن ذلك تحديد الأجور ، وساعات العمل والتعويض ، وشروط عقد العمل ، ومنع تشغيل الصغار ، ومنع تشغيل النساء في بعض الاعمال المرهقة . والديموقراطية التقليدية تقر للعمال حق الاضراب بخلاف الديموقراطية الاشتراكية ، التي لا تسمح لهم به لان الفاية منه الدفاع عن مصالحهم حيال ارباب رؤوس الاموال المستغلين وهم غير موجودين في النظام الاشتراكي .

والاسلام يقرر حق حرية العمل (هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا في مناكها وكلوا

وتحرص الدول الديموقراطية اليوم (التقليدية منها والاشتراكية) على اقامة المساواة بين الافراد امام القانون . وجميعها تسعى الى الحد من الفوارق المادية بين الافراد ، اما بفرض الضرائب التصاعدية والاكثار من الخدمات العامة المجانية كما تفعل الديموقراطيات التقليدية ، واما بتقليص حق التملك الفردي بالاضافة الى الخدمات العامة المجانية كما تفعل الديموقراطيات الاشتراكية .

والاسلام يكرم الانسان (ولقد كرّمنا بني آدم « قرآن كريم ») ، ويقرر ان الناس من نفس واحدة (يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة « قرآن كريم ») بلا تمييز بينهم (ايها الناس .. كلکم لادم وادم من تراب ، لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لاحمر على ابيض ولا لابيض على احمر الا بالتقوى « حديث شريف : من خطبة الوداع ») ، فهم جميعا سواسية (الناس سواسية كأسنان المشط « حديث شريف ») .

ويساوى الاسلام بين الناس كلهم امام القانون مع احترام الشؤون الدينية لغير المسلمين كما سبق ان اوضحنا . والمساواة تشمل الرجال والنساء ، فهن شقيقات الرجال (انما النساء شقائق الرجال « حديث شريف ») يتمتعن مثلهم بالحقوق المدنية والسياسية ، وكلا الرجل والمرأة يصلحان للولاية (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر « قرآن كريم ») .

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ويدخل في مفهوم هذه الحقوق الحق في العمل ، وفي التأمين الاجتماعي ، وفي التعليم .

من رزقه « قرآن كريم ») . ويحث على الانتشار في الأرض ابتغاء العمل والكسب (فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله « قرآن كريم ») . وكان العلماء في الإسلام يعيشون من كسب أيديهم ولا يقبلون عطاء من الدولة ولا من الأفراد . وقد عمل الرسول عليه السلام لكسب قوته وكذلك عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وغيرهم .

(٢) الحق في التعلم

يقضي الإعلان العالمي ان يكون لكل انسان الحق في التعلم ، وان يكون التعلم مجانيا في مراحلہ الأولى الأساسية على الأقل ، وان يكون التعلم الأولي الزاميا ، وان يعمم التعلم الفني والمهني ، وان ييسر القبول في التعليم العالي على أساس المساواة والكفاية . ويجب ان تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان ، وتعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب ، والجماعات العنصرية او الدينية ، والى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام . ويجب ان يكون للآباء الحق الاول في اختيار نوع تربية اولادهم . ولكل فرد حق الاشتراك الحر في حياة المجتمع الثقافي ، وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والانتفاع بنتائجه (المادة ٢٦ الفقرة الأولى من المادة ٢٧) .

والاسلام يولي العلم بالغ الاهتمام . فليس غير المتعلم كالتعلم (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون « قرآن كريم ») . والله يقسم بالعلم (ن والقلم وما يسطرون) - قرآن كريم ، ويقرره بالايامن من حيث انهما يرفعان الانسان درجات (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين آتوا العلم درجات « قرآن كريم ») . وكانوا يطلعون سراح الاسير اذا علم عددا من

الأفراد القراءة والكتابة . ويعتبر الاسلام العلم فريضة على كل من الرجل والمرأة على السواء (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة « حديث شريف ») . وقد عرف التاريخ نساء عالمات كن أساتذة للرجال ، كالسيدة نفيسة بنت الحسين بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب التي أقامت في مصر ، وكان لها مجلس علم كان الامام الشافعي من جملة من حضروه . ومن بين من يعظمهم أبو حيان أساتذة له مؤسنة الأيوبية بنت الملك العادل أخي صلاح الدين الأيوبي ، وزينب بنت عبد اللطيف البغدادي ، وشامية التيمية . وقد سمع ابن خلكان على شهادة الكاتبة وكانت من العلم والأدب في القمة .

(٣) حق الضمان الاجتماعي

وللفرد الحق في ان يتمتع بضمان اجتماعي به يوفر المجتمع له ولاسره مستوى محترما من الحياة من حيث الغذاء والكساء والخدمات الصحية والثقافية وغيرها ، وبقية غائلة العوز والحاجة في حال البطالة او المرض او العجز او الشيخوخة . كما يضمن المجتمع للأمومة والطفولة رعاية خاصة . وثاني المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان على تفصيل ذلك بقولها ان (لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولاسره . ويشمل ذلك الغذاء والملبس والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والتراحم والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن ارادته . وللأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين ، ونعم الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء اكانت ولادتهم ناشئة عن رباط زوجي ، أم كانت بطريقة غير شرعية .

يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون
عن المنكر « قرآن كريم ») ، وعدم استئثار
فريق منهم بالاموال يتداولونها دون سواهم
(كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم « قرآن
كريم ») ، - نقول ان الاسلام اذ يقرر ذلك
كله ، فانما يضع الأساس لضمان اجتماعي
تتولى السلطة الحاكمة في الدولة سن النصوص
التفصيلية المنظمة له حسبما تقتضي بذلك ظروف
البلاد ومصالحها العامة .

والاسلام اذ يقرر ان للمحرور حقاً في اموال
الآخرين (والدين في اموالهم حق معلوم للسائل
والمحرور « قرآن كريم ») وان الناس
مستخلفون فيما يملكون من مال (وانفقوا مما
جعلكم مستخلفين فيه « قرآن كريم ») ، وانهم
مأمورون بالتعاون على البر (وتعاونوا على البر
والتقوى « قرآن كريم ») ، وبالعدل والاحسان
(ان الله يامر بالعدل والاحسان « قرآن كريم »)
وبالدعوة الى الخير والمعروف (ولتكن منكم امة

★ ★ ★

بعض المراجع :**القرآن الكريم**

- محمد شلتوت : ١ (الإسلام عقيدة وشريعة ٢) من توجيهات الإسلام .
 ول ديورانت : قصة الحضارة (ترجم بإشراف الادارة الثقافية في جامعة الدول العربية) .
 سينوبوس : تاريخ المصور الوسطى ترجمة محمد كرد علي .
 ريموند كارفيلد كيتل : العلوم السياسية ترجمة فاضل زكي محمد .
 محمد يوسف موسى : نظام الحكم في الإسلام .
 محمد سلام مذكور : القضاء في الإسلام .
 مصطفى كامل : المواثيق والعقود الدولية .

* * *

الإبصار

بعض آلياته العضوية والنفسية

عمر محمد جبرين *

عنها . وبعض النباتات يتبع ضوء الشمس بازهاره كما تتابع لاقطات موجات الراديو الكواكب السيارة في مداراتها .

والحيوانات على اختلاف درجات تطورها تستفيد من الضوء في عملياتها الحيوية (الميتابولزمية) . ولكن اروع استغلال للضوء في الحياة الحيوانية هو استخدامه واسطة للإبصار يثبتها وتحليل عناصر تلك البيئة الى

اول خصائص الحياة تحسس الضوء . فجميع الكائنات الحية بما فيها النباتات تتأثر بالضوء وتستجيب له بطريقة أو بأخرى . كما ان جميع الكائنات الحية بما فيها النباتات لها اجهزة بيولوجية - كيميائية في ذاتها تقوم على امتصاص الضوء من الفضاء المحيط بها وتحليله والاستفادة منه بشكل أو بآخر . والنباتات جميعها تتبع مصادر الضوء اذا هو حجب

* الدكتور عمر جبرين ، استاذ مساعد في كلية التربية - قسم علم النفس - بالجامعة الاردنية ، له عديد من الابحاث والدراسات في مواضيع نفسية وتربوية مختلفة .

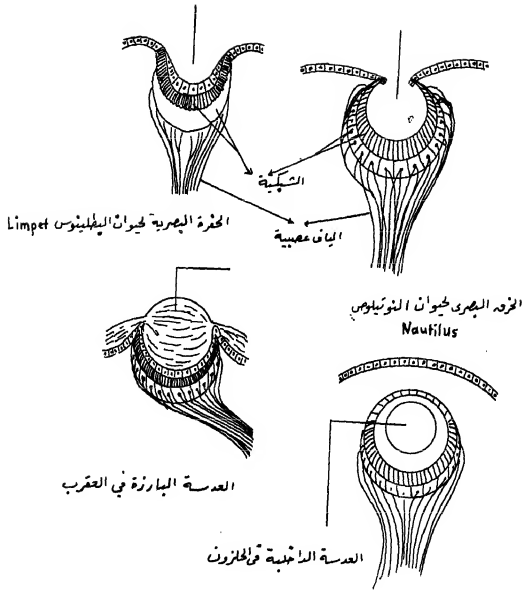
اشكال وظلال والوان وإبعاد بأجهزة حسية بلغت في بعضها حد الإعجاز في التطور .

ولم يكن بالامكان حتى عهد قريب معرفة العمليات الأساسية للإبصار ، واعتقد الكثيرون بأنها عملية تشبه عمل آلة التصوير الاعتيادية ، وكان اعتقادهم مبنياً على أساس الملاحظة الشكلية بين العين وبين آلة التصوير . ولكن البحوث الأخيرة في الإبصار اظهرت ان العين كما نالفها ليست الواسطة الوحيدة لتحسس الضوء . وعيون الحيوانات - وبعضها ليست لها عيون بالمرّة - تتباين شكلاً وعملاً حسب تباين حاجاتها الإبصارية . كما ان كثيراً من العيون ليس له عدسة تجمع الضوء ، بل يكفي بثقب صغير يقوم مقامها . والبعض منها له آلاف العيون لكل واحدة منها عدسته . وبعضها ليس له عيون بالمرّة ومع ذلك فهو يتأثر بالضوء ويستجيب له ، أما الصفة الوحيدة التي تجمع بين مختلف أجهزة حس الضوء المذكورة فهي انها تمكن الكائن الحي ان يتحسس بيئته بما فيها من عناصر تختلف في الشكل والملمس واللون والحركة واللعمان ودرجة الحرارة وغير ذلك من خصائص وهو بعيد عنها . فباستطاعة الكائن الحي (وعلى الاخص الراقي منه) ان يميز بين ما هو مألوف وما هو خطر ، وبين ما هو شيء يؤكل وما هو شيء لا يؤكل ، وبين ما هو ساكن وما هو متحرك . وفوق ذلك كله يستطيع بواسطة جهازه الإبصاري ان يقرر ساعة نشاطه من ساعة ركونه الى النوم والراحة . ويقوم بكل ذلك وهو قابع في مكانه يرقبها ، وقد تفصله عن تلك العناصر وغيرها مسافات تكبر أو تصغر ، ولكنها تسمح له باتخاذ قراراته ازماءها .

ولا احد يدري بالضبط كيف نشأت الحياة المبصرة او كيف انتهت الى هذا التباين في

القدرة ، وكل ما يعتقده العلماء لا يتعدى درجة الحدس والتخمين . فحتى مخلفات الحياة الأولى ، قبل ملايين السنين ، لم تختلف عن الحياة المبصرة في يومنا الحاضر . ونحن نعرف بالتأكيد اليوم ان هناك كائنات حية تبصر ولا عيون لها . خذ مثلاً دودة الأرض التي تنتشر في الحقول . انها تستجيب للضوء بفعل خلايا حسية خاصة منتشرة على مساحة كبيرة في جلدها . وحتى الحيوانات احادية الخلية كالاميبا تحسس الضوء وتستجيب له . وحيوان الخلد الذي يقضي عمره تحت سطح الأرض في اتفاق يحفرها في كل اتجاه ليست له سوى عيتين صغيرتين جداً حتى انها لا تعتبران عيتين احياناً ، ومع ذلك فلا غنى للخلد عن الإبصار في ظلمة انفاقه . كما ان أجهزة الإبصار لبعض الحيوانات الدنيئة لا تتعدى كونها تجمعات من الخلايا الحسية المتخصصة تراكت في تجويف بسيط في رأس الحيوان وليس لها من شكل العيون شيء : انظر الشكل (١) . وبعض العيون لم تزد عن كونها خرقاً صغيراً يسمح للضوء بالعبور منه . ومع ذلك تتكون فيها اطيايف ومرئيات . ويبدو انه مع الوقت (حسب ما تدعيه نظريات التطور) ولكي لا تطلق الاجسام القريبة المتطابرة في الهواء منافذ الضوء البدائية تلك تطورت بعض خلايا الجلد الاخرى لتكون غلافاً شفافاً فوق المنفذ يسمح ببقائه صالحاً للعمل .

واعجب من كل ذلك عيون الحشرات ذات الأرجل الست ، كالجنبد والجراد وحشرات اخرى كالنحل والفراش واليعسوب وغيرها كثير . هذه الحيوانات لم تكتف بزوج من العيون شأن بقية الحيوانات ، بل انها جميعاً تمتلك عيوناً مركبة يبلغ عددها في حشرة اليعسوب بالذات حوالي ثلاثين الف عين مجمعة في جهاز إبصاري واحد نسميه تجاوزاً



الشكل ١

نشاهد هنا مجموعة من أجهزة الابصار المختلفة لارب حيوانات مختلفة . والاختلاف في الشكل والتركيب بينهما تبين الوظيفية ثابتة (المرجع ١) .

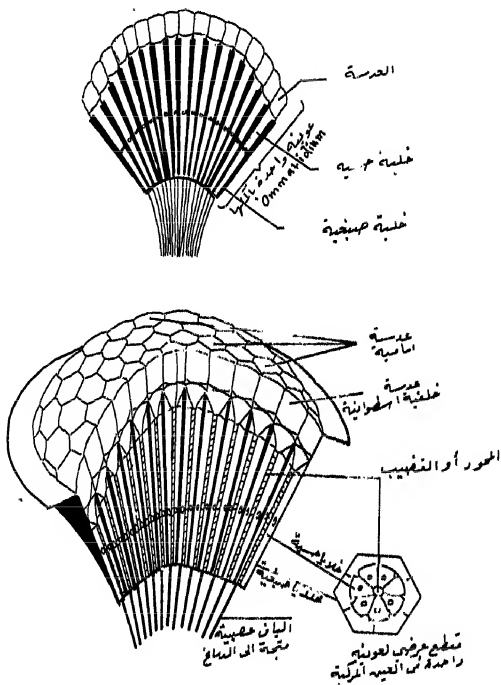
ان جميع الحشرات تدرك ابصار الالوان ، ان جزئيا ام كليا ، وربما فاقت بعض العيون المركبة عين الانسان في ذلك (٥ ، ٧) .

مما تقدم يتضح لنا ان الابصار عملية تأخذ اشكالا متعددة غير الشكل التقليدي الذي نعتقد به، وان ابصار الاشكال والظلال والالوان والحركة هي خصائص بعض العيون وليس كل العيون . فهناك الكثير من عيون الحيوانات لا ترى الالوان الا ظلالا سوداء وبياض ، من ذلك عيون القطط باشكلها بما فيها الاسود والنمور ، وهناك العيون التي لا تدرك الجسم الا اذا تحرك بشكل معين كما هي عيون الضفادع . وبعض الحيوانات تتميز ببصر حاد يفوق مرات ومرات عين الانسان كما هي الحال في عيون الصقر . ناهيك عن تلك العيون التي ترى الاشعة فوق البنفسجية كما نرى نحن ضوء النهار مثل عيون النمل . وخلاصة القول ان عيوننا ليست افضل العيون للابصار كما انها ليست من العيون المعقدة التركيب رغم ان دماغ الانسان اعقد تركيب بيولوجي في الطبيعة كلها . ويبدو ان رقى دماغ الانسان هو التعميؤ المنطقي لما تميز به من ضعف في حواسه . اذ ان الحواس المعقدة تمتعنى مع الادمغة البسيطة غير المتطورة (١) .

عين الانسان :

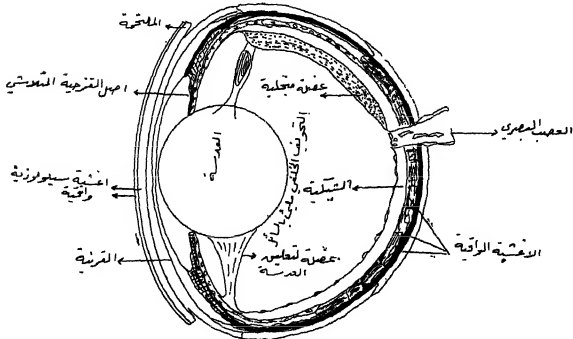
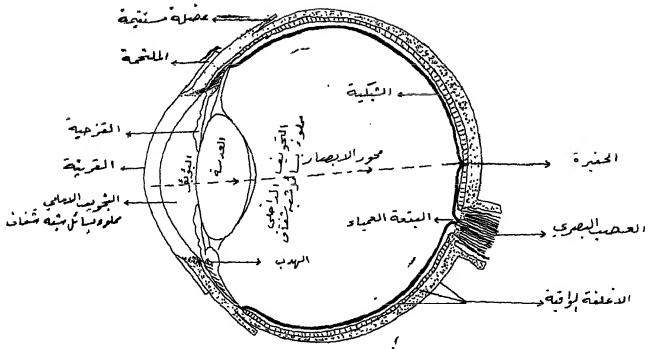
شكل عين الانسان كروي تقريبا يبلغ قطرها في المعدل العام حوالي الانش . وكل جزء فيها يعتبر تركيبا فسيولوجيا خاصا ذا وظائف خاصة فيما يتعلق بعمل العين الكلي . ومع ان عين الانسان ليست معقدة التركيب بالمقارنة مع عيون بعض الحيوانات الاخرى ، الا انها اداة ابصارية ممتازة . وتشريح العين يعرفنا على الاجزاء التالية (انظر الشكل ٣) .

بعين العيسوب (٣) . فماذا يرى العيسوب بعينه الكثيرة ؟ هل تراه يرى ثلاثين الف طيف لجسم واحد ؟ ام ان كل عين من عيون الكثيرة ترى طيفا مستقلا لجسم مرئي مستقل ؟ : انظر الشكل (٢) . الحقيقة ان كل عين ترسل اشارة حسية بوجود ضوء ما ساقط عليها عموديا . ومجموع الاشارات من العيون المتأثرة بالضوء يمثل طيف الجسم المرئي (١ ، ٢) وفي كل عوينه (وتسمى عادة اماتيديوم) توجد عدسة امامية تعقبها عدسة اسطوانية اخرى يعبر منها الضوء الى الاجزاء الحساسة ، وهذه عادة تتكون من مجموعة من الخلايا الحاسة يختلف عددها من حيوان لآخر ، وترى متراسة عموديا حول محور يتوسطها (انظر الشكل ٢) ويخرج من نهاية كل خلية منها عصب ينقل النبضات الحسية . وقد تعمل عوينة بفردا كما تعمل العوينات مجتمعة ، ويعتمد ذلك عادة على حجم وكية الضوء التي تتعرض لها الحشرة . (٥) ولقد تأكد بالبحث مؤخرا (٣ ، ٤ ، ٦) ان العين المركبة تعتبر ارقى جهاز ابصارى لتتبع الحركة . كما انها جهاز دقيق لتمييز الحركات المتتالية ذات التردد العالي ، ولا مقارنة هنا بينها وبين عين الانسان التي تعتبر ضعيفة جدا في ادراك الحركة فالحوادث التي يقل تتابعها زمنيا عن ١٣ جزء من الثانية تستحيل على عيوننا ان تدركها ولذلك كانت أعلى سرعة يمكن ان يعرض فيها فلم سينمائي لا يزيد عن ٢٤ صورة في الثانية الواحدة ، فاذا زادت سرعة عرض القلم استحال علينا ان نتابع القلم . ولو قدر لحشرة مثل النحلة ان تشاهد عرضا سينمائيا لوجب ان تعرض عليها (٣٥٠) صورة في الثانية الواحدة لتحس النحلة بحركة طبيعية شيقة لاحداث القلم (٥) . هذا بالاضافة الى



الشكل ٢

نشاهد مثل هذه العيون المركبة في مجموعة كبيرة من الحشرات مثل النحل والجندي
والدباب وغيرها (الرجع ٢) .



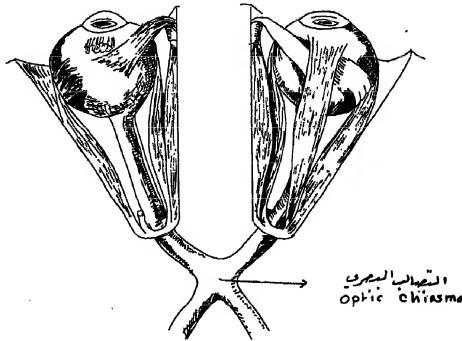
الشكل ٢

مقارنة بين عين الإنسان وعين السمكة يمثل الوسط البصري في تطور العين
(المرجع ٢) .

اللازم لاجراء عملية التبديل هذه بحوالي اربع ساعات في كل مرة . ويحدث احيانا ان يرى المرء بقعا عابرة مضيئة او معتمة في عينه سببها وجود اجسام غير شفافة اثناء عملية التبديل فيسقط ظلها على الشبكية بفعل الضوء الساقط على العين .

العضلات الضابطة : وكل عين من معنى الانسان محكومة بست عضلات تضبطها من الخارج في الوضع المناسب اثناء حركتها في محجرها . وهذه العضلات تمكن العين من تتبع الاجسام المتحركة وتوجيهها نحو الجسم المراد ابصاره . وتعمل عينا الانسان معا ، فهما تتجهان او تنحرفان او تدوران دائما بنفس النمط (انظر الشكل ٤) والى جانب هذه العضلات يوجد في العين ذاتها عضلات اخرى ، فالحدقة

القرنية : وهي غشاء شفاف خال من شرايين الدم يقع في مقدمة العين وتأخذ شكلا محدبا . وبالرغم من خلو القرنية من شرايين الدم المقلدية الا انها تنفذى على السائل شبه المائي المحصور في تجويف العين الامامي كما في الشكل . ولهذا السبب اعتبرت القرنية مختلفة عن باقي اجزاء الجسم ، اذ يمكن هذا الوضع العضوى الفريد لها من ترقيعها حينما تصاب باى مرض يضعف شفافيتهما . وقد ثبت طبيا ان الجسم لا يرفضها كما يحدث عند زراعة الاعضاء الاخرى كالقلب والرئة . ولا يشبه القرنية في هذه الخاصية سوى جهاز كورتي في الاذن . اما السائل المقلدى للقرنية فدائم التغير من طريق الافراز والامتصاص يشبه في ذلك عملية تبديل ماء حوض السباحة . وقد قدر العلماء الزمن



الشكل ٤

ومجموع العينين الطبيعي والعضلات الست ايضا يلحق لكل منهما (المبرمج)

الموقع . فحينما ننظر الى جسم قريب يرداد تحذب العدسة وبذلك تساعد القرنية على زيادة كسر الضوء ، وبالعكس حينما ننظر الى جسم بعيد فان شكل العدسة يتفطح (انظر الشكل ٥) . وعملية التكيف البصرى هذه تتم تلقائيا . فالعدسة معلقة بفشاء عضلى يطوقها ويقيها في حالة توتر . وغند تكيف العين للمنظر القريب يقل التوتر في الغشاء فتتكور العدسة ويزداد تحدبها ، وعند التكيف انظر البعيد يزداد التوتر في الغشاء مما يزيد في شد العدسة وبذلك تتفطح .

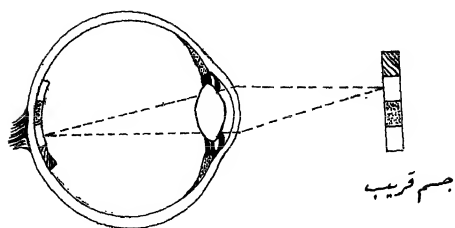
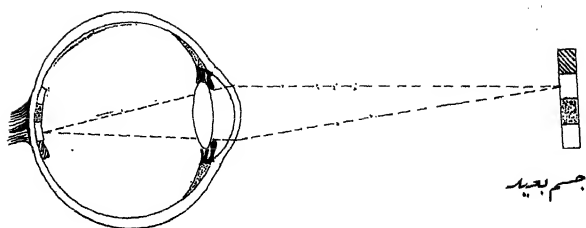
اما تركيب العدسة العضوى فينشأ منذ المراحل الاولى للنمو الجنيني . اذ يبدأ تكوينها من المركز وتضاف الخلايا اليه باستمرار طوال العمر مما يجعل العدسة هي الجسم الوحيد في العين الدائم النمو (١) . والواقع ان خلايا العدسة تشكل رقائق تلبس واحدها الاخرى كما هو الحال في رقائق البصلة العادية . وبكل طبقة من تلك الرقائق قوة خاصة على كسر الضوء . ومع مرور الوقت (حوالي منتصف العمر) تضعف خلايا الرقائق المركزية وهذا طبيعي لكونها اقدم خلايا العدسة تكوينا . ومع الضعف هذا يقل وصول الغذاء والاكسجين اليها وبالتالي تموت . ومعنى ذلك انها لا تصبح قادرة على تمرير الضوء . واهم من ذلك كله ان العدسة كلها تفقد مرونتها على التقير مع الاجسام والابعاد المختلفة مما يسبب عجزا ملحوظا في قوة الابصار عند المسنين .

القرحية : القرحية فيها صبغيات لونية ، ولذلك كان لون العين مختلفا . وهي دائرية الشكل تقريبا وتتكون من نوعين من الالياف ، واحد منها موزع بشكل دائرى وهي التي تعمل على تضيق البؤبؤ ، بينما يتوزع النوع الثاني

او القرحية ما هي الا عضلة شبه دائرية تشكل في وسطها فتحة تعرف بالبؤبؤ أو صبي العين ، ومن هذه الفتحة يعبر الضوء الساقط على العين الى العدسة التي تقع خلف البؤبؤ تماما . ويتسع البؤبؤ او يضيق حسب شدة الضوء الساقط على العين وكذلك حسب قرب الجسم المنظور او بعده (١) .

العدسة : يعتقد الكثيرون ان العدسة في عين الانسان تعمل على كسر احزمة الضوء العابرة اليها لتكوين الطيف على الشبكية . والواقع ان هذا الاعتقاد ليس صحيحا تماما ، وان صح في عدسة آلة التصوير (الكاميرا) او في عدسة عين السمكة مثلا . اما في عين الانسان فالغالب انكسارات الضوء تحدث بفعل السطح الخارجى لمقدمة القرنية . والسبب في ذلك هو ان قوة اى عدسة على كسر الضوء يعتمد على الفرق بين معامل الانكسار للوسط الخارجى ومادة العدسة . ومعامل الانكسار للهواء صغير جدا بينما معامل الانكسار للسائل المائى الذى يقع بعد القرنية مباشرة عال ، لدرجة يعادل فيها معامل الانكسار للعدسة ذاتها . اما في حالة السمكة فالقرنية مغموسة في الماء وعليه فالضوء لا ينكسر البتة حينما يدخل العين . ولذلك كان للسمكة عدسة صلبة ذات كثافة عالية وكروية الشكل تتحرك الى الامام والى الخلف لتتكيف مع بعد الاجسام المرئية او قربها (١) ، (٥) .

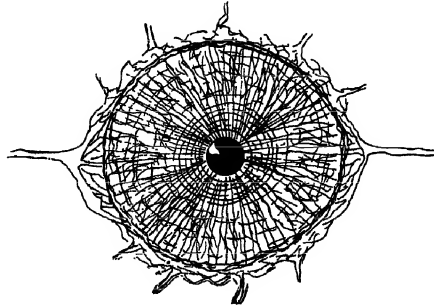
ومع ان العدسة غير مهمة في تكوين الطيف على شبكية عين الانسان الا انها هامة جدا في عمليات التكيف البصرى . ولا يتم ذلك التكيف بتغيير موقع العدسة كما هي الحال في عدسة آلة التصوير او عدسة عين السمكة ، بل بتغيير شكل العدسة مع بقائها في نفس



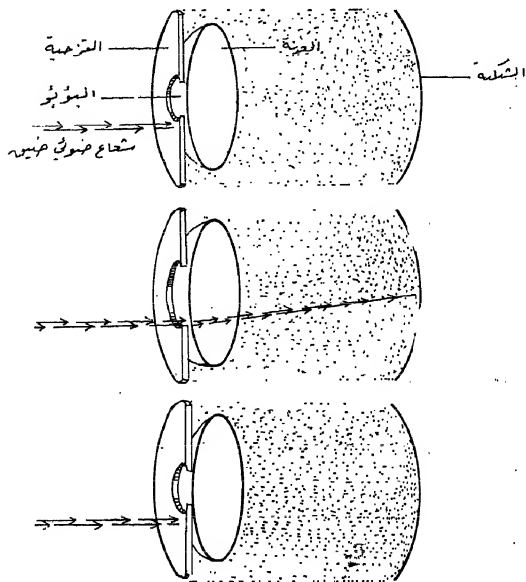
شكل (٥)

كثر استعماله في الادوات والآلات المنزلية مثل التلاجة والفرن الكهربائي والمدفأة وغيرها . ففي حالة التلاجة نلاحظ ان آلتها تعمل على فترات منتظمة وسبب ذلك ان ضابطها الحرارى الالى يقطع عنها التيار الكهربائى حينما تصل درجة برودتها حدا معيناً ويعود فيسمح للتيار بالعبور حينما ترتفع درجة الحرارة فيها ، وبذلك يحميها من اثر العمل المتواصل . وينفس الاسلوب يعمل كل من القرحية والبؤبؤ . فلو اننا وجهنا شعاعاً محدوداً من الضوء نحو داخل العين بحيث يمر من طرق القرحية (انظر الشكل ٧) فاننا نجعلها تتذبذب بشكل آلى تجعل فتحة البؤبؤ تضيق وتتسع . فاذا نحن تحكمنا في الضوء بحيث نقطعه حينما يضيق البؤبؤ فاننا بذلك لا نسمح الا الى الحد الادنى من الضوء ان يصل الى الشبكية ، وهنا تضطر الشبكية بدورها ان ترسل اشارة الى البؤبؤ بأن يتسع ليسمح لكمية اكبر من الضوء ان تصل اليها ، فاذا هو

منها بشكل عصابات قطرية وهي التي تعمل على توسيع فتحة البؤبؤ (انظر الشكل ٦) وبشكل الجزء الاوسط من القرحية فتحة البؤبؤ . وتغير حجمه يعتمد على شدة الاضاءة التي يتعرض لها . ففي الضوء الخافت تتسع فتحة البؤبؤ لتسمح لأكبر كمية ممكنة من الضوء بالعبور الى داخل العين ، اما في الضوء الساطع وخاصة حينما يسقط عمودياً على البؤبؤ فانه يضيق حتى يصل الى $\frac{1}{4}$ من اوسع حجم يأخذه (١) . وتغير حجم البؤبؤ هذا له وظيفتان اساسيتان في الابصار : اولهما انه يقي العين من التعرض للضوء القوي الذى قد يثقل خلايا الشبكية . وثانيهما انه يحدد حزمة الضوء العابرة الى نقطة التركيز المفضلة في العدسة ، وبذلك نستطيع ان نتعرف على الجسم المرئى دونما حاجة لأن يكون الجسم في مواجهتنا تماماً . (١) والحقيقة ان آلية البؤبؤ بالنسبة للضوء تشبه آلية الضابط الحرارى الالى Thermostat المعروف ، والذي



شكل (٦)



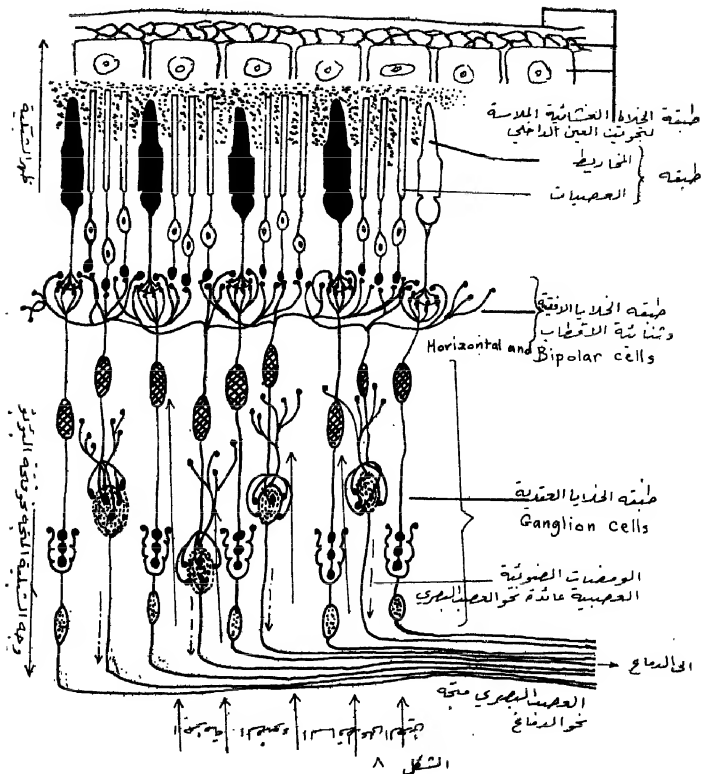
الشكل ٧

إذا سلطنا شعاعاً ضوئياً مناسباً نحو فتحة البؤبؤ مباشرة فإنه يتكثف ليحمي الشبكية وبالتالي يطفئ الضوء المساعد على الإبصار مما يدفع الشبكية لأن ترسل إشارة بتوسيع فتحة البؤبؤ وهذا يعني دخول كمية أكثر من الضوء مما يطلعه لأن يضيّق ثانية ... وهكذا يستمر في التذبذب بين الاتساع والضيّق (الرجع ١) .

عليها أنها من نوعين مختلفين في الشكل : واحد يأخذ شكلا أفقيا ماداً فروعه وشوايكه كالإندرع المفتوحة ولذلك سميت هذه بالخلايا الأفقية . وأما النوع الثاني فيمثل شكلا كرويا له طرفان مديبان فقط ، ولذلك سمي هذا النوع بالخلايا ثنائية الاقطاب . وكما هو واضح في الشكل فان شوايك خلايا هذه الطبقة تتصل بخلايا الطبقة الثالثة والتي تتميز ايضا بأن فيها نوعان : واحد يبدو كالمصا الطويلة ولذلك سمي هذا النوع بالمصيات ، والاخر يبدو اقرب للقمع المخروطي ولذلك سمي بالمخاريط . والمصيات والمخاريط هما الخلايا الوحيدة في الشبكية الحاسة للضوء ، وهما المسؤولان عن ابصارنا للشكل والحجم والبعد واللون وغير ذلك من الصفات ، وفيهما كما سنرى فيما بعد تتم عمليات كهربائية - كيميائية بفعل الضوء الساقط عليهما . كما انهما يتوزعان على سطح الشبكية الخلفي بشكل يسمح لنا ان نبصر في النهار والليل على السواء ، لأن خلايا المصيات متخصصة بالرؤية في الضوء الضعيف ، ولذلك فهي تشغل حيزا كبيرا من اطراف الشبكية . وعلى اطراف الشبكية نبصر الحركات العامة والاطراف غير المحددة . ومع ذلك فبالامكان ان نجد المصيات في اماكن اخرى غير الاطراف ، ولكن يغلب في مناطق الوسط ان تتوفر المخاريط لاتها المسؤولية عن ابصار اللون بشكل خاص ، ونحن نبصر الالوان في النهار او تحتأى ضوء يشبه النهار كاضواء النيون والفلوروسنت . وخلايا الطبقات الثلاث الرئيسية التي ذكرناها كلها من نوع النيرونات ، أي الخلايا العصبية المتفرعة في الجهاز العصبي ، وخاصة تلك التي في الدماغ . وطريقة ترابطها مع بعضها البعض هي نفس طريقة ترابط خلايا الدماغ ذاته ، ومن هنا اعتبرت الشبكية امتداداً للدماغ في داخل العين ، وهذا اقرب الى العقل من اعتبار الشبكية مجرد شاشات ولم يقع عليها الطيف . فاذا عرفنا ان كثيرا من التحليلات الابصارية للطيف تتم في الشبكية قبل ان ترسل الى

فعل ذلك اطلقنا الضوء ثانية مما يضطره الى ان يضيق ليحدد من كمية الضوء العابرة ، وهكذا يقطع الضوء والاطلاقه في الوقت المناسب نستطيع ان نجعل البؤبؤ يتذبذب بين الضيق والامتاع بشكل آلي (٨ ، ٩) .

الشبكية : الشبكية هي اعجب جزء موجود في العين وربما كانت اكثر اجزاء الاعضاء الحسية كلها خطوة عند الباحثين ، وقد لفت عملها انتباه قدماء العلماء من يونان وعرب وغيرهم ، ووصفوها في صور مختلفة ولكن اول من اعتبرها على حقيقتها هو العالم الفلكي كبلر في اوائل القرن السابع عشر . فقد اشار هذا العالم الى الشبكية على انها الشاشة التي يتكون عليها الطيف . اما تفاصيل مركباتها فلم تعرف الا في وقت متأخر من القرن التاسع عشر واولال القرن العشرين ، وكان في مقدمة الباحثين فيها توماس يونج (١٧٧٣ - ١٨٢٩) وهارمان فون هلمهولتز (١٨٢١ - ١٨٩٤) . فلقد تبين ليونج وهلمولتز ان وضع الشبكية في العين معكوس على غير ما توقعاه ، فهي اشبه بوضع فلم معكوس في الكاميرا بحيث يواجه سطحه الحساس للضوء ظهر الكاميرا وليس عدستها فكيف يمكن لجهاز موضوع بهذا الشكل ان يقوم بوظيفته الابصارية وبهذه الدقة المتناهية ؟ غير ان الفحص الجهرى الاليكترونى لقطع من الشبكية اوضح السبب في اتخاذها هذا الوضع . فالشبكية في الواقع مكونة من رقيق خلوى متشابك ، ولكن لكل نوع من الخلايا فيه موقعه الثابت . ففي (الشكل ٨) نلاحظ طبقات الخلايا المختلفة في الشبكية ، فاذا بدأنا من سطح الشبكية الاملاص لتجريف العين لاحظنا ان الالياف العصبية للشبكية صادرة من طبقة من الخلايا العقدية Ganglion Cells تتصل شوايكها الداخلية مع محاور خلايا الطبقة التالية والتي يلاحظ



مقطع لشبكة عين الإنسان وفيها طبقات الخلايا التي تساعد على عملية الحس البصري .
 فالذا مكست الشكل كان الوضع الطبيعي لهالي العين .

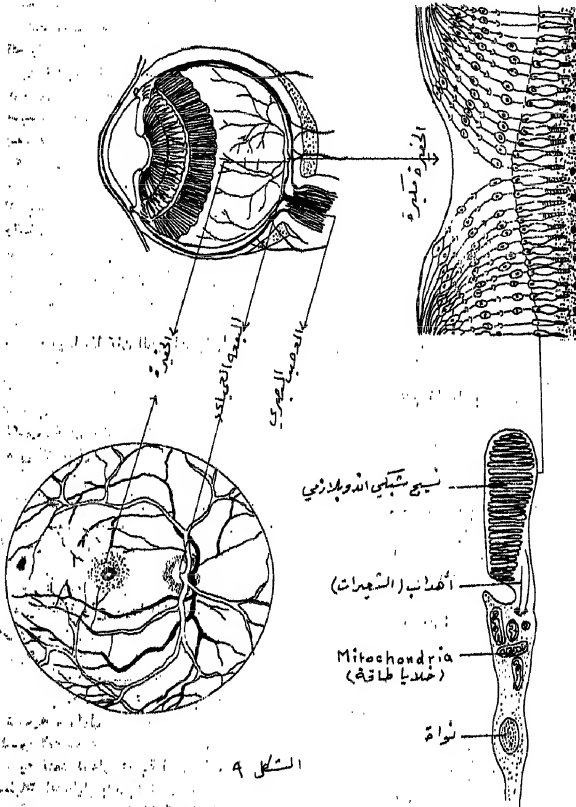
الدماغ ادركنا العلاقة النروفيسيولوجية بين الاثنين . فعلى عكس الحواس الاخرى في الجسم التي تحس بالشيء وتترك ادراكه للدماغ ليبت فيه ، فان الشبكية تشارك في عمليات الادراك البصرية التي تجري في الدماغ . (١٠ ، ١١) .

ولنعد الآن قليلا الى الشكل (٨) السابق . ان الضوء العابر الى العين يمر في اكثر من وسط قبل ان يصل الى خلايا الابصار (العصبيات والمخاريط) في الجزء الخلفي للشبكية . فالضوء يعبر القرنية فالتجوف الامامي للعين فالمعدة ثم يصل الى التجويف الخلفي (الكبير) في العين ، وعليه (اي الضوء) ان يعبر طبقة كثيفة من الاوردة والشرايين قبل ان يستقر على سطح الشبكية الامامي ، وهنا يخترق الشبكية الى الداخل حتى يصل الى المخاريط والعصبيات (اتجاه الاسهم المتصلة) . وعندها تقوم في هذه الخلايا الضوئية عمليات كيميائية تنتهي بارسال نتائجها بشكل اشارات كهربائية في اتجاه معاكس لاتجاه الضوء (اتجاه الاسهم المقطعة) حيث تعبر هذه الاشارات عن طريق خلايا الطبقة الثانية (الافقية وثنائية الاقطاب) ومنها الى الخلايا العقدية التي تنتهي محاورها باللياف عصبية تنحنى مع سطح الشبكية المقعر لتعبر نقطة التجمع (والتي هي الفتحة الوحيدة في الشبكية) لتكوّن في مجموعها ما يسمى بالمعصب البصري (انظر الشكل ٩) وتسمى نقطة التجمع تلك بالبقعة العمياء نظرا لعدم توفر العصبيات والمخاريط فيها ، وبالتالي لا نبصر فيها شيئا .

خصائص اخرى للشبكية :

لو نظرنا الى الشبكية بواسطة مجهر العين Ophthalmoscope (وهي آلة تشع ضوءا على الشبكية ثم تعكسه على عين الفاحص)

فاننا نرى سطح الشبكية ، واهم ما نراه عليه هو بقعة صفراء دائرية تعرف بالبقعة ، وهذه هي مركز الابصار الدقيق والابصار الملون ، لانها تحتوى على المخاريط فقط . واذا امننا النظر قليلا في سطح الشبكية امامنا لرأينا بالقرب من البقعة بقعة اخرى شاحبة اللون تبدو الاوردة والشرايين عابرة منها ، كما نلاحظ الالياف العصبية القادمة من الخلايا . لعقدية تنحرف لتعبرها الى داخل الراس حيث تكون العصب البصري . وهذه البقعة هي ما ذكرناه سابقا بالبقعة العمياء (انظر الشكل ٩) . ويقدر عدد المخاريط في الشبكية بحوالى سبعة ملايين مخروط ، اما عدد العصبيات فيبلغ اضعاف هذا العدد بكثير وتختلف التقديرات بين ١٢٥ - ٢٠٠ مليون عصبية في شبكية العين الواحدة (٥ ، ٦ ، ٧) اما احجام المخاريط والعصبيات فصغيرة جدا ومع ذلك فالتركيب المجهرى لهما يدل على الدقة المتناهية في التنظيم والتعقيد في هذه الاجسام الصغيرة (انظر الشكل ٩) ففي الجزء العلوى من العصبية (وكذلك المخروط) نلاحظ فضاء رقيقا مثنيا على شكل رفائق تملو بعضها بعضا ، ويظن ان هنا تتم العمليات البيولوجية - الكيماوية للابصار . وفي الجزء الاوسط ترى الشعيرات ، وهي تسعة ازواج وظيفتها تحريك الخلية بالشكل الذى يتحرك به نبات القمع بفعل النسيم في الحقل . ولهذه الحركة وظيفة اساسية في تغيير موقع الضوء على الشبكية . اما الاجسام المسطحة الاخرى التي ترى في عنق الخلية فهي اشبه بالبطاريات التي تزود الخلية بالطاقة ويرى في اسفل الخلية نواحيها . وطبيعي ان التفاصيل التشريحية ليست من اختصاصنا هنا ولكن ما تقدم يعطينا فكرة عامة عن تركيب الخلية الضوئية (٥ ، ٨ ، ١٢) .

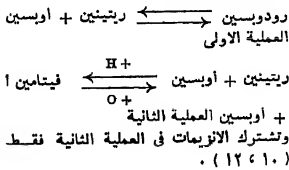


عصبية مبرق ولدت مختلف عنه
المخروط في التركيب

التحليل الكهروكيميائي للضوء البصر :

الضفدع ، وأخضع للعملية الكهروكيميائية في المختبر . وقد تبين أن الريتينين في العين لا يستمر على حاله لمدة طويلة ، فاما ان يتحد تلقائيا وبسرعة مع الأوبسين لإعادة تكوين الرودوبسين ، أو ان يتحول الى فيتامين أ . الحالة يتم تحويل جزء كبير منه الى فيتامين أ . لم يكن تعريض العين للضوء القوي مستمرا . إذ أنه تحت التعريض المستمر للضوء القوي ينتج كمية أكبر من مادة الريتينين وفي هذه الحال يتم تحويل جزء كبير منه الى فيتامين أ . والريتينين في الواقع فيتامين زائد هيدروجين ، وتحوله الى فيتامين أ يعني انتزاع الهيدروجين منه (١٥) .

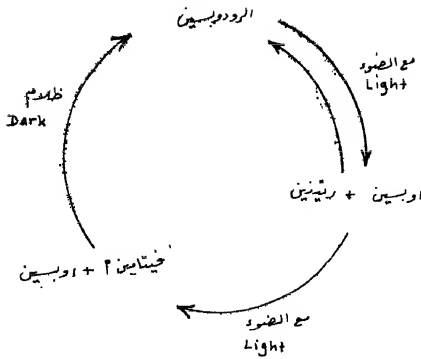
أما العملية العكسية التي يتحول فيها فيتامين أ والأوبسين الى ريتينين فعملية إضافة الأكسجين الى المركب ، ومعنى ذلك حاجتها الى طاقة لكي تتم : لأن عملية الأكسدة ، الكيمياء تتم فقط بأحدى طريقتين : إما إضافة الأكسجين الى المركب ، أو إزاحة الهيدروجين منه . وفي معظم التحاليل العضوية تتم عملية انتزاع الهيدروجين ، لأن التكوين التلقائي للرودوبسين متوفر لاصطياد جزيئات لفيتامين . وفي الظلام يتحول معظم الريتينين الى رودوبسين أما مباشرة أو بعد ان يكون قد تحول الى فيتامين أ . أما في الضوء فيقام نوع من التوازن فيه دورتان تسيران متزامنتين وبالتتابع اعتمادا على كثافة الضوء وعلى درجة تحلل الرودوبسين :



بالإضافة الى مادة الرودوبسين توجد ثلاث مواد أخرى متوفرة في العين المختلفة حسب كثرة العصيات أو المخاريط فيها . ففي العين

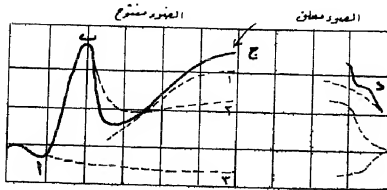
لقد اكتشف فرانس بول عام ١٨٧٦ الصبغيات الكيميائية في الشبكية ، فلاحظ أن العين التكمية الظلمة عند الضفادع لها لون قرمزي ، وإذا عرضت للضوء فسلست صبغياتها فتحولت الى اللون الأصفر . إلا أن بحوث وولد Wald وزملائه ١٥٩٩ (١٣) أكدت أن في كل نوع من الحيوانات الرقيقة يتوفر أربعة أنواع من الصبغيات الكيميائية في الشبكية ، اثنان منها موجودان في العصيات واثنان آخران موجودان في المخاريط ، وأن مواد هذه الصبغيات متشابهة مع فوارق بسيطة جدا في كيميائياتها . وطبيعى أن تلك الكيمائيات تختلف من حيوان لآخر اعتمادا على مكان عيش الحيوان : في البر أم في البحر . وكذلك فيما إذا كان الحيوان ليلى النشاط ، حيث تكثر في عينيه العصيات ، أم أنه نهاري النشاط تكثر في عينيه المخاريط . أم أنه ازدواجي النشاط كالإنسان . ولكن المواد الكيميائية في مختلف العيون الحيوانية تتبع نفس النهج في العمل (١٤) ولهذا السبب سنأخذ نموذجا واحدا فقط للتحديث عنه وهو المادة التي اكتشفها بول سابقا واسمها (الأرجواني البصري) والتي تعرف اليوم بمادة الرودوبسين Rhodopsin (٧) .

توجد هذه المادة بكثرة في عصيات الحيوانات الفقرية فإذا وقع عليها الضوء انقسمت الى مركبين : الريتينين Retinene والأوبسين Opsin (الشكل ١٠) . والواقع أن هناك ثلاث خطوات رئيسية بين الرودوبسين وبين تلك المركبات . لكنها تحدث بسرعة داخل الشبكية . وأول خطوة منها تعتمد على سقوط الضوء لأنه مصدر الطاقة المحللة . أما الخطوة الثانية فتعتمد على درجة الحرارة . إذ لا تتم عمليات التحليل بدرجة أقل من عشرين تحت الصفر المئوي . وأما الخطوة الثالثة فتعتمد على الماء . إذ لا تتم إلا إذا كان جو العملية مرطبا به . هذه الحقائق أمكن إثباتها مخبريا بعد أن اشتق الرودوبسين من عصيات عين



الشكل ١٠

يوضح هذا التخطيط موجز التغيرات الكيميائية في مادة الرودوبسين عند تعرضها للضوء والظلام (المراجع ١٥)



الشكل ١١ (المراجع ١٤)

الآلية الكهروبيائية للإبصار • ERG

ان كل الاحداث التي تجرى في العين عند اثراتها يمكن قياسها وتسجيلها كشحنات كهروبيائية على منحيات . وقد امكن تميز اربعة انواع من هذه النشاطات الكهروبيائية : النوع الاول يقيس حالتها عند الاستراحة ، فاذا وضعنا قطبين كهروبيائيين على جانبي العين امكننا تسجيل تيار كهربائي يعتقد بأنه يقيس حركة العين . لانه ثبت اثناء التجريب ان طاقة التيار تزداد بتحريك العين . اما النوع الثاني فيحدث عند اثاره العين بالضوء وهو ما يسمى بمنحنى الشبكة الكهربائي .

واما النوع الثالث فيقيس النبضات العصبية بالوحدة اثناء وجودها في الخلايا العقدية او في الالاف العصبية الصادرة منها (الشكل ٨) . اما النوع الرابع من هذه التيارات فهو التيار المباشر العابر للعصب البصري متجهاً نحو الدماغ .

وقد امكن تحليل صور التيار الثاني (ERG) في مراحلها المختلفة . فعند اثاره الشبكة بالضوء يسجل الجهاز منحنى يظهر في الشكل (١١) وهو كما يظهر لنا هنا يتكون من اربع مراحل : الاولى حينما يفتح الضوء فيحدث تيار كهربائي اولى سالب هو التيار أ . ثم يحدث تغير ايجابي عليه يتمثل في المنحنى ب . ويتبعه تغير ثان ايجابي الى حد ما يتمثل في المنحنى ج ولكنه تغير اطول من السابق . فاذا اغلقت التيار فجأة حدثت حدة في الموجة تتمثل في (د) ولكنها ايجابية حيث يبدأ وضع الشبكة يعود ببطء الى حالته الاسترخائية الاعتيادية .

ولكن شكل هذه المنحنيات الاربعة يعتمد على عاملين هما : شدة الاثارة وتغيرها . فمع الضوء الضعيف تكون موجة التيار ا ضعيفة جدا او قد لا تسجل مطلقا . وعند استماع اللمعات الضوئية القصيرة Flashes فان الجهاز لا يسجل سوى التيارين ا ، ب .

التي تحتوي على العصيات والمخاريط التي يلاحظ ان العصيات تزيد على المخاريط الى حد ما (٨) ولذلك يكثر وجود مادة الرودوبسين او البورفوسين Porphropsin كمادة صبغية حاسة ، وهذه الاخيرة تختلف عن الرودوبسين في ناحية واحدة فقط اذ انها تحتوي على نوع من فيتامين ا يختلف عن فيتامين ا في الرودوبسين .

اما العينون التي تتكون فقط من مخاريط ففيها مادة تعرف باسم ايدوبسين Iodopsin ويفترض انها مادة موجودة في عين الانسان لتساعد على ادراك الالوان . اما المادة الرابعة فتكثر في ميون الحيوانات المائية وهى مادة السيانوبسين .

والجدير بالذكر ان جميع هذه المواد امكن تركيبها صناعيا في المختبر مما ساعد على دراسة كل الظروف المساعدة على الإبصار او العائقة له . كما امكن معرفة اطوال الموجات الضوئية المثيرة لكل مادة منها .

لقد عرفنا الآن ان الضوء بصفته الطاقة الفيزيائية المثيرة للإبصار ينتهى الى احداث عمليات كيميائية في شبكة العين (تسمى عادة فوتوكيميائية) . وفي معظم الاعضاء الحسية المتطورة كالعين والاذن والانف ... الخ . لا بد للمثير الفيزيائي ان يحدث في جهاز الحس المعين نوعا من العمليات البيولوجية-الكيميائية باعتبار اننا لا ندرى بالضبط ما يحدث في جهاز السمع من عمليات كيميائية عند اثاره بموجات الصوت . ولكن ايا كان نوع العملية او العمليات التي تحدث فيه فانها لن تخرج عن نطاق العمليات البيولوجية - الكيميائية . غير ان الدماغ لا يفهم لغة الكيمياء وعليه لا بد ان ترجم نتائج التحاليل البيولوجية - الكيميائية في الجهاز الحسي الى شحنات كهروبيائية رمزية يفهمها الدماغ . وهذا ما يحدث بالفعل في العين وفي اجهزة الحس الاخرى (١٧) .

نتيجة حاسمة وذلك بسبب صعوبة تحديد مكان الخلية المراد دراستها . إلا أنه في جميع الحالات يمكن مسح الحقل الاستقبالي لأي خلية تقع عليها . وقد كان هذا هو أسلوب هارثلين حتى ١٩٦٧ في دراسة الشبكية . والجدير بالذكر أن هارثلين نال جائزة نوبل على تجاربه تلك عام ١٩٦٧ (١٠) .

صفحة معهد مسوشوست للتكنولوجيا MIT

لقد قام فريق من العلماء الباحثين في المعهد الأمريكي الشهير MIT في أواخر الخمسينيات بسلسلة من التجارب المدهشة على شبكية عين الضفدع وأرادوا من وراء تجاربهم تلك تسجيل (أن أمكن) ما ينقله العصب البصري من شبكية الضفدع إلى دماغه من صور حسية على أشرطة خاصة لمعرفة ما فعله العين أثناء عملية الابصار . وفعلوا تمكن أوائل العلماء من نشر حقائق غاية في الروعة في مقال مشترك نشر عام ١٩٥٩ تحت عنوان « ماذا تقول عين الضفدع لدماغ الضفدع » (١٧) وتلخص تجاربهم الكلية في أن يتحكم الجرب الباحث بالثير الضوئي الذي تراه العين ، ولأجل أن يحققوا غرضهم وضعوا ضفدعة مخدرة تخديرًا جزئيًا خاصًا تحت وعاء على شكل نصف كرة قطرها ١٤ انش . وعلى سطحها القائم الداخلي وضعوا ضوءًا صغيرًا أو جسمًا ملونًا يمكن تحريكه من الخارج بواسطة مغناطيس يحرك على السطح الخارجي . وكانت الضفدعة في وضع يسمح لعينيها أن ترى الضوء أو الجسم اللون . واتبعوا أسلوب زرع الاقطاب اللاقط لل شحنات الكهربائية في العصب البصري أو في منطقة الخلايا العقدية في الشبكية . وبما أن الضفدعة حيوان فكري فإن لها ميلاً تشبه عين الإنسان إلى حد ما ، بمعنى أن الطيف المرئي يقع على المخاريط والعصيات فيها وهذه ترسل النبضات العصبية على شكل تيار كهربائي عبر العصب إلى الدماغ . ولذلك توقع هؤلاء العلماء أن يعرفوا نوع الصور التي يحملها العصب البصري إلى الدماغ بتسجيل شحناتها الكهربائية وهي في

أما حقيقة الارتفاع المفاجيء الذي يطرا بين المنحنى (أ) والمنحنى (ب) فسببه شدة الاضاءة كما تحس بها العصيات والمخاريط بعد أن يكون الضوء قد وصلها ، وأحدث التحاليل الكيميائية السابقة . ولذلك يستعمل هذا التغير بين ١ ، ب لقياس اثر الثير الضوئي على حساسية العين الابصارية (٩) .

أما كيف يتحول الضوء المتص في الشبكية إلى شحنات كهربائية فآلية ليست معروفة لنا حتى الآن . وكل ما نعرفه أنها موجودة وبماكاننا متابعة سيرها من خلايا الحس في الشبكية حتى مراكز الابصار في الدماغ . ولما كان من الصعب دراسة كهربائية كل نوع من نيرونات الشبكية على حدة فقد كانت معظم المعلومات المتوفرة لدينا الآن مشتقة فقط من دراسة كهربائية الخلايا العقدية واليافها العصبية وكذلك من دراسة مناطق العصب البصري المختلفة . وقد اشتق الباحثون مصطلحات عدة أثناء تجاربهم على خلايا الشبكية أهمها هنا هو مصطلح حقل الاستقبال الخلو . ويعني ذلك أننا أثناء ربط طرفي الخلية العقدية بطبقتين كهربائيتين نلاحظ أنها تستقبل معلوماتها من مجموعة خلايا الاستقبال (العصيات والمخاريط) التي تثار عند وقوع الضوء عليها . أي أن لكل خلية عقدية ناشطة مجموعة من العصيات والمخاريط ناشطة معها في نفس الوقت . وهذا المصطلح يهمنا أن نعرفه مقدما لنفهم معنى التجارب التي سنوردها بعد قليل (٩ ، ١٧) .

وأثناء التجربة على الشبكية تعرض أمام العين سلسلة من الثيرات الضوئية الموضوعة خصيصا لتعكس مباشرة على الشبكية أو بشكل غير مباشر بعد عكسها على شاشة بيضاء يكون الكائن الحي مواجهها لها . ويكون الجزء المراد دراسته من الشبكية أو العصب البصري قد ربط بطبقتين كهربائيتين لتسجيل التيارات المختلفة التي يحدثها كل مثير بمفرده . وقد يستمر البحث عدة ساعات قبل الوصول إلى

الرؤية ، وهناك متبعتات الحواف المتحركة وكذلك خلايا متبعتة للشكل العام للشيء المرئي ، ثم أخيرا متبعتات العوامل التي تعطي العين الحس بالعق في رؤية الأشياء . ونحن نعرف ان هذه الوظائف تقوم بها عين الانسان أيضا . ومن هنا كان تصورهم الى ان الصورة الاولى تستمثل الجسم المرئي في هيئته العامة أى بشكل الخطوط الخارجية العامة لهيكلة كما يفعل رسام الكاريكاتير عادة دون ان تظلل او تملأ اجزائه . اما الصورة الثانية التي تنتج عن حركة الحواف فتتمثل استجابة الحيوان لرؤيته شيئا قد يكون عدوا او فريسة تؤكل . ويبدو ان الصورتين الثالثة والرابعة ليستا سوى تكملة للصورة الثانية ، فلا بد للحيوان ان يدرك كم يبعد الجسم عنه ليحجم عنه او يقبل عليه ، ولكي يتأكد من قدرته على تناوله لبعده او قربه .

وقد اعتبرت الصورة الرابعة اكثر الصور اثارة للدهشة حقا . فالإلياف العصبية الناقلة لها لا تستجيب الى التغيرات في الاضاءة العمومية او الى وجود حواف مستقيمة حادة او الى ثبات الجسم او حركته . بل تستجيب فقط حينما يدل جسم دأكن صغير حقل الرؤية في مسافة السبع انشات التي تفصل بين الحيوان والجسم المثير .

كما تبين لهما ان الجسم المبصر لا يتم ابصاره الصحيح اذا كان اكبر من انش واحد في قطره ، والا كانت الاستجابة في عين الضفدع ضعيفة او معدومة . اما الحد الأدنى لصغر الجسم فيجب ان لا يقل عن نصف انش ومن هنا ثبت ان الحد الأدنى والحد الأعلى لحجم أى جسم يمكن ان يحدث استجابة بصرية في عين الضفدع لجسم مرئي على بعد ٧ انشات هو بين الانش ونصف الانش ، وتزداد قوة الاستجابة اذا كان الجسم يفتقر من مكانه بدلا من ان يتحرك حركة متواصلة ، وهذه الملاحظات ثابتة في استجابة الضفدع أثناء

طريقها اليه . وبالفعل كانت النتائج مثيرة للغاية فقد وجدوا اربع انواع من الصور تمثل كل ما يقع في حقل رؤية الضفدع أثناء التجربة . ولاحظوا بان هناك اربع ممرات عصبية شبه مستقلة في نقل الصور في العصب البصري ، مما دعاهم لمقارنة ذلك بعملية نقل الصور التلفزيونية الملونة التي هي في الواقع مجموعة صور ذات الوان مختلفة تنقل عبر مجموعة انية باثة تلتقي في جهاز الاستقبال لتتداخل ويخرج منها الطيف المرئي الملون الذي نشاهده . وقد دعم هذه الفكرة ما وجدوه حينما زرعت الاقطاب في نقاط التقاء العصب البصري بمراكز الإبصار في الدماغ ، اذ تبين لهم ان الاعصاب البصرية الناقلة للصور الاربعة المختلفة (التي تدل كل واحدة منها على وضع معين لما هو واقع في حقل الرؤية) تنتهي على شكل مسجلات عصبية في الدماغ ولكن ليس في مكان واحد من منطقة الإبصار ، بل على شكل طبقات فيه تشغل كل صورة منها مستوى خلوي معين ، فاذا تم وصولها الى الدماغ بشكل دقيق وكامل ادرك الحيوان الصورة الصحيحة لما يراه ، اما غير ذلك فيعني صورة مشوشة .

ولكن يجب الحرص على عدم تأكيد المقارنة بين نقل العين للصور وبين التلفزيون الملون ، لان نقل الصور عصبيا اعقد بكثير من عملية نقلها كهربائيا كما في التلفزيون .

ثم تبين لهم ان الشبكية لا ترسل الصورة على علائها بما فيها من تشويش ابصارى محتمل ، بل تقوم على تنقيتها أولا وتحليلها الى ما يسمى بطبقات طيفية ترسل شبه مستقلة ولكن في زمن واحد الى الدماغ وهو يقوم بتركيبها في الشكل الكلي النهائي الذي نسميه ادراك الشيء المرئي . اما كيفية تحليل الشبكية للصورة فقد قالوا بان الخلايا الحسية فيها (المخاريط والعصيات) تتوزع العمل بينها بحيث يكون هناك خلايا منها تتبع التباين الضوئي لحقل

بحيث تكون عيون القطعة مركزة في وضع معين على شاشة أمامها حيث يمكن عكس الجسم المرئي عليها . وقد حافظا على بقاء الحيوان ثابتا طيلة التجربة بواسطة نوع من العلاج الشال للحرارة . وكما هي الحال في التجربة السابقة فقد لاحظنا تأثير أنواع مختلفة من المثبرات البصرية على عين الحيوان وطريقة نقلها إلى الدماغ بواسطة ذراع الاقطاب وراسا في النسيج العصبي للجهاز البصري . ثم قاسا الاثر الكهربائي الحاصل فيه . والفرق الوحيد بين التجريتين كان في موقع الجزء المدروس من الجهاز البصري . فبينما ركز فريق MIT على دراسة البيانات التي تحدث في العين والعصب البصري ، فان هيل وويزل ركزا بحثهما حول الاشارات الكهربائية الواسلة للقشرة الدماغية للبصر حيث المركز الاول للإبصار في الدماغ (انظر الشكل ١٢) . وهذا يعني انهما درسا العملية من نهايتها عائلدين إلى بدايتها . فعندما غرسا الاقطاب اللاقطة في نيرون دماغي في القشرة الدماغية للإبصار ، ثم راقبا أي بقعة في الشبكية يجب ان تثار ضوئيا لكي تلتقط اشاراتها تلك الاقطاب ، وجدا حالة تختلف تماما عن تلك التي تحدث فيما لو غرسا الاقطاب في العصب البصري الناقل لنفس الاشارات والمتجه نحو منطقة الإبصار في الدماغ ، فتبين لهما ان حقل الاستقبال للخلية النيرونية (أي المساحة الثارة على الشبكية) ليست دائرية الشكل بالمرّة كما هي الحال دائما حينما تفرغ الاعصاب شحنتها في الدماغ ، ولكنها شريحة طولية بشكل خطوط مستقيمة . ثم راقبا الواوية المحورية التي تدور عليها الشريحة الثارة فوجدا ، بعد عدة تجارب ، ان تأثير زاويتها عن المحور فيما بين ٥ - ١٠ درجات فقط كاف

حياته الاعتمادية فهي تصطاد فريستها اذا قفزت كما تفعل مع الدباب مثلا . ويندر ان يستجيب ضئدع لجسم ساكن * .

والبحث لم يكتمل بعد فهناك بحوث اخرى لاعضاء من نفس الفريق قائمة لمعرفة : كيف تقوم الشبكية بعمليات التنصيف اللطيف ولعني بذلك الاضافات والتنقيص والتنقية ، ثم اقامة توازن بين مداخلات كل هذه العوامل في خلايا الشبكية ولكن المهمة ليست سهلة . وبالمقارنة مع الانسان فاننا متأكدون بان عين الانسان لا تخضع كليا لنفس التنظيم الآلي كما في عين الضفدع ، فعيننا قادرة على ادراك ما يسمى « ثبات الشكل » وهو ما يزال يحير علماء النفس باستمرار فنحن مثلا نتعرف على الزوايا والدوائر والمكعبات والكرويات والسطوح وغيرها في اطار ما نرسم اليه هذه الاشياء ومع ذلك فنحن نعرف ان تغير وضعها وتوجيهها وتغييرها او ابعادها وغير ذلك من ظروف احداثها يؤثر قطعا في طيفها الذي نراه عيوننا . ولكننا نبقى ندررها كما هي لا كما طرا عليها من غير . واذا فلا بد ان يكون في مكان ما في جهازنا العصبي عملية تفصل بين الوضع الطوبولوجي (الشكل الهندسي العام) للشيء والمعلومات الواردة عنه ، وبين أي وضع طوبولوجي منحرف لذلك الشيء . ان هذه الخاصية الإدراكية لا يشارك الانسان فيها حيوان آخر وقد ثبت ذلك بالتجربة .

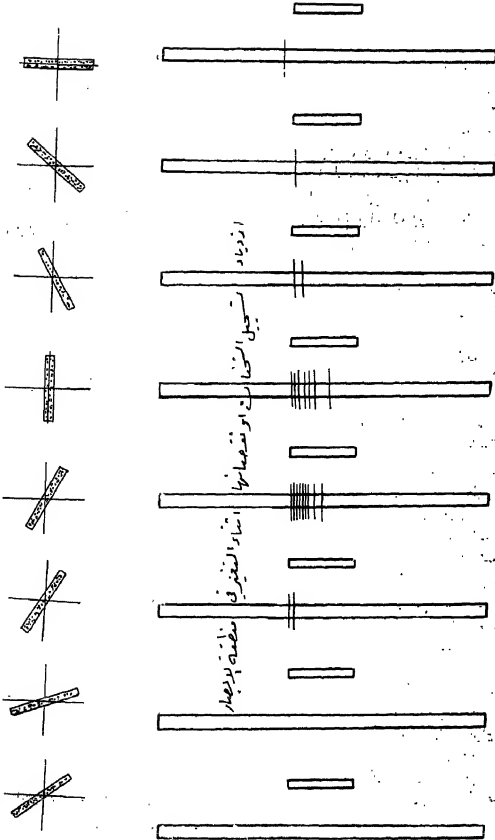
قطط هارلارد

في عام ١٩٦٢ قام كل من هيل وويزل بتجربة مشابهة لتجربة MIT مع فارق نوع الحيوان المحرب عليه . فقد استعملوا القطط بدلا من الضفادع كما تجرّبتهما . ولقد رجا التجربة

* لنس التجربة الكاملة منشود في مجلة :

Proceedings of the institute of Radio Engineers, Vol. 47, 1959 pp. 1940 - 1951: « What the frog's Eye tells the frog's Brain » by: Lettvin, J.Y.R., Maturana, W.S., McCulloch, and Pitts, W.H. of the MIT. U.S.A

يغير حجم الشريحة كما عتق النقطة بالنسبة لمحورين



الشكل ١٢

تسجيلات قبل ويزول من خلية منفردة في منطقة الإحصاء في دماغ القطة . لاحظ أن تسجيل الشبكات المصنعية يعتمد على وضع الشريحة (النقطة إلى اليسار) بالنسبة للمحورين وبالنسبة لإزاوية الرؤية . كما يعتمد أيضا على شكل وحجم الشريحة . (المرجع ١ ، ١٧)

تسجيلها . وبتكرار التجربة على عدة مئات من النيرونات المستقلة في منطقة الإبصار والقشرة الدماغية خلاصا الى نتيجة هامة هي ان ليس هناك دليل واحد يؤكد انفسلية اى محور يأخذه حقل الاستقبال على محور آخر الا من حيث كبر درجة زاويته أو صغرها ، ولكن افضل الاستجابات تحصل حينما يكون حقل الاستقبال على الشبكية عموديا أو افقيا أو على زاوية قريبة من الاثنين كما يتضح في الشكل المذكور .

ويبدو ان هذه الظاهرة التي درسها هبل وويزل تثبت معنى حساسيتها غير العادية للخطوط المستقيمة من الضوء والظلال ايا كان الجسم المنظور .

ولقد نشر تشارلز ميتشل بحثا فيما (١٠) عام ١٩٦٩ بعنوان : « تحليل الشبكية للاطباء الرئية » استعرض فيه معظم النتائج التي وصل اليها الباحثون في الموضوع طيلة الثلاثين عاما الماضية ، وضمنه آخر التجارب والنتائج الحاصلة منها ، وخلص الى ان كثيرا من تحليل المعلومات التي تحس بها الشبكية يتم فيها قبل ان تترجم الى نشاطات كهربائية يفهمها الدماغ . ولا بأس على القارئ ان يعود اليه .

سيكولوجية الإبصار

المثير الضوئي هو ما نعر به بلفتنا الدارجة حينما نقول مثلا : ما ابهج هذا اليوم الجميل . او حينما نقول : ان السماء زرقاء صافية او ان السماء قائمة ، وكذلك حينما نصف لوحة

ليكون التأثير الكهربائي المنقول عبر العصب في اعلى درجاته . وهنا جرب هيل وويزل ان يرزعا الاقطاب اللاقطة ميمتا في نسيج منطقة الإبصار في الدماغ وبشكل عمودي بالنسبة لسطح الدماغ الخارجي ، ثم بدءا في تسجيل الاشارات الكهربائية الواصلة فوجدا شيئا يشبه الى حد كبير ما وجده الفريق السابق في تجربتهما ، وهو ان تسجيل الاطراف في منطقة الإبصار يتم في طبقاتها المختلفة بحيث يتميز ما تسجله طبقة معينة منه عما تسجله طبقة اخرى .

ولكي يتأكدوا من ان اى موقع على حقل الاستقبال في الشبكية يتبع نمطا معينا في ارسال الاشارات الكهربائية الى منطقة الإبصار . زرعا الاقطاب في مناطق متجاورة تماما في منطقة الإبصار فوجدا ان بعض هذه المناطق يستجيب الى تغيرات في الشكل الطولي لحقل الاستقبال . كان يكون دقيقا طويلا ام عريضا طويلا نسبيا ام حادة حادة زلية وهكذا . واكثر من ذلك وجدا ان بعض هذه المناطق في الدماغ تستجيب حينما يكون الضوء ساقطا على الشبكية وبعضها يستجيب حينما ينقطع الضوء عنها . ولكن حقيقة واحدة بقيت ثابتة لهما وهي ان المحاور لحقول استقبال لكل هذه الانواع من الاشارات كانت هي نفسها دائما .

ثم قام هيل وويزل برزق الاقطاب اللاقطة في مناطق مجاورة للقشرة الدماغية السطحية لمنطقة الإبصار فوجدا ان النيرونات في العمود الواحد في القشرة الدماغية تأخذ ايضا محاور مشتركة لحقول الاستقبال على الشبكية امكن

* هذا لان كل حقل استقبالي على الشبكية يتكون من مجموعة خلايا استقبال (المخاريط والعصيات) وطبيعى ان كل مغزوف او عصي يستجيب للمثير بحسب ظروف الاشارة الواصلة له مثل شدة المثير وقربه او بعده وغير ذلك ومن هنا كان من المتوقع ان تباين مناطق الشريحة المثارة في نوع الاشارات التي تبثها للدماغ . (الكتاب)

* تجربة هيل وويزل منشورة بالتفصيل في :

Journal of Physiology, Vol. 160, 1962, pp. 106 - 154 «Receptive fields, Binocular Interaction and Functional Architecture in Cat's Visual cortex» Hubel, D.H., and T.N. Wiesel.

طولها $A 5700$ تريناً الاصفر والموجة التي طولها يساوي $A 6100$ تريناً اللون البرتقالي والتي طولها $A 7000$ تريناً اللون الاحمر وهذه الاطوال للموجات الضوئية وما يقع بينها هي كل ما يمكننا ان ندركه من السوان الطيف الضوئي . اما الموجات التي تقل كثيراً عن $A 4000$ او تزيد كثيراً عن $A 7000$ فلا نستطيع ادراكها . وعليه فالطيف الضوئي الذي نبصره محصور تقريباً بين الاطوال $4000 - 7000$ انجستروم او وحدة ضوئية .

وفي العادة يحتوى ضوء الشمس على خليط من كل الموجات المرئية ، وخطها جميعاً يرينا اللون الأبيض وغيابها جميعاً يبدو لنا اسوداً .

ولو نحن مررنا الضوء الأبيض عبر منشور زجاجي لانتكست موجاته المختلفة بزوايا مختلفة وظهرت لنا في الجهة الثانية من المنشور بالوانها الحقيقية التي نراها . (انظر الشكل السابق) . وهذا ما يحدث عند تكوين قوس قزح الذي هو في الحقيقة تحليل للضوء الأبيض بواسطة ذرات الماء العالقة في الجو بعد توقف سقوط المطر . ومع ان السوان الطيف المرئي كثيرة العدد الا انها تختصر الى ست الوان تعتبر رئيسية بالنسبة لوضوحها في الطيف . هذه هي الصفة الاولى للمثير الضوئي .

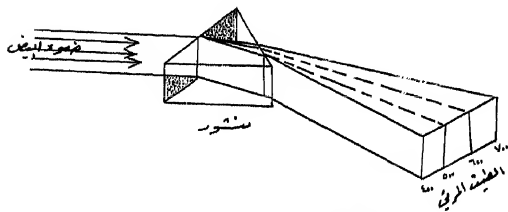
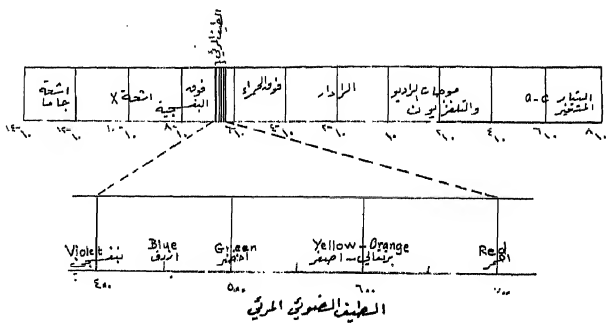
اما الصفة الثانية فهي تباينه في الكم . فنقول : انه ضوء خافت وضوء ضعيف وضوء ساطع وهكذا . وهذه كلها تعابير نفسية ايضاً لا ترمز الى مقاييس محددة ولكنها تعبر عن استجاباتنا الحسية لتخدم حاجات قائمة في نفوسنا ، ولو اردنا الدقة العلمية لقلنا عن هذه

مرسومة بالالوان بانها الوان مفرحة وغير ذلك من التعابير التي لا يمكن في الواقع ان نحدد معياراً رقمياً او كمياً لها . مثل هذه التعابير وغيرها نطلقها عادة لتدل على احساسنا باللذة او الامتعاض من لون رايناه . ولكن ماذا نرى حينما نقول لون اخضر او ازرق او احمر وهكذا ؟ الحقيقة اننا اذا اردنا تفسيراً علمياً لكل ذلك فاننا لا نرى الواناً معينة ، بل اننا نحس بطاقة ضوئية ذات موجات مختلفة في الطول وهي التي تشير في عيوننا وعيونا الحيوانات الأخرى ما نسميه نحن بني البشر بالالوان بما في ذلك الظلال السوداء .

واللمثير الضوئي خصائص ثلاث هي : طول موجته وكميته وتجانسه ولو نظرنا الى طيف الضوء في (الشكل ١٣) نلاحظ ان ما نستطيع ابصاره منه لا يزيد عن شريحة ضيقة جداً اذا ما قورنت مع مساحة الطيف الكلية . ومع ذلك فهذه الشريحة الضوئية تغمر عالمنا الأرضي بالضوء والجمال الذي نتمتع به . وموجات ضوء الطيف المرئي ليست ملونة في طبيعتها انما عملية التلوين تتم في عيوننا وبالتحديد داخل الخلايا الحسية (العصيات والمخاريط) عن طريق التحاليل الكيميائية لمواد صبغياتها كما راينا سابقاً . فطول الموجة الضوئية يثير تلك الصبغيات بشكل يتناسب مع ذلك الطول ويقوم الدماغ بترجمتها الى الوان . والموجة تقاس بوحدة انجستروم $Angstrom$ * وتختصر بحرف A وهي وحدة قياسية صغيرة جداً تساوي جزءاً من مليون من السنتمتر . فالوجة الضوئية التي تساوي $A 4000$ تجعلنا نرى لوناً بنفسجياً والموجة التي تساوي $A 4800$ تريناً اللون الازرق والتي طولها $A 5200$ تريناً الاخضر والتي

* Ander J. Angstrom

الابصار بعض آلياته المضيوية والنفسية



الشكل ١٣

الى مصباحين كهربائيين واحد ذو قوة ٢٥ شمعة ضوئية والآخر ذو قوة ٢٠٠ شمعة ضوئية . وينطبق هذا على ألوان الأشياء التي نستعملها في حياتنا اليومية . وأما الصفة السيكولوجية الثالثة للون فهي درجة اشباعه .

وابسط مثال على ذلك هي حالة لون البحر بين يوم مشمس ويوم ملبس بالفيوم . (انظر الشكل ١٤) .

ابصار الألوان :

بإستطاعة عين الإنسان العادى ان تميز بين عدد كبير من درجات الألوان اكثر مما يتوقع صاحب العين نفسه ، وقد قدر العلماء أن بصر الإنسان السليم يميز بين (٣٥٠) ألف لون ، بينما تميز عين الإنسان المدربة على الألوان بين عشرة ملايين درجة لون (١٨) ولكن كيف يتم تمييز العين للألوان ؟ هناك أكثر من نظرية حاولت تفسير الموضوع . وتدرس هذه النظريات على أساس المجموعات لا فردية النظرية . والسبب هو أنه ليس هناك نظرية واحدة ادمى شخص واحد بتطورها بل أن كل النظريات المتعلقة بدراسة الألوان اليوم هي حصيلة متابعة عدة أشخاص في ازمّة متعاقبة .

وأول مجموعة في هذه النظريات والتي ما زالت رائجة حتى اليوم هي ما قال بها العالم الإنجليزي **توماس يونج** عام ١٨٠٢ وطورها من بعده العالم الألماني هارمان فون هلمهولتز عام ١٨٢٢ وتعرف بنظرية الألوان الثلاثة Trichromatic وطبقا لهذه النظرية فإن عين الإنسان تحتوي على ثلاثة اصناف من المخاريط، كل صنف منها يختص بحساسيته لأحد الألوان الأساسية في الطيف وهي الأحمر والأخضر والأزرق . فحينئذ تثار اصناف المخاريط كلها

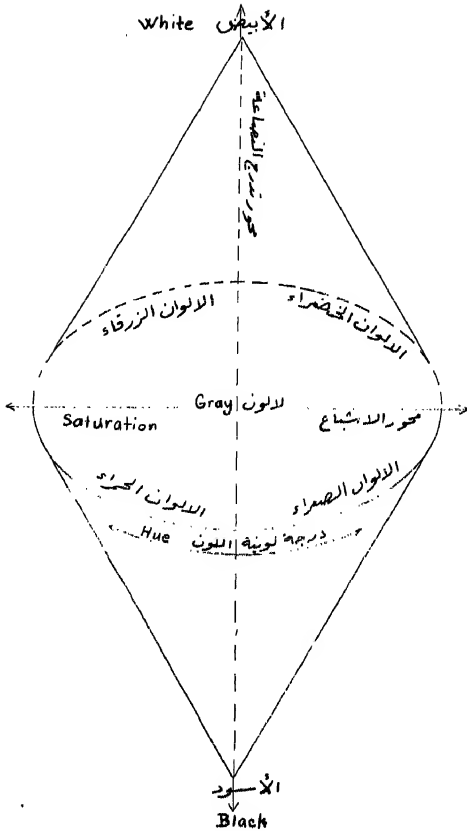
الصفة بأنها مقدار الطاقة المشعة لكل موجة من موجات الطيف البصر . فالطاقة التي تشعها شمعة عادية تختلف عن الطاقة التي يشعها المصباح الكهربائي في البيت . وكذلك الطاقة التي يشعها قميص أزرق فاتح غير لافا التي يشعها قميص أزرق غامق وهكذا .

أما الصفة الثالثة للمثير الضوئي فهي التجانس ، ونعني بذلك تحديد عدد الموجات الضوئية الموجودة فيه . فقد يكون الضوء متجانسا كليا كما هي الحال في ضوء النهار في يوم مشمس ، أو قد يكون غير متجانس كما هي الحال في ضوء مصباح سيارة الشرطة الاحمر .

لقد قلنا ان هذه الصفات الثلاث للضوء يعبر عنها عادة بمصطلحات رمزية ولكنها كما رأينا حقائق أو خصائص فيزيائية للضوء لطول الموجة وطاقته الاشعاعية وتجانس موجاته كلها صفات يمكن قياسها بالآلات ومعايير مادية وعليه فهي فيزيائية الطبيعة سيكولوجية التعبير .

وقابل هذه الصفات الثلاث للمثير الضوئي ثلاث خصائص أخرى يميز بها الحس الإبصارى باللون . وهذه الزايا أيضا سيكولوجية في اصولها واساليب تعبيرنا عنها . فاللون يتباين في درجة لونيته HUE فلون السماء أزرق ولكن هذه الزرقة تختلف في نظرنا من يوم لآخر . وقد تذهب لشراء قطعة قماش حمراء فيعرض عليك البائع أكثر من قطعة قماش لونها احمر ومع ذلك فكل واحدة منها لها حمرةا مختلفة عن الأخرى . وتذكر أنت طبعاً أن هناك أكثر من لون احمر حسب درجة لونيته .

كما نتباين اللون في درجة نصابته Brightness وهو ما نحس به حينما ننظر

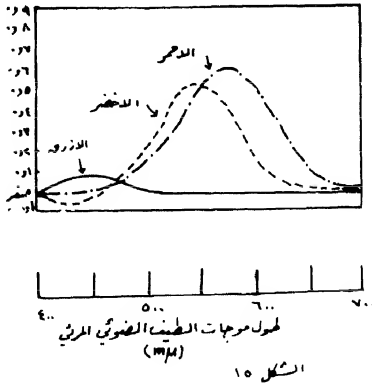


(الشكل ١٤)

يمثل هذا الشكل المخرطي التغيرات العاصلة في اللون : فعلى المحور العمودي تتغير لمعاقته وعلى المحور الأفقي تتغير درجة إشباعه وعلى المحور الدائري تتغير درجة لونيته . ويلاحظ أن قمتيه تنتهيان إلى اللون الأبيض والأسود.

غير ان المحاولات حول صحة النظرية او خطئها كليا او جزئيا ما زالت قائمة ، سواء باعادة نفس التجارب التي اجراها كل من يونج وهلمهولتز ، او باجراء تجارب حديثة اكثر دقة واتساعا . ومن جملة من بذلوا جهداً في هذا الموضوع وحاز على اعجاب الكثيرين من المهتمين بالادراك البصري طالب امريكي سابق اسمه **ادوين لاند** (٢٠) فقد اثبت هذا العالم بالتجربة امام عدد كبير من العلماء عام ١٩٥٩ ان ما يعتبر صحيحا عند مزج الالوان الضوئية لا يمثل كل ما يحدث في ادراكنا البصري للالوان في عناصر البيئة المحيطة بنا . وقد اظهر لاند بالمقارنة بين نوعين من التجارب على خلط الالوان الاساسية الثلاث ان مزجها لا يعطى كل

بالتساوى يحس المرء باللون الابيض وعندما يحس بلون آخر غير اللون الابيض فانه يكون قد تأثر بمزيج من الالوان بنسب متباينة ، وعلى ذلك فالنظرية تقول بان مزج موجات ضوئية ذات اطوال مختلفة يؤدي الى الاحساس بالوان مختلفة . (انظر الشكل ١٥) . ولقد قامت تجارب عديدة لقياس الاستجابات الحسية المستقلة لكل نوع من انواع المخاريط التي تدعيها هذه النظرية ، ولكن النتائج اثبتت ان الصعوبة في ذلك كبيرة جدا اذ لم يمكن عزل انواع المخاريط التي تدعيها النظرية . ومع ذلك فليس هناك ما ينفي صحتها ايضا وافضل النتائج المتداولة في الاوساط العلمية اليوم ممثلة في الشكل الآنف الذكر (١ ، ١٩ ، ٢٣)



التحنيات الثلاثة هنا تمثل استجابات الخلايا الضوئية في الشبكية للالوان والتي اعتبرها رايت W.D.Wright الالوان الرئيسية التي تستجيب لها العين . اما الالوان الاخرى فهي حاصلة مزج يتم بين هذه الالوان الثلاثة . وهذه هي نفس نظرية يونج وهلمهولتز القديمة في ابعاد الالوان . (المرجع ١)

تركيبه من تجربة يونج - هلمهولتز ذات الألوان الضوئية الثلاثة وإذا أردنا الدقة قلنا ان الغلم المذكور عبارة عن ثلاث مصافي لونية ممزوجة بشكل خاص ، فكيف يستطيع الغلم هذا ان ينتج لنا اللون البني او الفضي او غيره من الألوان التي يستحيل انتاجها راسا بمزج الألوان الضوئية الرئيسية ؟

يبدو مما تقدم انه عندما تتركب الألوان الرئيسية الثلاثة في تراكيب معقدة بشكل تمثل عناصر الطبيعة فان العين تحس بغزارة الألوان وتعددها اكثر مما تحس حينما تمزج هذه الألوان مباشرة كاطياف ضوئية صرفة . ومعنى ذلك ان ابصارنا اللوني لا يعتمد فقط - كما يعتقد الكثيرون - على الموجة الضوئية المثيرة او على شدتها بل ايضا على ما اذا كانت تلك الموجات مقبولة لدى العين كاشياء مألوفة في الطبيعة . ولكي تدرك العين ذلك لا بد من قيام الدماغ بعمليات ذهنية غاية في التعقيد يصعب اجراء التجربة المخبرية عليها (١٩ ، ٢١) .

اما تفسير ظاهرة اللون البني كما تراه العين فعبارة عن لون اصفر مشبع بكثرة ، ويمكن ان ننتجه اذا كيفنا العين الى الألوان الكاملة للون الاصفر ثم نشيرها باللون الاصفر الضوئي مع وجود عوامل اضافية اخرى مثل التناقض في الخلفية وانماط الاشياء كالاجسام المألوفة وخاصة اذا كانت الاضواء التي تصل العين تمثل سطوح تلك الاشياء . عندها نحس باللون البني ، ومع ذلك فاللون البني كثير الوجود في الطبيعة وهو وان تم بنفس الاسلوب الا اننا لا نعي العمليات الداخلة فيه . (٢٠ ، ٢٢) .

ومثال ذلك هو ما نسميه باللون الابيض . فالعين تألف كل اضاءة نيرة على اساس انها لون ابيض ولذلك يرى السائق ضوء مصابيح

الألوان الموجودة في الطبيعة ، فمثلا لا نستطيع هذه الألوان الضوئية انتاج اللون البني وهو كثير الوجود في البيئة الطبيعية ، كما انها لا تنتج الألوان المعدنية (الفضي والذهبي مثلا) فكيف تحس العين بهذه الألوان الطبيعية اذا ؟ لقد قام لاند بأخذ مجموعة من الصور الفوتوغرافية المسودة لنفس المنظر الطبيعي الواحد ولكن باستعمال مصنafi لونية Filters متعددة في كل مرة يصور فيها المنظر ثم حول المسودات الى شرائح مبيضة وبالتالي عكسها على شاشة من خلال المصافي الاصلية التي صورتها بفصل على نتائج باهرة حينما عكسها مرة خلال مصفاة حمراء ومرة اخرى بدون مصفاة .

والمبدأ في حد ذاته هنا ليس جديدا ، ولكن استغلاله بهذا الشكل يعتبر استبصارا ذكيا . ولو رجعنا الى نظرية يونج - هلمهولتز لوجب ان تكون نتائج لاند مجرد منظر ذي اشكال حمراء متباينة في الاشباع ولكن ما وجده لاند كان الوانا خضراء والوانا اخرى غيرها لم تكن موجودة اصلا في المنظر الطبيعي ، فكيف نفسر ذلك اذا ؟ الواقع ان التفسير يعتمد على حقائق معروفة في الاصل : فالوان الافلام الملونة القديمة كانت مبنية على اساس مزيج لونين فقط ، ولكن احدا ما لم يدرك مدى نجاح ذلك الاسلوب . وثانيا هو انه بالرغم من ان يونج وهلمهولتز قالوا بان الطيف المرئي واللون الابيض عبارة عن مزيج من الألوان الثلاثة الرئيسية الا انه كان من المستحيل عليهما انتاج كل الألوان المألوفة للعين في الطبيعة . وعليه فلا بد ان يكون هناك نقص ما في عملية مزج الألوان الضوئية الثلاثة الرئيسية . فلو اننا عكسنا صورة من شريحة عادية لغلم كوداكروم الماون لحصلنا على كل الألوان التي صورناها في الطبيعة ومع ذلك فهذا الغلم لا يختلف في

المرء حينما يحلق في ضوء مصباح احمر اللون لفترة دقيقتين او اكثر تقريبا ثم يحول بصره نحو جدار ذى لون رمادى مثلا فانه يرى شكل المصباح ولكن بلون اخضر داكن .
(١٦ ، ٢١) .

النظريات الحديثة :

هذه مجموعة من التجارب الحديثة التي قامت اثر التجارب النرو - فيسيولوجية التي اعقبت الحرب العالمية الثانية والواقع ان اصحابها لم يدعوا بالنظريات بل مجرد نتائج تجارب على الابصار اللوني ، وكلها تقوم على اساس قياس التيارات الكهربائية التي تسجلها الخلايا العقدية واليافاها الموجودة في الشبكية حينما تثار بمثيرات ضوئية ذات موجات مختلفة في الطول والشدة . كما قيست ايضا التيارات الكهربائية في العصب البصري الناقل للنبضات الحسية الى الدماغ بعد اثاره العين . وقد امكن من كل هذه النظريات استخلاص كثير من الحقائق عن الابصار اللوني عند الانسان والحيوان والتي لم يكن بالمستطاع سابقا التأكد من وجودها . الا ان المدهش حقا ان تلتقي هذه التجارب مع اقدم النظريات في الموضوع التي قدمها يونج وهلمولتز في القرن التاسع عشر ولكنها تختلف معها في طريقة ارسال النبضات العصبية من المخاريط الى الدماغ عبر ثلاث مجموعات من الالياف العصبية المستقلة عن بعضها البعض . ومن احدث هذه التجارب ما نشره مؤخرا ادوارد مساك نيقول (٩) * . الذي أكد باستعماله مقياس الطيف البصري الحديث ان فكرة يونج - هلمولتز هي اقرب النظريات صحة في ادراك الالوان ولا مجال لبحثها هنا لضيق المكان .

سيارته الكاشفة كالوان بيضاء طالما هو يقودها في مناطق مفتوحة كالارياض فاذا دخل بها شوارع المدينة المضاءة بالنيون الابيض بدت الوان مصابيح سيارته اقرب الى اللون الاصفر ، ولكن يستثنى لاند اثر الخيرة في الحكم على الالوان (كما نحكم مثلا على لون الليمون والبرتقال) عرض مجموعة من الاجسام التي بناها بنفسه من مادة البلاستيك والاسلاك المتلوية وغطاها بافشية قماشية ملونة فحصل على نتائج مدهشة حينما عرضت على اعين المتفرجين ، اذ راوا فيها الوانا غير تلك التي استعملها في صنعها اصلا والتي لا يمكن ان يراها الناس فيما لو مزجت لهم كاطيف ضوئية فقط . وهذا اكد له ان في طبيعة الشيء (من شكل وحجم وخلفية وسطح وبعد او قرب وغير ذلك) السرفي ادراك العين لبعض الالوان الخاصة . وطبيعي ان يكون الدماغ هو الذي يقرر اثر هذه العوامل على لونية اللون المرئي (١٠ ، ١٩) .

مجموعة نظريات تعدد الالوان :

هذه المجموعة تدعى بذات الالوان الاربع رغم انها تستعمل ست الوان في تفسيراتها . وخلاصتها ان في عين الانسان مستقبلا حسيا (او قل متجيبا حسيا) معينا لكل لون من الالوان الستة التالية : الاحمر والاخضر والازرق والاصفر والاسود والابيض ولكن المستقبالات مصنفة بحيث يكون لكل لون لون آخر يعارضه فمثلا اللون الاحمر يتعارض مع اللون الاخضر في التأثير ، فحينما ينتهي تأثير اللون الاحمر في العين يبدأ تأثير اللون الاخضر فيحدث ما يسمى بالطيف اللاحق السلبي Negative after-image وهذا ما يحدث

كالتى توضع فى الميادين العامة ، اما العامل الثانى لتمييز الحركة فيعتمد على الخلفية التى ينتسب اليها الجسم المتحرك اليها . فكلما كانت عناصر الخلفية واضحة ومتميزة فى شكلها او حركتها بالنسبة للجسم المرئى كان ادراكنا لحركة ذلك الجسم اوضح ، وقد يصعب علينا تتبع رؤية قمر صناعى يتحرك بسرعة فائقة امام سماء مظلمة ولكننا بالتاكيد ندرك حركته اذا نسبناه الى الكواكب والنجوم الالامعة فى السماء . ولقد اتضح الآن ان السرعة الضرورية لادراك حركة جسم ما تتناقص كلما زادت شدة الاضاءة الساقطة عليه وعلى خلفيته كما تتناقص ايضا مع زيادة الفترة الزمنية التى يعرض فيها الجسم المتحرك خصوصا اذا كانت تلك الخلفية ثابتة . اما اذا عرض الجسم المتحرك بقعة لامعة فوق خلفية وعلى مسافة قريبة من العين فاننا ندرك حركته بيسر وهو ما يحدث عندما تلوح بسيجارة مشعلة لصديق لك فى غرفة معتمة فانه يدرك حركة ضوء السيجارة فى ظلام الغرفة بسهولة . وعليه فالبعد الفاصل بين العين المبصرة والجسم المتحرك عامل ثالث لتوكيد الحركة لاي جسم مبصر .

الا ان كل هذه العوامل ترتبط ببعضها البعض نسبيا . (٣ ، ٤ ، ٢٣) . وما اكثر ما تخدع العين بالحركة (انظر الخداع البصرى) ولم ينتبه علماء النفس لاهمية ادراك الحركة الى ان تورطوا فى تحليل ظواهر الخداع البصرى بالذات . ومنذ ايام هلمهولتز فى القرن التاسع عشر حتى اليوم والبحث جار فى تحليل ظاهرة ادراك الحركة فيسيولوجيا وسيكولوجيا واهم المبادئ التى تفسر تلك الظاهرة مبدآن يعمل بهما حاليا (١ ، ٢٣)

والجدير بالذكر ان لا احد من هذه النظريات (هناك نظريات اخرى لم نعرض لها لقلة اهميتها) استطاع حل مشكلة الإبصار اللوني بكامله وربما كانت نظريات المستقبل اوفر حظا فى معرفة الاحداث التى تجرى فى العين وفى الدماغ حينما يقرران شكل اللون المبصر . فهناك الكثير من الصعوبات النيروفيسيولوجية تتعلق بعملية نقل الحس من الشبكية الى الدماغ وحتى فى داخل الشبكية ذاتها . من ذلك مثلا ما يحدث عند التقاء محور خلية مع شواك خلية ثانية من نيرونات الشبكية . فالمعلومات الكيميائية التى تتحول الى شحنات كهربائية فى طبقة العصبية والمخاريط وطبقة الخلايا العقدية وثانية الاقطاب (كلها فى الشبكية) لا تستمر على حالها الواحد اثناء انتقالها من الشبكية الى الدماغ ، فقد تأكد الآن ان النيرون الناقل لشحنة كهربائية يسلمها الى نيرون آخر ولكن على شكل تغير كيميائى آخر يحدث عند التقاء النيرونين . وهنا مشكلة البحث . فهل ان الشحنة الكهربائية فى العصب تتبادل الطبيعة من كهرباء الى كيمياء بالتتابع مهما طال او قصر ممرها العصبى ؟ لا احد يعرف بالضبط ولكننا نعرف بالتاكيد انها تصل الى الدماغ كشحنة كهربائية . (٦ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٢)

الادراك البصرى للحركة

ادراكنا البصرى للحركة يعتمد على بعض الظروف الطبيعية المحيطة بالجسم المرئى . اذ لا بد للحركة ان تتميز بسرعة معينة قبل ان ندركها كما انه ليست كل السرعات تعتبر مميزة لحركة الجسم ، فقد ثبت بالتجربة ان الجسم يعطى التحرك يذنبك باعتبار انه جسم « ثابت » ينتقل الى وضعيات متعاقبة وهو ما يحدث حينما ننظر الى عقارب ساعة كبيرة

الاول : يسمى بهيذا الطيف - الشبكية

فمن تسجيلات الاشارات الكهربائية للشبكية أثناء الإبصار تبين أن هناك مستقبلات متعددة فيها تندر بوجود حركة مرئية . وهذه المستقبلات تسجل كل تغير يحصل على اضاءة الجسم المرئي . بعض تلك المستقبلات يبرق حينما يشمل ضوء ما سواء كان صادرا من جسم أو من مصدر ضوء فعلي، والبعض الآخر يبرق حينما ينطلق او يندعم الضوء فجأة . وهاتان الخاصيتان تشبهان عمل مفتاح الضوء الكهربائي التقليدي فالفتح اما مفتوح او مغلق . والبعض من تلك المستقبلات تبرق فيما اذا كان الضوء مشتملا او منطفئا وعلى ذلك يمكن تسمية تلك المستقبلات الضوئية في الشبكية على انها : مستقبل اشتعال ، ومستقبل انطفاء ومستقبل اشتعال - انطفاء (١ ، ٦) . وكل هذه المستقبلات تندر بوجود الحركة وفيما يتبقى من مستقبلات الشبكية تندر بتغير الاضاءة فقط وليس لها علاقة بالحركة .

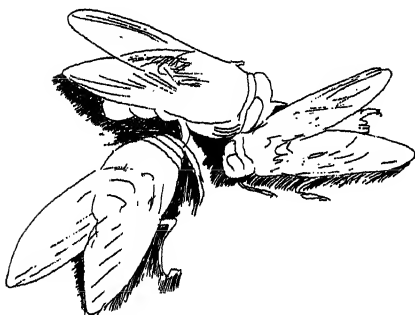
ويبدو ان مركز مستقبلات الحركة موجود في حواف الشبكية وليس في اجزائها الوسيطة . اذ ان جميع الحيوانات ذات العيون الشبيهة بعيوننا تدرك الحركة بيسر اذا جاءت من جانبي حقل الرؤية وبالامكان اثبات ذلك بتجربة بسيطة ، فلو انك حاولت التلويح بيدك وانت واقف الى جانب صديقك فانه سيدرك حركة اليد ، وكذلك اتجاه الحركة ولكنه لن يستطيع التعرف على هوية الجسم المتحرك . واذا انت تراجعت قليلا الى الخلف بحيث لا يراك الا بمنتهى طرف عينيه ثم لوحث بشيء ما فان رد فعل ارتكاسي يحدث للعين يجعلها تتحرك محاولة التصويب نحو الجسم المتحرك وهو ما يحدث في كل العيون حينما تسعى للتعرف على هوية الشيء . هذه الظواهر وغيرها اعتبرت

العيون الشبيهة بعيوننا متنبعات الحركة الاولى ، وقد راينا في تجربة ضفدعة معهد مسوشوست ان تحليل نشاطات المستقبلات في شبكية عين الضفدع تحدث في الشبكية قبل ان ترسل الى الدماغ ، كما تبين ان هناك ثلاثة اليااف عصبية ترسل معلوماتها بالحركة الى الدماغ وان واحدا منها على الأقل يحدث رد فعل ارتكاسي في عضلات لسان الضفدع اذا رات جسما متحركا من نوع خاص وذلك دون الحاجة الى مساعدة الدماغ (١ ، ١٠) . اما اليااف الثلاثة فهي المسؤولة عن :

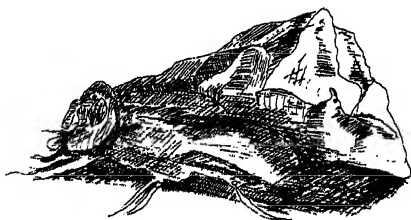
- ١ - كيف يستجيب الضفدع الى الخطوط الرئيسية المحددة فقط لاشكال الاشياء المرئية .
- ٢ - كيف يستجيب للتغيرات الحاصلة في الاضاءة لتلك الاشكال .
- ٣ - كيف يستجيب لخفوت الاضاءة العامة لتلك الاشكال كما يحدث حينما يسقط خيال جسم كبير فوق جسم صغير .

وعين الضفدع تبرق اشارات عند تغير انماط الاضاءة وعند رؤيتها لحواف اما غير ذلك فلا تستجيب له بل وتتعامى عنه وعليه فعين الضفدع محددة في عالم ذي حركات معينة وفقا لمتطلبات حياتها . (الشكل ١٦) .

اما تجربة هيل وويلز (انظر قسط هارفارد فيما سبق) فاشارت الى ان في عيون القطة مستقبلات تستجيب لحركات تعبر الشبكية باتجاهات وزوايا محددة (انظر الشكل ١٢) . مثل تلك التجارب تدل على ان ادراك السرعة يعتمد على نوع من التوقيت الذاتي للعين البصرة فالطيف الساقط على الشبكية يتحرك واتناء تحركه يقع على مجموعات متعاقبة من المستقبلات وكلما ازدادت سرعته الظاهرية



الشكل ١٦



لقد جهد كل من شارل شريختون ووليم هلمولتز في تفسير عملية الانفاء تلك ولكن كلا منهما خرج برأى يختلف عن رأى الآخر (١٠، ٢) إذا قال شريختون بنظرية التدفق الداخلي، بينما قال هلمولتز بنظرية التدفق الخارجى . ومعنى التدفق الداخلى هنا (حسب رأى شريختون) ان الاشارات العصبية من عضلات العين اثناء حركتها تغذى رجعيا فى الدماغ (انظر الشكل ١٨) ، تلغى الاشارات الصادرة عن ذاتها . اما هلمولتز فראה ان الاشارات من الشبكية تلغى لا بفعل اشارات عضلات العين بل بواسطة مراكز ضبط حركة العين فى الدماغ وقد دعى ذلك بالتدفق الخارجى للاشارات ولكن المشكلة لا تحسم بالنظريات فالتجارب اثبتت عدم توفر الدقة العلمية فى كليهما على السواء . (١١) وقد نجد فى عمليات الادراك البصرى للقضاء المحيط بنا دليلا اثبت لتوضيح الموضوع .

كيف نبصر انقضاء المحيط بنا ؟

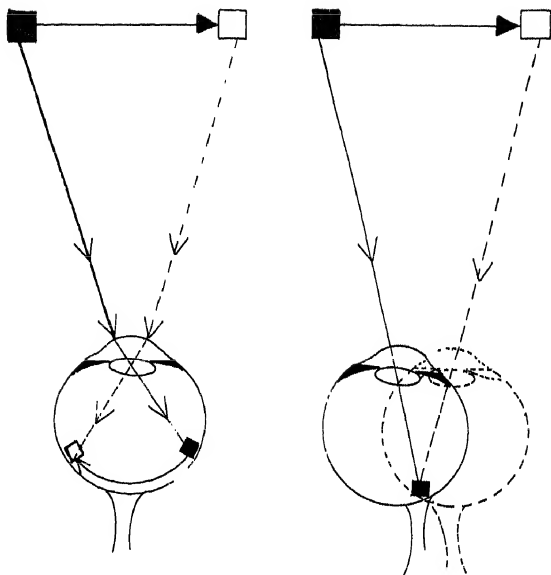
ان جميع الاشياء المحيطة موزعة فضائيا فبعضها يبدو لنا من فوق والبعض الآخر يبدو لنا من اسفل ، كما انها موزعة ذات اليمين وذات الشمال وعلى مسافات بعيدة او قريبة منا . بمعنى انها موزعة افقيا وعموديا وعميقا . وهذا التوزيع يقيم بيننا وبينها من جهة وبين بعضها البعض من جهة اخرى . علاقات فضائية نسبية تساعدنا على التعرف على ما يحيط بنا من عناصر . وحينما تحركنا وسطها فان تلك العلاقات تبقى وسيلتنا الوحيدة للاهتمام . وحتى التغيرات التي تطرأ على تلك العلاقات تبقى نسبية ايضا فما كان قريبا منا يصبح بعيدا وكذلك يصبح البعيد قريبا . وما كان يبدو لنا فوقنا يهبط ، اما باربعائنا نحن اليه او بهبوطه هو نحونا وائناء الارتقاء والهبوط تتبدل المعايير الفضائية ولكنها لا تنعدم (٢، ٣، ٧) .

ازداد انتقاله على سطح الشبكية ولكن الى حد معين ، وإذا ازاد عن ذلك الحد لا تستطيع العين ادراكه . فعملية انتقال الطيف من مستقبل لآخر هي التي تعطينا الحس بالسرعة الشكل ١٧ (١٠، ٢)

الثاني : يسمى بمبدأ العين - الرأس

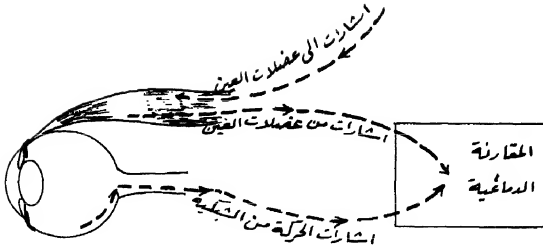
من المعروف ان العين مضبوطة بست عضلات (الشكل ٤) وبطريقة ما فان العين اذا تحركت بفعل تلك العضلات فانها تبرز الى الدماغ بالحس بالحركة . وتجربة السيارة السابقة دليل واضح على ذلك فطيف السيارة المضيئة لا يتحرك على الشبكية ولكنها العين تتابعه بحركتها الدائرية ومع ذلك فنحن نحس بحركة السيارة . والتوضيح الوحيد لهذه الظاهرة هو ما يسمى بالتغذية الرجعية للحس التي تصدر عن عضلات العين . فعندما تمتد او تنقلص تلك العضلات فانها ترسل اشارات الى الدماغ بان العين كلها تتحرك اى ان الجسم المرئى متابع من العين . ومع ذلك فالسؤال هو : لماذا يبدو الدنيا ثابتة من حولنا رغم استمرار تحرك عيوننا ؟ .

يبدو ان توضيح هذا السؤال يكمن فى المبدأين السابقين فبينما يقول الاول بان الحركة هي نتيجة انتقال الطيف على سطح الشبكية ويقول الثاني بان الحركة هي ثمرة التغذية الرجعية للحس التي تصدر عن عضلات العين اثناء حركتها فان ثبات الاشياء فى العالم من حولنا يعني ان النظريتين تلفيان بعضهما بعضا فى بعض المواقف الانصارية ، بمعنى ان حركة العين تلغى انسياب الطيف على سطح الشبكية . وهناك اكثر من توضيح لهذه الظاهرة ولكن احدا منها لم يعط الدليل القاطع على صحته أو بطلان غيره . وأيا كانت التفسيرات فان الحقيقة تبقى وهي اننا ندرك الحركة بمبدأين اساسيين واحد بفعل حركة الطيف على الشبكية وآخر بفعل حركة العين ذاتها .

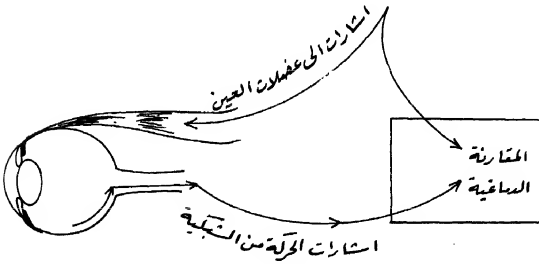


(الشكل ١٧)

مبدأ الطيف الشبكية في ادراك الحركة (الرجوع ١)



نظرية التدفق الداخلي للعين



نظرية التدفق الخارجي للعين

الشكل ١٨ (المراجع ١)

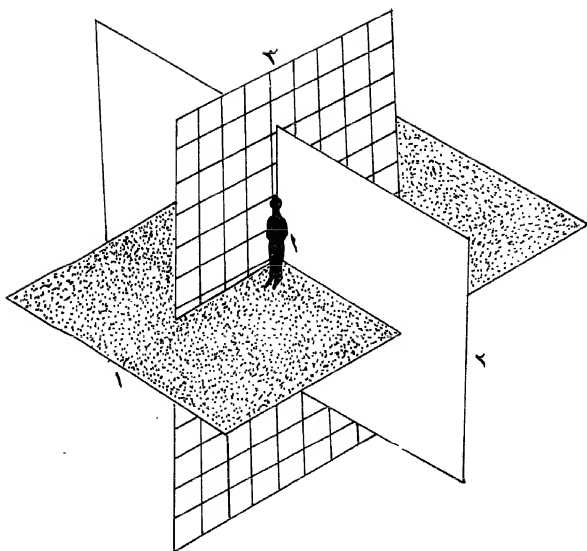
تغير في توازن الجسم بالنسبة للجاذبية (٢٣). وهناك أيضا بعض المستقبلات الحسية في العضلات ذاتها تستجيب بطريقة ما (غير معروفة لنا جيدا حتى الآن) إلى تغيرات وضع الجسم . كل هذه الأجهزة ترسل بمعلوماتها إلى الدماغ مسجلة أي اختلال في توازن الرأس والجسم . ويجرى في الدماغ تنسيق بين الاستجابات الواردة منها فإذا كان الوضع غير متزن صدرت الأوامر إلى الجهاز العضلي بتعديل الوضع وإزالته . ولذلك تجدنا عند ركوب سيارة في طريق وعرة نميل ذات اليمين وذات الشمال إذا ان ردود فعل ارتكاسية في جلد الجسم وفي الرأس وفي الهيكل العظمي تقوم بتعديل وضعتنا المتارجح غير المتزن . ونفس الأساليب نعوض عن عدم التوازن الذي قد يحصل لنا بفعل قوى خارجية أثناء الجري والتسلق والسباحة والتلويح وركوب الدراجة وغيرها . (٤ ، ٩) أضف إلى ذلك أننا نستمر في نسبة أوضاعنا مع محاور الأبعاد الفضائية الثلاثة السابقة .

غير أننا قد نفقد الوعي بالتوازن في ظروف معينة من ذلك مثلا المشي في الظلام . فلأن المعلومات الواصلة لنا عن موقعنا بالنسبة للأشياء المحيطة غير كافية بل وأحيانا معدومة فإننا نتأرجح في الحركة ونتردد في اتخاذ قرار بشأنها ، والوضع المتوازن الوحيد الذي نتمكن منه هو الوقوف فقط .

والواقع أن إبصارنا للعمق أو البعد أو التجسيم لا يعتمد على خصائص ضوئية أو بالأحرى حسية مرتبطة بالطيف الذي يعكسه الجسم البعيد على الشبكية ، ولكننا مضطرين لأن نستشف البعد الثالث من مجرد وقوع الطيف على الشبكية لأن الطيف هو مثيرنا الوحيد الذي يصلنا بالعمق هنا أما الآلية

ويمكن القول بأن حركة الكائن الحي في البيئة الفضائية منسوبة دائما إلى ثلاث نقاط رئيسية تشكل في حركاتها مستويات تتمثل في الشكل (١٩) . فحيثما اتجه الشخص أ فان موقعه ينسب إلى تلك المستويات الثلاث ١ - ٢ - ٣ فكل شيء منتصب يعتبر عموديا كالاشجار والبنائيات وغير ذلك . وكل شيء منبسط يعتبر أفقيا كالطرق وأسلالك التلفون (رغم أنها معلقة) وغيرها . وكل شيء بعيد يعتبر عميقا ونقيسه عادة بأن نقيم علاقات فضائية تنسبه لمواقع أجسامنا وكذلك بالنسبة للمستويين العمودي والأفقي . أضف إلى كل ذلك أننا لا نغفل تقارن بين الأشياء المرئية وننسبها إلى بعضها البعض على أساس الأبعاد الثلاثة الأتفة الذكر .

ومن هنا كان تحركنا وسط البيئة الفضائية لا يعنى بتحريك أطراف مرئية على الشبكية رغم حدوث ذلك التحرك . بل أننا نؤكد أن كل ما هو مرئي لا يحدد طيفه على سطح الشبكية حتى ولو حاولنا ذلك وسبب ذلك أن العين في حركة مستمرة . (٢ ، ٣ ، ٤) . وفي الظروف المخبرية فقط نستطيع تجميع طيف على الشبكية وذلك بتعطيل حركة العين ولكن المرء في مثل ذلك الوضع لا يحس بتوازنه أو بتوازن البيئة من حوله بل يراها أشبه بدوامة دائبة الحركة وأنه يدور معها . مما يؤكد أن هناك أكثر من عنصر من عناصر الإبصار يتدخل في تقرير حسنا بشأن الأشياء أو حركتها مع بقاء الجسم متوازنا . فالتقاربات شبه الهلالية في الأذن تسجل حركة الرأس باستمرار : من جانب لآخر ومن فوق إلى تحت ومن الإمام إلى الخلف وهكذا . كما وأنها تشير عند عدم توازي الرأس مع الجاذبية . كما أن مفصلات الهيكل العظمي تشارك في تسجيل أي



(الشكل ١٩)

الخداع الحركي في الإبصار مسألة الضوء المتجول :

اشعل سيجارة ثم ثبتها فوق منضدة في غرفة مظلمة وقف على بعد مترين أو ثلاثة منها وانظر إليها فانك سترى الضوء يتجول في اتجاهات متعددة رغم علمك المسبق بأنها ثابتة. هذه الظاهرة تسمى بظاهرة الضوء المتجول وهي نوع من الخداع الحركي الذي يثيره شيء ما في جسمك : ربما في العين وربما في الدماغ لكن احدا لم يقطع في تحليلها بعد . ولقد لاقت تلك الظاهرة وما زالت اهتماما خاصا من علماء النفس التجريبيين لأنها بالإضافة الى غرابتها فانها تلقى ضوئا على عملية احساسنا بالحركة العادية . والغريب في الامر ان الناس الناظرين للضوء يتشابهون في احكامهم حول سلوك الضوء اذا هم نظروا اليه مجتمعين ، ولكنهم يختلفون اذا نظروا اليه فرادى . ولكن المسألة ليست في اختلافهم او اتفاقهم حول حركة الضوء بل في كيفية احساسنا بحركته مع علمنا الاكيد بأنه ثابت .

هنالك اثنتا عشرة نظرية تقريبا حاولت تفسير الموضوع . بعضها فسره على اساس ان هناك ذرات تطفو في السائل المائي الموجود في التجويف الامامي للعين وعندما يقع طيف الضوء عليها فانه ينعكس بالتالي على الشبكية وهكذا نحس بحركته ، ولكن النظرية لم تفسر معنى احساسنا بضوء واحد يتحرك طالما وان هناك اكثر من ذرة واحدة تطفو في السائل . ونظرية ثالثة فسرتها على اساس ان العين في وضع كهذا لا تستقر بطبيعتها فهي باستمرار تسمى للبحث عن مرجع تنسب الضوء اليه كما يحدث في ابصارنا اليومي العادي . وبسبب عدم استقرار العين فاننا نحس بحركة الضوء ولكن النظرية كلها الفيت بعد ان قام كل من

النيرد - فيسيولوجية العميق فتكمن في التركيب والنظام الابصارى لوضع العينين (٧) . فلان العينين تأخذان وضعين مختلفين الى حد ما فان الطيف الواقع على كل شبكية منهما يختلف من الآخر وهذا ما نسميه بالتفاوت الشبكي للاطراف . فلو اننا نظرنا الى كتاب موضوع امام عينينا كما في (شكل ٢٠) وحاولنا ان نرى الطيف الواقع على كل شبكية على حده فان العين اليمنى ستبصر الوجه المتجه الى اليمين اكثر مما تبصره العين اليسرى وبالمثل فان العين اليسرى ستبصر جانباً اكبر من الوجه المتجه الى اليسار ومع اننا لا نحس بطيفين للجسم الواحد في آن واحد الا انهما موجودان في ميوتنا في الواقع ووظيفة الدماغ هي دمج الطيفين في طيف واحد نرى البعد الثالث (٢٤) . فالألية اذاً بالاحساس بالعمق موروثة في التركيب الابصارى للانسان وبالإمكان اثبات ذلك بالتجربة التالية : ضع مكعباً ذا سطوح مختلفة الألوان فوق راحة يدك الممدودة حتى نهايتها وانظر اليه بكل عين من مينيك على حدة وذلك باغلاق واحدة وفتح الأخرى فانك سترى تغيراً يطرأ على السطوح التي تراها في كل مرة . وقد أصبحت عملية التصوير الجسم الناتجة اليوم بفعل هذه الظاهرة اذ بالإمكان ان تصوّر منظراً واحداً بألة تصوير لها عدستان تبعدان من بعضهما البعض بنفس المقدار الذي تبعد فيه عينانا الطبيعيتان فنحصل على صورتين او وضعين مختلفين الى حد ما للمنظر نفسه ، فاذا عكسناهما بواسطة عاكس له عدستان متباعدتان بنفس المقدار فاننا سنرى صورة واحدة مجسمة وهذا ما فعله حينما نستعمل مجسم الصور المعروف (الستيرسكوب) .



بالعين اليمنى



بالعين اليسرى



بالعينين معاً



الشكل ٢٠
المجموع ٢٠

لقياس النبضات العصبية التي ينقلها العصب البصري الى الدماغ أثناء الاحساس بالحركة وتسجيل ذلك . ثم تسجيل حركة العين في نفس الوقت ومقارنة تلك التسجيلات بحالة الاحساس الحركي الاعتيادية أثناء النهار . وبذلك نستطيع مقارنة الصورتين لمعرفة ما اذا كان الدماغ أم الشبكية هي التي تحس بالحركة ، ومعرفة ما اذا كان هناك حركة فعلا .

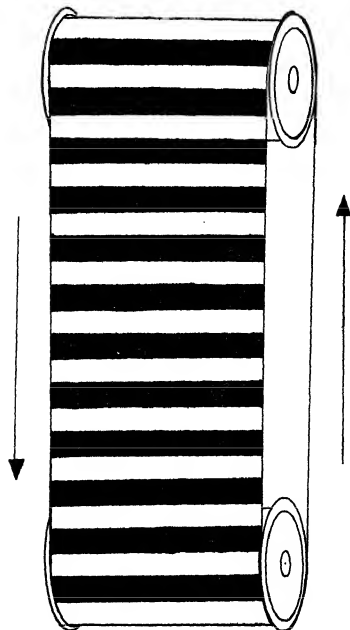
الطيف الرجعي لحركة الشلال

يبدو ان عملية خداع الضوء المتحول تتسبب عن اضطرابات ابصارية نظام العين - الرأس . ولكن هناك النواحي من الخداع الحركي تتسبب عن اضطرابات في نظام الطيف - الشبكية . فقد اورد كثير من الناس ممن شاهدوا شلالات المياه انهم يحسون (بعد ان يريحوا عيونهم عن الشلال نحو جهة ثانية) بأن الشلال يتحرك الى اعلا . اى في الاتجاه المعاكس . كما اورد بعض الناس نفس الاحساس عندما يحدقون لفترة طويلة في مياه جارية كمياه الانهار ثم يريحوا ابصارهم نحو ضفة النهر . واهتم علماء النفس بالموضوع فطوروا ما يشبه حركة سقوط مياه الشلال (الشكل ٢١) واجروا تجاربهم على كثير من الناس وكانت النتائج مذهشة حقا اذ افاد كل من رأى الحزام في الشكل السابق يتحرك باتجاه معين لفترة ما بأنه يرى الحزام يتحرك في الاتجاه المعاكس اذا هو حول بصره نحو جدار الغرفة . كما طور العلماء شكلا آخر (الشكل ٢٢) وهو عبارة عن لولب يدور على مركزه وقد افاد كل من رآه بأنه يحس كما لو ان اللولب ينكمش نحو المركز ويتسع مبتعدا عنه بالتتابع . وانضج من نتائج التجارب تلك بأن هناك احساسا بخداع حركي من نوع او

جيفورد وديلباخ عام ١٩٢٨ بتجربة علمية تثبت عدم صحتها (١) . و آخر النظريات جاء من جريجورى عام ١٩٦٦ الذى اقترح ان للعين معايير لقياس السرعة كما للسيارة جهازها الالى لقياس سرعتها . والسبب ما قد يثبت مقياس سرعة السيارة على معيار معين (فلنقل ٢٠ كيلو مترا في الساعة) فانه سيقس تلك السرعة حتى والسيارة واقفة في مراتبها . وبفهم الصورة فان العين قد تضطر للاحساس بسرعة جسم ما ليست موجودة كما هي الحال في مسألة الضوء المتحول . اما السبب فقد اعتقد جريجورى بأنه الاجهاد الذى قد يصيب عضلات العين المسؤولة عن حركتها وعن ثبوتها ولذلك اقترح اجراء التجربة التالية :

اذا شدنا العينين جيدا في اتجاه ما لعدة ثوان ثم اعدناهما الى وضعهما المركزى الاعتيادى بينما الضوء نفسه موجود في الغرفة المظلمة فان الضوء يبدو متحركا نحو الاتجاه الذى كانت العينان مشدودة اليه او ربما في الاتجاه المعاكس له وليس في اى اتجاه آخر غيرهما . وقد تستمر حركة الضوء لدقائق معدودة اذا كانت عضلات العين قد اجهدت في الشد . وهنا يتدخل الدماغ باصدار اوامره الى العضلات لكي تضبط وضع العينين ولكن ذلك يتطلب اوامر اكثر من المعتاد اذ لا بد ان تتضمن جزءا من اوامر تضبط العضلات المجهدة وجزوا من اوامر تثبيت العين ذاتها . بمعنى ان هناك اوامر لتصحيح قدرة العضلات واوامر لتثبيت العين ذاتها ، وهذا الاختلاف في الاوامر هو الذى يجعل العين تتأرجح قبل ان تستقر ولذلك نرى الضوء يتحرك رغم ثباته (١) .

ولكن الامر ليس بهذه السهولة كما يخمن جريجورى . اذ لا بد من عمل تجربة تسمى



الشكل ٢١

خداج الشلال

الاسباب ان تضاربت المعلومات التي تنقلها الاقنية المصيبة للمختلفة فان الحكم فيما سنرى يعتمد على قرار الدماغ نفسه . وقد يحكم بأن نرى الواقع في صورته ما يناقضه . وربما كان هذا هو ما يحس به المدمنون على المخدرات عندما يهلوسون بخيالات مستحيلة التطبيق .

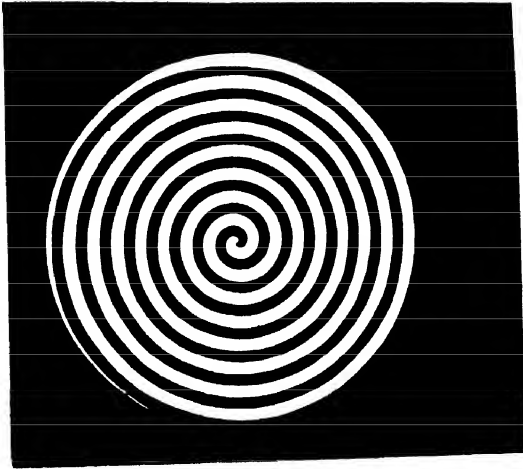
اما الحقيقة الثانية فهي انه بعد فترة طويلة من التحديق في اللولب المتحرك يحس الناظر كما لو كانت دوائره اقرب الى الخطوط المستقيمة ولو حول المرء نظره بعد ذلك مباشرة نحو شكل دائرة مرسومة فانه سيراه يضاوية الشكل ، وذلك ناتج من اتجاه حركة دوائر اللولب .

الحركة الظاهرية في السينما

كما رأينا في المثلين السابقين فانه يمكن اصطناع الخداع الحركي المبصر ، كما يمكن جعل كل من العين والعقل يقبلانه على انه حقيقة رغم انه خداع بصرى . وقد لا يسهل على البعض التصديق بأن السينما ليست سوى خداع بصرى اتفق صنعه بحيث اصبح مقبولا للعقل والمنطق . وكذلك التلفزيون . ولا نقصد بذلك الجهاز السينمائي او التلفزيوني بل الحركة التي يعكسها علينا . اما في السينما فليس هناك حركة على الاطلاق لاي شخص او شيء نراه يتحرك وكل ما نراه في الحقيقة هو مجرد صور جامدة تعرض كل اربع وعشرين واحدة منها في الثانية الواحدة من فترات زمنية متساوية ولكن العين لا تستطيع تمييز الفواصل الزمنية بين الصورة والاخرى ويدعى ذلك « مثابة الابصار » ونعنى به عدم قدرة الشبكية على متابعة التقطع السريع في عرض الصور وارسال اشاراتها الى الدماغ من ذلك ، ويمكن توكيد ذلك بالتجربة المخبرية التالية :

من آخر يرتبط بنظام الطيف - الشبكية وليس له علاقة بنظام العين - الرأس السابق . فعندما نطلب الى الشخص الناظر الى الشكل ٢١ ان يتابع حركة الحوام منذ بدء دورانه على البكرة العليا حتى اختفائه بالدوران حول البكرة السفلى دون ان يغير الموقع الذي ينظر اليه ثم يكرر العملية لفترة معينة حيث يطلب اليه ان يذكر فيما اذا كان يحس بأى حركة غير طبيعية كانت اجابة كل الاشخاص المحرب عليهم تنفى وجود حس بأى خداع حركى مما يدل على ان المرء يتغلب على ما يسمى بخداع الطيف الرجعي للشلال بتحريك راسه وعينه . وهذا يؤكد ان المسألة مرتبطة بنوع من الاضطراب الذى يطرا على نظام الطيف الشبكية . (١) ولكننا لا نعرف ما هو ذلك الاضطراب وقد يكون بسبب الارهاق الذى يصيب المستقبلات على الشبكية او بسبب ثبات الطيف عليها لمدة اطول مما يجب .

لو نحن تفحصنا جيدا مظاهر حركة اللولب في الشكل (٢٢) لتبيننا حقيقتين هامتين اولهما : ان الحركة الخادعة للولب مناقضة للمنطق ، فهي تضيق وتوسع مع ان حجم اللولب ثابت وان كان يبدو اكبر بين الحين والاخر . ولو طبقنا هذه الحقيقة على ما نراه في الواقع لاستحال تصديقه ، ولكن ما ينطبق على واقع الاشياء من قوانين لا ينطبق بالضرورة على ادراكنا اذا كنا نحس بالخداع . والا كيف نفسر ظاهرة السراب وانعكاس صور الاشياء فيه ولا ماء هنا في الواقع ؟ وتعليل هذا التناقض يكمن كما يبدو في جهازنا الادراكي كله : في العين والدماغ والاقنية التي توصل المعلومات من العين الى الدماغ . فقد رأينا في تجربة هبل وويلز (انظر قسط هارفاد) بأن هناك اكثر من قناة عصبية تنقل ما نراه الشبكية الى الدماغ . فاذا حدث لسبب من



الشكل ٢٢

بمعيار زمني يزيد أو ينقص حسب الحاجة مما يجعل المرء يحس باشتعال الضوئين في آن واحد اذا وصلت السرعة ثلاثين مرة أو أكثر في الثانية الواحدة . وآلة السينما الحديثة تعمل بنفس الأسلوب تقريبا اذ ان فيها ضابطا يجعل كل صورة من الأربع والعشرين صورة في الثانية تعرض ثلاث مرات امام العين . أى أننا في الواقع نرى اثنين وسبعين صورة في الثانية مما يجعلنا نحس بانسياب الحركة في الفلم كما لو كانت طبيعية .

اذا فتحت الضوء ثم أغلقته ببطء وبشكل متتابع فانك تدرك لمعانه ثم انطفائه ، فاذا زدت سرعة الفتح والإغلاق قلت الفترة الزمنية التي تنقضي بين لمعة وأخرى واذا وصلت سرعة الفتح والإغلاق الى ثلاثين مرة في الثانية فانك سترى ضوءا مستمرا ولا تستطيع تمييز فترة الانقطاع .

هذا ما نجربه في المختبر ولكن على ضوئين موصولين بمفتاح مشترك يدور آليا ومحكما



المراجع

1. Gregory, R.L., Eye and Brain, Weidenfield and Nicolson, London 1966.
2. Gibson, J.J., The senses Considered as Perceptual Systems, Allen & Unwin London, 1968.
3. —————, The Perception of the Visual World, Allen & Unwin, London, 1952.
4. —————, The Visual Field and the Visual World, Psychol. Rev. 59, 149 - 151.
5. Lowenstein, Otto, The Senses, Penguin books, 1966.
6. Miller, W.H. & Others, How cells Receive Stimuli, Sc. Amer. Sept. 1961. Vol. 205, pp. 222 — 238.
7. Milne, L.J. and M. Milne, The Senses of Animal and Men, Atheneum, 1962.
8. Pirenne, M.H., Vision and the Eye, Science Paperbacks, Chapman & Hall, London 1967.
9. Polyak, S.L., The Vertebrate Visual system, Univ. of Chicago Press, 1957.
10. Michael, C.R., Retinal Processing of Visual images, Sc. Amer. May 1969, Vol. 220, pp. 104 — 114.
11. Katz, B., How cells communicate, Sc. Amer. Sept. 1961, 205, No 33
12. DeCoursey, R.M., The Human Organism, 3rd ed. McGraw—Hill, New York, 1968.
13. Wald, G. & others, The Photoreceptors Process in Vision, In: Handbook of Physiology eds. J. Field & others Vol. 1, Amer. Physiol. Soc. 1959.
14. Morgan, C.T. Physiological Psychology, McGraw Hill, New York, 1965 .
15. Morrison, T. 2., Human Physiology, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1967.
16. Wenger, M.A., & others, Physiological Psychology, Holt, Rinehart and Winston, 1956
17. Wooldridge, D.E., The Machinery of the Brain, McGraw—Hill, New York, 1963.
18. Ruch, F.L., (ed), Psychology and life, Scott, Foresman & Co. Chicago, 1958.
19. Edward, F. Mac Nichol, Jr. Three Pigment colour vision, Sc. Amer. Dec. 1964, (Reprinted N° 197)
20. Land, E.H., Experiment in Colour Vision, Sc. Amer. 5, 84, 1959.
21. Katz, D., The World of Colour, (Eng. Tr.) London, Kegan, Trench, Trubner & Co. 1932.
22. Young, J.z. Neural Networks, Science Journal, May 1967, PP. 52 — 59.
23. Vernon, M.D., The Psychology of Perception, Pelican books, 1966.
24. Wilson, J.R. & the Eds. of Life, The Mind, Life Science Library, Nederland, 1965.

أشجان عضو منتسب سيرة ذاتية

بقلم : يحيى حقى

مطلوب منى أن أكتب هنا سيرتى الذاتية ،
التحدث عن النفس !
يا لها من لذة ساحرة ، تواضعها زائف ،
يا له من ملل فظيع ، يستجب معه الانتحار !

أغلب احاديثنا - بعد كلمتين ليس غير -
تتحول من الموضوع - أيا كان - الى الذات ،
الشكوى أو الافتخار ، ولكني أحس انهما
ينبعان من نزعة واحدة متكئة: استجداء تبرير
للوجود .

وانت معذور حين تقرأ هذه السيرة بعد
قليل اذا حكمت - ولا أقول ظننت - اننى
لكى اكتبها قد تزيت وجلست امام مرآة
أنفول (كم أود أن يكون بين الاختبارات
النفسية دراسة مجاورة الشخص لصورته

* كتب الأستاذ يحيى حقى هذه السيرة الذاتية لتكون مقدمة للطبعة الجديدة الكاملة لمؤلفاته التى سوف تنشرها وزارة
الثقافة بجمهورية مصر العربية بمناسبة بلوغه عامه السبعين في ٧ / يناير / ١٩٧٥ .

أكثرها طموحا لانه يطلب الله لا الناس ،
الخلود في الآخرة لا العبور في الدنيا ، فسيفتي
الفن وسطا جامعاً للطرفين ، يالها من منزلة !



وقد عرفت مقامى منذ وعيت لهذا العريق
الذى ينبض في روحى ، لست من الملهمين ،
ولا لى صاحب في وادى مقبر . الإلهام نور
ساطع كاشف لجميع آفاق الروح والعالم ،
يهبط على من يختاره دون سبب ظاهر ،
فيتلقاه بغير سعى منه إليه . ما أبعد الفرق
بين هذا النور وبين أزيز الشرارة الخاطفة
التي أحس بها وهى تتقد أحيانا فجأة ثم
تتطفئ لتوئها . انها لا تلتزم لى الا دربا ضيقا
وسط غابة كثيفة ، يؤدى الى كنز صغير
لا يفرح به الاثرياء .. حتم على أن أشرئب
لكى اصطادها (وضعت هذا في قطعة بعنوان
« الشاعر بصير ») تتطفئ هذه الشرارة
وتتركنى لكى أشقى غاية الشقاء .. حتى
ينفصد العرق من جبينى من أجل أن أصل
الى هذا الكنز الذى رأيتنه - بل قل حدسته -
من بعيد ، كائنى أنحت في صخر . وحتم على
أن أزيل عن العمل كل آثار العرق ، ليظن
الناس انها ولادة سهلة .

أنتى ممن يدخلون معبد الفن من أشد أبوابه
ضيقا وحسرا ، وليست هذه الشرارة بزواة ،
لهذا كنت من القلائى ، أسمعهم يعبون هذا
علي ، كأنهم يطلبون منى أن أكون من
المدائسين .. يكتفينى الصدق .

ومع هذا فان عمري القصير في الفن - انه
مجموع لحظات خاطفة عابرة - قد جاوز نصف
قرن ، وأحمد الله على ذلك ، لأن هذا الطول
إنح لى أن أشهد في نفسى تحولا عجيبا .
ولولاه لما شهدته .

كأنت اللذات تتدلق على الموضوع في مطلع
هذا العمر .

في المرأة : العجب ، عدم التصديق ، الافتتان ،
النفور (ولكن لى - وهذا عشى قبيلك أن
كنت لا تمرنى - أن شيئا من هذا لم يحدث .
انفذتنى حيلة بسيطة ، التجأت الى مقص
قطع لى فقرات من احاديث عديدة ظهرت لى
في الصحف والمجلات يملأون فرافها على
قفانا بالمجان !) ولصقت بعضها الى بعض ،
مضيفا هنا ، متحقا هناك .

ومع ذلك فصورتى في هذه المرأة هى جلسة
أمام فوتوغرافي محترف ، يسلط على أضواء
عشى لها ، وأخرج رقبتي لكى تمتل في نظره ،
وأيتمس بلا سبب . صورتى في هذه الاحاديث
ماخوذة خفقا - أحيانا وأنا في مبادلى ، فهى
أصدق . وهكذا إبرأت ذمتى منك وزيادة .

ولكن هذه السيرة ستقيس عمري بالسنيين
والأيام ، وما هو بالقليل .. طظت ! لا قياس
عندى لعمري الا بهذه اللحظات القليلة النادرة
التي نبض فيها عرق في روحى مهترا بجذكر
قدسى عند التقائى بالفن ، متلقيا ومعبرا .
قمة هذا الجدل عند التقائى بالشعر والموسيقى
- على قدم المساواة - ثم النحت ، ثم
التصوير ، ثم العمارة . لست أدري أين
أضع بينها لقائى برساقة الانسان في فن
الباليه .

يعلو كل هذا جلد اللقاء بفن أعظم وأجل :
فن الطبيعة وجمالها ، لو أفضت فيه لاحتجت
أن أكتب مجلدا ضخما .. لحظات قليلة
نادرة ، ولكنى عرفت بفضلها طعم السعادة
وحمدت ربى عليها حمدا طويلا لا ينقطع ..
ولا ولوج الى ساحة السعادة - في اعتقادي -
الا من أحد أبواب ثلاثة : الإيمان والفن
والحب ، لاشيء يشع بها مثل هذا الخشوع
الذى أراه في العابدة . وإذا كان الحب هو
أكثرها تصاقا بالصلصال والحماء المسنون ،
وبالزمان والمكان والصدق ، فانه شرط ارتفاع
الانسان من مرتبة الحيوان ، وكان الإيمان

أحياء، بينهم تواصل الاخوة وتراسل لا ينقطع،
فسمح لي ان انضم اليه ، عضوا منتسبا !

عرفت اننى - حتى قبل انضمامي اليه -
كنت اكتب لهم . هم الذين يطلون عليّ من
وراء كنفى وأنا اكتب ، أصبح رضاؤهم هو
مطلبى الوحيد . لا تخلو ورقة لي من اثر خاف
لبصماتهم ، او من اشارة مستترة الى اعمالهم،
فلغة اهل هذا النادى صريحة وشفرة في آن
واحد ، ولا تجد حريتها الا في استبعادهم لها .

وأول مادة في قانون هذا النادى هو توفير
الكلمة سواء كانت من حروف او انغام او حجر
او لون .

لا طرد من هذا النادى لجريمة سوى
جريمة العبث بكرامة هذه الكلمة . . فماذا
يبقى لهم ؟ . . ليس لهم جزاء سواها .



رضيت أخيرا بإعادة طبع مؤلفاتى لقيمتها
التاريخية أولا ، فالتأخف قد تكون أولى بها
من المكتبات - فانت ستظل على مسار نصف
قرن ، يفترق عن المسارات الأخرى ، فانه لم
يأخذ من حيث انتهى سابقه مع تماثل او تقارب
في المستويين ، بل أخذ بدايته من البداية ،
فكتبت له الريادة ولو رغم أنه ، لذلك كانت
خطواته الأولى مسيرة متخبطة .

كان علينا في فن القصة ان نكف مخالب
شيخ عنيد شحيح ، حريص على ماله اشد
الحرص، تشتت قبضته على أسلوب المقامات،
أسلوب الوعظ والإرشاد والخطابة ، أسلوب
الزخارف والبهرجة اللفظية والمتراذفات ،
أسلوب المقدمات الطويلة والخواتيم الرامية
الى مصمص من الشفاه ، أسلوب الواوات
والغامات والشمات والمعدلات والرمذلكات
واللاجترعات والبندائلك واللاسيئات ،
أسلوب الحدودقة التى لا يقصد بها الا التسلية .

هذا الاندلاق سهل ، وله فرحة ، واسترضاء
للأثنية . وكنت أشعر بشيء من الضيق دون
أن أعرف سببه على وجه اليقين . . سببه
اننى كنت خاضعا لبداية لا بد منها . انها مرحلة
ستمرة ، ولكن متى وكيف . . انها حموة
الموسى !

وبدا التحول شيئا فشيئا حتى تم اواخر
عمرى . أصبحت الآن أحس احساسا واضحا
قويا اننى لست الا يوقا ، لا قيمة له في ذاته ،
ولكن قيمته أن ارادة لاندرى سرها قد اختارته
لكى تهمس منه - على تقطع - سليقة اللفة
والتراث ، مختلطة بأشجان الانسان منذ أعر
أجدادى - ساكن الكهوف - حتى اليوم . .
أشجان الانسان - أولا - في علاقة روحه بربه،
نسيانه لها - كما قال هو في كتابه - اشد
عذاب تتوجع له وثن . . بالكون : أين وكيف
ينسلك في نظامه ، يدخل خانته . . بالقدر :
بين الثورة عليه والرضاء به .

ينعكس هذا كله على المجتمع المتقلب
ليستطيع أن ينطق بلسان انسان ويجد من
يفهمه ، فليس من المفارقات قولى : ان الفن
لن هو المدخل الوحيد للفن من أجل الحياة .

ورغم أن هذا البوق قد عزلني فقد
استطعت أن أعرض للذة البوح بلذة المراقبة،
كأننى شاهد واقف على جنب ، يطل على
شيء عجيب يحدث أمامه ، ويحاول فهم سره،
ثم لا ينقضى عجه منه . الفن بهذا المعنى هو
النفحة لا الور ، الزهرة لا البستانى ، النشوة
لا قينة الحان .

ولو بقيت وحدى لزهقت روحى ، او جفت
وذرتها الرياح ، لا بد للنحلة من خلية . وجدت
الصحة والراحة والاطمئنان ، كما وجدت
المدرسة التى أستكمل فيها تعليمي حين قدمت
مارضيت عنه من أوراقى الى نادٍ عجيب . انه
وقف على من لمسه الفن بعصاه السحرية ،
ايا كان عصره او لغته او دينه او جنسه او
لونه ، والرجال والنساء سواسية - هم داخله

مستقيم ، سطح ولا عمق ، لا يتركب منه بناء ينمو شيئاً فشيئاً ، انه دلق البضاعة كلها دفعة واحدة أمام الزبون ، انه - كما في مادبنا - وضع جميع الأطباق على المائدة في رتل متلاحق قبل جلوس الضيوف ، فالذي ينبغي ان يؤكل ساخنًا يؤكل بارداً ، ويزعمون ان أسلوب اللغات الغربية - وبالأخص الانجليزية والفرنسية - هو أسلوب يشبه عمل فنان يرسم لوحة ، انه يبينها خطأ خطأ ولمسة بعد لمسة من فرشاته ، ناطراً طوال الوقت الى التناسب والشكل التركيبي للوحة وموضع كل خط وكل لمسة فيه ، بل انهم يذهبون الى حد تفضيل الجملة الاسمية - وهي من خصائص لغاتهم - على الجملة الفعلية ، وهي من خصائص العربية ..

وكل هذا كذب في كذب ، وحماقة ليس بعدها حماقة ، فليست اللغة كأننا مستقلاً عن الفكر الذي يقودها ، فحين يلزم الفكر المستخدم للعربية ما ينبغي لكل فكر ، من وضوح وبصر وجد وعمق ، فان لغتنا الفصحى لن تكون اقل قدرة على الاداء من لغات هؤلاء المستشرقين الاجلاء ، فالعيب ليس في اللغة ، بل فينا نحن انفسنا .

ولكن ينبغي لي ان اعترف واقر ان مشقة الخطوات الأولى في انتزاع أسلوب القصة من أسلوب المقامات تمثلت اكثر ما تمثلت لدى من كان يقرأ الآداب الغربية بلغتها ، غير مكثف بالترجمات ان وجدت ، فان الذي كان يراد اقتباسه من الغرب لافن القصة وحده بل أسلوبها ، وصياغتها ، وتستطيع الى اليوم ان تلحظ الفرق بين أسلوب قصصى له اطلاع على الآداب الغربية بلغاتها وأسلوب قصصى لا يعرف غير العربية .

وقد دأبتنا اللغة العامية أول الامر فهمنا ان نجرى اليها - لاهربا من مشقة الفصحى فحسب - بل لاننا كنا نتلفه ان يكون الأدب صادق التعبير عن المجتمع ، ولكننا تحولنا - كأنما بدافع غريزي - الى الفصحى ، لانها

كنا نريد ان نتنزع من قبضة هذا الشيخ أسلوبا يصلح للقصة الحديثة كما وردت لنا من أوروبا ، شرقها وغربها (ولا اتحول عن اعتقادي بان كل تطور أدبي هو في المقام الأول تطور أسلوب) .

كان علينا ان نضرب على يد من يحكى لنا قضية جنائية ، ويقول اكتبوها فهي قصة جميلة حقاً ، ونقل له : القصة شيء مختلف أشد الاختلاف . وكان علينا آخر الامر ان يقل الناس ادعاء انسان ما ان له الحق في إعادة صياغة الواقع ، حتى ولو وقف عند هذا الحد ولم يصف قوله : إعادة صياغة بحرية لها اخلاقياتها التي قد تعدد عند الناس زيفاً أو اجتراراً ، كان من العسير ان يتقبل الناس هذا ، واعترف لك اننى الى اليوم انتفض من شدة الضيق والكرب حين أقرأ : الفنان الخالق ، فلان خلق هذا العمل ..

اننى لا اعترف بخالق الا بالله وحده ، احب ان اكتب بدايها : هذا هو ابتكار الفنان ، الفنان المبتكر ، (لعل هذا هو سر توقف المسلمين - ولا اتقول الاسلام - من النحت والتصوير) .

وكان لابد لنا ان نعمل حتى يكف الناس عن سؤالنا : وما هو المقصود من هذه القصة ؟ تلك العبارة التي كانت ترد بعد ختام كل حكاية في كتاب القراءة والمطالعة ، فالمقصود من حكاية ان عدواً عاقلاً خير من صديق جاهل ، وان العاقل من اتعظ بغيره والجاهل من اتعظ بنفسه .

ومما زاد من المشقة والعسر في الخطوات الأولى ان الفصحى لم تكن قد افلحت بعد في ان تسمى لنا اشياء نلمسها بأيدينا أو افكاراً مجردة تطوف بعقولنا ، أو ظلال عواطف تلمس بقولنا ، وإذا صدقنا عدداً غير قليل من المستشرقين لاعتقدنا ان هذه المشقة لم تكن عاقلة بمرحلة البداية وحدها ، بل هي ممتدة لانها ناجمة من خصائص الأسلوب العربى ، فهم يصفونه بأنه أسلوب يسير على خط أفقى

ثم قفزنا بعد ذلك سريعا الى مطلب أهم ، ان تكون لنا قصة مصرية لهما ودما ، تنبع من خصائصنا ، وتعدل علينا .. لكننا لم نستطع ان نتقدم في هذا الطريق (لذات الاسباب التي وعدتك ان اعرض لها فيما بعد) وكان لابد لهذا المطلب ان ينتظر حتى تمت الفنون الشعبية رواقها في ظل الاشتراكية ، وتعمل تحقيق هذا المطلب اكثر ما تمثل في المسرح .

يجب ان اعترف ان اغلب المنجزات في هذا الميدان غير مقنعة ، وتبدو أحيانا مضحكة . ان اعتناقنا للاشتراكية لم يفرض ان يندرج أدبنا وآداب الأمم الاشتراكية في وحدة واحدة ، ناجمة من وحدة المذهب ، او وحدة المجتمع الذي قام او يراد اقامته ، ولكننا قلنا ان اشتراكيتنا مصرية ليست صورة طبق الاصل من نظام اشتراكي اجنبي . لذلك ساغ حتى في ظل الاشتراكية السعي الى ظهور ادب محلي صميم .

وبجانب هذا التيار تيار آخر ، تيار ثقافة مترفة تقول بعالية الفن دون نظر الى انقسام هذا العالم الى اشتراكية ورأسمالية ، فالفن عنده جوهر واحد لا يقبل الانقسام ، وله هدف واحد لا يتعدد .

وقد حاولنا عقد صلح بين التيارين فقلنا ان كان الفن نهرا عظيما فلأنما له روافد عديدة ، كل منها له ذاتيته وخصوصيته ، ويجب ان نعمل وفقا لهذا الفهم .

● ● ●

لكي اشرح الاسباب الاخرى لهذا الفقر الفني الذي عانيتاه في مراحلنا الاولى دعني ألجأ الى التشبيه فاني من المغمرين به ، حصيرة الصلاة عندنا ، قد تمت تقوشها - مهما بلغت بساطتها - تعبيرا عن ذوق فني جميل وأصيل ، ولكن اقبلها وتأملها ، ستجدها مجذولة من ساقين لأخر من سيقان القش ، حتى بالعرض وحده دون الطول ، ارتفع

هي الاقدر على بلوغ المستويات الرفيعة ، على ربط الماضي بالحاضر ، على توحيد الأمة العربية ، ومن المتع ان ندرس كيف سائر تأثير العروبة على الأدب المصري تأثيرها على سياستها القومية .

ومما زاد من المشقة والعسر في الخطوات الاولى اننا - نحن القصصيين - كنا نعيش في شبه عزلة عن أبناء الفنون الاخرى ، مع ان المشكلة عندنا جميعا واحدة ، ولابد ان ينتفع بعضنا بتجارب بعض ، لكي يتساوى الخطو الى الامام على الاقل في جميع ميادين الفن . بسبب هذه العزلة كان لابد لعملنا ان يكون هشاً وفقيراً مهما ملك من ماله الخاص ، (لهذا الفقر اسباب اخرى سأعرضها فيما بعد) . اقول : كنا في شبه عزلة ، اذ كانت لنا اتصالات لم تتصف بالنشاط مع أبناء الفنون الاخرى ، نعد انفسنا زمرة واحدة تضمنا وتضم مختار وسيد درويش ويوسف كامل واحمد صبرى .. وعدداً آخر غيرهم .

والعجيب ان هذه العزلة ممتدة حتى اليوم ، بل يخيل لي انها تفاقمت ، وكان المنتظر ، وقد زاد عدد المشتغلين بالفنون اليوم عن عددهم في ايامنا الاولى ، ان تعمل هذه الزيادة على تيسير القضاء على تلك العزلة ، فاذا بها تزيدها مشقة ، فلا لقاء في زحام شديد .

● ● ●

لم تكد نضع اقدامنا على اول الطريق حتى طارت منا آمالنا ، كان القصة وقد سكنت لافتحاننا لهما ، فاردنا ايضاً ان ندخلها بجمارنا ، لم تكف بالاقتراء بالقصة المستوردة ، بل اصبحنا نطمع في ان ندخل تجديداً على شكلها داخل اطرافها الذي عرفناه لها ، اي دون ان نخرج عنه ، فكان منا من سبق الى كسر الترتيب الزمني ولجأ الى « الفلاشباك » او من زعم انه كتب قصة لها شكل دائري ، اي تنتهي من حيث بدأت .. الخ

ولا ينطبق هذا الكلام بطبيعة الحال على الترجمة في ميدان العلوم ، ولكن أصدق مثال عليه تجده في المسرح ، وهو أكثر الفنون عكسا للمجتمع اذ يتكلم بلغته . ما أكثر ازدحام مكتبتنا العربية بمسرحيات مترجمة ، لماذا لا نعترف أن العديد منها غير مفهوم ، بل أن بعضها يدمو الى الضحك .

لا شك أن مجتمعنا يتحول بسرعة من هذه الحصرة الى تلك السجادة . . ومع انتشار التعليم ومحو الأمية سيبدأ انتاجنا الأدبي من الضحالة والسطحية ، ومن هذا القدر الهائل من البديهيات ، وكل بديهياتها رئين الحكمة . .

كل هذا ولم أقل لك كلمة واحدة عن سيري وحياتي . . اليك بعضا مما تريد . .



في أوائل القرن التاسع عشر قدم الى مصر من مسلمي المورة شاب اسمه إبراهيم حقي ، كانت خالته - الست حفيظة - خازندارة قصور الخديوي اسماعيل ، وبواسطتها عين قريبها الوافد في خدمة الحكومة المصرية . عمل فترة بدمياط ، وتدرج في الوظائف حتى أصبح مديراً لمصلحة في بندر المحمودية بمديرية البحيرة .

وظل أهل ذلك البندر يذكرون له - بعد وفاته بسنوات - صلاحه وتقواه وجمال خلقه . وقد رزق إبراهيم حقي بثلاثة أبناء هم : **محمد ، ومحمود طاهر ، وكامل ،** واستطاع أن يقتني حوالي مائة فدان .

التحق ابنه الأكبر محمد - وهو أبي - بالأزهر عدة سنوات ، ثم انتقل للدراسة بمدرسة فرنسية ، ولكنه لم يصبر حتى يتم تعليمه ، وآثر الالتحاق بوظيفة بوزارة الاوقاف ، وان ظل مشغولاً بالقراءة ، مفهماً بحفظ روائع الأدب العربي القديم . . روى لنا انه

سطحها عن الأرض يحدده غلط الساق وحده ، حقاً لها ظاهر وباطن ولكن ليس لها عمق . قارن بها سجادة عجمية ، دمعك من فنون سطحها - بهرجة ووقار وأصالة مولودة في عصر حديث - اقلها وأماها ، ستجدها سيمفونية من خطوط متشابكة من عقد عديدة ، وكلما زادت العقد زادت القيمة ، لها دون الحصرة عمق وتشابك .

كان المجتمع الذي بدأنا كتابة القصة فيه يشبه هذه الحصرة ، فكان لابد للقصة أن تكون مثلاً في البساطة والسطحية ، وكيف تريد لها أن تثري وتعمق دون أن يكون بجانبها حركة نشيطة في الفلسفة ، في الاجتهاد الديني ، في الدراسات التاريخية واللغوية - مجتمع بسيط ، لا اكتشاف بعد فيه لفروق بليغة ومصادمات بين المصالح ، كان هناك جوار لا اشتباك .

ان ثراء نسج المجتمع في الحضارة الغربية ليس سببه تشابك خيوطه فحسب ، بل لأن هذا التشابك يجد أسانيده في مقولات الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد ، ولكن المجتمع الغربي يشتري هذا الثراء الآن بثمن باهظ ، هو تفتت الشعب الى خلايا مغلقة على ذاتها ، لاتدافع الا عن مصلحتها هي أولاً ، فلنحظر هذا . .

وقد تجلّى هذا الخلاف بين حصرة الصلاة والسجادة أكثر ما تجلّى في الترجمة ، فهي ليست نقل لفظ الى لفظ ، وحتى لو كان الامر كذلك ففي اللغات التي تترجم عنها تنشأ كل يوم تقريباً الفاظ جديدة ليس لها مقابل عندنا ، انها ليست الفاظاً مبتكرة ، فقد انقطع عهد الابتكار في اللغة ، بل هي الفاظ مألوفة ، ولكن خصصت لها معان جديدة لم تكن لها من قبل ، فاستقلت بها دون معانيها السابقة ، او مع معانيها السابقة ، وأصبحت الالفاظ غير معبرة عن معانيها فحسب ، بل من علاقات يعكسها نسج المجتمع . . فلا يمكن ان تترجم سجادة عجمية الى حصرة صلاة .

اشجان مضو منتسب

على حياتي وتكويني النفسي والفني ، فما زلت الى اليوم أعيش مع الست ما شاء الله « بأمة الطمعية ، والاسطى حسن حلاق الحي ، وبائع الدقة .. ومع جموع الشحاذين وال دراويش الملتغين حول مقام « الست » ..

كانت والدي شديدة التدين ، مفرمة بقراءة القرآن الكريم وكتب الحديث والسيره النبوية ، وكانت تختار أسماء أبنائها من صفحات القرآن ، فإذا اقترب موعد الوضع فتحت المصحف على أى صفحة واختارت أول اسم يقابلها .. وكثيرا ما كانت تقرأ علينا صفحات من البخارى والفرائي ومقامات الحريري ..

وكان أبي مفتونا بالمتنبي ، يحفظ كثيرا من شعره ويلقيه علينا في جلساتنا المسائية .. وكان مفرما بالقراءة الى ابعد حد ، حتى انه كان يقرأ وهو يسير في الطريق .. وما زلت اذكر كيف عاد لنا ذات يوم وجهته مطبوحة قد نبتت فيها حبة زرقاء ، فقد صدم عمود الترام ، وهو سائر يقرأ في صحيفة . !



وهكذا نشأت في بيئة تعشق القراءة .. والدي وإبي .. وكذلك أخي الأكبر إبراهيم الذي يعرفه جميع باعة الكتب في مصر ، جديدها وقديدها .. لقد كوّن لنفسه مكتبة عربية وانجليزية كانت أول معين استقيت منه .. وقد شارك أخي إبراهيم في تحرير جريدة « السفور » .. أما أخي اسماعيل فقد ألف مسرحية لم تمثل ، بالإضافة الى جهود عمي محمود طاهر حتي في القصة والمسرحية والصحافة ..

اذكر انه حينما كانت تظهر قصيدة لاحمد شوقي في الصفحة الاولى من « الاهرام » ، كان البيت كله يقف على رجل .. كنا نقرأها بصوت عال ونحفظها ونظل نردها في مختلف المناسبات .. من هذه القصائد قصيدته في

خلال مجاورته للآزهر كان يصلي الجمعة ذات مرة في مسجد غاب عنه امامه ، ولانه كان معمما فقد دماه المصلون الى ارتقاء المنبر والقاء الخطبة .. فلم يجد مخرجا من تلك الورطة الا ان يتلو عليهم جزءا من مقامات الحريري اوله « ايها السادر في غلوائك ... » فدهش المصلون لفصاحته وحضور بديهيته ، وان لم يفهموا من الخطبة شيئا !

وكذلك لم يتم الابن الاوسط محمود طاهر حتي - وهو عمي - تعليمه ، ولكنه اتجه بكل قواه الى الكتابة والتأليف ، ومن أهم مؤلفاته رواية « عذارى دنشواي » التي نشرها سلسلة سنة ١٩٠٦ في صحيفة كان يصدرها اسمها « المجلة الاسبوعية » ، وكان الشاعر احمد شوقي ينشر فيها بعض قصائده بأسماء مستعارة .

ولعمي محمود طاهر حتي عدد كبير من القصص والمسرحيات بعضها مطبوع ، وقد عمل فترة طويلة سكرتيرا للفرقة القومية منذ كان مديرها الشاعر الكبير خليل مطران .

وفي المحمودية كان من الطبيعي ان تتوثق العلاقة بين أسرة جدى وأسة السيد حسين» وكيل مكتب البريد ، فهو الآخر من أصل تركي وزوجته ارناؤوطية (البانية) . وما لبثت هذه العلاقة ان تطورت الى نسب ، اذ تزوج الابن الأكبر محمد من « سيدة » ابنة السيد حسين . واثمر هذا الزواج عددا كبيرا من الابناء : إبراهيم ، واسماعيل ، ويحيى ، وكرسيما ، وموسى ، وفاطمة ، وحمنة ، وصالح ، ومريم ..

كنت أنا الابن الثالث بين أخوتي .. ولدت في ٧ يناير سنة ١٩٠٥ بحارة الميضة وراء مقام السيدة زينب في بيت ضئيل من أسلاك وزارة الاوقاف . ورغم أننا غادرنا حي السيدة وأنا لا ازال طفلا صغيرا ، فهيأت ان أنسى تأثيره

البكاء على خلع السلطان عبد الحميد وما زلت الى اليوم أحفظ مطلعها :

سل « يلدزا » ذات القصور

هل جاءها نبأ البدور

لو تستطيع اجابته

لبكتك بالدمع الغزير

وكان عمي محمود طاهر على صلة وثيقة بشوقي ، ومن طريقه اتبع لي الجلوس الى شوقي عدة مرات سواء في محل « صولت » الحلواني أو في بيته . وفي إحدى تلك المرات أعطاني قصته « أميرة الاندلس » وهي مخطوطة لا بدى فيها رأيي ، وكنت وقتها لا أزال شابا في السادسة عشرة ، ومع ذلك فقد تجرأت ونقدتها بشيء من العنف ، وكان ذلك غرورا مني ندمت عليه فيما بعد ..

كان الجواب الغالب على بيتنا يتلخص في ثلاثة مظاهر :

الاول : شغف برشاقة اللفظ ، والابتهاج بالتوفيقي في العتور على الكلمة المناسبة للمعنى . لذلك كانت الخطابات التي تتبادلها تكتب بأسلوب أدبي متأنق .

الثاني : نوع من الحياء يتنبه لزلة اللسان مهما كانت طفيفة .

والظاهر الثالث يتمثل في قدر من الانطوائية ، لأننا كنا أسرة مولفين من أصل تركي ، وليست لنا أملاك تذكر ، بعد أن أساء الابناء ادارة الاراضي التي ورثوها من جدى ، حتى أصبح وجودها كعدمه ، ثم ما لبثت أن تبددت .

● ● ●

بدأت تعليمي في كتاب السيدة زينب ، ثم التحقت - كسائر أخوتي - بمدرسة والده عباس ، وكانت مدرسة مجانية من أوقاف الهامي باشا ، وكان يلتحق بها أبناء الفقراء في حين كان أبناء الأغنياء يلتحقون بمدرسة

الناصرية . وكانت تلك المدرسة تخلع على تلاميذها حلايا خاصة كتب عليها بالقصب الذهب « مدرسة والده عباس باشا الاول » .

قضيت في المدرسة الابتدائية خمس سنوات غاية في التعاسة . كانت ضربات عصي المدرسين تجعل الدنيا تظلم في عيني ، كما كنت اتعذب عذابا هائلا وأنا أحتر دماغي بملومات لا أكاد أفهم منها شيئا ولا لماذا يعلمونها لنا .. أؤكد لك اني لم أفهم الفرق بين الرى الدائم ورى الحياض الا بعد أن تخرجت وعملت معاون ادارة في الصعيد ..

كان طبيعيا أن أرسب في السنة الأولى الابتدائية ، ولكني لم أرسب بعد ذلك قط .. كنت أنجح كي أفر من هذا الجحيم ، ولكي لا أغضب أمي أو أجرحها خيبة الأمل ، .. كانت هي عماد الأسرة . ربنا يديها ، تخيط ثيابنا ونحن ستة ، تطبخ وتطعمنا متكلفة في ذلك أشد الغناء ، متحالة للوصول بنا مستورين لآخر الشهر . اذا قدمت لنا طعاما نزرا لا يغنى ولا يسمن من جوع ضاحكتنا وصبت علينا ضحكة مرحة ، كأننا اجتماعنا حول المائدة لعبسة مسلية ، فكنا على ضحكها - ونحن نعلم أنه تمثيل ، نجد الطعام وفيرا مشبعا للذي ، وهي التي ربنا بلسانها ، تحثنا بغير الحاح على الاستقامة والجد والمذاكرة ، كسوط صاحب الجواد الاصيل ، له وقع وليس له لسع ..

لا يفوتني أن أذكر لمدرسة « والده عباس » ميزتين :

الاولى أنها هي التي خرجت الزعيم مصطفى كامل ، فقد كان بيته قريبا منها . وحيثما التحقت بالمدرسة كان كل المدرسين الذين علموه قد تركوها الا واحدا هو الشيخ عبد المنعم ، وكان يلقي الاحترام والتبجيل من الجميع لانه كان يوما مدرسا للزعيم .

اما الميزة الثانية لتلك المدرسة فتتمثل في تلك الصداقات العميقة التي ربطتني بعدد من تلاميذها فما زلت محتفظا الى اليوم

الشرعية حتى يحيلها شرابا سائنا لو استطاع لصبه في حلقنا صبا .. والاستاذ احمد امين، العالم الثبت في قانون العقوبات ، والمرحوم الدكتور احمد نجيب الهلالي .. حين دخل علينا اول مرة حسينا - لنحافته وصغر سنه - تلميذا مثلنا ، وما كاد يتكلم حتى انعدت السنننا وفرت افواهنا اعجابا به ، فقد هدم في درسه الاول كل ما بين ايدينا من كتب قديمة بالية بكلام جديد تشع منه الحياة .

حين التحقت بكلية الحقوق كنت متشبعا بمبادئ الحزب الوطني ، فقد كانت « اللواء » هي جريدة الاسرة المفضلة ، وان لم يمنحنا ذلك من التعلق بسعد زغلول ومتابعة أحداث ثورة سنة ١٩١٩ بحماسة شديدة ، فما أكثر ما كنت اصحب ابي وشقيقي ابراهيم واسماعيل الى الازهر او بيت الامة ، او شادر مقام في ساحة فسيحة لاستمع الى خطباء الثورة ، وتبهرنى اصواتهم المجلجلة حتى اصبحت الخطابة من بين هواياتي ..

واحيانا كان الانجليز يسدون الطرق المؤدية للأزهر ليمنعوا الجماهير من حضور اجتماعات الثورة ، فكتت اسير مع ابي واخوتي في طرق ملتوية وازقة ضيقة حتى نصل الى الازهر ونستمع الى خطباء الثورة ، ونردد مع الجموع اناشيدها ، وما زلت احفظ من بينها نشيدا مملعه :

رسول السلم الى مصر

انثر في الطريق لنا الزهر ..

وكان افراد الاسرة يتخاطون بلهفة شديدة ، ما يصل الى ايدينا من منشورات الثورة .. وقد سرت في بعض المظاهرات الصاخبة التي كانت تكتسح شوارع القاهرة ، وحين كان الانجليز يطلقون علينا النار كنت اجري مع الجارين .

وما زلت اذكر الى اليوم الجموع الفسيحة من جميع طبقات الامة التي خرجت لتشييع

بصداقتي للاستاذين محمد عصمت ومحمد لبيب الجبالي ، وما زلت اذكر بالخير صديقي المرحوم محمد ذو الفقار الأخ الأكبر للممثل صلاح ذو الفقار ، والمرحوم مصطفى حسن النائب العام السابق .. كلهم تعرفت بهم في مدرسة « والده عباس » الابتدائية ..

حصلت على شهادة انعام الدراسة الابتدائية سنة ١٩١٧ ، والتحقت بالمدرسة الالهامية الثانوية (بنبا ، قادن الآن) ، وكانت تتبسع نفس الوقف الذي تتيمة مدرسة « ام عباس » ، ومنها حصلت على شهادة الكفاءة ، ثم انتقلت الى المدرسة السعيدية ، فالخديوية ومنها حصلت على البكالوريا سنة ١٩٢١ وكان ترتيبى الخمسين بين المتقدمين لتلك الشهادة .

كنت في صباى اتمنى ان اصبح طبيبا لانى امشيق اكتشافه ذلك المجهول الكامن داخل جسم الانسان وراسته ، فاردت ان اتفرغ لدراسة اسباب علله وامراضه ، واسهم في اسعاف من يحتاجون الى العون والمساعدة ، وكذلك كنت اؤمن بان « المهنة الحرة هي افضل عمل للانسان فهو فيها سيد نفسه .. وبعد حصولي على الكفاءة وقفت في مفترق الطرق ..

كان من الطبيعي ان ألتحق بالقسم العلمي لاحقيق امنيتي .. ولكنى خشيت ان ارسب سنة او أكثر ، واشفت ان احمل الاسرة مزيدا من الابعاء والمصروفات ، فآثرت الالتحاق بالقسم الادبى ..

والتحقت بعد ذلك بمدرسة الحقوق العليا ، وفي وقت كانت تمثل فيه قمة التعليم العالي ، لا يدخلها الا المحظوظون ، وكان من زملايى فيها الاساتذة : توفيق الحكيم ، والدكتور عبيد الحكيم الرفاعي وسامي مازن وعبد الكريم ابو شقة والمرحوم حلمي بهجت بدوى . ودرس لنا نخبة من اساتذة القانون وفقهائه ، اذكر من بينهم الاستاذ الشيخ ابو زيد مدرس الشريعة .. كان رجلا دائم الابتسام ، يعالج

جنازة ابن القباقيبي في حي الركبة وكان قد قتل برصاص الانجليز ..

في تلك الايام قرات كل ما وقع في يدي من كتابات عبد الله النديم ومصطفى كامل ، وكل ما نشر من حادثة دشواي .. وهكذا التحقت بمدرسة الحقوق وقد تشجع وجداني حتى الثمالة بحب مصر .. وعندما حدث الخلاف المعروف بين سعد وعدي . بين الوفد والاحرار الدستوريين .. اجتاحت بيتنا موجة عارمة من الكآبة وخيبة الامل لفرقة الصف الوطني ..

• • •

قبل ان التحق بمدرسة الحقوق كنت قد التقيت بمؤلفات المنفلوطي وجبران خليل جبران .. جرت دموعي مع ماجدولين ، وترنمت بشعر المهجر وأنا في الخامسة عشرة من عمري .. وقادني اخي ابراهيم في دروب الأدب الانجليزي فقرأت كتابا لديكنز وروبرت لويس ستيفنسون وآديسون وغيرهم ..

أما في الحقوق فقد كان علمي أن استكشف قارة جديدة مختلفة عن منطقة الأدب والفن والشعر والتاريخ والسياسة التي تعرفت عليها من قبل .. عرفت في مدرسة الحقوق أن القانون رياضة ذهنية عليا تقارع فيها الحجة الحجة ، والالابات عدم الالابات ..

ودخلت مع زملائي في الكلية في سباق حامي الوطيس كانت حدته تزداد كلما اقتربنا من التخرج .. وانكبت على كتب القاتسون التهمها ، وقمة حلم سراود خيالي بالسفر لاتمام دراستي في جامعات أوروبا ، حيث البحث العلمي الحر ومباكرة فقهاء القانون .. وكاد الحلم يتحقق لولا هامش في أحد الكتب عن الاتفاقية المصرية السودانية بشأن تسليم المجرمين ، أهملت ذلك الهامش وكان موضوع سؤال ، فجاء ترتيبه الرابع عشر في اليبسانس ، وسافر الاربعة الاوائل : حلمي بهجت بدوي ، وطه السيد نصر ، وعبد الحكيم الرفاعي ، وطائب رابع يدعى زهدى .. في بعثات الى

الخارج ، في حين بقيت انا اقضي فترة التمرين بنبابة الخليفة ، ثم عمل محاميا بالاسكندرية ودمهور فترة قصيرة ، عينت بعدها معاوننا للادارة ..

ومن أبرز اثار دراستي للحقوق شغفي الواضح بدراسة الجريمة والمجرمين .. لعلها مخلفات رغبتي الدفينة في دراسة الطب واستكشاف كنه تكوين الانسان الجسمي والعقلي .. وبلغ من هذا الشغف انني انشغلت فترة عقب تخرجي بكتابة عدة ابحاث عن الاحداث المنحرفين مدعمة بالاحصاءات والمقارنات ، والقيت بعض المحاضرات العامة حول هذا الموضوع .

• • •

في أول يناير سنة ١٩٢٧ تسلمت عملي الجديد معاوننا للادارة بمركز منفلوط حيث قضيت أهم سنتين في حياتي على الإطلاق . اتيج لي خلالها ان اعرف بلادى وأهله وأخاوط الفلاحين عن قرب ، وأعيش في الحقول بين نباتها وحقولها ، وأكل بصلها وسريسها ، بل لقد وجدت فيهما سعادتي عندما أصبح الحمار يراملني طول النهار .

أهمية هاتين السنتين ترجع الى أربعة أشياء : اولها : استقلالي في المعيشة ، ادخل وأخرج كما أشاء ، ومع ذلك فني كل مرة كنت أضع فيها المفتاح في الباب اذا عدت متأخرا بالليل ، كنت أشعر بشيء من التهيب كأنني في بيتنا القديم وأمي تنتظر .

والثاني : اتصالي المباشر بالطبيعة المصرية والحيوان والنبات .. كنت قبل ذلك لا أفريق بين القمح والشعير ، ولا اعرف صن الريف سوى منظر الحقول كما يبدو من نافذة القطار . ولعلك تلحظ في القصص التي كتبتها في ذلك العهد مقدار التحامي بالنبات والحيوان .. حقل القطن ، الجاموس المربوط على البرسيم .. الخ ..

باسلوب واقعي ، لا يكتفي بذلك ، بل يرتفع الى حد التبشير ، وهذا ما وجدته في الأدب الروسي فسحرتني .

ويخيل اليّ - مرة أخرى - اننا لانستطيع ان نفهم روسيا الا اذا فهمنا انها تؤمن - لا ادري لماذا - بأن لها رسالة عالمية هي تخليص البشر كافة . وقد يكون في ذلك تفسير للدعوة العالمية للشبيوعية ، كما قد يكون من المتع حقا مراقبة اثر التعايش السلمي الذي أصبحت تنادي به اخيرا على هذا الشهور الذي التخلخل فيها .

نشرت أوائل قصصى في صحيفة « الفجر » التي كانت تصدرها المدرسة الحديثة برئاسة احمد خيرى سعيد ، ومن بينها قصة كتبها وأنا واقع تحت تأثير الكاتب الأمريكى ادجار آلن پو ، وأخرى أبطالها من القطط والكلاب اسمها « فلة . شمش . لولو » .

وكانت « قهوة ديمتري » هي اول قصة نشرتها في جريدة « السياسة » ، وقد خرجت منها بدرس فنى انتفعت به طول حياتي . . . فتقد وصفت فيها قهوة حقيقية موجودة في مدينة « المحمودية » ، وسجلت فيها الواقع كما هو ، وصورت العمدة بطربوشه المائل كما رأيته تماما . . . مجرد تصوير برىء لم اقصد من ورائه شيئا . . . فاذا بالعمدة يفضب على غضبا شديدا ، ويظننى أهرا به .

حرصت فيما بعد على ان اجنب مثل هذه المطابقة ، بعد ان فهمت ان الأدب الواقعي ليس هو التصوير الفعلى ، واصبحت الشخصيات التي أرسما ليست منقولة من فرد واحد ، بل عن مجموعة من الافراد .

• • •

وأعود الى منفلوط لأسجل الانقلاب الخطير الثانى في حياتي . كنت راقدا بعد العشاء على السرير بعد نهار انك روحي وأن له جسدى ، أقلب ولا أقرأ صحيفة يومية ، فاذا بنظري

ثالثا اتصالى المباشر بالفلاحين والتعرف على طباعهم وعاداتهم .

رابعا : اتصالى المباشر أيضا ، وبحرية ، بالجنس الآخر ، وقد عشت هناك تجربة خصبه عميقة .

سجلت تلك المرحلة على مستويين : (المستوى الوصفى في « خلتها على الله » . وجملت محورها تأمل اسباب تلك الهوة التي تفصل بين الحكومة والفلاحين . . . وقد دهشت اشد الدهشة وأنا اكتبها بعد مرور ثلاثين سنة على التجربة ، ودون أن تكون لدى اية مخطوطات او مذكرات ، ومع ذلك فقد وجدتنى لا ازال أعيش بكل وجداني في منفلوط سنة ١٩٢٧ و ١٩٢٨ .

أما المستوى الثانى فهو التصوير القصصى في مجموعة « دماء وطن » ، وهي عبارة عن صعيديات تدور في منفلوط ، ولها بقية في مجموعة « أم العواجز » مثل قصتى « ازاعة ربعة » و « حصير الجامع » . .

• • •

قد يكون من المناسب ان اتوقف قليلا هنا لأدري قصتى مع القصة ، ومع الكتابة بشكل عام . .

بدأت اكتب في سن مبكرة ، في حوالى السادسة عشرة . . . ومعظم كتابات تلك المرحلة تجارب ساذجة لم امن بجمعها أو الاحتفاظ بها . . . ثم بدأت اكتب القصة القصيرة وأنا طالب بمدرسة الحقوق ، وبعد تخرجي . . . وكنت متأثرا في كتابتها بالأدب الروسى أكثر من تأثرى بالادبين الانجليزى والفرنسى . . . فقد وجدت في الأدب الروسى ان كل شخص تقريبا مشغول بقضية كبرى ، هي قضية خلاص الروح . .

يخيل اليّ ان الأدب الصادق هو الأدب الذى ، وان سجل عبث وحلل وكتب

ومن أهمها ست مقالات عن «**الفكاهة في المجتمع المصري**» كان هو مصدرى فيها ، ونشرتها في جريدة «**البلاغ**» .



نقلت من جدة الى استانبول سنة ١٩٣٠ ،
وعنالك أتيح لى أن أرقب من قرب تلك التجربة الخطيرة التى قام بها مصطفى كمال حين حوّل دولة شرعية اسلامية الى دولة علمانية حديثة بنفصل فيها الدين عن الدولة .. وقد قرأت عن مصطفى كمال كثيرا والتقيت به أكثر من مرة ، وربما أتيح لى أن أكتب عنه يوما ..

وفي استامبول أردتيد القبة لأول مرة ، وتعلمت أن للقبعة علما وأصولا ، وأن ما يصلح للنهار أو الرحلات لا يصلح للمساء أو السهرة ، وأن لكل زى القبعة التى تتناسب معه . واضطرت - بحكم الوظيفة - الى شراء ست أنواع مختلفة من القبعات بالإضافة الى الطربوش .

وبدهاى الى تركيا ، عدت الى الأرض التى هاجر منها جدى ، وعثرت هناك على أقرباء لنا سكنت عندهم ، كما تعلمت التركية على كبر واتقنتها .. فلم تكن اللغة التركية تستخدم فى بيتنا الا للسبب فى لحظات الفضب .. كل ما تعلمته منها فى مصر لا يزيد على كلمات مثل : أدب سيس ، خرميس ، سيكتير بره ..

وحاولت الاتصال بأدياء تركيا ، واسعدنى الحظ بمقابلة **الشاعر عبد الجبى حامد** - شكسبير تركيا - فى أخريات إقامه ، و**الشاعر يحيى كمال** ، ولكنى لم أعثر على **الشاعر محمد عاكف** ، وعلمت أنه فر من تركيا بعد الحركة الكمالية ، وأقام فى مصر زمنا ..

وبعد أربع سنوات حافلة قضيتهى فى تركيا
نقلت الى روما .. فانتقلت من دكتاتورية اتاتورك الى فاشستية موسولبنى ، وكما تعلمت التركية تعلمت الإيطالية ، وأقبلت على الأدب الإيطالى اغترف منه . وقرأت مسرحية

يقع على اعلان لوزارة الخارجية بأنها ستعقد مسابقة تميّن الفائزين فيها بوظائف أمناء المحفوظات فى القنصليات والمفوضيات .

القاء النظرة على الإعلان كان مجرد مصادفة
.. ولكنها قلبت حياتى رأسا على عقب ، فقد تقدمت للمسابقة ، ونجحت وأن جاء اسمى فى ذيل قائمة الفائزين ، وصدر الأمر بتميينى أمينا لمحفوظات القنصلية المصرية فى جدة باعتباراه أسوا المناصب الشاغرة وقتذاك .

ما أبلغ هذا الانقلاب فى حياتى !

فى جدة فيما بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٠
حدثت فى حياتى ثلاثة أحداث هامة :

رأيت المسلمين يأتون للحج من جميع ارجاء العالم فيكوثون لوحة شاسعة كان لها اقوى الأثر فى نفسى .. وهناك درست المذهب الوهابى ومشكلات الحج والكورنتينات .. وكتبت حولها عدة مقالات فى مجلة «**الرابطة الشرقية**» ..

والتقيت فى جدة بالعقيلة الغربية المنظمة .. ممثلة فى بعض رجال السلك الدبلوماسى .. من أهمهم «**سان جون فيليبى**» المستشرق البريطانى الذى قام بدور هام لحساب مخابرات بلاده ، وأجازت «**الربع الخالى**» وأثف عنه كتابا و «**فان دو مولن**» قنصل هولندا فى جدة ، وكان هو الآخر مستشرفا تخصص فى وضع الخرائط من الجزيرة العربية ..

وفى تلك الأونة كان النشاط الدبلوماسى قليلا ، فرحت اقضى وقت فراغى فى مكتبة القنصلية حتى قرأتها من آخرها .. وفيها اكتشفت تاريخ الجبرى لأول مرة ، وفنتت به أشد الاقتنان ، فلم أعرف كاتباً أو مؤرخاً استطاع أن يصور روح الشعب المصرى مثله ، ومنذ ذلك الحين وأنا شديد الاتصال الروحى بالجبرى ، حتى لقد وقمت عددا من مقالاتى الأولى باسمه «**عبد الرحمن بن حسن**» ..

يعيشون برزق يوم بيوم . وحين عدت الى مصر سنة ١٩٣٩ شعرت بجميع الاحاسيس التي عبرت عنها في « قنديل أم هاشم » . ان بطل القصة شاب يريد ان يهز الشعب المصري هزا عنيفا ويقول له :

« اصح .. تحركه ، فقد تحرك الجماد ! .. »
انها قصة غريبة جدا كتبتها في حجره صغيرة كنت استأجرها في حي عابدين ، وعشت فيها لوعة عاطفية مثيرة عبرت عنها في اناشيد « بيني وبينك » * .

واسم اسماعيل - بطل « قنديل أم هاشم » - اخذته من اسم صديق لي يدعى اسماعيل كامل ، كان آخر منصب شغله هو سفير مصر في الهند ، فقد كان يمثل - في نظري محاولة المزاوجة بين الشرق والغرب .

ان اسمي لا يكاد يذكر الا ويذكر معه « قنديل أم هاشم » .. كاني لم اكتب غيرها .. وكنت احيانا اضيق بذلك .. ولكن كثيرين حدثوني عنها واعترفوا بعمق تأثيرها في نفوسهم .. منهم اديب يعني قال لي لقد احسست انك تصفني حين اعود من القاهرة الى اليمن .. وقال لي بائع كتب قديمة : مش القصة اللي فيها واد بياكل بفتيك في أوروبا واهله بياكلوا طعمية في مصر !!

وحين احاول البحث عن سبب قوة تأثير « قنديل أم هاشم » .. لا اجد ما أقوله سوى انها خرجت من قلبي مباشرة كالرصاصة .. وربما لهذا السبب استقرت في قلوب القراء بنفس الطريقة ..

• • •

تقلبت في وظائف وزارة الخارجية ، وشغلت فترة وظيفة مدير مكتب الوزير ، وكانت الشغرة السرية للوزارة في درج مكتبي ، وعملت

موسوليني الوحيدة « مائة عام » ، وكتابا آخر الفه بعنوان « أخي ارنالدو » ، وعلمت انه كان يكتب خطبه وبياناته الرسمية بنفسه ، فكانت قطعا من الادب الحار الملتهب .

في تلك السنوات بدأ اتصالي المباشر بالحضارة الاوربية ، واخذت موقف التلميذ في الموسيقى والتصوير والمعارض والمتاحف والمسارح ، واذا كانت الثقافة في روما وحركة التجديد والنشاط والابتكار لا تبلغ القروة التي بلغت في باريس ، فقد كانت تناسب شخصا مبتدئا مثلي ، معالها واضحة ملموسة ، وضجتها محدودة ، وحياة الليل فيها لم تكن صارخة كما يقال الآن ، فوجدت نفسي غارقا في عصر النهضة الذي نقل أوروبا كلها من الظلام الى النور .. كل بضاعتي في الموسيقى والتصوير وبقية الفنون ، الفضل فيها اردته الى السنوات الخمس التي قضيتها في روما .

ورغم ذلك فقد كنت اشعر دائما ان في داخلي شيئا صلبا لا يدوب بسهولة في تيار حضارة الغرب ، وقد وضحت ذلك مرة في مقال قارنت فيه بين الآخر الذي تركه روما في القادمين اليها من الشمال والنازحين اليها من الجنوب ، ولا حظت ان اهل الشمال ينهبون بشمسها وحضارة عصر النهضة ، اما انا فقد وصلتها وعندى قدر اكبر من اللازم من الشمس .. عندى حضارة - ان لم تفتق - فهي تماثل حضارتها ، وعندى دين هو نظام متكامل فيه الفناء .

عشت في روما مع اطماع موسوليني وبهلاواتياته ، وزرت ألمانيا وسعنت هتلر ورايته وأمواله وهم يؤججون الحركة النازية بالشعارات الضخمة ومشية الاوزة .

وطول تلك السنوات لم انتقع عن التفكير في بلادي وأهلها .. كنت دائم الحنين الى تلك الجموع الغفيرة من الغلابة والمساكين الذين

* ستشر في الطبعة الجديدة الكاملة من مؤلفات الاستاذ يحيى حلي .

او تكتب لفظا بدلا من آخر .. ولذلك قد اكتب الجملة الواحدة ثلاثين او اربعين مرة حتى اصل الى اللفظ المناسب الذى يتطلبه المعنى ..

واهمية هذه الدعوة ترجع الى انها تعويد الدهن على عدم استعمال الفاظ عالمة معانيها غير محددة ، وموضوعة في مكانها بلا سبب واضح .. فمثل هذه الالفاظ لا تخل بالمعنى فقط بل تشل قدرة الدهن على التفكير الناضج المحدد .. ولذلك اضيق اشد الضيق باستهانة الكتاب باللفظواستخدامهم كلمات بلا معنى ..

ولكنى اشترط مع ذلك كله الا يبدو على الكلام اثر من عرق الكاتب وجهده ، بل لا بد ان يختفى هذا كله حتى يبدو الاسلوب شديد البساطة .. عليك اذا عزفت على العود الا تسمع الناس خبطة الريشة ، واذا كتبت الا تسمع القارئ صرير القلم ..

ونقلت سنة ١٩٤٩ سكرتيرا اول للسفارة المصرية في باريس .. ان روما بالنسبة لباريس اشبه بمسرح صغير بالقياس الى محيط هائل بلا قرار ..

وكان اهم ما شعرت به في باريس ، واعظم ما مهشته فيها ، هو ذلك الاحساس الغامر بطعم الحرية ، ولم اكن ذقتها بهذا الشكل لا في القاهرة ولا في جدة ولا في تركيا ، ولا حتى في روما .. في باريس كل انسان حر .. والحكومة هناك لا تشعر بها الا في شخص رجل المرور فقط لا غير ..

وعلى درب الفن التقيت بزوجتى الثانية - **چان ميرى جيهو** - لغتت لوحاتها وتمثيلها نظرى ، ومن خلال المناقشات الفنية تولد الود ، فالحب الذى نضج على نار هادئة .. وتزوجنا سنة ١٩٥٤ ، ومن اجلها تركت

مع النحاس والتتراشى وابراهيم دسوقى اباطه وابراهيم عبد الهادى واحمد محمد خشبة ..

وفي سنة ١٩٤٢ وجدتنى اشغل وظيفته مرموقة وقد بلغت السابعة والثلاثين من عمري ، وما زلت اعرب ، فتزوجت **كريمة عبد اللطيف سعودى** الحامى وعضو مجلس النواب عن الفيوم .. ولم تدم سعادتى معها اكثر من ثلاثة اشهر ، اصيبت بعدها بمرض خطير مؤلم سحب النور من عينيه ، وسرعان ما توفيت بعد ان انجبت لى وحيدتى « **تهى** » .. وتركت في نفسى حسرة لا تنقضى ..

واتناء عملى بديوان وزارة الخارجية توفقت صلتى بالمحقق الجاهل **الاستاذ محمود شاكر** ، وقرأت معه عددا من امهات كتب الادب العربى القديم ودواوين شعره .. ومنذ ذلك الحين وأنا شديد الاهتمام باللغة العربية واسرارها ، وفى اعتقادى انها لغة عبقرية في قدرتها على الاختصار الشديد مع الابعاء القوى ..

ولست اخجل من القول بانى منذ امسكت بالقلم وأنا متعلية ثورة على الاساليب الزخرفية ، متحمس اشد التحمس لاصطناع اسلوب جديد اسميه الاسلوب العلمى الذى يهيم بالدقة والصدق .. ولقد ارضى ان تغفل جميع قصصى وكتاباتى ، ولكنى ساحزن اشد الحزن اذا لم يلتفت احد الى دعوىي للتحديد اللغوى في محاضرتى « حاجتنا الى اسلوب جديد (١) » وفى كثير من كتاباتى الاخرى .. والاسلوب الذى اطالب به هو اسلوب علمى يتميز بطلب الحتمية والدقة والوضوح ، لأن اللفظ عندى هو وعاء الفكر ، ولا وضوح لفكر الا بهذا الاسلوب العلمى الدقيق ..

ومفهوم الحتمية - حتمية اللفظ - هو ان يختار كل لفظ بدقة ليؤدى معنى معين بحيث لا يمكنك ان تحذفه او تضيف اليه لفظا آخر ،

(١) ارجو ان تراجع نصها في كتابى « خطوات في النقد » .

واجبه يفرض عليه ان ينشر فى المجلة احسن ما يصله ومن بين ما يصله مقالته هو ، فاذا وجد فيما يصله ما هو افضل منها ام ينشرها .

يبدو ان زحمة العيش وتشابك المصالح كانا يحولان بين العناصر العلمية والادبية الممتازة وبين التنبه الى دورها فى احتضان « المجلة » وتبنى رسالتها ، وما لم تشعر هذه العناصر بمسئوليتها عن امثال هذه المجلات الثقافية الجادة ، فسنظل ننضح فى بشر غير فياضة .

ورغم ذلك فقد نجحت فى تحويل مقر « المجلة » الى ندوة متصلة لا تكاد تنفص ، يشترك فيها عدد كبير من شباب الادباء والباحثين ، احتضنت « المجلة » انتاجهم وكان لها شرف تقديم الكثيرين منهم الى القراء لأول مرة .

هل يهكم ان تعلم بعد ذلك انى نلت جائزة الدولة التقديرية فى الآداب سنة ١٩٦٩ ، وانى اشرف بعضوية المجلس الاعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية ؟ ..

• • •

واعود لوصل ما انقطع من الحديث عن كتاباتى .. فقد عالجت معظم فنون القول من قصة قصيرة ورواية ونقد ودراسة ادبية وسيرة ادبية ومقال ادبى ، وترجمت عددا من القصص والمرحيات ، ولكن تظل القصة القصيرة هي هواى الاول ، لان الحديث فيها عندي يقوم على تجارب ذاتية ، او مشاهدة مباشرة ، وعنصر الخيال فيها قليل جدا ، دوره يكاد يكون قاصرا على ربط الاحداث ، ولا يتسرب الى اللب ابدا ..

واهم الافكار التى لاحت عليها فى قصصى هي :

اولا : الاعلام من شان الارادة وجعلها اساسا لجميع الفضائل . فالعالم فى نظرى معركة كبيرة ، والسلاح الاول الذى يستخدمه الانسان

السلك الدبلوماسى لاعمل فى وزارة التجارة والصناعة مديرا لمصلحة التجارة الداخلية .

وقبل ذلك عملت مستشارا لسفارتنا فى انقرة سنة ١٩٥٢ ، وبقيت فيها عامين رقيت بعدها وزيرا مفوضا لمصر فى ليبيا ..

وفى سنة ١٩٥٥ اشئت مصلحة الفنون بوزارة الارشاد القومى ، فكنت اول وآخر مدير لها ، اذ الفيت سنة ١٩٥٨ ، فنقلت مستشارا لدار الكتب ، حيث ابيع لى ان افرغ لقرائى وابحاثى سبعة اشهر ، قدمت بعدها استقالتى من الحكومة .

وخلال السنوات الثلاث التى عملت فيها فى مصلحة الفنون عاصرت وشاركت ونفذت الخطوط العريضة للنهضة الفنية فى مصر ، ابتداء من انشاء المعاهد الفنية ومسرح العرائس واوركسترا القاهرة السيمفونى وكورال الاوبرا .. حتى انشاء فرقة « يا ليل يا عين » و « ندوة » الفيلم المختار ، التى تخرج فيها عدد غير قليل من شباب مخرجى السينما المصرية وتقادها ..

وفى ابريل سنة ١٩٦٢ عينت رئيسا لتحرير مجلة « المجلة » ، وظلت اتولى مسئوليتها حتى ديسمبر ١٩٧٠ . وطوال تلك السنوات حاولت ان احافظ للمجلة على شعارها الذى اتخلدته لنفسها منذ انشائها ، وهو « سجل الثقافة الرفيعة » ، فسعيت ما وسعنى السعي لوصلها بالجامعات المصرية بنشر ابحاث اساتذتها النابهين ، كما حاولت ربطها قدر الامكان بمشاكل المجتمع الواقعية ، وما من بحث قيم بعيد عن النغمة الخطابية والدعائية والتبسيط الا نشرته فيها ، بل وسعيت اليه وطلبته .

لم اتصور وظيفة رئيس التحرير على ان الدولة سلمته مجلة ليتبجح فيها على هواه ، ويطلع القراء كل عدد بمقال له او عنه ، بل ان

غير مهتمة بقوانينهم أو إعرافهم . وفي قصة «احتجاج» (مجموعة «أم العواجر») صورت سيطرة هذه الفريزة على بيت ، لذلك تمعدت أن أكثر فيها من المصطلحات الفسيولوجية : قيء الحامل ، ليلة الدخلة ، غسيل الفوط الصغيرة المبقعة ، رائحة العرق .

ومنذ اشتغلت بكتابة القصة القصيرة وأنا أحاول دائما العثور على أشكال فنية جديدة . ولعل في قصة «البوسطجي» (مجموعة «دماء وطن») كنت أول من استخدم «الغلاش باك» ، أي البدء بالأحداث المتأخرة في القصة . لقد كتبت هذه القصتي استامبول وما زلت أذكر تلك الليلة التي كتبت فيها وصف ليل الصعيد ، وكيف شعرت برجة شديدة وأنا أكتبه . . ولقد سرني أن سمعت من بعض من قرأوا القصة أنهم أحسوا عند هذا الجزء بنفس الرجة (٢) .

وفي قصة «السلحفاة تطير» (في هذا الكتاب) استخدمت الشكل الدائري فانتهمت القصة حيث بدأت .

وقد تكون رواية «صح النوم» أحب أعمالى القصصية الى نفسي ، لأنها تطبيق صارم للمبدأ الذى أتادى به في ضرورة التزام الدقة والعمق في أسلوب الكتابة . فليس فيها لفظ واحد لم يكن موضع جرس ووزن ، وفيها صفحات كاملة لا يتكرر فيها لفظ واحد ، والمسألة ليست صنعة بقدر ما هي إصرار في المعانى والإحاسيس التى تتطلب الحفاظ لا تتكرر . ومن الاجزاء التى اعتقد انه حالفتى التوفيق فيها منولوج التربين . الذى يتناجى الطبيعة . فالانسان لا يلتحم مع الطبيعة التحاما كاملا ألا عند الموت . والتربى في الرواية هو صاحب الحان الذى لا يستطيع أن

في خروضا هو الإرادة . . وما أكثر ما وصفت شخصية رجل طيب ولكنه ضعيف ، فتكون النتيجة الحتمية انه يجزر جزرا . . وهذا واضح في قصص مثل «نهاية الشيخ مصطفى» نشرت في جريدة «السياسة» سنة ١٩٢٧ «وأم العواجر» و«السلحفاة» .

ثانيا : الشغف بالدراسات والتحليلات النفسية ، وكانت لي قراءات مستفيضة في علم النفس وتراجم كبار الفنانين المصابين بتمزقات روحية ونفسية ، وتأثرت بأراء فرويد وآدلر . . ومن القصص التى يتضح فيها هذا الشغف «الفراش الشافر» ، و«سوسو» (مجموعة «عنتر وجوليت») و«مرآة بغير زجاج» (مجموعة «أم العواجر») وأشار فيها الى أن كلا منا خزانة مملقة لا يعرفها أحد ، وإن سر الحياة في القدرة على الجذب ، وفيها تعبير غريب جدا في كلمات قليلة : «وعجل يدى عن الامتلاك» ، انه أصدق وصف لأشخاص تضعف منهم محافظهم واموالهم . . وزوجاتهم ، لافتقارهم للقدرة الإيجابية على الجذب .

ثالثا : التنبه لمفارقات الحياة ، وأول هذه المفارقات جبروت الانسان وضعفه في وقت واحد . ومن هنا تنشأ نغمة السخرية التى سرى في كثير من قصصى .

رابعا : الاهتمام بوصف الحيوان ، ومن امثلة ذلك قصة «فلة . مشمش . لولو» ، «عنتر وجوليت» ووصف الحمير في «خليتها على الله» ، والجمل والبقرة والماعز في «صح النوم» .

خامسا : في المرحلة الأولى انشغلت بالجنس ، فصورت الفريزة الجنسية كقوة وامية لها ارادتها المستقلة التى تنفذها من خلال البشر

(٢) ليل في ظلمة العمى ، تلغ به الكون مرغما ، هبط على الفضاء حملا قليلا ، أحاط بالأرض كالنيد ، غطى الحقول كالكنن ، ولك الأثر كالصماد ، وانحدر - ولا حد لاسامه - الى الشقوق فاحتواها . لم تلت بحث من مداخل النفوس التى يعلم انها تستقبله وتشربه ، فاحتلتها بتمطى فيها . هو الآن في كل زوهر كقوم النحل يتسلل كالص إلى قلب عباس ، على غفلة منه . . .

العقلية ودقة الملاحظة لتسلوك الناس ، ومن مقالاتي القريبة إلى قلبي « خرج ولم يعد » « والحكاية وما فيها » و « بسمة في قارب » الذي قدمت فيه تفسيراً لكل النزاع الفنية .

وما أعتز به صدائاتي العديدة بالأدباء الشبان واجتفائي بكتاباتهم على اختلاف مذاهبها ، فالحنو على الجيل الصاعد ليس مسألة عاطفية في نظري ، والمفان الصادق هو الذي يشعر أن المبدع أو الهيكل الذي يعين فيه يجب أن يستمر وأن يسلمه جيل إلى آخر . هناك بالطبع لذة الأب وهو يرى ابنه يتقدم ، ولكن اللذة الانبساطية هي المتصلة بوجود الفن واستمراره .

لعل ذلك يفسر كثرة المقدمات التي كتبتها لقصاص الأدباء الشبان ، وقد سمعت من يقول انني جاملتهم ، والواقع انني لم اكتب في أى مقدمة كتبتها ، بل قلت « الحقيقة بأسلوب رقيق ، ولكني أغضب حينما يوصف نقدي بأنه « دبلوماسي » ، لأن هذا معناه انه نقد منافق ، وأنا سعيد بتقديم عدد كبير من الأدباء الشبان ، وبصفة خاصة محمد سالم والشبان الستة الذين اشتركوا في إصدار مجموعة « عيش وملح » .

وكانت لي مشاركة لا بأس بها في الترجمة ، فترجمت مسرحيتي « الطائر الأزرق » لبيترلينك ، و « دكتور لنوك » لجول رومان ، وروايات « انتوني كروجر » لتوماس مان ، « ولاهب الشطرنج » لستيفان زفايج ، و « البلطة » ليمخائيل سادوفيانو ، وسيرة اسكندر دوماس التي كتبتها اديث سوندرز بعنوان « الأب الضليل » ، بالإضافة الى كتاب « القاهرة » لنزوموند ستوراك ، كما قمت بمراجعة ترجمة عدد من المسرحيات العالمية التي اصدرتها وزارة الثقافة .



يرى الناس إلا على حقيقتهم وهم سكارى ، فلما اغلقتوا له الحان لم يجد أمامه سوى المولى ليرى فيهم الإنسان على حقيقته .

والى جوائز القصة والمقال الأدبي - لا الصحفي - اسهمت بقدر لا بأس به في النقد والدراسات الادبية ، فكتبت تاريخ « فجر القصة المصرية » بأسلوب درامى يجمع بين الحقائق العلمية والتشويق القصصى ، واهتمت فيه بإبراز المفارقات التي تثير السخرية كقولى عن الدكتور محمد حسين هيكال حينما نشر روايته « زنب » بتوقيع « مصرى فلاح » اني لم ادر رجلا يتنكر حين يتشرف !

ويصل كتابي « خطوات في النقد » على اتصالى منذ وقت مبكر بالحركة الادبية في مصر ، رغم بعدى المادى عنها ، ففيه مقالات عن « ديوان رامى » ومصرع كليوباترا ، لشوقي و « أهل الكهف » لتوفيق الحكيم .

واعرف انى متهم بانى ناقد تأثرى ، ولكنى في مقالى عن « مصرع كليوباترا » مثلاً تحدثت عن أدق تفاصيل المسرحية ، فلم اترك حتى الشخصيات الثانوية . وفي مقالى عن « عودة الروح » لتوفيق الحكيم لعل كنت اول كاتب مصرى يثير قضية الفن للفن والفن للحياة ، وقد أخذت على الرواية ان الذى يدافع عن مصر فيها رجل فرنسى !

وفي مقالى عن « المستحيل » لمصطفى محمود تحدثت عن كيفية نشوء الفكرة لدى الكاتب ، ثم كيف يخرجها على الورق ، كما قدمت تفسيراً اجتماعياً لشخصية كشكش بك يتضح منه مدى حبي لمصر واشغافى عليها .

وازعم انى اسهمت في تطوير الكتابة الفكاهية ، خير ما يمثلها كتابى « فكرة فابتسامة » فالفكاهة فيه تقوم على المفارقات

القديمة التى أسمع فى أزقتها كلمات مثل
« أجرتها » و « بالعدى » وأعيش تلك الروح
الشعبية الحلوة الصابرة التى حاولت
تصويرها فى « قنديل أم هاشم » .

يا أخى ..

ها آنذا قد فتحت لك قلبي ، وقدمت لك
ما قدرنى الله عليه من سيرتى وآرائى ، إيا كان
حكيمك عليه فاستشفع عندك بعثل فرنسى
معروف يقول :

« ان أجمل امرأة لا تستطيع ان تمنح الا ما
عندها - لا أكثر .. » .

اما الظاهرة الغريبة التى أحسار كثيرا فى
تحليلها وأنا أأمل حياتى وأنتاجى ، فهى انى
وان كنت من أصل تركى قريب ، فانى أحس
بانى شديد الاندماج بترية مصر وأهلها ، وفى
بعض الأحيان يرجئنى هذا الشعور رجا عنيغا
.. ومعرفتى باللغة العامية المصرية وتعبيراتها
تفوق ما حصلته منها مباشرة . قد يكون ذلك
راجعا الى الفطرة والحدس والاحساس غير
الواضح ، ولعل هذا الحب هو الذى يميل بى
الى استخدام بعض الكلمات العامية فى كتاباتى
رغم انى من المهووسين بالفصحى .

وإثناء اقامتى الطويلة فى اوروبا كان أكثر
ما أحن اليه فى مصر هو أحيائها الشعبية

★ ★ ★



بناء النماذج ف علم الاجتماع

عرض وتحليل: الدكتور اسحق يعقوبيا أستاذ

المؤلف :

يقع الكتاب في تسعة فصول ، يتناول كل فصل موضوعا مستقلا ومرتبطا بنفس الوقت بالموضوع الذي يسبقه بحيث تجعل الكتاب متكاملا في معالجته للموضوع الرئيسي .

الدكتور بيتر ابيل Peter Abell محاضر قديم في علم الاجتماع في جامعة اسيكس ، وقد ألف العديد من البحوث والدراسات التي نشرت في المجلات العلمية الخاصة بعلم الاجتماع .

الكتاب :

يمالج **الفصل الاول** التسدرج الارتقائي في تحليل العلاقات بطريقة علمية ، وبلخص **الفصل الثاني** الوحدات التحليلية لبناء النماذج في علم الاجتماع ، ويتم **الفصل الثالث** بالمصطلحات والمفاهيم المستخدمة للنموذج المقترح ، وينتقل المؤلف في **الفصل الرابع** لمناقشة مشكلات قياس هذه المفاهيم وتحويلها الى متغيرات . أما **الفصل الخامس** فيعني بالمصطلحات النظرية في علم الاجتماع ، ويتناول **الفصل السادس** بعض القضايا والمسائل حول استخدام بعض المصطلحات ، ويواصل **الفصل السابع** مناقشة مشكلة ربط هذه المسائل والقضايا مع بعضها البعض ، وفي **الفصل الثامن** يبحث المؤلف

نشر الكتاب « بناء النماذج في علم الاجتماع » عام ١٩٧١ من قبل وندفيلد ونيكلسون بلندن ، ويقع في ٢٤٨ صفحة ، كما اعتمد على ثمانية وأربعين مرجعا في تأليفه . والكتاب ضمن سلسلة الكتب التي تقع تحت عنوان « الأفكار الاساسية في العلوم الانسانية » التي يشرف على تحريرها السيد ماركنتي وباتريك دوريان . وقد تم اخراج الكتاب من حيث الحروف وتنظيم الصفحات والرسوم التوضيحية والهياكل الحسابية للأفكار المختلفة بحيث تجذب القارئ وتسهل عملية متابعة الفصول .

Peter Abell, Model Building in sociology, Weidenfeld and Nicolson, London, 1971

ويعرب المؤلف عن اعتقاده بأن علم الاجتماع يجب أن يعنى بتطوير المجتمعات التي يكون فيها الأفراد والجماعات مدركين للمؤثرات التي تحيط بهم ، وللنتائج التي تنامي عن أعمالهم في المواقف المعقدة ، أى أنه يؤكد ضرورة عدم التفرقة بين التحليل الاجتماعي والدراسات المختلفة وبين الاهتمام بتطوير الحياة الاجتماعية.

الاطار الذى تتم بموجبه عملية بناء النماذج في علم الاجتماع :

يقول المؤلف اننا نحاول وصف توضيح العالم المادى والانسانى من حولنا باستخدام العديد من المصطلحات والمفاهيم ، وكذلك العلم فانه يعنى باستخدام مصطلحات ومفاهيم متصلة بعضها بعض في مجموعات مترابطة من العلاقات تسمى « نماذج » . وليس بالضرورة أن تتضمن عملية بناء النماذج النظريات فقط ، بل يمكن أن تشمل أيضا مفاهيم خاضعة للملاحظة العلمية ، أى أن ليس لها صفة النظرية .

ويجب أن نعتد عملية بناء النماذج في ميادين علم الاجتماع الى أبعد من مجرد الدوران حول المفاهيم النظرية والوقوف عند هذا الحد ، بل الوصول الى مرحلة الارتباط بالواقع والحقائق الاجتماعية .

ويقصر نطاق المفاهيم التي يتناولها الكتاب الى المواقف التي تتوافر حولها معلومات وبيانات تمثل المقطع العرضي للظاهرة قيد البحث ، أى أن الاسلوب المقترح لبناء النماذج يستبعد الاعتماد على المعلومات والبيانات التي تتطلب عملية جمعها وإعدادها الوقت الطويل ، أو تلك التي يتم جمعها على مراحل زمنية متباعدة .

وإذا كان لدينا على سبيل المثال متغيران (Variables) الاول (س) والثاني (ص)

باختصار أهم مظاهر التباين في علم الاجتماع ، ويناقش في الفصل التاسع والاخير بناء النماذج ذى العلاقات السببية . وبالرغم من كثرة المصادرات والمعالجات الاحصائية فيعرف المؤلف بأن الكتاب ليس مقرا لطلاب الاحصاء، هذا بالإضافة الى أن الفصول الأخيرة تتضمن بعض القياسات والأساليب القياسية طرحت بطريقة سهلة يمكن للقارئ الذى يتوفر لديه الامام بمبادئ الاحصاء من دراستها وفهمها .

مقدمة المؤلف :

هناك طريقتان متعارف عليهما في تدريس علم الاجتماع في بريطانيا ، الأولى ، التأكيد على فلسفة العلوم لتوضيح المادى الذى يمكن اعتبار علم الاجتماع علما من وجهة نظر العلوم الطبيعية ، والثانية ، الاتجاه نحو الاسلوب الاحصائى ، وقلمنا تلتقي الطريقتان في مؤلفات العلوم الاجتماعية ، ويقوم المؤلف من خلال هذا الكتاب بمحاولة التقريب أو الجمع بين الطريقتين .

أن المؤلف ليس بفيلسوف ، ولا هو متخصص في الاحصاء ، وبالرغم من التعليقات التي سيتعرض لها الكتاب ، سنؤام من قبل الفلاسفة أو من التخصصيين في الاحصاء ، الا انه مقتنع بأن المطلوب في علم الاجتماع خاصة في هذه المرحلة اساليب متطورة في معالجة الموضوعات الاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة .

وبالرغم من أن المؤلف يقف بجانب الدين يقررون بأنه لا يمكن النظر لعلم الاجتماع كعلم الكيمياء أو الفيزياء ، خاصة فيما يتعلق بالاعتقاد بصلاحيات المفاهيم والقوانين الاجتماعية لكل زمان ولجميع المجتمعات ، الا انه يعترف بأنه يمكن الاستفادة من العلوم الطبيعية في الدراسات الاجتماعية .

وبعبارة أخرى إذا ما قارنا المعادلة المتوازنة

(ج) بهذه الطريقة تجد أن $b = \frac{ك}{د}$ ، وهكذا

فإن تقرير قيمة « ب » (من القيم المتوازنة لكل من « س » و « ص ») يؤدي إلى تقرير نسبة كل من « ب » و « ك » الثابتين أيضا .

إن القيمة التي يتم استخلاصها لأي معلم مثل ب ، (أو أي معامل ارتباط آخر) يمكن اعتبارها كمعلم تركيبى للنموذج إذا ما توفرت الأدلة على أن المتغيرات تكون في حالة تجمع متوازن . وإذا كانت العلاقة القائمة بين المتغيرات علاقة مضبوطة في مرحلة زمنية واحدة، فليست هناك مشكلة في بناء النموذج، ويمكن في هذه الحالة ملاحظة القيم المتوازنة ، وفي الحالة الأخرى التي تتطلب عملية التوازن في العلاقة بين المتغيرات فترة زمنية طويلة فإن الباحث يجد نفسه بحاجة إلى البحث عن الثبات مستقل للوصول إلى التوازن المطلوب . وهنا فإن علم الاجتماع قلما يعترف بهذه المشكلة . ومما يشير الدهشة أن الارتباطات بين متغيرين تؤخذ كمعامل ذات دلالة هامة بدون الاهتمام إلى مدى ما وصلت إليه هذه المتغيرات من حالة متوازنة (equilibrium) مشتركة فيما بينها . ويبدو هذا واضحا بصورة خاصة في حالة ارتباط الاتجاهات باحدى أو ببعض المتغيرات التي تمثل نمطا من التركيب الاجتماعى في مينة البحث أو المجتمع . ومثال على ذلك العلاقة بين المكانة الاجتماعية والحرية السياسية ، أى أن الفرد لا يتوقع أن يصبح حرا من الناحية السياسية حينما يجد نفسه في وضع اجتماعى منخفض ، ولكنه يصبح حرا من الناحية السياسية نتيجة لمحصلات الخبرات الاجتماعية والمعاداة التي يواجهها من خلال الخبرات المتواصلة . أى أن المتغيرات التي تتطلب فترة زمنية طويلة حتى تصل إلى حالة توافق متوازن فقد تظهر خلال هذه الفترة متغيرات متنوعة متداخلة تلعب دورا في تشكيل العلاقة بين المكانة الاجتماعية والحرية السياسية .

وكانت بينهما علاقة أو ارتباط بطريقة ما ، فإن عالم الطبيعيات يمثل هذه العلاقة بالمعادلات التفاضلية كالتالى :

$$(1) \quad \frac{د}{د ز} = ك ص$$

(ب) $\frac{د}{د ز} = ك س$ (حيث تكون ك ، ك ثابتة)

أى أنه يعبر عن معدل التغير الذى يحصل في متغير واحد بالدلالة إلى التغير الثانى ، وبذلك فإن تركيب النموذج يعتمد على العامل الزمنى بالنسبة للعلاقة بين س ، ص .

وأما بالنسبة إلى عالم الاجتماع فإنه غالبا ما يلجأ إلى توضيح العلاقة بين المتغيرات بواسطة معادلة سهلة على النحو التالى :

(ج) $س = ل ص$ (حيث تكون ب ثابتة)

أى أنه يسقط عن حسابه العامل الزمنى في العلاقة القائمة بين س ، ص . والافتراض النماذج في هذه الحالة هو أن المتغيران س ، النماذج في هذه الحالة هو أن المتغيران س و ص يكونان في تجمع متوازن .

وإذا أردنا أن نقيس المعلم (Parameter) « ب » في المعادلة السابقة الذى اعتبرناه ثابتا فإننا لا بد وأن نفترض أن العلاقة متوازنة . وكثيرا ما يغيب عن الظن بأنه متى يتقرر تعامل الارتباط بين متغيرين فإن قيمة معامل الارتباط ستمتد على العامل الزمنى ، ما لم يتم ملاحظة المتغيرات في علاقة متوازنة . أى إذا كانت العلاقة بين س و ص يمكن تمثيلها بالمعادلتين التفاضليتين عندها يكونان في حالتي توازن .

$$\frac{د س}{د ز} = \frac{د ص}{د ز} = ك$$

لذلك ك ص = ك س

أى أن $س = \frac{ك}{ل} ص$

ما المقصود بالترج العلمي :

يمثل الجدول التالي المراحل المعقدة التي تمر بها عملية بناء النماذج :

وحدات التحليل	أمثلة
مصطلحات (مفاهيم)	الجماعات الانسانية ، التماسك ، الخلافات داخل الجماعة ، العلاقة مع الجماعات الاخرى .
قياس	درجة التماسك ودرجة الخلافات
المتغيرات (والمتغيرات المتصلة بها)	الريادة في الخلافات داخل الجماعة تؤدي الى زيادة التماسك الجماعي .
مسألة (قضية) Proposition	الريادة في الخلافات داخل الجماعة تؤدي الى زيادة التماسك ، وزيادة التماسك تؤدي الى الانخفاض في الخلافات بين الجماعة والجماعات الاخرى .
قاعدة اولية	
مسألة (قضية) ذات قاعدة اولية	

ان الاداة التي يعتمد عليها علماء الاجتماع في البحوث والدراسات هي المفهوم او المصطلح (Concept) مثل التماسك الاجتماعي ، التفكك الاجتماعي ، نسبة الانتحار ، الانزفال الاجتماعي ... الخ . وتتمشى هذه المفاهيم مع وحدات التحليل ، أى ان هذه المفاهيم توضح العلاقات بين وحدات التحليل التي تستخدم في الدراسات الاجتماعية . والمهم في هذا المجال هو معرفة وتحديد مصدر هذه المفاهيم وكيفية استخدامها .

والخطوة الثانية هي قياس هذه المفاهيم وتحويلها الى متغيرات بتحديد قيم لهذه المفاهيم ، مثل تحديد درجات في الخلافات بين افراد الجماعة ، وكثيرا ما يصعب تحديد قيم قابلة للقياس في علم الاجتماع .

وبعد قياس المفاهيم (تحديد المتغيرات) فالخطوة التالية هي ربطها في مسائل او قضايا (Propositions) مثل وجود علاقة بين التماسك الاجتماعي والخلافات في الجماعة ، ومضمون القضية او المسألة يصبح الزيادة في المتغير الواحد (التماسك الجماعي) يؤدي الى

ان اول ما يعنى به الباحث الاجتماعي تحديد وحدات التحليل مثل المجتمع المحلي ، الجماعات الانسانية ، المنظمات ، الادوار ... الخ . ويشمل التحليل المتبع في الكتاب على اكثر من نوع من الوحدات مثل الادوار والافراد في المنظمات او الهيئات .

واللاحظ ان كثيرا من اهتمامات علم الاجتماع تدور حول المواقف التي تتضمن انواعا متباينة من الوحدات التحليلية، وبإسـط الاشكال الشائعة تفسير سلوك الفرد أو الدور الذي يقوم به من خلال تركيب البيئة الاجتماعية التي يتفاعل معها مثل المؤسسات وأشكال التنظيم المختلفة . وعندما تجرى محاولة لبناء نماذج فان ذلك يستدعي التحرك بين عدة وحدات تحليلية . هذا بالإضافة الى ان الوحدات التي تستخدم في البحوث الاجتماعية يمكن تعريفها في اطار افكار نظرية فمثلا عندما تستخدم « الجماعة » كوحدة تحليلية أساسية فاننا نسبـتين بالمفاهيم النظرية ، وبعبارة أخرى يصعب للفرقة بين المفاهيم النظرية ومشكلات تحليل المفاهيم والمصطلحات .»

والمرحلة الأخيرة في بناء النموذج هو التوصل الى قاعدة أولية من خلال القضايا أو المسائل التي ترتبط بعضها ببعض .

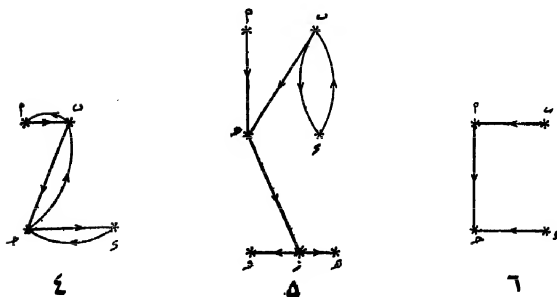
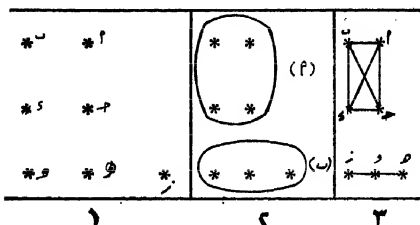
ان الكثير من الدراسات والبحوث في علم الاجتماع المعاصر تعنى بصك المفاهيم وتحويلها الى متغيرات بقصد اختيار القضايا المنزلة ، وقليل ما نجد نظريات تشتمل على مجموعات من المسائل المترابطة ، وإذا ما تمكنا من تحقيق مثل هذا الانتاج فاننا نقترب نوعا ما مما يسمى بالنظرية . وأهم ما في الأمر ان يتم تركيب النماذج العلمية لاستخدامها في الواقع الاجتماعي .

اما بالنسبة الى وحدات التحليل فيمكن تمثيلها في الرسوم التالية :

الزيادة في المتغير الآخر (الخلافات داخل الجماعة) وبعبارة أخرى فان أى قضية أو مسألة لا بد وان تتضمن علاقة تربط بين المتغيرات ، الأمر الذى يستدعي توجيه الاهتمام لطبيعة وشكل هذه المتغيرات .

والمرحلة التالية من التدرج العلمي هو محاولة التوصل الى علاقة مترابطة بين القضايا أو المسائل التي يتم التوصل اليها كما هو مبين في الجدول السابق .

والنموذج Model في علم الاجتماع ما هو اكثر أو اقل من مجموعة من العلاقات المترابطة بين القضايا أو المسائل التي يتم تحديدها على النحو التدريجي الذى اشرنا اليه .



وفيما يتعلق بقياس التركيبات الاجتماعية فإن هناك مستويات للقياس بالنسبة إلى كل نوع ومستوى من تركيبات الوحدات (المتغيرات) مثلا هناك القياس الاسمي أو الاعتباري الذي يقيس علاقات ثنائية بسيطة ، وهناك القياس الترتيبي الذي يستخدم في قياس تركيب العلاقات الطولية كما في الرسم السابق ، وهناك القياس الموزون المنظم الذي يقيس العلاقات التي تنجم عن التنظيم والوضوح . واخيرا هناك القياس المرحلي وقياس المعدلات في الحالات التي تشتمل على تركيبات اصيلة رئيسية في الوضع الاجتماعي قيد البحث .

وبالنسبة إلى معالجة المتغيرات النظرية فإن المؤلف يقترح ثلاث محاولات لتحويل المتغيرات النظرية إلى مفاهيم ومتغيرات يمكن قياسها وملاحظتها ، اما المحاولات فهي :

أ - المحاولة الاولى عن طريق تعريف المتغيرات النظرية (Definitional) من خلال المتغيرات التي يمكن ملاحظتها .

ب - المحاولة الثانية (Operationalist) عن طريق ارتباط المتغيرات النظرية بالمتغيرات التي يمكن ملاحظتها بطريقة علمية .

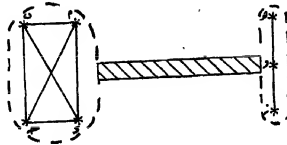
ج - المحاولة الثالثة (Causal) عن طريق ايجاد العلاقة السببية بين المتغيرات النظرية والتي يمكن ملاحظتها .

ويقوم المؤلف العديد من الامثلة الاحصائية لمختلف جوانب وابعاد كل محاولة من المحاولات

يتضح من الشكل ان هناك علاقات متماثلة تستر بحسب الخطوط والمنحنيات التي تفسر العلاقة بين المتغيرات ، ففي كل رسم من هذه الرسوم تتمثل عملية ارتباط وعلاقة اذا ما اعتبرنا ان كل حيز (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) يمثل متغيرا واحدا . فالجموع (١) تمثل الوحدات الاولى (المتغيرات) ثم تكوينات من الوحدات في المجموعة (٢) ثم العلاقات التي تربط الوحدات الاولى مع بعضها البعض مجموعة (٣) و (٤) ، أي يمكننا التوصل الى مجموعات اولية وتركيبات اولية وتشكيلات من المتغيرات لها قابلية للبحث العلمي .

ويمكن ان نمثل القصور والافتقار الاجتماعية (العلاقة بين المتغيرات) التي يمكن وصفها على انها تركيبات ثانوية كما هو موضح في الرسم التالي :

يتضح من الرسم ان هناك علاقة بين مجموعتين من التركيبات الاجتماعية الاولى ممثلة في الخطوط المتصلة تتأثر بتركيبات ثانوية ممثلة في الخطوط المتقطعة . ومن ابرز مميزات التحليل في علم الاجتماع نشوء التركيبات عادة من مجموعات اولية من الوحدات (المتغيرات) مثل الافراد ، ثم تتطور الى تركيبات تتألف من مجموعات ثانوية من الوحدات الى تركيبات تتضمن مجموعات من الوحدات اكثر تعقيدا بحسب الاهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها ، وبحسب الاوضاع الاجتماعية التي تعنى بها الدراسة .



تسمى القضية أو المسألة نظرية إذا اشتملت على متغيرات نظرية ومتغيرات يمكن ملاحظتها (Observational) ، كما أن العامل الموصل يمكن أن يكون نظرياً أو مختصاً بالملاحظة . وأهم موصل نظري هو الموصل السببي ، ويشترك الموصل المختص بالملاحظة عادة مثلما يشترك مقياس الارتباط ، كما هو موضح في الرسم التالي :

الشلاط ، وتبين كيفية الاستنتاج في كل محاولة .

أما بالنسبة إلى القضايا أو المسائل (Propositions) في علم الاجتماع فإنها تتضمن في المادة عنصرين أساسيين الأول - مفاهيم أو متغيرات ، وعامل موصل (Connective) يربط هذه المتغيرات والمفاهيم ، ويمكن أن

نوع الموصل	العلاقات	فرضية
« دال » تشير إلى المختص بالملاحظة	أ = ادراك المكانة الطبقيّة ب = الصراع داخل الطبقة أ دال في علاقته مع ب أ = د (ب)	١ - أن ادراك المكانة الطبقيّة دال للصراع داخل الطبقة
السببية نظري	أ يسبب ب	٢ - الصراع داخل الطبقة يؤدي إلى الادراك الطبقي
الوظيفة الاجتماعية نظري	ق = التركيب القرابي ض = الضبط الاجتماعي ض يؤدي الوظيفة الاجتماعية للتركيب القرابي (ق)	٣ - التركيب القرابي يؤدي وظيفة الضبط الاجتماعي
إذا ... لذلك المختص بالملاحظة	م = مجتمعات ح = محرمات جميع م عندها ح	٤ - لدى جميع المجتمعات مجموعة من المحرمات

بعض مزايا النماذج في علم الاجتماع

متغيرات مفسرة (Explained) مثل دراسة الفروق في المكانة الوظيفية في مجتمع من المجتمعات التي لا يمكن الاعتماد فيها على متغير تفسيري واحد (عدد سنوات التعليم الرسمي) إذ أن هناك متغيرات تفسيرية أخرى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مثل الخلفية والتنشئة والطبقة الاجتماعية، أي أن النموذج يتضمن أكثر من دالة واحدة وهذا ما يمكن أن يعتبر نموذج الدال (Functional Model) .

أنواع النماذج الاجتماعية

إذا أمكننا تصنيف المتغيرات كالتالي : رئيسية (Cardinal) ترتيبية (Ordinal) أو اعتبارية (Nominal) عندها يمكن تمييز

أن من أكثر الطرق المجرّدة في تحديد المسألة أو القضية هي الشكل الدال (Functional) ويمكن التعبير عن المسألة ذات المتغيرين التي تربط بين س و ص، ضمناً على النحو التالي (س ، ص) = صفر . وهناك أسلوبان صريحان متسقان مع هذا الاتجاه يمكن التعبير عنهما على النحو التالي : س_١ = د (س ٢) والعكس من ذلك . س_٢ = د (س ١) والفرق بين الضمني (Implicit) والصريح (Explicit) مرتبط بدرجة التأكيد والاستعمال . كما أن استخدام الشكل الدال ما هو إلا تحويل قيم المتغيرات التفسيرية (Explanatory) إلى

(٣) حيث تكون جميع المتغيرات في النموذج اعتبارية .

الظروف التحليلية التي تؤثر في تشكيل النموذج وهي :

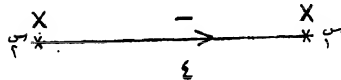
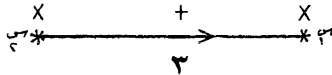
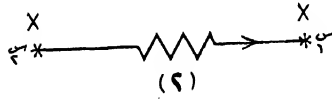
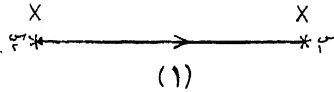
(٤) نماذج تكون فيها المتغيرات على مستويات قياسية متباينة .

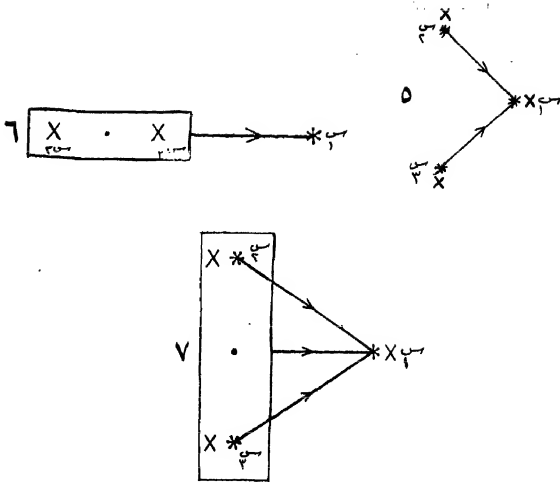
(١) حيث تكون جميع المتغيرات في النموذج رئيسية سواء اكان عدد المتغيرات اثنين او ثلاثة .

النماذج السببية في علم الاجتماع :

يمكن تمثيل النماذج السببية كالتالي :

(٢) حيث تكون جميع المتغيرات في النموذج ترتيبية .





تعليق ونقد :

يقدم هذا الكتاب محاولة جديدة في بناء النماذج أي العلاقات التي تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر الظاهرة التي يستهدفها الباحث بالدراسة والتحليل .

ان بناء النماذج في علم الاجتماع من الأمور الضرورية التي تسهل عمليات التحليل والاستنتاج ، التي تمكن عالم الاجتماع بصورة تدريجية من الوصول الى الفرضيات والقوانين والنظريات ، وبصورة خاصة تحويل المتغيرات ذات الطابع النظري الى متغيرات يمكن قياسها وملاحظتها .

ان المؤلف يحاول تأكيد الاتجاه الحديث في علم الاجتماع الذي يميل الى الاسلوب

يتضح من الرسم رقم (١) ان الوضع س٢ يسبب الوضع س١ وفي رقم (٢) فان الوضع س٢ يسبب الوضع س١ عن طريق متغيرات متداخلة ، ويمثل الرسم رقم (٣) الفرضية القائلة اذا حدثت زيادة في الوضع س٢ فان ذلك يتسبب بزيادة في الوضع س١ وعلى العكس (رقم ٤) فان أي نقصان يحدث في الوضع س٢ يتسبب في نقصان في الوضع س١ .

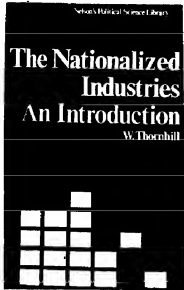
اما في رقم (٥) فان إيا من الوضعين س٢ او س٢ يتسبب في الوضع س١ وفي رقم (٦) فان الوضعين س٢ وس٢ معا يتسببان في الوضع س١ ، اما في رقم (٧) فان الوضعين س٢ ، س٢ يسببان س١ معا بوجود أسباب ثانوية أخرى .

إذا كان هذا الأسلوب جديداً بالنسبة إلى علماء الاجتماع في بريطانيا فإنه ليس جديداً بالنسبة إلى علماء الاجتماع في الولايات المتحدة ، وقد عاصرت إنشاء دراستي للدكتوراه الجهود التي كان يبذلها علماء الاجتماع في جامعة ولاية متشجان الأمريكية في هذا المجال .

لقد وفق المؤلف في عرض النماذج في الفصول المختلفة بصورة مبسطة وتدرجية ، الأمر الذي يسهل على القارئ متابعة بناء النماذج حينما يصل إلى الفصول الأخيرة من الكتاب . وندمو أخيراً علماء الاجتماع العرب في الوطن العربي إلى تجريب هذا الأسلوب في دراسة مختلف جوانب الحياة الاجتماعية في المجتمع العربي المعاصر .

الإحصائي والكمي في تحليل الظواهر ، إذ أن ذلك دلالة إحصائية يمكن تحديد اتجاه العلاقات ودرجات التأثير للمتغير الواحد على المتغيرات الأخرى . وهذا بالطبع لا يلغي أو يحل محل الاتجاه الآخر وهو النظري ، والتحليل النوعي الذي يعتمد على قدرة الباحث في الملاحظة الدقيقة والتسجيل الصادق بمختلف الأدوات للظواهر السلوكية واتجاهات الأفراد والجماعات ، ودراسة المشكلات الاجتماعية . وبالتالي فإن مجال تطبيق الأسلوب الإحصائي يصبح مميزاً في مجالات الدراسة والبحث الاجتماعي دون غيرها .

يقدم المؤلف منهجاً جديراً بالتجريب أكد في صحة وسلامة الأدوات والمعالجات الإحصائية التي قدمها في كتابه ، واعتقد أنه



الصناعات المؤممة

عزى وتحليل: الدكتور قيس النوري

مقدمة :

العام فحولته الى شركة رسمية معقدة وكبيرة. ويتضمن الكتاب نظرة تحليلية في خصائص الشركات الرسمية وما يتصل بها من تشريعات دستورية ومشكلات ادارية وسياسية ، اى انه يتناول بالبحث علاقاتها بالبرلمان والوزارات . كما يعالج موضوع ادارة هذه المشاريع كلا على حدة ، وامورها المالية وملاكاتها وتعاملها مع الجمهور . ويناقش الكتاب ايضا المشروعات العامة الخاضعة لاشراف المؤسسات الحكومية او الوكالات شبه المستقلة .

ان كتاب الصناعات المؤممة يلقى ضوءا كاشفا على صناعات ومشاريع متفرقة . وينطلق من المعلومات الاحصائية الكثيرة عنها فيعطى صورة واقعية ومركزة عن هذا الموضوع الهام .

لقد اصبحت الصناعات الوطنية المؤممة * Nationalized Industries دائما وحيويا من حياتنا اليومية . ولاشك ان تقييم لياقتها ومستقبلها وتحديد كيفية تنظيمها وما يرتبط به من مشكلات والكشف عن طبيعة علاقاتها بالحكومة والجمهور تستدعى كلها من الباحث اولا ان يفهمها فهما علميا موضوعيا دقيقا . ان هذا الكتاب يقدم مسح Survey تحليليا مفيدا عن الموضوع كما يلاحظ في الصناعات البريطانية المؤممة .

ويبدأ الكتاب بالتعريف بالافكار الرئيسية المؤيدة والمعارضة لمفهوم الملكية الرسمية العامة . كما يعرف بكيفية ابتداء امتلاك الدولة للصناعات والتطور الذى طرا على المشروع

* W. Thornhill. The Nationalized Industries, An Introduction, Thomas Nelson and Sons Ltd. London. 1968.

ويبدو أن المشاريع العامة في اكلترا هي اقدم ظهورا من الجدلية السياسية المؤيدة او المعارضة لها . فالدائرة العامة للبريد بشكلها الحديث قد مر عليها اكثر من ثلثمائة سنة . كما يرجع ظهور المؤسسات البلدية المسؤولة عن صنع الغاز الى القرن الثامن عشر ، وقد شرعت هذه المؤسسات في توزيع الطاقة الكهربائية على المواطنين في القرن التاسع عشر، ويبدو أن بريطانيا اوجدت عددا من المشروعات العامة ليس نتيجة لتفكير مسبق بل كرد فعل لحاجات محددة . فالمشروعات البلدية ظهرت بتحريض من الحاجات المحلية . اما اتساع المشروعات البلدية العامة فقد وقع في وقت راجت فيه الاشتراكية الغابية Fabian Socialism التي رأت في تطوير المشروعات العامة وفي وضعها تحت سيطرة المجتمعات البلدية والمحلية وسيلة لتيسير خدماتها للطبقات الفقيرة .

ولا بد من ملاحظة المثالية الاشتراكية في برامج التأميم الخاصة بحكومة العمال . ولعل من الواقع القول بأن أية حكومة بصرف النظر عن اتجاهها تستطيع ان تمارس التأميم بشكل اكثر احتراسا واكثر اعتدالا ومع ذلك فقد كان لابد من وقوع تغييرات أساسية في صناعة التعدين والسكك الحديدية ، والطاقة الكهربائية والغاز .

ويستعرض المؤلف المناقشات الجدلية المؤيدة والمعارضة للتأميم . ف هناك جدل يتصل بالاحتكار Monopoly وبضرورة السيطرة عليه باعتباره هذه السيطرة من بين الاسباب الرئيسية التي استندت قيام الحكومة باستملاك الكثير من المشاريع الخاصة . وهو يقترح ان الاحتكاري في مجال الخدمات الرئيسية ينبغي ان يقيد . اما الاحتكار الذي نجم عن

ويقع الكتاب في تسعة فصول ، يتناول **الاول** منها نشوء المشروعات العامة . اما **الفصل الثاني** فيعالج موضوع الشركات العامة . ويدرس **الفصل الثالث** الشركات العامة وعلاقتها بالسلطة التشريعية . ويشكل موضوع المجالس الخاصة بالصناعة هيكل **الفصل الرابع** ، خصوصا مشكلات العضوية في هذه المجالس وتنظيمها . ويكرس **الفصل الخامس** لمناقشة الجوانب المالية . اما مشكلات التوظيف والملاك فيخصص لها **الفصل السادس** . وتبحث علاقات المشروعات بالمستهلكين في **الفصل السابع** . ويتناول الكتاب انواعا اخرى من المشروعات العامة في **الفصل الثامن** . وخصص **الفصل التاسع** لتلخيص الاستنتاجات الرئيسية للدراسة .

ظهور مفهوم الشركات العامة

لقد اعتاد المفكرون السياسيون لعدة قرون على التسليم بوظائف الدولة المتصلة بحفظ القانون والنظام وتوفير وسائل الدفاع والسيطرة على نظام العملة . وبصرف النظر عما اذا كانت الدولة قائمة على اسس ديمقراطية او ديمقراطية فقد وجد السياسيون انه مع تقدم المعرفة والتكنولوجيا أصبح بمقدور الحكومات ان تتجاوز هذه الوظائف الاساسية لضمان مساندة الجماهير .

ويشير مصطلح المشروع العام Public Enterprise الى الخدمات التي تقدمها الدولة عن طريق جهاز الحكومة المركزية او غيرها مما تستوجب الحياة الحضرية . ومع ان هذه الخدمات يمكن ان تتوفر عن طريق المشاريع الاهلية بطرق فيها درجات متفاوتة من اللياقة الا ان هناك اسبابا مختلفة دعت الدولة الى اخضاعها للملكيتها وادارتها .

وتوجد ثلاث خصائص رئيسية تميز الشركة العامة عن الأشكال الأخرى للمشروعات الرسمية خصوصا المؤسسات الحكومية .

أولها أنها غير مقيدة أمام البرلمان بواسطة وزير من وزراء الحكومة .

وثانيها أن موظفي الشركة العامة لا يملكون المنزلة أو المسؤوليات التي تسند عادة للموظفين بل يتمتعون عادة بحقوق مختلفة للتوظيف والترقية والإدارة .

وثالثا أن مالية الشركة العامة ليست جزءا من مالية الحكومة .

البرلمان والشركات العامة

يبدو أن القوانين المتوعة المتعلقة بالشركات العامة تحدد السلطات والصلاحيات التي يتمتع بها الوزراء المعنيون بكل من هذه الشركات . وتكون هذه الصلاحيات صلاحيات مصادقة . وتوجد صلاحيات أخرى أكثر تأثيرا منها قيام الوزير بتعيين أعضاء مجالس الشركات كذلك يملك الوزير صلاحية المصادقة على برامج التنمية المالية وخطط الاقتراض النقدي لفرض التوسع الصناعي وبرامج البحث العلمي والتدريب المهني . وأخيرا فإن كل شركة عامة نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قد أصبحت تحت إدارة وزير معين لضمان سيرها في اتجاه المصلحة الوطنية العامة .

والظاهر أن الفعاليات البرلمانية المتصلة بالشركات العامة تقع في ثلاث فئات أو أصناف وهي أولا الفعاليات التي تأخذ شكل الاهتمام المباشر من جانب البرلمان بالشركات . والثانية هي الفعاليات الناتجة من القواعد البرلمانية التقليدية . وهناك صنف خاص يتضمن النوع

سيطرة الحكومة فقد ارتكز على أساس رفع مستوى اللياقة الرسمية بفرض منع قيام حالات المنافسة غير الضرورية .

ويتطرق الكتاب الى موضوع التخطيط

الاقتصادي . فقد برزت مشكلة حفظ الاقتصاد في حالة من التوازن في بحوث الكثيرين من الاقتصاديين ، خصوصا في آراء اللورد كينز Keynes التي أثرت في المسؤولين الرسميين في بريطانيا خلال الثلاثينات عندما بدأت الحكومة تستولى على بعض المشاريع الخاصة . كما ظهرت الحاجة لإيجاد إجراءات وقائية لمنع الدورات والتقلبات الاقتصادية ولتحقيق توزيع عادل ومناسب للموارد النادرة وتوجيه القدرة الانتاجية نحو الاهداف الجوهرية . ولا شك أن الصناعة والخدمات لها أهميتها في إدارة دفة الحرب أو لضمان نظام دفاعي مناسب وتضاف هذه الأهمية إلى جملة الأسباب التي تستوجب سيطرة الدولة .

المشروعات العامة

إن المشروعات العامة يعبر عنها بأسماء متعددة مما يخلق اختلاطا وتشويشا لغويا كبيرا . ويصرف النظر عن اختلاف الأسماء فهي تمثل تنظيمات عامة تتصف بالخصائص القانونية والرسمية التي تميزها عن المشروعات الخاصة .

واللاحظ أن الشركات العامة في بريطانيا أصبحت مشروعات تخص الجمهور قبل فترة الحرب العالمية الثانية . وقد حدد هدف المشروع أو الشركة العامة بأنه يكفل تحقيق سيطرة الدولة على إحدى الصناعات أو الخدمات المهمة دون تحويلها إلى مؤسسة حكومية عادية .

المرتبطة بهذه الصناعات في عهد حكومات متعاقبة لكل من العمال والمحافظين . اما الانجاز الثاني الذي تحقق على يد اللجنة هذه فينبطى على الاجراءات الكثيرة التى اتخذتها الحكومة فى المجالات الصناعية والتي جاءت كنتيجة لتقارير اللجنة . و خلاصة ما توصل اليه المؤلف فى معرض مناقشته للجنة المنتقاة قوله ان معظم النشاطات التى مارستها توحى بان تطور واتساع فكرة الشركات العامة ترجع اولا الى الاتجاه الدلائى او البراغمانى اكثر من كونه حصيلة الالتزام بمبادئ سياسية معينة .

عضوية المجالس وتنظيمها :

ان اكثر الشركات العامة التى اسست منذ عام ١٩٢٥ كانت ولا تزال تخضع لمجالس تم تعيين اعضاءها من قبل الوزراء . ويبدو ان اهم مشكلة تتعلق بالتعيين الوزارى هى ما اذا كانت الاعتبارات السياسية تلعب دورا مهما . ولكن يبدو ان هذه الاعتبارات لم تشكل اساسا لتعيين الاعضاء . وتتضح هذه الحقيقة فى قيام وزير الطاقة ، وهو من المحافظين ، بتعيين عضو برلماني عمالي لرئاسة المجلس الوطني للفحم ، او فى تعيين اللورد هاركومب Hurcombe ، وهو وزير سابق للنقل ، تم تعيينه كأول رئيس لوكالة النقل البريطانية . كما لا يظهر دليل فى بحث حالات التعيين على رفض احد الاشخاص الكفاء لاي منصب ادارى بسبب امكانية تعرضه للانتقادات والجدليات السياسية .

اما بصدد الاتحادات النقابية فيشير المؤلف الى انقسام المواقف ازاء سيطرة العمال . فقد وقف بعض النقابيين بجانب فكرة تعيين ممثلين نقابيين فى مجالس الشركات على اساس ان هذا النظام هو الضمان الوحيد لحماية مصالح الطبقة العاملة اضافة الى القول بان مساهمة العمال

الثالث من فعاليات البرلمان وهو ناتج من تشكيل لجنة منتقاة Select Committee للصناعات المؤممة . وتدخل فى الصنف الاول القوانين التى يشرعها البرلمان والتى تخول الدولة صلاحية تأميم الصناعات وتأسيس الشركات العامة . كما يضم هذا الصنف القوانين التى تسهل على البرلمان التدقيق فى شئون الشركات . ويلاحظ ان البرلمان البريطانى قد واجه صعوبة فى التعرف بصورة مناسبة على كل شئون الشركات العامة مما دفعه الى تشكيل بعض اللجان البرلمانية المتخصصة للاشراف على جوانب اعمالها المتعددة كلا على انفراد . ومنها لجنة الحسابات العامة .

ويغرد المؤلف جزءا من بحثه لمناقشة موضوع (اللجنة المنتقاة للصناعات المؤممة) التى تم تأسيسها سنة ١٩٥٦ . ويتركز عملها فى فحص تقارير وحسابات الصناعات المؤممة التى اوجدها القانون والتي تم تعيين مجالسها من قبل الوزراء . ويبدو ان هذه اللجنة واجهت مشكلتين رئيسيتين اولاهما دستورية تتعلق بتعاقب اللجان نتيجة لانتخاب الواحدة منها فى كل دورة برلمانية لتبقى مدة الدورة وتنتهى بانتهائها لتنتخب غيرها فى الدورة الثانية بانتهائها لتنتخب غيرها فى الدورة الثانية وهكذا . اما المشكلة الثانية التى واجهتها اللجنة المذكورة فهى عدم توفر المهونة التكنيكية لها من مصادر محددة .

ومن اهم انجازات هذه اللجنة انها كشفت عن التأثيرات الوزارية فى الصناعات المؤممة التى لم توضع لها قواعد انضباطية معينة من قبل البرلمان . ويبدو ان اللجنة المنتقاة ظلت تتمتع بصلاحيات تفقيشية ساعدتها على التعمق فى الزوايا المعتمة فى علاقات المجالس الوزارية

ان هناك صعوبة تتخلل عملية اتخاذ القرارات بهذا الصدد . وخير مثل على ذلك هي المشكلات المستمرة التي واجهت الصناعة الكهربائية فيما يتعلق بتحديد نمو الطلب على الطاقة . وليس هذا فحسب ، بل كان لابد لها ان تقرر الكيفية التي بواسطتها يمكن مواجهة هذا النمو المطرد ، عن طريق محطات التوليد الخاصة التي تعمل بالطاقة النووية او التقليدية ، وما اذا كانت الاخيرة تعتمد في وقودها على الفحم أو الزيت أو الغاز الطبيعي . ثم ان الاختيار في القرار ينبغي ان يحدد الزمن او الحالة التي ينبغي استبدال الآلات فيها ، اى ما اذا كانت الآلات الصغيرة تستبدل بالكبيرة أم القديمة بالحديثة . هذه المشكلات وعشرات غيرها من بين المشكلات التي واجهت المشاريع المؤممة التي تناولها المؤلف في كتابه . كما يتطرق المؤلف الى موضوع الميزانية وموقف القانون من مشكلة جصل مردودات المشاريع مقارنة لمصرفاتها وتكاليف انتاجها ، اى تحقيق مبدأ (عدم الربح والخسارة) ولعل ذلك ناتج من الفكرة القائلة بأن المشاريع العامة هي ليست (مشاريع ربح) Profit Enterprises بل هي مشاريع خدمة . كما يتناول المؤلف موضوع ضعف الدافع النفقي في المشاريع العامة لانعدام وجود عامل الربح . ولكن هذه الدعوى تنطوي على الخطأ اذا نظرنا اليها من زاوية ان القوانين السائدة لا تمنع المشاريع عن تحقيق فوائض مالية تجاوز التكاليف الناشئة عن عملية الانتاج . كما ان من الخطأ الربط بين مستوى اليافعة الانتاجية للمشروع وبين وجود الربح . فالربح لوحده لا يكفي لضمان نوعية الانتاج لان الاخير يرتبط بعوامل متعددة وليس بعامل الربح فقط .

وبعالم الباحث موضوع الموظفين والمستثمرين في المشاريع المؤممة . وهو يشير الى حقيقة

تقدم تعضيدا للمجالس لا يقل عن خدمة باقى الاعضاء الخارجيين . وهناك موقف آخر وقفة بصورة خاصة عمال المناجم ، وقد أبدوا فيه اعتراضهم على وجود ممثلين نقابيين في مجالس الشركات العامة بحجة ان الشخص لا يستطيع تمثيل العمال والادارة في نفس الوقت . والملاحظ ان الموقف الاخير لاقى تأييد نسبة كبيرة من جانب اعضاء النقابات الصناعية خصوصا ذوى الباقات البيض منهم .

الشئون المالية

ويتناول المؤلف موضوع الظروف المالية الخاصة بالصناعات المؤممة ويبدو انها تخضع لعاملين . الاول عدم وجود راسمال مساهم يبدأ به المشروع الصناعى الحكومى . فراسمال المشروعات من هذا النوع يتوفر عن طريق المخصصات والسلفات التي تعينها وزارة المالية اما العامل الثانى فهو النظام المالى الذى وضع بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو يتطلب من الشركات العامة ان تضمن كفاية مدخولاتها لتغطية اعمالها على اساسى سنوى . ويتناول الكتاب موضوع (برجمة رأس المال Capital Planning) المستثمرة في الشركات المؤممة ، خصوصا فيما يتعلق بتوظيف النقود في مجال المعدات الجديدة لاسباب مختلفة وفي مقدمتها توسيع الخدمات والطاقت الانتاجية في المشروعات ، واستبدال المعدات المستهلكة بمعدات جديدة ، او التخلص من المعدات المتخلفة والحصول على معدات عصرية . وقد اثرت مشكلتان بصدد استثمار اى راسمال جديد اولاهما تتصل بالتوقيت الزمني Timing لضرورة صرف الاموال لفرض استبدال المعدات ثم تحديد نوع الحاجات التي تبرر هذا الاستبدال . ويبدو

مشاكل الخلاف بين المستخدمين وبين المدراء المشرفين على الصناعات المؤممة . ويبدو ان النزاعات الصناعية التي وقعت لم تتعرض لتدخل الوزراء لحسمها خارج نطاق الفعاليات في حقل العلاقات الصناعية والتي تصلح لمعالجة المنازعات الصناعية بشكل عام . فالوزراء قد اتخذوا موقفا حياديا من امور النزاع بين العمال وإدارات المصانع والمشاريع المؤممة يظهر في عدم تدخلهم فيها .

علاقة الشركات العامة بالمستهلكين

ويخصص المؤلف فصلا للبحث في تفاعل الشركات المؤممة مع جمهور المستهلكين . وفيما يخص منزلة المستهلك يتحدث الكاتب عن الشركات الحكومية بوصفها تدير صناعات تعنى بتوفير الخدمات للزبائن . ويدور جانب من النقاش حول الجدليات الرئيسية عن السيطرة الحكومية على الاحتكارات وحول تنمية وتطوير الصناعات لغرض ضمان مصالح المستهلكين وصيانتها من استغلال المحتكرين . وترتكز هذه الجدليات المؤيدة لمبدأ الشركات المؤممة على القول بأن شئون المشاريع الصناعية الحكومية يمكن ضبطها بدرجة اعظم مما في المشاريع الخاصة عن طريق الاجهزة الرسمية التي تقوم بدورها بحماية مصالح المستهلكين . وفي مقدمة اجهزة الضبط ، الوزارة ، والبرلمان وبضمنه اللجنة البرلمانية المنتقاة المخصصة للإشراف على الصناعات الوطنية مع تأكيد مركز على دور الوزارة والبرلمان في هذا الصدد .

ويذكر المؤلف ان تأميم الصناعات في بريطانيا لم يحدث تغييرا فجائيا في موقع المستهلك ولكنه اسهم في التعجيل في عملية هذا التقييد ودفعها في مجالات الخدمات

هامة هي انهم لم يكونوا موظفين مدنيين قبل تأميم المشروعات التي يعملون فيها . فالموظف المدني هو شخص يتم تعيينه من قبل الوزير نيابة عن حكومة التاج . وقد ظهرت في فترة التأميم التي اعقبت عام ١٩٤٥ بعض المخاوف كان يدور بعضها حول احتمال ان الموظفين والعمال في بعض الصناعات التي كانت في طريقها للتأميم كانوا سيدخلون في فئة المستخدمين المدنيين . وقد نتج الخوف من هذا الاحتمال عن ثلاثة اعتبارات ، **اولها** ان هذا التحول سيزيد في عدد موظفي الدولة الى اربعة اضعاف العدد الموجود قبل التأميم ، واعتبر اعتماد هذا العدد الهائل من الناس على حكومة العرش في كسب المعيشة غير مرغوب فيه من الوجهة السياسية . **والاعتبار الثاني** كان يتعلق بحقيقة ان اساليب التوظيف الحكومية كانت من الصرامة والدقة بحيث انها لا تسجم وطبيعة المشاريع الصناعية الكبيرة . **اما العامل الثالث** فهو ان اخضاع هذا العدد الكبير من العمال والمستخدمين الى مسؤوليات وقيود الخدمة المدنية (كالقيود المفروضة على النشاط السياسي) لابد ان يؤدي الى اشتداد المعارضة والاحتقاد . ويذكر المؤلف ان ما وقع فعلا في المشاريع المؤممة عقب الحرب العالمية الثانية لم يكن يبرر هذه المخاوف او ينطبق عليها .

وينتاش المؤلف موضوع المنازعات الواقعة في المشاريع الصناعية وكيفية حسمها . وقد وضعت قوانين تضمن للشركات المؤممة ان تصرف بحرية تسمح لها ان تفاوض العمال في موضوع الاجور وظروف العمل بروح تجارية كما يفعل ارباب المصانع بشكل مسئول ودقيق . وقد انشئت هيئات استشارية مشتركة مؤلفة من العمال والإداريين لبحث

ومع ذلك فإن الشركات العامة بوصفها تمثل شكلا من اشكال التنظيم لا تزال تنتظر الكثير من التطوير والتجديد . ومع وجود امثلة اسبق على هذا النوع من التنظيم الصناعي ، الا ان الشركات المؤممة هي حصيله فترة ما بعد عام ١٩٢٦ . وان مفهوم التأميم في بريطانيا لم يطبق على الصناعات الرئيسية ذات الرساميل الكبيرة الا بعد عام ١٩٤٦ . اما المحاولات الحقيقية الهادفة لتوفير اطار علمي ومنهجي للسيطرة والاشراف فانها ترجع في الحقيقة الى تاريخ ١٩٥٦ ، وهي لهذا تبدو متأخرة نسبيا في وقوعها . وهكذا فهناك الكثير من الابتكار يمكن ان يصاحب عملية تطوير المشروعات العامة في المستقبل لجعلها مؤسسات سياسية . كذلك سيبقى المجال واسعا ومفتوحا لخلق النظام الملائم لتحقيق شكل أفضل من السيطرة وتحديد المسؤوليات في هذه المشاريع .

وينصح المؤلف بعدم تبسيط مشكلات المشاريع العامة خصوصا ما يتعلق منها بالتوفيق بين حرية العمل اليومي وبين امكانية السيطرة الحكومية ، وبصرف النظر عن عدم تلاؤم الحريات التجارية وبين سيطرة الدولة فان هناك بعض جوانب العمليات اليومية لا يمكن إبقاؤها خارج نطاق سيطرة مؤسسات الدولة . ويتضح ذلك في التدخلات الوزارية في ميدان الاسعار . فالنقطة الرئيسية هي ان العمليات اليومية لابد لها من ان تنفذ على ضوء ارتباطاتها بالصلحة الوطنية ، وهذا لا يتحقق بطريقة تجارية عشوائية . وهكذا فالصلحة الوطنية في التحليل النهائي لابد ان تحدد من قبل الوزير المختص بالمشروع العام ، والذي تقتزن اعماله بالعمليات اليومية الجارية في المشروع ، لتحديد الاسعار ، واستثمار رؤوس الاموال . على أن معرفة الشؤون العامة

الصناعية المختلفة . فقد ظلت المنافسة على حدتها بين صناعات الفحم ، والغاز ، والكهرباء وهي صناعات مؤممة مسؤولة عن الطاقة القومية وخدمات التدفئة للسكان . وقد كانت هذه الصناعات تواجه منافسة مشاريع زيت الوقود الاهلية ، كذلك استمرت الشركات الحكومية للسكك الحديدية والنقل البري والخطوط الجوية البريطانية تتنافس فيما بينها في توفير خدمات النقل الداخلي في البلاد . وهي من ناحية أخرى كانت تواجه منافسة قوية من جانب الشركات الاهلية للنقل بالسيارات ، والبواخر والطيارات . ومع ذلك فلم تتجاهل الشركات المؤممة بعد الحرب مظالم وشكاوى المستهلكين ، خصوصا وأن العمليات السياسية للضبط والاشراف وفرت امكانيات للعمل لصيانة ودعم منافع المستهلكين خصوصا ما يتصل منها بتحديد وتقييد الاسعار . ولم يفت المؤلف بحث المجالس الاستشارية المعنية بالشؤون الاستهلاكية للمواطنين ومراعاتها في ادارة مرافق الخدمات المختلفة في البلاد . وانشئت فروع اقليمية لهذه المجالس في انحاء مختلفة من القطر . وقد تخصصت كل من هذه المجالس في صناعة من الصناعات الرئيسية كصناعة الفحم ، وصناعة الكهرباء ، وصناعة المنتجات الغازية وصناعة النقل الخ .

ويلاحظ ان المؤلف يخلص من دراسته المسبقة الى استنتاجات قليلة . فهو يرى ان الشركات الرسمية أصبحت الاسلوب الاعم في ادارة وتطوير معظم اشكال المشاريع العامة التي تمس المصالح الاساسية للسكان في البلاد . ويضيف الى ذلك قوله بان الشركات العامة لم تتطور الى درجة عالية من اللياقة والتنظيم ، فهي لا تزال تعاني من نواقص بنيائية ووظيفية متفرقة .

العامة كوحدات في نظام كلى موحد وليس كوحدات منفصلة ومبعثرة . ففى مجال المؤسسات الرسمية هناك مشكلات مشتركة ومتكررة منها عضوية المجالس والعلاقات الوزارية والسلطات البرلمانية .

وأخيرا ينتهى المؤلف الى القول بأن الصناعات المؤممة تقف في مقدمة الابتكارات السياسية التى حصلت في بريطانيا القرن العشرين . ولكى تظهر طبيعتها بلا تشويه يجب أن يعترف بموقعها المستقل في المجال العام من بناء الدولة الذى تنتمى اليه .

المرتبطة بالمؤسسات الصناعية العامة لاتعتمد على الوزير فحسب ، بل ان انتظام سيرها يعتمد أيضا على تنمية الشعور بالمسئولية لدى الكوادر التى تدير المشاريع العامة . والمهم هو ان تحدد المسئوليات لكل من الوزراء والمجالس المشرفة على الصناعات تجديدا واضحا . كذلك ينبغى الوصول الى صيغ دقيقة في تعريف التبعات وما ينتج عنها من تفصيلات انضباطية وعقابية لضمان نمو المشروعات العامة .

كما يجب النظر الى الشركات والمشروعات

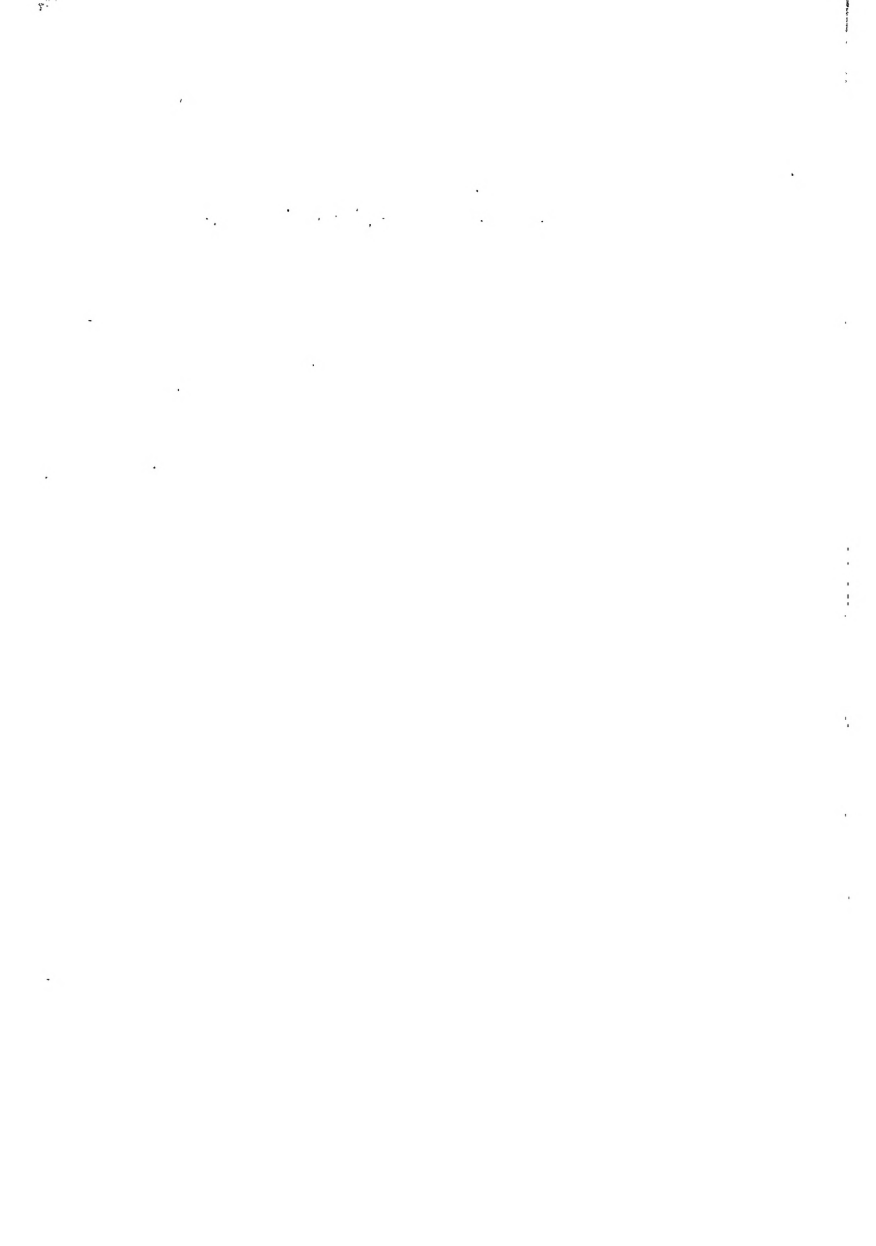
★ ★ ★

من الكتب الجديدة

كتب وصلت الى ادارة المجلة ، وسوف نعرض لها بالتفصيل في الاعداد القادمة

1. Calia, Vincent F., & Corsini, Raymond J.; (eds.), *Critical Incidents in School Counseling*. Prentice Hall, Inc., N.J., 1973.
2. Cleveland, William L., *The Making of An Arab Nationalist, Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Sati' Al - Husri*, Princeton University Press, N.Y. 1971.
3. Hamilton, David, *Technology, Man and the Environment*, Faber and Faber Ltd., London 1973
4. Hunt, John Dixon (Edit.), *Tennyson: In Memoriam*, Macmillan, 1970.
5. Kerr, Malcolm, *The Arab Cold War, 1958 — 1976, A Study of Ideology in Politics*, Oxford University Press, London 1967. (Second edition).

★ ★ ★



ملیہ حکومت، انکوائری

العدد التالي من المجلة

العدد الرابع - المجلد الخامس

يناير ، فبراير ، مارس ١٩٧٥
قسم خاص عن المشكلة السكانية
بالإضافة الى الأبواب الثابتة

الخليج العربي	٥	ريال	٣	ليرة
السعودية	٥	ريال	٢٥٠	ملياً
البحرين	٤٠٠	فلس	٢٥٠	ملياً
اليمن الجنوبية	٤٠٠	فلس	٣٥	قرشاً
اليمن الشمالية	٤٥	ريال	٤٠٠	باليه
عمان	٣٠٠	فلس	٥	دنانير
لبنان	٢,٥	ليرة	٥٠٠	ملياً
الأردن	٢٥٠	فلساً	٥	درهم
سوريا				
المشاهرة				
السودان				
ليبيا				
مستط				
الجزائر				
تونس				
المغرب				

مطبعة حكومة الكويت

العمد
٢٥٠
فلساً